سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (١٣٨)



على المقدمة الجزرية

لسيف الدين بن عطاء الله الفضالي المصري البصير

(ت ١٠٢٠هـ)

دراسة وتحقيق

خادمة القرآن الكريم

عزة بنت هاشم معيني

مكتبة الرشد

ناشرون

الجواهر المضية

على المقدمة الجزرية



لسيف الدين بن عطاء الله الفضالي المصري البصير

(ت ١٠٢٠هـ)

دراسة وتحقيق

خادمة القرآن الكريم

عزة بنت هاشم معيني

مكتبة الرشد

ناشرون

الطَّبعَةُ الأُولَى

١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م



مكتبة الرشد ناشرون

المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ شارع الأمير عبدالله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

Email: alrushd@alrushdryh.com

Website: WWW. rushd.com

---

* **فرع طريق الملك فهد:** الرياض ـ هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١
* **فرع مكة المكرمة:** هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
* **فرع المدينة المنورة:** شارع أبي ذر الغفاري ـ هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
* **فرع جدة:** ميدان الطائرة ـ هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
* **فرع القصيم:** بريدة ـ طريق المدينة ـ هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
* **فرع أبها:** شارع الملك فيصل ـ تلفاكس ٢٣١٧٣٠٧
* **فرع الدمام:** شارع الخزان ـ هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

القاهرة: مكتبة الرشد ـ هاتف ٢٧٤٤٦٠٥

بيروت: دار ابن حزم ـ هاتف ٧٠١٩٧٤

المغرب: الدار البيضاء ـ وراقة التوفيق ـ هاتف ٣٠٣١٦٢ فاكس ٣٠٣١٦٧

اليمن: صنعاء ـ دار الآثار ـ هاتف ٦٠٣٧٥٦

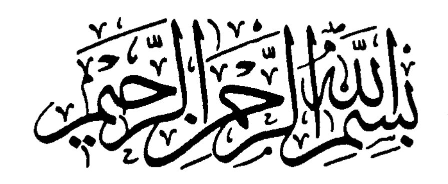
الأردن: عمان ـ الدار الأثرية ـ هاتف ٦٥٨٤٠٩٢ جوال ٧٩٦٨٤١٢٢١

البحرين: مكتبة الغرباء ـ هاتف ٩٥٧٨٢٣ ـ ٩٤٥٧٣٣

الإمارات: مكتبة دبي للتوزيع ـ هاتف ٤٣٣٣٩٩٩٨ فاكس ٤٣٣٣٧٨٠٠

سوريا: دار البشائر ـ هاتف ٢٣١٦٦٦٨

قطر: مكتبة ابن القيم ـ هاتف ٤٨٦٣٥٣٣



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفضالي ، سيف الدين بن عطاالله
الجواهر المضية على المقدمة الجزرية. / سيف الدين بن عطاالله الفضالي ؛ عزه هاشم معيني .- الرياض ، ١٤٢٥هـ
٤١٤ ص ؛ ٢٤ سم

ردمك: ٧-٣-٤٠٣-٠١-٩٩٦٠

١- القرآن - القراءات و التجويد أ.معيني ، عزه هاشم (محقق) ب.العنوان

ديوي ٢٢٨,٩ ١٤٢٥/٥٣٦٧

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٥٣٦٧
ردمك: ٧-٣-٤٠٣-٠١-٩٩٦٠

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدَّمت بها الباحثة

لنيل درجة الماجستير في قسم أصول الدين

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

في الجامعة الأمريكية المفتوحة

ونوقشت بتاريخ ١٤٢٤/١٢/١٤هـ

ونالت بحمد الله تقدير " امتياز "

وكانت بإشراف فضيلة العلامة الشيخ الدكتور أيمن رشدي سُويد



الإهداء

إلى أُمِّي شعلةٌ نوَّرت لي دَربي

إلى أبي رمزُ الحبِّ والعطاءِ

أُهدي عملي في هذا الكتاب

عزَّة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

لأستاذنا وشيخنا العلامة د.أيمن رشدي سُويد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبيِّنا محمدٍ وعلى آلـــه وصحبه أجمعين ، ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإنَّ علم التجويد من أهم العلوم الشرعية ؛ لتعلُّقه بكلام الله سبحانه وتعالى ، وقد قال العلماء : إنَّ تعلّمه فرضُ كفاية ، والعمل به فرض عَينٍ على كلِّ مكلَّف يريد قراءة شيءٍ من القرآن الكريم ، وأدنى حدٍّ لصحة التلاوة أن تَسلَم من الإخلال بالمعنى أو بالإعراب أو بهما معاً .

لذلك حَرَص أئمةُ القراءة – رحمهم الله تعالى – في شتَّى العصور على التأليف في التجويد ، بين منظومٍ ومنثور ، ومطوَّل ومختصر .

وكان من بين تلك التآليف منظومة « المقدِّمة ، فيما يجب على قارئ القرآن أن يَعلَمه » لشيخ الكـــلِّ في علوم التجويد والقراءات العلامةِ المحقِّق محمدِ بنِ الجزريِّ رحمه الله تعالى (ت ٨٣٣ هـ) ، فقد حوَت – على صِغَر حجمها – جُلَّ أبحاث التجويد الهامَّة ، مع حُسن سَبكٍ ، ودقَّة لَفظٍ ، وجمال أسلوب ، ورزقَهـــا الله – سبحانه – القبول لدى الناس على مرِّ الأيام والدهور ، من زمن ناظمِها – رحمـــه الله – إلى زماننا هذا .

وقد أقبل العلماء في شتَّى الأعصار على شرحِها ، وإبراز ما حوَت من قواعـــدَ وفوائد ، وكان من بين تلك الشروح شرح **الجواهـــر المُضـــيَّة علـــى المقدِّمـــة الجزريَّة** لشيخ قرَّاء مِصرَ في عصرِه العلامة : **سيفِ الدينِ بنِ عطاءِ الله الفضـــاليِّ المصريِّ** (ت ١٠٢٠ هـ) .

وشرحُه هذا من الشروح المطوَّلة نسبياً ، وقد رجعَ فيه إلى أكثرَ من أربعين مصدراً من كتبِ التجويد والقراءات والنَّحو اللُّغة ، والرَّسم والضبط ، والتفسير وغيرِه .

وقد بقيَ هذا الكتاب مخطوطاً بعيداً عن أيدي الباحثين من المُشتغلين بالدراسات القرآنية إلى أن شاءَ الله سبحانه أن تقوم الأخت الفاضلة الحافظة المُجازة عزة هاشم مُعيني بدراسة وتحقيق هذ الكتاب لنَيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العربية والإسلامية بالجامعة الأمريكية المفتوحة .

وكان لي شرفُ الإشراف على هذه الرسالة الجامعية التي انتهَت بحصول الأخت الفاضلة على تقدير امتياز ، ولله الحمد .

وها هو شرحُ الفضاليِّ اليوم يخرج لدى عالم المطبوعات بعد أكثرَ من ٤٠٠ سنة من وفاة مؤلِّفه .

فجزى الله الأخت عزة على ما بذلَتْ من جُهدٍ مشكورٍ في إخراج هذا الكتاب .

نسألُ الله تعالى أن يُديم علينا جميعاً نعمة خدمة القرآن الكريم تعلّماً وتعليماً إلى أن نلقاه سبحانه وتعالى ، وهو راضٍ عنا ، آمين .

وصلى الله على سيدنا ونبيِّنا محمدٍ ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله ربِّ العالمين .

خادم القرآن الكريم
د. أيمن رشدي سُويد

جُدَّة ١٤٢٥/٥/١٨هـ
٢٠٠٤/٧/٦م

قالوا في الإمام الفضاليّ وكتابه « الجواهر المُضيَّة » :

- « فاضلٌ جنَى فواكهَ جنيَّةً في علومِ القرآن ، وتَقــدَّم في عُلومِــه علــى الأَقران ، له شَرحٌ بَديعٌ على الجزريَّة في التَّجوِيد »

« العلامة المُحبِّيّ »

- « الشَّيخُ الإمامُ المُقرِي »

« العلامة سلطان المَزَّاحي »

- « شَيخُ القرَّاء بمِصرَ في عصرِه »

« الأستاذ الزركليّ »



مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اصطفى من عباده حملةَ كتابه ، وأوجبَ عليهم تجويدَه والعملَ بما فيه ، ووعدَهم على ذلك جزيلَ ثوابه ، ووفَّقهم للمداومة على قراءته وإقرائه ، وسقاهم لذيذ شرابه ، وخصَّهم بمزايا بين العباد وجعلهم من خواصِّ أحبابه .

فسبحانه مِن إلهٍ اختارهم وفضَّلهم على مَن سواهم لحفظ كتابِه الكـريم ، وصَونِه عن التبديلِ والتغيير والتحريف والتحريم ، فحفظوه وصانوه عن الزيـادة والنقصِ والتأخيرِ والتقديم ، وحرَّروا طرقَه ورواياته ، وأوضحوا وجوه إعرابـه ، وبيَّنوا مخارجَ حروفِه وصفاتِها ، وحقَّقوا كيفية النُّطق بمفرداتِها ومركباتِها ، وفرَّقوا بين مُفخَّمِه ومُرقَّقِه ، ومُخفاهُ ومُدغَمِه ، وميَّزوا بين مَقصورِه وممدودِه ، ومُختلسِه ومُتمَّمِه ، وعرَّفوا أنواع وَقفِه وحثُّوا على تعليمه وتعلُّمه .

فطوبى لِمَن تلاه حقَّ تلاوته ، حتى صار مُمتزجاً بلحمه ودمه وأعصابه [1] .

والصلاة والسلام على سيِّدنا محمدٍ عبدِه ورسولِه ، الذي أرسـلَه اللهُ رحمـةً للعالمين ، وعلى آله وأصحابه وأحبابِه أجمعين ، ما تشـرَّفَت بـتلاوة كلامه ألسنةُ القارئين ، ونسألُه سبحانه أن يجعلنا في اقتفائِهم من التوفيق في كلِّ حالٍ وحـين ، أما بعد :

فلمَّا كان علمُ التجويد مِن أولَى العلوم ذِكراً وفِكراً ، وأشرفِها منزلةً وقدراً ؛ لكونه متعلِّقاً بكلام ربِّ العالمين ، المنزَّلِ به الروحُ الأمين ، على قلب المصـطفى سيدِ المرسلين ، أولاه العلماءُ الفضلاءُ عنايةً كبيرة ، بسطاً وشرحاً ، واختصـاراً وتيسيراً ، وتنظيماً وتبويباً ، وخدمَه الكثيرُ من المحقِّقـين والمجـوِّدين ، والحفَّـاظ

---

(١) هذه خطبة الشيخ محمد مكي نصر – رحمه الله تعالى – في مقدِّمة كتابه : نهاية القول المفيد .

والمقرئين ، الذين جمعوا بين تعلُّمه وضبط أحكامِه وقواعـدِه ، وبين المشافهةِ والتلقينِ الصحيح .

قال الإمام أبو عمرٍو الدانيُّ : « وقرَّاءُ القرآنِ متفاضلون في العلـمِ بالتجويد والمعرفة بالتحقيق ، فمنهم مَن يعلمُ ذلك قياساً وتمييزاً ، وهو الحاذق النَّبيه ، ومنهم مَن يعلمُه سماعاً وتقليداً ، وهو الغبيُّ الفهيه ، والعلمُ فطنةً ودرايةً آكدُ منه سماعاً وروايةً ، وللدرايةِ ضبطُها ونظمُها ، وللروايةِ نقلُها وتعلُّمُها ، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم » اهـ [1] .

ولقد كان مِن أرفع ما أُلِّف في هذا العلم الشريف ، ومِن أنفـعِ مـا تداولَـه الطلابُ والقرَّاءُ ، أرجوزةُ الإمام ابنِ الجزريِّ المسمَّاةُ بـ : « المقدِّمة : فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلَمَه » لشيخِ القرَّاء والمُجوِّدين ، أشهرِ علماء القراءة منـذ زمانِه حتى وقتنا الحاضر ، خاتمةِ المُحقِّقين ، مجدِّدِ علم القراءات ، العالِم العامـل ، الحافظ أبي الخير محمدِ بن الجزريِّ (ت ٨٣٣ هـ) رحمه الله تعالى .

وقد رزق اللهُ هذه المنظومةَ المباركةَ القَبولَ والذيوعَ في بقاع الأرضِ حتى يومِ الناس هذا ، يحفظُها القرَّاءُ والحفَّاظُ ، ويشرحُها العلماءُ والأفاضلُ ، ويتدارسُـها الأساتذة والطلابُ ، حتى صارت عند كثيرٍ من الناس شرطاً لازماً في الإجـازة ؛ لكونها استوفَت أمهاتِ المسائل في علم التجويد ، وصانَت القراءةَ عـن عيـوب اللسان ولحون المُتزيِّدين .

فتسابق أئمة هذا الفنِّ إلى شرحِها وبيانِها ، وفكِّ رموزِها ومسائلِها ، وهم بين مُختصرٍ ومُطوِّل ، وناقلٍ وإمامٍ محقِّق .

وقد رجوتُ اللهَ واستخرتُه – وسائل الله لا يَخيب – أن يكون لِيَ حظٌّ مـن هذا الخير فتفضَّل اللهُ الوهّاب المنَّان عليَّ بأن يكون أحدُ شروحِ هـذه المنظومـة الميمونةِ هو موضوعَ أطروحتي لنيلِ درجةِ الماجستير ، وهو كتاب :

---

(١) في كتابه : التحديد في الإتقان والتجويد ص ٦٧ .

« الجواهرُ المُضيَّة على المُقدِّمة الجزريَّة »

لسيفِ الدين بنِ عطاءِ اللهِ الفضاليِّ الشافعيِّ البصير (ت ١٠٢٠ هـ)

تحقيقاً ودراسةً

وقد حفزَني إلى اختيارِه جملةُ أمور ، منها :

أولاً : تأثُّري بشيخي وأستاذي المُشرف ، العلامةِ البحَّاثة ، القارئِ المستقن ، المحقِّقِ المُدقِّق ، الدكتورِ أيمن رشدي سُويد – حفظه الله تعالى ونفع به المسلمين – الذي عُرِفَ بجهاده المُخلص ، وجهودِه الحثيثة في سبيل إحياء علم التجويد والقراءات القرآنية ، وسعيِه الدءوب للنهوض بهذا العلم ونَشْرِه بخطىً ثابتة منهجيةٍ ، ضمن قواعدَ وضوابطَ تحكمُها الرواية والنَّقل والمشافهة ، ويحوطها العلم والتحقيق .

ومن ثَمَّ تحقيقُ رغبةٍ صادقةٍ لشيخي وأستاذي المُشرف ، الذي حبَّب إليَّ كتاب الله ، وتشرَّفتُ بختمِ القرآن على يديه برواية حفصٍ عن عاصم من طريق الشاطبية ، والذي حثَّني وبعثَ الهمَّةَ في نفسي إلى خدمة هذا العلم الشريف .

ثانياً : إجلالي صاحبَ هذه القصيدة ، وهو الإمامُ ابنُ الجزريِّ رحمه الله تعالى ، العلامةُ ، الحافظُ الفهَّامة ، الذي حقَّق ودقَّق ، وجمع ما تفرَّق في فنِّ التجويد وعلم القراءات ما لم يجمعْه غيرُه ، والذي نجد كلامَه في هذا الفنِّ معوَّلاً عليه ، فجزاه الله عنَّا وعن القرآن وعلومِه وأهلِه كلَّ خير .

وترجع صلتي بهذه المنظومة إلى ما يَقرب مِن عشر سنوات ، لَمَّا كان لِيَ شرفُ بدايةِ التتلمذِ على شيخي وأستاذي الدكتور أيمن سُويد – حفظه الله – ، ثم ترقَّيتُ بنيل إجازةٍ منه في هذه المنظومة المباركة .

ثالثاً : مؤلِّف هذا الكتاب – موضوعِ الرسالة – هو الإمام الفضاليُّ رحمه الله تعالى ، الذي عُرِف بـ : شيخ القرَّاء بمِصرَ في عصرِه ، وقد وصفه العلامة المحبيُّ

قائلاً : « فاضلٌ ، جنى فواكهَ جنيَّةً في علوم القرآن ، وتقـدَّم في علومِـه علـى الأقران ، له شرحٌ بديعٌ على الجزريةِ في التجويد » [1] .

ويعدُّ شرحه هذا شرحاً جامعاً واسعاً لمنظومة « المقدِّمة » ، وهو من الشـروح التي اعتمدَت النقولَ والاستيعابَ ، وكثرةَ التمثيل ، مع الاستدراكِ والتنبيهِ لجملةِ مَن قام بشرح هذه المنظومة قبل عصرِ شارحِها الإمام الفضاليِّ رحمه الله تعالى .

فمادَّة هذا الشرح اتَّكأَت على شروح نافعةٍ جليلةٍ لهذه المنظومـة ، وكـأنَّ جامعها قد وضع نُصبَ عَينَيه هذه الشروح ، مُستخلصاً لها ، جامعاً لفوائـدِها ، مُرتباً لمباحثِها ، مُنتقداً لها ، مُدافعاً عن آراء بعض شرَّاحِها .

هذا وقد شرعتُ في تحقيقِ هذا الشرح ودراستِه وَفق خطةٍ منهجيةٍ ، هـي كالتالي :

القسم الأول (الدِّراسة) :

ويشمل : مقدِّمةً وبابين :

١- المقدِّمة : تحدَّثتُ فيها عن أهمية مـتن « المقدِّمـة » ، وسـببِ اختياري لهـذا الموضوع ، وصلتي بهذه المنظومة ، والإسنادِ الـذي أدَّى إليَّ متن هذه المنظومة عن ناظمِها رحمه الله تعالى .

٢- الباب الأول : في التعريف بالناظم ومنظومته ، وفيه فصلان :

الأول : التعريفُ بصاحبِ النَّظم ، الإمامِ ابنِ الجزريِّ .

الثاني : منظومةُ « المقدِّمة » قيمتُها العلميَّة وأثرُها وما كُتب عليها ، وفيه ثلاثةُ مباحث :

الأول : في التعريفِ بمنظومةِ المقدِّمة .

الثاني : في تتبُّعِ شروح « المقدِّمة » وتسلسلِها تاريخيّاً .

الثالث : منـزلةُ « الجواهر المُضيَّة » بين شروح المقدِّمة .

---

(١) خلاصة الأثر ٢/٢٢٠ .

٣- الباب الثاني : في التعريفِ بالشارح وكتابه ، وفيه فصلان :

الأول : التعريف بالشارح الإمامِ سيفِ الدِّين الفضاليّ ، ويشتمل على :

أ- اسمه ونسبه ومَولده .

ب- شيوخه .

ج- سنده في القراءات .

د- تلامذته .

هـ- مؤلَّفاته .

و- وفاته .

ز- ثناء العلماء عليه .

الثاني : في التعريفِ بكتابه « الجواهر المُضيَّة على المُقـــدِّمة الجزريَّة » ، ويشتمل على :

أ- اسم الكتاب .

ب- توثيق نسبته إلى المؤلِّف .

ج- توثيق أنَّ النصَّ موضوعَ الدَّرس هو كتاب : الجواهر المُضيَّة.

د- مصادر الكتاب .

هـ- منهج المصنِّف في الكتاب .

و- ملاحظات على منهج المصنِّف .

ز - نُسخ الكتاب .

ح- بيان منهج التحقيق .

ط- إيضاح المصطلحات والرموز .

القسم الثاني (التحقيق) :

ويشتمل على :

أ- النصِّ المُحقَّق : وهو كتاب « الجواهـــر المُضيَّة على المُقـــدِّمة الجزريَّة »

للفضاليّ .

ب- الخاتمة : وتشمل نتائجَ الدِّراسة والتحقيق ، وبعضَ المقترحات .

ج- الفهارس العلميَّة ، وتحتوي على :

١- فهرس الأحاديث الشريفة .

٢- فهرس الأبيات الواردة في النصِّ المُحقَّق .

٣- فهرس الأعلام .

٤- فهرس التعريفات والمصطلحات .

٥- فهرس الألفاظ المختلفة من متن المقدِّمة .

٦- فهرس أسماء الكتب المذكورة في النصِّ المُحقَّق .

٧- فهرس المصادر والمراجع .

٨- فهرس الموضوعات .

وبعد :

فإذا كان هذا العملُ قد قضَيتُ في إنجازِه زمناً وجُهداً كبيراً ، فإنَّه لم يكن يخلو من عقباتٍ وصعوباتٍ ، كان الفضلُ في تذليلها توفيقُ الله جلَّ وعلا أولاً ، ثم توجيهُ شيخي وأستاذي الدكتور أيمن سُويد ، الذي وجدتُّ معه من كريم تشجيعِه ، وسعة صدرِه ، وفَرْط تواضعِه ، وجميل صبرِه ، مضموماً ذلك كلُّه إلى رحابة علمِه ، ودقيقِ لحظِه ، وسداد توجيهِه ، ما طوَّقني أسراً ، وألزمني دعاءً وشكراً .

ثم الشكر الوافر والثناء العاطر لأستاذتي وشيختي الفاضلة ، القارئة المُتقنة ، المُحقِّقة المدقِّقة ، الأستاذة رحاب شققي – حفظها الله – التي أعانتني على إنجاز هذا العمل ، بما قدَّمتهُ من وقتها وجهدها ففتحت ليْ بيتها وقلبها ، فأشكر حنوَّها عليَّ وصبرَها ، وأمتعني الله العليُّ الكبير بدوام صُحبتها .

ثم الشكر الجزيل لقرة عَينَي ، والديَّ الكريمين الفاضلين ، اللَّذَين ذلَّلا ليَ الصِّعاب ، وفتحا ليَ باب العلم والتعلُّم والتَّتلمُذ على أيدي المشايخ الفضلاء ، وما ادَّخرا جهداً ولا وَقتاً ولا دعاءً ، فما أُحصِي أياديهما التي قد طوَّقت عُنقي بخير حُليٍّ ، وأرفع يديَّ بالدعاء لهما بطُول العُمر وحُسن العمل ، مع وافر الصحة ودوام العافية .

ولا يفوتني توجيه الشكر العميق إلى منَ هيَّأ لي ظروف البحث والتحصيل ، وأعانني على إنجاز هذا العمل ، وعايش لحظاته بدقائقها وثوانيها منذ أول بذوره حتى استوى على سوقه ، وأتحفني بمقابلة النُّسخ الخطية ، وسدَّدني بمعظم المصادر والمراجع ، زوجي فضيلة الدكتور عادل بن عبد القادر قوته .

والحمد لله أولاً وآخراً ، هو وليُّ كلِّ نعمة ، ومُسدي كلِّ خير . اللهم أنت المسؤول المرجو أن تُبلِّغنا أملَنا ، وتصلحَ قولنا وعملنا ، وتجعل سعينا مقرِّباً إليك ، نافعاً برحمتك لديك ، اللهم اغفر لي ولوالديّ ولمشايخي ولكلِّ مَن له حقٌّ عليّ ولجميع المسلمين .

اللهم صلِّ على عبدك وحبيبك سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

خادمة القرآن الكريم

عزّة هاشم مُعيني

جُدَّة ٢٠ جمادى الأولى ١٤٢٤ هـ

الإسناد الذي أدّى إليّ متن منظومة المقدِّمة عن الناظم رحمه الله

تلقّيتُ هذا النّظم المبارك ، وقرأتُه غيباً مِن حفظي في مجلسٍ واحدٍ على أستاذي وشيخي العلامة المقرئ والمحقّق المدقّق الدكتور أيمن رشدي سُويد حفظه الله تعالى ، وأجازني به ، وأخبرني أنه تلقّاه عن شيخه العلامة المقرئ الشيخ عبدِ العزيزِ عيون السُّود رحمه الله (ت ١٣٩٩ هـ) أمينِ الإفتاء وشيخِ القرّاء في مدينة حِمْصَ المحروسة ، وأخبره أنه تلقّاه عن شيخه فريد العَصر ، وتاج القرّاء بمصر ، الأستاذ الشيخ عليِّ بنِ محمدٍ الضبّاع شيخ القرّاء وعموم المقارئ بالدِّيار المِصريَّة رحمه الله تعالى (ت ١٣٧٦ هـ) ، وهو تلقّاه عن الأستاذ الجليل الشيخ عبدِ الرحمنِ بنِ حسين الخطيبِ الشعّار (ت ١٣٣٨ هـ) ، وهو عن خاتمة المُحقّقين ، شمسِ المِلّة والدِّين الشيخ محمدِ ابنِ أحمدَ المُتولّي شيخِ قرّاء مِصر في وَقته وعَصره (ت ١٣١٣ هـ) ، وهو عن شيخه المُحقّق ، العُمدة المُدقّق ، السيِّد أحمدَ الدُّرِّيِّ الشهير بالتهاميِّ (ت ١٢٦٩هـ) ، وهو عن شيخ قرّاء وَقته ، العالم العامل الشيخِ أحمدَ ابنِ محمدٍ المعروف بسَلمونَة (ت ١٢٥٤ هـ) ، وهو عن شيخه المُحقّق المُدقّق السيِّد إبراهيمَ العبيديِّ ، كبير المقرئين في وَقته (كان حيّاً ١٢٣٧ هـ) ، وهو عن الأستاذ الكبير ، العلَم الشهير ، الشيخ عبدِ الرحمنِ ابنِ حسنِ بنِ عُمرَ الأُجهوريِّ (ت ١١٩٧ هـ) ، وهو عن العالم العلامة الإمام الفاضل الشيخ أحمدَ البقريِّ المعروف بأبي السَّماح (ت ١١٨٩ هـ) ، وهو عن العلامة شيخ قرّاء مِصر في وَقته ، شمسِ الدِّين محمدِ بنِ قاسمٍ البقريِّ (ت ١١١١ هـ) ، وهو عن شيخ قرّاء وَقته أيضاً الشيخ عبدِ الرحمنِ اليمنيِّ (ت ١٠٥٠ هـ) ، وهو عن والده الذي اشتَهر صيتُه في جميع الآفاق ، الشيخ شحاذةَ اليمنيِّ (ت ٩٩٧ هـ) ، وهو عن شيخ أهل زمانه العلامة ناصر الدِّين محمدِ بنِ سالمٍ الطبلاويِّ (ت ٩٦٦ هـ) ، وهو عن شيخ الإسلام ، أبي يحيى زكريا الأنصاريِّ (ت ٩٢٦ هـ) ، وهو عن شيخ شيوخ وَقته ، أبي النَّعيم رِضوانَ بنِ محمدٍ العُقبيِّ (ت ٨٥٢ هـ) ، وهو ناظمها شيخ القرّاء والمُحدِّثين ، شمسِ المِلّة والدِّين ، **محمدِ ابنِ محمدِ بنِ محمدٍ الجزريِّ** (ت ٨٣٣ هـ) ، تغمَّد الله الجميع برحمته ، وأسكَنهم فسيح جنَّته ، آمين .

خادمة القرآن الكريم

عزّة هاشم مُعيني

صورة الإجازة التي كتبها لي شيخي وسيِّدي

العلامة المحقِّق

الدكتور أيمن سويد

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
فقد عرضت عليَّ الأخت في الله تعالى / عزة هاشم معيني
حفظها الله هذه المنظومة المباركة من حفظها في مجلس واحد
حفظاً إتقان، ولفظاً إتقان، وقد أجزتها أن ترويها
عني لمن تراها أهلاً من الدارسات، مع التثبت والمراجعة
وأخبرتها أني تلقيت هذه المنظومة بالإسناد المذكور
في الصفحة السابقة إلى ناظمها، رحمهم الله أجمعين،
هذا وأوصي نفسي والأخت المجازة بتقوى الله تعالى
والثبات على تعلم العلوم الشرعية - وخاصة القرآنية -
وتعليمها إلى أن نلقاه سبحانه وهو عنا راضٍ إن شاء
الله، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين والحمد لله رب العالمين.

قاله وكتبه
خادم القرآن الكريم
أيمن رشدي سويد

جدة ٢٢/٧/١٤١٧هـ



القسم الأول

الدِّراسة

وتشتمل على بابين



البَابُ الأَوّلُ

الناظم و منظومته

وفيه فصلان :

الفصل الأوّل : التعريف بصاحب النَّظم ، الإمام ابنِ الجزريِّ .

الفصل الثاني : منظومة « المقدِّمة » قيمتُها العلمية ، وأثــرها وما كُتب عليها .



الفصل الأول

التعريف بصاحب النظم

الإمام ابنِ الجزريّ

ويشمل المباحث التالية :

أ- اسمه ونسبه ومولده .

ب- نشأته ورحلاته وشيوخه .

ج- تلامذته .

د- مذهبه .

هـ - ثناء العلماء عليه .

و- مؤلّفاته .

ز- وفاته .



الفصل الأول

التعريف بصاحب النَّظم

أ- اسمه ونسبه ومولده :

هو أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علـي بـن يوسـف [1] العمريُّ الدمشقيُّ ثم الشيرازيُّ ، المعروف بابن الجَزَرِيِّ [2] .

والجَزَرِيُّ : نسبةً إلى جزيرة ابنِ عُمَر [3] قُربَ المَوصل .

وُلد في دمشق ليلة السبت بعد صلاة التراويح في الخامس والعشرين من رمضان المبارك سنة إحدى وخمسين وسبعمائة ، داخل خطِّ القصَّاعين بمحلَّة بين السُّورين .

---

(١) هكذا أورد نسبه في غاية النهاية ٢٤٧/٢ ، والضوء اللامع ٢٥٥/٩ . وزاد الحافظ ابـنُ حجر في الإنباء ٢٤٥/٨ (محمداً) رابعاً في سياق النَّسب ، وتابعه العماد في شذرات الـذهب ٢٩٨/٩ ، وطاش كبري في الشقائق النعمانية ٩٨/١ . وأما نسبة (العمـريّ) فقـد زادهـا السخاويُّ في الضوء اللامع ٢٥٥/٩ .

(٢) انظر ترجمته في : غاية النهاية ٢٤٧/٢-٢٥١ ، إنباء الغمـر ٢٤٥/٨ ، الضـوء اللامـع ٢٥٥/٩-٢٦٠ ، اللآلئ السنية لوحة ٤/أ — ٥/أ ، الأنس الجليل ص ٤٥٤ ، الشقائق النعمانية ٢٥/١ ، مفتاح السعادة ٥٥/١-٥٩ ، شذرات الـذهب ٢٩٨/٩-٢٩٩ ، البـدر الطـالع ٢٥٧/٢-٢٥٩ ، هدية العارفين ١٨٧/٢ ، إيضاح المكنون في مواضع كـثيرة ، الأعـلام ٤٥/٧ ، معجم المؤلِّفين ٦٨٧/٣ ، مقدمة كتاب النشر بقلم الإمام الضباع ، شيخ القـراء ابـن الجزري للدكتور مطيع الحافظ ، « الإمام ابن الجزري فهرس مؤلَّفاته ومن ترجم له » للدكتور مطيع الحافظ ، الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات ٣٧٩/١ - ٣٨٣ .

(٣) جزيرة ابن عمر : بلدةٌ فوق المَوصل بينهما ثلاثة أيام ، يحيط بها دجلة إلا من ناحية واحدة شبه الهلال . انظر معجم البلدان ١٣٨/٢ . وقد بيَّن الفضاليُّ أصل هذه النِّسبة عنـد شـرح البيت (١) .

ب- نشأته ورحلاته وشيوخه :

نشأ ابنُ الجزريِّ في دمشق ، واشتغل بحفظ القرآن فأكملَه في سنة ٧٦٤ هـ ، وصلَّى به في التي بعدها [١] .

قال ابنُ حَجر عنه : «وُلد بدمشق ، وتفقَّه بها ، ولَهِج بطلب الحديث والقرآن ، وبرَّزَ في القراءات » [٢] .

وشَرع ابنُ الجزريِّ بعد حفظِه القرآن بقراءة القراءات ودراسة كُتبها على علماء بلدِه ، فقرأ على الشيخ أبي محمد عبدِ الوهابِ بنِ السلاَّر (ت ٧٨٢ هـ) ، والشيخ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ الطحَّان (ت ٧٨٢ هـ) ، والشيخ أحمدَ بنِ رجب (ت ٧٧٥ هـ) ، والشيخ أبي المعالي محمدِ بنِ أحمدَ اللَّبان (ت ٧٧٦ هـ) [٣] .

وفي سنة ٧٦٨ هـ رحل إلى بلاد الحجاز لأداء فريضة الحجِّ ، وهذه أولُ رحلة له خارج بلاد الشام ، واستفاد من وجوده هناك فقرأ على الشيخ أبي عبدِ الله محمدِ بنِ صالح (ت ٧٨٥ هـ) الخطيب والإمام بالمدينة الشريفة [٤] .

ثم رحل إلى مِصرَ ثلاث رحلات : الأولى سنة ٧٦٩ هـ ، والثانية سنة ٧٧١ هـ ، والثالثة سنة ٧٧٨ هـ .

والتقَى ابنُ الجزريِّ في هذه الرحلات بكبار علماء القراءات في القاهرة وقرأ عليهم ، منهم : الشيخ أبو بكرِ بنُ عبدِ الله الشهير بالجنديِّ (ت ٧٦٩ هـ) ، والعلامةُ أبو عبدِ الله محمدُ بنُ الصائغِ (ت ٧٧٦ هـ) ، والشيخ أبو محمد عبدُ الرحمنِ بنُ البغداديِّ (ت ٧٨١ هـ) ، والشيخ عبدُ الرحمنِ القرويُّ (ت ٧٨٨ هـ) ، والشيخ أحمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ أحمدَ المقدسيُّ (ت ٧٧٣ هـ) .

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٤٧ ، والضوء اللامع ٩/٢٥٦ .

(٢) إنباء الغمر ٣/٤٦٦ .

(٣) غاية النهاية ٢/٢٤٧ .

(٤) غاية النهاية ٢/٢٤٧ ، والضوء اللامع ٩/٢٥٦ .

ودرس الحديث والفقه والأصول والمعاني والبيان ، وسافر إلى الإسـكندرية في رحلته الثالثة ، وقرأ على مَن كان فيها من الشيوخ [١] .

ثم لم تنقطع صلتُه بمصر ، فرحل بأبنائه ليقرأوا على علماء الديار المصـرية ، فرحل بهم أوَّلاً سنة ٧٨٨ هـ ، ورحل بهم رحلة أخرى سنة ٧٩٢ هـ [٢] .

وظلّ يتردَّد إلى الديار المصرية حتى كانت سنة ٧٩٨ هـ ، فخرج منها إلى بلاد الرُّوم [٣] فأقام بها سبـع سنوات ، يعلِّم القراءات وعلوم القـرآن والحـديث ، وجَمـع عليه كثيرٌ من التلاميذ [٤] .

ثم توجَّه سنة ٨٠٥ هـ إلى بلاد ما وراء النهر ، فنزل مدينة كَشّ [٥] ، ثم بارحها إلى سَمَرْقَنْد [٦] ، ثم انتقل سنة ٨٠٧ هـ إلى خُراسَـان [٧] ، وبعـدها بقـيَ في أصْفَهَان [٨] حتى شهر رمضان سنة ٨٠٨ هـ حيث دخل شيراز ، فألزمَه حكّامها

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٤٧-٢٤٨ . ولتفصيل شيوخه : انظر الحلقـات المضـيئات ١/٣٧٩-٣٨٠.

(٢) غاية النهاية ١/١٢٩ ، ٢/٢٤٣ .

(٣) المراد بها تركيا اليوم .

(٤) إنباء الغمر ٣/٤٦٦ ، والضوء اللامع ٩/٢٥٦ .

(٥) بالفتح والتشديد ، قرية على ثلاثة فراسخ من جُرجان على جبل ، انظر معجـم البلـدان ٤/٤٦٢ .

(٦) بفتح السين المهملة والميم ، أعظم مدينة بما وراء النهر ، انظر معجم مقيَّدات ابنِ خلّكـان ص ١٦٩ .

(٧) وهي بلاد واسعةٌ أول حدودها ممَّا يلي العراق ، وآخرها ممَّا يلي الهند ، انظر معجم البلدان ٢/٣٥٠ .

(٨) بكسر الهمزة وفتحها ، ويقال بالباء أيضاً ، من أشهر بلاد الجبال ، انظر معجم مقيَّـدات ابن خلّكان ص ٢٦ .

البقاء فيها وولّوه القضاء بها ، فبقيَ فيها أربعة عشر عاماً ، حيث عمَّر فيهـا داراً للقرآن ، وأصبح له فيها تلاميذ قرأوا عليه القراءات وغيرها .

وفي السنوات التي قضاها ابن الجزريِّ في شيراز (من سنة ٨٠٨ هـ إلى سنة ٨٣٣ هـ) قام برحلتين ، حجَّ خلالهما وزارَ بعض البلدان ، فقد قصد الحجَّ سنة ٨٢٢ هـ ، ولكن نُهب في الطريق ، بحيث تعوَّق عن إدراك الحجِّ في ذلك العـام ، فأقام بمدينة يَنبع ، ثم بالمدينة سنة ٨٢٣ هـ ، ثم توجَّه إلى مكة فجاوَر فيها بقيـة السنة ، فحدَّث وأقرأ ، ثم حجَّ وسافر بعد ذلك راجعاً إلى شيراز [(١)] .

أما الرحلة الثانية فكانت سنة ٨٢٧ هـ ، حيث قدِم دمشق ، فاستأذن منها في قدوم القاهرة ، فأذِن له ، وتصدَّى للإقراء والتحديث ، وازدحمَ الناس عليـه ، ثم توجَّه إلى مكة فحجَّ وسـافر من هناك في البحر إلى بلاد اليمن في تجـارة ، ثم عاد إلى مكة فحجَّ سنة ٨٢٨ هـ ، ثم رجع إلى القـاهرة ، فدخلـها أول سـنة ٨٢٩ هـ ، ثم سافر منها على طريق الشام ، ثم على طريق البصرة إلى شيراز .

عاد ابنُ الجـزريِّ إلى شيراز ، ومكث فيها سنـوات أخرى حتى توفيَ رحمـه الله تعالى [(٢)] .

ج- تلامذته :

١- إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعيُّ (ت ٨٨٥ هـ) [(٣)] .

٢- أحمد البرميُّ الضرير [(٤)] .

٣- أحمد بن محمد بن أحمد العبدليُّ شيـخ زبيد في الإقـراء (كان حـيّاً

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٥٠ ، وإنباء الغمر ٣/٤٦٦ ، والضوء اللامع ٩/٢٥٧ .

(٢) غاية النهاية ١/١٣٠ ، وإنباء الغمر ٣/٣٢٦ ، ٣٤٢ ، ٤٦٦ ، والضوء اللامع ٩/٢٥٧ .

(٣) غاية النهاية ٢/٢٤٩ ، شذرات الذهب ٩/٥٠٩ .

(٤) غاية النهاية ١/١٠٣ .

٨٢٨ هـ) [١] .

٤- أبو بكر بن أحمد بن مصبح الحمويُّ (ت ٧٩٨ هـ) [٢] .

٥- أمين الدين محمد التبريزيُّ ، شيخ لارندة [٣] .

٦- رضوان بن محمد بن يوسف العقبيُّ (ت ٨٥٢ هـ) [٤] .

٧- صدقة بن سلامة بن حسين الضرير ، شيخ القرَّاء بدمشق (ت٨٢٥ هـ).

قال ابن الجزريُّ : «معلِّم أولادي ، مقرئٌ ناقلٌ ، قرأ عليَّ العشر » [٥] .

٨- طاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد الأصبهانيُّ [٦] .

٩- أبو الحسن طاهر بن عزيز الأصبهانيُّ [٧] .

١٠- عبد الحميد بن أحمد بن محمد التبريزيُّ [٨] .

١١- عبد القادر بن طلة الروميُّ [٩] .

١٢- عبد المحسن التبريزيُّ ، شيخ تبريز [١٠] .

١٣- علي بن حسين بن علي الخرماباذي اليزديُّ (ت ٧٩٠ هـ) بدمشق [١١].

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٤٩ ، والضوء اللامع ٣/٣١٧ .

(٢) غاية النهاية ١/١٧٩ .

(٣) غاية النهاية ٢/٢٤٩ .

(٤) الضوء اللامع ٣/٢٢٦ .

(٥) غاية النهاية ١/٣٣٦ ، والضوء اللامع ٣/٣١٧ ، وشذارت الذهب ٩/٢٤٨ .

(٦) غاية النهاية ١/٣٣٩ ، والضوء اللامع ١/١٠١ .

(٧) غاية النهاية ٢/٢٥٠ .

(٨) غاية النهاية ٢/٢٤٩ .

(٩) غاية النهاية ٢/٢٤٩ .

(١٠) غاية النهاية ٢/٢٤٩ .

(١١) غاية النهاية ١/٥٣٤ .

١٤- علي بن قنَّان الرسعيُّ [١] .

١٥- علي بن محمد بن حمزة الحسيني [٢] .

١٦- كريم الدين فضل الله بن أحمد الكازرونيُّ ، شيـــخ شيراز ومقرئها (ت ٨١٦ هـ) [٣] .

١٧- محمد بن حيدر المسبَّحيُّ [٤] .

١٨- محمد بن الدباغ البغداديُّ [٥] .

١٩- محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن افتخار الهرويُّ [٦] .

٢٠- محمد بن محمـــد بـــن ميمـــون البلـــوي الأندلســـيُّ الغرنـــاطيُّ (ت ٧٩٠ هـ) [٧].

٢١- مظفر بن أبي بكر المقرئ (ت ٨٠٣ هـ) [٨] .

وغيرهم كثيرون ممَّن قرأ عليه – رحمه الله – وانتفع به [٩] .

أما أشهر تلامذته من أولاده :

٢٢- أبو الفتح محمد بن محمد بن محمـــد بـــن محمـــد بـــن الجـــزريِّ (ت ٨١٤ هـ) [١٠] .

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٤٩ .

(٢) غاية النهاية ٢/٢٤٩ .

(٣) غاية النهاية ٢/١٢ .

(٤) غاية النهاية ٢/٢٥٠ .

(٥) غاية النهاية ٢/٢٥٠ .

(٦) غاية النهاية ٢/٢٥٠ .

(٧) غاية النهاية ٢/٢٥٥ .

(٨) غاية النهاية ١/٢٠٣ .

(٩) انظر ذلك في الحلقات المضيئات ٢/ ٣٨٠ .

(١٠) غاية النهاية ٢/٢٥١ .

٢٣- أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزريّ [1] .

٢٤- أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزريّ (كان حياً ٨٣٥ هـ) [2] .

٢٥- سلمى (أم الخير) بنت محمد بن محمد بن محمد بن الجزريّ (كانت حيةً سنة ٨٣١ هـ) [3] .

د- مذهبه :

كان - رحمه الله - شافعيَّ المذهب [4] ، فقد نصَّ على ذلك في منظومته « المقدِّمة » بقوله :

يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ   مُحَمَّدُ بنُ الجَزَرِيِّ الشَّافِعِي

قال القسطلانيُّ : « الناظم رحمه الله محمد بن محمد بن محمد الجزريُّ بلداً والشافعيُّ مذهباً » [5] .

هـ- ثناء العلماء عليه :

قال ابنُ حَجر : « الحافظ الإمام المُقرئ ... تفقَّه ، ولَهِج بطلب الحديث والقراءات ، وبرَّز في القراءات ... وقد انتهَت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك » [6] .

---

(١) غاية النهاية ٢٥٢/٢ .

(٢) غاية النهاية ١٢٩/١ .

(٣) غاية النهاية ٣١٠/١ ، وتراجم أعلام النساء ص ٢٢٠ .

(٤) انظر الضوء اللامع ٢٥٥/٩ ، ومعجم المؤلِّفين ٦٨٧/٣ ، وشذرات الذهب ٢٩٨/٩ .

(٥) في : اللآلئ السَّنية لوحة ٤/أ .

(٦) إنباء الغمر ٤٦٦/٣ .

قال عنه تلميذه الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في شرحه على المقدِّمة : « شيخنا ، شيخ الإسلام ، العلامة وقدوة الأنام ، الحافظ الفهَّامة ، شمس الملَّة والدِّين ، أستاذ الحفَّاظ والمُجتهدين » [1] .

وقال القسطلانيُّ عنه في شرحه على منظومة المقدِّمة : « الشيخ الإمام ، بقية المحقِّقين الأعلام » [2] .

وقال عنه الشيخ خالد الأزهريُّ في شرحه على المقدِّمة : « شيخ الإسلام ، العلامة ، وقدوة الأنام ، الحافظ الفهَّامة ، شمس الملَّة والدين ، أستاذ الحفَّاظ والمجتهدين » [3] .

وقال عنه شيخ الإسلام زكريا الأنصاريُّ : « الشيخ الإمام ، والحَبر الهُمام ، شيخ الإسلام ، حافظ عصرِه » [4] .

مدحه النواجيُّ بقوله [5] :

أَيَا " شَمْسَ " عِلْمٍ بِالقِرَاءَاتِ أَشْرَقَتْ ... وَحَقِّكَ قَدْ مَنَّ الإِلَهُ عَلَى مِصْرِ

وَهَا هِيَ " بِالتَّقْرِيبِ " مِنْكَ تَضَوَّعَتْ ... عَبِيراً وَأَضْحَتْ وَهْيَ طَيِّبَةُ النَّشْرِ

قال ابنُ العماد في شذرات الذهب : « وبالجملة ، فإنه كان عديم النظير ، طائر الصِّيت ، انتفع الناس بكُتبِه وسارت في الآفاق مَسير الشمس » [6] .

وقال عنه الإمام الفضاليُّ شارح منظومة المقدِّمة : « مولانا شيخ القرَّاء والمجوِّدين ، شمس الملَّة والدين الجزريُّ ، كان مُفنَّناً في علوم شتَّى ، أعظمُها علم

---

(1) في : الطرازات المُعلِمة ص ٦٨ .

(2) اللآلئ السَّنية لوحة ٢/أ .

(3) الحواشي الأزهرية ص ١٨ .

(4) الدقائق المحكمة ص ١٨ .

(5) انظر الضوء اللامع ٩/٢٦٠ .

(6) شذرات الذهب ٩/٢٩٩ .

القراءات ويليه الحديث ، وانتهَت إليه الرئاسة في القراءات ، وحقَّق ودقَّق ، وجَمع ما تفرَّق في فنِّ القراءات ما لم يَجمعه غيره ، والمُعوَّل على كلامِه غالباً »[1] .

وغير ذلك كثير .

و- مؤلَّفاته :

كان ابن الجزريِّ غزير الإنتاج في ميدان التأليف ، في أكثر من علم من العلوم الإسلامية ، وإن كان علم القراءات هو العلم الذي اشتُهر به وغلَب عليه . ويعكس تنوُّعُ موضوعات مؤلَّفاته تنوُّعَ عناصر ثقافته ، فنجد في مؤلَّفاته إلى جانب كتب القراءات وعلوم القرآن ، كتباً في الحديث ومصطلحِه ، والفقه وأصولِه ، والتأريخ والمناقب ، وعلوم العربية ، وغير ذلك.

ولعلَّ أقدم وأطول قائمة في مؤلَّفات ابن الجزريِّ هي التي أورَدها السخاويُّ في كتابه : الضوء اللامع[2] في ترجمته لابن الجزريِّ ، فقد ذكرَ أسماء اثنين وثلاثين كتاباً من مؤلَّفاته ، وختمها بقوله : « وغير ذلك » .

وضمَّ كشف الظنون لحاجي خليفة أكثر من خمسة وثلاثين كتاباً ، وأضاف إسماعيل باشا البغداديُّ في إيضاح المكنون مؤلَّفات أخرى إلى ما ذكرَه حاجي خليفة ، وبلغ ما ذكرَه في هدية العارفين ستة وأربعين كتاباً ختمها بقوله : « وغير ذلك »[3] .

وقد صنَّف الدكتور محمد مُطيع الحافظ فهرساً ضمَّ مؤلَّفات ابن الجزريِّ ومكان وجود كلٍّ منها ، ومن ذكرها من الأئمة المحقِّقين ، وعدَّها سبعاً وثمانين كتاباً .

---

(١) انظر عند شرح البيت (٤٢) .

(٢) الضوء اللامع ٩/٢٥٨ .

(٣) انظر مقدمة كتاب التمهيد بقلم الدكتور غانم قدوري الحمد ص ١٧ .

ودراسة تلك المؤلَّفات يحتاج إلى مجالٍ أوسع ممَّا نحن بِصَدده ، ولذا سـأكتفي بتقديم أهمِّ مؤلَّفاته في القراءات والتجويد وعلم الرواية ، وهي :

١- إتحاف المهرة في تتمة العشرة [1] .

٢- أربعون مسألة من المسائل المشكلة في القراءات [2] .

٣- إعانة المهرة في الزيادة على العشرة [3] .

٤- الاهتداء إلى معرفة الوَقف والابتداء [4] .

٥- البداية في علوم الرواية [5] .

٦- تحبير التيسير في القراءات العشر [6] .

٧- تقريب النشر في القراءات العشر [7] .

٨- التمهيد في علم التجويد [8] .

٩- الدرَّة المُضيَّة في القراءات الثلاث المتمِّمة للقراءات العشر [9] .

---

(١) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، والبدر الطالع ٢٥٨/٢ .

(٢) كشف الظنون ١٥٠/١ ، وهدية العارفين ١٨٧/٢ .

(٣) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، البدر الطالع ٢٥٨/٢ .

(٤) ذكرَه ابن الجزري في كتاب النشر ٢٢٤/١ .

(٥) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، إيضاح المكنون ١٦٨/١ ، وهدية العارفين ١٨٧/٢ .

(٦) ذكره ابن الجزريِّ في غاية النهاية ٢٥٠/٢ ، وانظر الضوء اللامع ٢٥٧/٩ . وقـد طبـع ببيروت — دار الكتب العلمية — سنة ١٩٨٣م .

(٧) ذكرَه ابن الجزريِّ في غاية النهاية ٢٥١/٢ ، والضوء اللامع ٢٥٧/٩ . وقد طبع بمصر — مطبعة مصطفى البابي الحلبي — سنة ١٩٦١م .

(٨) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، كشف الظنون ٣٩٢/١ ، وهدية العارفين ١٨٧/٢ . وقد طبـع بالقاهرة سنة ١٩٠٨م ، وببيروت سنة ١٩٨٦م بتحقيق د. غانم قدوري الحمد .

(٩) ذكرها ابن الجزري في غاية النهاية ٢٥٠/٢ ، وانظر الضوء اللامع ٢٥٧/٩ . وقد طبعت طبعات عديدة آخرها سنة ١٩٩٤م بتحقيق محمد تميم الزعبي .

١٠- طيبة النشر في القراءات العشر [1] .

١١- الظرائف في رسم المصاحف [2] .

١٢- غاية النهاية في طبقات القرّاء [3] .

١٤- النشر في القراءات العشر [4] .

١٥- المقدِّمة الجزرية في علم التجويد [5] .

١٦- منجد المقرئين ومرشد الطالبين [6] .

١٧- نهاية الدرايات في رجال القراءات (الطبقات الكبرى) [7] .

---

(١) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، مفتاح السعادة ٥٦/٢ ، البدر الطالع ٢٥٨/٢ . وقد طبعت طبعات عديدة آخرها سنة ١٩٩٤م بتحقيق محمد تميم الزعبي .

(٢) ذكره الشيخ الضباع في مقدمته لكتاب النشر .

(٣) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، مفتاح السعادة ٥٦/٢ . وقد طبع بمصر – وعني بنشره ج.برجستراسر – سنة ١٩٣٣م .

(٤) ذكره ابن الجزريّ في غاية النهاية ٢٥١/٢ ، وانظر الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، وكشف الظنون ٧٥٧/٢ . وقد طبع بدمشق سنة ١٩٢٦م بتحقيق محمد أحمد دهمان .

(٥) ذكرها ابن الجزريّ في غاية النهاية ٢٥١/٢ ، وانظر الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، وكشف الظنون ٦٤٤/٢ ، ومفتاح السعادة ٥٦/٢ . وقد طبعت طبعات عديدة آخرها وأجودها سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق أستاذنا د.أيمن سويد .

(٦) ذكرَه ابن الجزريّ في غاية النهاية ٣٤٧/١ ، ٣٨٨/٢ ، وانظر الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، وهدية العارفين ١٨٨/٢ . وقد طبع بالقاهرة – بإشراف حسام الدين القدسي – سنة ١٩٣١م وقد طبع مؤخَّراً بتحقيق علي العمران سنة ١٤١٩هـ .

(٧) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، وهدية العارفين ١٨٨/٢ .

ز- وفاته :

كانت منيَّته رحمه الله بشيراز قُبيل ظهر يوم الجمعة ، خامس ربيع الأول سـنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة ، بمنـزله من سوق الإسكافيين ، ودُفن بمدرسته التي أنشأها هناك [1] .

* * *

(١) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ .

الفصل الثاني

منظومة المقدِّمة

قيمتُها العلمية ، وأثرها وما كُتب عليها

ويشمل المباحث التالية :

المبحث الأول : في التعريف بمنظومة « المقدِّمة » .

المبحث الثاني : في تتبُّع شروح « المقدِّمة » وتسلسلها تاريخياً .

المبحث الثالث : منــزلة « الجواهر المُضيَّة » بين شروح المقدِّمة .



الفصل الثاني

منظومة المقدِّمة قيمتُها العلميَّة ، وأثرها وما كُتب عليها

المبحث الأول : في التعريف بمنظومة المقدِّمة :

لقد نظم الإمام ابنُ الجزريِّ قصيدته هذه مِن بحـر الرَّجز [1] ، وعدَّة أبياتها (١٠٧) أبيات ، وقد حوَت – على صِغَر حجمها – جلَّ مباحث التجويد الهامَّة .

ولتسهيل دَرسها قسمتُها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : خطبة القصيدة :

وعدَّة أبياتها (٨) أبيات ، وقد تعرَّض الناظم فيها إلى ما يلي :

١- بيان اسمه ومذهبه .

٢- الحمدلة ، والصلاة على رسول الله ﷺ .

٣- بيان أنَّ هذه الأرجوزة في علم التجويد ، وأنَّ هذا العلمَ لازمٌ لكلِّ قارئٍ من قرَّاء القرآن الكريم .

٤- سَردُ ما يحتاج إليه قارئ القرآن من معرفة : مخارج الحروف ، وصفاتها ، والوَقف والابتداء ، مع ما يتعلَّق بهما من أبحاث رَسم المصحف .

القسم الثاني : الأبواب :

وقد قسمتُها – بحسب عَرضِ الناظم لها – إلى خمسة عشر باباً ، وهي :

١- باب مخارج الحروف :

وهو من أهم أبحاث التجويد ، وقد بيَّنها الناظم عبر أحد عشَر بيتاً ، ورتَّبها باعتبار وَضعها ، حيث جعل الأبعدَ ممَّا يلي الصَّدر ، والأقربَ مقابلَه .

---

(١) ووَزنه : « مُستفعلن » ستَّ مرات .

٢- باب صفات الحروف :

ذكرَ الناظم سبعة عشَر نوعاً لها في (٧) أبيات ، حيث قسمها الناظم إلى صفاتٍ لها ضدٌّ - وهي خمسٌ ضدُّ خمس - وسبع صفاتٍ لا ضدَّ لها .

٣- باب التجويد :

بيَّن فيه المراد بالتجويد ، وما يجب فيه من رعاية المخارج والصفات وغير ذلك ، مِن المداومة على القراءة بالتَّكرار والسَّماع في (٧) أبيات .

٤- أبواب التفخيم والترقيق : وضمَّنها الحديثَ عن :

١- ترقيق الحروف المُستفلة ، في بيتٍ واحد .

٢- بعض التحذيرات والتنبيهات في (٦) أبيات .

٣- ما يتعلَّق بالرَّاء من حيث التفخيم والترقيق في (٣) أبيات .

٤- ما يتعلَّق باللاَّم من حيث التفخيم والترقيق في بيتٍ واحد .

٥- بعضِ الأحكام المُتعلِّقة بتفخيم حروف الاستعلاء وبتخليص المُرقَّق مِن المُفخَّم والعكس ، وعدَّة أبياته (٥) أبيات .

٥- باب إدغام المُتماثلين والمُتجانسين :

تكلَّم فيه على بيان ما يُدغَم من الحروف المُتماثلة والمُتجانسة ، وبيَّن موانعَ الإدغام وشروطَه وأحكَامه ، وعدَّةُ أبياته بيتان .

٦- باب الضاد والظاء :

ولمَّا كانت الظاء والضاد كثيراً ما يَحصل بينهما الاشتباه في القرآن عند بعض الناس ، أخذ الناظم بذِكر الظاءات التي تجيء في القرآن في (٨) أبيات ، ثم أمر بتبيين الضاد إذا تَلاها ظاء أو طاء أو تاء في بيتين .

٧- باب النون والميم وأحكامهما :

أ- النون والميم المُشدَّدتين ، وما يَلزمهما من الغنَّة ، وقد ذكرَه في بيتٍ واحد .

ب- أحكام الميم الساكنة من إظهارٍ وإخفاءٍ في بيتين .

ج- أحكام النون الساكنة والتنوين من إظهارٍ وقلبٍ وإدغامٍ وإخفاءٍ ، وعـدَّة أبياته (٤) أبيات .

٨- باب المدِّ والقَصر :

تحدَّث فيه عن أنواع المدِّ ومراتبه ، وعدَّة أبياته (٤) أبيات .

٩- باب معرفة الوَقف والابتداء :

حيث بيَّن أقسام الوَقف والابتداء ، وحكم كلٍّ قسم منها في (٦) أبيات .

١٠- باب معرفة المقطوع والموصول :

وقد نبَّه الناظم في هذا الباب على كلمات : منـها مـا يُكتب مقطوعاً بلا خلاف ، ومنها ما يُكتب موصولاً بلا خلافٍ أيضاً ، ومنها ما يُكتب في بعض المصاحف مقطوعاً وفي بعضها موصولاً ، مع بيان مواضعها في القرآن العظيم ، وعدَّة أبياته (١٥) بيتاً .

١١- باب التاءات :

وقد حَصر الناظم في هذا الباب ما رُسم في القرآن العظيم بالتاء المبسوطة ؛ ليُعرف أنَّ ما عداه بالهاء المربوطة ، مع ذِكر مواضعها في القرآن ، وعـدَّة أبياته (٧) أبيات .

١٢- باب همزة الوَصل :

وبيَّن الناظم أحكام همزة الوَصل حال الابتداء بها ، سواء كانت في فعلٍ أو اسمٍ أو حرفٍ ، ومثَّل للأسماء بسبعة أمثلة ، وعدَّة أبياته (٣) أبيات .

١٣- باب الوَقف على أواخر الكَلِم :

بيَّن فيه كيفية الوَقف على الكلمة القرآنية ، ومتى يُوقف عليهـا بالسكون المَحض ، أو مع الإشمام ، أو بالرَّوم ، وعدَّة أبياته : بيتان .

القسم الثالث : الخاتمة :

وهي خاتمة هذا النَّظم المبارك ، حيث قدَّمها الناظم تُحفةً وهديةً لقارئ القرآن الكريم ، وختمَها كما بدأها بحمد الله والصلاة على رسول الله ﷺ في بيتين .

فصار مجموعُ أبياتِ هذه المنظومة **مائةً وسبعةَ أبيات** .

* * *

المبحث الثاني : في تتبُّع شروح « المقدمة » وتسلسلها تاريخياً [1] :

لقد اعتنَى العلماء القرَّاء بهذه المنظومة منذ عَصر ناظمِها ، وألقَى الله لها القَبول لدَى الناس على مرِّ الأيام والدُّهور ، مِن زَمن ناظمِها إلى زماننا هذا .

وهي أشهر كُتب التجويد في العصور المتأخرة ، وأكثرها تداولاً ، وطُبعت مُفردةً ومشروحةً طبعات كثيرة ، كما أنها تُرجمَت إلى بعض لغات المسلمين الأخرى ، وقد شُرحت شروحاً كثيرةً ، فتسابق العلماء إلى شرحِها وبيانِها ، وهم بين مُختصرٍ ومطوِّلٍ ، وناقلٍ وإمامٍ مُحقِّقٍ .

وسوف أذكر هنا ما عثرتُ عليه من أسماء تلك الشُّروح ، وإن كانت جديرةً ببحثٍ مُستقلٍّ ، ودراسة مُستفيضة ، وسأسردُها مرتَّبةً تاريخياً كما يلي [2] :

١- الحواشي المفهمة في شرح المقدِّمة ، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ محمدٍ الجزريِّ ، وهو ابنُ الناظم (كان حيّاً ٨٣٥ هـ) ، وهو مطبوع .

٢- الطِّرازات المُعلِمة في شرح المقدِّمة ، لعبدِ الدائمِ بنِ عليٍّ الأزهريِّ الحديديِّ (ت ٨٧٠ هـ) ، وهو مطبوع .

٣- وله شرح آخر عليها اسمه : الدرَّة المنظمة لشرح المقدِّمة .

٤- تحفة المُريد لمقدِّمة التجويد ، لبرهانِ الدينِ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ أحمدَ الأنصاريِّ (ت ٨٩٣ هـ) .

---

(١) قدَّم الدكتور غانم قدوري الحَمد قائمة لهذه الشروح ضمَّت ١٤ شرحاً في كتابه الدراسات الصوتية ص ٣٥ ، وقدَّم الدكتور نزار خورشيد قائمة أخرى ضمَّت ٢٢ شرحاً في تحقيقه لكتاب الطرازات المُعلمة ص ٢٧ ، وقد قمتُ بتتبُّع شروح أخرى فأحصَيتُ منها ٤٦ شرحاً ، فلله الحمد على فضله وتوفيقه .

(٢) انظر مصادرها في : كشف الظنون ٢/٦٤٤-٦٤٥ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص ٣٥-٣٨ ، والفهرس الشامل لمخطوطات التجويد ص ١٧٥- ١٧٨ ، ولم أُثبِت مكان النُّسخ خشية الإطالة .

٥- شرح الجزرية ، لأحمدَ بنِ إسماعيلَ الكورانيِّ (ت ٨٩٣ هـ) .

٦- شرحٌ على المقدِّمة الجزرية ، (؟) الكنباويِّ (كان حيّاً ٨٩٧ هـ) .

٧- الحواشي الأزهرية في حلِّ ألفاظ المقدِّمة الجزرية ، للشيخ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ الأزهريِّ (ت ٩٠٥ هـ) ، وهو مطبوع .

٨- اللآلئ السنية في شرح المقدِّمة الجزرية ، لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ أبي بكرٍ القسطلانيِّ (ت ٩٢٣ هـ) ، وهو مخطوط .

٩- الدقائق المُحكمة في شرح المقدِّمة ، للقاضي زكريا بنِ محمدٍ الأنصاريِّ (ت ٩٢٦ هـ) ، وهو مطبوع ، وعليه عدَّة حواش .

١٠- ترجمة المُستفيد لمعاني مقدِّمة التجويد ، لمحمدِ بنِ عمرَ بنِ مباركٍ الحضرميِّ الملقَّب بـ : بحرق (ت ٩٣٠ هـ) .

١١- شرح الدُّلجيِّ ، لشمسِ الدينِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ أحمدَ (ت ٩٤٧ هـ) .

١٢- شرح المقدِّمة الجزرية ، لعصامِ الدينِ أحمدَ بنِ مصطفى المعروف بطاش كُبري زَادَه (ت ٩٦٨ هـ) ، وقد طُبع مؤخَّراً .

١٣- الفوائد السَّرية في شرح المقدِّمة الجزرية ، لمحمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ يوسفَ الحلبيِّ التاذفيِّ (ت ٩٧١ هـ) ، وهو مخطوط .

١٤- شرح المقدِّمة الجزرية ، لمحمدِ بنِ عمرَ المستكاويِّ (ت بعد ٩٧٧ هـ) .

١٥- الفوائد المسعدية في حلِّ ألفاظ المقدِّمة الجزرية ، لعمرَ بنِ إبراهيمَ المسعديِّ الدمشقيِّ (كان حيّاً سنة ٩٩٩ هـ) .

١٦- شرح المقدِّمة الجزرية ، لمحمدِ بنِ بدرِ الدينِ المنشيِّ (ت ١٠٠١ هـ) .

١٧- المنح الفكرية على متن الجزرية ، لعليِّ بنِ سلطان محمدٍ القاري (ت ١٠١٤ هـ) ، وهو مطبوع .

١٨- الجواهر المُضيَّة على المقدِّمة الجزرية ، لأبي الفتوح سيفِ الدينِ بن عطاءِ اللهِ الوفائيِّ الفضاليِّ البصير (ت ١٠٢٠ هـ) ، وهو الكتاب الذي نحن بصدد دراسته [1] .

١٩- شرح المقدِّمة الجزرية ، لعلاءِ الدينِ بنِ محمدٍ الطرابلسيِّ الدمشقيِّ (ت ١٠٣٢هـ) .

٢٠- الفوائد المكيَّة في شرح المقدِّمة الجزرية ، لمحمدِ بنِ محمدٍ حجازي الوَاعِظ (ت ١٠٣٥ هـ) .

٢١- شرح الجزرية ، لعبدِ الرحمنِ بنِ عليٍّ الأماسيِّ (ت ١٠٣٦ هـ) .

٢٢- حلُّ الجزرية ، لعبدِ الحقِّ بنِ سيفِ الدينِ الدِّهلويِّ (ت ١٠٥٢ هـ) .

٢٣- الهدية النبويَّة في شرح الجزرية ، لمحمدٍ حجازي زادَه المكيِّ (كان حيّاً ١٠٧٢ هـ) .

٢٤- الدرَّة المنظمة البهيَّة في حلِّ ألفاظ المقدِّمة الجزرية ، لمنصورِ بنِ عيسى بن غازي الأنصاريِّ السَّمَنُّوديِّ (كان حيّاً سنة ١٠٨٤ هـ) .

٢٥- الدرَّة السنية في حلِّ ألفاظ الجزرية ، لعبدِ الجليلِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الهادي (ت ١٠٨٧ هـ) .

٢٦- الجواهر السنية على ألفاظ الجزرية ، لإسماعيلَ الحصريِّ الحمويِّ القوصونيِّ (كان حيّاً ١٠٩٠ هـ) .

٢٧- شرح المقدِّمة الجزرية ، لحسنِ بنِ عليٍّ الغُوِّي (ت ١١٧٦ هـ) .

شروح حديثة ومعاصرة :

٢٨- الفوائد المُفهمة في شرح الجزرية المقدِّمة ، لمحمدِ بنِ عليٍّ بنِ يالوشةَ الشريف (ت ١٣١٤ هـ) ، وهو مطبوع .

---

(١) انظر الدراسة : الفصل الخاص بتوثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف ، ص ٦٧ .

٢٩- الفوائد التجويدية في شرح المقدِّمة الجزرية ، لعبدِ الرزَّاقِ بنِ عليٍّ بنِ إبراهيمَ موسى .

٣٠- المنح الإلهية شرح مقدِّمة الجزرية ، لهاني بنِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ القاضي .

٣١- دروس مهمَّة في شرح الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمة الجزرية ، لسيِّد لاشين أبو الفَرح .

٣٢- فتحُ ربِّ البريَّة شرح المقدِّمة الجزرية ، لصفوت محمود سالم .

وقد ذكرَت لنا المصادر شروحاً أخرى ، منها ما هو مجهول تاريخ وفاة المُصنِّف ، ومنها ما هو مجهول المؤلِّف [1] :

فأما ما كان منها مجهول تاريخ وفاة المُصنِّف :

٣٣- شرح الجزرية ، لعمر بن إبراهيم الدمشقيِّ .

٣٤- الفوائد السَّنهورية في شرح الجزرية ، لعلي بن حسن السَّنهوريِّ .

٣٥- شرح المقدِّمة الجزرية ، لخليل بن عثمان الشقلاويش .

٣٦- كفاية المُريد لمقدِّمة التجويد ، لخليل بن بدر الدين الكناويِّ .

٣٧- شرح المقدِّمة الجزرية ، لمحمد القاضي .

٣٨- الهديَّة في شرح الجزرية ، لمحمد مصطفى بن موسى .

٣٩- الفوائد المُحرَّرة في شرح المقدِّمة ، لمحمد بن كمال الدين المدنيِّ .

٤٠- شرح الجزرية ، لمحمد بن سلامة الواعظ .

وأما ما كان منها مجهول المؤلِّف :

٤١- شرح اسمه : شرح المقدِّمة الجزرية .

٤٢- شرح اسمه : تحفة المُريد .

٤٣- شرح متن الجزرية في التجويد .

---

(١) انظر مصادرها في : الفهرس الشامل لمخطوطات التجويد ص ١٧٦-١٧٨ .

٤٤- شرح متن الجزرية في القراءات .
٤٥- القواعد المُحكمة في شرح المقدِّمة .
٤٦- النُبذة المُتمِّمة لشرح المقدِّمة .

وقد تعدَّت عناية العلماء بمنظومة المقدِّمة إلى خدمات أخرى ، منها ما هي تعليقاتٌ ، ومنها ما هي حواشٍ على بعض الشروح ، وهي :

١- حاشية على المقدِّمة الجزرية ، لعبد الحقِّ بن سيف الدين الدَّهلويِّ (ت ١٠٥٣ هـ) .

٢- وسيلة المُريد لبيان التجويد ، حاشية عليها ، لعبد المعطي بن سالم الشِّملاَّويِّ (ت ١١٢٧ هـ) .

٣- تعليقات على المقدِّمة الجزرية ، لعبد الله بن حسين السويديِّ (ت ١١٧٤ هـ) .

٤- النكات الحسان على شرح شيخ الإسلام لمقدِّمة تجويد القرآن ، وهي حاشية على شرح زكريا الأنصاريِّ المعروف بـ : الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمة ، لأبي النَّصر عبد الرحمن النَّحراويِّ الشهير بالمقربي (ت ١٢١٠ هـ) .

٥- حواشي على باب مخارج الحروف من المقدِّمة فيما يجب على القارئ أن يعلَمه ، لرضوان بن محمد المخلَّلاتيِّ (ت ١٣١١ هـ) .

٦- التعليقات الوفيَّة على متن الجزرية ، لمحمد بن بشير بن محمد هلال الغزِّيِّ (ت ١٣٣٩ هـ) .

* * *

المبحث الثالث : منــزلة « الجواهر المُضيَّة » بين شروح منظومة المقدِّمة :

عند تأمُّلنا لكتاب « الجواهر المُضيَّة » الذي نحن بصدَد دراستِه ، فإننـا نـرى بوضوح أنه من الشُّروح المُطوَّلة الواسعة الجامعة ، فهو :

١- شرحٌ جامع لنقول عن أبرز الشروح المتقدِّمة على شرح الفضاليِّ ، وهي :

١- الحواشي المفهمة في شرح المقدِّمة لابن الناظم (كان حياً ٨٣٥ هـ) .

٢- الحواشي الأزهرية في حلِّ ألفاظ المقدِّمة الجزرية للشيخ خالد الأزهريِّ (ت ٩٠٥ هـ) .

٣- اللآلئ السنية في شرح المقدِّمة الجزرية للقسطلانيِّ (ت ٩٢٣ هـ) .

٤- الدقائق المُحكمة في شرح المقدِّمة لشيخ الإسـلام زكريـا الأنصـاريِّ (ت ٩٢٦ هـ) .

٥- الفوائد السرية شرح المقدِّمة الجزرية للتاذفيِّ الحلبيِّ (ت ٩٧١ هـ) .

٦- المنح الفكرية على متن الجزرية لملاَّ عليٍّ القاري (ت ١٠١٤ هـ) .

فقد كان جلُّ ما نقله إنما هو عن هذه الشُّروح .

٢- ينقد أحياناً بعضاً من هؤلاء الشرَّاح ، ويُورِد الاعتراضات عليهم نقلاً عن شرَّاح آخرين ، ويُعطي بعد ذلك تأكيداً يُزيل اللَّبس ويوضِح المُشكِل [١] .

٣- يعتبر هو وشرح ملاَّ علي القاري المُسمَّى بالمنح الفكرية ، بمثابة شـرحين ناقدين لبعضهما بعضاً ، فقد تمَّ تأليفهما في وَقتَين يكادا أن يكونـا مُتـزامنين . والمُتأمِّل لشرح ملاَّ علي القاري يرى كثيراً من النَّقد لكلام الإمام الفضاليِّ معلنـاً صراحةً عن اسمه . والمُتدبِّر لشرح الفضاليِّ يرى أيضاً كثيراً من النَّقد لشرح مـلاَّ

---

(١) انظر على سبيل المثال شرح : البيت (٢١) ص ١١٧ عنـد التنبيـه ، البيـت (٣٥) ص ١٧٧ ، البيت (٤٩) ص ٢١٨ وغيرها .

علي القاري ، أو أجوبةً على نقدِه ، ليس معلناً صراحةً ، وإنما كان يُشير إليه إشارةً دون تصريح [1] .

٤- يتكلّم في كتابه عن مفردات الأبيات من حيث اشتقاقها اللغويِّ والاصطلاحيِّ ، وأحياناً يستشهد بأبيات شعرية [2] .

٥- يُكثر مِن إيراد الأمثلة من القرآن العزيز ، عند عرضه لحُكمٍ ما من الأحكام المُتعلّقة بأبواب التجويد [3] .

٦- يقوم بإعراب كلمات البيت وجملِه في كثيرٍ من الأحيان [4] .

٧- يقوم أحياناً بتوسيع الحُكم الذي يتحدَّث عنه ، فيتجاوزُه إلى قارئٍ أو راوٍ آخر ، ممَّا هو مبسوطٌ في كتب القراءات [5] .

---

(١) انظر على سبيل المثال شرح : البيت (٤) ص ٤٥ عند الهامش ٢ ، البيت (٢٩) ص ١٥٨ عند الهامش ١ ، البيت (٣٤) ص ١٧٣ عند الهامش ٢ ، ٣ ، وص ١٧٤ عند الهامش ٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : البيت (٢١) ص ١١٥-١١٦ ، البيت (٥٣) ص ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، البيت (٧٣) ص ٣٤٧ وغيرها .

(٣) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : البيت (٢٤) ص ١٣٥ ، البيت (٤١) ص ٢٠٠-٢٠١ ، البيت (٦٦) ص ٢٩٣-٢٩٤، البيت (٧٥) ص ٣٥١ .

(٤) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : البيت (١) ص ١٨ ، البيت (١٦ ، ١٧) ص ٩٩ ، البيت (٢٢) ص ١٢٤ ، البيت (٣٩) ص ١٨٧ وغيرها .

(٥) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : البيت (٢٤ ، ٢٥) ص ١٣٧ عند التوضيح ، البيت (٣٦) ص ١٨٠ عند التنبيه ، البيت (٦٧) ص ٣٠٣ عند التنبيه ، وباب المقطوع والموصول عند ذِكره للياءات الزوائد مُفصَّلاً على ما في السُّوَر مع بيان قراءة القرَّاء العشرة لها.

٨- في مقدِّمة كلِّ باب من أبواب المنظومة ، يذكرُ سبب إتيان الناظم بهـذا الباب في هذا الموضع [١] .

٩- يذكرُ الألفاظ المُختلفة من لفظ المتن ، وأحياناً يذكرُ أنَّ هذا اللفظ قد ضُبطَ على لفظ الناظم آخراً [٢] .

١٠- حوَى هذا الشرح الكثير من التعاريف والمصطلحات لأحكام التجويد من حيث اللغة والاصطلاح ، وأحياناً يُورد التعريف لأكثر من إمامٍ مُحقِّق [٣] .

١١- عُنِيَ عنايةً كبيرة بباب مخارج الحروف وشرَحه شرحاً مُستفيضاً ، فكان يذكرُ مخرج الحرف ومكانَه منقولاً تقريباً عن نحوِ ستة أئمة أو أكثر .

فلمجموع ما تقدَّم نرى — كما أسلفنا — أنَّ « الجواهر المُضيَّة » من الشُّروح الجامعة الواسعة لمنظومة المقدِّمة ، والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : باب التجويد ، باب الترقيق ، باب المقطوع والموصول وغيرها .

(٢) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : البيت (٢٧) ص ١٥٠ ، البيت (٦٦) ص ٢٩٨ ، البيت (٩٨) ص ٤٣٠ .

(٣) انظر فهرس التعريفات والمصطلحات .

البَابُ الثَّانِي

الشارح وكتابه

وفيه فصلان :

الفصل الأول : في التعريف بالمؤلّف الشارح ، سيفِ الدين الفَضَاليّ .

الفصل الثاني : في التعريــف بكــتابه : « الجَوَاهِــر المُضــيَّة على المُقــدِّمة الجزريَّة » .



الفصل الأوَّل

في التعريف بالمؤلّف الشارح
سيفِ الدين الفَضَاليّ

ويشمل المباحث التالية :

أ- اسمه ونسبه ومولده .

ب- شيوخه .

ج- سنده في القراءات .

د- تلامذته .

هـ - مؤلفاته .

و - وفاته .

ز- ثناء العلماء عليه .



الفصل الأول

التعريف بالمؤلّف الشارح

لم يكنِ الإمام الفضاليُّ مشهوراً شهرةً واسعةً خارج بلده ، ومن ثَمَّ فإنَّ كثيراً من كتب التراجم والطبقات المشهورة قد أهملَت ذكرَه .

وقد بذلتُ جهداً كبيراً لمعرفة أخبار هذا العَلَم ، مع كون المصادر التي ترجمَت له قليلةً جدّاً ، ثم هي شحيحةُ المادَّة أيضاً .

فلا توجد ترجمةٌ موسَّعةٌ لهذا الإمام الموصوف بشيخ القرَّاء في عصرِه ، و لم تذكرِ المصادر شيئاً عن مكان ولادته ولا عن نشأته ، ولا رحلاته ، أو عن أيٍّ مِن أخبارِه سوى ما أثبتُّه .

أ- اسمه ونسبه ومولده :

هو سيفُ الدِّين بن عطاء الله ، أبو الفتوح الوفائيُّ الفضاليُّ الشافعيُّ البصير [1].

والوفائيُّ : نسبة إلى الطريقة الوفائيَّة ، إحدى الطُّرق الصوفيَّة ، وهي منسوبة إلى مؤسِّسها الشيخ محمدِ بنِ محمدِ بنِ محمدٍ السكندريِّ الملقَّب بوفاء ، والمعروف بالسيِّد محمد وفا الشاذليِّ (ت ٧٦٥ هـ) [2] .

---

(١) انظر ترجمته في : خلاصة الأثر ٢٢٠/٢ ، كشف الظنون ٣٣٨/٥ ، ٢٢١ ، الخطط التوفيقية ٨٠/١١ ، هدية العارفين ٤١٣/١ ، إيضاح المكنون ٤٢٣/١ ، الأعلام للزركليّ ١٤٩/٣ ، معجم المؤلّفين ٨٠٥/١- ٦١٤/٢ ، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء ١٤١/٢- ١٤٢ ، الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات ٣٠٩/١-٣١٠ .

(٢) انظر الخطط التوفيقية لعلي مبارك ١٤٠/٥-١٤١ ، وفيه سمِّي وفا على ما قيل : لأنَّ بحر النِّيل توقَّف في أوان الوفا فعزم أهل مِصرَ على الرَّحيل فجاء إلى البحر وقال : اطلَع بإذن الله ، فطلَع سبعة عشَر ذراعاً وأوفَى ، فسمِّي وفا .

والفضاليُّ : في البحث عن أصل هذه النِّسبة ومعرفة مكانها عانيتُ كثيراً وطويلاً ، وبذلتُ جُهدي برجوعي إلى كثير من المصادر والمظانّ ، وأيضاً عبر الشبكة الالكترونية ، حتى هديتُ – بفضل الله ومنّته – إلى ما يلي :

قال المؤرِّخ المُصلح علي باشا مبارك في الخطط التوفيقية :« منيَة فَضالة : بفتح الفاء ، قرية من مديرية الدَّقهلية بمركز منيَة سمنُّود ، على الشاطئ البحري لترعة فَضالة ، وشرقي ناحية شيوه بأقلّ من ساعة ، وغربي منيَة أبي الحسين كذلك ... والظاهر أنَّ هذه القرية يُنسَب إليها سيفُ الدين الفَضاليُّ المُترجم في خلاصة الأثر » [(١)] .

هذا وقد نصَّ الإمامُ الفضاليُّ على أصلِ مَنشأه في مقدِّمة كتابه فقال : « الفضاليُّ بلداً » .

والشافعيُّ : نسبةً إلى مذهبه ، فقد اتَّفقت مصادر ترجمتِه على أنه كان شافعيَّ المذهب ، ونصَّ هو على ذلك في مقدِّمة كتابه هذا فقال : « الشافعيُّ مذهباً » .

أما مولدُه : فلم أجد أحداً تعرَّض لذِكر تاريخِه .

ب– شيوخه :

بذلتُ جهداً كبيراً في الوقوف على شيوخ الإمام الفضاليّ ، فالمظانُّ لم تُمِط اللِّثام عنهم ، والمذكور في ترجمته أنه قرأ بالرِّوايات على الشيخَين الإمامَين :

١– الإمام العلاَّمة شحاذةَ اليمنيُّ ، أبو عبد الرحمن الشافعيُّ المصريُّ (ت قبل ٩٩٧ هـ) .

و لم أقف على ترجمةٍ تُفيد عن حالِه ، غير وُرودِ ذِكرِه في ترجمة تلاميذِه ، وهم :

(١) الخطط التوفيقة ١١/٨٠ ، ثم عقَّب بنقل ترجمته من خلاصة الأثر .

ابنه عبد الرحمن اليمنيُّ (ت ١٠٥٠هـ) ، وأحمد بن أحمد السُّنباطيُّ (ت ٩٩٧ هـ) ، ومحمد حجازي الواعظ (ت ١٠٣٥ هـ) ، وسيف الدين بن عطاء الله الفضاليُّ [١] .

٢- أحمد بن أحمد بن عبد الحقِّ السُّنباطيُّ الشافعيُّ المصريُّ (ت ٩٩٧ هـ) ، الإمام العلاَّمة المُحقِّق المُحرِّر [٢] .

هو أحد تلامذة الإمام العلاَّمة شحاذةَ اليمنيِّ [٣] ، وهو قرينُ الإمام الفضاليِّ وشيخُه معاً .

أخذ عن والده أحمد بن عبد الحقِّ السُّنباطيِّ (ت ٩٥٠ هـ) وغيرِه من أعيان علماءِ مِصرَ ، ودَأب وحصَّل ودرَّس وأفتَى ، وصار ممَّن يُشار إليه في الإقليمِ المصريِّ بالبنان ، رحمه الله تعالى .

قرأ عليه خلقٌ كثيرون ، منهم : عبد الرحمن بن شحاذةَ اليمنيُّ (ت ١٠٥٠هـ) ، ومحمد حجازي الواعظ (ت ١٠٣٥ هـ) ، وسيف الدين بن عطاء الله الفضاليُّ ، وعبد الغفار بن يوسف العجميُّ (ت ١٠٥٧ هـ) [٤] .

ج- سنده في القراءات :

يتصل سند الفضاليِّ بالإمام ابن الجزريِّ رحمهما الله تعالى ، ثم يتصل هذا السند المبارك بسيدنا ومولانا رسول الله ﷺ تبعاً لذلك اتصالاً صحيحاً .

وحيث إنَّ الفضاليَّ قد تلقَّى القرآن بالروايات على الشيخين الإمامين الجليلين شحاذة اليمنيِّ ، وأحمد السنباطيِّ ، فسأعرض سنده من خلالهما :

---

(١) خلاصة الأثر ٢٢٠/٢، ٣٥٨، ٤٨٩/٣ ، ١٧٥/٤ ، الحلقات المضيئات ٣٢١/١ .

(٢) شذرات الذهب ٦٤٤/١٠ ، الكواكب السائرة ١١٧/٣ ، إيضاح المكنون ٩٥/١ - ٢٣٣/٢ ، الأعلام ٩٢/١ ، معجم المؤلفين ٩٥/١ ، الحلقات المضيئات ٣٢٣/١ .

(٣) خلاصة الأثر ٣٥٨/٢ .

(٤) انظر خلاصة الأثر على الترتيب : ٣٥٨/٢ ، ١٧٥/٤ ، ٢٢٠/٢ ، ٤٣٣/٢ .

أ- قرأ الفضاليُّ على العلامة شحاذةَ اليمنيِّ (ت ٩٧٧ هـ) ، وهو على الشيخ أبي النصرِ محمدِ بنِ سالمٍ الطَّبلاويِّ (ت ٩٦٦ هـ) ، وهو على شيخ الإسلام زكريا الأنصاريِّ (ت ٩٢٦ هـ) ، وقرأ شيخ الإسلام على الشهاب أحمدَ بنِ أسدٍ الأُميوطيِّ (ت ٨٧٢ هـ) ، والبرهان أبي العباس أحمدَ بنِ أبي بكرٍ القَلقيليِّ (ت ٨٥٧ هـ) ، والزين أبي النَّعَيمِ رِضوانَ بنِ محمدٍ العُقْبيِّ (ت ٨٥٢ هـ) ، والزين طاهرِ بنِ محمدٍ النُّوَيريِّ (ت ٨٥٦ هـ) ، وقرأ هؤلاء الأربعة على إمام القرَّاء والمحدِّثين ، شمس المِلَّة والدين ، المحقِّق الحافظ أبي الخير محمدِ بنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ الجزريِّ (ت ٨٣٣ هـ) [١] .

أي أنَّ بين الفضاليِّ والإمام ابن الجزريِّ أربعةُ رجال .

ب- قرأ الفضاليُّ على العلامة أحمد بن أحمد بن عبد الحقِّ السُّنباطيِّ (ت ٩٧٧ هـ) ، وهو على شيخ الإسلام زكريا الأنصاريِّ (ت ٩٢٦ هـ) ، وهو على الأُميوطيِّ والقلقيليِّ والعُقبيِّ والنويريِّ المتقدِّم ذكرُهم ، وهم على الإمام أبي الخير محمد بن الجزريِّ (ت ٨٣٣ هـ) [٢] .

أي أنَّ بين الفضاليِّ وابن الجزريِّ ثلاثةُ رجال .

أما أسانيد الإمام ابن الجزريِّ المتصلة برسول الله ﷺ فهي مبسوطة في كتب القراءات وخاصة النَّشر في القراءات العشر ، وبين سيدنا رسول الله ﷺ والإمام ابن الجزريِّ ثلاثة عشر رجلاً كما في رواية حفصٍ عن عاصم ، ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر، والله أعلم [٣] .

---

(١) انظر إتحاف فضلاء البشر للبنا في قسم الدراسة ص ٤٥-٤٦ ، وشرح تلخيص لآلئ البيان للعلامة السَّمنوديِّ بتحقيق الشيخ سعيد السَّمنوديِّ في قسم الدراسة ص ١٤ .

(٢) انظر الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات ص ١١٠ .

(٣) انظر النشر ١/١٩٣-١٩٤ .

وعليه فيكون بين الفضاليِّ وسيدنا رسول الله ﷺ سبعةَ عشَر رجلاً من طريق شيخه العلامة شحاذة اليمنيِّ ، وستةَ عشَر رجلاً من طريق شيخه العلامة أحمد السنباطيِّ ، والله أعلم .

د- تلامذته :

أخذ عنه جمعٌ من أكابر الشيوخ ، والموقوف عليهم هم :

١- الشيخ سلطان بن أحمد بن إسماعيل ، أبو العزائم المَزَّاحيُّ [١] المصريُّ الأزهريُّ الشافعيُّ (ت ١٠٧٥ هـ) [٢] ، إمام الأئمة وبحر العلوم ، وخاتمة الحفَّاظ والقرَّاء .

قال العلامةُ المحبيُّ : « قرأ بالروايات على الإمام المُقرئ سيف الدِّين بن عطاء الله الفضاليِّ البصير » [٣] .

أخذ عنه جمعٌ كثيرون من العلماء المُحقِّقين منهم :

الشمس محمد بن علاء الدين البابليُّ (ت ١٠٧٧ هـ) ، وأحمد بن عبد اللطيف البِشْبيشيُّ (ت ١٠٩٦ هـ) ، وأحمد البنَّاء الدُّمياطيُّ (ت ١١١٧ هـ) - صاحب كتاب : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - وغيرُهم .

قال عنه المُحبيُّ في خلاصة الأثر : « جميع فقهاء الشافعية في عصرنا لم يأخذوا الفقه إلا عنه ، ... يجلس لإقراء القرآن من طريق الشاطبية والطيبة والدُّرة » [٤] .

---

(١) المَزَّاحيُّ : بفتح الميم وتشديد الزاي وبعدها ألف وحاءٌ مهملة ، نسبة إلى مَزَّاح - قرية مصر - بجوار المنصورة ، انظر خلاصة الأثر ٢/٢١١ .

(٢) خلاصة الأثر ٢/٢١٠-٢١١ ، هدية العارفين ١/٣٩٤ ، الأعلام ٣/١٠٨ ، معجم المؤلِّفين ١/٧٧٣ ، هداية القارئ ص ٦٥٥ ، الحلقات المضيئات ١/٢٩٣ .

(٣) خلاصة الأثر ٢/٢١٠ .

(٤) خلاصة الأثر ٢/٢١١ .

٢- محمد بن علاء الدِّين ، أبو عبد الله شمس الدِّين البابليُّ القاهريُّ الأزهــريُّ (ت ١٠٧٧هـ) [١] ، الحافظ الرَّحالة ، أحد الأعلام في الحديث والفقه ، وُصِف بأحفــظ أهل عصرِه لمتون الأحاديث ، عُدَّ من محفوظاته القــرآنُ بالرِّوايـــات ، والشاطبيةُ والبهجةُ وألفية العراقيِّ في أصول الحديث وألفية ابن مالك وجمع الجوامع وغيرُها .

ومشايخُه كثيرون لا يمكن حَصرُهم منهم : الشيخ سيف الدِّين المُقريُّ ، ومحمد حجازي الواعظ (ت ١٠٣٥ هـ) وغيرُهم .

أخذ عنه جماعات لا يُحصون ، فممَّن أخذ عنه : أحمــد البنَّاء الدُّمياطيُّ (ت ١١١٧ هـ) ، ومحمد بن خليفة الشَّوبَريُّ (ت ١٠٦٩ هـ) ، والشهاب أحمــد البِشْبيشيُّ (ت ١٠٩٦ هـ) وغيرُهم .

٣- محمد الأشمونيُّ [٢] .

٤- حسينُ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ التَّماويُّ المالكيُّ (ت ١٠٦٠ هـ). عالم مشارك في بعض العلوم [٣] .

٥- عبد الرحمن بنُ أحمدَ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الرحيم الزفتاويُّ الشافعيُّ [٤] .

---

(١) خلاصة الأثر ٣٩/٤ ، هدية العارفين ٢٩٠/٢ ، إيضـــاح المكنـــون ٥٦٧/٢ ، الأعـــلام ٢٧٠/٦ ، معجم المؤلِّفين ٢٧٠/٦ ، الحلقات المضيئات ٢٩٥/١ .

(٢) لم أقف على ترجمة له ، وليس هو شارح الألفية ؛ إذ ذاك هو عليُّ بنُ محمدٍ ، أبو الحســن (ت ٩١٨ هـ) . وقد استفدتُ تلمذته على المؤلِّف من كتابته أحد نسخ هذا الكتاب وقراءتها على المؤلِّف . راجع ذلك عند أوصاف النُّسخ ص ٨٠ .

(٣) إيضاح المكنون ٤٢٢/١ ، ومعجم المؤلِّفين ٦٤٠/١ . وقد استفدتُ تلمذته على المؤلِّــف من سماعه هذا الكتاب عند إملاء مؤلِّفه وقد أجازه بذلك . انظر تفصيله عند أوصاف النُّســخ ص ٨١ .

(٤) لم أقف على ترجمة له . وقد استفدتُ تلمذته على المؤلِّف من قراءته هذا الكتـــاب علـــى مؤلِّفه ، راجع ذلك عند أوصاف النُّسخ ص ٨٠ .

هـ- مؤلَّفاته :

لم تذكرِ المصادر التي ترجَمَت للإمام الفضاليِّ إلا عدداً يسيراً من المؤلَّفات ، انحصرَت في القراءات والنَّحو ، وهي :

١- الحواشي المُحكمة على ألفاظ المقدِّمة الآجرُّوميَّة في النَّحو [١] .

٢- الجواهر المُضيَّة على المقدِّمة الجزريَّة [٢] .

٣- اللؤلؤ المكنون في جمع الأوجُه مِن سورة الكوثر إلى قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [٣] .

وله رسائل كثيرةٌ في القراءات [٤] .

و- وفاته :

اتَّفقَت المصادرُ التي تَرجَمت للإمام الفضاليِّ - رحمه الله - على أنَّ وفاته كانت يوم الإثنين ثامن عشَر جمادى الأولى سنة عشرين وألفٍ من الهجرة بِمصر .

ز- ثناء العلماء عليه :

قال المُحبيُّ عنه في خلاصة الأثر : « شيخ القرَّاء بِمصرَ في عصرِه ، قال بعضُ الفضلاء في حقِّه : فاضلٌ ، جنَى فواكهَ جنيَّةً مِن علوم القرآن ، وتقدَّم في علومه

---

(١) انظر إيضاح المكنون ٤٢٣/١ ، والأعلام ١٤٩/٣ .

(٢) وهو الكتاب موضوع الرسالة ، وسيأتي الكلام عنه في فصل : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف ، ص ٦٧ .

(٣) انظر كشف الظنون ٤٧٥/٢ ، ومعجم المؤلِّفين ٨٠٥/١ . وقد جاء في كشف الظنون : « ذُكر فيه : أنَّ شيخَه شهاب الدين أحمد بن عبدِ الحق السنباطيَّ لَمَّا ختم الطَّيِّبة عليه بالقراءة وحصل له فوائد أشارَ إلى جَمْعه ، فجَمَعه » .

(٤) قاله المحبيُّ في خلاصة الأثر ٢٢٠/٢ ، وعنه في معجم المؤلِّفين ٦١٤/٢ . ولعلَّ منها ما في الفهرس الشامل (علوم القرآن - مخطوطات القراءات) ص ٢١ بعنوان : الأصول المختصرة على القراءات السبع ، وقد نُصَّ فيه على نسبتِه إليه .

على الأقران »[1] .

وقال عنه المُحبيُّ أيضاً في ترجمة تلميذه الإمام سلطان المَزَّاحيُّ : « قرأ بالروايات على الشيخ الإمام المُقرئ سيف الدين بن عطاء الله الفضاليّ »[2] .

وقال الزركليّ : « مُقرئٌ ، كان شيخ القرَّاء بمصرَ »[3] .

وقال عمر كحَّالة : « مُقرئٌ ، مُجوِّد »[4] .

* * *

---

(١) خلاصة الأثر ٢/٢٢٠ .

(٢) خلاصة الأثر ٢/٢١٠ .

(٣) الأعلام ٣/١٤٩ .

(٤) معجم المؤلّفين ٢/٦١٤ .

الفصل الثاني

في التعريف بكتابه

ويشتمل على المباحث التالية :

أ- اسم الكتاب .

ب- توثيق نسبته إلى المؤلّف .

ج- توثيق أنَّ النصَّ موضوعَ الدَّرس هو كتاب : الجواهر المُضيَّة .

د- مصادر الكتاب .

هـ- منهج المصنِّف في الكتاب .

و- ملاحظات على منهج المصنِّف .

ز - نُسخ الكتاب .

ح- بيان منهج التحقيق .

ط- إيضاح المصطلحات والرموز .



الفصل الثاني

التعريف بكتاب « الجواهر المُضِيَّة »

أ- اسم الكتاب :

إنَّ أَصرَح اسمٍ لكتاب من الكتب هو ما يذكرُه صاحبُ الكتـاب نفسُـه في مقدِّمة كتابِه ، وهو ما فعله الإمام الفضاليُّ في مقدِّمة الجواهر المُضيَّة حيث قـال : « وسَمَّيتُه بالجواهر المُضيَّة على المقدِّمة الجزريَّة » [1] .

وهو ما نجدُه على صفحة الغلاف من النُّسخ الأربع الـتي حقَّقـتُ الـنصَّ عليها [2] .

ب- توثيق نسبته إلى المؤلِّف :

١- نصَّ عددٌ من الأئمة الذين ترجموا للإمام الفضاليِّ على أنَّ له شرحاً علـى الجزريَّة منهم : المُحبيُّ في خلاصة الأثر ٢/٢٢٠ ، والزركليّ في الأعلام ٣/١٤٩ ، وعمر كحَّالة في معجم المؤلِّفين ١/٨٠٥-٢/٦١٤ .

٢- كما أنَّ اسم الإمام الفضاليِّ مُثبتٌ على غلاف النُّسخ الخطيَّة الأربع الـتي وَقفتُ عليها ، مما يؤكِّد صحَّة نسبة الكتاب إليه ، والله أعلم .

ج- توثيق أنَّ النصَّ موضوعَ الدَّرس هو كتاب « الجواهر المُضيَّة » :

١- ما ذُكر في مقدِّمة النصِّ ، حيث قال : « وسمَّيتهُ بالجواهر المُضـيَّة علـى المقدِّمة الجزريَّة » ، وهذا الاسم هو الذي نصَّت عليه المصادر التي سمَّـت شـرح الإمام الفضاليِّ على الجزريَّة .

٢- اسم الكتاب واسم مؤلِّفه مُثبتٌ على غلاف النُّسخ الخطيَّة الأربـع الـتي وَقفـتُ عليها .

---

(١) انظر مقدِّمة الكتاب ص ٤ .

(٢) انظر ما كُتب على غلاف النُّسخ الأربع عند مصوَّرات النُّسخ ص٨٩ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٨.

٣- ما نقلَه بعضُ الأئمة عن الإمام الفضاليِّ وكتابه الجواهر المُضيَّة :

أ- العلامةُ ملاًّ علي القاري في شرحِه على الجزريَّة المسمَّى بـ : (المنح الفكرية على متن الجزريَّة) نقل عنه في كثيرٍ من المواضع سمَّاه فيها باسم : شارح ، مثل قوله في ص ٤٧ : « وأغرب شارح حيث قال : أي على القول الذي يختارُه منَّا من بين الأقوال من سبق اختياره للحروف » [1] .

وفي بعض الأحيان باسم : الشارح المصريِّ ، مثل قوله ص ٨٦ : « وأغرب من هذا أنَّ الشارح المصريَّ ضعَّف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخ الإسلام في مذهبَه » [2] .

وأحياناً أخرى باسم : المصريِّ ، مثل قوله ص ١٢٥ : « وأما قولُ المصريِّ : أو عارضاً لوَقف نحو ... فغفلةٌ عن قواعد العربية » [3] .

ب- وقال العلامةُ المرعشي في كتابه : (جُهدُ المقلِّ) ص ٢٢١ : « قال - أي ملاَّ علي القاري - نقلاً عن الشارح المصريِّ : إنَّ الإشباعَ هنا عَينُ الإشباع في المدِّ اللازم » [4] .

فمن مجموع ما سبق نصلُ لقناعةٍ جازمةٍ أنَّ النصَّ موضوعَ الدَّرس هو كتاب « الجواهر المُضيَّة على المقدِّمة الجزريَّة » للإمام الفضاليِّ ، والله أعلم .

---

(١) وهذا النص بحروفه في النصِّ المحقَّق ص ٦٧-٦٨ ، وانظر أمثلة أخرى في المنح الفكرية ص ٢٣ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ١١٢ .

(٢) وهذا النص بحروفه في النصِّ المحقَّق ص ١٥١ ، وانظر أمثلة أخرى في المنح الفكرية ص ٩١ ، ١١٣ ، ٢٤٥ .

(٣) وهذا النص بحروفه في النصِّ المحقَّق ص ١٨٦ ، وانظر أمثلة أخرى في المنح الفكرية ص ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٧٠ .

(٤) وهذا النص موجودٌ في النصِّ المحقَّق ص ٣٣٦-٣٣٧ .

د- مصادر الكتاب :

يمكننا أن نَقسم المصادر التي اعتمد عليها الفضاليُّ في تأليف كتابه « الجـــواهر المُضيَّة » إلى قسمين :

١- مصادر صرَّح بها .

٢- مصادر لم يُصرِّح بها .

أما المصادر التي صرَّح بها فإنها تضمُّ الكتب التي اتَّكــأ عليهـــا في شـــرحِه ، واستصحَبها في نقوله ، وذَكرَها إما باسمها أو باسم مؤلِّفيها ، وسأعرضها مقسَّمة إلى ستة أقسام [1] :

أولاً : شروح الجزرية التي نقلَ عنها الإمام الفضاليُّ :

١- الحواشي الأزهرية في حلِّ ألفاظ المقدِّمة الجزريَّة ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهريِّ (ت ٩٠٥ هـ) ، وقد جمع فيها حواشـــيَ مـــن الكتـــب المبســـوطة المشهورة ، وهو مطبوع .

٢- الحواشي المفهمة في شرح المقدِّمة ، لابن الناظم وهو شهاب الدين أحمد بن محمد الجزريِّ (كان حياً ٨٣٥ هـ) ، وهو شرحٌ على منظومة « المقدِّمة » اعتمد عليه الإمام الفضاليُّ في تصنيف كتابه هذا اعتماداً كبيراً ، وهو مطبوع .

٣- الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمـــة ، للشـــيخ زكريـــا الأنصـــاريِّ (ت ٩٢٦ هـ) ، وقد ذكره في كثير من المواضع ، أحياناً باسم كتابه ، وأخرى باسمه أو باسم شيخ الإسلام أو باسم القاضي [2] ، وهو مطبوع .

---

(١) انظر تفصيلها وتتبُّعها في فهرس مستقلٍّ مُعنونٍ بـــ : فهرس أسماء الكتـــب المـــذكورة في النصِّ المحقَّق ، مع ذكر مواضعها .

(٢) انظر أمثلة ذلك في النصِّ المحقَّق ص ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٧٩ ، ١١٣ ، ١٣٧ ، وغيرها .

٤- اللآلئ السنية في شرح المقدِّمة الجزرية ، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلانيّ (ت ٩٢٣ هـ) ، وهو شرح على « المقدِّمة » اعتمد عليه الفضاليُّ في تصنيف كتابه ، ونقل عنه في كثير من المواضع ، وهو مازال مخطوطاً .

ثانياً : كتب التجويد والقراءات :

٥- إبراز المعاني من حرز الأماني ، لعبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥ هـ) ، وهو مطبوع .

٦- الإعلان ، لأبي القاسم الصفراويُّ (ت ٦٣٦ هـ) .

٧- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباريِّ (ت ٣٢٨ هـ) ، وهو مطبوع .

٨- التبصرة في القراءات السبع ، لمكيٍّ بن أبي طالبٍ القَيسي (ت ٤٣٧ هـ) وهو مطبوع .

٩- التمهيد في علم التجويد ، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزريِّ (ت ٨٣٣ هـ) ، وهو مطبوع .

١٠- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرٍو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ، وهو مطبوع .

١١- جامع البيان في القراءات السبع ، لأبي عمرٍو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ، وهو مطبوع .

١٢- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسيِّ (ت ٤٣٧ هـ) ، وهو مطبوع .

١٣- الدُّرِّ النَّظيم ، و لم أقف على ما يفيد في التعرُّف عليه .

١٤- فتح الوَصيد في شرح القصيد ، لأبي الحسن علي بن محمد السخاويِّ (ت ٦٤٣ هـ) ، وهو شرحٌ على الشاطبية في القراءات السبع ، وقد طُبع مؤخَّراً .

١٥- الكامل في القراءات الخمسين ، لأبي القاسم الهُذليّ (ت ٤٦٥ هـ) .

١٦- كتر المعاني في شرح حرز الأماني ، لإبراهيم بن عمر الجعبريّ (ت ٧٣٢ هـ) ، وقد طبع قسم منه إلى باب الإظهار والإدغام ، والباقي ما زال مخطوطاً .

١٧- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلانيّ (ت ٩٢٣ هـ) ، وقد طبع قسم منه في جزء واحد .

١٨- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) ، وهو مطبوع .

١٩- نهاية الإتقان من تجويد القرآن ، لأبي الحسن شُريح بن محمد بن شريح الأندلسيّ (ت ٥٣٩ هـ) ، وهو مخطوط .

ثالثاً : كتب النحو واللغة :

٢٠- ارتِشاف الضَّرَب في لسان العرب في النحو ، لأبي حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ) .

٢١- الشافية في النحو ، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) .

٢٢- شرح الشافية ، لأحمد بن الحسن الجارَبَرْديّ (ت ٧٤٦ هـ) .

٢٣- شرح الشافية ، للرضيّ محمد بن الحسن الإستراباذيّ (ت ٦٨٦ هـ) .

٢٤- الصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت ٣٩٣ هـ) .

٢٥- عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسِّمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ) .

٢٦- القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) .

٢٧- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان الملقَّب بسيبويه (ت ١٨٠ هـ) .

٢٨- مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ) .

٢٩- مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكَّاكيّ (ت ٦٢٦ هـ) .

رابعاً : كتب الرَّسم والضبط :

٣٠- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد ، لأبي محمد إبراهيم ابن عمر الجعبريِّ (ت ٧٣٢ هـ) ، وهو مخطوط .

٣١- الدرَّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة ، لأبي بكر اللبيب ، وهو مخطوط .

٣٢- شرح ابنِ جُبارةَ على العقيلة ، وهو لأبي العباس أحمد بن محمد بن جُبارة المقدسيِّ (ت ٧٢٨ هـ) .

٣٣- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيِّ (ت ٤٤٤ هـ) ، وهو مطبوع .

خامساً : منظومات ومتون في القراءات والرَّسم :

٣٤- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع المعروفة بالشاطبية ، لأبي محمد القاسم بن فيرُّه الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) .

٣٥- درُّ الأفكار في قراءاتِ العشَرة أئمة الأمصار ، لإسماعيل بن علي ابن سعدان الكديِّ الواسطيِّ (ت ٦٩٥ هـ) .

٣٦- طيبة النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزريِّ (ت٨٣٣ هـ) .

٣٧- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رَسم المصاحف ، لأبي محمد القاسم بن فيرُّه الشاطبيِّ (ت ٥٩٠ هـ) ، وهو مطبوع .

٣٨- عمدة المفيد وعدَّة المجيد في معرفة التجويد ، منظومة لعلم الدين علي بن محمد السَّخاويِّ (ت ٦٤٣ هـ) ، المعروفة بنونيَّة السَّخاويِّ .

٣٩- القصيدة الحُصْرية في التجويد وقراءة نافع ، لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصريِّ (ت ٤٦٨ هـ) .

٤٠- القصيدة الخاقانية في التجويد ، لأبي مُزاحِم الخاقانيِّ (ت ٣٢٥ هـ) .

سادساً : كتب في علوم متفرِّقة :

٤١- أنوار التنـــزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاويِّ ، لناصر الدين الشيرازيِّ البيضاويِّ (ت ٦٩١ هـ) .

٤٢- الكشاف عن حقائق التنـــزيل ، لمحمـــد بـــن عمـــر الزمخشـــريِّ (ت ٥٣٨ هـ) .

٤٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علـــى الألســـنة ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاويِّ (ت ٩٠٢ هـ) .

٤٤- الإعلام بفوائد الأحكام ، لابن المُلقِّن (ت ٨٠٤ هـ) .

وأما المصادر التي لم يُصرِّح بها :

وقد بحثت طويلاً للوقوف على هذه المصادر ، والوصول إلى مظانِّ نقولــه ، ونقَّبت كثيراً في كتب القراءات والتجويد والنَّحو والضَّبط والرَّسم إلى أن وفَّقـــني الله واهتدَيتُ بفضلِه إليها ، وهي :

١- التحديد في الإتقان والتجـــويد ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيِّ (ت ٤٤٤ هـ) .

٢- تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ، لأبي البقاء عليِّ بن عثمان بن القاصِـــح (ت ٨٠١ هـ) .

٣- الطِّرازات المُعلمة في شـــرح المقدِّمـــة ، لعبـــد الـــدائم الأزهـــريِّ (ت ٨٧٠ هـ) ، وقد أعانني هذا المَصدر كثيراً في إثبات جملةٍ ممَّا اختلفَت فيه ألفـــاظ نُسخ هذه المقدِّمة . و لم يقع هذا الكتاب بيديَّ إلا بعد فراغي تماماً مـــن طباعـــة الرِّسالة ، فعمدتُّ إلى نَقل الضروريِّ مِن فوائدِه .

٤- الفوائد السريَّة شرح المقدِّمة الجزرية ، لمحمد بن إبراهيم الحلـــبيِّ التـــاذفيِّ (ت٩٧١ هـ) ، وقد اتَّكأ الفضاليُّ على كتاب التاذفيِّ الحلبيِّ في تصنيف « الجواهر

المضيَّة » ، و لم يذكر اسم الكتاب صراحةً ولا إشارةً في نَقلِه ، وذكر اسم الحلبيّ صراحةً في موضعٍ واحد في ص ١١٣ .

وقد بذلتُ جهداً كبيراً في الوصول إلى نقول الإمام الفضاليّ الذي أغلب كتابه هذا منقول عن هذا المصدر ، حتى فتح الله عليَّ في الوصول إلى هذه النسخة التي ما تزال مخطوطة إلى الآن . وسيأتي — إن شاء الله تعالى — تفصيل صلة هذا الكتاب بكتابنا « الجواهر المُضيَّة » .

٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِلَلها وحججها ، لأبي محمد مكيّ ابن أبي طالب القَيسيّ (ت ٤٣٧ هـ) .

٦- المنح الفكرية على متن الجزرية ، لعلي بن سلطان القاري (ت ١٠١٦هـ) ، وهو شرح على منظومة المقدِّمة ، نقل عنه في كثير من المواضع ، و لم يذكره لا صراحةً ولا إشارةً ، وسيأتي تفصيل الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

٧- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، لنصر بن علي الشيرازيّ المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٢ هـ) .

٨- الوسيلة إلى كشف العقيلة ، لعلم الدين علي بن محمد السخاويّ (ت ٦٤٣ هـ) .

ومن مجموع ما سبق يتبيَّن لنا سعة نقول الإمام الفضاليّ ، ورجوعه للمصادر الأصيلة في التجويد والقراءات والنحو ، وتفنُّنه في طريقة النقل عن الأئمة ، ورجوعه في الفنِّ الواحد إلى أكثر من مصدر مُعتمَد ، إضافة إلى أمانته في النقل عنهم .

هـ – منهج المصنِّف في الكتاب :

عرضُ الكتاب مُجملاً :

١- بدأ الإمام الفضاليُّ – رحمه الله – كتابه بمقدِّمة ، حَمد الله فيها وأثنى عليه ، وصلَّى على الرسول ﷺ وآله وأصحابه ، كعادة المُصنِّفين ، ثم ذكرَ أنَّ منظومة المقدِّمة الجزريَّة مِن أعظم ما صُنِّف في فنِّ التجويد ، وأنه قد كَثر اعتناء أهل القرآن بها ، مِن حفظِها وفَهمِها لصغَر حَجمِها .

٢- استَعمل الشارح في مقدِّمة كتابه ما يُعرف عن علماء البديع بـ : براعة الاستهلال ، وهو أن يَستعمل المؤلِّف في مقدِّمته بعض مصطلحات العلم الذي يَكتب فيه ، من باب التورية ، كقوله : أظهرنا ، أمال ، الإخفاء ، وأدغم وغيرها .

٣- ثم بيَّن مادَّة كتابَه بقوله : « إنما هو مجموعٌ مِن نُقولهم ، ومُفرَّعٌ على أصولهم » ، فقد جَمع مادَّة كتابه من نُقول أهل هذا الفنِّ ، وممَّن سبقه في شرح هذه المنظومة .

٤- ثم شرع في شرح أبيات المقدِّمة بحسب الأبواب مُتبعاً بذلك منهج من سبقَه من شرَّاح هذه المقدِّمة .

و- ملاحظات على منهج المصنِّف :

من خلال معايشتي وملازمتي لهذا الإمام الجليل وكتابه ، الذي لم يصل إلينا كتاب آخر من تأليفه فيما أعلم ، أستطيع أن أقسم الملاحظات على منهج المصنِّف إلى مزايا ومآخذ :

أما مزايا منهج المصنِّف فتتركَّز في النقاط الآتية :

١- الاهتمام ببيان معاني مصطلحات فنِّ التجويد من حيث اللغة والاصطلاح ، مثل : الهمس ، والاستفال ، والتجويد ، والإدغام والوقف والابتداء وغيرها ، انظر فهرس المصطلحات .

٢- اهتمامه بالمعنَيين الإجماليّ والتفصيليّ للبيت ، مثال ذلك عند شرح البيت (٤٨) ص ٢١٥ حيث قال : « ومعنى البيت : وخلّص انفتاح (مَحذوراً) خوف اشتباهه بـ (محظوراً) ، وخلّص انفتاح (عسى) خوف اشتباهه بـ (عصى) »[1] .

٣- الاستشهاد لبعض جزئيات هذا الفنّ بما يُقوّيها من الآيات الكريمات ، أو الأحاديث النّبوية الشريفة ، أو كلام العرب وأشعارهم ، انظر مثلاً : شرح الأبيات (٦) ص ٥٥ ، (٣٣) ص ١٦٨ ، (٦٦) ص ٢٩٣ ، (٦٩) ص ٣١٤ .

٤- وَفرة المصادر التي اعتمد عليها في التصنيف ، انظر مصادر الكتاب ص ٦٩ .

٥- إعراب بعض الأبيات إعراباً مُستفيضاً ، انظر مثلاً : شرح الأبيات (٢٢) ص ١٢٤ ، (٥٠) ص ٢٣٣ ، (٦٧) ص ٣٠٤ ، (٧٨) ص ٣٦٣ .

٦- الإجابة عن بعض الإشكالات ، أو الدفاع عمَّن انتقد شرَّاح الجزريَّة ، مثال ذلك ما فعلَه عند شرح البيت (٢٠) ص ١١٤ في قوله : « ولا معنى للكيفية بالكيفية يمكن أن يجاب عنه بأنَّ الصفة التي تُعرف بها الكيفية هي الصفةُ الثابتة في نفس الأمر ، كالجهر . والكيفية المعروفة هي الحاصلةُ بالمصدر ، وهي كونُه مجهوراً » . وأيضاً عند شرح البيت (٢٢) ص ١٢٣ : « جرَى فيه على تفسيرِ الشديدة هنا حيث اعتُبر فيها مَنع النَّفَس ، والرِّخوةُ حيث اعتُبر فيها جريانُه » ، وكذا في ص ١٢٦ قوله : « ومن ثَمَّ إلى آخرِه ليس على إطلاقِه ، بل يُقيَّد بما إذا كان سببُها كسرةً ظاهرةً أو ياءً » .

٧- يحاول أحياناً أن يُوجِّه الخلاف بين أهل هذا الفنِّ كقوله عند شرح البيت (٢٤) ص ١٣٦ : « لأيِّ شيءٍ ذكرَ سيبويه التاء والمبرِّد الكاف من حروف القلقلة ؟ قلتُ : لعلهما نظرا إلى الشِّدَّة التي فيهما » .

---

(١) انظر أيضاً شرح : البيت (٢٢) ص ١٢٤-١٢٥ ، والبيت (٥١) ص ٢٣٤ .

٨- إذا رأى أنَّ موضوع المادَّة لم يتمَّ من خلال النَّظم وشرحه ، كان يعقب ذلك بتتمَّة من عنده ، كما فعل في كثير من المواضع ، انظر مثلاً : شرح الأبيات : (٢٦) ص ١٤٥ ، (٥١) ص ٢٣٤ ، (٧٢) ص ٣٤٠ .

٩- يُنبِّه على بعض أخطاء العوامِّ فيما يتعلَّق بفنِّ التجويد ، ويهتمُّ بتوضيحها ، ويُحذِّر من الوقوع فيها ، مثال ذلك ما فعله عند شرح البيت (٤٩) ص ٢١٦ حيث قال : « لا كما يفعله بعض الأعاجم مِن إجراء الصوت معها ، لا سيِّما إذا تكرَّرت أو شُدِّدت أو جاورَها حرفٌ مهموسٌ » . وكذلك عند شرح البيت (٥٢) ص ٢٣٦ حيث قال :« ومنهم مَن يُخرجها لاماً مُفخمةً وهو الزَّيالع ومَن ضاهاهم ، ومنهم من يجعلُها ظاءً مطلقاً » .

وأما المآخذ على منهج المصنِّف فيمكن تلخيصها فيما يلي :

١- الرَّكاكة والتعقيد في الأسلوب أحياناً بسبب التكرار نحو قوله في ص ٩ : « أو بأنَّ مُراد من قال : إنه لا يَعمل محذوفاً ، أنه لا يعمل من حيث إنه مصدرٌ ، فلا ينافي أنه يعمل من حيث إنه مبتدأ كما هنا ، إذ المبتدأ عاملٌ في خبره ، وتقدير المتعلَّق مؤخَّراً أو فعلاً أولى » ، وقوله في ص ١٢ : « أُجري مُجراه في إجراء الأوصاف عليه ، وامتناع الوَصف به ، وغير ذلك » .

٢- الخروج عن مَقصد التأليف ، والتَّوسع في مباحث أصوليَّة وعَقديَّة ونَحويَّة ، ممَّا يُشتِّت ذِهن الباحث في المَقاصد الأصليَّة لموضوع الكتاب ومعاني الأبيات ، كما في شرح البيت (٣) وغيرها .

٣- الاعتماد في شرح المقدِّمة على كتاب : (الفوائد السريَّة شرح المقدِّمة الجزريَّة) للتاذفيِّ الحلبيِّ اعتماداً كبيراً ، فكان جلُّ ما نقله من هذا الشرح .

وهذا مأخذ عليه رحمه الله ؛ لأنه أكثر النَّقل عنه دون غيره ممَّن شرح هذه المنظومة ، ولأنه لم يُصرِّح باسمه إلا مرَّة واحدةً ، ولم ينصَّ على اسمِ كتابه لا صراحةً ولا إشارةً .

ولكنه مع كثرة النَّقل عنه ، لم يكن ينقل نقلاً مُجـــرَّداً ، بل قد ينقدُه ويجيب على إشكالاته ، كما فعل عند شرح البيت (٥٠ ، ٥١) ص ٢٢٧-٢٢٩ .

٤- وكذلك اعتمد على شرح معاصرِه ملاَّ عليٌّ القاري المسمَّى بـــ : (المنح الفكرية على متن الجزريَّة) .

وفي اعتماده على شرح ملاَّ علي القاري عدة وَقفات ، وهي :

أ- لقد كان الفضاليُّ وملاَّ عليٌّ في عصرٍ واحد ، ولا ندري أياً منهما قد أخذ عن الآخر في تأليف كتابه .

ب- الفضاليُّ لم يَذكر ملاَّ عليّاً في كتابه لا صراحةً ولا إشارةً مع أنه قد أكثر من النقل عنه [1] ، أما ملاَّ علي فقد ذكرَه مرات عديدة ؛ فسمَّاه مـــرَّةً بـــــ : الشارح ، ومرَّةً بـــ : الشارح المصريِّ ، وقد سبق ذكر أمثلة على ذلك ص ٦٨ .

ج- قد وجَّه ملاَّ عليٌّ نقداً كثيراً في كتابه (المنح الفكرية) لكلام الفضـــاليِّ ، وكان معظمُ بل كلُّ ما نقدَه فيه ليس من كلامِ الإمام الفضاليِّ ، بل هو منـــقولٌ عن (الفوائد السريَّة) للتاذفيِّ ، وهذا يُفيدنا أنَّ ملاَّ عليّاً القاري لم يَقـــف علـــى شرح التاذفيِّ للمقدِّمة الجزريَّة .

د- كثيراً ما كان يَنقد ملاَّ عليٌّ القاري الإمامَ الفضاليَّ ، فيُجيبُ الإمام الفضاليُّ على نقدِه من غير إشارةٍ ، ولا تصلُ هذه الإجابات للعلامة القاري ، ولا يُشـــير إليها في كتابه ، مثال ذلك عند شرح البيت (٤٢) ص ١٩٧ .

هـ - قد يُجانب ملاَّ عليٌّ القاري الصوابَ في نَقدِه للإمام الفضاليِّ ، وذلـــك ما وقعَ في باب الضاد والظاء من عدِّ بعض المواضع ، انظـــر ص ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ .

---

(١) انظر أمثلة ذلك في : ص ١٠٥ هامش ١ ، ص ٢٤٠ هامش ١ ، ص ٢٨٦ هـــامش ١ ، ص ٢٩٦ هامش ٣ .

٥- ذِكره الحروف الفرعيَّة قبل تعرُّضه للحروف الأصليَّة ، فـذكرَها في ص ٥٠-٥١ عند شرح البيت (٧) : (لينطقوا بأفصح اللغات) ، ولو أخَّرها إلى ما بعد قوله : (وغنَّة مَخرجها الخيشوم) لكان أولَى ؛ لأنَّ ذلك هو محلُّها ، والله أعلم .

٦- التطويل الزائد في شرح بعض الأبيات بلا داعٍ ، فمثلاً تكلَّم في شرح البسملة قرابةَ ثمان صفحات ، وهذا التطويل غير المناسب قد تكرَّر منه في شرح أبيات كثيرة [1] .

٧- أورَد بعضاً من الأحاديث الموضوعة ، كما في حديث الحروف التسعة والعشرين عند شرح البيت (٩) ص ٦٨ .

٨- وقعَ له وَهمٌ في عزوِ نصٍّ لغير مؤلِّفه ، كما في ص ٧٨ عند شرح البيت (١٢) ، حيث عزا لكتاب التمهيد لابن الجزريِّ ، وصوابه : للحواشي المفهمة لابن الناظم .

٩- ينقل أحياناً عن شيخ الإسلام من كتابه (الدقائق المحكمة) وعن ابن الناظم من كتابه (الحواشي المفهمة) ، ثم ينقد ما نقلَه عنهم دون إشارةٍ إلى أنَّ هذا النَّقد ليس مِن كلامِه ، بل هو منقولٌ مِن الفوائد السَّرِيَّة للتاذفيِّ ، مثال ذلك عند شرح البيت (١٤) ص ٨٨ ، وشرح البيت (١٧) ص ٩٦ .

وقد يُعتذر عن هذه المآخذ بأنه كان بصيراً بقلبه ، ممَّا قد يَجعله لا يَقف على النصوص بنفسِه ، فلربَّما كلَّف بعض طلبتِه بالوقوف عليها .

---

(١) انظر – مثلاً – شرحه للأبيات ٧ ، ٨ ، ٢٠ ، ٤١ ، ٤٢ (في ٩ صفحات تقريباً) ، وشرح الأبيات ٥٠ ، ٥١ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٩٣ (في ١٤ صفحة تقريباً) .

ز- نُسخ الكتاب :

قد تجمَّع لديَّ بحمد الله تعالى من هذا الكتاب أربع نُسخ ، ثلاث منها أمـدَّني أستاذي الشيخ الدكتور أيمن سُويد – حفظه الله تعالى – بمصوَّراتها ، والرابعة دلَّني عليها وقد قمتُ بحمد الله تعالى بتصويرها من مكتبة الجامع الأزهر .

وهناك نُسخةٌ أخرى وهي في مكتبة الأوقاف العامَّة ببغداد برقم (٢٤٠٢/٢) و لم أقف عليها .

وأوصاف النُّسَخ الأربع كالتالي :

١- نسخة مكتبة رئيس الكتَّاب مصطفى أفندي الملحقة بالمكتبة السليمانية في إستانبول .

وهي فيه ضمن مجموع رقمه (٨) ، وتقع في (١٠٦) لوحـة ، وقد كُتبت سنـة (١٠٠٧هـ) ، **أي في حياة المؤلف رحمـه الله** ، **وقُرئـت عليـه** سـنة (١٠١٣هـ) ، ومسطرتها ٢١ سطراً . كُتبَت بخطٍّ بيِّنٍ واضح ، يَميل إلى خـطِّ الرُّقعة .

كتبها محمدٌ الأُشمونيُّ [1] ، وفَرغَ من ذلك يوم الإثنين ، مُستَهلَّ جمادى الأولى من شهور سنة سبعة بعد الألف .

وفي اللوحة الأخيرة منها بلاغُ قراءةٍ على المؤلف نصُّه :

« الحمد لله مُستحقِّ الحمد ، بَلغَ كاتبُه الفقير عبد الرحمن بن الشيخ أحمد بـن الشيخ أحمد بن الشيخ عبد الرحيم الزفتاويّ الشافعيّ [2] قراءةً على مؤلِّفه سـيدنا ومولانا وشيخنا الشيخ سيفِ الله [كذا] أدامَ الله النفعَ به وبيركاته ، وبلَّغه مـن الخيرات ما يؤمِّلُه ، ولَطفَ به في الدنيا والآخرة ، وعامَلَه بخَفيِّ ألطافه ، آمـين .

(١) انظر ما أثبتُّه عند ذِكر تلامذته ص ٦٢ .

(٢) انظر ما أثبتُّه عند ذِكر تلامذته ص ٦٢ .

وكان الفَراغُ من ذلك في يوم الثلاثاء المبارك ثامنَ عَشرَ جمـادى الأول [1] مـن شهور سنة ثلاثَ عَشرةَ وألف ، أحسنَ اللهُ تعالى ختامَها ، آمين » .

وكُتبَ بعده : « حَضرَ ذلك الفقيرُ إلى الله تعالى عبد الرؤوف بن عبد الحق » ، كما كُتبَ : « حَضرَ ذلك محمد الأسْطَنهاوي ، حَضرَ ذلك الشيخ خطّاب بن عُمرَ القَليوبيُّ البصيرُ بقـلبه ، كَتبَه عنه بإذنه عبد الرؤوف المَناطي » [2] .

ونصُّ سماعٍ آخر من إملاءِ المؤلف نصُّه :

« الحمد لله ، قال مؤلِّف هذا الكتاب ، العبدُ الفقير ، سيفُ الدين البصير : لمَّا قرَأ عليَّ هذا الكتاب الشيخ الفاضل حَاوِي الفضائل ... السعيد ، الموفَّق الرشـيد ، حسين بن الشيخ العلامة المرحوم محمد بن شيخ الإسـلام نـور الـدين علـي التَّمَاوي [3] ، تغمدَّه اللهُ بالرحمة والرضوان ، وسَمِعَ غَالبَ هذا الكتاب من قراءة سيدي بدر الدين وطلب الإجازة فأجزتُه أن يَروِيَـه عني بشَرطِه ، أصـلَح اللهُ حَالَهُ ، وأسأله الدعاء في أوقـات الخيرات والمبرَّات ، والله تعالى في عونِ العبد ما كان العبدُ في عون أخيه ، تحريراً في تاسع عَشرَ من الحِجَّة الحرام ختامَ سنة سـبعةَ عَشرَ [4] بعد الألف » .

وقد رمزتُ لهذه النسخة بحرف (س) .

وبهامش بعض اللوحات إعرابٌ لبعـض الأبيات لعله من بعـض الطـلَبة ، وهوامش أخرى بعضُها مذيَّل بـ : مصنِّف ، وبعضها دون نسبة . وما ذُيِّل بـ : مُصنِّف أثبتُّه في النـصِّ المُحقَّق .

---

(١) كذا في النسخة ، والوَجه : الأُولى ، انظر القاموس المحيط (ج م د) .

(٢) لم أقف على تراجمهم .

(٣) انظر ما أثبتُّه عند ذِكر تلامذته ص ٦٢ .

(٤) كذا في النسخة ، والوَجه : سبعَ عشَرة .

وبعضُها مُذيَّل بـــ : طاش كُبري ، وقد أثبتُّها في التحقيق وقابلتُها بالنُّســـخة المطبوعة لشرح طاش كُبري على الجزرية .

٢- نســـخة من مكتبة الجامع الأزهـــر ، وهي فيه برقم [٧٠خصوصـــي] ٤٤٧٦ عمومي ، وتقع في (٩٨) لوحة ، كُتبـــت سنة (١٠٦٥هـ) ، مسطرها مختلفة بمعـــدل ٢٥ سطراً .

بعضُ أحـــرفها غيرُ منقوطة ، خطُّـــها معتاد ، وليس فيها اسمٌ للناســـخ . جاء في آخـــرها : « وكان الفراغُ من تَكمِلة هذه النسخة يوم الســـبت أوائـــل شهـــر القعدة الحرام سنة ١٠٦٥ هـ » .

وفي لوحة الغلاف وَقْفيَّة نصُّها :

« وَقفَ هذا الكتاب الحقير أحمدُ الدَّمَنْهُوريُّ [1] على طلبة العلم بالأزهر وجعل مقرَّه خزانته الكائنة بالمقصورة بالأزهر » .

وقد رمزتُ لهذه النسخة بحرف (ز١) .

٣- نسخة مكتبة وادي الأحقاف : بمدينة تَريم بحضرموت ، وهي فيه بـــرقم (٤٢) ، وتقع في (٦٤) لوحة ، وقد كُتبت سنة (١٠٧٩ هـ) ، ومســـطرها ٢٩ سطراً . كُتبَت بخطٍّ دقيقٍ واضح ، يَميل إلى خطِّ النَّسخ .

جاء في آخرها : « وكان الفراغُ من هذه النُّسخة المباركة يوم الثلاثاء المبـــارك نهار ثمان في شهر جماد ثاني سنة تسع وسبعين وألف من الهجرة النَّبويـــة ، علـــى صاحبها أفضل الصلاة وأزكَى السلام ، بخطِّ أفقرِ العباد وأحوجِهم إلى رحمةِ مولاه الغنيِّ ، عبدِ القاهر بنِ المرحوم عليٍّ السُّروريِّ الشافعيِّ [2] ، غَـــفر الله لمؤلِّفهـــا ،

---

(١) وهو في غالب الظنِّ : أحمدُ بنُ عبدِ المنعمِ بنِ يوسفَ الدَّمَنْهُـــوريُّ الأزهـــريُّ ، شـــيخ الجامع الأزهر (ت ١١٩٢ هـ) ، من مؤلَّفاته : خلاصة الكلام على وَقف حمـــزة وهشـــام ، وحُسن التعبيرِ لمَا للطيِّبة من التكبير في القراءات العَشر ، انظر معجم المؤلِّفين ١/١٨٨ .

(٢) لم أقف على ترجمةٍ له .

ولكاتبِـــها ، ولحافِظها ، ولمشايِخــها ولِمَن نَظرَ فيهــا وأصــلَح ، ولجميــع المسلمين ، آمين ، **وقد نَقلْتُ هذه النسخة من نُسخة نُقلَتْ من نُسخة المؤلف ،** غفر الله للجميع » .

وكُتبَ بعده تَملُّكٌ نصُّه :

« بِملك أَفقرِ عباد الله إليه ، العبد المُذنِب ، الرَّاجي عَفو ربه ورِضوانه ، عبد الله بشير حليـــبي [1] ، عفا الله تعالى عنه ، بالشِّراءِ الصحيح ، والله حسبنا ، بتـــاريخ شهر شوال سنة ١١٠٣ هـ » .

وفي لوحة الغلاف جملةٌ من الوَقفيَّات والتَّملُّكات ، والذي قرأتُه منها ما يلي :

« نَظرَ في هذا الكتاب أَفقرُ العباد إلى ربه الوليِّ ، عبد الرحمن بن علي ، الفقـــير ، المُقرُّ بالذَّنبِ والتقصير ، الرَّاجي عفو ربه القدير ، السروريُّ [2] ، عفا الله عنـــه ، آمين » .

وكُتبَ بعده تملُّك نصُّه :

« مِلكُ الفقير إلى الله تعالى ، علي بن عبد القاهر السروريِّ [3] ، وقد ملَّكـــني هذا الكتاب والدي ، عفا الله عنه وغفر له » .

وتملُّك آخر :

« وصار بِمِلك العبدِ الفقير إلى الله تعالى ، الرَّاجي عفوَه له ، حَليـــبي ، بالشِّراء الصحيح ، بتاريخ ١١٠٣ هـ » .

وقد رمزت لهذه النسخة بحرف (**ت**) .

وفي هوامش هذه النسخة بعض التعليقات ، ومقابلات لم يُنصَّ على صاحبها .

---

(١) لم أقف على ترجمة له .

(٢) لم أقف على ترجمة له .

(٣) لم أقف على ترجمة له .

٤- نسخة من المكتبة الأزهرية ، وهي فيه برقم [٣٥ خصوصـــي] ٢٧٩١ عمومي ، وتقع في (١٢٠) لوحة ، كُتبت سنة (١٠٦٦ هـ) ، ومسطرها ٢٣ سطراً ، كُتبَت بخطٍّ واضح ، وليس فيها اسمٌ للناسخ .

جاء في آخرها : « وكان تَمامُه في يوم الجمعـــة في شـــهر ربيـــع أول ســـنة ١٠٦٦هـ » .

وقد رمزت لهذه النسخة بحرف (ز٢) .

ح- بيان منهج التحقيق :

١- قمتُ بكتابة النصِّ المُحقَّق من نسخة (مصطفى أفندي) التي اعتمـــدتُّها أصـــلاً ، وَفق قواعـــد الإملاء الحديثة ، وقابلتُه على مُصوَّرات النُّسخ الباقيـــة وأثبتُّ فروق النُّسخ في الهامش ؛ للخروج بنصٍّ ســـليم ، خـــالٍ مـــن السَّـــقط والتصحيف والتحريف ، أقربَ ما يكون — إن شاء الله تعالى — لِمَا تركَه عليـــه المُصنِّف . وتركتُ الإشارة إلى ما لا يُفيد القارئَ إثباتُه ، ولا يُؤثِّر في المعنى ، ونحو ذلك مِمَّا لا يضرُّ تركُ ذِكره [1] .

٢- أثبتُّ في حاشية الكتاب أرقام لوحات نسخة (مصطفى أفنـــدي) الـــتي اعتمدتُّها أصلاً ؛ لأنها من إملاء المُصنِّف ، وذلك لتسهيل المقابلة لمن أراد ، فمثلاً : الرقم (١٢/أ) يدلُّ على بداية الصفـــحة الأولى من اللوحة الثانية عشـــر مـــن المخطوط ، أما بداية الصفحة الثانية من اللَّوحة نفسِـــها فيُشـــار إليهـــا بـــالرقم (١٢/ب) ، وهكذا .

٣- التزمتُ كتابة الآيات القرآنيَّة على الرَّسم العثمـــانيِّ ، وَفـــق المُصـــحف المَضبوط على رواية حفصٍ عن عاصم ، وما كان على غير تلك الرِّواية فقد ضبطتُه بما يُناسب .

---

(١) وحاولتُ مع هذا المنهج أن يحوي النصُّ المحقّق ما رأيته صواباً من النُّسخ الأربع ، أو مـــن النقول التي اعتمدها المصنِّف ، وأثبتُّ في الهوامش خلاف الصواب ومكان وجوده في النُّسخ .

٤- عزَوتُ الآيات الكريمة الواردة في النصّ مع ذكرِ أرقامِها إلى سُوَرِها ، وفي حالة تكرُّرِها في القرآن الكريم أذكـرُ الموضعَ الأوَّل منها فقط ، وحيث إنَّ المُصنِّف - رحمه الله - يُكثر من الأمثلة القرآنية ، فقد آثرتُ تخريج الآيات داخل النصِّ نفسه ، بوَضعه بين معقوفتين هكذا [ ] ، وذلك حتى لا أُثقل الهوامش ، ولا أُتعبَ القارئ بتغيير موضع بصرِه صعوداً وهبوطاً .

٥- ضبطتُ الآيات الكريمة ضبطاً كاملاً يتناسب مع قراءة القارئ أو الرَّاوي المنسوبة إليه ، وكذلك ضبطتُ الأحاديثَ الشريفة ، والأشعار .

٦- إذا أشار المؤلِّف إلى قراءةٍ و لم يَذكر مَن قرأ بها ، أُوضِح ذلك في الهامش مع بيان المصدر ؛ لتوثيقها .

٧- أظهرتُ النصَّ المُحقَّق بإثبات علاماتِ الترقيمِ بالشكل الذي يُوضِح النصَّ للقارئِ ، ويُزيل عنه اللَّبس .

٨- ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرُهم في النصِّ ترجمةً مختصرةً بذكرِ اسمه وتاريخ وفاته في أوَّل موضع مرَّ ذِكرُه فيه وأثبتُّه في الهوامش ، مع بيان مصادر الترجمة .

٩- أفردتُّ ترجمةَ القرَّاءِ الوارد ذِكرهم في النصِّ في مُلحقٍ خاصٍّ ، مع بيان مصادر تراجمهم إلا مَن ذاعَت شهرتُه كالقرَّاء العشَرة ورُواتِهم .

١٠- خرجتُ الأحاديث الشريفة التي وَردَت في النصِّ وعزَوتُها إلى مراجعها الحديثية .

١١- خرجتُ الأبيات الشعريَّة المذكورة في النصِّ مع عَزوِها إلى مصادرها ، وبيان موضع الاستشهاد منها .

١٢- وضعتُ في رأس كلِّ صفحة عنواناً يوضِح محتوى هذه الصفحة ، من حيث البابُ الذي هي منه ، ورقمُ البيت المشروح فيها ، وذلك لتسهيل عملية البحث .

١٣- أزلتُ الإبهام ما استطعتُ في نحو قول الشارح : « قال بعضهم » ، ومِن أظهرِ ذلك بابا : المخارجِ والإدغام .

١٣- وثَّقتُ الأقوالَ التي ذكرَها واعتمدَها الشارحُ قَدر الإمكان ، سواءٌ نسبَ القول إلى صاحبه أو إلى الكتاب الذي وَردَ فيه .

١٤- بذلتُ جهداً كبيراً في معرفةِ وتتبُّع النصوص المُقتبسةِ من المظانّ – والتي لَم يَنسِبْها – وقمتُ بحمد الله بتخريجها والإحالة إلى مصادرِها وتثبيت مواضعِها . وقد أعياني هذا الأمرُ كثيراً ، وخصوصاً أنه صرَّح في مقدِّمة كتابه : أنَّ هذا الشرحَ « مجموعٌ من نقولٍ ، ومُفرَّعٌ على أصول » فشحذتُ همَّتي إلى الوقوفِ على كلِّ نصٍّ ومعرفة قائلِه ، وتوضيح أيِّ اختلافٍ بينها وبين النصِّ الذي عُنيتُ بتحقيقِه .

وواجهتني بذلك صعوباتٌ جمَّة وخاصة في تلك النقول التي خرجت عن كتب التجويد والقراءات .

١٥- حاولتُ أن أخدمَ المَتن « أي منظومةَ المقدِّمة » بما عرضتُه من اختلاف ألفاظها ، وذلك من خلال ما وَقفتُ عليه من شروحِها وما كُتب عليها ، فجعلتُ فِهرساً خاصاً مُعَنوناً بـ : فِهرسِ الألفاظ المختلفة من متن المقدِّمة . وقد استفدتُّ على الخصوص من شرح الإمام عبد الدائم الأزهريِّ (ت ٨٧٠ هـ) المسمَّى بـ : الطِّرازات المُعلمة في شرح المقدِّمة ؛ لكونه نصَّ على ذلك بقولِه : هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم آخراً ، وجعلتُ ذلك كلَّه في الحاشية . ثم قابلتُ ذلك بما حقَّقه ودقَّقه أستاذي وشيخي الدكتور أيمن سُويد في تحقيقه لهذه المنظومة .

١٦- قمتُ بعمل فهارس علميَّة ، تَخدمِ الكتاب وتُعين الباحث ، وهي كالتالي :

١- فهرس الأحاديث الشريفة .

٢- فهرس الأبيات الواردة في النصِّ المُحقَّق .

٣- فهرس الأعلام .

٤- فهرس التعريفات والمصطلحات .

٥- فهرس الألفاظ المختلفة من متن المقدِّمة .

٦- فهرس أسماء الكتب المذكورة في النصِّ المُحقَّق .

٧- فهرس المصادر والمراجع .

٨- فهرس الموضوعات .

و لم أقم بعمل فهرس للآيات القرآنية الواردة في النصِّ المُحقَّق ؛ لكثرتِها ، ولعدم وجود فائدة مرجوَّة تفيد الباحث عند الرجوع إليها .

ط- إيضاح المصطلحات والرُّموز :

(**س**) = نسخة مكتبة مصطفى أفندي في إستانبول ، وهي فيه ضمن مجموع رقمه (٨) .

(**ت**) = نسخة مكتبة وادي الأحقاف في تَرِيم ، حضرموت ، رقم (٤٢) .

(**ز١**) = نسخة المكتبة الأزهرية ، رقم [٧٠ خصوصي] ٤٤٧٦ عمومي .

(**ز٢**) = نسخة المكتبة الأزهرية ، رقم [٣٥ خصوصي] ٢٧٩١ عمومي .

[ ] = للزيادات التي أُضيفت على النصِّ ، مِمَّا تقتضيه صحَّته .

﴿ ﴾ = للآيات الكريمات .

« » = للأحاديث الشريفة والنصوص التي يَنقلُها المصنِّف .

( ) = لإبراز كلام النظم عن كلام الشارح .

ت = توفي سنة كذا .

هـ = سنة هجرية .

م = سنة ميلادية .

اهـ = انتهى .

/ = علامة انتهاء لوحة من النُّسخة « التركية » وبدء لوحة جديدة .

ص = صفحة .

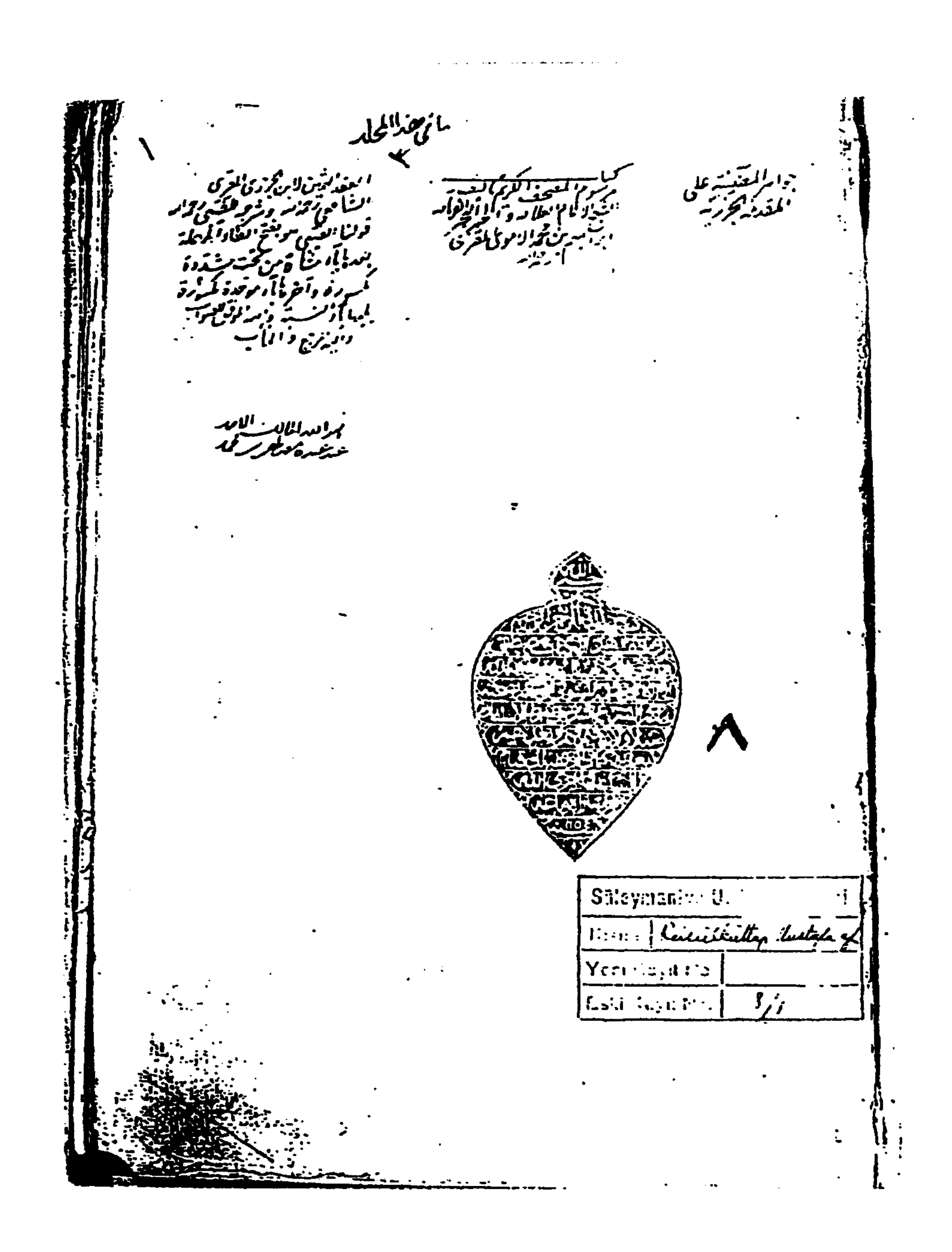
ط = لبيان رقم الطبعة لأحد الكتب .

كنز المعاني ٢/٢٢٦ = عندما أعزو للنُّسخة المُحقَّقة من كتاب كنز المعـــاني للجعبريِّ الذي حُقِّق قسمٌ منه فقط .

كنز المعاني (خط /١٥٦) = عندما أعزو للنُّسخة المخطوطة .

* * *

صورة صفحة الغلاف من النسخة (س)



صورة اللوحة الأولى من النسخة (س)

يقول العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير أبو الفتوح سيف الدين بن عطاء الله البصير الفضالي بلداً الشافعي مذهباً الأزهري غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي أظهرنا من العدم إلى الوجود وأمال قلوبنا إلى دين الحق عن كل دين مردود وأمدنا بتوفيقه ولطفه الجزيل فعصمت فهمنا عن الإخلال والتبديل وأدغم من شاء بفضله حنانا أو نذيبه وأنامن عليهم سحايب مشاهدته وأنسه سبحانه من الوجد المغني ولعادها وأسبغ النعم وأفادها وألهم النفوس غيها ورشادها ومد الإحسان وعلم بالقلم الإنسان ومنحه اليد واللسان وأنزل على عبده محمد صلى الله عليه وسلم القرآن ووعد من جوده وعلى أثبه الثواب والإحسان وهيأه وكان فلتبه من النيران أحمده سبحانه وتعالى أبلغ حمد بتذليل وإذعان وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله المبعوث إلى كافة الخلق بخير الأديان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أبطلوا الأوثان وأظهروا الإيمان وبعد فإن فضيلة العلم نعمة ظاهرة ومطلوبها به وزاهره وأرفعها وأشرفها علم التجويد المتعلق بكلام رب العالمين المنزل على لسان الروح الأمين وحيث كان معجزاً بمعناه كذلك أيضاً بلفظه ومبناه ولما كان من أعظم ما صنف فيه المقدمة الجزرية في فن التجويد للشيخ الإمام والحبر الهمام شمس الملة والدين محمد بن محمد الجزري الشافعي من حسن نحتها وتهذيب ألفاظها وحلاوة نظمها وقد كثر اعتنا أهل القرآن لها من حفظها وفهمها لمفرحها استخرت الله تعالى ووضعت عليها هذا الشرح وسميته بالجواهر المضية على المقدمة الجزرية وراعيت فيه الاختصار وملت إلى ترك الإكثار ولعمري كما قال غيري إنما هو مجموع

٢ ووو

من نقولهم ومفروع على أصولهم والله هو الولي وبه المستعان ومنه التوفيق وعليه التكلان وأسأله أن يخلص نيتي إنه قريب مجيب وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وأن ينفعني به وسائر المسلمين ويرضى عني وعن أحبابي وجميع المؤمنين إنه جواد كريم رؤوف رحيم وها أنا أشرع فيما قصدت فأقول وبالله التوفيق والهداية إلى أقوم طريق .. رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم

إنما افتتح الناظم أرجوزته هذه بالبسملة وعقبها بالحمدلة كما بالأكتاب المجيد المفتتح بالتسمية والتحميد وعملاً بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم ومعنى ذي بال أي صاحب حال يهتم به شرعاً فخرج المحرم والمكروه فلا يبدأ فيهما بالبسملة بل البسملة على الحرام محرمة وعلى المكروه مكروهة وقال بعضهم محرمة ومعنى أجذم وأقطع أي مقطوع البركة بناء على الظاهر من أن الباء فيهما صلة يبدأ فإن قيل أي جعل مبدأ البسملة أو الحمدلة يتعذر العمل بهما أجيب عن ذلك بأجوبة منها أن يحمل الابتداء فيهما على الأعم من الحقيقي والإضافي أي أحمل الأول على الحقيقي والثاني على الإضافي في الترتيب منه فبالبسملة حصل الحقيقي وبالحمد له حصل الإضافي إلى ما بعدهما لا إلى غيرهما كما قيل لأن غيرهما هو ما تخلل بينهما من البيت وما وقع بعدهما ومجموع ذلك لا تعتبر الإضافة إليه أو يحمل الابتداء فيهما على العرفي الذي يعتبر ممتداً من حين الشروع في الشيء إلى حين الأخذ في المقصود ثم ما أفهمه ما تقرر من أنه يشترط في تحصيل البركة الابتداء بالبسملة والحمدلة معاً محمول على الكمال وإلا فأصل البركة حاصل بأحدهما بل

أي بالإضافة ثم

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة (س)

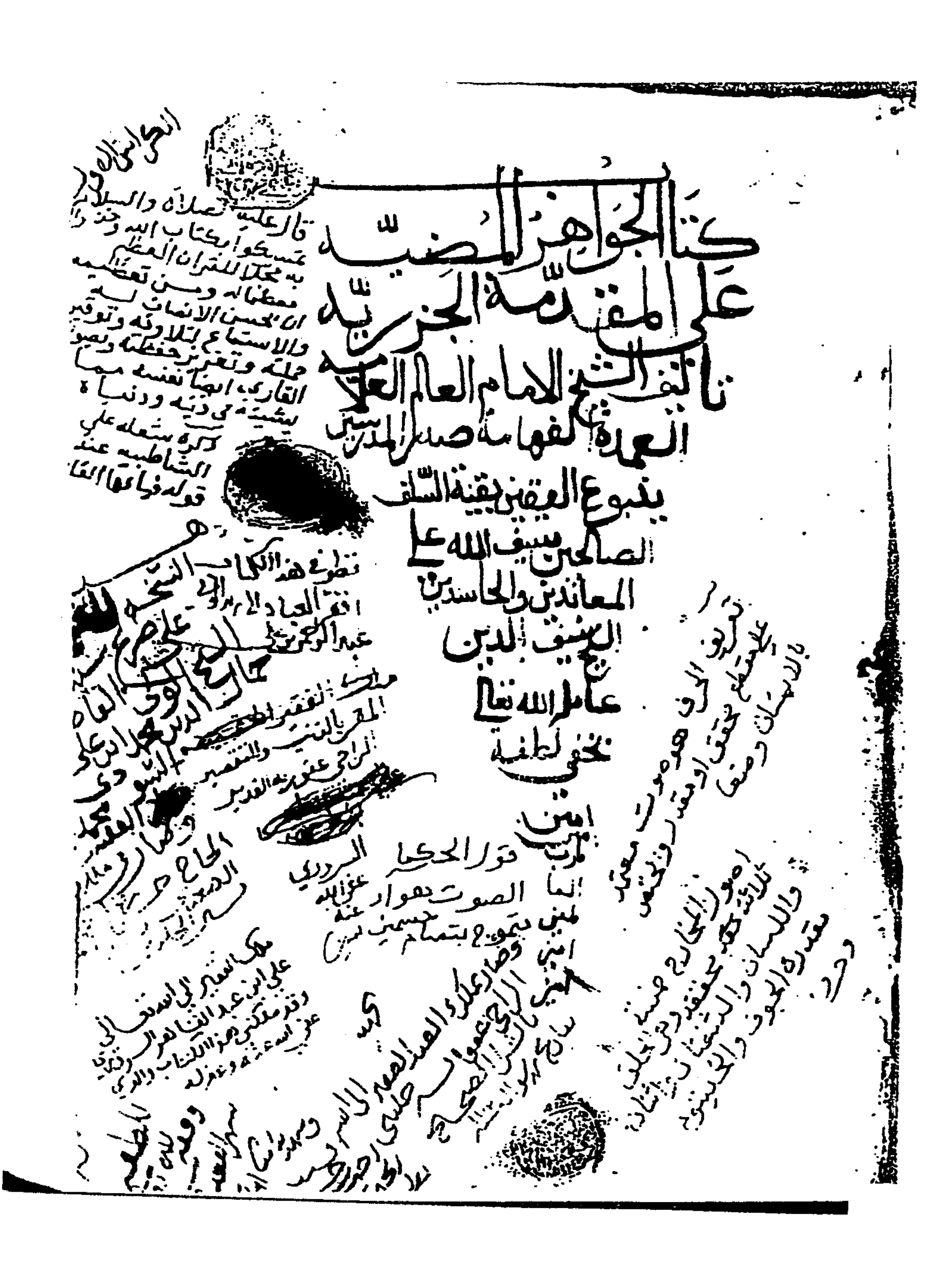
[illegible]

ونقدم تعريف النبي الا ... والصحب ولنختم كما ختم الناظم كتابه لنقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين واقول كما قال بعضهم وان تجد عيبا فسد الخللا . جل من لا فيه عيب وعلا . وانا اعتذر لذوي الالباب من الخطاء الواقع في هذا الكتاب ان يصلحوا ما وجدوا من خطاء بعد امعان النظر فيه اصلح الله له ولهم المواقف وقد انشد لسان الحال يقول يا ناظرا فيما قد جمعته ومن امضى بيرد دنيا قلة النظراء فاعذر انك اسدا ان عاينت لحظاة . فاستر على غير الناس من ستر . وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح المبارك نفع لمن نفعا ... يوم الثلاثا حادي عشر شعبان المبارك سنة الف وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الاثنين منتصف جمادي الاول من شهور سنة سبع بعد الالف على يد الفقير محمد الا ... كتوبي

الحمد لله بحق الحمد
بلغ ... عبد الرحمن . وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل
ابن الشيخ احمد ... احمد بن ... ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الشيخ عبد السلام ... . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
قراءة على مؤلفه ... وسلم . اجمعين ...
الشيخ ... الله ... النفع به وبركاته على المرسلين
وبلغه من الخيرات ما يؤمله ولطف به في ... والحمد
الدنيا والاخرة وعامله بخفي الطافه وكان ... العالمين
الفراغ من ذلك في يوم الثلاثا المبارك ... عشر ... الاول

الحمد لله قال ... هذا الكتاب العبد الفقير ... الدين
البصير لما قرا على هذا الكتاب الشيخ الفاضل حاوي الفضائل

صورة صفحة الغلاف من النسخة (ت)

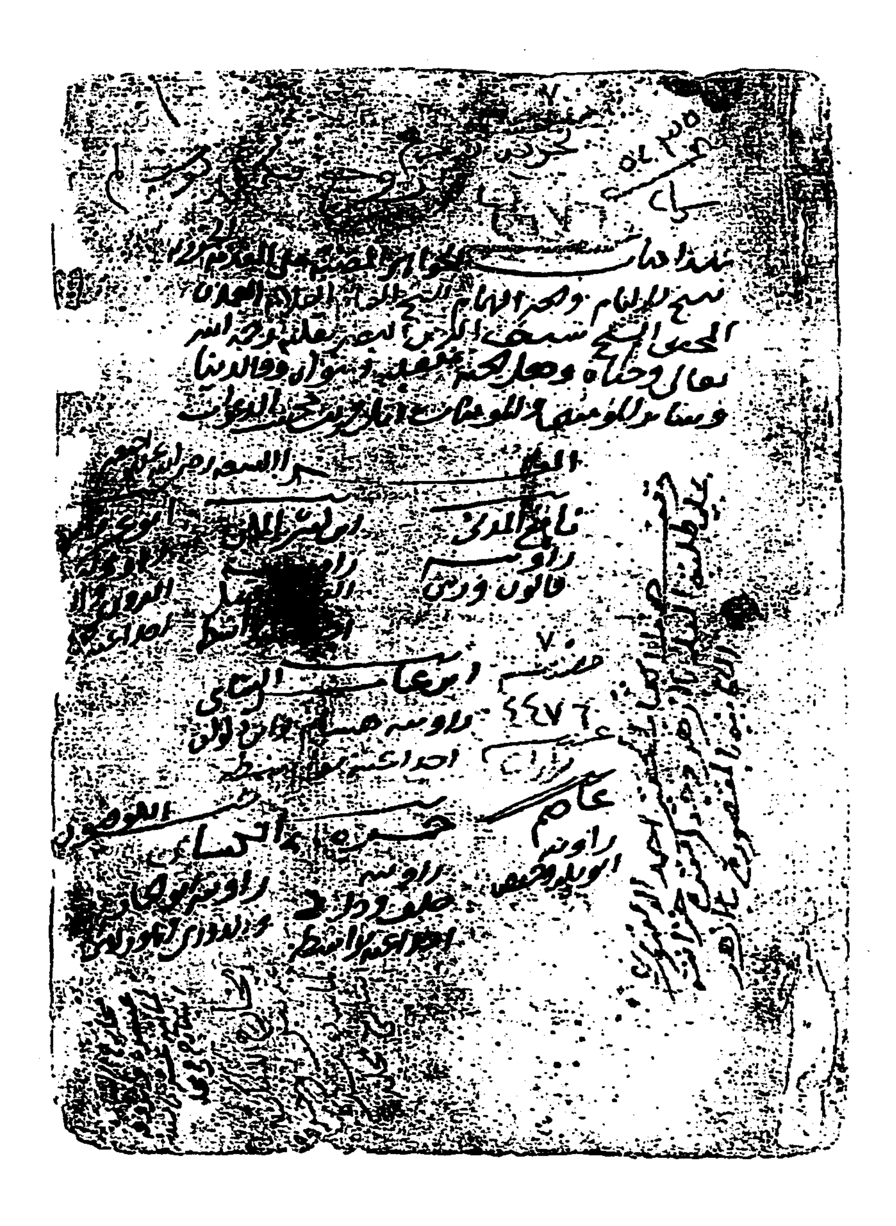


كتاب الجواهر المضية
على المقدمة الجزرية
تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة
العمدة الفهامة صدر المدرسين
ينبوع اليقين بقية السلف
الصالحين سيف الله على
المعاندين والحاسدين
الشيخ سيف الدين
عامله الله تعالى
بخفي لطفه
آمين

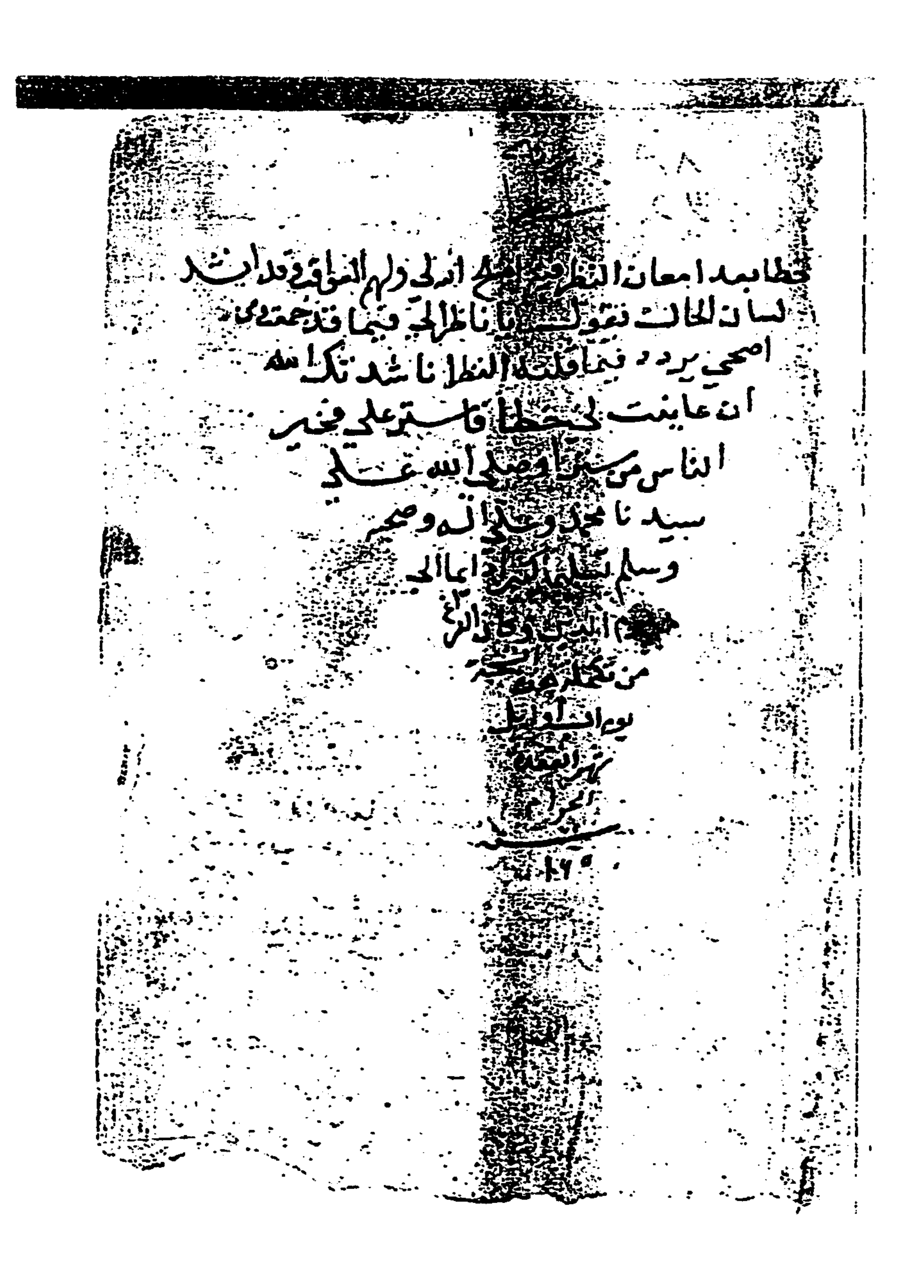
صورة اللوحة الأولى من النسخة (ت)

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة (ت)

صورة صفحة الغلاف في النسخة (ز ١)



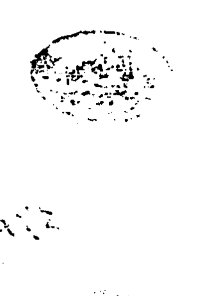
صورة اللوحة الأولى من النسخة (ز ١)



فظا بعد امعان النظر فيه [illegible] انه لي ذلك التوفيق وقد انشد
لسان الحال نقول يا ناظرا فيما قد جمعته من
اصحى يردد فيما قلته النظر انا شدتك الله
ان عاينت لي خطا فاستر علي فخير
الناس من ستر وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا دائما الى
يوم الدين وكان الفراغ
من تكملة هذه النسخة
يوم الاثنين أول ليلة
شهر [illegible]
المحرم
سنة
١٢٥٠

صورة صفحة الغلاف في النسخة (ز٢)

هذا شرح للعلامة
الفاضل سيف الدين
[illegible] رحمه الله
[illegible] على
متن
الجزء



[illegible] نفعني [illegible]

[illegible] الفقير [illegible]

[illegible] شيخي [illegible]

[illegible]

[illegible] سيدنا محمد [illegible]

[illegible] دوما قلوبنا الي [illegible]

[illegible] بتوفيقه [illegible] فقصرت هممنا عن [illegible]

[illegible] من شا بفضله [illegible] وافاض عليهم سحايب

[illegible] واتمه [illegible] الله بدا المتن واعادها وسبغ

[illegible] ادها [illegible] النفوس [illegible] ورشادها [illegible]

[illegible] بالقلم الانسان [illegible] البيد والنسان ونزل علي عبده محمد

صلي الله عليه وسلم القرآن ووعد من جوده [illegible] جزيل الثواب

والاحسان [illegible] وقاية لحفظه من النيران احمده سبحانه

وتعالي [illegible] حسان واشهد ان لا اله الا الله وحده

لا شريك له واشهد ان محمدا صلي الله عليه وسلم عبده ورسوله المبعوث

الي كافة الخلق [illegible] صلي الله عليه وسلم وعلي اله [illegible]

الذين ابطلوا الاوثان واظهروا الايمان [illegible] فان فضيلة

العلم نعمة ظاهرة [illegible] زاهرة وارفعها واشرفها

علم التجويد المتعلق بكلام رب العالمين المنزل علي لسان

الروح الامين . وحيث كان معجزا بمعناه كذلك ايضا بلفظه

ومبناه ، ولما كان من اعظم ما صنف فيه المقدمة الجزرية في التجويد

للشيخ الامام والحبر الهمام شمس الملة والدين محمد ابن محمد الجزري

الشافعي [illegible] بها [illegible] الفاظها وحلاوة نظمها

دفز

[illegible] حفظها وفهمها [illegible]

[illegible] علیها هذا الشرح وسميته [illegible]

[illegible] الجزرية وراعيت فيه الاختصار [illegible]

[illegible] كما قال غيري انما هو [illegible]

[illegible] والله هو الولي وبه المستعان [illegible]

[illegible] والله اسال ان يخلص نيتي [illegible]

[illegible] عليه توكلت واليه انيب [illegible]

[illegible] ومن احبابي وجميع المؤمنين [illegible]

[illegible] جواد كريم [illegible] الشرع فيما قصد [illegible]

[illegible] بالله التوفيق [illegible] اقوم طريق

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] افتتح الناظم [illegible] بالبسملة

وعقبها بالحمدلة [illegible] قتدا بالكتاب المجيد المفتتح بالتسمية

والتحميد وعملا بخبر كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم

فهو اقطع وفي رواية كل كلام لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم ومعنى

ذي بال اي صاحب حال [illegible] شرعا فخرج المحرم والمكروه فلا يبدا

فيهما بالبسملة بل البسملة علي الحرام حرام وعلي المكروه مكروهة

وقال بعضهم محرمة ومعنى اجذم واقطع اي مقطوع البركة

بنا علي الظاهر من ان الباء فيها صلة [illegible] فان قيل ان جعل مبدا

البسملة والحمدلة يتعذر العمل بحديثهما اجيب عن ذلك باجوبة

منها ان يحمل الابتدا في [illegible]

الاول علي الحقيقي والثاني علي الاضافي [illegible]

لا الي غيرهما [illegible]

وقع بعدها [illegible] الاضافة [illegible] الابتدا فيهما

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة (ز٢)

الاشفهي الانشاجيات ابوه مذكور في باب الفعل
[illegible] هو اصل التكاثر في الفعل كانشعثه اي [illegible] النفقة
[illegible] انقضى و [illegible] المقدمة [illegible] ركة
[illegible] الناقصة ان شاء الله تعالى في الباب [illegible]
محركة لاجل الوزن و تنظر بمعنى المنظوم مصدر
بمعنى المفعول كالنسخ بمعنى المنسوخ [illegible] جميع الابيات
على [illegible] متناسبة [illegible] على المشهور [illegible] معنى
المقدمة [illegible] للعهد و قوله [illegible]
القرائن العامل به لتكون معينة له على [illegible] لكتاب
الله تعالى كما انزل وعلى الفوز بجزيه فالناظم
مشارك للعامل بها في ثوابه فان الدال على الخير
كفاعله والله سبحانه وتعالى في عون العبد ما دام
العبد في عون اخيه وقد [illegible] الناظم رحمه الله تعالى
[illegible] قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
ولا تعاونوا على الاثم والعدوان [illegible] ايها القارئ
بهذه المقدمة بقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
بان تدعوا له [illegible] رحمه الله ورحم جميع شيوخنا
ووالدينا وجميع المسلمين وفي هذا البيت
جناس بين المقدمة وتقدمه لتوافق الكلمتين
في الحروف الاصول مع اتفاق في اصل المعنى [illegible]
[illegible] فانهما مشتقان من قدم يقدم
[illegible]

اي ابتدأ المقدمة [illegible] بالحمد والصلاة على سيدنا محمد
واله وختمها بالحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا
محمد النبي الامي [illegible] الناظم الصلاة على الال
والصحب [illegible] ذكره [illegible]
وجمع بين الصلاة والسلام [illegible] بقوله سبحانه وتعالى
صلوا عليه وسلموا تسليما [illegible]
هذا البيت [illegible] وهو

وتقدم تعريف النبي والال والصحب [illegible]
الناظم كتابه بقوله الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وسلام
على المرسلين والحمد لله رب العالمين [illegible] كما قال بعضهم
وان تجد عيبا فسد الخللا جل من لا فيه عيب وعلا وانا اعتذر
لذوي الالباب من الخطأ الواقع في هذا الكتاب ان يصلحوا ما وجدوه
خطأ [illegible] اصلح الله لي ولهم العواقب
وقد انشد لسان الحال بقوله يا ناظري فيما قد جمعت ومن
اضحى يردد فيما قلته النظر ناشدتك الله ان عاينت لي خطأ
فاستر علي فخير الناس من ستر تم الكتاب بحمد الله وعونه
وحسن توفيقه وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم وكان تمامه
في يوم الجمعة
[illegible]

القسم الثاني

التحقيق

ويشتمل على :

١- النصُّ المُحقَّق : وهو كتاب « الجواهر المُضيَّة على المقدِّمة الجزريَّة » .

٢- الخاتمة : وتشمل نتائج الدِّراسة والتحقيق ، وبعض المقترحات .

٣- ملحق في تراجم الأعلام .

٤- الفهارس العلميَّة .

الجَوَاهِرُ المُضِيَّةُ

عَلَى المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ

لسيفِ الدِّينِ بنِ عَطاءِ اللهِ الفَضَالِيِّ البصيرِ (ت ١٠٢٠ هـ)

يقول العبدُ الفقير ، المعترفُ بالذنب والتقصير ، أبو الفتوحِ سيفُ الدِّين بنُ عطاءِ الله ، البصيرُ ، الفَضَاليُّ بلداً ، الشافعيُّ مذهباً ، المصريُّ ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين : [١]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم

الحمدُ لله الذي أظهرَنا مِن العَدَم إلى الوجود ، وأَمَالَ قلوبَنا [٢] إلى دينِ الحقِّ عن كُلِّ دينٍ مَردود ، وأمـدَّنا بتَوفيقِه ولُطفه الجزيل ، فقَصُرتْ هِممُنا عنِ الإخفاءِ له والتَّبديل ، وأدغَم مَن شاءَ بفَضله جِنَانَ قُدْسه ، وأفاضَ عليهم سَحائبَ مُشاهدته وأُنسِه ، فسُبحانَه مِن إلَه بَدأَ المِنَنَ وأعادَها ، وأسبَغ النِّعم وأفادَها ، وألـهَمَ النفوسَ غيَّها ورَشادَها ، ومَدَّ الإحسانَ ، وعَلَّمَ بالقلمِ الإنسانَ ، ومنحَه اليدَ واللِّسانَ ، وأنزَل على عبده محمد ﷺ القرآنَ ، ووَعدَ مَن جوَّده وعَمِلَ به جزيلَ الثوابِ والإحسانِ ، وجَعلَه وقايةً لحَفَظتِه مِنَ النيران .

أحمدُ اللهَ - سبحانه وتعالى - أبلَغَ حَمدٍ بتذليلٍ وإذعَان ، وأَشهدُ أن لا إلَه إلا اللهُ وحْدَه لاَ شَريكَ له ذو القُدرةِ والسُلطان ، وأشهدُ أنَّ سيِّدنا ونبيَّنا محمداً عبدُه ورسولُه المبعوثُ إلى كافَّةِ الخَلقِ بخيرِ الأديان ، صلَّى الله عليه وعلى آلِه وأَصحابِه ، الذين أبطَلوا الأوثان ، وأَظهَروا الإيمان ، وبَعد :

---

(١) في (ز١) و (ز٢) زيادةٌ : هكذا أملى مُصنِّفُه .

(٢) استعملَ الشارحُ هنا ما يُعرفُ عند علماءِ البديعِ بـ : براعةِ الاستهلالِ ، وهو أن يَستعملَ المؤلفُ في مقدِّمته بعضَ مُصطلحاتِ العلمِ الذي يَكتبُ فيه ، مِن بـابِ التوريـةِ ، كقولـه : أظهرَنا ، أمالَ ، الإخفاء ، وأدغَم وغيرِها .

فإنَّ فضيلةَ العلمِ نعمةٌ ظاهرة ، ومتلبِّسُوها بُدورٌ زاهرة ، وأرفعُها وأشرفُها علمُ التَّجويد ، المتعلِّقُ بكلامِ ربِّ العالمين ، المنـــزَّلُ على لسانِ الرُّوحِ الأمين ، وحيثُ كان معجزاً بمعناه ، كذلك أيضاً بلَفظه ومَبناه .

ولـــمَّا كان مِن أعظمِ ما صُنِّف فيه **المقدِّمةُ الجزريَّة** في فنِّ التَّجويد ، للشـــيخِ الإمامِ ، والحَبْرِ الهُمَامِ ، شمسِ المِلَّةِ والدِّينِ : **محمدِ بنِ محمد الجزريِّ الشافعيِّ** ؛ مِن حُسنِ بهجتِها ، وتهذيبِ ألفاظِها ، وحلاوةِ نَظْمِها . وقد كَثُر اعتناءُ أهلِ القــرآنِ بها ، مِن حِفظِها ، وفَهمِها ؛ لصِغَر حَجمِها : استَخـــرتُ اللّهَ تعالى ، ووضَـــعتُ عليها هذا الشـــرحَ ، وسمَّيتُه بـــ« **الجواهرِ المُضيَّة على المقدِّمـــةِ الجزريَّـــة** » ، وراَعَيتُ فيه الاختِصار ، ومِلْتُ إلى تَركِ الإكثارِ ، ولَعَمـــري - كما قال غيري - إنما هو مجموعٌ / مِن نُقولِهم ، ومُفرَّعٌ على أُصـــولِهم ، واللّهُ هـــو الـــوليُّ وبـــه المستَعـــانُ ، ومنه التوفيقُ وعليه التُّكلان . ٢/ب

واللّهَ أسألُ أن يُخلِصَ نيَّتِي ، إنه قريبٌ مجيبٌ ، وما تـــوفيقي إلا بـــاللهِ عليـــه توكَّلتُ وإليه أُنيب ، وأن يَنفَعني به وسائرَ المسلمين ، ورِضوانَه عنِّي وعن أحبَّائي وجميعِ المؤمنين ، إنَّه جوادٌ كريم ، رؤوفٌ رحيم . وها أنا أشرعُ فيما قصـــــدتُ فأقول وباللهِ التوفيقُ ، والهدايةُ إلى أقوَم طريق .

[مقدِّمةُ النَّظم]

قال النَّاظم رحمه الله :

﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ أقول : إنما افتتحَ النَّاظمُ أُرجوزتَه هذه بالبسملةِ وعقَّبَها بالحمدلةِ – كما يأتي – اقتداءً بالكتابِ المجيدِ ، المُفتتحِ بالتَّسميةِ والتَّحميدِ ، وعَملاً بخَبرِ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فيه بِبِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ » [1] ، وفي رواية [2] :« كُلُّ كَلامٍ لا يُبْدَأُ فيه بِـ : الحَمْدُ للهِ

(١) قال النوويُّ في الأذكار ص ٢٠١ : « وروِّينا في سنن أبي داود وابن ماجه ومسند أبي عُوانة الأسفرايينِّ المُخرَّج على صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال : كُلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لاَ يُبدَأُ فيه بالحَمْدُ للهِ أَقْطَعُ ، وفي رواية : بحَمْدِ اللهِ ، وفي رواية : بالحَمْدُ فَهُوَ أَقْطَعُ ، وفي رواية : كُلُّ كَلاَمٍ لاَ يُبْدَأُ فيه بالحَمْدُ للهِ فَهُوَ أَجْذَمُ ، وفي رواية : كُلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فيه بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ ، روِّينا هذه الألفاظَ كلَّها في كتاب الأربعين للحافظ عبد القاهر الرُّهاويُّ وهو حديثٌ حسَنٌ ، وقد رُوي موصولاً كما ذكرنا ، ورُوي مرسلاً ، ورواية الموصول جيدةُ الإسناد ، وإذا رُوي الحديث موصولاً ومرسلاً فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء ؛ لأنها زيادةُ ثقة ، وهي مقبولةٌ عند الجماهير » اهـ .

(٢) في (ت) زيادة : " ورُويَ : « كُلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فيه بِـ : الحَمْدُ للهِ أَقْطَعُ » ، وأيضاً : « كُلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فيه ببِسْمِ اللهِ الرحمن الرَّحيمِ أَقْطَعُ » ، وأيضاً : « كُلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فيه بِـ : الحَمْدُ للهِ وَالصَّلاَة عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ أَبْتَرُ مَمْحُوقٌ من كُلِّ بَرَكَةٍ » ، وأيضاً : « كُلُّ كَلاَمٍ لاَ يُبْدَأُ فِيه بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ جُذَامٌ » من الجامعِ الصغير للسيوطي . انتهى " ، وانظر الجامع الصغير للسيوطي ٣٩١/٢ ، ٣٩٥ .

فَهُوَ أَجْذَمُ »[1] .

ومعنى ذي بَال : أي صاحبُ حالٍ يُهتمُّ به شَرعاً ، فخَرَج المحرَّمُ والمكـروهُ ، فلا يُبدَأُ فيهما بالبسملة ، بل البسملةُ على الحرامِ محرَّمـةٌ ، وعلـى المكـروهِ مَكروهةٌ ، وقال بعضُهم : محرَّمة .

ومعنى أجذَم وأقطَع : أي مقطـوعُ البركةِ ؛ بناءً على الظاهـرِ من أنَّ البـاءَ فيهما صِلَةُ « يُـبدَأُ » .

فإن قيل : إنْ جُعل مَبدَأُ البسملةُ أو الحمدلةُ تعذَّرَ العَمَلُ بحديثَيهما ؟

أُجيبَ عن ذلك بأجوبةٍ ، منها :

أن يُحمَلَ الابتداءُ فيهما على الأعمِّ مِن الحقيقيِّ والإضافيِّ .

أو يُحمَلَ الأولُ على الحقيقيِّ ، والثاني على الإضافيِّ القريبِ منه ، فبالبسـملة حَصَلَ الحقيقيُّ ، وبالحمدلة حَصَـلَ الإضافيُّ ، أي بالإضـافة إلى ما بعدَهما لا إلى غيرِهما كما قيل[2] ؛ لأنَّ غيرَهما هو ما تخلَّلَ بينهما مِنَ البيتِ وما وَقع بعـدَهما ، ومجموعُ ذلك لا تُعتبر الإضـافةُ إليه ، أو يُحمَل الابتداءُ فيهما على العُرفيِّ ، الذي يُعتبر ممتداً من حينِ الشروعِ في الشيءِ إلى حينِ الأَخذِ في المقصودِ .

ثم ما أَفهمَه ما تَقرَّرَ مِن أنَّه يُشترطُ في تحصيلِ البركةِ الابتداءُ بالبسملةِ والحمدلةِ معاً محمـولٌ على الكمالِ ، وإلا فأَصـلُ البركةِ حاصـلٌ بأحدِهما بل / وبغيرِهما من ٣ / أ

(١) رواه أبو داود ، من حـديث أبي هريرة ﷺ في : « كتاب الآداب » ، باب : « الهَدْي في الكلام » ٤/٢٦١ .

(٢) انظر الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمة ص ١٩ لشيخ الإسـلام زكريـا الأنصـاريِّ (ت ٩٢٦ هـ) .

ذِكْرِ اللهِ تعالى ، كما يدلُّ عليه الحديثُ الدَّافعُ [1] للتعارضِ بين حديثَي البسملةِ والحمدلةِ ، وهو قوله ﷺ: « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللهِ ...» [2] الحديث .

فإن قُلتَ : فيه حَمْلُ المقيَّدِ على المطلقِ ، والجائزُ العكسُ .

قُلتُ : إنَّ ذاك فيما إذا وَرَدَ مقيَّدٌ واحدٌ ومُطلقٌ ، فحيثُ وَرَدَ مقيَّدان بقيدَينِ مُتنافيَينِ ومُطلقٌ حُملا عليه كما تَقرَّر .

فإن قُلتَ : ذِكْرُ اللهِ تعالى المَأتيُّ به في افتتاحِ الأمرِ ذي البَال لتحصيلِ البركةِ أمرٌ ذو بَال ، فيُحتاجُ في تحصيلِ البركةِ فيه إلى سَبقِ مثله ، ويتَسلسَل .

قُلتُ : هو محصِّلٌ للبركةِ في نفسِه كما يُحصِّلُها في غيرِه ؛ كالشاةِ مِن أربعين تُزكِّي نفسَها وغيرَها .

وأحسَن مِن هذا أن يقال : إنَّ المُرادَ بالأمرِ ذي البَال ، الأمرُ المقصودُ من الكلامِ لذاته ، لا ما يكون وسيلةً لغيره ، فغيرُ ما ذُكِرَ من الأمرِ ذي البَال يُحتاجُ في تحصيلِ البركةِ فيه أو منه إلى افتتاحه بذِكرِ اللهِ ، لكنْ قد وَرَدَ في بعضِ ذلك نوعٌ مخصوصٌ مِن الذِّكرِ ؛ كالتسميةِ في الوضوءِ ، وقراءةِ القرآنِ ونحوِ ذلك ، وكالتكبيرِ في الصلاةِ ، والتلبيةِ في الحجِّ ، والثناءِ في الدعاء .

فإن قيل : كيف يكون القرآنُ مثلاً أَقطَعَ البركةِ عند عدمِ ابتدائِه بالبسملةِ ؟

---

(١) في (س) و (ز١) : الرَّافع .

(٢) رواه الدارقطنيُّ ، من حديث أبي هريرة ﷺ في : « كتاب الصلاة » ٢٢٩/١ . وانظر كلام النوويِّ في تخريج الحديث الأول .

أُجيبَ عن ذلك : بأنَّ البركةَ معناها أن تَدفَعَ عنه الشيطانَ الذي يوسوسُ له في القرآنِ حتى يَحملَه على غيرِ مَحمَلِه ، أو يَلهوَ عنه ، لا أنَّه يُوجبُ للقرآنِ صفةَ كمالٍ وشَرفٍ ، بل ذلك عائدٌ على القارئِ ، وهذا حاصلُ ما ذَكَرَهُ العزُّ بنُ عبدِ السَّلام [1] .

فإن قيل : الابتداءُ بالبسملةِ ليس ابتداءً باسمه تعالى ؛ لأنَّ الباءَ ولفظَ (اسْمِ) لَيسَا مِن أسمائه تعالى ؟

أُجيبَ : بأنَّ تصديرَ الفعْلِ بذِكرِ اسمه يَقعُ على وجهين :

أحدهما : أن يُذكَرَ اسمٌ خاصٌ مِن أسمائه تعالى ، كلفظِ (الله) .

والثاني : أن يُذكَرَ لفظٌ دالٌّ على اسمِه تعالى ، كما في البسملةِ ، فإنَّ لفظَ (اسْمِ) مضافٌ إلى (الله) يُرادُ به اسمُ اللهِ ، فهو دالٌّ عليه لا بخصوصِه ، لكنْ بلفظ دالٌّ عليه / مطلقاً . ٣/ب

فيُستفادُ أنَّ التبرُّكَ والاستعانةَ بجميعِ أسمائه تعالى لعمومِ الإضافةِ ، وأمَّا الباءُ فهي وسيلةٌ إلى ذِكرِه على وجهٍ يُؤذِن بِجَعلِه مَبدَأً للفِعْلِ ، فهي مِن تتمَّتِه على الوجهِ المطلوب .

وقد اختُلِف في معنى الباءِ مِن ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ :

فقيل : تَرِدُ للاستعانةِ ، نحو : كَتَبتُ بالقلم .

---

(١) هو عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ السلامِ الملقَّب بسلطان العلماء (ت ٦٦٠ هـ) الأعلام ٢١/٤ ، انظر فتاوى عزِّ الدين بن عبد السلام ، بحث في حكم خواطر القلب ووسوسة الشيطان ودفعها ص ٣٣٨ - ٣٣٩ .

وقيل : هي للمُصاحَبةِ والمُلابَسةِ ، نحو : خَرَجَ بثيابه ؛ أي مُصاحباً ومُلابِساً لها [1] .

قال بعضُ المحقِّقين : والحقُّ جوازُ كُلٍّ مِنَ الثلاثةِ ، والثاني أولَى ؛ لِمَا فيه من التأدُّبِ مع اسمِ اللهِ تعالى ، وتعظيمه ، والتَّحاشي عن جَعلِ اسمه آلةً ؛ لأنَّ الآلةَ شيءٌ يُقصَد لغيرِه لا لذاته ، وهي مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ وجوباً ؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ أصليٌّ ، ولابُدَّ للحرفِ الأصليِّ مِن مُتعلَّقٍ يَتعلَّقُ به .

وقد اختُلف في ذلك المتعلَّقِ المحذوف :

فذَهبَ البَصريُّون إلى أنَّه اسمٌ ، والكوفيُّون إلى أنَّه فعلٌ .

والقائلون بأنَّه اسمٌ ، قيل : هو مُبتدأٌ حُذفَ هو وخَبَرُه ، وبقي مَعمولُه ، والتقديرُ : ابتدائي بسمِ اللهِ كائنٌ ، ورُدَّ بأنَّه يَلزَم عليه عَمَلُ المصدرِ محذوفاً .

وأُجيبَ عنه : بأنَّه يُتوسَّعُ في الظرفِ والجارِّ والمجرورِ ما لا يُتوسَّعُ في غيرِهما ، أو بأنَّ مُرادَ مَن قال : إنَّه لا يَعمَلُ محذوفاً ، أنَّه لا يَعمَلُ مِن حيثُ إنَّه مصدرٌ ، فلا يُنافي أنَّه يَعمَلُ مِن حيثُ إنَّه مُبتدأٌ – كما هنا – إذِ المبتدأُ عاملٌ في خَبرِه ، وتقديرُ المتعلَّقِ مُؤخَّراً أو فِعلاً [2] أولى .

قال بعضُ المحقِّقين : لأنَّ تَقديمَ المعمولِ – هاهنا – أدخَلُ في التعظيمِ ، ومُوافقٌ للوجودِ ؛ لأنَّه تعالى مُقدَّمٌ ذاتاً فقُدِّم ذِكراً ، ودالٌّ على الاختصاصِ ، كما في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] ، وكونُه فِعلاً أولى ؛ لأنَّ الأصلَ في العَملِ للأفعال . وأمَّا عَملُ الأسماءِ فبطريقِ الحَملِ عليها . وكونُه مِن

---

(١) انظر مغني اللبيب ١٠٣/١ .

(٢) في (س) و (ت) و (زا) : وفعلاً .

مادَّة (التأليفِ) مثلاً أولى ؛ لأنَّه أمسُّ بالمقامِ ، وأوفَى بتأديةِ المَرامِ ، لدَلالته حينئذٍ على تلبُّسِ الفِعلِ كُلِّه بالبسملةِ على وَجهِ التَّبركِ والاستعانة .

وإنما بُنيَت على الكسرِ ومِن حقِّها أن تُفتَحَ لملازمتِها الحرفيَّةَ والجرَّ ، وطُوِّلَت في الخطِّ / عوضاً عن الألفِ التي في أولِ مَدخولها ، وتفخيماً للحرفِ الذي ابتُدئ به كتابُ الله تعالى [1] . ٤/أ

والاسمُ لغةً : ما دلَّ على مُسمَّى .

وعُرفاً : ما دلَّ مُفرداً على معنىً في نفسِه غيرَ مُتعرِّضٍ ببنيتِه لزمانٍ وَضعاً .

والتَّسميةُ : جَعلُ اللفظِ دليلاً على المعنى ، وهو مِن الأسماءِ المحذوفةِ الأعجَازِ ؛ لكَثرَةِ الاستعمال . وفيه عشرُ لغات ، ذَكَرها بعضُهم بقوله :

اسْمٌ ، وَحَذْفُ هَمْزَةٍ ، وَالقَصْرُ مُثَلَّثَات ، مَعْ سُمَاةٍ عَشْرُ [2]

واشتقاقُه عند البَصريِّين مِن السُّمُوِّ : وهو الارتفاعُ والعُلوُّ ، وعند الكوفيِّين مِن الوَسْمِ : وهو العلامة [3] .

واختُلِف هلِ الاسمُ عينُ المُسمَّى أو غيرُه ؟

---

(١) في هامش (ز١) و (ز٢) زيادة : ومنه يستفادُ أنها أَفضلُ الحروف ، كما صرَّحَ به بعضُهم .

(٢) هو من منظوم العلامة عليِّ بنِ محمدٍ الأشمونيِّ (ت ٩٢٩ هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك ، المسمَّى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، انظر منه ٤٢/١ ، وقبل هذا البيت :

لُغَاتِ الاسْمِ قَدْ حَوَاهَا الحَصْرُ فِي بَيْتِ شِعْرٍ ، وَهْوَ هَذَا الشِّعْرُ

(٣) انظر اللآلئ السَّنية في شرح المقدِّمة الجزريَّة للقسطلانيِّ لوحة ٢/ب ، والقسطلانيُّ : هو شهابُ الدينِ أحمدُ بنُ محمدٍ (ت ٩٢٣ هـ) ، انظر الأعلام ٢٣٢/١ .

والمختارُ أنّه غيرُه عند الإطلاقِ ، أمَّا إذا أُريدَ به اللفظُ فغيرُ المُسمَّى قَطعاً ، كقوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ﴾ [البقرة ٣١] ، أو الذاتُ فعَينُ المُسمَّى ، كقوله تعالى : ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءً﴾ [يوسف ٤٠] ، أو الصفةُ كما هو رأيُ الأشعريِّ [1] ، انقَسمَ عنده انقسامات :

١- إلى ما هو عينٌ ممَّا رَجَعَ إلى الذات ، كالجلالة [2] .

٢- وإلى ما هو غيرٌ ممَّا رَجَعَ إلى الأفعالِ ، كالخالقِ .

٣- وإلى ما هو ليس بعينٍ ولا غيرٍ مِّما رَجَعَ إلى صفة الذاتِ ، كالعِلْم .

فلا يقال : إنها عينُ المُسمَّى ؛ لأنَّ المسمَّى ذاتُه والاسمَ عَلَمُه ، الذي ليس هو عينَ ذاتِه ولا غيرَ ، لجوازِ انفكاكِ أحدِ الغَيرينِ عن الآخَر .

و (الله) عَلَمٌ على الذاتِ الواجبِ الوجودِ ، المعبودِ بحقٍّ ، و لم يُسمَّ به سواهُ تعالى ، وهو الاسمُ الأعظمُ عند الأكثر . وقيل : هو الحيُّ القيُّومُ ، واختارَه النوويُّ ، وإن تخلَّفتِ الإجابةُ لِمَن دعا به لفَقْدِ شَرطِها .

ولفظهُ عربيٌّ ، ومَن قال : سُريانيٌّ أو عِبريٌّ فقد أبعدَ ، إلا أن يريدَ أنَّه مِن تَوافُقِ اللغاتِ ، فمُسلَّمٌ ظاهرٌ .

---

(١) هو أبو الحسن عليُّ بنُ إسماعيلَ ، من الأئمة المتكلِّمين المجتهدين (ت ٣٢٤ هـ) ، الأعلام ٢٦٣/٤ .

(٢) في (ز٢) : كما في لا إِلَه إلا الله .

وهو مشتقٌّ مِن أَلَهَ – بالفتحِ – إذا عَبدَ ، وقيل : [مِن أَلِهَ] [1] بالكسرِ إذا تَحيَّر [2] .

وأصلُه إِلَه كإمام ، حُذفَت همزتُه تخفيفاً وعُوِّض عنها الألفُ واللاَّمُ ، ثم فُخِّم فَرقاً بينَه وبين اللاَّت .

٤/ب وإِلَه مِن أسماءِ الأجناسِ ، يقعُ على كُلِّ مَعبودٍ ، ثم غَلَبَ على المعبودِ / بحقٍّ ، كالنَّجمِ غَلبَ على الثُّريا ، واشتقاقُه ما مرَّ ، وظاهرٌ أنَّه وَصفٌ في أصله ، لكنَّه لَّما غَلبَ على المعبودِ بحقٍّ بحيثُ لا يُستَعملُ في غيرِه وصارَ كالعَلَمِ ، أُجري مُجراهُ في إجراءِ الأَوصافِ عليه ، وامتناعِ الوَصفِ به ، وغيرِ ذلك ، هذا والمحقِّقون على أنَّه مُرتَجَل [3] .

و(ٱلرَّحۡمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ) صفتانِ مشبَّهتانِ بُنِيَتا [4] للمبالغةِ مِن رَحِمَ ، كالغضبانِ مِن غَضِبَ ، والعليمِ [5] مِن عَلِمَ ، وأُوردَ عليه أنَّ الصِّفةَ المشبَّهةَ لا تُشتقُّ إلا مِن فِعلٍ لازمٍ ؟ .

(١) زيادة من عندي للإيضاح ولاقتضاء النصِّ المنقول له .

(٢) انظر لسان العرب لابن منظور ١/ ١٨٨ ، ١٩٠ ، مادَّة (أ ل هـ) .

(٣) الجملة الأخيرة من هامش (س) و (ز١) ، وذُيِّل بـ : مصنِّف .

(٤) في (س) و (ز١) و (ت) : بُنيَا ، والوجه ما أَثبتُّه .

(٥) تحرَّفت في (ت) و (ز١) و (ز٢) إلى : والعِلْم .

وأُجيبَ بأنَّ الفعلَ المتعدِّيَ قد جُعلَ لازماً بتَحويلِه إلى فَعُـلَ – بالضمِّ – أو بتَنزيلِه مَنزِلةَ اللازم .

والرَّحمةُ لغةً : رِقَّةُ القلبِ وانعطافٌ يَقتَضي الميلَ ، وهذا مُستحيلٌ في حقِّ اللهِ تعالى ، لكنَّ أسماءَ اللهِ تعالى المأخوذةَ مِن نحو ذلك إنما تُؤخذُ باعتبارِ الغاياتِ التي هي أفعالٌ ، لا المبادئِ التي هي انفعالاتٌ .

والرَّحمةُ في حقه تعالى صفةُ ذاتٍ إنْ فُسِّرتْ بإرادةِ الخيرِ، وصفةُ فعلٍ إنْ فُسِّرتْ بالإنعام [1] .

و(ٱلرَّحْمَٰنِ) أبلَغُ مِن (**الرَّحِيمِ**) ؛ لأنَّ كَثرَةَ البناءِ تدلُّ على كَثرَةِ المعنى ، ولا يَرِدُ حَذِرٌ وحاذِرٌ ؛ لأنَّ القاعدةَ أكثريةٌ لا كلِّيةٌ ، أو لأنَّه لا يَمتنعُ أن يكونَ في الأنقصِ زيادةُ معنى بسببٍ آخر ، أو لأنَّ الكلامَ فيما إذا تلاقَيا في الاشتقاقِ واتَّحدَ نوعُهما في المعنى ، كغَرِثٍ وغَرْثَانٍ ، لا كحَذِرٍ وحَاذِرٍ ، للاختِلافِ في ذلك ؛ لأنَّ (حَذِر) صفةٌ مشبَّهةٌ ، و(حَاذِر) اسمُ فاعِلٍ .

قال بعضُهم : ووَجهُ الأبلغيَّة أيضاً :

١- إمَّا بحسبِ شمولِ (ٱلرَّحْمَٰنِ) للدَّارينِ واختِصاصِ (الرَّحِيمِ) بالدُّنيا ، كما وَرَد عنِ السلفِ : « يا رحمٰنَ الدُّنيا والآخرةِ ، ورَحيمَ الدُّنيا » [2] .

---

(١) انظر عَون المُريد لشرح جَوهرة التوحيد ٦٠/١ .

(٢) انظر فتح القدير للشوكانيِّ ٢١/١ .

٢- وإمَّا بحسبِ أكثَـرِ أفرادِ المَرحـومين وقِلَّتِها ، كما وَرَدَ عنهم أيضـاً : « يا رحمٰنَ الدُّنيا والآخرةِ ، ورَحيمَ الآخرةِ» لأنَّ رَحمةَ الدُّنيا تَعمُّ المؤمنَ والكافرَ ، ورحمةَ الآخرةِ تخصُّ المؤمن .

٣- وإمَّا بحسبِ جلالةِ النِّعمِ ودقَّتِها .

فإن قُلتَ : حيثُ بيَّنتَ [1] أنَّ (ٱلرَّحْمَـٰنِ) أبلَغُ مِن (الرَّحيمِ) فلِـمَ قُـدِّم ، والقيـاسُ يقتضي التَّرقيَ مِن الأدنى إلى الأعلى نحو : فلانٌ عَالِمٌ نِحْرِيرٌ وجَـوادٌ فيَّاض ؟

قلتُ : أُجيبَ بأنَّ (ٱلرَّحْمَـٰنِ) لَمَّا دلَّ على جَلائلِ النِّعمِ وأُصـولِها ذَكَـرَ (الرَّحيمَ) ليتناولَ ما خرَج منها ، فيكون / كالتَّتمة والرديفِ ، وبأنَّـه قُـدِّم في البسملةِ الشريفةِ المَبدوءِ بها كتابُ اللهِ تعالى ؛ محافظةً على رؤوسِ الآيِ ، ثم استقرَّ الأمرُ على مُوافقتِها . ٥/أ

ويجابُ أيضاً بأنَّه لَمَّا كـان مُختصـاً بأن لا يتناولَ غيرَه [2] قُدِّم .

وأمَّا قولُ شاعـرِ اليمَامة :

وَأَنْتَ غَيْثُ الوَرَى لاَ زِلْتَ رَحْمَانَا [3]

---

(١) في (ز٢) : ثَبَتَ .

(٢) أي غير الله سبحانه .

(٣) البيت من البسيط ، وصَدره :

سَمَوْتَ بالمَجْدِ يَا ابْنَ الأَكْرَمِينَ أَباً

وهو لشاعرٍ من اليَمامة ، كما في البرهان للزركشيِّ ٥٠٣/٢ ، والدر المصون ٣٤/١ ، وعمدة الحفاظ ٨٧/٢ ، مادَّة (ر ح م) .

فمِن تَعنُّته في الكفر .

ونَظَّرَ فيه بعضُهم بأنَّ المُختصَّ باللهِ تعالى المُعرَّفُ بالألفِ واللاَّمِ ، وهذا كُلُّه مَبنيٌّ على أنَّ (ٱلرَّحۡمَٰن) صفةٌ ، وهو كذلك في الأصلِ ، لكنَّه صارَ عَلماً بالغَلبَة .

وممَّا يوضِّحُ لكَ أنَّه غيرُ صفةٍ ، مجيئُه كثيراً غيرَ تابعٍ نحو قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الرحمن ١-٢] ، وقوله تعالى : ﴿أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ﴾ [الإسراء ١١٠] ، ويُبنَى على عَلميَّته كونُه في البسملة يُعْرَبُ بَدَلاً لا نَعتاً ، وأنَّ (الرَّحيم) نعتٌ له لا للفظ الجلالة ؛ لأنَّ البَدلَ لا يَتقدَّمُ على النَّعت .

وقد أُجيبَ عن عَلَميَّتِه بالغَلَبةِ بأنها لا تَمنعُ وصفيَّته في الأصلِ ، فيجوزُ كونُه نَعتاً باعتبارِها .

وأما مجيئُه غيرَ تابعٍ لا يدلُّ على عدمِ اعتبارِها ؛ لجوازِ حَذفِ الموصوفِ ، وإبقاءِ صفتِه إذا عُلِمَ ، كقوله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر ٢٨] أي نوعٌ مُختلفٌ .

والوقـــفُ على (بِسْـــمِ) قبيـــحٌ ، وعلى (بِسْـــمِ اللهِ) حسنٌ وليس بتامٍّ ، وعلى (ٱلرَّحۡمَٰنِ) كذلك ، وعلى (الرَّحِيمِ) تامٌّ [1] .

خاتمةٌ :

في تخصيصِ التَّسميةِ بهذه الأسماءِ الشريفةِ إعلامٌ للعارفِ بأنَّ المُستحِقَّ لأن يُتبركَ ويستعانَ به في مُهمَّات الأمورِ هو المعبودُ الحقيقيُّ ، الذي هو مَولى النِّعمِ كُلِّهـــا ، عاجِلِها وآجلِها ، جليلِها وحقيرِها ، فيَتوجَّهُ بكلِّيته إلى جَنَابِه المُقدَّس ، ويَشـــغَلُ سرَّهُ بذِكرِه عن غيرِه .

(١) قال ملاّ علي القاري (ت ١٠١٦ هـ) في المنح الفكرية على مـــتن الجزريَّـــة ص ٢٦ : « وأغرَب شارحٌ مصريٌّ هنا حيث قال : الوقفُ على (بِسْمِ) قبيحٌ وعلى (ٱلرَّحۡمَٰنِ) كذلك وعلى (الرَّحِيمِ) تامٌّ . اهـ ، وهو كلامٌ ناقصٌ كما سيأتي حلُّه في محلِّه » .

قال رحمه اللهُ تعالى :

١- يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ مُحَمَّـدُ ابْنُ الجَزَرِيُّ الشَّافِعِي

أقول : قولُه (**يَقُولُ**) فعلٌ مُضارِعٌ مرفوعٌ بتجرُّدِه عنِ الناصبِ والجازمِ [1] ، مأخـوذٌ مِن (القَـولِ) الذي يُطلـقُ على المفـردِ والمركَّبِ ، وهو أولى مِـن تعبيرِه / في طيِّبته بـ (قال) [2] ؛ لأنَّ المقولَ لم يَقع . ولا يقـالُ إنَّـه ألَّـفَ الكتابَ ثم بعدَ فراغِه قال : قال ؛ لأنَّه خلافُ الظاهر [3] .

وقوله (**رَاجِي**) مِن الرَّجاءِ ، وهو الطمعُ فيما يمكنُ حصولُه ، ويرادفُه التَّأميلُ - وهو المناسبُ هنا - ويُطلقُ أيضاً الرَّجاءُ على الـخوفِ ، ومنه قولـه تعالى : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ [النبأ ٢٧] أي لا يخافون أن يُحاسَبوا [4] .

---

(١) نقله الشارح من الحواشي الأزهرية في حلِّ ألفاظ المقدِّمة الجزريَّة ص ١٩ لخالدٍ الأزهـريِّ (ت ٩٠٥ هـ) .

(٢) يعني قول ابن الجزريِّ في أول منظومته طيِّبة النَّشر في القراءات العَشر :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ الجَزَرِي يَا ذَا الجَلَالِ ارْحَمْهُ وَاسْتُرْ وَاغْفِرِ

(٣) قال ملاَّ علي القاري في المِنَح الفِكرية ص ١٥ : « وأغرَب الشارحُ حيث قال : وهو أولى من تعبيره ... الخ ، أقول : بل هو المتبَادَرُ بناءً على حُسن الظنِّ بالأكابر » .

(٤) انظر لسان العرب ١٦٣/٥ مادَّة (ر ج و) ، وكذلك الجامع لأحكام القرآن للقـرطبيِّ ١٨١/١٩ .

ويفرِّقُ بينه وبين المعنى الأول ، بأنَّ الأولَ يستعملُ في الإيجابِ والنَّفيِ كقوله تعالى : ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء ١٠٤] ، واستعمالُ الثاني في النَّفيِ فقط نحو قوله تعالى : ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح ١٣] ، هكذا قال بعضهم ، وفيه نَظرٌ ؛ لعدمِ اختصاصِه بالنَّفيِ كما في قوله تعالى : ﴿وَٱرْجُوا۟ ٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾ [العنكبوت ٣٦] أي خافوهُ – على أحدِ التفسيرين – كما قاله البَيضاويُّ في تفسيره (١) .

ويُفرِّقُ بين المعنى الأولِ والتمنِّي ، بأنَّ ذلك يُستعمَل في ممكنِ الحصولِ كما مرَّ ذلك آنفاً ، والتمنِّي في ممكنِ الحصولِ ومُستحيله (٢) .

وفي أعرابه في البيت وجهان :

أحدهما : يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً بـ (**يَقُولُ**) على الفاعليَّة ، و (**مُحَمَّدُ**) بَدلٌ منه أو عَطفُ بَيان .

والثاني : أن يكونَ منصوباً على الحالِ مِن (**مُحَمَّدُ**) ، وتقديرُه : يقولُ راجياً محمَّدُ . وإنما سُكِّنَت ياؤهُ لضرورةِ النَّظمِ .

(١) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبَيضاويِّ ٨٠٠/٢ . والبيضاويُّ : هو عبد الله بن عمر ابن محمد الشيرازيُّ ، قاض مفسِّر علامة (ت ٦٨٥ هـ) ، الأعلام ١١٠/٤ .

(٢) ما ذكرَه الشارح من قوله : « وقوله (راجي) من الرجاء ... إلى هنا » نقله الشارح من الفوائد السَّرية في شرح المقدِّمة الجزرية لوحة ٤/أ-ب ، و هذا الشرح هو لمحمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ يوسفَ الحلبيِّ التاذفيِّ (ت ٩٧١ هـ) ، الأعلام ٣٠٢/٥ .

وقولـــه (عَفْوِ) العَفوُ ضدُّ الجُهدِ ، وأصلُ العَفوِ الفَضلُ ، وعَفــو المـــالِ : فَضلُه (١) ، ومنه قوله تعـــالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ ﴾ [البقـــرة ٢١٩] وهو ما يتيسَّر بذلُه مِن غيرِ جُهد (٢) .

وفسَّر بعضهم العَفوَ – هنا – بمعنى الصَّفحِ عـــنِ الـــذَّنبِ وتَـــرْكِ مؤاخـــذةِ المتعدِّي (٣) .

ومعناه – هنا – رجاءَ العَفوِ ، فيُحتَملُ أن يكونَ عامّاً لِمَا صَـــدرَ منه ممَّا يَفتقِرُ إلى العَفوِ ، ويُحتَملُ أن يكونَ خاصّاً لِمَا يَقعُ منه – في هذهِ المَنظومةِ – لا علـــى سبيلِ القَصدِ ممَّا يَحتاجُ إلى العَفو . ولا يقال : إنَّه لا يَحتـــاجُ إلى ذلـــك لعـــدمِ القَصدِ ؛ لأنَّ هذا مِن بابِ مُؤاخَذاتِ النفسِ ، كما قيل : حســـناتُ الأبـــرارِ ، سيِّئاتُ المقرَّبين / . ٦/أ

وقولـــه (رَبٌّ سَامِعِ) الربُّ يُطلقُ على أمورٍ ، منها : المالكُ ، والســـيِّدُ ، والمُصلحُ ، والمَولَى ، والمُربِّي ، قيل : والصَّاحـــبُ (٤) . ويشهدُ له ما رَواهُ مُسلِمٌ ، وهو قوله ﷺ :« اللَّهُمَّ أَنتَ الصَّاحِـــبُ فِي السَّفَرِ ، وَالخَلِيفَةُ فِي الأَهْلِ »(٥).

---

(١) انظر لسان العرب ٢٩٦/٩ مادَّة (ع ف ا) .

(٢) نقله من الحواشي المُفهِمة في شـــرح المقدِّمة ص ٣ لأبي بكرِ أحمـــدَ بـــنِ الجـــزريِّ (ت ٨٣٥ هـ) ، واللآلئ السَّـــنية لوحة ٣/ب .

(٣) قاله ابن الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٣ ، والتاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٤/ب .

(٤) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٣ ، وانظر لسان العرب ٩٥/٥ ، مادَّة (ر ب ب) .

(٥) من حديث ابن عمر ﷺ في : « كتاب الحج » ، باب : « ما يقول إذا ركـــب إلى ســـفر الحج وغيره » ٩٧٨/٢ .

ولايُطلقُ الربُّ على غيرِ الله إلا مُضافاً .

والسَّميعُ والسَّامعُ صفتان مُشتقَّتان مِن السَّمعِ ، بمعنى القَبولِ والإجابة [(١)] ، وهو المرادُ هنا ، ومنه قوله : « سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَه » أي قَبِل وأجابَ مَن حَمِدَه [(٢)] ، وفي الحديث : « أَعُوذُ بِكَ مِن دُعَاءٍ لا يُسْمَعُ » [(٣)] أي لا يُقبلُ ولا يجاب .

وقوله (**مُحَمَّدُ**) هو اسم النَّاظم [(٤)] ، وهو سيِّدُنا ومَولانا ، شيخُ مشايخِ الإسلامِ والمسلمين ، الحافظُ ، شمسُ المِلَّةِ والدِّينِ ، محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدٍ الجزريُّ ، وكنيتُه أبو الخيرِ ، ولقبُه شمسُ الدينِ كما تقدَّم .

كان — رحمه الله — مفنَّناً في علومٍ شتَّى ، أعظمُها علمُ القراءاتِ ، ويليه الحديثُ ، وانتَهتْ إليه الرِّئاسةُ في القراءاتِ ، وحقَّقَ ودقَّقَ ، وجَمعَ ما تفرَّقَ في فنِّ القراءاتِ ما لم يَجمَعه غيرُه ، والمعوَّلُ على كلامِه غالباً ، جزاهُ اللهُ عنَّا خيراً ، وأجزَل له مغفرةً وأجراً .

---

(١) قاله التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٤/ب ، وقال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٩ : « وأخطأ الشارحُ حيث قال : والسميع والسامع صفتان مشتقتان مِن السمع بمعنى القَبولِ والإجابة ، بل السميعُ صفةُ مبالغةٍ مِن السَّمعِ بمعنى السَّماعِ والإدراكِ للمسموعات ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى ١١] » .

(٢) انظر لسان العرب ٣٦٤/٦ ، مادَّة (س م ع) .

(٣) صحيح ابن حبان ، باب الاستعاذة « ذكر ما يُستحبُّ للمرء أن يتعوذ بالله جلَّ وعَلا من الصلاة التي لا تنفع ومن النفس التي لا تشبع » ٢٩٣/٣ .

(٤) في (ز٢) زيادة : وهو العالِم العامِل المُخلِص .

و(**الجَزَرِيِّ**) نسبةً إلى جزيرةِ [١] ابنِ عُمر مِن بلادِ المَشرق ، وفي القاموس : إنها بلدٌ شماليَّ المَوْصِلِ ، يُحيطُ به دِجْلَةُ مثلَ الهلال [٢] . وابنُ عُمرَ الذي تُنسبُ إليهِ ، هو عبدُ العزيزِ ابنُ عُمَر ، وهو رجلٌ مِن بَرْقَعِيد [٣] من عَملِ المَوْصِل ، بَناها فنُسبَت إليهِ ، نصَّ على ذلك شيخُ الإسلامِ ، أبو الوليد بنُ الشِّحْنَة [٤] الحنفيُّ في تاريخه « روضةُ المناظرِ في علمِ الأوائلِ والأواخرِ » وليس بصحابيٍّ كما توهَّمه بعضهم .

و(**الشَّافِعِيُّ**) نسبةً إلى مَذهبِ الإمامِ الأعظمِ ، محمدِ بنِ إدريسَ الشافعيِّ ، نسبةً إلى جدِّه شافعٍ [٥] .

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كُبري زادَه (ت ٩٦٨ هـ) على الجزرية نصُّه : « الجزيرة واحد جزائر البحر ، سُميَت بذلك لانقِطاعِها عن مُعظم الأرض » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة منه ص ٣٩ .

(٢) انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي ١/ ٥١٩ .

(٣) بالفتح وكسر العين وياء ساكنة ، انظر معجم البلدان ٣٨٧/١ .

(٤) هو محمدُ بنُ محمدٍ ، أبو الوليد محبُّ الدين ، فقيهٌ حنفيٌّ ، له اشتغال بالأدب والتاريخ (ت ٨١٥ هـ) ، الأعلام ٤٤/٧ .

(٥) في هامش (س) : « والقياس في النسبة إلى مذهب الإمام الشافعي تكريرُ النسبةِ ، واكتفَى بواحدٍ منهما تخفيفاً » انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ٣٩ ، والمنح الفكرية ص ٢١ .

ثم أتى بمَقولِ القَولِ فقال :

٢- الْـحَمْـدُ للهِ وَصَـلَّى اللهُ   عَلَى نَـبِيِّـهِ وَمُصْطَـفَاهُ

٣- مُحَمَّدٍ وَآلِـهِ وَصَـحْبِـهِ   وَمُقْرِئِ القُرْآنِ مَعْ مُحِبِّـهِ

أقولُ : قولُـه (**الحَمْدُ للهِ**) [١] جملةٌ خَبريةٌ لفظاً ، إنشائيةٌ معنىً .

٦/ب والحمدُ لغةً : الثناءُ باللسانِ / على الجميلِ الاختياريِّ على جهـةِ التعظـيمِ ، سواءٌ أكانَ في مقابلةِ نعمةٍ أم لا [٢] .

ودَخلَ في (الثناء) الحمدُ وغيرُه على رأيٍ ، فَعَليه خَرجَ بـ (اللسانِ) الثناءُ بغيرِه ، كالحمدِ النَّفْسيِّ ، والمشهورُ أنَّ مَوردَ الثناءِ اللسانُ فقط ، وذِكرُه لبيـانِ الحقيقة .

---

(١) في هامش (س) : « وقوله (**الحمد لله**) أقول : إنما لم يُردِفِ المصنِّفُ البسملةَ بالحمدلةِ بل أَرْدفَها بذكر اسمِه ونَسبِه وكونِه شارعاً في الكلام لفوائد ، منها : أنَّ شأن الحمدِ له خطرٌ عظيم ، وهو عند المحققين إظهارُ الصفات الكمالية لله تعالى ، وذلك يستدعي التوبة عن سائر الذنوب ورجاء المغفرة من سائر العيوب ، لهذا ارتجى عفوَ ربِّه في بَدءِ كتابه . ولَمَّا كانت التوبةُ مَحلَّ الاستكانةِ والذِّلةِ صرَّحَ باسمِه كما هو المُناسبُ لمقامِ الخضوعِ والدعاءِ ، وإنما ذَكرَ مذهبَه تَوسُّلاً إلى الله تعالى بالانتسابِ إليه . ومنها : تَخليصُ الناظرين عن الحَيرَةِ في معرفة اسمِ الناظمِ ابتداءً . ومنها : أن يَعتمدَ على تأليفِه بنِسبَتِه إلى نفسه ، إذْ هو اشتهرَ بكمال الحِذْقِ والتَّمرُّنِ في عِلمَيْ القراءةِ والحديث » انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ٤٠-٤١ .

(٢) انظر الحواشي الأزهرية ص ٢١ ، والدقائق المُحكَمة ص ٢١ ، والفوائد السَّـرية لوحـة ٥/ب - ٦/أ ، والمنح الفكرية ص ٢١ .

وخَرَجَ بــ (الجميلِ) الثناءُ باللسانِ على غيرِ الجميلِ ، إن قُلنا برأيِ الشيخِ عــزِّ الدِّينِ [١] : إنَّ الثناءَ حقيقةٌ في الخيرِ والشرِّ . وإن قُلنا بالأصحِّ إنَّه حقيقــةٌ في الخيرِ فقط ؛ فَذِكرُه لتحقُّقِ الماهيَّة ، أو دَفعِ توهُّمِ إرادةِ الجمعِ بين الحقيقة في الخيرِ والمجازِ في الشرِّ عند مَن يُجوِّزُ الجَمع . وبــ (الاختيارِ) المدحُ كما عُلِــم ممَّــا مــرَّ ، و (على جهةِ التعظيمِ) ما كان على سبيلِ السخريةِ والتهكُّمِ ، كقــوله تعالى : ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾ [الدخان ٤٩] ، فلا يُسمَّى حمداً بــل تهكُّماً .

والحمدُ عُرفاً : فِعلٌ يُنبئُ عن تعظيمِ المُنعمِ بسببِ كونه مُنعماً على الحامــدِ أو غيرِه .

والشكرُ لغةً : هو الحمدُ عُرفاً ، لكن بإبدالِ لفظِ الحامد بالشاكر .

وعُرفاً : صَرفُ العبدِ جميعَ ما أنعمَ اللهُ به عليه مِن السَّمعِ والبَصرِ وغيرِهما إلى ما خُلِقَ لأجله .

والمدحُ لغةً : هو الثناءُ باللسانِ على الجميلِ مطلقاً .

واصطلاحاً : اختصاصُ الممدوحِ بنوعٍ مِن الفضائلِ .

فمَوردُ الحمدِ والمدحِ اللغويَّين : اللسانُ وحدُه ، لكنَّ المدحَ أعــمُّ مطلقــاً ، ومتعلَّقُهما النِّعمةُ وغيرُها .

ومَوردُ الحــمدِ العُرفيِّ والشكرِ اللغويِّ : اللسانُ وغيرُه ، ومتعلَّقُهما النِّعمــةُ وحدَها ، فهما متساويان ، والأَولانِ أخــصُّ مَورداً وأعمُّ مُتعلَّقاً ، والأخــيرانِ بالعكسِ .

---

(١) هو العزُّ بن عبد السلام ، انظر ترجمته ص ٨ .

وفيهنَّ عمومٌ وخصوصٌ مِن وَجه ، فيَجتمِعنَ في ثناءٍ باللسانِ في مقابلةِ إحسان ، ويَنفردُ الأولانِ في الفضائلِ ، والأخيرانِ في فعلِ القلبِ والجوارحِ . والمدحُ العُرفيُّ أعمُّهما مطلقاً ؛ لعمومِ مَورده ومُتعلَّقه . والشكرُ العُرفيُّ أخصُّها مطلقاً ؛ لاختصاصِ تعلُّقه باللهِ تعالى .

وأمَّا (ال) الداخلةُ على (الحَمْدُ) الذي هو مَصدرٌ فاختُلفَ فيها ، قيل : جنسيَّةٌ ، وقيل : عهديَّةٌ ، وقيل : / استغراقيَّةٌ . وعلى كَلٍّ فجميعُ المحامدِ للهِ تعالى ، فلا فردَ منه لغيره . ٧/أ

وأصلُ الحمدِ النصبُ على إضمارِ فعلٍ نحو : حَمَدتُه حَمْداً ، أو نَحمدُه ، أو أقولُ الحمدَ . ويجوزُ رفعُه على الابتداءِ - وهي القراءةُ المشهورةُ - ويجوزُ كسرُه بنَقلِ حركةِ اللامِ إلى الدَّالِ على الإتباع [1] .

واللاَّمُ في (للهِ) للاستحقاقِ ، أو للاختصاصِ ، أو للمِلْك . وإنما أُضيفَ الحمدُ (للهِ) دون سائرِ أسمائه ؛ لئلا يُتوهَّمَ اختصاصُ استحقاقه الحمدَ بوصفٍ دونَ آخر ، وإشارةً إلى اختصاصه بالاستحقاقَين الذاتيِّ والصفاتيِّ ، فكما أنَّه يَستحقُّه لذاته ، يَستحقُّه لصفاته ، بخلافِ المخلوقِ فإنَّه وإن استحقَّه لصفاته لا يَستحقُّه لذاته .

---

(١) فيصير (الحمدِ لله) ، وهي قراءة الحسن البصريِّ ، انظر البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسيِّ ٣٣/١ ، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشَر ٣٦٣/١ . وقال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٦ : « وأغرَب شارحٌ مصريٌّ هنا حيث قال : ... وكذا في قوله : يجوز كسرُ الدال بنقل حركة اللام إلى الدَّال على الإتباعِ ، فإنه لا نَقل في ذلك بل إتباعٌ مجردٌ كما قرئ شاذّاً بالكسرِ والضمِّ في : الحمدِ لله » .

وقسَم بعضُهم (**الحَمْد**) إلى : واجبٍ ، ومندوبٍ ، وحرامٍ ، ومَكروهٍ .

أمَّـــا الأولُ : ففي خُطبَةِ الجُمعَةِ [١] .

وأمَّا الثاني : ففي الخُطبةِ عند العَقدِ ، وعند السفر [٢] ، وبعد العُطاسِ ، وعند ابتداءِ الأَمرِ ، والفراغِ مِن الشُّربِ ، وعند النومِ ، وعند اليقظةِ ، وبعد الخروجِ مِن الخلاءِ ونحوِ ذلك .

وأمَّا الثالثُ : فعند الوقوعِ في المعصيةِ على سبيلِ الفَرحِ بها .

وأمَّا الرابعُ : ففي الأماكنِ المُستَقذَرةِ نحو : المَزبَلةِ والمَجـــزَرةِ ، وفي الأحـــوالِ المُستَنكَرةِ كفَرطِ الشِّبَعِ ، والنومِ ، ومُدافعةِ الأَخبثَين .

وقولُـــه (**وَصَلَّى اللهُ**) أقول : لمَّا حَمِدَ اللهَ تعالى صلَّى على نبيِّـــه ؛ ليقـــومَ بشيءٍ مِن واجبِ شُكرِ النِّعمةِ المُحمَّديَّة ؛ فإنَّه ﷺ هو الواســـطةُ بين أمَّتهِ وبـــين ربِّهم ، مُتلقٍّ منه الوحيَ ، ويُلقِي إليهم عنه ؛ لأنَّ كُلَّ نعمةٍ ظاهرةٍ وباطنةٍ ، عاجلةٍ وآجلةٍ ، إنما اتَّصلَت لأمَّتهِ بواسطتِه ﷺ ، ومِن جُملـــةِ النِّعمِ الواصلةِ إلى النَّاظمِ - بواسطتِـــه ﷺ - هذه المنظومة [٣] .

---

(١) كلمة « خطبة » في (ت) فقط ، وفي هامش (س) و (ز١) : أي خُطبتها .

(٢) « وعند السفر » في (ز٢) فقط .

(٣) هذه هي الواسطة المُتيقَّنة الصحيحة ، وهي كونه ﷺ واسطة بين الحقِّ سبحانه وبين الخَلق في تبليغ الوَحي ، ومِن جرَّاءِه وبسبب الإيمان به ﷺ وحُبِّه وطاعته كانت كلُّ نعمـــةٍ ظـــاهرةٍ وباطنةٍ ، عاجلةٍ وآجلةٍ إنما اتصلَت بواسطته ﷺ ، ومِن جُملة هذه النِّعم هذه المنظومة ، وهـــذا المعنى الصحيح هو الذي يُوجَّه إليه كلام المُصنِّف . وأما الواسطة المرفوضة الممنوعة فهي جَعله ﷺ واسطة في دعاء الله سبحانه وعبادته ، وليست مُرادةً في كلام المُصنِّف أبداً ولا تُفهم منه =

والصَّلاةُ مِن اللهِ رحمةٌ مقرونةٌ بتعظيمٍ ، ومِن الملائكــةِ استغفارٌ ، ومِن الآدميِّينَ المؤمنين [١] تضرعٌ ودُعاء ، ومثلُهم [٢] الجنُّ على ما قيل .

وإنما عَطــفَ الصلاةَ على النبيِّ ﷺ على الثناءِ على اللهِ تعالى ؛ لأنَّه تعالى قَــرنَ اسم نبيِّه باسمِه في مواضعَ كثيرةٍ في القرآنِ العظيمِ ، منها قولُه تعالى : ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [النور ٥٤] / ، ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأنفال ١] ، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَه﴾ [المائدة ٥٦] ، ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء ١٣٦] ، ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلرَّسُولُ﴾ [الحديد ٨] ونحوُ ذلك . ٧/ب

وهو المرادُ بقــولِه تعالى : ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح ٤] أي لا أُذكرُ إلا وتُذكَرُ معي . وقال البيضاويُّ في قولــه تعالى : ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ « أي قَرنَ اسمَه باسمِه في كلمَتي الشــهادة » [٣] .

وقد اختُلف في صلاتنا عليه :

فقال بعضُهم : إنها واجبةٌ في العمرِ مرةً واحدةً ، أَخذاً مِن مُطلقِ الأمرِ في الآيةِ مع كونِه لا يَقتضي التكرارَ ، وذلك في قــوله تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ

= راجع تفسير قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم ٢٨] ، وراجع أيضاً رسالة : (الواسطة بين الخَلق والحقِّ) ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١/١٢١ .

(١) كلمة « المؤمنين » في (ز٢) فقط .

(٢) تحرَّفت في (ز٢) إلى : وسلام .

(٣) انظر أنوار التنــزيل وأسرار التأويل للبيضاويِّ ٢/١١٦١ .

عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب ٥٦] ، ونُقلَ ذلك عن الإمامِ أبي حنيفة ومَالك [(١)] .

وقال بعضُهم بوجُوبها في التشهُّدِ الأخيرِ مِن كُلِّ صلاةٍ ، وبِه قال إمامُنا الشافعيُّ ﷺ وهي إحدى الروايتَينِ عن الإمامِ أحمدَ ﷺ [(٢)] .

وذَهبَ الحَليميُّ [(٣)] من أصحابِنا - والطحَّاويُّ [(٤)] مِن الحنفيةِ - إلى وجوبِها كُلَّما ذُكرَ ﷺ [(٥)] ، ويَشهدُ [(٦)] لهذا القولِ ظاهرُ حديث أنسِ بنِ مالك ﷺ وهو قولُه ﷺ : « مَن ذُكِرْتُ عِندَهُ فَلْيُصَلِّ عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَن صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَشْراً »[(٧)] .

ونَقلَ الإمامُ النوويُّ ﷺ كراهةَ إفرادِ الصَّلاةِ عن السلامِ ، وعَكسه ؛ لاقترانِهما في الآيةِ السابقة [(٨)] .

---

(١) في (ت) زيادة : وهو عن أبي حنيفةَ ضعيف .

(٢) سقط من (ز٢) : وهي إحدى الروايتين ...

(٣) الحَليميُّ : بفتح الحاء ، انظر الأنساب للسمعانيِّ ٢/٢٩٤ ، وهو الحسينُ بنُ الحسنِ بنِ محمدِ بنِ حَليمِ البخاريُّ الجرجانيُّ (ت ٤٠٣ هـ) ، الأعلام ٢/٢٣٥ .

(٤) هو أحمدُ بنُ محمد بنِ سلامةَ بنِ سلمةَ الأزديُّ الطحاويُّ ، الأعلام ١/٢٠٦ .

(٥) انظر المنهاج في شعب الإيمان للحَليميِّ ٢/١٣١ .

(٦) تحرَّفت في (ز١) و(ز٢) إلى : ونظير .

(٧) رواه النسائيُّ في سننه ، باب : « ثواب الصلاة على النبي ﷺ » ، ولفظه : «من ذُكِرْتُ عندَه فليُصلِّ عليَّ ومَن صلَّى عليَّ مرةً صلَّى اللهُ عليه عَشْراً » ٦/٢١ .

(٨) انظر شرح صحيح مسلم ١/٦ .

وكان ينبغي للمصنِّف ذِكرُ السلامِ معها ، قال شيخُ الإسلامِ زكريا في شرحِه على هذهِ المنظومة : « ولعلَّه ذَكَرهُ لفظاً » [١] . وقال غيرُه : بل يُكرَه تَركُه خَطّاً ، فعلى هذا لو ذَكَره خطّاً ، لخَرج عن عُهدةِ الكراهة .

وقوله (**عَلَى نَبِيِّه وَمُصْطَفَاهُ**) النبيُّ بالهمزِ وتَركه :

فبالهمزِ مأخوذٌ مِن (أَنْـبَأَ) إذا أَخبَرَ [٢] . واسمُ فاعلِه مُنْبِئٌ ، وجَمْعُه أَنبئاء . وقيل مأخوذٌ مِن (النَّبأ) وهو الخَبرُ . قال القاضي عِـياض :« وقد لا يُهمزُ على هذا التأويلِ تَسهيلاً » [٣] . والمعنى : أنَّ اللهَ تعالى أَطلَعَه على غَيبِه ، وأَعلَمَه أنَّه نبيٌّ مُنَبّأً ، فَعيلٌ بمعنى مَفعول .

وبتَركِه وهو الأكثرُ – وعليهِ قراءةُ ابنِ كثيرٍ ، وأبي عَمرٍو ، وابـنِ عـامرٍ ، وعاصمٍ ، وحمزةَ ، والكسائيِّ مِن السَّبعة / . وأبي جعفرٍ ، ويعقوبَ ، وخـلفٍ في اختيارِه مِن العَشرَة – مأخوذٌ مِن (النَّـبْوَة) وهي الرِّفعةُ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ مرفـوعُ الرُّتبةِ على سائرِ الخَلق . وقيل : مأخوذٌ أيضاً مِن : نَبَا يَنْـبُو ، إذا ظَهَرَ ، وهـو الطـريقُ . فسُمِّي الرَّسولُ نبيّاً ؛ لاهتداءِ الخَلْق به كالطريق [٤] .

٨/أ

(١) الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمة ص ٢٢ .

(٢) انظر لسان العرب ٣٠/١٤ ، مادة (ن ب أ) .

(٣) انظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ٣/٢ . والقاضي عيـاض : هـو أبو الفضل عياضُ بنُ موسى بنِ عياضٍ اليحصبيُّ السبتيُّ ، عالم المغرب وإمام أهل الحـديث في وَقته (ت ٥٤٤ هـ) ، الأعلام ٩٩/٥ .

(٤) سقط من (ز٢) : وهو الطريق فسمِّي ...

والنبيُّ أعمُّ مِن الرَّسولِ مُطلقاً ؛ لأنَّه إنسانٌ أُوحِي إليه بشَرعٍ وأُمرَ بتَبليغِــه . والنبيُّ [١] إنسانٌ أُوحِي إليه بشَرعٍ وإن لم يُؤمَر بتَبليغِه . وقال الزَّمخشَريُّ في تعريفِ النبيِّ : « هو الذي يُنبئُ عن اللهِ وإن لَم يَكن معَه كتابٌ »[٢] .

واختَلفوا في تفضيلِ الرِّســالةِ على النُّبوةِ :

فذَهبَ القَرَافيُّ [٣] إلى أنَّ الرِّسالةَ أَفضلُ منها ؛ لأنَّها تُثمِر هدايةَ الأُمَّة ، بخلافِ النُّبوةِ فإنَّها قاصرةٌ على النبيِّ . وكان ابنُ عبدِ الســلامِ يُفضِّــل النُّبــوةَ لشَــرفِ المتعلَّق [٤] ؛ لأنَّ المُخاطَبَ بها الأنبياءُ ، والمخاطَبَ بالرسالة الأُمَّةُ ، والأنبياءُ أفضلُ من الأُمَّة . والرِّسالةُ والنُّبوةُ ليستَا بصفتَينِ مُكتسَبتَين للـــنبيِّ والرَّســـولِ خلافــاً للفلاسفة [٥] .

وقال الحَليميُّ [٦] : يَحصُل الإيمانُ بقولِ الكافرِ : آمنتُ بمحمدٍ النبيِّ ، بخلافِ :

---

(١) في (ز ١) و (ز ٢) : « والرسول » : وهو خطأ .

(٢) انظر تفسير الكشّاف للزمخشريِّ ٣/١٨-١٩ . والزمخشريُّ : هو أبو القاسم محمودُ بــنُ عُمرَ بنِ محمدٍ الخوارزميُّ ، من أئمة العمل بالدين والتفسير واللغة والآداب (ت ٥٣٨ هـ) ، الأعلام ٧/١٧٨ .

(٣) هو شهابُ الدينِ أحمدُ بنُ إدريسَ القرافيُّ المالكيُّ (ت ٦٨٤ هـ) انظر الأعلام ١/٩٥ ، والقَرَافيُّ : بفتح القاف والراء وكسر الفاء ، انظر الأنساب ٤/٤٤٥ .

(٤) انظر قواعد الأحكام للعزِّ بن عبد السلام ٢/١٩٩ .

(٥) العبارة السابقة برُمَّتها مذكورةٌ في : الإعلام بفوائد عُمدة الأحكام لابن الملقِّن ١/١٠٨ .

(٦) انظر في كتابه : المنهاج في شعب الإيمان ١/١٣٨ .

بمحمد الرَّسولِ ؛ لأنَّ النبيَّ لا يكونُ إلا للهِ ، والرَّسولَ يكون لغيره [١] ، وكأنَّه أرادَ أنَّ لفظَ الرَّسولِ يُستعمَل في غيرِ الرِّسالةِ إلى الخَلقِ عُرفاً ، بخلافِ النُّبوةِ فإنها لا تُستعمَلَ إلا في النُّبوةِ الشَّرعية [٢] .

وعددُ الرُّسلِ مِن الأنبياءِ ثلاثُ مائةٍ وثلاثةَ عَشرَ [٣] ، وعددُ الأنبياءِ مائةُ ألفٍ وأربعةٌ وعشرون ألفاً . وأُولوا العزمِ منهم خمسةٌ : نبيُّنا محمدٌ ، ونوحٌ ، وإبراهيمُ ، وموسى ، وعيسى ، صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهم أجمعين .

فائدة :

قال القَسْطَلانيُّ : « أسماءُ الأنبياءِ كُلُّها أعجميَّةٌ إلا [خمسةً] [٤] محمداً ﷺ ، وإسماعيلَ ، وصالحاً ، وشُعيباً ، وهوداً ، صلواتُ اللهِ وسَلامُه عليهم

(١) وأين ذهبت نيَّةُ القائل ؟! فأمر الإيمان أبسط من تعقيدات الحَليمي بكثير ، فهذه جارية سألها النبي ﷺ فقال لها : « أين الله ؟ » قالت : في السماء . قال : « من أنا ؟ » قالت : أنت رسول الله . قال : « أعتقها فإنَّها مؤمنة » ، رواه مسلم ، في : «كتاب المساجد ومواضع الصلاة » ، باب : « تحريم الكلام في الصلاة ، ونسخ ما كان من إباحته » ٥/٢٧ .

(٢) قال ابن الملقِّن في كتابه : الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١/١٠٨ : « من الغريب ما قاله الحليمي : أن الإيمان يحصل بقول الكافر (أمنتُ بمحمدٍ النبيِّ بخلاف بمحمدِ الرسول) ، وقال بدر الدين العينيُّ (ت ٨٥٥ هـ) في كتابه : عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ١/١٩ : ورحم الله الحَليمي فمقولته هذه مما يُعلم بطلانها بالضرورة من دين الإسلام كما في أحاديث الشهادتين والإسلام بهما ، والأذان ، والإقامة ، والتحيات ونحوها ، والله أعلم » .

(٣) في (ت) زيادة : قيل : وأربعةَ عَشر .

(٤) زيادة للإيضاح من : اللآلئ السَّنية في شرح المقدِّمة الجزرية للقسطلانيِّ ، لوحة ٦/ب .

أجمعين ، قيل : وآدم » [(١)] .

فإنْ قُلتَ : لِمَ اختارَ في النَّظمِ لفظَ النبيِّ على الرَّسولِ ، مع أنَّ صفةَ الرِّسالةِ أفضلُ على رأيِ القرَافيِّ ؟ .

قُلتُ : لأنَّه سيُردفُ النُّبوةَ بصفةِ الاصطفاءِ ، التي المرادُ بها الاختيارُ للرِّسالة / ؛ ٨/ب نَظراً إلى قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج ٧٥] .

والمصطَفى والمختارُ بمعنىً ، مأخوذٌ مِن الصفوةِ – بتَثليثِ الصـــادِ – وهـــي الخلوصُ مِن الكَدَر ، والضميرُ في مُصـــطَفاه يَرجعُ إلى اللهِ تعالى .

وروى مُسلمٌ في صَحيحِه ، والتِّرمِـــذيُّ في سُننه ، عن وَاثلةَ بـــنِ الأســـقَعِ قال : سمعتُ رسُولَ اللهِ ﷺ يقول : « إنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَد إسْـــمَاعِيلَ ، واصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشاً ، واصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَني هَاشِمٍ ، واصْطَفَانِي مِنْ بَـــني هَاشِم » [(٢)] .

---

(١) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ٦/ب ، أقول : والظاهر أن في كلام القسطلانيِّ خَلْطاً بين كونِ النبيِّ مِن العربِ أو مِن العَجمِ وبين كونِ اسمه عربياً ، فالأنبياءُ الذين ذكرَهم القسطلانيُّ هم مِن العربِ وسواهم مِن العَجمِ ، مع العلمِ أنَّ اسمَ إسماعيلَ وهوداً مِن الأسماءِ الأعجميةِ ، انظر المعرَّب للجواليقي ص ١٠٥، ٦٣٨ .

(٢) رواه مسلم ، في : « كتاب الفضائـــل » ، باب : « فضـــل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة » ١٧٨٢/٤ ، ورواه الترمذيُّ في : « كتاب المناقب » ، باب : « في فضل النبي ﷺ » ٥٨٣/٥ .

وهذا ما اقتَصرَ عليه ابنُ النَّاظمِ في شرحِه [١] ، وتَبعَه القَسْطَلانيُّ [٢] ، وذَكَرَ تتمَّةَ الحديثِ شيخُ الإسلامِ زكريا في شرحِه عليها بقوله : « فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ مِنْ خِيَار » [٣] ، وتَبعَه بعضُ شرَّاحِها على ذلك [٤] .

وقولُه (مُحَمَّدُ) عَطفُ بيانٍ أو بَدلٌ من نبيِّه ، وقيل : من مُصطَفاه ، وهو وَصفٌ في الأصلِ ، ثم نُقلَ مِن الوَصفيَّة إلى الاسميَّة ، وجُعلَ عَلَماً على نبيِّنا ﷺ ؛ تَفاؤلاً بأنَّه يَكثُرُ حَمدُه ، وكان كذلك ؛ لأنَّه قد حُمِدَ ويَحْمَدُه الأوَّلون والآخرون [٥] .

واختُلف فيمَن سمَّاه بهذا الاسمِ :

فقيل : سمَّاه به جدُّه عبدُ المطَّلبِ - واسمُه شَيبةُ الحَمدِ - في سابعِ ولادتِه ؛ لموتِ أبيه قبلَها . فقيل له : لِمَ سمَّيتَ ابنك محمداً وليس من أسماءِ آبائك ولا قومِك ؟ فقال : رَجَوتُ أن يُحمَدَ في السماءِ والأرض ، وقد حقَّقَ اللهُ رجاءَه . وقيل : سمَّتهُ أمُّه ، وقيل : إنَّ اللهَ تعالى سمَّاه بذلك . والجمعُ بين هذه الأقوالِ مُمكنٌ ، فتأمَّل .

---

(١) في الحواشي المُفهمة ص ٦ .

(٢) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ٦/ب .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٢٢ ، والحديث رواه الحاكمُ في المُستدرك ، كتاب معرفة الصحابة ، ذكر فضائل قريش ٤/٨٣ (٦٩٥٣) حديث رقم ٣ .

(٤) كالتاذفيِّ في الفوائد السَّرية لوحة ٧/ب .

(٥) سقط من (س) و (ز١) : والآخرون .

واختُلفَ في التسمية بمحمد ، هل سُمِّي به قبلُ [١] أحدٌ ؟

قيل : لا . وقيل : سُمِّي به نفرٌ قبلَه ، قيل : خمسةٌ ، وقيل : سبعةٌ . قيل : وسببُ تَسميتِهم به أنَّ آبائَهم طَمِعوا حين سَمِعوا بأنَّ نبيّاً مِن العربِ قد قَرُبَ زمانُه ، واسمُه محمدٌ أنِ يكونَ ذلك النبيُّ المنتَظرُ وَلداً لهم .

وقولُه (وَآلِهِ) أي وعلى آلِهِ ، وهم كما قال الشافعيُّ : مؤمنو بني هاشمٍ وبني المطَّلبِ ، وعليه الجمهورُ . وقيل : وعترتُه – بالتاءِ المثناةِ فوقُ – المنتَسبون إليه [٢] . وقيل : أمَّتُه ، واختارَه النوويُّ [٣] .

فإنْ قُلتَ : لِمَ قال (آل) ولَمْ يقل (أهل) ؟

قُلتُ : لكونِ (آل) لا / تُستعمَلُ إلا في الأشرافِ ، بخلاف (أهل) ، ولا يُعكِّرُ [٤] على ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف ١٤١] ، ﴿وَأَغْرَقْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة ٥٠] ، ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر ٤٦] وإلى غير ذلك مِمّا وَرَدَ في القرآنِ العظيمِ ؛ إمَّا لشَرفِه في قومِه ، أو لتصوُّرِه بصورةِ الأشرافِ [٥] .

٩/أ

---

(١) في (ت) : قبله .

(٢) في (ز٢) : المنسوبون إليه .

(٣) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٦/ب . والنوويُّ : هو أبو زكريا يحيى بنُ شرفِ بنِ مري الحزاميُّ الحورانيُّ الشافعيُّ (ت ٦٧٦ هـ) ، الأعلام ١٤٩/٨ .

(٤) تحرَّفت في (ز٢) إلى : ولا يغلب .

(٥) كما في اللآلئ السَّنية لوحة ٦/ب .

واختلفوا في أَصلِ (آل) :

فقيل : (أَهْل) لتصغيرِه على أُهَيْل ، قُلبت الهاءُ همزةً والهمزةُ ألفاً .

وقيل : أَصلُه (أَوَل) لتصغيرِه على أُوَيْل ، قُلبتِ الواو ألفاً لتَحــرُّكها وانفِتاحِ ما قبلَها [١] .

قالوا : ولا يُستعمَلُ لفظاً مُفرداً غيرَ مضافٍ إلا في نــادرِ الكــلامِ ، كقــولِ القائلِ :

نَحْنُ آلُ اللهِ في بَلْدَتِنَا لَمْ نَــزَلْ آلاً عَلَى عَــهْدِ إِرَمْ [٢]

ولا يُستعمَلُ مضــافاً إلى مُضمــرٍ إلا قليلاً ، كقــولِ عبدِ المطَّلب في الفيلِ وأصحابِه « شِعر » :

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيــ ـــبِ وَ عَابِــدِيهِ اليَوْمَ آلَــكْ [٣]

ولا يضافُ الآلُ إلى النساءِ ، فلا يقال : آلُ فُلانَة . ولا إلى البلادِ ، فلا يقال :

---

(١) انظر الدقائق المحكمة ص ٢٣ ، والفوائد السَّرية لوحة ٨/ب .

(٢) البيت من الرَّمل ، لم أعرف قائلَه ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٤ ، وشـــرح الكافية ٢/٩٥٥ ، وعمدة الحفاظ مادَّة (أول) ، وذَكرَه ابنُ خالويهِ في إعرابِ ثلاثين ســـورة من القرآن ص ١٤ بلفظ :

نَحْنُ آلُ اللهِ في كَعْبَتِهِ لَمْ يَزَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ إِبْرَهَمْ

وكذا الجواليقيُّ في المعرَّب ص ١٠٤ وعزاهُ لعبد المطلب ، ولا شاهدَ فيه على هذه الروايـــة ، وانظر الفوائد السَّرية لوحة ٨/ب .

(٣) انظر معجم شواهد العربية ١/٢٥٤ .

آلُ مكَّةَ بخلافِ أهل ، كما صَرَّحَ به الكَمالُ الشُّمُنِّيُّ [١] ، ونقلَه عنــه بعــــضُ شرَّاحِ هذه المقدِّمة [٢] .

وقولُــه (**وَصَحْبِهِ**) أي وعلى صَحبه .

ولَمَّا كان بين الآلِ والصَّحبِ عُمــومٌ مِن وَجه ، عَطفَ (الصَّــحبَ) علــى (آلِ) الشاملِ لبعضِهم ؛ لتَشملَ الصلاةُ باقيَهم [٣] .

والصَّحْبُ – بفَتحِ الصادِ وحُكيَ كَسرُها – اسم جَمعٍ لصَاحبٍ عند سيبويهِ ، وجَمعٌ له عند الأخفشِ [٤] . وجَمعُ الصَّحبِ أصحابٌ ، كفَرْخٍ وأَفراخ . وجَمعُ الأَصحابِ أَصاحِب ، وهو الجَمعُ المُتَناهِي .

والصَّحابيُّ : كُلُّ مُسلمٍ لَقِيَ النبيَّ ﷺ ولو لحظةً ، كذا قاله شيخُ الإسلام [٥] .

وقال ابنُ النَّاظمِ : « الصَّحابيُّ مَن رَوى عن النبيِّ ﷺ ، أو صَــحِبَه ، أو رَأَى النبي ﷺ ، أو رَآه النبيُّ ﷺ من المسلمين . وإنما قُلنا : أو رآه النبيُّ ؛ ليَدخُــــلَ في ذلك ابنُ أمِّ مكتومٍ فإنَّه كان أَعــمَى » [٦] انتهى .

ويَندرجُ في الصَّحابيِّ على كلا القَولين : مَن تَخلَّلتِ الرِّدَّةُ بين صُحبتِه وموتِــه على الإسلامِ . وعلى الثاني : مَن ثَبــتَ له مُجردُ الرُّؤيةِ للنبيِّ ، مثلَ مَن كان مع

---

(١) بضمتين وتشديد النون ، انظر لُبُّ اللباب في تحرير الأنساب ٢/٦٠ ، وهو أحمدُ بنُ محمدٍ الشُّمُنِّيُّ القسطنطينيُّ (ت ٨٧٢ هـ) ، انظر الأعلام ١/٢٣٠ .

(٢) كالتاذفيِّ في الفوائد السَّرِية لوحة ٨/ب .

(٣) قاله الشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٢٢ .

(٤) انظر الدقائق المحكمة ص ٢٣-٢٤ .

(٥) في : الدقائق المحكمة ص ٢٤ .

(٦) في شرحه على المقدمة المسمَّى بـــ : الحواشي المُفهِمة ص ٦ .

٩/ب أبيــهِ فرآه النبيُّ ﷺ مِن بُعدٍ ، وهو مَعدودٌ / مِن الصَّحابةِ عند أئمةِ الحـــديثِ ، كما ذَكرَه الكَمالُ الشُّمُنِّي .

وأمَّا مَن تَخلَّلت الرِّدَّةُ بين الصُّحبةِ وموتِه على الإسلامِ فهو منهم ، عند مَــن يقولُ : الرِّدَّةُ لا تُحبطُ العَملَ إلا بالموتِ على الكفرِ ، كإمامنا الشافعيِّ ﷺ .

والذي عليه الإمامُ أبوحنيفةَ : أنَّ مُجــردَ الرِّدَّةِ تُحبطُ العَملَ ، قال به الإمــامُ مالك أيضاً .

فيكون الصَّحــابيُّ على قولِهما : مَن لَقِيَ النبيَّ ﷺ مُسلماً ، ومــاتَ علــى الإسلامِ مِن غيرِ تَخلُّلِ ردَّة [١] .

ومَن قَيَّدَ في تعريفِ الصَّحابيِّ بموتِه على الإسلامِ مُــرادُه بــذلك اســتِمرارُها ودَوامُها .

وقولُــه (**ومُقْرِئِ القُرْآنِ مَعْ مُحِبِّهِ**) أي وعلى مُقرئِ القرآنِ العاملِ به مِــن التابعين وغيرِهم . ولفظُ (**مُقْرِئ**) مُشتقٌ مِن : أَقرأَ [٢] .

والقرآنُ : هو الكلامُ المُنــزَّلُ على محمدٍ ﷺ للإعجازِ بسورةٍ منه [٣] .

وتقييدُ المُقرئِ بالعاملِ كتقييدِ أهلِ القرآنِ بالعاملينَ منهم ، وفي الحديثِ : « إنَّ للهِ أهلِين مِن خَــلقِه ، قيل : مَن هــم يا رسولَ الله ؟ قال : هــم أهلُ القرآنِ ،

---

(١) ما ذكرَه الشارح من قوله : «ويندرج في الصحابيِّ على كلا ... إلى هنا » هو بحروفــه في الفوائد السَّرية لوحة ٩/أ .

(٢) انظر لسان العرب ٩٧/١١ ، مادة (ق ر أ) .

(٣) قاله الشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٢٢ .

أَهلُ اللهِ وخاصَّتُه »[1] .

قال الجعبريُّ[2] : « معناه : القارئُ العاملُ به » .

ولَمّا بَقِيَ مِن التابعين بقيَّةٌ لَمْ تَشمَلهمُ الصلاةُ – وهم مَن لَم يَكن مُقرئاً للقُرآنِ – قال (مَعْ مُحِبِّه) أي القرآن أو مُقرئه .

وقيل : الضميرُ في محبِّه راجعٌ إلى النبيِّ ﷺ سواءٌ كان المُحبُّ له تابعياً أو غيرَه .

وعَينُ (مَعْ) ساكنةٌ في النَّظمِ على لغةٍ فيها ، والفتحُ أَفصح .

وجَمْعُه – أي المصنِّفُ – بين النبيِّ ﷺ وبين محبِّه في حُكمٍ واحدٍ ، وهو الصلاةُ ؛ لأنَّ « المرءَ معَ مَن أحبَّ »[3] .

واختَلفَ العلماءُ ﷺ في الصلاةِ على غيرِ الأنبياءِ :

فذهب إمامُنا الشافعيُّ والإمامُ مالكٌ – رضي اللهُ عنهما ومَن تابعَهما – إلى أنَّه لا يُصلَّى عليهمُ استقلالاً ، فلا يقال : اللهمَّ صلِّ على أبي بكرٍ أو عُمرَ أو عليٍّ مثلاً ، ولكن يُصلَّى عليهم تبَعاً .

واختَلفَ أصحابُ الشافعيِّ في هذا المنعِ هل هو للتحريمِ أم لِكَراهةِ التَنزِيه أم خلافِ الأَولى على ثلاثةِ أقوالٍ ، والصحيح منها أنَّه كراهةُ تنزِيهٍ ، وعلَّة ذلك :

---

(١) أخرجه ابن ماجَهْ بلفظ : « إن لله أهلين من الناس . قالوا : يا رسول الله من هم ؟ قال : « هم أهل القرآن وخاصته » في : « كتاب المقدمة » ، باب : « فضل من تعلّم القرآن وعلّمه » ١/ ٧٨ . وفي تفصيل تخريجه انظر صحيح الجامع الصغير ٢/٢٣١ .

(٢) في كتابه : كنز المعاني في شَرح حِرز الأماني ووَجه التَّهاني ٢/٦١ ، وهو إبراهيمُ بنُ عُمرَ الجعبريُّ (ت ٧٣٢ هـ) محقِّق حاذق ثقة ، انظر غاية النهاية ١/٢١ .

(٣) رواه البخاريُّ – عن عبد الله بن مسعود – في : « كتاب الأدب » ، باب : « علامة الحبِّ في الله عزَّ وجل » ٥/٢٢٨٣ .

١٠/أ إمَّا لأنَّ الصلاةَ في لسانِ المكلَّفِ / صارَت مخصوصةً بالنبيِّ ﷺ وغيرِه مِن الأنبياءِ استقلالاً ، كما أنَّ قولَه « عزَّ وجلَّ » مختصٌّ باللهِ تعالى ، فلا يقال : محمدٌ عزَّ وجلَّ وإن كان عزيزاً جليلاً ، كما لا يقال : أبو بكرٍ ﷺ وإن كان معناه صحيحاً ، وإنما يقال : رضي اللهُ عنه .

وإمَّا لأنَّها صارَت شعارَ أَهلِ البدعِ ، وقد نُهينا عن شعارِهم . والمعتمدُ في دليلِ المَنعِ الأولُ [١] .

وأمَّا صلاتُه ﷺ على آلِ أبي [٢] أوفى ، فقيل : مِن خَصائصِه ، وقيل : لبَيانِ الجوازِ [٣] .

هذا ما يتعلَّقُ بالصلاةِ ، وأمَّا السلامُ فقد قال الجوينيُّ [٤] : « هو بمعنى الصلاةِ ، فإنَّ اللهَ قَرنَ بينهما ، فلا يُفردُ به غيرُ الأنبياءِ ، فلا يقال : أبو بكرٍ عليهِ السلامُ ، وإنما يقالُ ذلك خطاباً للأَحياءِ والأمواتِ منهم » [٥] .

---

(١) ما ذكرَه الشارح من اختلاف العلماء في الصلاة على غير الأنبياء نقلَه بحروفه من اللآلئ السَّنية لوحة ٧/أ .

(٢) في (س) : آل أبي بكرٍ أَوفَى ، وهو خطأ ، انظر ما رواه البخاريُّ في : « كتاب الدعوات » ، باب : « صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة » ٢/٥٤٤ .

(٣) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٢٤ .

(٤) هو عبدُ الملكِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ يوسفَ الجُوينيُّ ، أبو المعالي ، الملقَّب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ) ، الأعلام ٤/١٦٠ .

(٥) كما في اللآلئ السَّنية لوحة ٧/ب .

وقولـــه :

٤- وَبَعْدُ : إنَّ هَذِهِ مُقدِّمَهْ فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهْ

الواو في (**وَبَعْدُ**) للاستئنافِ - كما هو الظاهرُ - لا للعَطفِ ؛ لأنَّ (وبَعْدُ) قائمةٌ مقامَ (أمَّا بَعْدُ) التي يُؤتَى بها للانتقالِ من غَرضٍ إلى غَرضٍ آخرَ ، ويُستَحبُّ الإتيانُ بها في الخُطبِ والمُكاتَباتِ اقتداءً بالنبيِّ ﷺ [1] ، كما ثبـتَ في الأحاديـثِ الصحيحةِ أنَّه عليه الصلاةُ والسلامُ كان يأتي بها في خُطَبِه وكُتُبِه ، رواه عبدُ القادرِ الرُّهاويُّ [2] في الأربعـين له بأسانيدَ عن أربَعين صَحابياً [3] .

وقد اختُلفَ في أولِ مَن نَطقَ بها ، فقيل : دَاودُ عليه السلامُ . وهـي فَصـلُ الخطابِ ، والآيةُ دالَّةٌ عليه [4] ، كما قالَه بعضُ المفسِّرين [5] .

وقال ابنُ عباسٍ ومجاهـدٌ والسُّدِّيُّ : « هو فصلُ القضاءِ بين النـاسِ بـالحقِّ بإصابته وفَهمه » . وقال عليٌّ وشُريحٌ والشَّعبيُّ : « إيجابُ اليمين على المُدَّعَى عليه والبيِّنةُ على المُدَّعي » .

وقال ابنُ المُلقِّنِ في شرحِه على العُمدةِ : « وقيل أولُ مَن نَطقَ بها قُـسُّ بـنُ ساعدَة ، حَكاه النَّحاسُ عنِ الكلبيِّ . وقيل كعبُ بنُ لُؤَي ، حكاه النحـاسُ أيضاً

---

(١) انظر الحواشي الأزهرية ص ٢٣ ، والفوائد السَّرية لوحة ١٠/ب .

(٢) هو أبو محمدٍ عبدُ القادرِ بنُ عبدِ الله الرُّهاويُّ ، رحَّالٌ عالِمٌ بـالتراجم (ت ٦١٢ هـ) ، الأعلام ٤٠/٤ .

(٣) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السنية لوحة ٧/ب .

(٤) المقصود قوله تعالى : ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [صٓ ٢٠] .

(٥) انظر البحر المحيط ١٤٦/٩ ، والجامع لأحكام القرآن ١٦٢/١٥ .

١٠/ب عن أبي سلمةَ / بنِ عبدِ الرحمن ، وهو أولُ مَن سَمَّى يومَ الجُمعةِ . وقيل : يَعربُ بنُ قَحطانَ ، حَكاه النوويُّ في شرحِ مُسلمٍ في كتابِ الجُمعةِ . وقيل : سَحْبَان ، وهو القائلُ [1] :

لَقَدْ عَلِمَ الحَيُّ اليَمَانُونَ أنَّني إِذَا قُلْتُ : أَمَّا بَعْدُ ، أَنِّي خَطِيبُهَا » [2]

وقد نَظَمَ هذه الخمسةَ أقوال [3] بعضُهم فقال :

جَرَى الخُلْفُ (أَمَّا بَعْدُ) مَنْ كَانَ بَادِئاً بهَا خَمْسَ أَقْوَالٍ وَدَاودُ أَقْرَبُ
وَكَانَتْ لَهُ فَصْلَ الخِطَابِ وَبَعْدَهُ فَقُسٌّ فسَحْبانٌ فَكَعْبٌ فَيَعْرُبُ

وزادَ بعضُهم على هذه الخمسةِ اثنين : أحدُهما يعقوبُ ، وثانيهما أيوبُ ، ونَظَم السبعةَ أيضاً فقال :

جَرَى الخُلْفُ (أَمَّا بَعْدُ) مَنْ كَانَ بَادِئاً بهَا سَبْعَ أَقْوَالٍ وَدَاودُ أَقْرَبُ
لِفَصْلِ خطَابٍ ثُمَّ يَعْقُوبُ قُسُّهُمْ فَسَحْبَانُ أيُّوبٌ فَكَعْبٌ فَيَعْرُبُ

ثم اعْلَم أنَّ كلمةَ (أَمَّا بَعْدُ) وما نَابَ عنها - وبقيَّةَ أخواتِها من الجهاتِ الستِّ [4] - لها أربعةُ أحوالٍ :

---

(١) انظر لسان العرب ١٨٥/٦ ، مادَّة (س ح ب) .

(٢) انظر الإعلام بفوائد الأحكام ١١٥/١ ، وابن المُلقِّن : هو أبو حفصٍ عمرُ بنُ عليِّ بنِ أحمدَ الأنصاريُّ (ت ٨٠٤ هـ) ، انظر الأعلام للزركلي ٥٧/٥ .

(٣) كذا في النُّسخ جميعها ، والوجه : الخمسةَ الأقوالَ .

(٤) وهي : فوق ، تحت ، أمام ، خلف ، يمين ، شمال .

أحـــدها : أنْ تضافَ لفظاً ، فتُنصبَ على الظرفيَّةِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ ﴾ [الجاثية ٦] ، ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [الحج ٤٢] ، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف ٧٦] ، ﴿ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ [البقرة ٢٥٥] ، وتُجرَّ بـ « مِن » نحو قوله تعالى :﴿ مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ﴾ [البقرة ٨٧] ، ﴿ مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة ٥٢] ، ﴿ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ﴾ [آل عمران ٩٣] ، ﴿ مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة ٢٥] .

ثانيها : أن يُحذفَ المضافُ إليه ويُنوى ثبوتُ لفظِه ، فتُنصبَ على الظرفيَّـــة ، وتُجرَّ بـــ « مِن » مِن غيرِ تنوينٍ ؛ لنيَّةِ الإضافةِ ، وعليـــه قـــراءةُ الجُحـــدُريِّ [١] والعُقَيليِّ [٢] ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ ﴾ [الرُّوم ٤] بالخفضِ مِن غيرِتنوينٍ ؛ أي مِن قبلِ الغَلَبِ ومِن بَعده [٣] ، فحُذفَ المضافُ إليه وقُدِّرَ وجـــودُه ، وهـــذه القراءةُ مِن الشَّواذِّ كما لا يَخفى [٤] .

---

(١) هو عاصمُ بن أبي الصباحِ الجُحْدُريُّ البصريُّ ، مات قبل ثلاثين ومائـــة ، غايـــة النهايـــة ٣٤٩/١ .

(٢) بضمِّ العين وفتح القاف وسكون الياء ، انظر اللباب ٣٥٠/٢ ، وهو عَونٍ العُقَيليُّ ، لـــه اختيارٌ في القراءة ، غاية النهاية ٦٠٦/١ .

(٣) كما في اللآلئ السَّنية لوحة ٨/ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفرَّاء ٣٢٠/٢ ، إعراب القرآن للنحَّاس ٣ / ٢٦٣ ، التبيان للعكبريِّ ٢/ ١٠٣٦ ، وتفسير القرطبي ١٤/ ٧ ، رسالة التوجيه النَّحـــوي للقـــراءات فوق السبعة في كتاب الكامـــل للهـــذليِّ ص ٩١٨ .

ثالثها : أنْ تُقطعَ عن الإضافةِ لفظاً ولا يُنوَى المضافُ إليه فتُعربَ نصباً على الظرفيَّةِ وجراً بـ « من » منوَّنةً ؛ لأنَّها حينئذٍ من الأسماءِ التَّامةِ كسائرِ أسماءِ النكراتِ ، وعليه القراءةُ الشاذةُ في الآيةِ لكن معَ التنوين [1] .

١١/أ رابعها : أن يُحذفَ المضافُ إليه ويُنوَى معناه فتُبنَى على الضمِّ / في جميعِ أحوالها ، وعليه قراءةُ العشَرةِ ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ بالضمِّ فيهما .

فائدة :

قال ابنُ الملقِّنِ : « قال النوويُّ : والمشهورُ فيها الضمُّ » [2] ، يعني : أمَّا بَعدُ .

وأجازَ الفرَّاءُ [3] النصبَ والتنوينَ ، والرَّفعَ والتنوين .

ووَجهُ الأخيرِ كما قاله بعضُ مشايخنا : أنَّه رُفعَ على الفاعليَّةِ بـ (يَكُنْ) المقدَّرةِ في قولهم : مهما يَكُن مِن شيءٍ بَعدُ [4] .

وأجازَ هشامٌ فتحَ الدالِ على تقديرِ لفظِ المضافِ إليه ، وأنكَره النَّحاسُ [5] .

---

(١) انظر البحر المحيط ٨/ ٣٧٥ .

(٢) لم أقف عليه في عمدة الأحكام لابن الملقّن ، ولا في كتب الإمام النوويِّ التي بين يديَّ .

(٣) هو أبو زكريا يحيى بنُ زيادِ بن عبدِ الله بنِ مروانَ الديلميُّ المعروف بالفرَّاء ، إمام العربية وأعلم الكوفيين بالنَّحو (ت ٢٠٧ هـ) ، بغية الوعاة ٢/٣٣٣ .

(٤) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٤ : « وأما ما ذَكرَه شارحٌ عن بعضِ مشايخه من أنَّ وَجهَ الرفعِ والتنوينِ كونُه فاعلاً لـ (يَكُن) المقدَّرة في قولهم : مهما يكن مِن شيءٍ بعدُ ، فما أبعَده مِن التحقيق ، والله وليُّ التوفيق » .

(٥) إعراب القرآن ٣/٢٦٣ ، وانظر المنح الفكرية ص ٣٤ . ولم أقف على معرفة من هو هشام المذكور في المظان . أما النحَّاس : فهو أحمدُ بنُ محمدِ بنِ إسماعيلَ المراديُّ المعروف بابن=

ووجهُ بنائها على الضمِّ تنبيهاً على تَمكُّنها في الإعرابِ ، وأنَّ البنــاءَ طــارئٌ عليها ، أو لتَكمُلَ لها الحركاتُ الثلاثةُ وهي الضمُّ والفتحُ والكسرُ .

وتقديرُ المضافِ إليه المحذوفِ في هذا البيتِ : أي وبَعدَ حَمدِ اللهِ والصلاةِ على نبيِّه وآلِه وصَحبِه ومَن تَبعَهم (**إنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَةْ**) [1] .

فإنْ قُلتَ : لِمَ لَمْ يُعقِّب (وبَعدُ) بالفاءِ ، وإن كان ما قبلَ (بَعــدُ) مَظِنَّــةَ (أمَّا) التي تَلزمُها الفاءُ غالباً ؟

قُلتُ : إجراءً للمظنونِ مُجرَى المُحقَّقِ ، وذلك نــحو قولِه :

أَمَّا القتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ [2]

مع أنَّ تَركَ الفاءِ أَولى بمقامِ المَظِنَّةِ مِن مقامِ المَئِنَّة [3] .

وقولُه (**هَذِهِ**) إشارةٌ إلى مَحسوسٍ إنْ تأخَّرتِ الخُطبةُ عن فراغِ المقدِّمةِ ، وإلى مَعقولٍ إنْ تقدَّمتْ عليه ، قالَه شيخُ الإسلام [4] .

فإنْ قُلتَ : وأيُّ مَحسوسٍ ذلك ؟ أهو النَّقشُ أو اللفظُ ؟

= النحَّاس ، صاحب كتاب إعراب القرآن ، ومعاني القرآن وغيرهم (ت ٣٣٨ هـ) ، بغيــة الوعاة ١/٣٦٢ .

(١) قاله ابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وتمامُه :

وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

هو للحارثِ بنِ خالدٍ المخزوميِّ ، كما في ابن عقيل ٢/ ٣٥٩ ، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٤ ، ومغني اللبيب ١/٥٦ ، ومعجم القواعد العربية ص ٩٣ .

(٣) نقلَه الشارح من الفوائد السِّرية لوحة ١٠/ب — ١١/أ .

(٤) في : الدقائق المحكمة ص ٢٥ .

قلتُ : هو النَّقشُ ، لِمَا تقرَّر من أنَّ هذا أصلُ أسماءِ الإشارةِ ، أن يُشارَ بها إلى مَحسوسٍ مُشاهَدٍ ، ولو أُشيرَ بها إلى ما يَستحيلُ إحساسُه نحو : ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام ٩٥] ، أو إلى مَحسوسٍ غيرِ مُشاهَدٍ ؛ أي غيرِ مُدرَكٍ بالبصرِ بالفعلِ نحو : ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾ [مريم ٦٣] ، فلِيُصيِّرَه كالمَحسوسِ المُشاهَدِ .

فإنْ قُلتَ : وأيُّ نَقشٍ ذلك النَّقشُ ؟ أهو الشَّخصيُّ أو النَّوعيُّ ؟

قُلتُ : الشَّخصيُّ [1] ، ولَسْنا بصَدَدِ بيانِ ذلك ، ومَن أرادَ ذلك فَعليه بمراجعةِ كُتبِ القومِ كحاشيةِ السيِّدِ الجُرْجَانيِّ [2] على المُطوَّلِ .

وقولُه (مُقَدِّمَهْ) - بكسرِ الدَّالِ - كمُقدِّمةِ الجيشِ للجماعةِ المُتقدِّمة منه ، مِن قَدَّمَ اللازمُ بمعنى تَقدَّم [3]، ومنه قوله تعالى : ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات ١] أي لا تتقدَّموا / بين يدي اللهِ ورسولِه . ويجوزُ فتحُ الدالِ على لغةٍ قليلةٍ كمقدَّمة الرَّحلِ [4] ، مِن قدَّمَ المتعدِّي [5] .

١١/ب

(١) نقل ذلك كلَّه بحروفه من الفوائد السِّرية لوحة ١١/أ .

(٢) بالضمِّ والسكون إلى جُرْجَان ، لبُّ اللباب ١/٢٠٠ ، وهو عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ المعروف بالشريف الجُرجانيِّ (ت ٨١٦ هـ) من كبار العلماء بالعربية ، الأعلام ٥/٧ .

(٣) انظر لسان العرب ١١/٦٦ ، مادَّة (ق د م) ، والحواشي الأزهرية ص ٢٣ ، والمنح الفكرية ص ٣٥ .

(٤) انظر لسان العرب ١١/٦٧ ، مادة (ق د م) .

(٥) ذكر كلَّ هذا شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٢٥ .

والمرادُ أنَّ هذه أُرجوزةٌ من بَحرِ الرَّجَزِ – وأجزاؤه (مُسْتَفْعِلُنْ) ستَّ مرات – طائفةٌ مِن عِلمِ التجويدِ وضعتُها في الذي يَلزَمُ كُلَّ قارئٍ مِن قُرَّاءِ القرآن [1] .

(أنْ يَعلمَه) أي علمُه أي معرفتُه ؛ لأنَّ (أنْ والفعلَ) تُقدَّرُ بمعنى المَصدرِ ، وهذا أولَى مِن تَقديرِ المَصدرِ بالتعليمِ أو التعلُّم . أمَّا التعليمُ فلأنَّه فعلُ المُعلِّمِ غيرَه ، والشخصُ لا يُخاطَبُ بفعلِ غيرِه ، وأمَّا التعلُّمُ فهو مَصدرُ تَعلَّمَ يتَعلَّمُ .

وقولُ المصنِّفِ (أنْ يَعلمَه) مضارعٌ مَصدَرُه العِلمُ إلا أن يُرادَ بالتعلُّمِ العِلـمُ ، فيكون مجازاً مِن بابِ إطلاقِ السببِ وإرادةِ المسبَّبِ ، فنَرجِعُ لِمَا تقرَّرَ . ويجوزُ أنْ تكون (مَا) مَصدريَّةً [2] ، والتقديرُ : أي في وجوبِ ذلك .

ثم بيَّنَ ذلك مُعلِّلاً له بقوله :

٥- إِذْ وَاجِبٌ عَلَيهِمُو مُحَتَّـمُ	قَبلَ الشُّروعِ أَوَّلاً أَنْ يَعلَمُوا
٦- مَخَارِجَ الحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ	لِيَلْفِـظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَـاتِ

(١) انظر الحواشي المُفهمة ص ٧ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٨/أ . وقال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٦ : «وأما قولُ جمعٍ مِن الشُّراح إنَّ هذه طائفةٌ مِن علم التجويد فلـيس علـى ظاهرِه ؛ لأنَّ التجويدَ أحدُ مسائلها كما سيأتي بيانُهُ في محلِّها ، اللهم إلا أن يقال تُنسَب إليـه تغليباً ؛ لكونه المرادَ الأصليَّ منها ،... وليس كذلك بل المرادُ بها طائفةٌ مِن مسائلِ علمِ القراءةِ ينبغي الاهتمامُ بها والاعتناءُ بشأنِها كما أشارَ إليه المصنِّفُ بقوله (فِيمَا عَلَى قَارِئِه أَنْ يَعْلَمَهُ) » .

(٢) قال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٦ : « وتجويزُ شارحٍ كونَ (ما) مصدريةً في غايةِ غرابةٍ مِن قواعد العربية » .

(**إذْ**) تعليلٌ للوجوبِ المفهومِ مِن (عَلَى) في قوله (فِيمَا عَلَى) السابقةِ ، لا مقدَّرٌ كما توهَّمه بعضُهم [1] ؛ لتَصريحِهم بأنَّها قد يُرادُ بها الوجوبُ .

و(إِذْ) ظرفٌ ملازمٌ للإضافة إلى جملة اسمية - كما هنا - أو فعليةٍ كـ : كان ذلك إِذْ قامَ زيدٌ ، ولا تُفارِقها الإضافةُ لا لفظاً ولا معنىً .

وأرادَ بالوجوب – هنا – الوجوبَ الشرعيَّ ، وهو لغةً : السقوطُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج ٣٦] ، ولَمَّا كان الساقطُ يَلزمُ مَكانَه ، سُمِّيَ اللازمُ الذي لا خلاصَ منه واجباً .

وقد رُسِمَ [2] الواجبُ بأشياءَ في المُطوَّلاتِ كُلُّها مَدخولَةٌ ، ورَسْمُه بـ : ما يُثابُ على فِعلِه ويُعاقبُ على تَركِه : تقريبٌ عند الفقهاءِ ، وعليه مُحاوراتُهم ومُناظراتُهم .

وحَدَّهُ بعضُهم بأنَّه : خطابُ الشارعِ بِطلب فِعلٍ غيرِ كَفٍّ طلباً جازماً ، فيتَرتبُ الثوابُ على فِعلِه والعقابُ على تَركِه ، ويكفي في صدقِ العقابِ حُصولُه لواحدٍ .

تنبيه :

١٢/أ ما ذَكرَه بعضُهم مِن أنَّ الواجبَ يُرادُ به ما لا بدَّ / منه مُطلقاً ، وحَمَلَ عليه كلامَ الناظمِ – هنا – مَحمولٌ على مَن أَمكنَه التجويدُ بِطبعه وسَليقته ، كالعربِ الفُصحاءِ وغيرِهم ؛ مِمَّن رَزقَه اللهُ تعالى ذلك بالجِبلَّة وطُبِعَ عليه ، فلا شكَّ أنَّه ليس معناه الواجبَ عند الفقهاءِ الذي يُعاقَبُ على تَركِه.

---

(١) كابنِ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٨ ، والشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٢٤ .

(٢) بمعنى : عُرِّفَ .

أمَّا مَن لَمْ يتَّصِف بما ذُكِرَ فلا بدَّ في حقِّه مِن التجويدِ ، وعليه يُحمَلُ كـلامُ الناظمِ ، ويرادُ به الوجوبُ الشرعيُّ [١] .

وأعادَ ضميرَ (**عَلَيهِمُو**) إلى (القارِئ) ؛ لأنَّ لامَهُ [٢] التي للاستغـراقِ في معنى كُلِّ قارئٍ ، ومثلُه في العمومِ (**قارِئِه**) — على ما في أكثرِ النُّسَخِ — عند مَن يَجعلُ المُفردَ المُضافَ للعمومِ . وتَسامحَ الأَزهريُّ [٣] كابنِ الناظمِ في جَعله عائـداً إلى كُلِّ المُقدَّر في قوله (**فِيمَا عَلَى قَارِئِه أَنْ يَعْلَمَهْ**) [٤] .

و(**مُحَتَّمُ**) تأكيدٌ لـ (**وَاجِبٌ**) .

وقولُه (**قَبْلَ الشُّرُوعِ**) أي في قراءةِ القرآنِ : ظرفٌ لـ (**وَاجِبٌ**) ، وكـذا (**أَوَّلاً**) أوهو ظرفٌ لمُقدَّرٍ فسَّرَه المَذكورُ ، والمـرادُ : أن يَعلَموا أَوَّلاً المَذكورَ ؛

---

(١) ذَكرَ كلَّ هذا ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٨ ثم قال : « فمبنيٌّ على مـا يجـوز عند الشافعيِّ مِن الجَمعِ بين الحقيقة والمَجازِ في إطلاقٍ واحدٍ ، كما اختـارَه الشـيخُ زكريـا بقولِه : إذ واجبٌ صناعةً بمعنى لا بدَّ منه مطلقاً ، وشرعاً بمعنى ما يُؤثَمُ تاركُه إذا أوهَـم خَلـلَ المعنى أو اقتضى تغييرَ الإعرابِ والمَبنى » .

(٢) في هامش (س) و (ز١) زيادة : قوله (لأنَّ لامَه) هذا على ما في بعـض النُّسـخ في البيت الذي قبل هذين : (فِيمَا عَلَى قَارِئِه أَنْ يَعْلَمَهُ) .

(٣) هو الشيخ خالد الأزهري سبقت ترجمته ص ١٧ .

(٤) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٨ ، والحواشي الأزهرية ص ٢٤ ، وقال ملاَّ علـي القـاري في المنح الفكرية ص ٣٨-٣٩ : « وأغرَب الشارحُ في قولِه : الضمير إلى (القارئ) ؛ لأنَّ لامَـه التي للاستِغرَاقِ في معنى : كل قارئٍ . ونبَّه على أنه كذا في بعضِ النُّسخِ ، ولا يَستقيمُ له ذلك لعدمِ اتزانِ البيتِ به كما لا يَخفَى » .

لئلا يَلزمَ عَملُ ما بعدَ (أنْ) فيما قبلَها ، وهو غيرُ جائزٍ . فـ (أوَّلاً) تأكيدٌ لِمَا قبلَه على الأولِ دونَ الثاني [١] .

و(**مَخَارِجَ الحُرُوفِ**) جَمعُ مَخرَجٍ على وَزنِ مَفْعَلٍ - بفتحِ الميمِ وسكونِ الفاءِ - وهو اسمٌ لَموضعِ خُروجِ الحرفِ [٢] ، كمَدخَل ومَرقَد : اسمٌ لموضعِ الدخولِ والرُّقادِ .

وقد فسَّرَ بعضُهم المَخرجَ بأنَّه عبارةٌ عن الحيِّزِ المُولِّدِ للحرفِ [٣] ، وهو قريبٌ مِن الأولِ .

و(**الحُرُوفِ**) جَمعُ حرفٍ [٤] ، وهو لغةً : طَرَفُ الشيءِ .

وحَدُّه : صوتٌ يَعتمدُ على مَقطعٍ مُحقَّقٍ أو مُقدَّرٍ ، ويَختصُّ بالإنسانِ وَضعاً ، والحرَكةُ عَرَضٌ تَحُلُّه [٥] . والمرادُ حروفُ الهجاءِ التسعةُ والعشرون المشهورةُ .

---

(١) قاله التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ١٢/أ .

(٢) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٨ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٨/ب .

(٣) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٨ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٨/ب ، والفوائد السِّرية لوحة ١٢/ب.

(٤) في هامش (س) : « وإنما سمِّي حرفاً ؛ لأنَّ حروفَ التهجِّي ظرفُ الأصواتِ ، وحروف المعنى ظرفٌ لمعنى الاسمِ والفعل » . انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ٥٧ ، والمنح الفكرية ص ٤٤ .

(٥) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٨ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٨/ب ، والدقائق المحكمة ص ٢٧ ، والفوائد السِّرية لوحة ١٢/ب .

والصوتُ : هـــواءٌ يَتموَّجُ بتصَادمِ جسمَينِ . هكذا ذَكَــرَه الجَعبريُّ في شرحِ الشاطبيَّةِ ، وجَزمَ به ابنُ الناظم [(١)] .

والذي عليه أهلُ السُّنة : أَنَّ الصوتَ كيفيةٌ تَحدثُ بمحضِ خَلقِ اللهِ تعالى مِن غيرِ تأثيرٍ لِتموُّجِ الهواءِ والقَرعِ أو القَلعِ خلافاً للحُكماءِ في زعمِهِــم أنَّ الصــوتَ كيفيةٌ في الهواءِ بسببِ تَموُّجِ المعلولِ للقَرعِ الذي هو إمسَاسٌ بعُنــفٍ ، أو القَلــعِ الذي هو انفصالٌ بعُنف/، بشــرطِ مُفارقــةِ المَقــروعِ للقــارعِ أو المَقلــوعِ للقالعِ [(٢)] ؛ أي كونُ كُلٍّ منهما ذا صلابةٍ ، لا كالقطنِ إذا صَدَمَه شيٌ فلَم يَخرجْ له صــوتٌ ، وكذا لو فُصلَ بعضُه عن بعضٍ لَم يَخرجْ له صوتٌ [(٣)] . ١٢/ب

---

(١) في : كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووَجه التهاني لإبراهيمَ بــنِ عمــرَ الجعــبريِّ (ت ٧٣٢ هـ) انظر منه (خط/٨٣٨) ، والحواشي المُفهِمة ص ٨ ، وانظر أيضاً الدقائق المحكمــة ص ٢٧ .

(٢) ما صدَّره الشارحُ بقوله : « والذي عليه أهل السنة ... » ، هو كلامُ المحقِّق الكمال ابــن أبي شريف في حاشيتِه على شرحِ العقائدِ النَّسَفيَّة ، ونقلَ ذلك معزُواً إليه غيرُ واحدٍ من أهــلِ العلم ، انظر نهاية القول المفيد ص ٢٨ وقد نَقدَ ذلك العلامة ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٤٨ فقال : كلامٌ غيرُ مــحرَّرٍ نشأ من غيرِ تأملٍ وتدبُّر » . وقال مُعقِّباً : « والتحقيــقُ أنَّ مذهــبَ أهل السنةِ هو : أن لا تأثير لغيرِ اللهِ ، وأنَّ الأشياءَ تُوجَدُ بسببٍ من الأســبابِ لكن عند خَلقِ اللهِ إياها » .

(٣) جملة ما ذكرَه الشارح هنا هو في رسالة أسباب حدوث الحروف للشيخ الرئيس ابن سينا ص ٤-٥ ، وانظر الفوائد السَّرية لوحة ١٢/ب .

وتَموُّجُ الهواءِ : هو أن يَدفعَ الهواءُ المُتكيِّفُ بالصوتِ ما بعدَه وهكـــذا إلى أن يَصلَ إلى الصِّماخِ [١] . فعلى مَذهَبَي أَهلِ السنةِ والحُكماءِ لا يكونُ الصوتُ هواءً أصلاً .

وأنْ يَعلَموا (**الصِّفَاتِ**) - والمرادُ مَشهورُها - وهي سبعةَ عشرَ كما يُعلمُ مِمَّا يأتي . وما وَقعَ لبعضِ الشرَّاحِ في هذا المَحلِّ حيثُ جَعَلَ الصفاتِ المشهورةَ عشَرةً محمـــولٌ على ما لَه ضِدٌّ .

وقولُه (**لِيَنْطِقُوا**) تعليلٌ للوجوبِ ، مأخوذٌ مِن النُّطقِ . وهذه هي النسخةُ التي ضُبطَت عن لفظِ الناظمِ آخراً [٢] . وفي بعضِها (لِيَلْفِظُوا) مِن اللفظِ ، والحاصلُ واحدٌ . والمعنى : لِيَحسُنَ لَفظُهم .

(**بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ**) أي بالأفصحِ ، فالتفضيلُ على بابِـــه ، فإنَّهـــا زائـــدةٌ في الفصاحةِ على غيرِها . وإضافةُ (أَفْصَحِ) إلى (اللُّغَاتِ) إضافةٌ بيانيةٌ ؛ بمعـــنى بالأفصحِ منها .

والواردُ مِن الفَصيـــحِ في القرآنِ خمسةُ أحرفٍ ، تولَّدَت مِن حرفينِ وتـــردَّدَت بين مَخرجين :

النونُ المُخفاةُ ، نـــحو : ﴿أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة ٤٤] ، و ﴿عَنكُم﴾ [البقـــرة

---

(١) هو الخرقُ الباطن الذي يُفضي إلى الـــرأس ، انظـــر لســـان العـــرب ٧/ ٤٠٣ ، مـــادة (ص م خ) .

(٢) قاله الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في شرحِه المسمَّى بـــ : الطرازات المُعلِمة في شرح المقدِّمة ص ٨٧ .

٥٢] ، و ﴿مِنكُمْ﴾ [البقرة ٦٥] (١) .

والثاني : الألفُ المُمالةُ ، هي ألفٌ بين الألفِ والياءِ ، لا هي ألفٌ خالصةٌ ولا ياءٌ خالصةٌ ، إنما هي ألفٌ قَرُبتْ مِن لفظِ الياءِ ؛ لعِلَلٍ أوجَبتْ ذلك . وبذلك قرأ حمزةُ والكسائيُّ في كثيرٍ مِن القرآنِ ، نحو : ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة ١٥٩] ، و﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة ٨٥] . ووافقَهما أبو عمرٍو (٢) في نحو : ﴿ٱشْتَرَىٰ﴾ [التوبة ١١١] ، و ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾ [آل عمران ٩٤] ، و﴿ٱلْأُسَٰرَىٰٓ﴾ [الأنفال ٧١] (٣) .

والثالثُ : الألفُ المُفخَّمةُ التابعةُ للاّمِ المُفخَّمة ، فهي ألفٌ يُخالطُ لفظَها تَفخيمٌ ؛ لقُربِها مِن لفظِ الواوِ (٤) ، كما كانت الألفُ المُمالةُ ألفاً يُخالطُ لفظَها ترقيقٌ ؛ لقُربِها مِن الياءِ ، فهي نَقيضةُ الألفِ المُمالة . وبذلك قرأ ورشٌ مِن طريقِ الأزرقِ عن نافعٍ ، نحو : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة ٣] ، و﴿مَطْلِعَ﴾ (٥) [الكهف ٩٠]

(١) قال الشيخ محمد مكي نصر في نهاية القول المفيد ص٣٠ : « وقال الحلبيُّ في شرحِه وزاد القاضي اللامَ المُفخمةَ والنونَ المُخفاةَ وهو وَهمٌ ، إذ ليس فيها شائبةُ حرفٍ آخَر ولَم يقعا بين مخرجين ، غايةُ الأمرِ أنّ اللامَ لامٌ مُغلّظةٌ ، والنونَ نونٌ مُخفاةٌ مخرجُها الخيشوم » انتهى .

(٢) انظر الرعاية لمكيِّ بنِ أبي طالبٍ القيسيِّ ص ٨٦ .

(٣) انظر التيسير ص ٤٥-٤٦ .

(٤) والمُتلَقّى في تفخيمِ الألفِ هو ضَغطُ صوتِها إلى قُبّةِ الحَنكِ بحيث يمتلئُ الفمُ بصداها ، لا بضمِّ الشفتين مقارناً لنطقِها ، بل القرّاءُ يعدُّون ذلك لحناً ويُحذّرون منه .

(٥) يقرأها ورشٌ بكسرِ اللامِ ، انظر النشر ١١٣/٢ .

و ﴿ظَلَّلْنَا﴾ [البقرة ٥٧] ، و(الظَّلام) [١] ، و﴿ أَن يَصَّلَحَا﴾ [النساء ١٢٨] وما أشبَه ذلك ؛ مِن كُلِّ لامٍ مَفتوحةٍ وَقعَــت بعدَ صادٍ أو طاءٍ أو ظاءٍ سَكَنَت أو فُتِــحَت ، وهذه لغةٌ فاشيةٌ / عند أهلِ الحجازِ [٢] . ١٣/أ

والرابعُ : الصادُ التي يُخالِطُ لفظَها لفظُ الزاي ، نحو : ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحــة ٦] ، و﴿قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النحل ٩] ، و﴿مَنۡ أَصۡدَقُ﴾ [النساء ٨٧] وشِبهِه . وإنما فَعلوا بها ذلك لِقربِ الزايِ مِن الصادِ ؛ إذْ هما مِن مَخرجٍ واحدٍ ومِن حروفِ الصَّفيرِ .

والأصلُ في (الصِّراطِ) السينُ ، وهي حرفٌ مهموسٌ مُنفَتِــحٌ فيه صَفيرٌ . والطاءُ حرفٌ مُطبقٌ مَجهورٌ لا صَفيرَ فيه . والمَهموسُ ضِدُّ المَجهورِ ، وهو أضعفُ منه في النُّطقِ والمَخرجِ ، والمُنطَبِــقُ ضِدُّ المُنفتِحِ وهو أقــوَى منــه في النُّطــقِ والمَخــرجِ . فلمَّا اجتَمعَتِ الأضدادُ أبْدَلوا مِن السينِ حرفاً يُؤاخيها في النُّطقِ وفي المَخرجِ والصَّفيرِ ، ويُؤاخي الطاءَ في الجَهرِ ، وهو الزايُ ، وخَلطوا بلفظِ الــزاي الصادَ ؛ لمُؤاخاتِها لها في المَخرجِ والصَّفيرِ ، ولمُؤاخاتِها للطاءِ في الإطباقِ ؛ لئلا يُخِلَّ بزوالِ السينِ في صَفيرِها فقَرُبَ لَفظُه مِن لفظِ الطاءِ عند ذلك ، فصارَ عَملُ اللسانِ مِن مَوضعٍ واحدٍ ، ولَمْ يُخِلُّوا بالسينِ التي هي الأصلُ ؛ إذْ قد عوَّضوا منها حرفــاً مِن مَخرجِها فيه مِن الصَّفيرِ ما فيها [٣] .

---

(١) كذا في النُّسخ جميعها ، وكلمة (الظلام) ليست من ألفاظ القرآن الكريم .

(٢) انظر الرعاية ص ٨٦ .

(٣) انظر الرعاية ص ٨٧ .

وكذلك الدالُ المُهمَلةُ حرفٌ مَجهورٌ لا صَفيرَ فيه ، والسينُ حـــرفٌ مَهموسٌ فيه صَفيرٌ . ففعَلوا به ما فَعلوا بالسينِ قبلَ الطاءِ ؛ ليَعملَ اللسانُ عَملاً واحـــداً . وعلى ذلك قراءةُ حمزةَ في : ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ ، والكِسائيُّ معه في نحـــو : ﴿أَصْدَقُ﴾ ، مِن كُلِّ دالٍ وَقعَ قبلَها صادٌ ساكنةٌ في كلمةٍ واحدةٍ ، فلا هي صادٌ خالصةٌ ولا هي زايٌ خالصةٌ [1] .

والخامسُ : الهمزةُ المُسهَّلة بينَ بينَ ، وهي على ثلاثة أقسامٍ :

١- مَفتـــوحةٌ ، نحـــو : ﴿رَءَا﴾ [الأنعام ٧٦] ، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة ٦] ، عند نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو وصلاً ووقـــفاً في المثالِ الأخيرِ ، وحمـــزةَ وقـــفاً في نحو : ﴿رَءَا﴾ ، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ .

٢- ومَكسورةٌ ، نحو : ﴿أَئِنَّ﴾ [الأنعام ١٩] [2] ، أو ﴿سُئِلُوا۟﴾[الأحزاب ١٤] .

٣- ومَضمـــومةٌ ، نحـــو : ﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص ٨] ، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة ١٤] .

فهذهِ الأحـــرفُ الخمسةُ تُزادُ على التسعةِ والعشرينَ حرفـــاً فتَصـــيرُ أربعـــةً وثلاثينَ ، وهي مستعملةٌ في كثيرٍ من كلام العرب ، ووَرَدَت في القرآن العظـــيم كثيراً .

---

(١) انظر الرعاية ص ٨٦-٨٧ .

(٢) في (ت) و (ز١) و (ز٢) : ﴿أَءِذَا﴾ .

وهناك حروفٌ أُخرُ ، تَولَّدت مِن حَرفينِ وتَردَّدت مِن مَخرَجينِ ، لكنَّها لَم تَرِد في القرآنِ ، منها :

١٣/ب حرفٌ بين الجيمِ والشينِ / ، وهو لغةٌ لبعضِ العربِ يُبدِلون مِن كافِ المُؤنَّث شيناً يُخالطُ لفظَها لفظُ الجيم .

ومنها حرفٌ بين القافِ والكاف .

ومنها حرفٌ بين الجيمِ والكافِ ، يقولون في جَملٍ : كَملٍ ، وفي القَومِ : الكَومِ ونحوِ ذلك [1] .

و(**اللُّغَاتِ**) جَمعُ لُغة مِن لَغِيَ بالكسرِ، يَلغَى بالفتحِ . يقالُ : لَغَى إذا لَهجَ بالكلامِ ، وهي : الألفاظُ المَوضوعةُ بإزاءِ المعاني لِيُعبَّرَ بها عمَّا في ضَميرِ الإنسان .

وقال صاحبُ القاموسِ : « أصواتٌ يُعبِّرُ بها كُلُّ قَومٍ عن أَغرَاضِهم » [2] .

ولُغَةٌ على وَزنِ بُرَة ، وهي حلقةٌ تُجعَلُ في أَنفِ البَعيرِ ، وهاؤها عوضٌ عن المَحذوفِ . فقيل : أَصلُه ياءٌ ، فيقال : لُغَيٌ . وقيل : أَصلُه واوٌ ، فيقالُ : لُغَوٌ [3] .

والمرادُ بـ (**أَفْصَحِ اللُّغَاتِ**) : لُغَاتُ العرب .

---

(١) انظر الرعاية ص ٨٨-٨٩ .

(٢) القاموس المحيط ٢/١٧٤٤ ، ومؤلِّفه هو : محمدُ بنُ يعقوبَ بنِ محمدِ الشيرازيُّ الفيروزآبادي العلامة (ت ٨١٦ هـ) ، بغية الوعاة ١/٢٧٣ . وفي (س) و (ت) بدل أغراضهم : إعرابهم وهو خطأ ، وانظر لسان العرب ١٢/٣٠٠ ، مادَّة (ل غ ي) .

(٣) انظر الدقائق المحكمة ص ٢٨ .

قيل أولَ مَن تَكلَّمَ بها : إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ الخليلِ عليهما الصلاةُ والسلامُ إلهاماً مِن اللهِ تعالى .

وفي شرحِ ابنِ الناظمِ : « أنَّها لُغةُ العربِ التي نَزلَ القرآنُ بها ، ولُغةُ نبيِّنا محمد ﷺ ، ولُغةُ أَهلِ الجنة في الجنة لقوله ﷺ : « أَحِبُّوا العَرَبَ لِثَلاثٍ : لأنِّي عَرَبِيٌّ ، وَالقُرْآنُ عَرَبِيٌّ ، وَلِسَانُ أَهْلِ الجَنَّةِ [1] عَرَبِيٌّ » [2] انتهى [3] .

وفي المقاصدِ الحسنةِ [4] حديثانِ آخرانِ رَواهُما السخاويُّ [5] لكن بغيرِ هذا اللفظ :

أمَّا الأولُ : فمِن حديثِ ابنِ عباسٍ ﷺ قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « أَحِبُّوا [6] العَرَبَ لِثَلاثٍ : لأنِّي عَرَبِيٌّ ، وَالقُرْآنُ عَرَبِيٌّ ، وَكَلامُ أَهْلِ الجَنَّةِ عَرَبِيٌّ » .

وأمَّا الثاني : فمِن حديثِ أبي هريرةَ ﷺ قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « أَنَا عَرَبِيٌّ ، وَالقُرْآنُ عَرَبِيٌّ ، وَكَلامُ أَهْلِ الجَنَّةِ عَرَبِيٌّ » [7] .

---

(١) في (ز١) و (ت) زيادة : في الجنة .

(٢) رواه العقيليُّ في الضعفاء ٣٤٨/٣ ثم قال : منكر لا أصلَ له ، والحاكمُ في المُستدرك ٨٧/٤ ، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني ١٨٩/١ .

(٣) انظر الحواشي المُفهمة ص ٨ .

(٤) المقاصد الحسنة للسخاويِّ ص ٢٢-٢٣ ، والسخاويُّ : هو شمس الدين أبو الخير محمدُ بنُ عبدِ الرحمن (ت ٩٠٢ هـ) ، انظر الأعلام ١٩٥/٦ .

(٥) تحرَّفت في (س) و (ت) و(ز١) إلى : البخاريّ .

(٦) في (س) و(ت) و(ز٢) : أَحِبُّ ، وهو مخالفٌ لنصِّ الحديث .

(٧) موضوع ، أخرجه الطبرانيُّ في الأوسط ، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١٩٢/١ .

قال السخاويُّ [(١)] : « وهو معَ ضَعـــفِه أصحُّ مِن حديثِ ابنِ عباسٍ » .

ثم تَمَّمَ فقال :

٧- مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالــمَوَاقِفِ ۝ وَمَا الذي رُســمَ في المَصَــاحِفِ

٨- مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا ۝ وَتَاءِ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِــ : هَا

أي واجبٌ أن يَعلَموا ما ذُكِرَ حالَ كونِهم مُتقِني تجويدِ القرآنِ ، ومَحالِّ الوقفِ / وَمحالِّ الابتداءِ ، والمَكتوبِ في المَصاحفِ العُثمَانيَّةِ ممَّا يأتي بيانُه في كلامه . ١٤/أ

ولابدَّ مِن اعتبارِ هذه الحالةِ مُقدَّرةً ، ونَظيرُه قوله تعالى : ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل ١٩] ، أو اعتبارِ معنى الإرادةِ فيهـــا كاعتبـــارِه في نحـــوِ : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل ٩٨] ؛ لأهم في حالِ إتقانهم لتلـــك الأمـــورِ لا يَفتَقِرون إلى العلْمِ بما ذُكِرَ ، وإنما يَفتَقِرون إليه حالَ إرادتِهم [(٢)] .

والأَصلُ (**مُحرِّرين**) حُذفَـــت النونُ للإضافةِ ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ ســـالم .

وأَصلُ التَّحريرِ: التحقيقُ للشيءِ ، والإتقانُ له مِن غيرِ زَيادةٍ ولانَقصٍ ؛ أخـــذاً مِن تَحرِيرِ الوَزنِ [(٣)] ، وهو مُرادُ السَخاويِّ في نونيَّته [(٤)] بقولِه :

---

(١) تحرَّفت في (س) و (ت) و(ز١) إلى : البخاريّ .

(٢) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ١٣/ب .

(٣) قاله الشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٢٥ .

(٤) وهي نونيةٌ مشهورةٌ في التجويد واسمها : (عُمدَةُ المُفيدِ وعُدَّةُ المُجيدِ في معرفةِ التجويد) ، نَظمَها في أربع وستين بيتاً ، انظر جمال القراء وكمال الإقراء ٣٦٣/٢ . والسَّخاويُّ : هو أبو الحسن عَلَمُ الدين عليُّ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الصَّمد (ت ٦٤٣ هـ) ، انظر غاية النهاية ٥٦٨/١ .

لِلْحَرْفِ مِيزَانٌ فَلا تَـكُ طَاغِـياً ... فِيهِ وَلا تَـكُ مُخْسِـرَ الْمِيزَانِ

وقال الخاقانيُّ [١] :

زِنِ الحَرْفَ لا تُخرِجْهُ عَنْ حَدِّ وَزْنِهِ ... فَوَزْنُ حُرُوفِ الذِّكْرِ مِنْ أَفْضَلِ البِرِّ

والتجويدُ لغةً : التحسينُ ، مِن جَـوَّدَ الشيءَ إذا أتى به جيِّداً ، والمصـدرُ منه : الجَودةُ [٢] .

واصطلاحاً : إعطاءُ الحروفِ حقَّها مِن مَخرَجِها وصِفَتِها ، لا تلاوةُ القـرآنِ بذلك كما قيل [٣] .

وطريقُهُ : الأَخذُ مِن أفواهِ المَشايخِ العارِفينَ بطريقِ الأداءِ بعدَ معرفةِ ما يَحتـاجُ القارئُ إلى مَعرِفَته مِن مَخارجِ الحروفِ ، وصِفاتِها ، والوقفِ والابتداءِ ، وغيرِها من المَقطوعِ والمَوصولِ وغيرِه [٤] .

---

(١) في قصيدته الرائية المشهورة ، انظر قصيدتان في تجويد القرآن ص ٢٣ ، وأوَّلها قوله :

أَقُولُ مَقَالاً مُعْجباً لأُولِي الحِجْرِ ... وَلاَ فَخْرَ إِنَّ الفَخْرَ يَدْعُو إِلَى الكِبْرِ

والخاقانيُّ : هو أبو مُزاحم موسى بنُ عبيدِ الله بنِ خاقان (ت ٣٢٥ هـ) ، غاية النهاية ٢/٣٢٠ .

(٢) انظر لسان العرب ٢/٤١١ ، مادَّة (ج و د) ، والحواشي الأزهرية ص ٢٥ .

(٣) ذكرَه التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ١٣/ب .

(٤) انظر الدقائق المحكمة ص ٣٠ ، والفوائد السِّرية لوحة ١٣/ب .

وإنما قُلنا (ومَحالّ الابتداءِ) حملاً لكلامِه على حذفِ مَعطوفٍ وعاطفٍ تقديرهما : والمبادئ ، نحو : ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل ٨١] أي والبَردَ (١) .

وقولُ الناظمِ (**والمواقفِ**) جَمعُ وَقفٍ (٢) ، وهو في اللغة : الكَفُّ (٣) ، وسيأتي الكلامُ عليه عند ذِكرِ الناظمِ له في مَحلّه (٤) .

وقولُه (**وما الذي رُسِمَ في المصاحفِ**) أصلُ الرَّسمِ : الأثرُ (٥) ، ومنه رَسمُ الدَّارِ ؛ أي أثرُها الدالُّ عليها .

و(**المَصاحفِ**) جَمعُ مُصحفٍ (٦) – بتَثليثِ الميمِ – وأصلُه : الصَّحيفةُ التي يُكتبُ فيها (٧) .

والفَرقُ بين الصُّحُفِ والمَصاحفِ : أنَّ الصُّحُفَ هي الأوراقُ المُجرَّدةُ التي جُمعَ فيها القرآنُ في عهدِ أبي بكرٍ ، وكانت سُوراً مُتفرِّقةً ، كُلُّ سورةٍ مُرتَّبةٌ بآياتِها

---

(١) انظر الفوائد السَّرية لوحة ١٣/ب .

(٢) في هامش (س) : « قال طاش كبري في شرحِه على هذه المقدِّمة : المواقف : جمعُ مَوقف ، أي الموضعُ الذي تَقفُ عليه » . انظر شرحه على الجزرية ص ٦٠ .

(٣) ذكرَه الأشمونيُّ في منار الهدى في الوقف والابتدا ص ٨ .

(٤) انظر شرح البيت (٧٣) .

(٥) انظر لسان العرب ٢١٥/٥ ، مادَّة (ر س م) .

(٦) في هامش (س) : « من أصحَفتُه : أي جُمعَت فيه الصُّحُفُ ، وهو في العُرف : اسمٌ لِمَا جُمعَ فيه الوَحيُ المَتلو » . انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ٦١ .

(٧) انظر لسان العرب ٢٩١/٧ ، مادَّة (ص ح ف) ، والحواشي الأزهرية ص ٢٥ .

على حِدَه ، لكن لَم يُرتَّبْ / بعضُها إثــرَ بعضٍ ، فلمَّا نُسِخَــت ورُتِّبَ بعضُــها ١٤/ب إثرَ بعضٍ صارَت مُصحَفاً [١] .

وسببُ جَمعِ القرآنِ في المَصاحفِ [٢] هو أنَّ مُسيلمةَ الكذَّابَ ادَّعى النُّبــوَّةَ ، وبَعثَ إلى النبيِّ ﷺ مَن يُخبرُه بما يُسمَعُ منه مِن القرآنِ وغيرِه ، فكان يَقرأُ القــرآنَ على مَن عندَه ويَزعمُ أنَّه نَزلَ عليه .

فلمَّا اشتُهرَ القرآنُ عن رسولِ اللهِ ﷺ ، ولَمْ يُمكنهُ دَعْواهُ أخذَ يَصــنعُ قرآنــاً بزعمه يُشبهُ الهَذيانَ ، فقال : « والزَّارِعــاتِ زَرعــاً ، والحاصِــداتِ حَصــداً ، والطَّاحِناتِ طَحناً ، والعاجِناتِ عَجناً ، والخابِزاتِ خَبزاً ، والثَّارِداتِ ثَــرداً » . ثم كَتبَ إلى النبيِّ ﷺ :

مِن مُسيلِمةَ رَسولِ اللهِ إلى محمدٍ رَسولِ اللهِ : سلامٌ عليك ، أمَّا بعدُ : فــإنِّي أُشرِكتُ في الأمرِ معَك ، فإنَّ لنا نِصفُ الأرضِ ولقُريشٍ نِصفُها ، ولكنْ قُــريشٌ يَعتَدون .

فلمَّا بَلغَ كتابُه النبيَّ ﷺ كَتبَ إليه رَسولُ اللهِ ﷺ :

مِن محمدٍ رَسولِ اللهِ إلى مُسيلمةَ الكذَّابِ : السلامُ على مَن اتَّبعَ الهدى ، أمَّــا بعدُ : فإنَّ الأَرضَ للهِ يُورِثُها مَن يَشاءُ مِن عِبادِهِ والعاقِبةُ للمتَّقينَ .

---

(١) انظر لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلانيِّ ١/٥٩ ، والفوائد السَّرية لوحة ١٤/أ-ب .

(٢) هو في جملته من هنا إلى قوله « فتعود إلى الاختلاف المنهيِّ عنه » من شــرح تلخيــص الفوائد وتقــريب المُتباعد على عقيلة أتــراب القصائد لابن القاصــح (ت ٨٠١ هـ) ص ١٠-١٦ .

فأخفى كتابَ رَسولِ اللهِ ﷺ وكَتبَ كتاباً عن النبيِّ ﷺ بالشِّركَةِ معَه وأخرَجهُ إلى أصحابه ، وقال ثُمامةُ بنُ مالكٍ يُخاطبُ مُسيلمةَ شعراً :

مُسَيلمةَ ارْجِعْ وَ لا تَمْحَكْ ... فَإنَّكَ في الأَمْرِ لَمْ تُشْرَكْ

كَذَبْتَ عَلَى اللهِ في وَحْيِه ... هَوَاكَ هَوَى الأَحْمَقِ الأَنْوَكْ

فَمَا في السَّمَاءِ لَكَ مِن مَصْعَدٍ ... وَلا لَكَ في الأَرْضِ مِن مَبْرَكْ [1]

فلمَّا كان في خلافةِ أبي بكرٍ الصِّديق ﷺ اشتدَّ أمرُه ، فسيَّرَ إليه خالدَ بنَ الوليدِ ﷺ واقتَتلَ المسلمون مع بني حَنيفةَ قتالاً عظيماً ، وقُتلَ من المسلمين ألفٌ ومائتانِ ، وانْهَزمَ المسلمون ، ثمَّ أظهَرهم اللهُ عليه وعلى أتباعه ، فحَملَ القرَّاءُ على أصحابِ مُسيلمةَ فانكَشفوا وتبِعَهم المسلمون حتى / أدخَلوهم حديقةً فأغلَقوا بابَها ، فحَملَ البرَاءُ بنُ مالكٍ عليهم وضارَبَهم حتى فَتحَ البابَ للمسلمينَ فدَخلوا وقَتلوا مُسيلمةَ وأصحابَه ، فسُمِّيت حديقةَ الموتِ ، وقُتلِ من القرَّاءِ سبعُمائة . ١٥/أ

ولأجلِ ذلك قال الشاطبيُّ في عَقيلَته الرَّائيَّة [2] :

وكانَ بَأْساً على القُرَّاءِ مُسْتَعِراً [3]

---

(١) ذكر هذ الأبيات المطهّر بن طاهر المقدسيُّ (ت ٣٥٥ هـ) في كتابه البدء والتاريخ ، انظر منه ٥/٤١٤ .

(٢) وهي قصيدةٌ في علم رَسم المصاحف واسمها : (عَقيلةُ أتْرَابِ القَصائد في أسنَى المَقاصد). والشَّاطبيُّ : هو القاسمُ بنُ فِيرُّه بنِ خَلف بنِ أحمدَ الرُّعينيُّ الأندلسيُّ (ت ٥٩٠ هـ) ، انظر غاية النهاية ٢/٢٠ .

(٣) وصَدره :

وَبَعْدَ بَأْسٍ شَدِيدٍ حَانَ مَصْرَعُهُ =

والبأسُ : شدَّةُ الشجاعة ، يقال : هو شديد البأس إذا كان كذلك .

فلمَّا اشتُهرَ قَتلُ القرَّاءِ ، جاءَ عُمرُ بنُ الخطَّابِ ﷺ إلى أبي بكـــرٍ الصدِّيق ﷺ فقال : إنَّ القَتلَ قد أسرَعَ في القرَّاءِ أيامَ اليَمامةِ - يعني مُسيلمةَ الكذَّابَ - وقـــد خَشيتُ أن يَهلكَ القرآنُ فاكتُبهُ . قال أبو بكرٍ : كيف نَصنعُ شيئاً لَم يأمرْنا بـــه رسولُ اللهِ ﷺ بأمر ، ولَم يَعهَد إلينا عهداً ؟ وفي روايةٍ : بَدل نَصنـــعُ : نَفعـــلُ . فقال عُمرُ ﷺ : افعَلْ ، فهـــو واللهِ خيرٌ . فلَم يَزلْ عُمـــرُ ﷺ يُراجعهُ حتى أرى اللهُ أبا بكرٍ مثلَ ما رأى عُمرُ .

قال زيدُ بنُ ثابت ﷺ : فدَعاني أبو بكرٍ فقال : فإنَّك رَجلٌ شابٌ كنتَ تَكتبُ الوَحيَ لرَسولِ اللهِ ﷺ ، فاجمَعِ القرآنَ واكتُبهُ . فقال زيدٌ لأبي بكـــرٍ ﷺ : كيف تَصنَعون شيئاً لَم يَأمُرْكم فيه رَسولُ اللهِ بأمرٍ ولَم يَعهدْ إليكم فيه عهـــداً ؟ قـــال زيدٌ : فلَم يَـــزلْ بي أبو بكرٍ حتى أراني اللهُ تعالى مثلَ الذي أرى أبا بكـــرٍ وعُمرَ ، فقال ﷺ : واللهِ لو كلَّفوني نَقلَ الجبالِ لكان أيسَرَ . وفي روايةٍ : أسهَلَ مِن الذي كلَّفوني .

قال : فجَعلتُ أتَتبَّعُه مِن صُدورِ الرِّجالِ ، ومِن الرِّقاعِ ، ومِـــن الأضـــلاعِ ، والعُسُبِ حتى الصُّحُفَ ، واللِّخافَ [1] ، والسَّعَفَ حتى فقَدتُ آيةً كُنتُ أسمعُها مِن

= البيت رقم (٢٤) ، ومعناه : وبعد ظهور بأسٍ شديدٍ حان مصرعُه : أي مَقتلـــه . انظـــر شرح ابن القاصح ص ١١ .

(١) في هامش (س) زيادة : « قولُه : (العُسُب) بضمِّ المهملتين ثم مُوحَّدة ، جمع عَســـيب ، وهو جريد النَّخل . وقيل : طرف الجريد العـــريض الذي لَم يَنبت عليه الخَـــوص ، والـــذي يَنبُت عليه الخَوص هو السَّعف . وقـــولُه : (اللِّخاف) جمع لَخْفَة ، بفتح الـــلامِ وســـكون المعجمة . قال أبو داود الطيالسي في روايتِه : هي الحجارةُ الرِّقاق . وقال الخطابيُّ : صفائحُ =

رَسولِ اللهِ ﷺ يَقــرَؤها ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبــة ١٢٨] فالتَمسْــتُها ، فوَجدتُّها عندَ
خُزيمةَ بنِ ثابتٍ فأَثبتُّها في سُــورَتها [١] . وفي روايةٍ عن زيدِ بنِ ثابتٍ ﷺ : إنَّ التي فقَــدَها قولــه تعــالى : ﴿مِّنَ / ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب ٢٣] .

١٥/ب

وكانت تلك الصُّحُفُ عندَ أبي بكرٍ حتى مــاتَ ، فأبو بكرٍ ﷺ أولُ مَن جَمعَ القــرآنَ ؛ أي أمــرَ بجَمــعه بينَ اللَّوحينِ . ورُويَ عن عليٍّ ﷺ قال : « رَحِمَ اللهُ أبا بكرٍ ، هو أولُ مَن جَمعَ القرآنَ بينَ اللَّــوحينِ » . فجَعَــلَ أبــو بكــرٍ الصُّحُــفَ عندَه ؛ لأنَّه كان الخليفةَ إلى أنْ قَــرُبَ أجلُه ، فأَسلَمَها إلى عُمرَ بــنِ الخطَّاب ﷺ لأنَّه كان الخليفةَ بعدَه .

فلمَّا ماتَ عُمرُ بنُ الخطَّاب كانت الصُّحُفُ عندَ أُمِّ المؤمنين حفصــةَ رضــي اللهُ عنها فلمَّا تولَّى عثمانُ الخلافةَ بعدَ والِــدِها ﷺ واجتَمعَ المسلمونَ في غِــزوةِ

= الحجارة الرِّقاق . وفي كتاب الأحكامِ مِن البخاريِّ عن أبي ثابتٍ أحد شيوخه : أنه فسَّــره بالخزف ، بفتح المعجمةِ والزَّاي ثم فاءٌ ، وهي الآنيةُ التي تُصنع مِن الطِّين المشوي ، انتهى . من لطائف الإشارات » انظر لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلانيِّ ١/٥٤-٥٥ .

(١) في هامش (س) زيادة : قال الحافظ أبو الفضل العسقلانيُّ : « وكانت هذه القصة ســنة خمس وعشرين ، في السنة الثالثة أو الثانية مِن خلافة عثمان » انظر لطائف الإشارات ١/٥٨ .

أرمينية [1] جُند الشام وجُند العراق فاختَلفوا ، فصَارَ بعضُهم يَسمعُ قراءةَ الآخـر فيُنكرُها ، وهي صوابٌ ومُنـزَّلٌ مِن عندِ اللهِ تعالى حتى قال بعضُهم لبعضٍ : قِراءَتي خيرٌ مِن قِراءَتك .

فلمَّا رأى حُذيفةُ ﷺ اختِلافَهم فَزِعَ مِن ذلك ، فأسرعَ إلى عثمانَ ﷺ فقال : يا أميرَ المؤمنينَ إنَّ الناس اختَلفوا في القرآنِ فأدرِكهُم قبلَ أن يَخلطوا ، واللهِ إنِّي لأخشى أن يُصيبَهم ما أصابَ اليهودَ والنَّصارى مِن الاختلافِ ، فما كُنتَ صانعاً إذا قيلَ لكَ قِراءةُ فُلانٍ وقِراءةُ فُلان ، كما صَنعَ أهلُ الكتابِ فامنَعهُ الآنَ ؟

فجَمعَ عثمانُ ﷺ الناسَ وعدَّتُهم يومَئذ اثنا عَشرَ ألفاً فقال : ما تَقولون ؟ فقد بَلغَني أنَّ بعضَهم يقولُ : إنَّ قِراءَتي خيرٌ مِن قِراءَتك ، وهذا يَكادُ أن يكـونَ كُفراً . قالوا : فما تَرى ؟ قال : أَرى أن نَجمَعَ الناسَ على مُصحـفٍ واحـدٍ ، فلا يكونُ فُرقةٌ ولا اختلافٌ . قالوا : فنعمَ ما رأَيتَ .

فبَعـثَ عثمانُ إلى حَفصةَ رضي اللهُ عنها أنْ أَرسلي إليَّ بالصُّحُفِ نَنسَخُها في المَصاحفِ ثم نَردُّها إليكِ . فأَرْسَلَتْها إليه ، فاستَحضَرَ عثمانُ زيدَ بنَ ثابتٍ ونَفـراً مِن قُرَيشٍ / وهم عبدُ اللهِ بنُ الزبيرِ ، وسعيدُ بنُ العاصِ ، وعبدُ اللهِ بنُ الحارثِ بنِ هشامٍ ، وأُبيٌّ ، وأمـرَهم بذلك . ١٦/أ

(١) في هامش (س) زيادة : قال في لطائف الإشـارات : « أَرمينية وأَذْرَبيجَان ، وهي بفتح الهمزة ، والذال المعجمة ، وسكون الراء ، وكسر الموحَّدة ، بعدها تحتية سـاكنة ، ثم جـيم مفخَّمة ، آخره نون » انظر منه ١/ ٥٧ .

ثم قال للنَفرِ القُرشيِّين : ما اختَلفتُم فيه أنتُم وزيدٌ فاكتُبوهُ بلسانِ قُريشٍ ، فإنَّه نَزلَ بلِسانِهم . فاختَلفوا في ﴿ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة ٢٤٨] ؛ يعني في كِتابَتِه بالتاءِ المَربوطةِ المَجرورةِ . فقال زيدٌ : اكتُبوهُ التّابوة . وقال الآخَرون : التَّابوت . فرَجعوا إلى عثمانَ ﷺ فأمرَهم بكِتابَتِه بالتاءِ المَجرورةِ ، فإنَّه نَزلَ بلِسانِ قُريشٍ .

وسألوهُ أيضاً عن قولِه تعالى : ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة ٢٥٩] فأمرَهم أن يُلحِقوها الهاءَ ، فَجرَّدوا القرآنَ مِن الصُّحُفِ كما أحبَّه عثمانُ حتى لا يَقعَ اختلافٌ ، وكَتبوهُ في المَصاحفِ مِن غيرِ شَكلٍ ولا نَقط .

ومَجموعُ المَصاحفِ التي أمرَ عثمانُ بكِتابَتِها ثمانيةٌ ، خمسةٌ متَّفقٌ عليها وثلاثةٌ مُختلفٌ فيها .

قال أبو عليٌّ : أمرَ عثمانُ ﷺ زيدَ بنَ ثابتٍ أن يَقرأَ بالمَدنيِّ ، وبَعثَ عبدَ اللهِ بنَ السَّائبِ مع المَكيِّ ، وبَعثَ المُغيرةَ بنَ هشامٍ مع الشاميِّ ، وأبا عبدِ الرحمٰنِ السُّلَميَّ مع الكوفيِّ ، وعامرَ بنَ عبدِ قَيسٍ مع البَصريِّ ، وبَعثَ مُصحفاً إلى اليَمنِ ، وآخَرَ إلى البَحرَينِ ، فلَم نَسمعْ لهما خَبراً ، ولا عَلِمنا مَن أنفذَ معَهما ؛ ولهذا انحصرَ الأئمةُ السبعةُ في الأمصارِ الخَمسة .

ومَعلومٌ أنَّه أمسكَ مُصحفاً عندَه ، وسمَّاهُ الإمامَ . وقال أنسُ بنُ مالكٍ : أرسلَ عثمانُ ﷺ إلى كُلِّ جُندٍ مِن أجنادِ المسلمينَ مُصحفاً ، وأمرَهم أن يَحرِقوا كُلَّ مُصحفٍ يُخالفُ الذي أُرسلَ إليهم . وقيل : لمَّا فَرغَ عثمانُ ﷺ من أمرِ المَصاحفِ حَرقَ ما سِواها ، ورَدَّ تلك الصُّحُفَ الأُولى إلى حَفصةَ رضي اللهُ عنها فكانت عندَها .

فلمَّا وَلِيَ مَروانُ المدينةَ طَلَبَها لِيَحرِقَها فلَمْ تُجبهُ حَفصةُ رضي اللهُ عنها . فلمَّا ماتَت حَضرَ مَروانٌ في جَنازتِها ، وطَلَبَ الصُّحُفَ مِن أخيها عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ ﷺ فَسيَّرها إليه عندَ انصِرافِه فحرَّقَها ؛ خَشيةَ أنْ تَظهرَ فتَعودَ النَّاسُ إلى الاختِلافِ المَنهيِّ عنه (١) .

وقولُه (مِن كُلِّ مَقطوعٍ / ومَوصولٍ بها) أي في المَصاحفِ المَذكورةِ ، نحو : ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾ [التوبة ١١٨] مثالٌ للمَقطوعِ ، ونحو : ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ ١] مثالٌ للمَوصول . ١٦/ب

و(تاءِ) الأُنثى المَجرورةِ نحو : ﴿رَحْمَتَ﴾ [البقرة ٢١٨] ، مِن المَربوطةِ المَرسومةِ بالهاءِ نحو : فاطِمَة ، وقائِمَة .

تنبيه :

(مِن) في قولِه (مِن كُلِّ مَقطوعٍ) بيانٌ لـ (الذي رُسِمَ) لا لـ (مَا) ؛ لأنَّها زائدةٌ ، ويَجوزُ أن تكونَ استفهاميةً ، والجملةُ عَطفٌ على مَفعولِ (يَعْلَمُوا) ولو مُفرَداً ، ويكون (يَعْلَمُوا) مُعلَّقاً عنها على رَأيِ مَن يُجوِّزُ تَعليقَ الفِعلِ القَلبيِّ وإن تَعدَّى إلى واحد (٢) .

---

(١) انظر كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستانيّ ١/١٧٠-١٧٤ ، والمقنع في معرفة مرسوم المصاحف للدانيّ ص ٣-٤ ، وشرح تلخيص الفوائد ص ١٣-١٤، والبرهان للزركشيّ ١/٢٣٣ ، ولطائف الإشارات١/ ٥٢-٥٧ .

(٢) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٤٣ : « وأغربَ الشارحُ في قولِه : (ما) استفهامية ، فإنها إما أن تكون زائدةً أو موصولةً مؤكَّدةً ، وعلى كلِّ تقديرٍ عُطِفَت على =

والهاءُ في (بها) الأول : ضَميرٌ يَعودُ إلى المَصاحفِ ، والباءُ بمعـنى : في [(١)] .
ونَظيرُه في كلامِ اللهِ ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِالَّيْلِ﴾ [الصـافات ١٣٧] أي وفي الليلِ .

وفي بـ (ها) الثانيةِ : اسمٌ للحرفِ المَخصوصِ ، وهـو مَمـدودٌ ، قُصِـرَ للوَزن [(٢)] .

وفي البيتِ الأخيرِ مِن مُحسِّناتِ اللفظِ : الجِناسُ اللفظيُّ والخَطيُّ ، وهو الجَمعُ بينَ مُتشابِهين في اللفظِ والخَطِّ . ومِن مُحسِّناتِ المعنى : الطِّباقُ ، وهو الجَمعُ بينَ مَعنَيينِ مُتقابِلين [(٣)] .

* * *

= (التجويد) لا على مفعول (يعلموا) كما قاله الشارحُ ، فإنـه في كمـال البُعـدِ ، والله أعلم » . ومراد الشارح قول الناظم : (قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلاً أَن يَعْلَمُوا) .

(١) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٨ ، والحواشي الأزهرية ص ٢٦ .

(٢) قاله الشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٢٦ .

(٣) ذكرَ هذا التنبيه بحروفه في الفوائد السَّرِية لوحة ١٤/ب – ١٥/أ .

[بَابُ مَخَارِجِ الحُرُوفِ]

٩- مَخَارِجُ الحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ   عَلى الذي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

يريدُ أنَّ (**مَخَارِجُ الحُرُوفِ**) الأُصولِ التي عددُها تسعةٌ وعشرون حرفاً (**سبعةَ عَشَر**) مَخرجاً .

وقال سِيبَويه [١] : ستةَ عَشرَ ، بإسقاطِ حروفِ الجوف ، وهي ثلاثةٌ : الألفُ [٢] ، والواوُ الساكنةُ المَضمومُ ما قبلَها ، والياءُ الساكنةُ المَكسورُ ما قبلَها . وجَعلِ مَخرجِ الألفِ مِن أَقصَى الحَلقِ ، ومَخرجِ الواوِ المدِّيةِ مِن بينِ الشفَتين ، ومَخرجِ الياءِ الساكنةِ مِن وَسطِ اللسان [٣] .

وقال المُبرِّدُ [٤] : أَربعةَ عَشرَ ، بإسقاطِ الحروفِ الجَوفيةِ . وجَعلِ مَخرجِ النونِ واللامِ والراءِ مَخرجاً واحداً [٥] .

والحقُّ - الذي عليه الناظمُ ، وهو مَذهبُ الخليلِ [٦] - أَنَّها سَبعةَ عَشرَ [٧] ، وإليه أَشارَ بقولِه (**على الذي يَختارُه مَنِ اختَبَرْ**) أي على القولِ الذي يَختارُه

---

(١) هو أبو بشرٍ عَمرو بنُ عثمانَ بنِ قُنبر ، إمام البصريين ، تلميذ الخليل ، مؤلِّف الكتاب (ت ١٨٠ هـ) ، بغية الوعاة ٢/٢٢٩ .

(٢) في (ز٢) زيادة : المفتوحُ ما قبلَها .

(٣) انظر كتاب سيبويه ٤/٤٣٣ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٩/أ ، والدقائق المحكمة ص ٣١ .

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد البصريُّ النحويُّ (ت ٢٦٥ هـ) ، بغية الوعاة ١/٢٦٩ .

(٥) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٨-٩ ، والدقائق المحكمة ص ٣١ .

(٦) هو الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ ، أستاذ سيبويه (ت ١٧٥ هـ) ، بغية الوعاة ١/٥٥٧ .

(٧) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٩ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٨/ب .

مِنَّا مِن بينِ الأَقوالِ مَن سَبَقَ اختِيارُه للحروفِ ، أو على القولِ الذي اختارَه مَـــن اختَبرَ كالخليلِ / . وإلى هذا المعنى جَنحَ ابنُ الناظمِ وغيرُه ، والمعنى الأَولُ غنيٌ عن تأويلِ المُضارعِ بالماضي [1] .

١٧/أ

فائدة :

تقدَّمَ أنَّ الحروفَ الأُصولَ الهِجائيةَ تسعةٌ وعشرون حرفاً ، وهـــي حـــروفُ المباني .

رُويَ عن أبي ذَرٍّ الغفَاريِّ ﷺ أنَّه قال : سألتُ رَسولَ اللهِ ﷺ فقُلتُ : يا رَسولَ اللهِ كُلُّ نبيٍّ مُرسلٌ ، بِمَ يُرسلُ ؟ قال : بكِتابٍ مُنـــزَّلٍ . قلتُ : يا رَسولَ اللهِ أيُّ كتابٍ أنزلَه اللهُ تعالى على آدمَ ؟ قال : كتابُ المُعجَـــمِ ، قـــال : أ ب ت ث إلى آخـــره . قلتُ : يا رَسولَ اللهِ كَمْ حَرفٌ ؟ قال : تسعةٌ وعشرون . قلتُ : يـــا رَسولَ اللهِ عَددتُ ثمانيةً وعشرينَ . فغَضِبَ رسولُ اللهِ ﷺ حتى احْمَرَّتْ عَيناهُ ، ثم قال : « يا أبا ذَرٍّ ، والذي بَعَثني بالحقِّ نَبياً ما أُنزَلَ اللهُ تعالى على آدمَ إلا تســـعةً وعشرينَ حرفاً . قلتُ : أليسَ فيها أَلفٌ ولامٌ ؟ فقـــال ﷺ : لامُ ألـــفٍ حـــرفٌ واحدٌ ، قال : أَنزلَه اللهُ تعالى على آدمَ في صَحيفةٍ واحدةٍ ومعَه ســـبعونَ أَلـــفَ ملكٍ ، مَن خـــالفَ لامَ أَلفٍ فقد كَفرَ بِمَا أُنزِلَ عليَّ ، مَن لَمْ يَعُد لامَ أَلفٍ فهـــو

(١) قال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٤٧ فقال : « وأغربَ شارحٌ حيث قـــال : أي على القول الذي يختاره منَّا من بين الأقوال مَن سبق اختياره للحروف ، وأَعجبُ مـــن هـــذا حيث أُعجبَ بكلامِه وقال : هذا المعنى غنيٌ عن تأويل المضارع بالماضي كما جنح إليـــه ابـــنُ الناظمِ وغيرُه » .

بَرِيءٌ منِّي وأنا بَرِيءٌ منه ، ومَن لَمْ يؤمِنْ بالحروفِ وهي تسعةٌ وعشرونَ لا يَخرجُ مِن النارِ أبداً » .

وهذا الحديثُ ذَكَرَه بعضُ مَشايخنا في حاشيته على الأَزهَرِيَّة (١) .

وجُملةُ المَخارجِ على قولِ الجُمهور (٢) – كما قدَّمناه – سَبعةَ عَشرَ تقريباً . وإنما قُلنا تقريباً ؛ لأنَّ التحقيقَ أنَّ لكُلِّ حرفٍ مَخرجاً مُخالفاً لِمَخرجِ الآخَرِ وإلا لكانَ إياهُ (٣) .

قال في شرحِ الهادي : [الحروفُ] (٤) على اختلافِها تكونُ مِن أربعِ جهاتٍ : الحَلقُ ، واللسانُ ، والشفتانُ ، والخياشِيمُ . وزَادَ الناظمُ على هذهِ الأربعةِ : الجوف .

وإذا أَردْتَ مَعرفةَ مَخرجِ الحرفِ بعدَ التَّلفُّظِ به صَحيحاً فسَكِّنهُ وأَدخلْ عليه همزةَ الوَصلِ واصْغِ إليه ، فحيثُ انقَطعَ الصوتُ كان مَخرجُه (٥) .

---

(١) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٤٩ فقال : « ثم اعلَم أنَّ الشارحَ ذَكَرَ هنا حديثاً عن مشايخه في حاشيتِه على الأزهريةِ مِمَّا تلوحُ لوائحُ الوَضعِ عليه في المرتبة الأظهرية » .

(٢) في (ز٢) : الناظم .

(٣) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٤٩ : « هذا التعليلُ بعيدٌ مِن التحقيق ، فإنَّ الجمهورَ مِن أرباب التدقيقِ جعلوا لحروفٍ متعددةٍ مخرجاً واحداً بناءً على أنَّ التمييزَ حاصلٌ باعتبارِ اختلافِ الصفات وإن كان الاتحادُ باعتبارِ الذَّوات ، ولذا قيل : إنَّ معرفةَ المخرجِ بمنزلةِ الوَزنِ والمقدارِ ، ومعرفةَ الصفةِ بمنزلةِ المَحَكِّ والمعيار » .

(٤) زيادة للإيضاح .

(٥) كما في اللآلئ السَّنية لوحة ٩/ب ، و الدقائق المحكمة ص ٣٢ .

وإذا أردْتَ اللفظَ به وكان ساكناً حَكيتَه بهمزةِ الوَصلِ ، وإن كان مُتحرِّكـاً حَكيتَه بهاءِ السَّكتِ ؛ لقولِ الخليلِ وقد سَأَلَ أصحابَه : كيف تَلفِظونَ بالجيمِ مِن (جَعفر) ؟ فقالوا : جيم . فقال : إنما لَفظتُم / بالاسمِ لا المُسمَّى ، لكنْ قولوا : جَهْ [1] . ١٧/ب

ثم اعلَمْ أنَّ كُلَّ عددٍ يَحتاجُ إلى كَميةٍ وهي ألفاظُ العددِ ، وإلى جنسِه وهو المُميِّزُ ، وإلى عَينه وهي الأسماءُ . فكمِّيةُ الحروفِ تسعةٌ وعشرونَ ، وجنسُها المُميِّزُ حرفاً ، وعَينُها أسماؤها وهو الألفُ والباءُ والتاءُ إلى آخرِ الحروفِ [2] .

ثم أخذَ الناظمُ يُبيِّنُ مَخارجَ كُلٍّ فقال :

١٠- فَأَلِفُ الْجَوْفِ وَأُخْتَاهَا ، وَهِي　　　حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

أقـولُ : اشتَمـلَ هذا البيتُ علـى **المَخـرجِ الأول** مـن السَّـبعةَ عَشـرَ مَخـرجاً ، وهو (**الجَوْف**) وهو للألف ، ولا تكونُ إلا ساكنةً ، قبلَها حـَركةٌ مِن جِنسِها - وهي الفَتحةُ - أي مَخرجُ الألفِ الجَوف .

(**وَأُخْتَاهَا**) وهما الواوُ الساكنةُ المَضمومُ ما قبلَها ، والياءُ الساكنةُ المَكسورُ ما قبلَها .

وهذه الثلاثةُ تُسمَّى حُروفَ المَدِّ واللِّينِ ، ليس لها انتِهاءٌ إلا الهواءُ ، وهذا معنى قولِه : (**لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي**) .

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٣/٣٢٠ ، والحواشي المُفهِمة ص ٩ ، ولطائف الإشارات ١/١٨٨ .

(٢) قاله ابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٩ .

وتُسمَّى الهَوائيةَ لذلك ، والجَوفيةَ لِمَا فيهنَّ مِن المَدِّ والانتِهاءِ إلى الجوفِ ، فهو آخرُ انقِطاعِ مَخرجِهنَّ . وزَادَ بعضٌ معَهنَّ الهمزةَ ؛ لأنَّ مَخرجَها مِن الصَّـــدرِ ، وهو يَتصِلُ بالجَوف [١] .

قال الناظمُ في النَّشرِ : « والصَّوابُ اختِصاصُ هـــذه الثلاثـــةِ بـــالجَوفِ دونَ الهمزةِ ؛ لأنَّهنَّ أصواتٌ لا يَعتَمِدْنَ على مكانٍ حتى يَتصِلْنَ بخلافِ الهمزةِ » [٢] .

وتُسمَّى الواوُ والياءُ حَرفَي لِينٍ إذا كانتا ساكنَتينِ مَفتوحاً ما قبلَهما كما سيأتي في كلامه [٣] .

وكُلُّ حَرفِ مَدٍّ لينٌ ولا عَكسَ ، ولهذا خَصَّهُ الناظمُ بالذِّكرِ .

وكُلُّ حَرفٍ مُساوٍ لَمخرجِه إلا حروفَ المَدِّ ، فإنَّها دونَ مَخرَجِها ، ومِن ثَـــمَّ قَبلَت الزيادةَ ، وهذا مَذهبُ الخليلِ وجُمهورِ القُرَّاءِ ، وهو التَّحقيقُ [٤] .

ومعنى جَعلِ سِيبَويهِ الألفَ مِن مَخرجِ الهمزةِ : أنَّ مَبدَأَه مَبدَأُ الحَلقِ ، ويَمتـــدُّ ويَمرُّ على الكُلِّ [٥] .

ويُرشِّحُ هذا قولُ مَكِّيٍّ في الرِّعايةِ : « لكنَّ الألفَ يهوي في الفَمِ حتى يَنقَـــطع

---

(١) انظر النشر ١/١٩٩ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٩/أ .

(٢) النشر ١/١٩٩ .

(٣) انظر شرح البيت (٢٥) .

(٤) هو بحروفه في الحواشي المُفهمة ص ٩ ، والدقائق المحكمة ص ٣٣ ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٥١ : « كلُّ حرفٍ مساوٍ لمخرجِه : أي لمقدارِه لا يتجاوزُه ولا يتقاصـــرُ عنه » .

(٥) قاله الجعبريُّ في كتر المعاني (خط/٨٤٣) ، انظر لطائف الإشارات ١/١٩٠ .

مَخرجُه في الحَلقِ »[1] ، فنُسِبَ في الخُروجِ إلى الحَلقِ لا أنَّه آخرُ خُروجِه[2] .

وقولُ الدَّانيِّ[3] لا مُعتَمدَ له[4] في شيءٍ مِن أجزاءِ الفَمِ ، وعلى هذا[5] يُحمَلُ جَعلُ / الشاطبيِّ وغيرِه الألفَ مِن حُروفِ الحَلقِ[6] ، ويُنــزَّلُ قــولُهم في هــذه الحُروف[7] على غيرِ المَدِّية . ١٨/أ

واعلَمْ أنَّ كُلَّ مِقــدارٍ له نِهايَتانِ ، أيَّتُهما فُرِضَتْ أولَه كان مُقابِلُها آخِــرَه . ولمَّا كان وَضعُ الإنسانِ على الانتصابِ ، كان رَأسُه أوَّلَه ورِجلاهُ آخرَه ، ومِن ثَمَّ كان أولُ المَخارجِ الشفَتينِ وأولُهما مِمَّا يلي البَشَرة وآخرُهما مِمَّا يلي الأســنان ، وثانيها اللسانُ وأولُه مِمَّا يلي الأســنان وآخِرُه مِمَّا يلي الحَلقَ ، وهو ثالثُها وأولُه

---

(١) انظر في الرعاية ص١٠٢ ، وقد نقله بتصرُّف . والرعاية لمكِّيِّ بنِ أبي طالبٍ القَيسيِّ (ت ٤٣٧ هـ) ، انظر غاية النهاية ٢/٣٠٩ .

(٢) ذَكرَ هذا ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٥٢ ثم قال : « إذ لا مُنافاةَ بين أن يكــون مَبدؤه مَبدأَ الحَلقِ وانقطاع مَخرجه في الحَلق ؛ لأنَّ المرادَ أنه ليس له اعتمادٌ على شــيءٍ مِــن أجزاء الفَمِ ، بل يَبتدئُ مِن الحَلقِ وينتهي إلى الصوتِ الناشئِ مِن الحَلق » .

(٣) هو أبو عمرٍو عثمانُ بنُ سعيدٍ الدَّانيُّ (ت ٤٤٤ هـ) ، غاية النهاية ١/٥٠٣ .

(٤) أي للألف ، انظر التحديد في الإتقان والتجويد للدانيِّ ص ١٠٢ .

(٥) أي أن يكون مَبدؤه الحَلقَ ومنقطعُ مَخرجِه في الحَلق ، قاله ملاَّ علــي القــاري في المــنح الفكرية ص ٥٢ .

(٦) انظر لطائف الإشارات ١/١٩٠ .

(٧) أي الواو والياء .

مِمَّا يلي اللسانَ وآخِرُه مِمَّا يلي الصَدرَ . ولو كـان وَضعُه علـى التَّـنكُّسِ لانْعَكَس [١] .

ولَمَّا كان مادةُ الصوتِ الهواءُ الخارجُ مِن داخِل ، كان أَولُه آخِرَ الحَلقِ وآخِرُه أَولَ الشفتَينِ ، فرَتَّبَ الناظمُ الحُروفَ – ما عدا حُروفَ المَدِّ – باعتِبارِ الصـوتِ ، وِفاقاً للجُمهور [٢] .

وقَدَّمَ حُروفَ المَدِّ على حُروفِ الحَلقِ واللسانِ والشفتَينِ ؛ لعُمومِ مَخرجِهـا وكونِه بالنسبةِ إلى المَخارِجِ الآتيةِ بمَنـزِلَةِ الكُلِّ مِن حيثُ هو كُلٌّ ، فهو أَشرفُ مِن الجُزءِ فيَستَدعِي التَّقديمَ . وإن كان المُناسِبُ تأخيرَها عنها باعتِبارِ أنَّ حيِّزَها مُقدَّرٌ ، وما حَيِّزُه مُقدَّرٌ فهو حَقيقٌ بالتأخير [٣] .

ورَتَّبَ تَسميةَ المَخارجِ باعتِبارِ وَضعِها ، حيثُ جَعلَ الأبعَدَ مِمَّا يلي الصـدرَ ، والأقربَ مُقابلَه فقال :

١١– ثُمَّ لأَقْصَى الحَلْقِ : هَمْزٌ هَاءُ   ثُمَّ لِوَسْـطِهِ : فَعَيْنٌ حـَاءُ

---

(١) قاله الجعبريُّ في كنز المعاني (خط/٨٤٣) ، وانظر شرح الشافية للجَـارَبرديِّ ١/٣٣٥ ، والحـواشي المُفهِمة ص١٠ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٩/ب ، والدقائق المحكمة ص٣٣ ، والمـنح الفكرية ص ٥٣ .

(٢) كما في الحواشي المُفهِمة ص ١٠ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٩/ب ، ولطائف الإشارات ص ١٨٩ ، والدقائق المحكمة ص ٣٤ .

(٣) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ١٦/ب – ١٧/أ .

أقولُ : هذا هو المَخرجُ الثاني ممَّا تَقدَّم . و(أَقْصَى الحَلْقِ) أي أبعدُه ممَّا يلي الصَدرَ ، ولـه حرفانِ : الهمزةُ والهاءُ ، ومنهم مَن ضَمَّ الألفَ إليهما وجَعلَها بعدَهما كالشاطبيِّ ، ونُسبَ هذا القولُ إلى سِيبَويه [١] ، ونُقلَ عنه أيضاً تَقديمَ الألف على الهاءِ كما يُفهَمُ مِن كلامِ الجارَبَرْديِّ [٢] ، فتَقديمُه الألفَ على الهاءِ مرَّةً وتأخيرُها عنها أُخرَى يَدُلُّ على أنَّهما مِن مَخرجٍ واحد .

والحقُّ ما قدَّمنَاهُ مِن أنَّ مَخرجَ الألفِ الجوفُ [٣] ، وهو الخَلاءُ الدَّاخلُ في الفَم ، فتَأمَّل .

ثم المَخرجُ الثالثُ : وَسَطُ الحَلقِ ، ولـه حرفانِ : العينُ والحاءُ المُهمَلتان .

١٨/ب قال مَكيٌّ : « العينُ تَخرجُ مِن أولِ / المَخرجِ الثاني مِن مَخارجِ الحَلقِ الثلاثةِ ممَّا يلي الفَم » [٤] .

وهذا صَريحٌ في تَقديمِها على الحاءِ ، وهو كلامُ سِيبَويهِ ، وعليه الناظمُ [٥] .

---

(١) انظر كتاب سبيويه ٤٣٣/٤ ، وإبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة ص ٧٤٤ ، والمنح الفكرية ص ٥٤ .

(٢) انظر شرح الشافية للجاربرديِّ ٣٣٥/١ ، والجاربرديُّ : هو أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ يوسفَ (ت ٧٤٦ هـ) ، الأعلام ١١١/١ ، والجارَبَرْديُّ : بفتح الراء والموحدة وسكون الراء ، لبُّ اللباب ١٩٠/١ .

(٣) انظر عند شرح البيت (١٠) .

(٤) في كتابه : الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١٣٦ .

(٥) انظر الكتاب ٤٣٣/٤ ، والنشر ١٩٩/١ .

ونصَّ أبو الحَسنِ شُريحٌ [١] على أنَّ الحاءَ قبلَ العينِ ، وهو كلامُ المَهْـدَويِّ [٢] وغيرِه [٣] . وهذا - أي قولُ مَكيٍّ - معنى قولِه (**ثُمَّ لِوَسْطِه : فَعَيْنٌ حَاءُ**) [٤] .

تنبيه :

سينُ (وَسْط) ساكنةٌ في النظمِ على لُغةٍ ضَعيفَةٍ أو رِعـايةً للوَزنِ [٥] . والفاءُ في قـولِه (**فَعَيْنٌ حَاءُ**) زائدةٌ . والحاءُ مَعطوفةٌ على العينِ بواوٍ مَحذوفة [٦] .

١٢- أَدْنَاهُ : غَيْنٌ خَاؤُهَا ، وَالقَافُ أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ ، ثُمَّ الكَافُ

---

(١) هو شُرَيحُ بنُ محمدِ بنِ شريحٍ الرُّعينيُّ إمام مقرئ (ت ٥٣٩ هـ) ، غاية النهاية ١/٣٢٤.

(٢) هو أحمدُ بنُ عمارِ بنِ أبي العباس أستاذ مشهور (ت ٤٤٠ هـ) ، غاية النهاية ١/٩٢ .

(٣) كما في النشر ١/١٩٩ ، ولطائف الإشارات ١/١٩٠ .

(٤) في هامش (س) : « قوله (**لوَسْطِه**) : الوَسْطُ بالتسكين ظرفٌ ، وبالتحريك اسمٌ . وكلُّ مَوضعٍ صَلحَ فيه بينَ فهو وَسْط بالسكون ، كما يقال : حَلَلت وَسْط القوم ، أي بينهم . وإن لم يَصلُح فيه بينَ فهو وَسَط بالتحريك » . انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ٦٩ .

(٥) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٥٤-٥٥ : « وَسَطُ الشيءِ ، محرَّكةً : ما بين طَرفَيهِ ، كأَوسَطِه ، فإذا سُكِّنَت كانت ظرفاً ، أو هما فيما هو مُصمَتٌ كالحَلَقة ، فإذا كانت أجزاؤه متباينةً ، فبالإسكان فقط ، أو كلُّ مَوضعٍ صَلحَ فيه بينَ ، فهو بالتسكين وإلا فهو بالتحريك ، كذا في القاموس . فقول شارحٍ : سينُ (وَسْط) ساكنةٌ في النَّظم على لغةٍ ضعيفة ضعيفٌ » وانظر القاموس المحيط ١/٩٣٢ .

(٦) المُثبت في النسخة المُحقَّقة من النظم لأستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد - حفظه الله - فيها : (وَمِنْ وَسَطِهِ) وفيها حلٌّ للإشكال .

المَخرجُ الرابعُ : أدنى الحَلقِ ، أي أقربُه إلى الفَمِ ، وهو أولُه . ولـه حرفـان : الغَينُ والخاءُ المُعجَمتان .

ونصَّ شُريحٌ على أنَّ الغينَ قبلَ الخاءِ ، وهو كلامُ سِيبَويهِ أيضاً ، وعليه الشاطبيُّ والناظمُ [١] .

ونصَّ مَكيٌّ على تَقديمِ الخاءِ في المَخرجِ ، قال في الرِّعايةِ : « الخاءُ تَخرجُ مِن أولِ المَخرجِ الثالثِ مِن مَخارجِ الحَلقِ ممَّا يلي الفَم » [٢] . وقال ابنُ خَروفٍ النَّحْويُّ [٣] : أنَّ سِيبَويهِ لَمْ يَقصِدْ تَرتيباً فيما هو مِن مَخرجٍ واحد [٤] .

وهذه الستةُ أحرفٍ [٥] أو السبعةُ – أعني الهمزةَ والهاءَ والألفَ ، والعينَ والحاءَ ، والغينَ والخاءَ – هي المُسمَّاةُ بالحَلقيَّةِ ؛ لخُروجِهنَّ مِن الحَلقِ . فتَبيَّنَ لك أنَّ في الحَلقِ ثلاثَ مَخارجَ : أقصى ، ووَسَط ، وأدنَى .

وإنما أضافَ الناظمُ الخاءَ إلى الغَينِ ؛ لمُشارَكتِها لها في المَخرجِ ، وفي صِفاتِها إلا في الجَهرِ ، فإنَّ الخاءَ مَهموسةٌ ، والغَينَ مَجهورةٌ [٦] .

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٤/٤٣٣ ، والنشر ١/١٩٩ ، والمنح الفكرية ص ٥٦ ، ونهاية القول المفيد ص ٣٣ .

(٢) الرعاية ص ١٤٢ .

(٣) هو أبو الحسن عليُّ بنُ محمدٍ الأندلسيُّ (ت ٦٠٩ هـ) ، عالمٌ بالعربية ، بغية الوعاة ٢/٢٠٣ .

(٤) كما في النشر ١/١٩٩ ، واللآلئ السَّنية لوحة ١٠/أ ، والمنح الفكرية ص ٥٦ .

(٥) كذا في النُّسخ جميعها ، والوَجه : الستةُ الأحرف أو ستةُ الأحرف .

(٦) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٣٦ .

ثم لمّا فَــرغَ مِن مَخارجِ الحَلقِ وحُروفِه أخذَ في بيانِ مَخارجِ اللِّسانِ وحُروفِــه فقال (**وَالقَافُ أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ**) أي ومَخرجُ القافِ أقصَى اللِّسان وما فوقَه مِن الحَنكِ الأعلى ، هذا هو المَخــرجُ الخامسُ مِن المَخارجِ ، وهــو الأولُ مِــن مَخارجِ اللِّسان .

وفسَّر بعضُهم مَخرجَ القافِ بأنَّها تَخرجُ مِن آخرِ اللِّسانِ مِمَّا يلي الحَلقَ ومــا يُحاذيه مِن الحَنكِ الأعلى .

وعبارةُ الناظمِ في التَّمهيدِ : « فمِن أقصَاهُ مِمَّا يلي الحَلقَ وما يُحاذِيه مِن الحَنــكِ الأعلى القافُ » [1] .

وعبارةُ الجارَبَرْديِّ /: « ومَخــرجُ القافِ هو أقصَى اللِّسانِ وما يُحاذيه مِــن الحَنكِ الأعلى » [2] . ١٩/أ

وقال القَسطلانيُّ : « المَخرجُ الأولُ مِن مَخارجِ اللِّسانِ القافُ ، تَخرجُ مِن آخرِ اللِّسانِ مِمَّا يلي الحَلق » [3] .

وعبارةُ بعضِهم : ومَخــرجُ القافِ أقصَى اللِّسانِ ، ومن أقصَاهُ مِن الحَنكِ [4] مِمَّا يلي الحلقَ .

وقال مَكيٌّ : « القافُ تَخــرجُ مِن المَخرجِ الأولِ مِن مَخارجِ الفَــمِ مِمَّا يلي

---

(١) التمهيد في علم التجويد لابن الجزريِّ ص١١٣ .

(٢) في : شرح الشافية ٣٣٦/١ .

(٣) اللآلئ السَّنية لوحة ١٠/أ .

(٤) في (ز٢) زيادة : الأعلى .

الحَلقَ ، مِن أَقصَى اللِّسانِ وما فَوقَه مِن الحَنكِ » (١) .

فإذا نَظَرتَ في هذه العِبارَاتِ رَأيتَ بعضَها داخِلاً في البعضِ الآخرِ أو قريباً منه ، فتأمَّل .

وقولُه (**ثُمَّ الكَافُ أَسْفَلُ**) هذا هو **المَخرجُ السادسُ** مِن المَخارجِ ، وهو الثاني مِن مَخارجِ اللِّسانِ ، مَخرجُ الكافِ ، أي ومَخرجُ الكافِ ما يليهما ؛ أَعني ما يلي الأَقصَى وما فَوقَه ، وإليه أَشارَ بقولِه (**ثُمَّ الكَافُ أَسْفَلُ**) .

وعبارةُ بعضِهم : أنَّ الكافَ تَخرجُ مِن آخرِ اللِّسانِ مِن أَسفلِ مخرجِ القافِ قليلاً (٢) .

وعبارةُ الناظمِ في التَّمهيدِ : « والكافُ مِن المَخرجِ الثاني ، أي مِن مَخارجِ اللِّسانِ مِن بُعَيدِ آخرِ اللِّسانِ وما يُحاذِيهِ مِن الأَعلى ، وهو أَسفلُ مِن مَخرجِ القافِ قليلاً » (٣) .

وقال بعضُهم : أي الكافُ تَخرجُ مِن أَقصَى اللِّسانِ بَعدَ القافِ مِمَّا يلي الفَمَ بخلافِ القافِ ، فإنَّها مِن أَقصَى اللِّسانِ مِمَّا يلي الحَلقَ ، ومَخرجُ الكافِ مِن مَخرجِ القافِ بقليلٍ بَعدَ القاف (٤) .

---

(١) الرعاية ص ١٤٥ .

(٢) كما في اللآلئ السَّنية لوحة ١٠/أ .

(٣) لم أجد هذه العبارة في التمهيد ، وهي في الحواشي المُفهِمة لابن الناظم ص ١٠ .

(٤) في هامش (س) : قوله : « (بقليل بعد القاف) زاد بعضُهم على هذا قوله : ولا يذهب عليك أنَّ ما يلي الحلقَ من اللسان يُعدُّ فوقاً وما يُقابله تحتاً ، لما ذَكرناه مِن النُّكتةِ مِن اعتبارِ مُبتدأ الصوتِ في ترتيب المخارج » . قاله طاش كبري في شرحه على الجزرية ص ٧٤ .

وعبارةُ شيخِ الإسلامِ : « (والقافُ) أي مَخرجُها (أقصَى اللِّسانِ) أي آخرَه مِمَّا يلي الحَلقَ (فوقُ) أي وما فوقَه مِن الحَنكِ الأعلى (ثم الكافُ) أي مَخرجُها أقصَى اللِّسانِ (أسفلُ) أي وما تَحتَه مِن الحَنكِ الأعلى » [١] .

وما يُفهَمُ مِن قولِ بعضِهم مِن أنَّ المُرادَ بمَخرجِ القافِ أقصَى اللِّسانِ فوقُ مع انضمامِ ما فوقَه مِن الحَنكِ الأعلى ، ومَخرجُ الكافِ أقصَى اللِّسانِ أسفلُ مع انضمامِ ذلك أيضاً ، يَلزمُ منه التكلُّفُ في عبارةِ المُصنِّفِ ، والإخلالُ بذِكرِ ما يُحاذي مِن الحَنكِ الأعلى ، والإشارةَ إليه ، بخلافِ ما إذا جَعلْناهُ مُراداً مِن كلمةِ (فَوْقُ) [٢] ، وهي في كلامِ / المُصنِّفِ ظرفٌ مَبنيَّةٌ على الضمِّ . ١٩/ب

ويُسمَّى الحرفانِ لَهوِيَّين ؛ لأنَّهما يَخرُجانِ مِن أقصَى اللِّسانِ وما يليه عندَ اللَّهاة ، وهي اللَّحمةُ المُشرِفَةُ على الحلقِ ، قيل : أقصَى الفَمِ . قال ابنُ الناظمِ : « والجَمعُ لَهَيٌ ، ولَهَوَاتٌ ، ولَهَيَاتٌ » [٣] .

ثمَّ قال الناظمُ رَحمَه اللهُ تعالى :

١٣- أَسْفَلُ ، وَالوَسْطُ : فَجِيمُ الشِّينُ يَا وَ الضَّادُ : مِن حَافَتِهِ إذْ وَلِيَا

---

(١) الدقائق المحكمة ص ٣٦ .

(٢) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ١٧/ب .

(٣) الحواشي المُفهمة ص ١٠ ، وانظر لسان العرب ١٢/٣٤٩ ، مادَّة (ل هـ ا) ، واللآلئ السَّنية لوحة ١٠/أ .

١٤ – الأَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَــرَ أَوْ يُمْنَاهـَـا   وَ الــلاَّمُ أَدْنَــاهَــا لِمُنْــتَهَاهَــا

أقولُ : لفظَةُ (**أَسْفَلُ**) تَقدَّمَ شرحُها . وقولُه (**وَالوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينُ يَا**) هذا هو **المَخرجُ السابعُ** مِن المَخارجِ ، وهو الثالثُ مِن مَخارجِ اللِّسان ، يعني أنَّ الجيمَ والشِّينَ المُعجَمةَ والياءَ المُثـنَّاةَ تحتُ غيرَ المدِّيةِ مَخرجُهنَّ وَسَطَ اللِّسانِ وما بينَـه وبينَ وَسَطَ الحَنكِ الأعلى [١] .

وعبارةُ شيخِ الإسلامِ : « أي وَسَطُ اللِّسانِ مع ما يُحاذيه مِن وَسـطِ الحَنـكِ الأعلى مَخرجُ الجيمِ ، ثم الشِّينِ ، ثم الياءِ المُثـنَّاةِ تحتُ على هذا الترتيب » [٢] .

وقال المَهدويُّ : « إنَّ الشِّينَ تلي الكافَ ، والجيمَ والياءَ يليانِ الشِّينَ » حَكـاهُ وتُسمَّى الثلاثةُ شَجْرِيَّةً ، قيل : لخُروجِها مِن شَجْرِ الفَمِ ، وهو مُنفَتَحُ مـا بـينَ اللَّحْيَينِ .

وعبارةُ ابنِ الناظمِ : « وتُسمَّى الشَّجْرِيَّةَ ؛ لأنَّها تَخرجُ مِن شَجْرِ اللِّسانِ ومـا يُقابلُه . والشَّجْرُ : مَفْرَجُ الفَمِ ، أي مُنفَتَحُه . وقيل : مَجمـعُ اللَّحْـيَينِ عنـدَ العَنْفَقَة » [٣] .

---

(١) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ١٠/أ .

(٢) الدقائق المحكمة ص ٣٧ .

(٣) الحواشي المُفهمة ص ١٠ ، والعَنفَقــة : ما نَبتَ على الشفةِ السفلى مِن الشَّعر ، لسـان العـرب ٩/٤٣٠ ، مادَّة (ع ن ف) .

تنبيه :

الواوُ مِن قولِه (**وَالوَسْطُ**) فاصِلةٌ للاسْتِئنافِ ، والسينُ فيه ساكنةٌ لِمَا مَرَّ [١] ، وحَذفُ التنوينِ مِن قولِه (**فَجِيمُ**) ضرورةٌ .

وقــولُه (**وَالضَّادُ : مِن حَافَتِه إذْ وَلِيَا الاَضْرَاسَ**) هذا هو المَخرجُ الثامنُ من المَخارجِ ، وهو الرابعُ مِن مَخارجِ اللِّسانِ ، يريدُ أنَّ مَخرجَ الضادِ مِــن أقصَــى حافَّتَيِ اللِّسانِ مُستَطِيلَةً إلى قَريبٍ مِن رَأسِه وآخرِ مَخرجِ اللامِ .

ولِلِّسانِ حافَّتانِ مِن أصلِه إلى رَأسِه كحافَّتَيِ الوادي ، وهما جانبَاه . ومَوضِعُها - أي الضادُ - مِن الأسنَانِ : الأضرَاسُ العُلْيَا . فعلى هذا يكونُ مَخرَجُها باعتبارِ اللِّسانِ والأسنَانِ بينَ الأضرَاسِ وأقصَى حافَّةِ اللِّسانِ إلى قَريبٍ مِن رَأسِه [٢] .

وعبارةُ / ابنِ الحاجبِ [٣] : « والضادُ أَولُ إحْدَى حافَّتَيِ اللِّسانِ وما يليها من الأضرَاسِ التي في الجانبِ الأيسَرِ أو الأيمَنِ ، والحافَّةُ : الجانبُ . واعْلَمْ أنْ ليسَ المُرادُ بأولِ إحْدَى حافَّتَيه ما هو في مُقابَلَةِ أقصَى اللِّسانِ وما يليه ؛ لتَأَخُّرِ ذكرِ الضادِ عنِ القافِ والكافِ ، فإنَّه دلَّ على تَأَخُّرِ مَخرَجِه عن مَخرَجيهما . وإذا أُخِّرَ ذِكرُه عن ذِكرِ الشِّينِ والجيمِ والياءِ أيضاً عُلِمَ أنَّ مَخرَجَها مِن حافَّةِ اللِّسانِ لكنْ أقــربُ إلى مُقدَّمِ الفَمِ بقليل » [٤] . ٢٠/أ

(١) انظر ص ٧٥ .

(٢) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ١٨/أ .

(٣) هو عثمانُ بنُ عمرَ بنِ أبي بكرٍ ، مقرئ نحوي (ت ٦٤٦ هـ) ، بغية الوعاة ١٣٤/٢ .

(٤) انظر متن الشافية لابن الحاجب مع شرحها للجارَبَرْديِّ ٣٣٦/١ .

وعلى مُقتَضى تَعبيرِ ابنِ الحاجِبِ ومَن وَافَقَه يقالُ : إنَّ الضادَ مُستَطيلةٌ إلى أولِ مَخرجِ اللامِ .

ولَمَّا كانت حافَّةُ اللِّسانِ غيرَ مُستَقلَة بخُروجِ الضادِ ، بل لابدَّ مِن انضِمامِ الأضرَاسِ قيَّدَ المُصنِّفُ بقولِه (إِذْ وَلِيَا الأَضْرَاسَ) ، والوَلْيُ : القُربُ والإتْبَاعُ [1] ، والألفُ للإطلاق .

و(الأَضْرَاسَ) أصلُه الأَضرَاس ، حُذفَت همزتُه الثانيةُ بعدَ نَقلِ حَركَتِها إلى اللامِ واستُغنِيَ بها عن همزةِ الوَصلِ . والروايةُ فيه النَّصبُ على أنَّه مفعولُ (وَلِيَا) ، والفاعلُ مُستَترٌ عائدٌ إلى اللِّسانِ [2] ، كما أَوْمَأَ إليه ابنُ الناظمِ حيثُ قال : « والضادُ مَخرجُها مِن حافَّتِي اللِّسانِ وما يليه مِن الأَضراس » [3] أي وما يليه اللِّسانُ منها ، كما هو المُلائمُ لعبارةِ الجُمهورِ ، حيثُ اعتَبروا الوَلْيَ بينَ الأضراسِ والحافَّةِ لا بينَ الأَضراسِ واللِّسان .

وتَذكيرُ الضميرِ في (حَافَتِهِ) : إمَّا لأنَّ الحافَّةَ بمعنى الجانب ، أو لأنَّها أُضيفَت إلى مُذكَّرٍ فاكتَسبَت منه التَّذكيرَ . ولو قيل برَفعِه على الفاعليَّةِ فيكونُ المُرادُ : وَلِيَهُ

(١) انظر لسان العرب ٤٠٤/١٥ ، مادَّة (و ل ي) .

(٢) قال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٥٨ : « وأَبعَد شارحٌ حيث قال : والرواية في (الأَضْرَاسِ) هو النصبُ على أنه مفعول (وَلِيَا) والفاعل مستتر عائد على اللسان ، وبُعدُه مِن وَجهين لفظاً ومعنىً ، أما أولاً : فلأنَّ الضميرَ يرجع إلى المضاف دون المضاف إليه غالباً ، وأما معنىً فلأنهم اعتبروا الولاءَ بين الأضراس والحافةِ لا بين الأضراس ومطلقِ اللسان » .

(٣) الحواشي المُفهِمة ص ١٠ .

الأَضراسُ ، لكانت مُلائَمتُه لعبارَتهم أقوَى ؛ لأنَّهم اعتَبروا أيضاً وَلْيَ الأَضراسِ للحافَّة دونَ العَكس [١] .

وقولُه (مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا) يريدُ أنَّ إخراجَها مِن الأيسرِ كثيرٌ إلا أنَّه صَعبٌ ، ومِن الأيمنِ قليلٌ إلا أنَّه أصعب . قال في النَّشرِ : « وكلامُ سَيبَويه يدلُّ على أنَّها تكونُ مِن الجانبينِ . وقال الخليلُ : إنَّها أيضاً شَجْرِيَّةٌ ، يعني مِن مَخرجِ / ٢٠/ب الثلاثة قبلَها » [٢] انتهى.

وعندَ غيرِه [٣] ليسَت شَجْرِيَّةً ؛ لأنَّ شَجْرَ الفَمِ عندَه مَجمعُ اللَّحْيَينِ عندَ العَنْفَقَة . والضميرُ في (يُمْنَاهَا) يَرجعُ إلى الحافَّةِ ، وقيل : يَرجعُ إلى الأَضراسِ . وتَأنيثُ اليُمنَى باعتبارِ النَّاحية .

وكان عُمرُ بنُ الخطَّابِ ﷺ يُخرجُها مِن الجانبَينِ معاً . وهو أقلُّ وأعسرُ ، ومعَ ذلك هي أصعبُ الحُروفِ ، ولذلك قال ﷺ : « أَنَا أَفْصَحُ مَن نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِن قُرَيْشٍ » [٤] أي الذين هم أصلُ العربِ ، وهم أفصحُ مَن نَطقَ بها . وأرادَ أنا

(١) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ١٨/ب ، وقال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٥٩ : « ولا يَخفَى مافي قوله (أيضاً) وقولِه (دونَ العَكس) مِن المناقضةِ مع أنَّ القربَ والميلَ إنما هو مِن حافَّةِ اللسانِ إلى الأضراس دون العكس ؛ لبقائها في محلِّها » .

(٢) النشر ١/٢٠٠ .

(٣) أي عند غير الخليل .

(٤) قال ملاَّ علي القاري في الأسرار المرفوعة ص ١١٦– ١١٧ : « معناه صحيح ، ولكن لا أصلَ له في مبناه ، كما قال ابنُ كثير ، وقال ابنُ الجوزيِّ : لا أصلَ له ولا يصحُّ . قلتُ : والعَجبُ مِن الجلالِ المحلِّي مع جلالةِ محلِّه ذَكرَه في (شرحِ جمعِ الجوامع) مِن غير تنبيهٍ =

أَفصحُ العربِ الذين يَنطِقونَ بالضادِ ، وإنما خَصَّها بالذِكرِ ؛ لعُسْرِها علــى غــيرِ العرب [١] .

وذَكرَ الجارَبَرْديُّ أنَّه لا ضادَ إلا في العَربية [٢] .

وذَكرَ مَكيٌّ في الرِّعايةِ في بابِ اشتراكِ اللُّغاتِ في الحُروف قال : « وكــذلك انفَردَت العربُ بكثرةِ استعمالِ ستةِ أحــرفٍ ، وهي قليلةٌ في لُغاتِ بعضِ العَجم ، ولا توجدُ ألبَتَّةَ في لُغاتِ كثيرٍ منهم ، وهي : العينُ ، والصادُ ، والقافُ ، والظاءُ ، والضادُ ، والثاءُ » [٣] ، فيُمكنُ تَخصيصُها بالذِّكرِ لذلك أيضاً .

وقولُه ﷺ (بَيْدَ) بمعنى مِن أَجَلِ ، وقيل : بمعنى غَيرِ [٤] ، وأنَّــه مِــن تأكيــدِ المَــدحِ بمَا يُشبه الذَّم ، كقولِ الشاعرِ :

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائبِ [٥]

قال الناظمُ في النَّشرِ : « والحديثُ المَشهورُ على الألسِنةِ (أنا أفصَــحُ مَن نَطقَ

= وكذا ذَكرَه الشيخ زكريا في شرح المقدِّمة الجزريــة » ، انظــر أيضــاً كشــف الخفــاء للعجلوني ١/٢٣٢ .

(١) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٣٨ .

(٢) في : شرح الشافية ١/٣٣٨ .

(٣) الرعاية ص ٩٠ .

(٤) انظر لسان العرب ١/٥٤٩ ، مادّة (ب ي د) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو من مشهور شعر النابغة الذبياني ، كما في مغني اللبيب ١/١١٤ ، ومعجم شواهد العربية ١/٥٨ .

بالضادِ) لا أصـــلَ له ولا يَصِحُّ » [١] انتهى ، ونَقلَه بعضُ الشـــرّاحِ [٢] على هذه المُقدِّمة عن الـــحافظِ ابنِ كثير [٣] .

ويَجوزُ في (بَيْدَ) أن يقالُ : مَيْدَ – بالميمِ – وهـــي لُغـــةٌ فيهـــا ذَكَـــرَها الجَوهَـــريُّ [٤] وسَاقَ عليها حديثَ : « أنَا أفْصَحُ العَرَبِ مَيْدَ أنّي مِـــن قُـــرَيْشٍ ونَشَأْتُ في بَنِي سَعْدٍ » [٥] .

تَتمَّةٌ :

قال أبو شامةَ [٦] في شَرحِه على الشَّاطبيَّةِ : « ومنهم مَن يَجعلُ مَخرجَ الضادِ قبلَ مَخرجِ الجيمِ والشِّينِ والياءِ » [٧] .

وقولُه (**وَاللاَّمُ أَدْنَاهَا لِمُنْـــتَهَاهَا**) هذا هو **المَخرجُ التاسعُ** مِن المَخارجِ ، وهو الخامسُ مِن مَخارجِ اللِّسانِ . ثم أخبرَ أنَّ / مَخرجَ اللامِ ما دونَ أولِ حافَّةِ اللِّسانِ ٢١/أ إلى مُنتَهَى طَرفِه وما يُحاذِي ذلك مِن الحَنكِ الأعلى .وزادَ بعضُهم على هذا فقال :

---

(١) النشر ١/٢١٩-٢٢٠ .

(٢) كما في الدقائق المحكمة ص ٣٨ ، والفوائد السِّرية لوحة ١٩/أ ، والمنح الفكرية ص ٥٩ .

(٣) هو إسماعيلُ بنُ عمرَ بنِ كثيرٍ الدمشقيُّ ، حافظ مؤرِّخ فقيه (ت ٧٧٤ هـ) ، الأعـــلام ٣٢٠/١ .

(٤) هو أبو نصرٍ إسماعيلُ بنُ حمَّادٍ ، لغويٌّ من الأئمة (ت ٣٩٣ هـ) ، بغية الوعاة ٤٤٦/١ .

(٥) انظر الصِّحاح ٥٤١/٢ .

(٦) هو أبو القاسم عبدُ الرحمنِ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ (ت ٦٦٥ هـ) ، غايـــة النهايـــة ١/ ٣٦٥ . له شرحٌ على الشاطبية مسمًّى بـــ : إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع .

(٧) إبراز المعاني من حرز الأماني ص ٧٤٥ .

فُوَيقَ الضَّاحِـــكِ [(١)] ، والنَّابِ ، والرَّبَاعِيَةِ – وهي بفَتْـــحِ الرَّاءِ وتَخفيفِ اليــاءِ المُثناة تحتُ – والثَّنِـــيَّةِ [(٢)] .

قال أبو عَمرٍو : « وكان يَنبَغي أن يقالَ : فَوقَ الثَّنايا إلا أنَّ سيبَويه ذَكَرَ ذلك . فمِن أجلِ ذلك عَدَّدوا ، وإلا فليسَ في الحَقيقة فوقَ ذلك ؛ لأنَّ مَخرجَ النونِ يلي مَخرجَها ، وهي فوقَ الثَّنايا ، فكذلك هذا ، على أنَّ النَّاطِقَ باللامِ تَنبَسطُ جَوانبُ طَرفَي لسَانه بمَا فوقَ الضَّاحِك إلى الضَّاحِكِ الآخرِ ، وأنَّ المَخرجَ في الحَقيقة ليسَ إلا فوقَ الثَّنايا ، وإنما ذلك يأتي لمَا فيها مِن شَبه الشِّدَّة ودُخولِ المَخرجِ في ظَهــرِ اللِّسان ، فيَنبَسطُ الجانبانِ لذلك ؛ فلذلك عَدُّوا الضَّاحكَ والنَّابَ والرَّباعيَةَ » [(٣)] .

وعبارةُ ابنِ الحاجبِ : « واللامُ ما دونَ طَرفِ اللِّسان » يريدُ بطَرفِ اللِّســـانِ أولَ إحْدَى حافَّتَيه ؛ وذلك لأنَّ ابتداءَ مَخرجِ اللامِ أقربُ إلى مُقدَّمِ الفَمِ مِن مَخرجِ الضادِ [(٤)] ، ويَمتـــدُّ إلى مُنتَهَى طَرفِ اللِّسانِ وما يُحاذي ذلك مِن الحَنكِ الأَعلى

---

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على الجزريـــة نصُّـــه : « قولُـــه (فُوَيـــقَ الضَّاحِكِ) فائدةٌ شريفـــة : الضاحك : السنُّ التي بـــين الأنيـــاب والأضـــراس ، وجَمعهـــا ضواحك . وقيل : كلُّ سنٍّ تبدو مِن مقدَّم الأضراسِ عند الضحك . النَّاب : السنُّ المُســـتدقُّ رأسُه مثل سنِّ الكلب . والرَّباعية : هي السنُّ التي بين الثَّنية والنَّاب ، والجَمـــع رَباعيَـــات . انتهى ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة ص ٧٩ .

(٢) انظر التحديد في الإتقان والتجويد للداني ص ١٠٤ ، ولطائف الإشـــــارات ١/ ١٩٢ ، والدقائق المحكمة ص ٣٩ ، والفوائد السَّرية لوحة ١٩/ب ، والمنح الفكرية ص ٦٢ .

(٣) نقله أبو شامةَ عن أبي عمرٍو في إبراز المعاني ص ٧٤٦ .

(٤) في النُّسخ كلِّها : من مخرج النون ، وهو خطأ ، وما أثبتُّه من شـــرح الشـــافية ١/٣٣٦ ، والحواشي الأزهرية ص ٣٢ ، والمنح الفكرية ص ٦١ .

فُوَيقَ الضَّاحِكِ والنَّابِ والرَّباعِيَةِ والثَّنِيَّةِ ، وليسَ في الحُـــروفِ أوســعُ مَخرجــاً منه [(١)] .

والثَّنايا هي الأَسنانُ المُتقدِّمةُ ، اثنانِ فوقُ واثنانِ أسفلُ ، جَمعُ ثَنِيَّة . والرَّباعيَاتُ هي أربعٌ خلفَها [(٢)] . والأنيَابُ أربعٌ أُخرى خَلفَ الرَّباعِيَات . ثُمَّ الأَضراسُ وهـــي عشرونَ ضِرساً ، مِن كُلِّ جـــانِبٍ عَشرٌ ، منها الضَّواحِكُ وهـــي أربعـــةٌ مِـــن الجانبينِ . ثُمَّ الطَّواحِنُ ويقالُ فيها أيضاً الطَّواحينُ – بالياءِ المُثنَّاة تحتُ – اثنا عَشرَ طَاحِناً مِن الجانبينِ . ثُمَّ النَّواجِـــذُ – بالذَّالِ المُعجَمةِ – وهي الأَواخِرُ ، مِن كُـــلِّ جانِبٍ اثنانِ ، واحدةٌ مِن أعلى وأُخرَى مِن أسفلِ . ويقالُ لها ضِرْسُ الحُلُمِ وضِرْسُ العَقلِ ، وهي أَقصَى الأَضراسِ ، وهي قد لا تَنبُتُ لبعضِ الناسِ وقد تُّنبُتُ لبعضِهم بعضُها وللبعضِ كُلُّها . وقد تَّبيَّنَ لك بهذا مَخرج الضادِ ، فتَأمَّل [(٣)] .

وعبارةُ الناظمِ في التَّمهيدِ : « ومِن رَأسِ حافَّته وطَرفِه وما يُحاذِيها مِن / الحَنكِ الأعلى مِن اللِّثَة اللامُ » [(٤)] انتهى. ٢١/ب

وعبارتُه في النَّشرِ : « المَخرجُ التاسعُ : اللامُ مِن حافَّةِ اللِّسانِ مِن أدناهـــا إلى مُنتَهَى طَـــرفِه وما بينَها وبينَ ما يليها من الحَنكِ الأعلى مِمَّا فويـــقَ الضَّاحِـــكِ والنَّابِ والرَّباعِـــيَةِ والثَّنِيَّة » [(٥)] انتهى .

---

(١) هذا الكلام للجارَبَرْدِيِّ في شرحه على الشافية بحروفه ، انظر الشافية مع شرحها ٣٣٦/١ ، والحواشي الأزهرية ص ٣٢ .

(٢) سقطت من (ت) هذه الجملة : « والرباعيَّات هي أربعٌ خلفها » .

(٣) شرح الشافية ٣٣٦/١ ، ونهاية القول المفيد ص ٣٩-٤٠ .

(٤) التمهيد ص ١١٤ .

(٥) النشر ٢٠٠/١ .

وقد ظَهَرَ لك مِمَّا تَقرَّرَ أنَّ عبارةَ الناظمِ هنا مُشكِلَةٌ ؛ لاقتضائها كَونَ أدنى الحافَّة - وهو أولُها - إحدَى طَرفَي المَخرجِ ، مع أنَّه بينهما ، وامتدادُ المَخرجِ إلى مُنتَهَى الحافَّة مِمَّا يلي الحَلقَ ، مع أنَّ امتدادَه مِمَّا دونَ أدنى الحافَّة إلى مُنتَهَى طَرفِ اللِّسانِ مِمَّا يلي الأسنانَ اللهمَّ إلا أنْ تَجعلَ إضافَةَ المُنتَهَى مُراداً به مُنتَهَى الطَرفِ إلى الحافَّة التاليةِ له ؛ لأدنى مُلابَسة ، فَيندَفعُ به الإشكالُ في هذا الأخير [١] .

وفسَّرَ شيخُ الإسلامِ عبارةَ الناظمِ فقال : « واللامُ مَخرجُها أدنى حافَّة [٢] اللِّسانِ مع ما يليها مِن الحَنكِ الأعلى إلى آخرِها » [٣] ، وهي مُشْكِلَةٌ ؛ لأنَّه اعتَبرَ ما يلي الحافَّةَ مِن الحَنكِ الأعلى ، أي ما يَقرُبُ منها مع المُحاذاة منه ، مع أنَّ المُعتَبرَ ما كان مُحاذِياً لِمَا دونَ الأولِ إلى مُنتَهَى الطَّرفِ على ما عَرفتَ [٤] .

١٥- والنُّونُ : مِن طَرَفِه تَحْتُ اجْعَلُوا   والرَّا : يُدَانِيه لِظَهْرٍ أدْخَلُ

المَخرجُ العاشرُ مِن المَخارجِ ، وهو السادسُ مِن مَخارجِ اللِّسانِ للنونِ ، وإليه أشارَ بقوله (**والنُّونُ : مِن طَرَفه تَحْتُ اجْعَلُوا**) أي ومَخرجُ النونِ طَرفُ اللِّسانِ ، أي رَأسُه ومُحاذيه مِن اللِّثة فوقَ الثَّنايا .

---

(١) قاله التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ١٩/ب .

(٢) في هامش (س) زيادة : وفي بعض النُّسخ : أوَّل حافَّة .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٣٨ .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السِّرية لوحة ١٩/ب .

وقال الناظمُ في التَمهِيدِ : « ومِن رَأسِه أيضاً ومُحاذيهِ مِن اللّثــةِ النــون » [١] انتهى .

وقال في النَّشرِ : « المَخرجُ العاشرُ للنونِ مِن طَــرفِ اللِّسانِ بينَه وبينَ ما فُويقَ الثَّنايا أَسفلَ اللامِ قليلاً »[٢] انتهى .

وقال أبو شامةَ في شَرحِه على الشَّاطبيَّةِ : « إنَّ مَخرجَ النونِ ممَّا بــينَ طَــرفِ اللِّسانِ وفُويقَ الثَّنايا ، وهو أَخرجُ قليلاً مِن مَخرجِ اللام » [٣] انتهى .

وقال مَكيٌّ في الرِّعايةِ : « النونُ تَخرجُ مِن المَخرجِ / السادسِ مِن مَخارجِ الفَمِ ٢٢/أ فوقَ اللامِ قليلاً أو تَحتَها قليلاً على الاختِلافِ في ذلك » [٤] .

وقال سيبويه : « ومَخرجُها مِن طَرَفِ اللِّسانِ بينَه وما بينَ فُويقَ الثَّنايا » [٥] ، وهي مُتوَسِطةُ القوَّةِ ، وفيها إذا سَكَنَتْ غُنَّةٌ تَخرجُ مِن الخَياشيمِ ، فذلك مِمَّا يَزيدُ في قوَّتِها . والخَفيَّةُ منها مَخرجُها الخَياشيمُ مِن غيرِ مَخرجِ المُتحَرِّكة .

والنونُ مُؤاخيةٌ للأمِ ؛ لِقُربِ المَخرَجينِ ولانحرافِ اللامِ إلى مَخــرجِ النــونِ ؛ لأنَّهما مَجهورَتانِ لكن في النونِ غُنَّةٌ ليسَتْ في اللامِ ، ولِتَقارُبِهما أَبْدَلت العــربُ أَحدَهما مِن الآخرِ فقالوا : هَتَنَتِ السماءُ ، وهَتَلَتِ السماءُ ، إذا هَطَــلَ مَطَــرُها بقوَّةٍ ، ولهذا نَظائــرُ كثيرةٌ [٦] انتهى .

---

(١) التمهيد ص ١١٤ .

(٢) النشر ١/٢٠٠ .

(٣) إبراز المعاني ص ٧٤٦ .

(٤) الرعاية ص ١٦٧ .

(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٣٣ .

(٦) هو بحروفه في الرعاية لمكيٍّ ص ١٦٧ .

وما قرَّرناهُ لك فيه آيةٌ ظاهرةٌ على أن لا دَخلَ للحَنكِ الأعلى في مَخرجِها أصلاً .

والحقُّ اعتبارُ اللِّثةِ كما هو رَأيُ ابنِ الناظمِ [1] ومَن وَافقَه [2] ، وهي لَيسَت مِن الحَنكِ الأعلى بل أسفل منه حَولَ الأسنانِ خلافاً لِمَا جَنحَ إليه شيخُ الإسلامِ حيث قال : « (والنونُ) تَخرجُ (مِن طَرفِه) أي اللِّسان مع ما ذُكِرَ » [3] ، يريدُ ما يليه مِن الحَنكِ الأعلى ، أي ما يَقرُبُ منه مِن الحَنكِ الأعلى معَ المُحاذَاة .

وقولُه (**تَحْتُ اجْعَلُوا**) أي اجْعَلوها أيُّها القُرَّاءُ تحتَ اللامِ قليلاً ، فيكونُ مَخرجُها على هذا أخرجَ مِن مَخرجِ اللامِ . وقيل : فوقَها قليلاً [4] كما فُهِمَ ممَّا تَقرَّر .

المَخرجُ الحادي عَشرَ مِن المَخارجِ ، وهو السابعُ مِن مَخارجِ اللِّسانِ للراءِ ، وإليه أشارَ بقولِه (**وَالرَّا يُدَانيه لظَهْرٍ أَدْخَلُ**) أخبرَ أنَّ مَخرجَ الرَّاءِ يُقارِبُ مَخرجَ النونِ ، إذْ هو عِبارةٌ عمَّا هو أَدخلُ مِن مَخرجِ النونِ وأخرجُ مِن مَخرجِ اللامِ ، كما نصَّ عليه الفَخرُ الجارَبَرْديُّ [5] .

وعبارةُ التَّمهيدِ : « ومِن ظَهرِه وما يُحاذيه مِن اللِّثةِ للرَّاءِ » [6] .

---

(١) انظر الحواشي المُفهمة ص ١١ .

(٢) كالجعبريِّ في كنز المعاني (خط/٨٤٢) ، والتاذفيِّ في الفوائد السَّرية لوحة ٢٠/أ .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٤٠ .

(٤) انظر الحواشي الأزهرية ص ٣٢ ، والفوائد السَّرية لوحة ٢٠/أ .

(٥) في : شرح الشافية ٣٣٧/١ .

(٦) التمهيد ص ١١٤ .

وعبارتُه في النَّشرِ : « المَخرجُ الحادي عَشَر للرَّاء ، وهي مِن مَخرجِ النونِ مِن طَرفِ اللِّسانِ بينَه وبينَ ما فَوقَ الثَّنايا العُليَا ، غيرَ أنَّها أدخل في ظَهرِ اللِّسانِ قليلاً » [١] .

وقال الشَّاطبيُّ [٢] :

وَحَرْفٌ يُدَانيه إلَى الظَّهْرِ مُدْخَلٌ ‌ ‌ ‌ ‌ وَكَمْ حَاذِقٍ مَعْ سِيبَوَيهِ بهِ اجْتَلَى

وقال أبو شامةَ / : « يعني يُداني النونَ ، وهو الرَّاءُ ، تَخرجُ مِن مَخرجِها لكنَّها ٢٢/ب أدخلُ في ظَهرِ اللِّسانِ قليلاً مِن مَخرجِ النونِ ؛ لانحرَافِه إلى اللامِ . فهذا معنى قولِه (إلَى الظَّهْرِ مُدْخَلٌ) أي وحَرفٌ مُدخَلٌ إلى الظَّهرِ يُدانيه .

وأورَدَ الشيخُ أبو عمرو معنى أنَّ هذه العبارةَ تَقتَضِي أن يكونَ مَخرجُ الرَّاءِ قبلَ مَخرجِ النونِ ؛ لأنَّ الرَّاءَ أَدخلُ منها إلى ظَهرِ اللِّسانِ . وأجابَ بأنَّ مَخرجَ الرَّاءِ بعدَ مَخرجِ النونِ وإنما يُشارِكُه في ذلك لا على أنَّه يَستَقِلُّ به ، ألا تَرَى أنَّكَ إذا نَطقتَ بالنونِ والرَّاءِ ساكِنتَينِ وَجَدتَّ طَرفَ اللِّسانِ عندَ النُّطقِ بالرَّاءِ فيما هو مَخرجٌ بعدَ مَخرجِ النونِ ، هذا هو الذي يَجِدُهُ مُستَقيمُ الطَّبعِ لا على التَّكلُّفِ » [٣] .

وقد عُلِم بِمَا ذُكِرَ أنَّ قولَ الناظمِ (أَدْخَلُ) أَفعَلُ تَفضيلٍ ، أي الرَّاءُ أكثرُ انحِرَافاً إلى ظَهرِ اللِّسانِ مِن النونِ ، قالَه ابنُ الناظمِ [٤] .

---

(١) النشر ١/٢٠٠ .

(٢) في قصيدته : حرز الأماني ووَجه التهاني في القراءات السبع ، في باب مخارج الحروف وصفاهما ، البيت رقم (١١٤٣) .

(٣) إبراز المعاني ص ٧٤٦ .

(٤) في : الحواشي المُفهِمة ص ١٤ .

وقال بعضُهم [1] في قولِ الناظمِ (**لِظَهْرٍ أَدْخَلُ**) فيه إشارةٌ إلى أنَّه دَاخِلٌ إلى ظَهرِ طَرفِ اللِّسانِ ، واللامُ فيه بمعنى : إلى . فأَدخَلُ بمعنى : دَاخِل ، كما أنَّ أهونَ بمعنى : هَيِّن ، في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الرُّوم ٢٧] ، وليس التَّفضيلُ مُراداً أصلاً ، يُرشدُكَ إلى ذلك قولُ الشَّاطبيِّ :

وَحَرْفٌ يُدَانيه إِلَى الظَّهْرِ مُدْخَلٌ

لكنِ المَفهومُ مِن كلامِ أبي شامةَ وغيرِه مِمَّا تَقدَّمَ لك أنَّ أَدخلَ أفعلُ تَفضيلٍ ؛ لِمُشَاركةِ النونِ والرَّاءِ في أصلِ المَخرجِ .

وقال الجَعبَرِيُّ وتَبعَه ابنُ الناظمِ : « هي - يعني الرَّاءَ - مِن ظَهرِ رَأسِ اللِّسانِ ومُحاذيه مِن لِثَةِ الثَّنيتَينِ العُلييَينِ » [2] ، وهو خلافُ ما يُفهَمُ مِن عبارةِ الناظمِ مِن أنَّ الظَهرَ مُنتَهَى المَخرجِ الذي يُفرَضُ مِن اللِّسانِ خاصةً لا عَينُه ، إلا أن تَجعَلَ اللامَ بمعنى في .

ويُرادُ بـ (**الظَّهْرِ**) ظَهرُ اللِّسانِ لا ظَهرُ طَرفِه كماهو مُختَارُ الأزهَرِيِّ [3] ، فلا يكونُ مُخالفاً ، ويَشهدُ له قولُ صاحبِ المِفتاحِ [4] : « ومِن مَخرجِ النونِ ، يعني الرَّاءَ مِن مَخرجِ النونِ غيرَ أنَّه دَاخِلٌ في ظَهرِ اللِّسانِ قليلاً ؛ لانحِرَافه إلى اللام » .

---

(١) يقصد به التاذفيّ ، انظر الفوائد السَّرية لوحة ٢٠/أ-ب .

(٢) في : كتر المعاني (خط/٨٤٢) ، والحواشي المُفهمة ص ١١ .

(٣) انظر الحواشي الأزهرية ص ٣٣ .

(٤) أي مفتاح العلوم لأبي يعقوبِ يوسفَ بنِ أبي بكرِ السَّكَّاكيِّ (ت ٦٢٦ هـ) ، انظر منه ص ٧ .

ويَشهدُ له أيضاً قولُ مَكيٍّ في / الرِّعاية : « الرَّاءُ تَخرجُ مِن المَخرجِ السابعِ مِن ٢٣/أ
مَخارجِ الفَمِ ، مِن مَخرجِ النونِ غيرَ أنَّها أَدخلُ إلى ظَهرِ اللِّسانِ قليلاً » [١] .

وما ذَكرَه الناظمُ مِن تَغايُرِ مَخارجِ الثلاثةِ هو مَذهبُ سِيبَويهِ والحُذَّاقِ . وذَهبَ المُبرِّدُ ويحيى الفَرَّاءُ وقُطْرُبٌ - تلميذُ سِيبَويه - [٢] إلى أنَّ مَخرجَها واحدٌ ، وهو طَرفُ اللِّسانِ مع ما يُحاذيه [٣] ، وهو ضعيفٌ ؛ لاستلزامه التَّرجيحَ مِن غيرِ مُرجِّحٍ ، لاشتراكِ الحَلقيَّةِ في الحَلقِ مع أنَّها ليست مِن مَخرجٍ واحدٍ بالاتِّفاق .

وإن أُجيبَ بأنَّ الحَلقيَّةَ مُتفاوتةٌ في الحَلقِ . رُدَّ بأنَّ الثلاثةَ المَذكورةَ مُتفاوتةٌ في طَرفِ اللِّسانِ أيضاً [٤] .

وهذه الثلاثةُ يقالُ لها : الذَّلْقيَّةُ ، نسبةً إلى مَوضعِ مَخرجِها ، وهو طَرفُ اللِّسانِ ، إذْ طَرفُ كُلِّ شيءٍ ذَلْقُهُ ، قالَه الناظمُ في النَّشر [٥] .

---

(١) الرعاية ص ١٦٩ .

(٢) هو محمدُ بنُ المستنيرِ ، أبو عليٍّ النَّحويُّ المعروف بقُطرب (ت ٢٠٦ هـ) ، بغية الوعاة ٢٤٢/١ .

(٣) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ١٠/ب ، والدقائق المحكمة ص ٤٠ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٢٠/ب ، والمنح الفكرية ص ٦٤ .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السَّرِية لوحة ٢٠/ب .

(٥) النشر ٢٠٠/١ .

١٦- وَ الطَّاءُ وَ الدَّالُ وَ تَا : منهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا ، والصَّفِيرُ : مُسْتَكِنّ
١٧- مِنهُ وَ مِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى وَالظَّاءُ والذَّالُ وَ ثَا : للعُلْيَا
١٨ - مِنْ طَرَفَيهِمَا ، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ فَالْفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا المُشْرِفَهْ

المَخرجُ الثاني عَشرَ مِن المَخارجِ ، وهو الثامنُ مِن مَخارجِ اللّسان للطَّاءِ والدَّالِ والتَّاءِ ، وإليه أَشارَ بقولِه (**وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا منهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا**) أخبرَ رَحِمَه الله أنَّ الطَّاءَ والدَّالَ المُهمَلتَين والتَّاءَ المُثنَّاةَ فوقُ تَخرجُ مِن طَرفِ اللّسانِ ممَّا بينَه وبين أُصولِ الثَّنايَا العُليَا مُصعَّداً إلى الحَنك [1] .

وعبارةُ الناظمِ في التَّمهيدِ : « ومِن رَأسِه أيضاً وأُصولِ الثَّنيَّتَينِ العُليتَينِ الطَّاءُ والتَّاءُ والدَّالُ » [2] انتهى .

وعبارتُه في النَّشرِ : « المَخرجُ الثاني عَشرَ للطَّاءِ والدَّالِ والتَّاءِ مِن طَرفِ اللّسانِ وأُصولِ الثَّنَايَا العُليَا مُصعَّداً إلى جِهةِ الحَنك » [3] .

قال أبو شامةَ في شَرحِه على قولِ الشَّاطبيِّ :

وَمِنْهُ وَمِن بَيْنِ الثَّنَايَا ثَلاثَةٌ إلى آخرِه [4]

« يعني ومِن طَرفِ اللّسانِ ومِن الثَّنَايَا العُليَا - يعني بينَهما - ثلاثةُ أحرفٍ وهي : الطَّاءُ والدَّالُ المُهمَلتَانِ / والتَّاءُ المُثنَّاةُ مِن فوق . ٢٣/ب

---

(١) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ١١/ب .

(٢) التمهيد ص ١١٤ .

(٣) النشر ١/٢٠٠ .

(٤) البيت رقم (١١٤٦) ، وتمامه :

وَحَرْفٌ مِنَ اطْرَافِ الثَّنَايَا هِيَ العُلاَ

وعبارةُ سيبويه : « ما بينَ طَرفِ اللِّسانِ وأُصولِ الثَّنَايَـا »[١] . زَادَ غـيرُه : مُصعَّداً إلى الحَنك .

وقال أبو عمرو[٢] : « وقولُه (وأُصولِ الثَّنَايَا) ليسَ مُحتَّمٌ بل قد يكونُ ذلك مِن أُصولِ الثَّنَايَا ، وقد يكونُ مِمَّا بعدَ أُصولِها قليلاً مـع سَـلامَةِ الطَّبـعِ مِـن التَّكلُّـف » . وقـولُه (وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا) مِن بابِ إضافةِ الصِّفةِ إلى مَوصُـوفها . والأَصلُ : الثَّنَايَا العُليَا . ولَمْ يَذكُر سِيبَويه في عبارَته (العُليَا) وهـي مُـرَادَةٌ . وهذه إضافةٌ صَحيحةٌ ؛ لأنَّ الثَّنَايَا قِسمَانِ : سُفلَى وعُليَا ، فمُيِّزَ بالإضافةِ ، نحو : علماءُ القومِ ، وفُضلاءُ الرِّجالِ ، وليس في كُلِّ جِهَـةٍ إلا ثَنِيَّتـانِ ، فـالمَجموعُ أربعٌ . وجُوِّزَ التَّعبيرُ عنِ المُثنَّى بالجَمعِ تَخفيفاً ، وهو أَولَى مِـن غـيرِه ؛ لأَمـنِ الإلبَاسِ . ونَظيرُه قولُهم : وهو عَظيمُ المَناكِبِ ، عَـريضُ الحَواجِـبِ ، شَـديدُ المَرَافق »[٣] .

وهذه الثلاثةُ تُسمَّى نِطَعِيَّةً[٤] ؛ لُمجَاوَرَةِ مَخرجِها نِطَـعِ الغَارِ الأعلى - وهو سَقفُه - لا لِخُروجِها منه كما قيل[٥] .

<u>المَخرجُ الثالثَ عَشَر</u> للصَّادِ والزَّاي والسِّينِ ، وهو التاسـعُ مِـن مَخـارجِ اللِّسانِ ، وإليه أَشـارَ بقولِه (**وَالصَّفِيرُ : مُسْتَكِنّ مِنْهُ وَمِن فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى**)

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٣٣ .

(٢) أي الدانيُّ .

(٣) إبراز المعاني ص ٧٤٧ .

(٤) بكسر النونِ وفتح الطاء ، كما في المِصباح المنير ص ٦١١ ، مادَّة (ن ط ع) .

(٥) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٢١/أ .

أخبرَ رَحمَه الله أنَّ حُروفَ الصَّفيرِ [١] ، وهي الصَّادُ والزَّايُ والسِّينُ المُهمَلةُ - الآتي ذِكْرُها في كلامِه بَعدُ - استَقرَّ خُروجُها مِن طَرَفِ اللِّسانِ ومِن أَطـرَافِ الثَّنَايَـا السُّفلَى .

وعبارتُه في التَّمهيدِ : « ومِن رَأسِه أيضاً وبينَ أُصولِ الثَّنيَّتينِ الصَّـادُ والـزَّايُ والسِّينُ المُهمَلة » [٢] .

وقال في النَّشرِ : « المَخرجُ الثالثُ عَشرَ لِحُروفِ الصَّفيرِ وهي : الصَّادُ والسِّينُ والزَّايُ مِن بينَ طَرَفِ اللِّسانِ وفوق الثَّنَايَا السُّفلَى ، ويُقالُ في الزَّايِ : زَاءٌ بالمدِّ ، وزِيٌّ بالكَسرِ والتَّشديد » [٣] انتهى .

وقال ابنُ الناظمِ : « إنَّ حُروفَ الصَّفيرِ : الصَّادُ والزَّايُ والسِّينُ مَخرجُهنَّ مِن طَرَفِ اللِّسانِ ومِن أَطرَافِ الثَّنَايَا السُّفلَى » [٤] . وفيه بَحثٌ ؛ لأنَّ الناظمَ اعتَـبرَ فوقَ الثَّنَايَا السُّفلَى الذي هو تحتَ العُليَا بعَينه يريدُ به ما بينَهما ، وهو لَمْ يَعتَبِـرْ / ٢٤/أ ذلك ، إذْ طَرَفُ الشيءِ غيرُ فوقِه ، نَعَم يُمكِنُ التَّوفيقُ بحَمْـلِ الفَـوقِ علـى الأَطرَافِ ؛ لمُجَاوَرتِه إيَّاها ، فيكونُ مِن بابِ إطلاقِ المَجازِ على مُجَاوِرِه إلا أنَّـه خِلافُ المُتَبَادرِ [٥] .

---

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على الجزرية نصُّه : « الصفير : نـوعٌ مِـن الصوتِ يقال : صفَّر الطائر ، يُصفِّر صفيراً ، طاش كبري » . وهـو كـذلك في النسـخة المطبوعة ص ٨٢ .

(٢) التمهيد ص ١١٤ .

(٣) النشر ١/٢٠٠ - ٢٠١ ، وفي الزاي لغاتٌ أخرى ، انظر القاموس المحيط ٢/١٦٩٥ .

(٤) الحواشي المُفهمة ص ١١ .

(٥) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٢١/ب ، وانظر المنح الفكرية ص ٦٥ .

وقالَ الشَّاطبيُّ [١] :

مِنْهُ وَمِن بَيْنِ الثَّنَايَا

يريدُ بذلك بينَ مجموعِهما ، وبالثَّنَايَا : الثَّنَايَا السُّفْلَى ، هكذا قاله بعضُهم [٢] .

وقال شيخُ الإسلامِ زكَرِيَّا في شَرحِه على هذه المُقدِّمة : « وعبارةُ الشَّاطبيِّ رَحمَه الله (ومِن بينِ الثَّنَايَا) يعني العُليَا ، ولا مُنافاةَ ؛ فهي مِن طَرفِ اللِّسانِ ومِن بينِ الثَّنَايَا العُليَا والسُّفلَى » [٣] .

وتُسمَّى هذه الثلاثةُ أَسَلِيَّةً ؛ لأنَّها مِن أَسَلَةِ اللِّسانِ ، وهي مُستَدَقُّه ، هكذا قيل .

وقال بعضُ الشُّرَّاحِ في هذا المَحلِّ نَقلاً عنِ ابنِ الأثيرِ في النِّهايةِ : « وتُسمَّى الثلاثةُ أَسَلِيَّةً ؛ لأنَّها مِن أَسَلَةِ اللِّسان ، وهي طَرَفُه لا مُستَدَقُّهُ كما تُوُهِّم » [٤] .

وقال صاحبُ القاموسِ : « الأَسَلَةُ مِن اللِّسانِ طَرفُه ، ومِن العَضُدِ والذِّراعِ مُستَدَقُّه » [٥] .

---

(١) في قصيدته : حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ، البيت رقم (١١٤٦) .

(٢) كالتاذفيِّ في الفوائد السِّرية لوحة ٢١/ب .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٤٢ .

(٤) يقصد به التاذفيّ رحمه الله ، انظر الفوائد السِّرية لوحة ٢١/ب . ولم أقف عليه في مادَّة (أسل) في النهاية ولا في اللسان . وابن الأثير : هو عليُّ بنُ محمدٍ الشيبانيُّ الجزريُّ (ت ٦٣٠ هـ) ، الأعلام ٤/٣٣١ .

(٥) القاموس المحيط ٢/١٢٧٢ .

وفي قوله (**وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِنّ**) أي مُستَقِرٌّ [١] ، مُضافان مُقدَّران ، والتَّقديرُ : وحُروفُ الصَّفيرِ مُستَكِنٌّ خُروجُها . والمُضافُ الثاني وهو لفظُ خُروج ، لَمّا حُذفَ وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه – وهو الهاءُ – انقلبَ بعدَ الجَرِّ مَرفوعـاً ، واسْـتَكنَّ في الصفة [٢] كما في قوله تعالى : ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس ١] ، إذا اعتُبرَ أنَّ الأَصلَ الحكيمُ قائلُه [٣] .

تنبيه :

قال الجارَبَرْديُّ : « ذُكِرَ في شرحِ الهادي أنَّه يَنبَغي أن يُقدَّمَ ذِكرُ السِّينِ علـى الزَّاي ؛ لأنَّ السِّينَ مُقدَّمٌ في المَخرجِ ؛ لأنَّ الزَّايَ أقـربُ إلى مُقـدَّمِ الفَـمِ مِـن السِّين » [٤] انتهى .

<u>**المَخرجُ الرابعَ عَشرَ**</u> من المَخارجِ ، وهو العاشرُ مِن مَخارجِ اللِّسـانِ للظّـاءِ والذَّال والثَّاء المُثلَّثة ، وإليه أشارَ بقوله (**وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلعُلْيَا مِن طَرَفَيْهِمَا**) أخبرَ رَحمَه الله أنَّ هذه الثلاثةَ مَخرَجُهنَّ ما بينَ طَرَفِ اللِّسـانِ وأطـرافِ الثَّنَايَـا العُليَا ، ذَكَرَه مَكيٌّ في الرِّعايةِ وتَبِعَه الناظمُ في النَّشر [٥] .

---

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على الجزرية نصُّه : « أي المستترُ ، مِن كَنَنتُ الشيءَ سترتُه . والمراد : معنى المستقرِّ كما عبَّر به الشارحُ ؛ إذ يلزم المستترَ في مكانٍ الاستقرارُ فيه عادةً ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة ص ٨٢ .

(٢) في (ز٢) : واستكنَّ في الصفير ، وما أثبتُّه هو أيضاً في الفوائد السِّرية لوحة ٢١/ب .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السِّرية لوحة ٢١/ب .

(٤) شرح الشافية ٣٣٧/١ .

(٥) انظر الرعاية على التوالي ص ١٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، والنشر ٢٠١/١ .

وعبارتُه في التَّمهيدِ : « ومِن رأسِه وما بينَ طَرفَيِ الثَّنيَّـتَينِ الظَّـاءُ والـذَّالُ والثَّاءُ » [١] .

وقال ابنُ الناظمِ : « ثمَّ أخبرَ – يعني والـدَه – أنَّ الظَّـاءَ والـذَّالَ / والثَّـاءَ ٢٤/ب مَخرَجُهنَّ مِن طَرَفِ اللِّسان وطَرَف الثَّنَايَا العُليَا » [٢] ، وهو تابعٌ لابنِ الحاجب [٣].

وتُسمَّى هذه الثلاثةُ لِثَوِيَّةً ، نِسبَةً إلى اللِّثةِ – بكسرِ اللامِ – وهي اللَّحمُ الثَّابتُ حَولَ الأَسنان [٤] ؛ لِمُجاوَرَةِ مَخرجِها إيَّاها . وقيل : لِخُروجِها منـها ، وهـو خُروجٌ عن حَدِّ الصَّواب .

والضميرُ في قوله (**مِن طَرفَيْهِمَا**) يَرجِعُ إلى طَرَفِ اللِّسانِ وأطرَافِ الثَّنيَّـتَينِ العُلْيَيَين . والثَّاءُ المُثلَّثةُ مِن قوله (**وَالظَّاءُ وَالذَّالُ** [**وَثَا**] [٥]) مَقصـورةٌ كالتَّاءِ في قولِه (**وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا مِنْهُ**) .

والظَّاءُ المُشَالَةُ مُبتَدأٌ ، والذَّالُ والثَّاءُ عَطفٌ عليها ، ولِـ (**العُلْيَا**) خَبرٌ . وقولُه (**مِن طَرفَيْهِمَا**) خَبرٌ ثان .

وعُلِمَ ممَّا تَقرَّرَ أنَّ مَخارجَ اللِّسانِ عَشرَةٌ ، وحُروفُه ثَمانيةَ عَشَر .

---

(١) التمهيد ص ١١٤.

(٢) الحواشي المُفهمة ص ١١ .

(٣) انظر متن الشافية مع شرحها ٣٣٧/١ .

(٤) انظر لسان العرب ٢٣٦/١٢ ، مادّة (ل ث هـ) .

(٥) زيادة لازمةٌ لاقتضاء الكلام لها .

فائدة :

إنما قَدَّمَ المُصنِّفُ حُروفَ الصَّفيرِ على اللِّثويَّةِ تَبعاً لِسِيبَويهِ [١] ، ولأنَّها تُقـارِبُ مَخرجَ الطَّاءِ وأُختَيهَا ؛ لأنَّها قبلَ أَطرَافِ الثَّنَايَا [٢] .

ولمَّا فَرغَ مِن مَخارجِ اللِّسانِ وحُروفه شَرعَ في مَخارجِ الشَّفَةِ وحُروفِها فقـال (**وَمِن بَطْنِ الشَّفَةْ فَالفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا المُشْرِفَةْ**) **المَخرجُ الخامسَ عَشرَ** للفاءِ ، يريدُ أنَّ الفاءَ تَخرجُ مِن بَطنِ الشَّفَةِ السُّفلَى وأَطرَافِ الثَّنَايَا العُليَا .

قال أبو شامةَ : « هذه عبارةُ سِيبَويه » [٣] .

فإنْ قُلتَ : لِمَ لَمْ يُقيِّدِ الناظمُ الشَّفَةَ بالسُّفلَى ؟

قُلتُ : لأنَّه ما عُهِدَ في النُّطقِ انطباقُ الشَّفَةِ العُليَا بالثَّنَايَا العُليَا .

والفاءُ في قولِه (**فَالفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا**) مَقصورةٌ للوَزنِ ، والعينُ مِن (مَع) ساكنةٌ على لُغةِ رَبيعة [٤] ، ثمَّ نُقلَت حَركةُ الهمزةِ إليها على قاعـدةِ قـراءَةِ ورشٍ مُطلقاً وحمزةَ وَقفاً [٥] ، نحو : ﴿قَدَافْلَحَ﴾ [المؤمنون ١] .

والفاءُ الدَّاخلةُ على (**الفَا**) زائدةٌ . والجُملَةُ اسميَّةٌ مُقـدَّمةُ الخَبرِ ، وقد تعتَبرُ

(١) انظر كتاب سيبويه ٤٣٣/٤ .

(٢) هذه الفائدة بحروفها في المنح الفكرية ص ٦٦ .

(٣) إبراز المعاني ص ٧٤٨ ، وهو في كتاب سيبويه ٤٣٣/٤ .

(٤) انظر مغني اللبيب ٣٣٣/١ .

(٥) انظر التيسير للداني ص ٣٨ ، والنشر ٤٠٨/١ ، ٤٢٧ .

فعليَّةً بتقدير : فاجعلِ الفاءَ ؛ ليكونَ على طريقةِ قولِه عزَّ وجَـــل ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر ٣] ونَظائرِه .

فعلى هذا لا تكونُ الفاءُ زائِدةً بل شَرطِيةً ، وتَحقيقُ كونها شَرطِيةً ليسَ هـــذا مَوضعَ ذِكرِه ، ومَن رَامَه فعليه بحَاشيةِ المُطوَّلِ للسيِّدِ الجُرجانيِّ قدَّسَ اللهُ سِرَّهُ / [١]. ٢٥/أ

ثمَّ أخذَ في تَتمَّة مَخارجِ الشَّفتَينِ فقال :

١٩- لِلْشَفَتَيْنِ : الوَاوُ بَاءٌ مِيمُ وَغُنَّةٌ : مَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ

المَخرجُ السادسَ عَشَرَ مِن المَخارجِ للواوِ غيرِ المدِّية والباءِ والميمِ . أخبرَ رَحِمَه اللهُ أنَّ هذه الثلاثةَ مَخرجُها مِن بينِ الشَّفتَينِ العُليَا والسُّفلَى مِن غيرِ انطباقٍ بينَهما معَ الواوِ وبانطباقٍ معَ الباءِ والميمِ ، إلا أنَّ انطباقَهما معَ الباءِ أقوَى مِن انطباقِهمـــا مع الميمِ ، وكان يَنبَغي تَأخُّرُ الواوِ عنهما لذلك كما فَعلَ مَكيٌّ ؛ حيثُ قدَّمَ البـــاءَ وذَكـــرَ الميمَ عقبَها وختَمَ بالواو [٢] .

وهذه الأربعةُ أحرف [٣] - أعني الفاءَ والواوَ والباءَ والميمَ - يُقالُ لها الشَّفـــهيَّةُ والشَّفويَّةُ ، نُسبْنَ إلى المَوضعِ الذي يَخرجْنَ منه [٤] .

واختَلفوا في لامِ (شَفَة) هل هي هاءٌ أو واوٌ ؟

---

(١) نقله الشارح من الفوائد السِّرية لوحة ٢٢/أ-ب .

(٢) انظر الرعاية على التوالي ص ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ .

(٣) كذا في النُّسخ جميعها ، والوَجه : الأربعةُ الأحرف أو أربعةُ الأحرف .

(٤) انظر النشر ٢٠١/١ .

قال الجارَبَرْديُّ : « فمَن قال : لامُ شَفَة هاءٌ - وهــو المُختــارُ - لقَــولهم : شُفَيْهَةٌ ، وشِفَاهٌ ، ورَجلٌ شُفاهِيٌّ - بالضمِّ - أي عَظيمُ الشَّفة ، قال : شَفَهيَّةٌ .

ومَن قــال : إنَّ لامَها واوٌ ، لقَولهــم في الجَمعِ : شَفَوَاتٌ ، ورَجــلٌ أَشْفَى - إذا كان لا تَنضمُّ شَفَتَاهُ - قال : شَفَويَّةٌ »[1] .

ثمَّ أشارَ للمَخرجِ السابعَ عشَر وهو للغُنَّة بقوله (**وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الخَيْشُــومُ**) أخبرَ رَحِمَه الله أنَّ الغُنَّةَ مَخرجُها - أي مَخرجُ مَحلِّها - الخَيشومُ ؛ وهو خَــرقُ الأنفِ المُنجَذبُ إلى دَاخلِ الفَمِ ، كذا في التَّمهيد[2] .

وقيل : هو المُركَّبُ فوقَ غارِ الحَلقِ الأعلى[3] .

وقيل : أَقصَى الأنفِ . ومَحلُّها النونُ - ولــو تَنوينــاً - والمــيمُ المُخفاتــان والمُدغَمتان[4] .

وعبارتُه في النَّشرِ : « المَخرجُ السابعَ عَشرَ : الخَيشومُ ، وهو للغُنَّةِ ، وهي تكونُ في النونِ والميمِ السَّاكنَتينِ حالةَ الإخفاء ، أو ما في حُكمِه مِن الإدغامِ بالغُنَّةِ ، فإن مَخــرجَ هذينِ الحَرفَينِ يَتحوَّلُ مِن مَخرجِــه في هذه الحالــةِ عــن مَخرجِهمــا الأَصليِّ على القولِ الصَّحيحِ ، كما يَتحــوَّلُ مَخــرجُ حُروفِ المدِّ مِن مَخرجِــه

(١) شرح الشافية ٣٣٧/١ ، وانظر لسان العرب ١٥٦/٧-١٥٧ ، مادَّة (ش ف هـ) .

(٢) التمهيد ص ١٧١ .

(٣) ذكرَه مكيٌّ في الرعاية ص ٢١٤ ، والتاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٢٢/ب .

(٤) هو بحروفه في الحواشي المُفهِمة ص ١١-١٢ .

إلى الجَــوفِ على الصَّوابِ . وقولُ سيبَويه : إنَّ مَخرجَ النونِ السَّاكنةِ مِن مَخرجِ / النونِ المُتحرِّكة ، إنما يريدُ به النونَ المُظهَرةَ »[١] انتهى . ٢٥/ب

فإن قُلتَ : الغُنَّة لَيسَت بحَرف ؟

قُلتُ : لا نُسلِّمُ ذلك فقد نصَّ مَكيٌّ في الرِّعايةِ على أنَّها نونٌ ساكنةٌ خَفيفــةٌ تَخرجُ مِن الخَياشيمِ ، وهي تكونُ تابعةً للنونِ السَّاكنةِ الخَالصةِ السُّكونِ غيرِ المُخفَاة – وهي التي تَتحرَّكُ مرةً وتَسكُنُ مرةً – وللتنوينِ والميمِ السَّاكنة . ثمَّ قال : «والغُنَّةُ حَرفٌ مَجهورٌ شَديدٌ ، لا عَملَ للِّسان فيها »[٢] انتهى .

ولئن سَلَّمنا ذلك كما هو الحقُّ فنقولُ : هي صِفَةٌ شَبيهةٌ بصَوتِ الغَــزالِ إذا ضاعَ وَلَدُها ، ومَخرجُ مَحلِّها الخَيشومُ كما تَقدَّمَ[٣] .

وبهذا التَّقديرُ اندَفعَ ما أورَدَه بعضُهم مِن أنَّها صِــفَةٌ ، واللائــقُ ذِكرُهــا في الصِّفاتِ[٤] ، ولأنَّه كان يَنبَغي أن يَذكُرَ عِوضَها النونَ المُخفاةَ ، فإنَّ مَخرجَها مِن

(١) النشر ٢٠١/١ ، وفي حُسن توجيه الإمام ابن الجزريِّ لكلام سيبويه دليلٌ على الحاجــة في فَهم كلام الكبار إلى الكبار ، وتقدَّم لذلك نظائر .

(٢) الرعاية ص ٢١٤ . قال القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ١١/ب : « قــال الجعــبريُّ : جَعلُه الغنَّةَ حــرفاً غير سديد – بالمهملة – وإن أرادَ أنها ذاتُ محلٍّ فلا يلزمُ منــه حرفيَّتهــا . قال : وإلى هذا أشَرنا في العقود بقَولنا :

وَالغُنَّةُ أَبْطِلْ قَوْلَ مَكِّي بِهَا	فِي أَنَّها حَرْفٌ وَ أُمَّ بَيَان
فِي أَنَّها لاَ تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا	وَتَحِلُّ حَرْفاً رَبَّةَ اسْتِعْلاَنِ

(٣) انظر الدقائق المحكمة ص ٤٤ .

(٤) قال القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ١١/ب : « وهي من الصفاتِ ، ولو ذكرَ موضعَها مخرجَ النونِ المخفاةِ كان أولَى » .

الخَيشومِ ، وهي حرفٌ بخلافِ الغُنَّة [١] ، مع أنَّ منهم مَن يُسمِّي النونَ السَّاكنةَ المُخفاةَ غُنَّةً معَ القولِ بحَرفيَّتِها كالجارَبَرْديِّ ، فإنَّه عَدَّها مِن الحُروفِ المُتفرِّعة [٢] .

ثمَّ ذَكرَ بعد ذلك : « أنَّك إذا قُلتَ : ﴿عَن﴾ كان مَخرجُها مِن طَرفِ اللِّسانِ وما فوقَه . وإذا قُلتَ : ﴿عَنكَ﴾ لَمْ يكن لها مَخرجٌ مِن الفَمِ ، لكنها غُنَّةٌ تَخرجُ مِن الخَيشومِ . فلو نَطقَ بها النَّاطقُ مع هذه الحُروفِ وأَمسَكَ أَنفَه لَبانَ اختلافُها » [٣] .

فيُمكنُ حَملُ الغُنَّةِ هنا على النونِ المُخفاةِ نَفسِها مِن غيرِ تَكلُّف ، بقَرينةِ أنَّ الكلامَ في الحُروفِ لا في صِفَاتِها ، وهذا بخلافِ الغُنَّة في قوله (**وَأَظْهِرِ الغُنَّةَ**) وغيرِه مِن المَواضِعِ الآتية [٤] ، فإن المُرادَ بها الصِّفةُ حَتماً [٥] .

ويُؤيدُ ما تَقرَّرَ قولُ أبي شامةَ نَقلاً عن أبي عمرٍو : « وهذه الغُنَّةُ المُسمَّاةُ بالنونِ الخَفيفةِ ، هذه النونُ لَيسَت التي مرَّ ذِكرُها [٦] ؛ فإنَّ تلك مِن الفَمِ وهذه مِن الخَيشومِ . وقال : وشَرطُ هذه أن تكونَ بعدَ حَرفٍ مِن حُروفِ الفَمِ ؛ لِيَصحَّ إخفاؤها ، فإن كان بعدَها حَرفٌ مِن حُروفِ الحَلقِ أو كانت آخرَ الكلامِ

---

(١) كما في الحواشي المُفهمة ص ١٢ .

(٢) انظر شرح الشافية ٣٣٧/١ .

(٣) شرح الشافية ٣٣٩/١ .

(٤) انظر باب النون والميم المشدَّدتين والميم الساكنة ، وباب أحكام النون الساكنة والتنوين .

(٥) ما ذكرَه الشارح من قوله : « فإن قلت : الغنة ليست بحرف ... إلى هنا » هو بحروفه في الفوائد السَّرية لوحة ٢٢/ب – ٢٣/أ ، وانظر المنح الفكرية ص ٦٩ .

(٦) أي عند قول الناظم : (وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا) .

وَجَبَ أن تكونَ الأُولى / [١] . فإذا قُلتَ : ﴿عِندِكَ﴾ و ﴿ مِنكَ﴾ فمَخـــرَجُ هذه ٢٦/أ
النونِ مِن الخَيشومِ ، ولَيسَت تلك النونَ في الحَقيــقة . وإذا قُلتَ : ﴿ مَنْ خَافَ ﴾
و(مَنْ أَبُوك) فهذه النـــونُ التي مَخـــرجُها مِن الفَم » [٢] .

وتَقييـــدُ بعضِهم النونَ والميمَ بالسُّكـــونِ وعدمِ الإظهارِ إنما هو لِكَمالِ الغُنَّة لا لأَصلِها ، ذَكرَه الجَعبريُّ رَحمَه الله [٣] وسيأتي إيضَاحُـــه في الكلامِ على قـــولِ الناظمِ (**وَأَظْهِرِ الغُنَّةَ**) [٤] .

* * *

(١) قابل ما هنا في المنح الفكرية ص ٧٠ .

(٢) إبراز المعاني ص٧٥٠ .

(٣) في كتر المعاني (خط/٨٤٥) .

(٤) انظر شرح البيت (٦٢) .

[بَابُ صِفَاتِ الحُرُوف]

ولَمَّا فَرغَ المُصنِّفُ مِن الكلامِ على مَخارجِ الحُروفِ الهجائيَّة ، شَرعَ في الكلامِ على صِفاتِها فقال :

٢٠- صِفَاتُهَا : جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِلْ   مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ ، وَالضِّدَّ قُلْ

أقولُ : الصِّفاتُ جَمعُ صِفَةٍ [١] ، وهي لَفظٌ يدلُّ على معنًى في مَوصُوفه ، إمَّا باعتبارِ مَحلِّه أو باعتبارِ ذاته . فالأَولُ : الحَلقيَّةُ واللِّثويَّةُ وشبهُ ذلك ، والثاني : كالجَهرِ والهَمس [٢] .

ولهذه الصِّفات فائدتان :

الأُولى : تَمييزُ الحُروفِ المُشتَركة في المَخرجِ ؛ لأنَّ المَخرجَ للحَرفِ كالمِيزَانِ ، تُعرَفُ به كَميَّته والصِّفَةُ له كالنَّاقد تُعرَفُ به كَيفيَّته [٣] .

ولولا ذلك لكان الكلامُ بمنزِلة أصواتِ البَهائمِ التي لها مَخرجٌ واحدٌ وصفةٌ واحدةٌ فلا تُفْهَم . وهذا معنى قولِ المازِنيِّ [٤] : إذا هَمسْتَ وجَهرتَ وأطبَقتَ

---

(١) في هامش (س) نقلٌ مِن شرح طاش كبري على الجزرية نصُّه : « وهي لغةً : ما قام بالشيءِ مِن المعاني كالعلمِ والسَّواد . ولم يريدوا بالصفةِ معنى النَّعت ، كما أرادَه النحويُّون ، مثل : اسم الفاعل أو المفعول ، أو ما يرجع إليها مِن طريق المعنى نحو : مثل وشبهِه . وصفةُ الحرفِ كيفيةٌ عارضةٌ للحرفِ عند حصولِه في المخرجِ ، وبذلك تتميَّز الحروفُ المتحدةُ بعضها عن بعض ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ٨٧ .

(٢) ذكرَه القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ١١/ب ، ولطائف الإشارات ١/١٩٦ .

(٣) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ١٢/أ ، والدقائق المحكمة ص ٤٥ .

(٤) هو أبو عثمان بكرُ بنُ محمدٍ المازنيُّ النحويُّ (ت ٤٢٩ هـ) ، بغية الوعاة ١/٤٦٣ .

وفَتحتَ اختَلَفَت أصواتُ الحُروفِ التي مِن مَخرجٍ واحــد . وقــال الرُّمــانيُّ [(١)] وغيرُه : لولا الإطبَاقُ لصَارتِ الطاءُ تاءً [(٢)] ؛ لأنَّه ليس بينَهما فَرقٌ إلا الإطبــاقَ ، ولصَارت الظاءُ ذالاً ، ولصَارتِ الصــادُ سِيناً ، والأحرَى تَحسيُن لفظِ الحُــروفِ المُختَلفةِ المَخارجِ [(٣)] .

فقد اتَّضحَ لك بهذا أن صِفاتِ الحُروفِ قِسمان : مُميِّزٌ ومُحسِّنٌ . فسُبحان مَن دَقَّت في كُلِّ شيءٍ حِكمَتُه .

والصِّفاتُ كثيرةٌ ، قال أبو محمدٍ مَكيٌّ في الرِّعايةِ : « لَمْ أَزَلْ أَتتَبَّــعُ أَلقــابَ الحُروفِ التسعةِ والعشرينَ وصِفاتِها وعِلَلِها حتى وَجدتُ من ذلك أربعةً وأربعــينَ لَقباً ، صِفات لها ، وُصِفَت بذلك على مَعانٍ وعِلَلٍ ظاهرةٍ نَذكُرُها مع كُلِّ قِسمٍ / ٢٦/ب إن شاءَ اللهُ تعالى في أربعةٍ وأربعينَ باباً .

وربما كان للحَرفِ صِفتان وثلاثٌ وأكثرُ ، فالحُروفُ تَشتَرِكُ في بعضِ الصِّفاتِ وتَفتَرِقُ في بعضٍ والمَخرجُ واحدٌ ، وتَتفقُ في الصِّفاتِ والمَخرجُ مُختَلفٌ . ولا تَجدُ أحرفاً اتَّفقَت في الصِّفاتِ والمَخرجُ واحدٌ ؛ لأنَّ ذلك يُوجِبُ اشتراكَها في السَّمعِ فتَصيرُ بلفظٍ واحدٍ فلا يُفهَمُ الخِطابُ بها .

---

(١) هو أبو الحسن عليُّ بنُ عيسى الرُّمانيُّ ، إمام في العربية (ت ٣٨٢ هـ) ، بغيــة الوعــاة ١٨٠/٢ .

(٢) في (ت) و (ز٢) : دالاً ، وهي كذلك في المنح الفكرية ص ٧١ .

(٣) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ١٢/أ ، والمنح الفكرية ص ٧٠-٧١ .

وهذه الصِّفاتُ والألقابُ إنما هي طَبائِعٌ في الحُروفِ جَبلَها اللهُ على ذلك فسُمِّيت تلك الطَّبائعُ التي فيها بما نَذكُرُه مِن الألقابِ اصطلاحاً » [١] .

وقد زَادَ الناسُ على ما ذُكِرَ ونَقصُوا .

وذَكرَ المُصنِّفُ سبعةَ عَشرَ نوعاً - كما سيأتي على تَفصيلٍ فيه - وهذا هو المَشهورُ :

منها **المَجهورةُ** ، وعِدَّتُها تسعةَ عَشَر حرفاً : الهمزةُ ، والألفُ ، والباءُ المُوحــدَّةُ ، والجيمُ ، والدَّالُ المُهمَلةُ ، والذَّالُ المُعجَمةُ ، والرَّاءُ ، والزَّايُ ، والضَّادُ ، والطَّاءُ ، والظَّاءُ المُشالةُ ، والعينُ ، والغينُ المُعجَمــةُ ، والقافُ ، واللامُ ، والميمُ ، والنونُ ، والواوُ ، والياءُ المُثنَّاةُ تحتُ . وضِدُّها **المَهمُوسَةُ** وستأتي [٢] .

والجَهرُ في اللُّغة : الصوتُ القويُّ الشديدُ ، والإعلانُ [٣] .

سُمِّيت بذلك مِن قولِهم : جَهرتُ إذا أعلَنتَ ، وذلك أنَّه لَمَّا امتَنعَ النَّفَسُ أن يَجريَ معها انحَصرَ الصوتُ لها فقَوِيَ التَّصويتُ بها [٤] .

وبعضُها أَقوى مِن بعضٍ على قَدْرِ ما فيها مِن الصِّفاتِ القويَّةِ [٥] .

(١) الرعاية ص ٩٢ .

(٢) انظر ص ١١٥ .

(٣) انظر اللسان ٣٩٧/٢ ، مادَّة (ج هـ ر) ، والرعايــة ص ٩٣ ، والحواشــي المُفهِمــة ص ١٢ ، واللآلئ السَّنية لوحة ١٢/ب .

(٤) ذكرَه أبو شامةَ في إبراز المعاني ص ٧٥١ .

(٥) انظر الرعاية ص ٩٢ ، والتمهيد لابن الجزري ص ٩٧ .

فمعنى الحَرفِ المَجهورِ : أنَّه حَرفٌ قويٌّ ، مَنَعَ النَّفَسَ أن يَجريَ معه عندَ النُّطقِ ؛ لقُوتِه وقُوةِ الاعتِمادِ عليه في مَوضعِ خُروجِه [١] .

ومنها الرِّخوَةُ - أي حُروفُ الرِّخوَةِ - وعِدَّتُها ثلاثةَ عَشَر حرفاً مُتفَقٌ عليها وهي : الثاءُ المُثلَّثةُ ، والحاءُ المُهمَلةُ ، والخاءُ المُعجَمةُ ، والذَّالُ المُعجَمةُ ، والزَّايُ ، والسِّينُ ، والشِّينُ ، والصَّادُ ، والضَّادُ ، والظَّاء المُشالَةُ ، والغينُ ، والفاءُ ، والهاءُ . وزَادَ بعضُـــهم الألفَ ، والواوَ ، والياءَ ، وعليه تكونُ ستةَ عَشرَ حرفاً .

وضِدُّها الشَّديدةُ والبَينيَّةُ وسيأتي الكلامُ عليهما [٢] .

والرِّخوةُ – بتَثليثِ الرَّاءِ – والكَسرُ أشهرُ / . ومعناها لُغةً : اللِّينُ ، سُميَّت حُروفُه رِخوَةً ؛ لضَعفِ الاعتِمادِ عليها عندَ النُّطقِ بها فجَرَى النَّفَسُ [٣] مع الصوتِ ، فلا يَنحَصرُ جَريُ صوتِها عندَ إسْكانِها ، فهو أضعفُ مِن الشَّديد . ألا تَرَى أنَّك تقولُ : الْبَسْ ، وافْرِشْ ، فيَجري الصوتُ معهما عند سُكونهما ، وقِسْ على ذلك أخواتِهما . وإنما لُقبِّـــت بالرِّخوَةِ ؛ لأنَّ الرَّخاوةَ اللِّينُ كما تَقدَّمَ وهي ضِدُّ الشَّدة [٤] . ٢٧/أ

ومنها المُستَفِلَةُ ، أي والحُروفُ المُستَفلةُ ، وعِدَّتُها اثنانِ وعشرون حرفاً : الهمزةُ ، والألفُ ، والباءُ المُوحَّـــدةُ ، والتاءُ ، والثاءُ ، والجيمُ ، والحاءُ ، والدَّالُ ،

---

(١) ذكرَه ابنُ الجزريِّ في التمهيد ص ٩٧-٩٨ .

(٢) انظر على التوالي ص ١١٨ ، ١٢١ .

(٣) في (س) و(ز١) و(ز٢) بإسقاط كلمة : النَّفسُ .

(٤) نقلَه بتصرُّف من الرعاية ص ٩٤-٩٥ ، والتمهيد ص ٩٨ .

والذَّالُ ، والرَّاءُ ، والزَّايُ ، والسِّينُ ، والشِّينُ ، والعينُ المُهمَلةُ ، والفاءُ ، والكـــافُ ، واللامُ ، والميمُ ، والنونُ ، والهاءُ ، والواوُ ، والياءُ المُثنَّاةُ تحتُ .

وضِدُّها **المُستَعلِيةُ** وستأتي إن شاءَ اللهُ تعالى [١] .

والاستِفالُ لُغةً : الانخفاضُ ، سُمِّيَت بذلك ؛ لأنَّ اللِّسانَ لا يَستَعلِي بها عندَ النُّطقِ إلى الحَنكِ كما يَستَعلِي بالمُستَعلِي ، قالَه الجارَبَرْديُّ [٢] .

وعبارةُ مكيٍّ في الرِّعايةِ : « وإنما سُمِّيَت مُستَفلةً ؛ لأنَّ اللِّسانَ والصوتَ لا يَستَعلِي عندَ النُّطقِ إلى الحَنكِ كما يَستَعلِي عندَ النُّطقِ بالحُروفِ المُستَعلِيةِ المَذكورَةِ ، بل يَستَفِلُ بها اللِّسانُ إلى قاعِ الفَمِ عندَ النُّطقِ بها على هَيئةِ مَخارجِها » [٣] .

ومنها **المُنفَتِحَةُ** ، وعِدَّةُ حُروفِها خمسةٌ وعشرونَ : الهمزةُ ، والألفُ ، والباءُ المُوحَّدةُ ، والتاءُ المُثنَّاةُ فوقُ ، والثاءُ المُثلَّثةُ ، والجيمُ ، والحاءُ ، والخاءُ المُعجَمةُ ، والدَّالُ المُهمَلةُ ، والذَّالُ المُعجَـــمةُ ، والرَّاءُ ، والزَّايُ ، والسِّينُ ، والشِّينُ المُعجَمةُ ، والعينُ ، والغينُ ، والفاءُ ، والقافُ ، والكافُ ، واللامُ ، والميمُ ، والنونُ ، والهـــاءُ ، والواوُ ، والياءُ المُثنَّاةُ تحتُ .

وضِدُّها **المُنطَبِقةُ** وسيَذكُرُها بَعدُ [٤] .

---

(١) انظر ص ١٢٣ .

(٢) في شرح الشافية ٣٤٢/١ .

(٣) الرعاية ص ٩٩ .

(٤) انظر ص ١٢٨ .

والانفتاحُ لُغةً : الافتراقُ ، وإنما سُمِّيَ حَرفُه مُنفَتحاً اصطلاحاً ؛ لتجَافي كُلٍّ من الطَّائفتَين ، يريدُ طَائفتَي اللِّسانِ والحَنكِ عنِ الأُخرَى ، قالَه الجَعبَريُّ [1] ، ومعناهُ عندَه الافتراقُ أيضاً .

ويُلائم تَفسيرَه ما ذَكرَه الجاربَرْديُّ من / أنَّ : « الكلامَ في المُنفتحة في التَّسمية كالكلامِ في المُطبَقة » [2] الآتي ذِكرُها ، يعني من جهةِ أنَّ التَّسميةَ مَجازيَّةٌ ، لا من جهةِ أنَّ التَّجوُّزَ بالحَذفِ والإيصَالِ كما في المُشتَرَك وشبهه ؛ لأنَّه لا يقالُ مُنفتَحةٌ بصِيغَةِ اسمِ المَفعولِ ، كما يُقالُ مُطبَقةٌ ؛ ليَكونَ الأَصلُ مُنفَتحاً عندَها ، ويُقالُ بالعَكس [3] . ٢٧/ب

وقيل إنما سُمِّيَ حَــرفُه مُنفَتحاً لانفتاحِ ما بينَ اللِّسانِ والحَنــكِ عندَ خُروجِــه والنُّطقِ به [4] . والحقُّ ما قالَه الجَعبَريُّ ؛ لأنَّ الانفتاحَ لا يُنسَبُ إلى ما بينَهما :

أمَّا أولاً : فلأنَّه لُغةً الافتراقُ ، وهو لا يُنسَبُ إلى ما بينَ الشَّيئَين [5] .

---

(١) في : كنز المعاني للجعبريِّ (خط/٨٤٧) .

(٢) شرح الشافية ١/٣٤٢ .

(٣) ذَكرَ قريباً من هذا أبو شامة في إبراز المعاني ص ٧٥٢ ، وانظر الفوائـــد السَّـــرِية لوحـــة ٢٦/ب .

(٤) انظر الحواشي المُفهِمة ص ١٣ ، والدقائق المحكمـــة ص٥٠ ، والفوائـــد السَّـــرِية لوحـــة ٢٦/ب ، والمنح الفكرية ص ٧٨ .

(٥) تحرَّفت في (ز٢) إلى : الشفتين .

وأمَّا ثانياً : فلأنَّ العِبرةَ [1] بطَائفتَيِ اللِّسانِ والحَنكِ لا لهما [2] .

ومنها المُصمَتةُ ، وعِدَّةُ حُروفِها اثنان وعشرون : الهمزةُ ، والتاءُ المُثنَّاةُ فوقُ ، والثاءُ المُثلَّثةُ ، والجيمُ والذّالُ المُعجَمةُ وما بينَهما ، والزّايُ والغينُ وما بينَهما ، والقافُ ، والكافُ ، والهاءُ ، والواوُ ، والياءُ المُثنَّاةُ تحتُ .

وضِدُّها المُذْلَقَةُ وستأتي [3] .

وأمَّا الألفُ فقال مَكيٌّ في الرِّعايةِ : « إنَّها لَيسَت مِن المُذْلَقَة ولا مِن المُصمَتَةِ ؛ لأنَّها هَوائيَّةٌ لا مُستَقرَّ لها في المَخرج » [4] انتهى .

وإنما سُمِّيت مُصمَتَةً ؛ لأنَّها حُروفٌ أُصمِتَت ، أي مُنعَت أنْ تَختصَّ ببناء كلمة في لُغةِ العربِ إذا كَثُرَت حُروفُها ؛ لاعتياصِـــها على اللِّسانِ . فهي حُروفٌ لا تَنفَرِدُ بنفسِها في كلمة كثيرةِ الحُروفِ - أعني أكثرَ مِن ثلاثة أَحرفٍ - حتى يكونَ معها غيرُها مِن الحُــروفِ المُذْلَقةِ ؛ وذلك لاعتِيَاصِها وصُعوبَتِها على اللِّسان . فمعنى المُصمَتة : المَمنوعة مِن أنْ تَنفرِدَ في كلمةٍ طويلةٍ ، من قولِهم : صَمَتَ إذا مَنعَ نَفسَه مِن الكلام [5] .

فائدة :

كُلُّ كلمةٍ رُباعيَّةٍ أو خُماسيَّةٍ لا يكونُ كَمالُ بُنيَـــتِها مِن الحُروفِ المُصمَتةِ إلا

---

(١) تحرَّفت في النُّسخ كلِّها إلى : البَيْنَ ، والتصويب من الفوائد السَّرية لوحة ٢٦/ب .

(٢) كذا في النُّسخ جميعها ، ولعل الصواب : لا لِمَا بينهما .

(٣) انظر ص ١٣١ .

(٤) الرعاية ص ١١١ .

(٥) انظر الرعاية ص ١١٠ ، والتمهيد ص ١٠٨ ، ولطائف الإشارات ١/١٩٩ .

ولا بدَّ فيها مِن حَرف مِن الحُروفِ المُذْلَقة . فإن كان كذلك لا يكونُ في كلامِ العربِ ؛ لثقلها إلا ما قُدِّرَ مِن ذلك نحو : عَسْجَد : اسمٌ للذَّهبِ ، وعَسَطُوس . قيل : أنَّهما أَصليَّتان / . وقيل : بل مُلحَقتانِ في كلامِهـم [1] . وإنما فَعَلوا ذلك ؛ ٢٨/أ لتُعادلَ خِفَّةُ المُذْلَقــةِ ثِقَلَ المُصمَتة [2] .

تنبيه :

ذَكرَ الناظمُ في هذا البيتِ خمسةً مِن الصِّفاتِ تُعلَمُ أَضدَادُها مِن قولِه بَعدُ ، وعَبَّرَ عنِ الأولِ بلفظِ المَصــدرِ ، وهو الجَــهرُ ، وعنِ الباقي بلفظِ الصِّفة . ولفــظُ الصِّفةِ في الأَولِ : مَجهورٌ ، ولفظُ المَصدرِ في الباقي : رَخاوةٌ ، واستِفالٌ ، وانفتاحٌ ، وإصماتٌ . وبكُلٍّ ذلك وَقعَت العبارةُ في كُتبِ الأئمَّة [3] .

قال الحَلبيُّ [4] : « في هذا المَحلِّ في تَعبيرِه بالجَهرِ عن المَجهورِ تَجوُّزٌ . وهذا أَولَى ممَّا اختَارَه ابنُ الناظمِ والقاضي [5] مِن أنَّ المُرادَ بالصِّفاتِ الكَيفيَّاتُ لا المُشتقَّاتُ الدَّالةُ عليها : أمَّا أولاً : فلعدمِ ملائِمته لقولِ الناظمِ في ما يأتي (**مَهْمُوسُهَا**) وقولِه (**شَدِيدُهَا**) وغيرِهما .

---

(١) في (ت) زيادة : قال في القاموس : « العَسَطوس ، كحَلَزون أو تُشدَّدُ سينُه : شَجرةٌ كالخَيزُرَان ، تكون بالجزيرة ، ورأس النصارى بالرُّومية » انتهى. انظر القاموس المحيط ٧٦٥/١.

(٢) نقلَه بتصرُّف من المنح الفكرية ص ٨٠ .

(٣) انظر قريباً من هذا الكلام في إبراز المعاني ص ٧٥١ .

(٤) تحرَّفت في (س) إلى : الحليميُّ ، والصواب ما أثبتُّه . والحلبيُّ سبقت ترجمتُه ص ١٨ .

(٥) القاضي هو شيخ الإسلام زكريا الأنصاريُّ ، حيث قال في الـدقائق المحكمـة ص ٤٥ : « وللحروف صفاتٌ أي كيفياتٌ » .

وأمَّا ثانياً : فلاستلزَامه كثرةَ التَّجوُّزِ ، أو حَذفَ المُضافِ بأن يُرادَ رَخاوةٌ : رِخوٌ [١] ونحو ذلك . إذِ المُناسِبُ على قولِهما التَّعبيرُ بالرَّخاوَةِ والاستِفالِ والانفتاحِ والإصمات . والرِّخوُ هو ذو الرَّخاوةِ لا هي كما ظُنَّ » . قال : « ومِن العَجبِ أنَّهما بعدَ اعتبارِ الصِّفاتِ بمعنى الكيفيَّات ذَكرَا أنَّ المَخرجَ للحَرفِ كالميزانِ يُعرفُ به كَميَّتُه ، والصِّفةُ له كالنَّاقدِ يُعرفُ بها كَيفيَّتُه ، ولا معنى لِمَعرفةِ الكَيفيَّةِ بالكَيفيَّة » [٢] انتهى .

وقولُه : « ولا معنى للكَيفيَّة بالكَيفيَّة » يُمكنُ أن يُجابَ عنه بأنَّ الصِّفةَ التي تُعرفُ بها الكَيفيَّةُ هي الصِّفةُ الثَّابتةُ في نَفسِ الأمرِ ، كالجَهرِ . والكَيفيَّةُ المَعروفةُ هي الحاصِـلةُ بالمَصدرِ ، وهي كونُه مَجهوراً إلى آخرِه ، فتأمَّل .

وفي البيتِ حُذِفَ العاطفُ ثلاثَ مرات ، أي ومُستَفلٌ ومُنفَتحٌ ومُصمَتةٌ .

قولُه (**وَالضِّدَّ قُلْ**) أي واذكُرْ ضِدَّ هذه الخمسةِ ، يعني المَهموسَ والشَّديدَ والبَينيَّ والمُستَعلِي والمُطبَقَ والمُذلَقَ ، وإلى ذلك أشارَ بقولِه [٣] / : ٢٨/ب

---

(١) كذا في النُّسخ كلِّها ، وفي الفوائد السَّرية لوحة ١٥٨/أ (النُّسخة اليمنية) : بـأن يـراد برخاوة : رِخو .

(٢) الفوائد السَّرية لوحة ٢٢/ب .

(٣) في هامش (س) : « فائدةٌ مهمةٌ : اعلَم أنَّ الهواءَ الخارجَ مِن داخلِ الإنسـان إن خَـرجَ بدَفعِ الطَّبعِ يسمَّى نَفَساً - بفتح الفاءِ - وإن خَرجَ بالإرادةِ وعَرضَ له تموُّجٌ بتصادم جسـمين يسمَّى صوتاً على رأيٍ . وإذا عَرضَ للصوتِ كيفياتٌ مخصوصةٌ بالسببِ الآتي يسمَّى حروفاً . وإذا عَرضَ للحروفِ كيفياتٌ أُخرُ بسببِ الآلات تسمَّى تلك الكيفياتُ صفات . ثم إنَّ النَّفَس الخارجَ الذي هو وظيفةُ حرفٍ إن تكيَّفَ كلُّه بكيفيةِ الصوتِ حتى يحصل صوتٌ قويٌّ كـان الحرفُ مجهوراً ، وإن بَقيَ بعضُه بلا صوتٍ يجري مع الحرفِ كان الحرفُ مهموساً . وأيضاً=

٢١ – مَهْمُوسُهَا : فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ شَـــدِيدُهَا لَفْظُ : أَجِدْ قَط بَكَتْ

شَرَعَ الناظمُ رَحمَه الله في بيانِ أَضداد الخمسة المُتقدِّمَة ، وبَدَأَ منها بالمَهموسة ، وجَمعَها في كلمات (**فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ**) وهي عَشرَةٌ : الفاءُ ، والحاءُ ، والثاءُ المُثلَّثةُ ، والهاءُ ، والشِّينُ ، والخاءُ المُعجَـمةُ ، والصَّادُ المُهمَلةُ ، والسِّينُ ، والكافُ ، والتاءُ المُثنَّاةُ فوقُ .

ولك أنْ تقولَ : سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ ، وهو أحسـنُ ما قيلَ [(١)] ؛ لاستقامة المعنى ، إذْ تقولُ : حَثَّهُ شَخْصٌ فَسَكَتْ . والحَثُّ على الشيءِ – بالمُثلَّثةِ – الحضُّ عليه ، ذَكرَه صاحبُ الصِّحاح [(٢)] .

وجَمعَها ابنُ الحاجبِ في : « سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ » . وخَصَفَهْ: اسمُ امرأة ، والشَّحْثُ : الإلحاحُ بالمَسأَلةِ . ومنه يُقالُ للمُكْدِيِّ : شَحَّاثٌ . قال الزَّمَخشَرِيُّ في

=إذا انحصرَ صوتُ الحرفِ في مخرجه انحصاراً تامّاً فلا يجري يسمَّى شدَّةً ، كما في (الحجّ) ، فإنك لو وَقفـتَ على قولك (الحجّ) وجدتَّ صوتَك راكداً محصوراً حتى لـو رُمـتَ مـدَّ صوتِك لم يُمكنك . وأما إذا جَرَى الصوتُ جرياناً تامّاً ولا ينحصرُ أصلاً يسمَّى رخوةً ، كما في (الطش) ، فإنك إذا وَقفتَ عليها وجدتَّ صوتَ الشينِ جارياً تمدُّه إن شئتَ . فأمـا إذا لم يَتمَّ الانحصارُ ولا الجَريُ يكون متوسطاً بين الشِّدَّة والرخاوةِ كما في (الخلّ) ، فإنك لـو وَقفتَ عليه وجدتَّ الصوتَ لا يجري مثل جري (الطش) ولا ينحصرُ مثل انحصارِ (الحجّ) بل يخرجُ على اعتدالٍ بينهما ، وسيأتي ذلك مع زيادة الإيضاحِ في كلام الشارح » ، وهو مـن شـرح طاش كبري على الجزرية ص ٨٩-٩٠ ، وانظر المنح الفكرية ص ٧٣-٧٤ .

(١) قاله أبو شامةَ في إبراز المعاني ص ٧٥١ .

(٢) انظر الصحاح للجوهريِّ ١/٢٧٨ ، مادَّة (ح ث ث) .

الحَواشِي معناهُ : ستُكدي عليك هذه المَرأَةُ [١] .

والهَمسُ لُغةً : الإخفاءُ ، كما أنَّ الجَهرَ : الإعلانُ . وقيل : الهَمسُ : الخَفاءُ .

وقال صاحبُ الصِّحاحِ : الهَمسُ : الصوتُ الخَفيُّ [٢] .

وسُمِّيَت هذه الحُروفُ مَهموسَةً ؛ لجَريانِ النَّفَسِ معها لِضَعفِها وضَعفِ الاعتِمادِ عليها في مَخارِجِها [٣] .

وعَرَّفَها الجارَبَرْديُّ بقولِه : « وهي ما لا يَنحَصِرُ ، أي ما لا يَنحَبِسُ جَريُ النَّفَسِ مع تَحرُّكِه ؛ وذلك لأنَّها ضَعُفَت في نَفسِها وضَعُفَ الاعتِمادُ عليها ، و لِضَعفِ اعتِمادٍ ما لا يَقوَى على مَنعِ النَّفَسِ فيَجرِي معها ، وجَريُ النَّفَسِ مع الحُروفِ مِمَّا يُضعِفُها » [٤] .

وقال شيخُ الإسلامِ زَكريَّا الأنصاريُّ : « سُمِّيَت حُروفُه مَهموسةً لِضَعفِها وجَريانِ النَّفَسِ معها ؛ لِضَعفِ الاعتِمادِ عليها في مَخارِجِها » [٥] انتهى .

وقال خالدُ الأَزهَريُّ في حَواشِيه على هذه المُقدِّمةِ : « سُمِّيَت بذلك ؛ لِضَعفِها ولِضَعفِ الاعتِمادِ عليها وجَريانِ النَّفَسِ معها عندَ خُروجِها » [٦] انتهى .

---

(١) انظر متن الشافية وشرحها ١/٣٤٠-٣٤١ ، ولسان العرب ١٢/٤٩ ، مادَّة (ك د ا) .

(٢) انظر الصحاح ٣/٩٩١ ، مادَّة (هـ م س) .

(٣) انظر الحواشي المُفهِمة ص ١٢ ، والدقائق المحكمة ص ٤٧ ، والفوائد السِّرِّية لوحة ٢٤/أ ، والمنح الفكرية ص ٧٣ .

(٤) شرح الشافية ١/٣٤١ .

(٥) الدقائق المحكمة ص ٤٧ .

(٦) الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدِّمة الجزرية ص ٤٠ .

وبعضُ هذه الحُروفِ المَهموسةِ أَضعفُ مِن بعضٍ ، فالصَّادُ والخاءُ المُعجَمةُ أَقوَى مِن غيرِهما ؛ لأنَّ في الصَّادِ إطباقاً واستِعلاءً وصَفيراً / ، وكُلُّها مِن صِفاتِ القُوة ، وفي الخاء استعلاءٌ (١) . ٢٩/أ

وإنما لُقِّبَ هذا المعنى بالهَمسِ ؛ لأنَّ الهَمسَ الحِسُّ الخَفيُّ الضَّعيفُ ، فلمَّا كانت ضَعيفةً لُقِّبَت بذلك . قالَ اللهُ جلَّ ذِكرُه ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه ١٠٨] ، قيل : هو حِسُّ الأَقدامِ إلى المَحشرِ . ومنه قولُ أبي زُبيد في صفة الأسد (٢) :

فَبَاتُوا يَدْلُجُونَ وبَاتَ يَسْرِي   بَصِيراً بالدُّجَى هَادٍ هَمُوساً

تنبيه :

جَعلُ الضَّعفَينِ عِلَّةً للجَريانِ كما ذَكَرنا ، أَولَى مِمَّا عَبَّرَ به الأَزهَريُّ ؛ لجَعلِه المَجموعَ عِلَّةً للتَّسمِيةِ ، ومِن قولِ شيخِ الإسلامِ لِضمِّه الأَولَ خاصَّةً ، وجَعلِ الثاني بانفرادِه عِلَّةً للجريانِ ؛ لأنَّ المُحقِّقينَ على اعتبارِ الجَريانِ بانفرادِه عِلَّةً للتَّسميةِ المَذكورَةِ (٣) .

ومَثَّلوا للمَجهورةِ : بـ (قَقَقَ) وللمَهموسةِ بـ (كَكَكَ) ، فإذا قُلتَ : قَقَقَ ، وَجدتَّ النَّفَسَ مَحصوراً لا يَحسُنُ معه بشيءٍ منه . وإذا قُلتَ : كَكَكَ ، وَجدتَّ النَّفَسَ جَارياً مع النُّطقِ غيرَ مَحصورٍ . وإنما مَثَّلوا بذلك ؛ لأنَّه إذا ظَهرَ

---

(١) ذكرَه مكيٌّ في الرعاية ص ٩٢ .

(٢) انظر اللسان ١٣٣/١٥ مادَّة (هـ م س) ، وفي نسخة (ت) : أبو زيد ، وهي كذلك في : إبراز المعاني ص ٧٥١، والتمهيد لابن الجزري ص ٩٧ ، ولطائف الإشارات ١٩٧/١ .

(٣) قاله التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٢٤/أ .

تَبايُنُ القِسمَين في الحَرفينِ المُتَقاربَينِ - وهما القافُ والكافُ - ففي المُتَباعِدَينِ أَبيَنُ [١] .

وإنما حَصرَ الناظمُ حُروفَ المَهموسةِ وأَخواتِها دونَ المَجهورةِ وأَخواتِها ؛ لقلَّتِها . وحَصْرُ المَهموسةِ في هذه العَشرَةِ هو مَذهَبُ المُتَقدِّمينَ ، وخَالَفَ بعضُ المُتأَخِّرينَ فجَعَلَ الضَّادَ والظَّاءَ والذَّالَ والزَّايَ والعينَ والغينَ والياءَ مِن المَهموسةِ ، وجَعَلَ الكافَ والتاءَ مِن المَجهورة [٢] .

وقولُه (**شَدِيدُهَا إلى آخرِه**) : الضميرُ فيه وفي (**مَهْمُوسُهَا**) راجعٌ للحُروف ، أي والحُروفُ الشَّديدةُ ثمانيةٌ : الهمزةُ ، والجيمُ ، والدَّالُ المُهمَلةُ ، والقافُ ، والطَّاءُ المُهمَلةُ ، والباءُ المُوحَّدةُ ، والكافُ ، والتاءُ المُثنَّاةُ فوقُ . وقد جَمعَها الناظمُ في قوله (**أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ**) [٣] .

وجَمعَها بعضُهم في قولِه : أَجدُكَ قَطَبتَ . قال الجارَبَرْديُّ : « ومعنى قَطَبتَ : مَزَجتَ الشَّرابَ بالماءِ ، وهو مِن القُطُوبِ بمعنى العُبوسِ » [٤] انتهى / . ٢٩/ب

وضِدُّها الرِّخوةُ المُتقدِّمةُ والبَينيَّةُ الآتيةُ .

---

(١) انظر شرح الشافية ٣٤١/١ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) في هامش (س) : « فائدة : قول الناظم (**أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ**) ، (**أَجِدْ**) : مِن الإجادة . و(**قَطٍ**) : إن كان للزمان يُشدَّد غالباً ، وقد يُضمُّ ويُخفَّف . وإن كان بمعنى : حَسْب ، وهو الاكتفاءُ ، فهي إما مفتوحةٌ ساكنةُ الطاءِ مثل : عَنْ ، أو منونٌ مجرورٌ . والمراد — ههنا — هو الأخير كما هو مقتضى الوَزن . و(**بَكَتْ**) : مِن التبكيت يقال : بَكَّته أي غَلَبَه بالحُجَّة ، طاش كبري » . انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ٩١-٩٢ .

(٤) شرح الشافية ٣٤١/١ ، وانظر اللسان ٢١٢/١١ ، مادَّة (ق ط ب) .

ومعنى الحَرفِ الشَّديد : أنَّه حَرفٌ اشتدَّ لُزومُه لِمَوضعِه ، فقَوِيَ فيه حتى مَنَعَ الصوتَ أن يَجريَ معه عندَ النُّطقِ به [١] .

والشِّدَّةُ مِن علامة قُوةِ الحَرف ، فإن كان مع الشِّدَّة جَهرٌ وإطْبَاقٌ واستعلاءٌ فذلك غايةُ القُوةِ في الحَرفِ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدةٍ مِن هذه الصِّفات تَدلُّ على القُوة في الحَرفِ ، فإذا اجتَمعَ اثنتانِ مِن هذه الصِّفاتِ في الحَرفِ أو أكثرُ فهي غايةُ القُوة كالطَّاء .

فعلى قَدرِ ما في الحَرفِ مِن الصِّفاتِ القَوِيَّة تكونُ قُوتُه ، وعلى قَدرِ ما فيه مِن الصِّفاتِ الضَّعيفَةِ يكونُ ضَعفُه ، فَافهَم هذا لِتُعطِيَ كُلَّ حَرفٍ حَقَّه في قِراءَتِك مِن القُوة ، والتَّحفُّظ ببيانِ الضَّعيفِ على قِراءَتِك .

فالجَهرُ والشِّدَّةُ والصَّفيرُ والإطباقُ والاستعلاءُ مِن علامةِ قُوةِ الحَرفِ ، والهَمسُ والرَّخاوةُ والاستفالُ والانفتاحُ مِن علامةِ ضَعفِ الحَرفِ بالنسبةِ إلى أضدادِها ، فَاعرِف هذه المُقدِّمة .

وإنما لُقِّبَت بالشِّدَّة ؛ لاشتدادِ الحَرفِ في مَخرجِه حتى لا يَخرجَ معَه صوتٌ . ألا تَرَى أنَّك تَقولُ في الحَرفِ الشَّديد : (أَجْ)،(أَتْ)[٢]فلا يَجرِي الصـــوتُ [٣]

(١) ذكرَه مكيٌّ في الرعاية ص ٩٣ .

(٢) في النُّسخ جميعها ، والرعاية ص ٩٤ : الج ، الت . والوَجه ما أثبتُّه مـــن التمهيـــد لابـــن الجزريِّ ص ٩٨ ؛ إذ اللامُ لا تُدغَم في الجيم ، لأنها قمريةٌ .

(٣) في الرعاية ص ٩٤ ، وتبعَه ابن الجزريِّ في التمهيد ص ٩٨ : النَّفَس ، ولعلَّــه ســـهوٌ ؛ إذ عدم جريان النَّفَس هو جهرٌ لا شدَّةٌ ، والله أعلم .

في الجيمِ والتاءِ ، وكذلك أخواتُهما . فلمَّا اشتدَّ في مَوضِعِه ومَنَعَ الصوتَ أن يَجرِيَ معه سُمِّيَ حرفاً شَديداً [١] .

تنبيه :

ما ذَكرَه شيخُ الإسلامِ مِن جَعلِه مَنْعِها النَّفَسَ أن يَجرِيَ معها عِلَّةً للتَّسمِيةِ : فيه نَظرٌ ؛ لأنَّ الكافَ والتاءَ مَعدودَتانِ مِن المَهموسةِ التي اعتُبِرَ فيها جَريُ النَّفَسِ . فإذا اعتُبِرَ في الشِّدَّةِ – التي هما منها – مَنْعُها لَزِمَ فيها اجتِماعُ وَصفَينِ مُتناقِضَين [٢] .

نعم مِن المُتأخِّرينَ مَن أدرَجَهما في المَجهورةِ [٣] ، ورَأى أنَّ الشِّدَّةَ تُؤكِّدُ الجَهرَ ، لكنِ التَّحقيقُ أنَّ بينَ المَجهورةِ والشَّديدةِ فَرقاً ، باعتِبارِ عدمِ جَري النَّفَسِ في المَجهورةِ ، وعدمِ جَرِي الصوتِ في الشَّديدةِ ، كما نصَّ / عليه الرَّضيُّ في شَرحِ الشَّافية [٤] . ٣٠/أ

(١) ذكرَ كلَّ ما في الفقرة الأولى والثانية مكيٌّ في الرعاية ص ٩٣-٩٤ ، وابنُ الجزريِّ في التمهيد ص ٩٨ .

(٢) هذا إذا قلنا : إنَّ الشدَّةَ والهمسَ في زمنٍ واحدٍ ، ولكن من المعروف لدى القرَّاء أنَّ نُطقَ الكاف والتاء يكون بحَبس الصوتِ – وبالتالي النَّفَس – في أولِ نُطقِهما ، ثم يجري النَّفَس في آخرِهما ، فلا تناقضَ لاختلافِ الزمن ، والله أعلم .

(٣) في (س) و(ت) و(ز٢) : في المجهورة والشديدة ، وهو خطأ ، بسبب انتقال النظر إلى السطر التالي ، والصواب ما أثبتُّه وهو كذلك في الفوائد السِّرية لوحة ٢٤/ب .

(٤) انظر شرح الرضيِّ على الشافية ٢٦٠/٣ ، والرضيُّ : هو رضيُّ الدين محمدُ بنُ الحسنِ الإستراباذيُّ النَّحْويُّ (ت ٦٨٦ هـ) ، الأعلام ٨٦/٦ .

وقال الجارَبَرْديُّ : « لَيسَت الشِّدَّةُ تُؤكِّدُ الجهرَ ، وإنما الشِّدَّةُ انحصارُ جَري الصوتِ عندَ الإسكانِ ، والجَهرُ انحصارُ جَرْيِ النَّفَسِ معَ تَحرُّكه ، فقد يَجري النَّفَسُ ولا يَجري الصوتُ كالكافِ والتاءِ ، وقد يَجري الصوتُ ولا يَجري النَّفَسُ كالضَّادِ والغينِ ، فظَهرَ الفَرقُ بينَهما » [1] .

وإنما اعتُبرَ الإسكانُ في الشِّدَّة والتَّحرُّكُ في الجَهرِ بناءً على أنَّها في حالةِ الإسكانِ أَبيَنُ منها في حالةِ التَّحرُّك ، والجَهرُ بالعكس .

ومِن ثَمَّ مَثَّلوا للمَجهورةِ بـ (قَقَقَ) بتَحريكِ القافات ؛ لأنَّك تَجدُ الصوتَ مع التَّحريكِ أظهَر . وللشَديدةِ بالجيمِ من (الحجّ) مثلاً مَوقُوفاً عليه ؛ لأنَّك تَجدُ انحصارَ صوتِك معَ الإسكانِ أظهَرَ . ومِصداقُ انحصارِ الصوتِ في الشَّديدةِ أنَّك لو رُمْتَ مَدَّ صوتِك لَمْ يُمكنكَ ذلك بخلافِ الرِّخوة [2] .

وقال ابنُ الناظمِ في هذا المَحلِّ : « واعلَم أنَّ الحُروفَ مُنقَسمةٌ إلى ثلاثةِ أقسامٍ : شَديدةٌ مَحضَةٌ : وهي هذه الثمانيةُ ، ورِخوةٌ مَحضَةٌ ، وبينَ الرِّخوةِ والشَّديدة » [3] . وإليها أشارَ المُصنِّفُ بقولِه :

٢٢- وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيد : لِنْ عُمَرْ وَسَبْعُ عُلْوٍ : خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ حَصَرْ

أخبرَ أنَّ الحُروفَ المُتوَسطةَ بينَ الرِّخوةِ والشَّديدةِ خمسةٌ يَجمَعُها قولُك (لِنْ عُمَرْ) وهي : اللامُ ، والنونُ ، والعينُ ، والميمُ ، والرَّاءُ .

---

(١) شرح الشافية ٣٤١/١ .

(٢) كلُّ ما سبق بحروفه في الفوائد السِّرية لوحة ٢٤/ب-٢٥/أ .

(٣) الحواشي المُفهِمة ص ١٣ .

وجَمعُها في هذه الكلمات فيه إشَارةٌ إلى أنّه أمرَه باللّينِ والتّواضُع .

وأصلُه : لِنْ يا عُمَرُ ، حُذِفَ منه حَـــرفُ النِّداء .

وهو أحسنُ مِن جَمعِ بعضِهم لها في : (عَمرنَلْ) [١] لإيهَامِ بَقاءِ الواوِ في رَسمه [٢] .

وبعضُهم جَمعَها في : (لَمْ نُرَعْ) .

وبعضُهم زَادَ على هذه الخمسةِ حُروفَ المدِّ كما أَشرنا إليه سابِقاً وعليه فتَصيرُ ثمانيةً ، وإليه مَالَ الشَّاطبيُّ [٣] .

وإنما كانت مَرتَبتُها بينَ مَرتَبتينِ ؛ لأنَّ الرِّخوةَ إذا نُطقَ بها في نحوِ : الْبَسْ ، وانْعشْ ، جَرَى معها الصوتُ . والشَّديدةُ إذا نُطقَ بها في نحوِ / : اضْرِبْ ، واجْلِدْ ، انحَبسَ الصوتُ معها ولَمْ يَجرِ . والتي بينَ الرِّخوةِ والشَّديدةِ إذا نُطقَ بها في نحوِ : انْعَمْ ، واعْمَلْ ، لَمْ يَجرِ الصوتُ معها جَريانَه معَ الرِّخوةِ ولَمْ يَنحَبس انحِباسَه معَ الشَّديدة [٤] .

٣٠/ب

---

(١) في (س) و(ت) و(ز١) : (عمرو) والسياق يَقتضي حذفها .

(٢) قال أبو شامةَ في إبراز المعاني ص ٧٥١ : « ما بين حرفِ رخوٍ والحروفِ الشديدةِ حروفُ قولِك : عَمْرُ نَلْ ، أي هذه الحروف الخمسة لا رخوة ولا شديدة ، فهـي بـين القَبـيلين ، ولا ينبغي أن تُكتبَ هنا بالواوِ ؛ لئلا تصيرَ الحروفُ ستةً » .

(٣) في قصيدته : حِرز الأماني ووَجه التهاني في القراءات السبع ، حيث قال في البيـت رقـم (١١٥٤) :

وَمَا بَيْنَ رِخْوٍ والشَّدِيدَةِ (عَمْرُنَلْ) وَ(وَايٌ) حُرُوفُ المَدِّ وَالرِّخْوِ كَمَّلاَ

(٤) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ١٢/ب ، والمنح الفكرية ص ٧٥ .

وتُسمَّى هذه الحُروفُ بَينيَّةً [١] ، وكُلُّ حَرفِ مدٍّ بَينيٌّ ؛ لكونها بينَ الشِّدَّة والرِّخوةِ ، لجَري بعضِ الصوتِ معها وانحِصَارِ بعضِه ، فنُسبَت إلى بَينِ ، وهو مَحلُّ التَّوسُّطِ بينَ الشَّيئَين [٢] . وفسَّرَه الجَعبَريُّ بنَفْسِ التَّوسُّطِ بينَ الشَّيئَينِ [٣] ، وفيه تَسامُحٌ .

وما ذَكرَه شيخُ الإسلامِ من أنَّها: « سُمِّيت مُتوَسطةً بينَهما ؛ لأنَّ النَّفَسَ لَمْ يَنحَبِس معها انحِباسَ الشَّديدةِ ولَمْ يَجرِ معها جَريانَه معَ الرِّخوة » [٤] . جَرى فيه على تَفسيرِ الشِّديدةِ هنا حيث اعتُبِرَ فيها مَنعُ النَّفسِ ، والرِّخوةُ حيث اعتُبِرَ فيها جَريانُه . ولا يَخفَى ما فيه إلا أن يُرادَ بالنَّفَسِ نَفْسُ الصـوتِ ، ويُؤيِّدُ ذلك تَفسيرُه الشِّدَّةَ فيما يأتي عندَ قولِه (**وَرَاعِ شِدَّةٍ بِكَافٍ وَبِتَا**) حيثُ فسَّرَها بمَنعِ الصوت ، فيُحمَلُ ما هنا على ما هناكَ ، فتَأَمَّل .

وقولُه (**وَسَبْعُ عُلْوٍ خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ حَصَرْ**) أخبرَ رحِمَه اللهُ أنَّ الحُروفَ المُستَعليةَ مَجموعةٌ في قولِه (**خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ**) وهي : الخاءُ المُعجَمةُ ، والصَّادُ ، والضَّادُ ، والغينُ المُعجَمةُ ، والطَّاءُ المُهمَلةُ ، والقافُ ، والظَّاءُ المُشالَةُ .

---

(١) في هامش (س) زيادة : « قولـه (**وَبَيْنَ**) بمعنى : وَسْط ، تقول : جَلستُ بين القوم ، أي وَسْطهم ، بالتخفيف هو ظرفٌ ، وإن حَملتَه اسماً أَعـربتَه ، قال الله تعـالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام:٩٤]، بالرفـع وبالفتح » . انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ٩٣ .

(٢) ذُكر كلُّ هذا في الحواشي المُفهِمة ص ١٣ ، واللآلئ السَّنية لوحـة ١٢/ب ، والفوائـد السَّرية لوحة ٢٥/أ ، والمنح الفكرية ص ٧٥ .

(٣) في : كنز المعاني (خط/٨٤٦) .

(٤) الدقائق المحكمة ص ٤٨ .

سُمِّيَت بذلك ؛ لأنَّ الصوتَ يَعلُو عندَ النُّطقِ بها إلى الحَنكِ فيَنطَبقُ الصـوتُ مُستَعلياً بالرِّيحِ مع طائفَةٍ مِن اللِّسانِ مع الحَنكِ ، هذا معَ حُروفِ الإطباقِ الآتية ، ولا يَنطَبقُ الصوتُ مع الغينِ والخاءِ والقافِ ، وإنما يَستَعلِي الصوتُ غيرَ مُنطَبق [١].

قال الجارَبَرْديُّ : « وتُجوِّزَ في تَسميتها مُستَعليةً كما تُجوِّزَ في قولِهم : لَيلٌ نائمٌ . ويَجوزُ أن تكونَ سُميَّت مُستَعلِيةً لخُروجِ صوتِها مِن جِهةِ العُلوِّ . وكُلُّ ما حَلَّ مِن عالٍ فهو مُستَعلٍ » [٢] .

والاستعلاءُ لُغةً : الارتفاعُ ، ويُقال : العُلُوُّ [٣] ، ويَعضُده قولُ صاحبِ الصِّحاحِ : واستَعلَى الرَّجُلُ / ، أي عَلا [٤] . ٣١/أ

وقولُه (**وَسَبعُ عُلْوٍ خُصَّ ضَغطٍ قِظْ**) جُملةٌ اسميةٌ على وِزَانِ (**مَهموسُها فحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ**) ، و(**حَصَـرْ**) جُملةٌ مُستَأنَفةٌ ، وضَميرُها يَعودُ إلى (**خُصَّ ضَغْط**) . و(**قِظْ**) : مُبتدأٌ . و(**حَصَر**) مع ضَميرِه : خَبرٌ .

و(**سَبعُ عُلْوٍ**) يَجوزُ نَصبُه على أنَّه مَفعولٌ لـ (**حَصَرْ**) مُقدَّمٌ عليه ، لكنَّ غالبَ النُّسخِ على الرَّفع .

وفي (**عِلْوٍ**) ضَمُّ العينِ وكَسـرُها . و(**قِظْ**) أمرٌ مِن القَيـظِ ، وهو الإقامةُ

---

(١) انظر الرعاية ص ٩٩ ، والتمهيد ص ١٠٠ .

(٢) شرح الشافية ٢٤٢/١ .

(٣) ذكره شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٤٨ .

(٤) الصِّحاح ٢٤٣٧/٦ .

بالمكانِ في الصيفِ [١] . و(**الخُــصُّ**) البيتُ مِن القَصبِ [٢] . و(**الضَغْطُ**) الضِّيقُ [٣] . و(**خُصٍّ ضَغْطٍ**) بالإضافة مَنصوبٌ بِـ (**قِظْ**) بَعدَ نَزعِ الخافضِ .

والمعنى : أَقِمْ في خُصٍّ ضَيِّقٍ في زَمنِ القَيظِ ؛ أي اقنَع مِن الدنيا بِمثلِ ذلك [٤] .

فائدة :

الاستِعلاءُ المَذكورُ قد يكونُ معَ انطِباقِ اللِّسانِ على الحَنكِ ، وقد لا يكــونُ . فعلى الأَولِ يُسمَّى الحَرفُ مُستَعلِياً ومُطبَقاً ، وعلى الثاني يُسمَّى مُستَعلِياً فقط .

فكُلُّ مُطبَقٍ مُستَعلٍ ، وليسَ كُلُّ مُستَعلٍ مُطبَقاً ؛ لأنَّ الإطباقَ يَستَلزِمُ الاستِعلاءَ ، والاستِعلاءَ لا يَستَلزِمُ الإطباق [٥] .

تنبيه :

قال في النَّشرِ : « الحُروفُ المُستَعلِيةُ مِن حُروفِ التَّفخِــيمِ علــى الصَّــوابِ ، وأعلاها الطَّاءُ كما أنَّ أسفلَ المُستَفلِ الياءُ . وقيل : حُروفُ التَّفخيمِ هي حُروفُ الإطباقِ ولا شكَّ أنَّها أقوَاها تَفخِيماً . وزَادَ مَكيٌّ عليها الألفَ وهو وَهْــمٌ ؛ فإنَّ

(١) انظر اللسان العرب ٣٧٢/١١ ، مادَّة (ق ي ظ) .

(٢) انظر اللسان العرب ١١٠/٤ ، مادَّة (خ ص ص) .

(٣) انظر اللسان العرب ٦٧/٨ ، مادَّة (ض غ ط) .

(٤) كما في الفوائد السَّرِية لوحة ٢٥/ب ، والمنح الفكرية ص ٧٧ .

(٥) ذكرَ هذه الفائدة بحروفها التاذفيُّ في الفوائد السَّرِية لوحة ٢٥/ب -٢٦/أ .

الأَلفَ تَتبَعُ ما قبلَها ، فلا تُوصَفُ بتَرقِيقٍ ولا تَفخِيم » (١) كما سَيَجيءُ إن شاءَ اللهُ (٢) .

وقال شيخُ الإسلامِ في شَرحِه على المُقدِّمة : « واعلَم أنَّ حُروفَ الاستِعلاءِ أَقوى الحُروفِ ، وأَقوَاها حُروفُ الإطباقِ ، ومِن ثَمَّ مَنعَتِ الإمالةَ لاستِحقَاقِها التَّفخِيمَ المُنافِيَ للإمالةِ » (٣) .

وقولُه : « ومِن ثَمَّ إلى آخرِه » ليسَ على إطلاقِه ، بل يُقيَّدُ بما إذا كان سَببُها كسرةً ظاهرةً أو ياءً ؛ وعِلَّةُ ذلك : أنَّ حُروفَ الاستِعلاءِ تَستَعلي إلى الحَنكِ فلَمْ تُمَلِ الألفُ معها طَلباً للمُجانَسة .

أمَّا إذا كان سَببُها مَنوِياً (٤) فلا يَمنَعُ حَرفُ الاستِعلاءِ إمالةَ الألفِ في نحوِ : (قاض) في الوَقفِ ، ولا إمالةَ : ﴿ خَابَ ﴾ [إبراهيم ١٥] و﴿ طَابَ ﴾ / [النساء ٣] (٥) .

٣١/ب

---

(١) النشر ٢٠٣/١ .

(٢) انظر عند شرح البيت (٣٤) .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٥٠-٥١ . ومراد شيخ الإسلام بذلك ؛ بيان موانع الإمالة : أي أنه إذا كان سبب الإمالة كسرةً ظاهرةً أو ياءً موجودةً ، وكان بعد الألف حرفٌ من حروف الاستعلاء ، مَنع حرفُ الاستعلاء الإمالة . انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٣٢٥ .

(٤) أي كون الكسرة والياء غير ظاهرتين .

(٥) قال ابن أبي مريم في كتابه الموضح ٢١٢/١ : « أنَّ الأفعال لمَّا كان بابُها التصرُّف جوِّز في بعضٍ منها الإمالةُ مع وجود الحرف المستعلي فيما يلي الألف منه ، وذلك نحو : (طاب) و(خاف) و(صار) ، وإنما جوَّزوا الإمالةَ في هذه الأفعال لأجل الكسرة في : خِفْتُ،طِبْتُ =

تنبيه :

قولُهم : إنَّ الياءَ تَمنعُ الإمالةَ ، فيهِ تَصريحٌ : أنَّ حَرفَ الاستِعلاءِ والرَّاءَ غيرَ المَكسورةِ تَمنعُ الإمالةَ إذا كان سَبَبُها ياءً ظاهرةً . وقد صَرَّحَ بذلك في التَّسهيلِ والكافيةِ [١] لكنَّه قال في التَّسهيلِ : الكَسرَةُ والياءُ المَوجودَتانِ [٢] غيرُ مَعروفٍ في كلامِهم [٣] ، بلِ الظاهرُ جَوازُ إمـــالةِ نحوِ : طُغيان ، وغَريَّان ، ورِيَّان . وقد قالَ أبو حيَّان [٤] : « لَمْ نَجِدْ ذلك » يعني كَفُّ حَرفُ الاستِعلاءِ والرَّاءِ في الياءِ ، وإنما يُمنَعُ مع الكَسرةِ فقط .

= صِرْتُ . ووقوع هذه الكسرة في هذه الحالة غَلب الحرفَ المستعليَ كما غَلبَــت - أعــني الكسرة أيضاً - كون الألف من الواو في (خاف) ، فلهذه الكسرة صار الحرف المستعلي غير مؤثِّر » ، وانظر تتمَّة هذا الكلام في نفس الصفحة .

(١) كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك النحويِّ (ت ٦٧٢ هـ) ، وكتــاب الكافية له أيضاً ، في نحو ثلاثة آلاف بيتٍ نظمٌ في النحو ، هو أصل الألفية .

(٢) سقط من جميع النُّسخ بعد جملة : « الكسرة والياء الموجودتان » هذه العبارات التالية التي لا يستقيم الكلام بدونها وهي : « وفي شرح الكافية : الكسرة الظــاهرة واليــاء الموجــودة ، ولم يُمثِّل لذلك ، وما قاله في الياء غير معروفٍ في كلامهم ... » انظر شرح الأشمــونيِّ علــى ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ٢٦٦/٤ .

(٣) أي المعروف في كلام العرب هو الكسرةُ والياءُ المَنْويَّتان ، كذا في التسهيل ص ٣٢٥ .

(٤) هو محمدُ بنُ يوسفَ بنِ عليٍّ أبو حيان الغرناطيُّ الأندلسيُّ (ت ٧٤٥ هـ) ، من كبــار العلماء بالعربية ، الأعلام ١٥٢/٧ .

تنبيه ثان :

إنما يَكُفُّ المُستَعلِ إمالةَ الاسمِ خاصَّةً . قال الجُزُوليُّ [(١)] : « ويَمنعُ المُستَعلِي إمالةَ الألفِ في الاسمِ ، ولا يَمنعُ في الفِعلِ مِن ذلك نحو : ﴿طَابَ﴾ ؛ وعِلَّتُه : أنَّ الإمالةَ في الفعلِ تَقوَى ما لا تَقوَى في الاسمِ ، وكذلك لَمْ يُنظَر إلى أنَّ أَلِفَه مِن الياءِ أو مِن الواوِ ، بل أُميلَ مطلقاً » [(٢)] .

وضِدُّ المُستَعلِيةِ المُستَفِلَةُ وتَقدَّمَ ذِكرُها .

ولمَّا انقَضَى كلامُه على المُستَعلِيةِ وضِدِّها أَخذَ في بيانِ الحُروفِ المُطبَقةِ فقال :

٢٣- وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ : مُطْبَقَهْ وَفَرَّ مِنْ لُبِّ : الحُرُوفُ المُذْلَقَهْ

يعني أنَّ حُروفَ الإطباقِ أربعةٌ : الصَّادُ ، والضَّادُ ، والطَّاءُ ، والظَّاءُ . وتَقدَّمَ أنَّها مِن الحُروفِ المُستَعلِية .

قال ابنُ الناظمِ : « وإنما سُمِّيَت بذلك لانطِباقِ ما يُحاذِي اللِّسانَ مِن الحَنكِ على اللِّسانِ عندَ خُروجِها » [(٣)] .

---

(١) هو عيسى بنُ عبدِ العزيزِ بنِ يَلَلْبَخْت الجُزُوليُّ (ت ٦٠٧ هـ) ، من علماء العربية ، والجُزُوليُّ : بضمِّ الجيم والزاي وسكون الواو ، نسبةً إلى جُزولة ، بغية الوعاة ٢/٢٣٦ .

(٢) من قول الشارح في ص ٩٣ : « بل يقيَّد بما إذا كان سببها كسرة ... إلخ » مع التنبيهين ، هو بحروفه في شرح الأشمونيِّ على الألفية مع حاشية الصبان ٤/٢٢٦-٢٢٧ .

(٣) الحواشي المُفهِمة ص ١٣ .

وقال بعضُهم : سُمَّيت بذلك لانطِباقِ ما يُحاذيه الحَنكُ الأعلى مِن اللِّسانِ على الحَنكِ عندَ خُروجَها فيَصيرُ صَوتُهنَّ مَحصوراً بينَهما [١] .

وقال القَسطلانيُّ : « الإطباقُ تَلاقِي طائِفَتِي اللِّسانِ والحَنكِ الأعلى عندَ لَفظِها » [٢] .

وقال مَكيٌّ في الرِّعايةِ : « وإنما سُمِّيت بحُروفِ الإطباقِ ؛ لأنَّ طائفةً مِن اللِّسانِ تَنطَبِقُ معَ الرِّيحِ إلى الحَنكِ عندَ النُّطقِ بهذه الحُروفِ ، ويَنحَصِرُ الرِّيحُ بينَ اللِّسانِ والحَنكِ الأعلى عندَ النُّطقِ بها معَ استِعلائِها في الفَمِ . وبعضُها أقوَى في الإطباقِ مِن بعضٍ / ، فـ « الطَّاءُ » أقوَاها في الإطباقِ وأمكَنُها ؛ لجَهرِها وشِدَّتِها . و « الظَّاءُ » أضعَفُها في الإطباقِ ؛ لرَخاوَتِها وانحِرافِها إلى طَرفِ اللِّسانِ مع أُصولِ الثَّنايا العُليَا . و « الصَّادُ » و « الضَّادُ » مُتوَسِّطتان في الإطباقِ » [٣] . ٣٢/أ

والإطباقُ لُغةً : التَّلاصُقُ والتَّساوِي [٤] .

وضِدُّها المُنفَتِحَةُ وهي ما عدا هذه الأربعة وتَقدَّمَت .

(١) لم أقف على ما يوضِّح المراد من هذا (البعض) في ما بين يديَّ من مصادر .

(٢) في اللآلئ السَّنية لوحة ١٣/أ .

(٣) الرعاية ص ٩٨ ، وانظر التمهيد ص ١٠٠ ، ولطائف الإشارات ١/ ١٩٨ .

(٤) انظر اللسان ٨/ ١٢٠ ، مادَّة (ط ب ق) ، وذكرَه ابنُ النـاظم في الحواشي المُفهِمة ص ١٣ .

تنبيه :

الأَنسبُ أن يقالَ في عِلَّة تَسميتِها بالمُطبَقة ؛ لإطباقِ طائفةٍ مِن اللِّسـانِ عنـدَ خُروجِها على ما يُحاذيها مِن الحَنكِ الأعلى :

أمَّا أولاً : فلأنَّ اشتقاقَ المُطبَقة مِن الإطباقِ لا مِن الانطباقِ ، فيكونُ الإطباقُ أَليَقَ بوَجه التَّسمية منه .

وأمَّا ثانياً : فلأنَّه اعتَبرَ الاستِعلاءَ مِن جانبِ اللِّسانِ ، فيكونُ الأَليَـقُ اعتبـارَ الإطباقِ أيضاً مِن جانِبه لا مِن جانبِ ما يُحاذيه ، ولأنَّ المُنطبقَ طائفـةٌ لا هـو .

ويَلزَمُ مِن هذا أن يكونَ المُنطَبقُ عليه ما حاذَى الطَّائفةَ مِن الحَنكِ الأَعلى لا إيَّاه .

ويُؤكِّدُ ذلك ما قَدَّمناهُ مِن قولِ القَسطلانيِّ تَبعاً للجَعبَريِّ : « والإطبـاقُ تَلاقـي طائفتَي اللِّسانِ والحَنكِ الأعلى عندَ لَفـظِها ، ومَن عَبَّرَ بانطباقِ اللِّسـانِ فقـد تَجوَّزَ » (١) .

وكونُ المُطبَقِ طائفةً مِن اللِّسانِ لا يُنافي تَسميةَ الحَرفِ مُطبَقاً مَجازاً بأن يكونَ الأَصلُ مُطبقاً عندَه ؛ أي عندَ خُروجِـه فاختُصِرَ ، فقيل : مُطبَقٌ ، كمـا قيـل للمُشتَرَكِ فيه : مُشتَرَكٌ ، ونَظائرُه كثيرةٌ (٢) .

والباءُ في قولِه (**مُطْبَقَةْ**) يَجوزُ فَتحُها وكَسرُها .

---

(١) وعلّل ذلك القسطلانيُّ في لطائف الإشارات ١٩٩/١ فقال : « لأنَّ الطَّبقَ إنما هو اللسانُ والحنكُ ، وأما الحرفُ فهو مُطبَقٌ عنده » ، وكذا نقلَه أبو شامة في إبراز المعاني عن أبي عمرو ص ٧٥٢ .

(٢) ذكرَه التاذفيُّ بحروفه في الفوائد السَّرية لوحة ٢٦/أ-ب ، وانظر إبراز المعـاني ص ٧٥٢ ، وشرح الشافية ٣٤٢/١ .

وقولُه (**وَفَرَّ مِنْ لُبٍّ الحُروفُ المُذْلَقَهْ**) أخبرَ رَحِمَه اللهُ أنَّ الحُـروفَ المُذْلَقَـةَ ستةٌ ، وهي حُروفُ قـولِك : (**فَرَّ مِنْ لُبٍّ**) ، ومعناه : هَـربَ الجاهِلُ مِن ذي لُبٍّ ، أي مِن العاقِلِ [١] ؛ لأنَّ اللُّبَّ : العَقلُ [٢] .

وحَذفَ تَنوينَ (**لُبٍّ**) للضَّرورةِ ، كتَنـوينِ (**صَادُ**) و(**طَـاءُ**) بالإهمـالِ فيهما . ولو قال : حُروفٌ مُذْلَقَةٌ بالتَنكيرِ لَثبَتَ تَنوينُ (**لُبٍّ**) ولَمْ يَكُن ضَرورةً ، كما لو قال : (مَن لَبَّ) بفَتحِ الميمِ واللامِ والباءِ . ولَبَّ لُغةٌ في أَلَـبَّ : بمعـنى أقامَ [٣] .

والمُصمَتةُ ما سوى السِّتة المَذكورةِ وتَقدَّمَت / . ٣٢/ب

وسُمِّيت المُذلَقَةُ مُذلَقَـةً ؛ لخُروجِها مِن ذَلْقِ اللِّسانِ والشَّفةِ طَـرفِه ، كـذا نَقلَه الجَعبَريُّ [٤] . والمُرادُ أنَّ بعضَها يَخرجُ مِن ذَلْقِ اللِّسانِ ، وهو طَرفُه . وبعضُها مِن الشَّفةِ التي هي ذَلْقُ المَخارجِ .

وليسَ قولُه [٥] : « والشَّفةِ » عَطفاً على « اللِّسانِ » ، إذْ ليس فيها ما يَخرجُ مِن ذَلْقِ الشَّفةِ ، بل ما يَخرجُ مِن بَطنِـها ، أو مِن كِلا الشَّفتينِ على ما عَـرفتَ ، ولذا قال : « طَرفُه » دونَ طَرفَيهما .

---

(١) انظر الدقائق المحكمة ص ٥١ ، والفوائد السِّرية لوحة ٢٦/ب –٢٧/أ ، والمنح الفكريـة ص ٧٩ .

(٢) انظر اللسان ٢١٥/١٢ ، مادَّة (ل ب ب) .

(٣) انظر اللسان ٢١٦/١٢ ، مادَّة (ل ب ب) .

(٤) في كنز المعاني (خط/٨٤٩) ، وكلمة « طرفه » سقطت من النُّسخ كلِّها .

(٥) أي قول الجعبريِّ .

وقولُ بعضِهم لخُـــروجِ بعضِها مِن ذَلْقِ اللِّسانِ وبعضِــها مِن ذَلْقِ الشَّفةِ ، أي طَرفَيهما ، فيه خُروجٌ عن نَهجِ الصِّحة [١] .

ولَمَّا فَرغَ مِن كلامِه على الصِّفاتِ التي لها ضِدٌّ ، شَرعَ بذِكرِ صِفاتٍ اختَصَّت ببعضِ الحُروفِ دونَ بعضٍ فقال :

٢٤- صَفِـــيرُها : صَادٌ وَ زَايٌ سِينُ   قَلْقَلَةٌ : قُــطْبُ جَــدِ ، و اللِّينُ

٢٥- وَاوٌ ويَاءٌ سُــكِّنَا ، و انْفَتَحَا   قَبْلَــهُمَا ، والانْحِرَافُ صُــحِّحَا

٢٦- في اللاَّمِ والرَّا ، و بِتَكْرِيرٍ جُعِلْ   ولِلتَّفَشِّي :الشِّينُ ، ضَاداً : اسْتَطِلْ

أَخبرَ رَحِمَه اللهُ أنَّ حُروفَ الصَّفيرِ ثلاثةٌ وهي : الصَّــادُ المُهمَلَــةُ ، والــزَّاي ، والسِّينُ المُهمَلة .

وإنما سُمِّيت بالصَّفيرِ لأنَّك إذا سَكَّنتَ الصَّادَ والزَّايَ والسِّينَ سَمعتَ لهنَّ صوتاً يُشبِه صَفيرَ الطَّائرِ ؛ لأنَّهنَّ يَخرُجنَ مِن بينِ الثَّنايا وطَرفِ اللِّسانِ فيَنحَصِرُ الصوتُ هناك [٢] .

وفي الأَحرفِ الثلاثةِ لأَجلِ صَفيرِها قُوةٌ ، وأَقوَاها الصَّادُ ؛ للاستعلاءِ والإطباقِ اللذَينِ فيها . ثمَّ الزَّايُ ؛ للجَهرِ . وأمَّا السِّينُ فهي أَضعَفُها ؛ لكونِها مَهموسةً [٣] .

(١) يقصد به ابن الناظم وشيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ ، انظر الحواشي المُفهِمــة ص ١٤ ، والدقائق المحكمة ص ٥١ ، وهو بحروفه في الفوائد السِّرية لوحة ٢٧/أ .

(٢) انظر شرح الشافية ٣٤٣/١ ، والفوائد السِّرية لوحة ٢٧/ب .

(٣) كما في الرِعاية ص ١٠٠ ، والتمهيد ص ١٠١ ، والدقائق المحكمة ص ٥٢ .

والهَمسُ : الخَفاءُ كما تَقدَّم [١] .

وعلى هذا يَنبَغي لكَ أنْ تَحرِصَ على بيانِ صَفيرِها أكثرَ من صَفيرِ الصَّادِ والزَّايِ ؛ لأنَّ صَفيرَ الصَّادِ بَيِّنٌ بالإطباقِ ، وصَفيرَ الزَّايِ بَيِّنٌ بالجَهرِ الذي فيها [٢] .

وقولُ الناظمِ (**صَفيرُهَا**) أي وحُروفُ صَفيرِها ، وأرادَ بضَميرِ (**صَفيرُهَا**) حُروفَ الهجَاء .

والصَّفيرُ لُغةً : صوتٌ يُصوَّتُ به للبَهائِمِ [٣] . وقد تَّقدَّمَ أنَّ هذه الثلاثةَ أَسَلِيةٌ ، وأنَّ / السِّينَ مُتقَدِّمةٌ على الزَّاي في المَخرجِ [٤] ، وإنما أُخِّرَت هنا للقَافية . ٣٣/أ

وقولُه (**قَلْقَلةٌ قُطْبُ جَدِ**) أخبرَ رَحمَه اللهُ أنَّ حُروفَ القَلقَلة خمسةٌ مَجموعةٌ في قولِه : (**قُطْبُ جَدِ**) وهي : القافُ ، والطَّاءُ المُهمَلةُ ، والباءُ المُوحدَةُ ، والجيمُ ، والدَّالُ المُهمَلة .

والقُطْبُ في الأَصلِ : قُطْبُ الرَّحَى ، ويُطلَقُ ويُرادُ به ما يكونُ عليه مَدارُ الأمرِ ، كما يُقالُ : فلانٌ قُطْبُ بني فلانٍ ، أي سيِّدُهم الذي يَدورُ عليه أمرُهم [٥] .

---

(١) انظر ص ١١٦ .

(٢) نقله بتصرُّف من الفوائد السَّرية لوحة ٢٧/ب ، والمنح الفكرية ص ٨١ .

(٣) انظر الحواشي المُفهِمة ص ١٤ ، والمنح الفكرية ص ٨٠ .

(٤) انظر ص ٩٧-٩٨ .

(٥) انظر لسان العرب ٢١٢/١١ ، مادَّة (ق ط ب) .

والجَدُّ : الحَظُّ [١] ، ودالُه مُشدَّدةٌ وتَخفيفُها هنا ضَرورةٌ ، وبَقِيَت على تشديدها في مَنظومة الشَّاطبيِّ [٢] رَحِمَه اللهُ ؛ لعَدمِها [٣] .

وإنما سُمِّيت بذلك ؛ لأنَّ صوتَها لا يَكادُ يَتبيَّنُ به سُكونُها ما لَمْ يَخرُج إلى شبه التَّحرُّك ؛ لشدَّة أمرِها ، مِن قولِهم : قَلْقَلَهُ ، إذا حَرَّكَهُ . وإنما جُعِلَ ذلك لكَونِها شَديدةً مَجهورةً ، فالجَهرُ يَمنعُ النَّفَسَ أن يَجريَ معها ، والشِّدَّةُ تَمنعُ الصوتَ أن يَجريَ معها . فلمَّا اجتَمعَ لها هذانِ الوَصفَانِ [٤] احتَاجَت إلى التَّكلُّفِ في بيانِها ، فلذلك يَحصلُ ما يَحصلُ مِن ضَغطِ المُتكلِّمِ عندَ النُّطقِ بها ساكنةً حتى يَخرُجَ إلى شبه تَحريكِها ؛ لقَصد بيانها [٥] .

ومَن عَلَّلَ بأنَّها حينَ سُكونِها تَتقلقَلُ عندَ خُروجِها حتى يُسمعَ لها نَبرةٌ قويةٌ [٦] ، مُرادُه مُشابَهتُها للتَّقَلقُلِ لا تَحرُّكُها حَقيقةً ، وإلا لَزِمَ اجْتِماعُ السكونِ والتَّحرُّكِ في آنٍ واحد .

وقد وَهِمَ بعضُهم حيثُ عَلَّلَ بأنَّها إذا وُقِفَ عليها يَتقَلقَلُ اللِّسانُ بها عندَ خُروجِها ؛ لأنَّ الباءَ منها وهي شَفويةٌ ولا مَدخَلَ للِّسانِ فيها ، ولا فَرقَ فيها

---

(١) انظر لسان العرب ١٩٨/٢ ، مادَّة (ج د د) .

(٢) قال الشاطبيُّ في قصيدته : حِرز الأماني ووَجه التهاني ، البيت رقم (١١٥٨) :

كَمَا الألِفُ الهَاوِي وَ(آوِي) لِعِلَّةٍ ... وَفِي (قُطْبُ جَدٌّ) خَمْسُ قَلْقَلَةٍ عُلاَ

(٣) أي لعدم الضرورة .

(٤) أي امتناع النَّفَس معها وامتناع جَرِي صوتِها .

(٥) قاله التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٢٨/أ ، وانظر الجارَبَرْديُّ في شرح الشافية ٣٤٣/١ .

(٦) كما في الحواشي المُفهِمة ص ١٤ ، والدقائق المحكمة ص ٥٢ ، والمنح الفكرية ص ٨١ .

بينَ أن تكونَ مُتطرِّفةً ووُقِفَ عليها ، أو مُتوسِّطةً ساكنةً [1] .

وقال الأُستاذُ أبو الحَسنِ شُريحٌ ابنُ الإمامِ أبي عبد الله محمد بنِ شُريحٍ رَحِمَه اللهُ في كتابه (نِهايَةُ الإتقانِ في تَجويدِ القُرآنِ) لَمَّا ذَكَرَ أحرُفَ القَلقَلةِ الخَمسة فقال : « وهي مُتوسِّطةٌ ، كباءِ ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [يوسف ٢٣] ، وجيمِ ﴿ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾ [البلد ١٠] ، ودَالِ ﴿مَدَدۡنَا﴾ [الحجر ١٩] ، وقافِ ﴿خَلَقۡنَا﴾ [الأعراف ١٨١] ، وطَاءِ ﴿أَطۡوَارًا﴾ [نوح ١٤] . أو مُتطرِّفةٌ ، كباءِ ﴿وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ﴾ [الحجرات ١١] ، وجيمِ ﴿لَمۡ يَخۡرُجۡ﴾ ، ودالِ ﴿لَقَدۡ﴾ [البقرة ٦٥] ، وقافِ / ﴿مَن يُشَاقِقِ﴾ [النساء ١١٥] ، وطَاءِ ﴿لَا تُشۡطِطۡ﴾ [صَ ٢٢] . فالقَلقَلةُ هنا أَبينُ في الوَقفِ في المُتطرِّفة من المُتوسِّطة » [2] انتهى . ٣٣/ب

وسيأتي إيضَاحُ ذلك عندَ قولِه : (وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلاً) [3] .

وأَصلُ هذه الحُروفِ القافُ [4] ، وإليه أشارَ الشَّاطبيُّ بقولِه :

وأَعْرَفُهُنَّ القَافُ [5]

---

(١) انظر الفوائد السَّرية لوحة ٢٨/أ .

(٢) نقله عنه ابن الجزريِّ في النشر ٢٠٤/١ .

(٣) انظر شرح البيت (٣٩) .

(٤) انظر الرعاية ص ١٠٠ ، والتمهيد ص ١٠١ ، والنشر ٢٠٣/١ – ٢٠٤ .

(٥) في منظومته : حرز الأماني ووَجه التهاني ، البيت رقم (١١٥٩) ، وتمامه :

وَأَعْرَفُهُنَّ القَافُ كُلٌّ يَعُدُّهَا   فَهَذَا مَعَ التَّوفِيقِ كَافٍ مُحَصِّلاَ

قال الناظمُ في النَّشرِ : « لأنَّه لا يُقدَرُ أن يُؤتَى بها ساكنةً إلا مع صوتٍ زائدٍ ؛ لشدَّة استعلائه »[١] انتهى .

وذَكرَ بعضُهم مع هذه الخمسةِ الهمزةَ ؛ للجَهرِ والشِّدَّةِ اللذَينِ فيها . وإنما لَمْ يَذكُرها الجُمهورُ لِمَا يَدخُلها مِن التَّخفيفِ حالةَ السُّكونِ ، ولِمَا يَعترِيها مِن الإعلال .

وزَادَ سِيبويه التَّاءَ المُثنَّاةَ فوقُ مع أنَّها مِن المَهموسةِ ، وذَكرَ لها نَفخاً ، وهــو قويٌ في الاعتبارِ[٢] . وذَكرَ المُبرِّدُ منها الكافَ إلا أنَّه جَعلَها دونَ القافِ ، قال : وهذه القَلقَلةُ بعضُها أَشدُّ مِن بعض[٣] .

فإن قُلتَ : لأيِّ شيءٍ ذَكرَ سِيبَويه التَّاءَ ، والمُبرِّدُ الكافَ مِن حُروفِ القَلقَلة ؟

قُلتُ : لعَلهُما نَظرَا إلى الشِّدَّة التي فيهما ، والجُمهورُ على ما تَقدَّم .

وقولُه (**وَاللِّينُ وَاوٌ وَيَاءٌ سُكِّنَا وَانْفَتحَا قَبلَهُمَا**) أَخبرَ رَحمَه اللهُ أنَّ حَرفِي اللِّينِ – أَعني الواوَ والياءَ – إذا سَكَنَتا وانفتحَ ما قبلَهما نحو : ﴿خَوْفٌ﴾[البقرة ٣٨] ، و﴿بَيْتٍ﴾ [آل عمران ٩٦] .

والألفُ في قولِه (**انْفَتحَا**) للإطلاق .

وإنما سُمِّيا بذلك لأنَّهما يَجريان في لينٍ وعدم كُلفَةٍ على اللِّسانِ ، كما تَقدَّمت الإشارةُ إليه[٤] .

---

(١) النشر ٢٠٣/١ .

(٢) كذا في النُّسخ الأربعة ، وفي النشر ٢٠٣/١ : الاختبار .

(٣) كما في النشر ٢٠٣/١ ، اللآلئ السَّنية لوحة ١٤/أ ، ولطائف الإشارات ٢٠٠/١ .

(٤) انظر ص ٧٠ .

وعبارةُ ابنِ الناظمِ : « أنَّ الواوَ والياءَ الساكِنتَينِ المُنفَتِحَ ما قبلَهما يقالُ لهما حَرفا لين ؛ لقلَّة المَدِّ فيهما » [١] .

فقولُه : « لقلَّة المَدِّ فيهما » لا يُنافي وُجودَ المَدِّ فيهما ؛ لأنَّ في حَرفِ المَدِّ مَداً أصلياً ، وفي حَرفي اللِّينِ مَدّاً مَّا ، يُضبَطُ كُلٌّ منهما بالمُشافَهة ، كما ذكَرَه الجَعبَريُّ [٢] . والمَدُّ المَنفيُّ هو الأصليُّ الخاصُّ لا مُطلقُ المَدِّ الشَّامِلِ له [٣] .

ولمَا كان فيهما مِن قليلِ المَدِّ قال مَولانا شيخُ الإسلامِ زَكريَّا الأنصاريُّ الشَّافعيُّ في شَرحِه على هذه المُقدِّمة في هذا المَوطِنِ : « وأجرَى بعضُهم حَرفي اللِّينِ مُجرَى حُروفَ المَدِّ واللِّينِ حتى إذا وَقعَ بعدَهما ساكنٌ لوَقفٍ أو إدغامٍ جَازَ المَدُّ والقَصرُ والتَّوسُّطُ » [٤] / انتهى . ٣٤/أ

توضيح :

اعلَم أنَّ حَرفي اللِّينِ إذا وَقعَ بعدَهما همزٌ نحو : ﴿شَيْءٍ﴾ - مَضموماً أو مَكسوراً أو مَفتوحاً - فإنَّ وَرشاً يَمدُّه مَداً مُشبَعاً ، فهو عندَه كالمُتَّصلِ ، ويُوسِّطُه لحَطِّ مَرتَبته قليلاً عنِ المَدِّ المُتَّصلِ ؛ لضَعفه عن ذلك بانفتاحِ ما قبلَه . وهذانِ الوَجهانِ - أعني المَدَّ المُشبَعَ والتوسُّطَ - نصَّ عليهما المَهدَويُّ [٥] وغيرُه ، ولا فَرقَ

(١) الحواشي المُفهِمة ص ١٤ .

(٢) في : كتر المعاني (خط/١٣٥) ، ونقله ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٨٢ .

(٣) ما سبق بحروفه في الفوائد السِّرية لوحة ٢٨/ب .

(٤) الدقائق المحكمة ص ٥٣ .

(٥) في شرح الهداية ٣٥/١ ، وتقدمت ترجمة المهدويِّ في ص ٧٥ عند شرح البيت (١١) .

فيهما عندَ وَرشٍ بينَ الوَصلِ والوَقف . ومِمَّن نَبَّهَ على هذينِ الوَجهينِ أيضاً الحُصريُّ (١) حيثُ قال في قَصيدَته :

وَفي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَسَوْءَةٍ خِلافٌ جَرَى بَيْنَ الأئمَّةِ في مِصْرِ
فَقَالَ أُنَاسٌ مَدُّهُ مُتَوَسِّطٌ وَقَالَ أُناسٌ مُفْرِطٌ وَبِهِ أَقْرِي(٢)

وإن وَقعَ بعدَهما حَرفٌ وعَرَضَ سُكونُه لوَقفٍ سواءٌ كان همزةً أو غيرَها نحو : ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة ٢٠] ، و﴿الصَّيْفِ﴾ [قريش ٢] ، و﴿الْخَوْفِ﴾ [البقرة ١٥٥] ، فلِبَقيَّةِ القُرَّاءِ ثلاثةُ أوجُهٍ وهي : المَدُّ والتَّوسُّطُ والقَصرُ ، ووافَقَهم وَرشٌ فيما عدا الهَمزَ ، فتكونُ له الثلاثةُ في نحو الوَقفِ على : ﴿خَوْفٌ﴾ ، و﴿بَيْتٍ﴾. ولا يَجوزُ مَدُّ نحو : ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ وَصلاً ووَقفاً ، ونحو : ﴿كَيْفَ﴾ وَصلاً ، ومَن مَدَّ ذلك فهو لاَحِنٌ آثمٌ .

ولَمَّا ذَكرتُ عبارةَ بعضِ الشُّرَّاحِ في قوله : « وقد أجرَى بعضُهم حَرفَي اللِّينِ مُجرَى حُروفِ المَدِّ إلى آخرِه » . أَحبَبتُ أن أُوضِّحَ الكلامَ على هذه المَسألةِ في هذا المَوضعِ ، وإن كان مَحلُّها في بابِ المَدِّ والقَصرِ (٣) ، فتَأَمَّل .

---

(١) في (ز٢) : الجعبريُّ ، وهو خطأٌ ، انظر إبراز المعاني ص ١٢٣ . والحصريُّ : هو عليُّ بنُ عبدِ الغني ، أبو الحسن الحُصريُّ ، أستاذ ماهر ، صاحب القصيدة الرَّائية في قراءة نافع (ت ٤٦٨ هـ) غاية النهاية ١/٥٥٠ .

(٢) البيتان من الطويل ، وهما في : القصيدة الحُصريَّة في قراءة نافع ، وشرحها لابنِ عَظيمة الإشبيليِّ ص ٧٥ ، وانظر النشر ١/٣٤٦ .

(٣) انظر شرح البيت (٧٢) .

وقولُه (**وَالانْحِرَافُ صُحِّحَا فِي اللاَّمِ وَالرَّا**) أخبرَ الناظمُ أنَّ السلامَ والـرَّاءَ حرفانِ مُنحَرِفانِ ، ولهذا قال (**وَالانْحِرَافُ صُحِّحَا**) أي صَحَّحَ الجَمهورُ أنَّ اللامَ والرَّاءَ حَرفا انحِراف ؛ لأنَّ الانحرافَ لُغةً : المَيلُ [١] .

وإنما وُصِفَا بالانحِرافِ ؛ لأنَّهما انحَرَفَا عن مَخرَجِهما حتى اتَّصَلا بمَخرجِ غيرِهما [٢] .

فاللامُ فيها انحِرافٌ ، أي مَيلٌ إلى ناحيةِ طَرفِ اللِّسانِ . والـرَّاءُ أيضـاً فيهـا انحِرافٌ إلى ظَهرِ اللِّسانِ ومَيلٌ قليلٌ إلى جهةِ اللام ، ولذلك يَجعَلُها الألْثَغُ لاماً [٣] .

هذا مذهبُ مَكيٍّ وسِيبَويه ، ونُسبَ إلى الكوفيِّينَ / ، وصـحَّحَه النـاظمُ . ٣٤/ب

وقيل : اللامُ فقط ، وهو قولُ ابنِ الحاجبِ والدَّانيِّ ، ونُسبَ إلى البصـريِّينَ [٤] .

وباقي أحـرفِ الهجاء لا يَدخلُها الانحِراف .

والألفُ في قوله (**صُحِّحَا**) للإطلاقِ .

وقولُه (**وبِتَكرِيرٍ جُعِلْ**) أي وُصِفَ ، يعني أنَّ الرَّاءَ تُوصَفُ بالتَّكريرِ ، وهـو إعادَةُ الشَّيءِ وأقلُّه مرَّةٌ .

---

(١) انظر لسان العرب ١٢٨/٣ ، مادَّة (ح ر ف) .

(٢) انظر الرعاية ص ١٠٧ ، والتمهيد ص ١٠٦ ، والنشر ٢٠٤/١ ، ولطائف الإشارات ١/ ٢٠١ .

(٣) كما في الحواشي المُفهِمة ص ١٤ ، وإبراز المعاني ص ٧٥٤ ، واللآلئ السَّنية لوحة ١٤/ب ، والفوائد السِّرية لوحة ٢٨/ب ، والمنح الفكرية ص ٨٢ .

(٤) انظر الكتاب ٤٣٥/٤ ، والرعاية ص ١٠٧ ، ومتن الشافية ٣٤٢/١ ، والنشر ٢٠٤/١ .

قال مَكيٌّ : « فإخفاءُ ذلك التَّكريرِ لابُدَّ منه . قال : وأكثرُ ما يَظهَرُ تَكريرُه إذا كان مُشدَّداً ، نحو : ﴿كَرَّةً﴾ [البقرة ١٦٧] ، و﴿مَرَّةٍ﴾ [الأنعام ٩٤] . فواجبٌ على القارئِ أن يُخفيَ تَكريرَه ولا يُظهِرَه ، ومتى أظهَرَه فقد جَعَلَ من الحَرفِ المُشدَّدِ حُروفاً ، ومن الحَرفِ المُخفَّفِ حَرفَينِ وذلك نحو : ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة ٣] ، ﴿فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾ [البقرة ١٦٧] »[١] .

قال الجَعبَريُّ : « وطريقُ السَّلامةِ منه أن يُلصِقَ اللافظُ به ظَهرَ لسانه بأعلى حَنَكه لَصقاً مُحكَماً مَرَّةً واحدةً[٣] ، ومتى ارتَعَدَ حَدثَ من كُلِّ مَرَّةٍ راءٌ »[٢] .

فإن قيل : تَسميتُهم له مُكرَّراً يُنافي نصَّهم على عدمِ تَكريرِه .

أُجيبُ بأنَّ معنى قولِهم مُكرَّراً : أنَّ له قَبولَ التَّكرار ؛ لارتعادِ طَرفِ اللِّسانِ به عندَ اللَّفظِ ، كقولِهم لغَيرِ الضَّاحكِ : إنسانٌ ضاحكٌ ، واتِّصافُ الشَّيءِ أعمُّ من أن يكونَ بالفعلِ أو بالقوة[٤] .

وقولُه (**وَلِلتَّفشِّي الشِّينُ ضَاداً استَطِلْ**) أخبرَ أنَّ الشِّينَ حَرفُ تَفشٍّ . وقد اقتَصرَعليها المُصنِّفُ وِفاقاً للشَّاطبيِّ والمُحقِّقينَ ؛ لأنَّه تَفشَّى في مَخرجِه حتى اتَّصلَ

---

(١) الرعاية ص ١٠٦ ، ١٧٠ .

(٢) وهذا لا ينافي أن يُبقيَ فجوةً جزئية من وسط اللسان يمرُّ منها صوتٌ ضئيل ؛ لأنَّ الراءَ بينيَّة كما هو معلوم .

(٣) في : كنز المعاني (خط/٨٤٧) ، ونقله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ١٤/ب .

(٤) انظر الحواشي المُفهمة ص ١٤ ، واللآلئ السَّنية لوحة ١٤/ب ، ولطائف الإشارات ١/ ٢٠٢ ، والفوائد السَّرية لوحة ٢٨/أ ، والمنح الفكرية ص ٨٢ .

بمَخرجِ الظَّاء [١] .

قال في النَّشرِ : « وأضافَ بعضُهم إليها الفَاءَ ، وعَزَاه القَسطلانيُّ وغيرُه إلى صاحِبِ دُرِّ الأفكارِ [٢] . وبعضٌ الضَّادَ والرَّاءَ والصَّادَ والسِّينَ والياءَ والثاءَ المُثلَّثةَ والميم » [٣] .

ومَن ألحَقَ الثاءَ المُثلَّثةَ قال : أنَّها تَفشَّت حتى اتَّصلَت بمَخرجِ الفاءِ ، ولذلك تُبدَلُ منها ، فيُقالُ : جَدَثٌ ، وجَدَفٌ [٤] .

(١) كذا في النُّسخ كلِّها ، وهو أيضاً في التحديد للداني ص ١١٠ ، والرعاية ص ١٠٩ ، والتمهيد ص ١٠٧ ، والدقائق المحكمة ص ٥٤ . أما في النشر ١/٢٠٥ ، وإبراز المعاني ص ٧٥٣ ، والحواشي الأزهرية ص ٤٣ : الطاء . وفي الحواشي المُفهمة ص ١٠٧ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٢٩/أ : حروف الطرف . وأما في المنح الفكرية ص ٨٤ فقال : « انتشار الصوت عند خروجها حتى تتصل بمخرجِ حروفِ طرفِ اللسان منها مخرجُ الظاءِ المشالة » وهو أعمُّ الجميع . ومنشأ صوت الشين من وسط اللسان ، ثم يَصطدمُ صوتُها باللحم النابت حول الأسنان العليا والصفحة الداخلية للثنيتين العليين ، وهي منطقة خروج الطاء وأختيها ، والظاء وأختيها ، قاله الشيخ أيمن سُويد حفظه الله .

(٢) منظومة درِّ الأفكار في القراءات العشر أئمة الأمصار ، وهي منظومة لإسماعيلَ بنِ عليٍّ بنِ سعدان ، الشيخ جمال الدين أبي الفضل الكديِّ الواسطيِّ المُقري . انظر غاية النهاية ١/١٦٧ ، وكشف الظنون ١/٥٦٠ .

(٣) انظر النشر ١/٢٠٥ ، عدا جملة : «وعزاه القسطلانيُّ وغيرُه إلى صاحب درِّ الأفكار» فهي ليست في النشر ، وإنما هي في اللآلئ السَّنية لوحة ١٥/أ .

(٤) كما في التحديد في الإتقان والتجويد للدانيِّ ص ١٠٨ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٢٩/أ ، والمنح الفكرية ص ٨٤ .

والتَّفشِّي لُغةً : الانتشارُ والانبثاث [١] .

وقيل معناه لُغةً : الاتِّساعُ ؛ لأنَّه يُقالُ تَفشَّتِ القَرْحةُ بمعنى اتَّسعَت ، حكاهُ صاحِبُ القاموس [٢] / .

٣٥/أ

واصطلاحاً : انتشارُ الرِّيح في الفَمِ حتى يتَّصلَ بمَخرجِ الظَّاءِ المُشالة [٣] .

فقولُه (وَلِلتَّفَشِّي الشِّينُ) هو مِن بابِ القَلبِ ؛ وذلك لأنَّ الغَرضَ إثباتُ الصِّفاتِ للحُروفِ لا عكسُه ، فيكونُ المُرادُ أنَّ التَّفشِّيَ ثابتٌ للشِّينِ ، لا أنَّها ثابتةٌ له [٤] .

ثمَّ أخبرَ أنَّ الضَّادَ اتَّصفَت بالاستطالة فامتَدَّ مَخرجُها مِن أولِ حافَّةِ اللِّسانِ إلى آخرِها ؛ لأنَّ الاستطالةَ لُغةً : أَبعدُ المَسافَتين [٥] ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ أبعدَهما مَحلُّ الاستطالة . والاستِطالةُ إنما هي الأَبعديَّة .

وقيل الاستِطالةُ لُغةً : الامتدادُ [٦] .

---

(١) انظر اللسان ٢٦٩/١٠ ، مادَّة (ف ش ا) ، والحواشي المُفهِمة ص ١٥ ، والمنح الفكرية ص ٨٤ .

(٢) القاموس المحيط ١٧٣١/٢ .

(٣) انظر الدقائق المحكمة ص ٥٤ . وفي هامش (س) : « قال بعضُهم : ومِن ثمَّ صَعُبَ التلفُّظ بها ولتحيُّزها بين المخرجين باعتبارٍ واحد . وسبيل تسهيل التلفُّظ بها قطعُ النَّظرِ عن الحيِّز المقابلِ وتمكينِها في مخرجها ، وتحصيلُ صفاتها المميزَة لها عن الظاء » . انظر الحواشي المُفهِمة ص ١٥ ، وشرح طاش كبري على الجزرية ص ١٠٣ .

(٤) قاله التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٢٩/أ .

(٥) كما في الحواشي المُفهِمة ص ١٥ ، والفوائد السِّرية لوحة ٢٩/ب ،والمنح الفكرية ص٨٤.

(٦) انظر اللسان ٢٢٧/٨ ، مادَّة (ط و ل) .

فإن قُلتَ : ما الفَرقُ بينَ المُستَطِيلِ والمَمدودِ ؟

قُلتُ : المُستَطِيلُ جَرَى في مَخرجِه ، والمَمدودُ جَرَى في ذَاتِه [١] .

تنبيه :

قولُ الناظمِ (**قَبْلَهُمَا**) ظَرفٌ وَقعَ صِلَةً لَموصولٍ مُقدَّرٍ ، وهو فاعلُ (**انْفتحَ**) والتَّقديرُ : ما قبلَهما ، كما تَقدَّمتِ الإشارَةُ إليه . وهذا جَارٍ على أُسلوبِ قولِ اللهِ تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان ٢٠] كما ذَكرَه أبو حيَّانٍ في الارتشافِ [٢] قال : « أنَّ معناهُ ما ثَمَّ » انتهى .

وليسَ (**قَبْلَهُمَا**) مَرفوعٌ على الفاعِليَّةِ ؛ لِمَا صَرَّحَ به غيرُ واحدٍ مِن أنَّ (قبلَ) لا يَخرجُ عنِ الظَّرفيَّةِ إلا بدُخولِ حَرفِ الجَرِّ عليه .

وقولُه (**وَبتَكْرِيرٍ جُعِلْ**) معناه أي وجُعِلَت الرَّاءُ مُصاحِبَةً لصِفَةِ التَّكرير .

وقولُه (**ضَاداً اسْتَطِلْ**) أي أَوقِعِ الاستِطالَةَ في الضَّادِ ، فيكونُ (**اسْتَطِلْ**) مُضمَّناً معنى الإيقاع .

و(في) مَحذوفةٌ على حَدِّ قولِهم :

كما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعلَبُ [٣]

---

(١) انظر الحواشي المُفهِمة ص ١٥ ، ولطائف الإشارات ٢٠١/١ ، وفي المنح الفكرية ص ٨٤ ذكر أن قائلَه الجعبريُّ . راجع أيضاً كنز المعاني (خط/٨٤٧) .

(٢) هو كتاب ارتشافُ الضَّرَب في لسان العرب في النحو لأبي حيان الأندلسيِّ (ت ٧٤٥ هـ) ، انظر كشف الظنون ١١٠/١ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لساعدة بن جُؤية في وصف رُمح ، وصَدرُه :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه .... =

وقيل معناه : صفةُ بالاستطالة كما تَقدَّم سابقاً ، فتأمَّل [١] .

وفي هذا القَدْرِ المَذكورِ في المُقدِّمة مِن المَخارجِ والصِّفات كفايَةٌ للطَّالبِ المُقتَصرِ على ذلك ، ومُحصِّلٌ لغَرضِه إذا وَفَّقَه اللهُ تعالى لفَهمِه ، ومُرشِدٌ للمُترَقِّي منها إلى دَرجَةِ الكَمالِ ، فَلِلَّه الحمدُ على الإتمامِ والإكمال .

ثمَّ اعلَم أنَّ مِن الصِّفاتِ المُتقدِّمة ماهو مُتَضادٌّ فلا يَجتَمعُ المُتضادَّان في حَرفٍ واحد ، ومنها ماهو غيرُ مُتَضادٍّ فيُمكنُ اجتماعُ صِفتَين فأكثرَ في حَرفٍ / واحدٍ . ٣٥/ب

وكُلٌّ منها إمَّا صفةُ قوةٍ تُقوِّي مَوصوفَها ، أو صفةُ ضَعفٍ تُضعفُه [٢] .

قال الجَعبَريُّ : « ومِن ثمَّ انقَسمَت الحُروفُ بهذا الاعتبارِ ثلاثةً : قَويٌّ مُطلَقاً وهو ما اجتَمعَ فيه صِفاتُ القُوةِ ، وضَعيفٌ مُطلَقاً وهو ما انفَردَت [٣] فيه صِفاتُ الضَّعفِ ، وقَويٌّ مِن جهةٍ ضَعيفٌ مِن أُخرَى وهو ما اجتَمعَ فيه النَّوعان .

فالجَهرُ والاستِعلاءُ والإطباقُ والاستِطالةُ والشِّدَّةُ والقَلْقَلَةُ ونحوُها كالتَّفخيمِ

= والعسلان : اضطراب متن الثعلب في جريه . أصلُه : كما عَسَلَ في الطريق الثعلبُ . انظر مغني اللبيب ١/١١ ، ومعجم شواهد العربية ١/٥٠ .

(١) ذكرَ كلَّ هذا التنبيه التاذفيُّ بحروفه في الفوائد السِّرية لوحة ٢٩/ب .

(٢) ذكرَه الجعبريُّ في كنز المعاني (خط/٨٤٩) ، والقسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ١٥/ب ، ولطائف الإشارات ١/٢٠٤ .

(٣) في النُّسخ كلِّها : اجتمعت ، وما أثبتُّه من كنز المعاني واللآلئ السَّنية ولطائف الإشارات .

والجَرسيَّةِ والمَهتوفَةِ [1] من ما هو مَذكورٌ في المُطوَّلاتِ صِفاتُ قُوةٍ [2] .
والهَمسُ والاستِفالُ والانفِتاحُ والرَّخاوةُ ونحوُ ذلك كالتَّرقِيقِ صِفاتُ ضَعف » [3] .

خَاتمةٌ يَتنبَّهُ بها المُبتَدئُ ويَتذكَّرُ بها المُنتَهي في ذِكرِ كُلِّ حُرفٍ وما لَه مِن الصِّفات [4] :

فالألفُ : جَوفيةٌ ، مَجهورةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفِلةٌ ، مُنفَتِحةٌ ، مُصمَتةٌ ، هَوائيَّةٌ ، خَفيَّةٌ ، مَدِّيةٌ ، حَرفُ علَّة .

والهمزةُ : حَلقِيَّةٌ ، مَجهورةٌ ، شَديدةٌ ، مُستَفِلةٌ ، مُنفَتِحةٌ ، مُصمَتةٌ ، جَرسِيَّةٌ ، مَهتوفةٌ .

والهاءُ : حَلقِيَّةٌ ، مَهموسةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفِلةٌ ، مُنفتِحةٌ ، مُصمَتةٌ ، خَفيَّةٌ .

---

(١) المهتوفةُ : سمِّيت بذلك لخروجها من الصدر ، فتحتاج إلى ظهورٍ قويٍّ شديد ، والحرف المهتوف هو الهمزة . أما الجرسيةُ : سمِّيت بذلك لاستثقالها في الكلام ، ولذلك جاز فيها التحقيقُ والتخفيفُ والبَدَل والحَذفُ وبينَ بينَ وإلقاءُ الحركة ، والحرفُ الجرسيُّ هو الهمزة ، انظر التمهيد لابن الجزريِّ ص ١٠٧ ، ١٠٩ .

(٢) أغفَل الفضاليُّ من صفاتِ القوة : التفشِّي ، وقد نصَّ عليه سيبويه وغيره . وكذلك الصفير نصَّ في التمهيد ص ١٠١ على أنَّ الصفيرَ مِن علاماتِ القوة . انظر كتر المعاني (خط/٨٤٩) ، ولطائف الإشارات ١/٢٠٤ .

(٣) في : كتر المعاني (خط/٨٤٩) .

(٤) ذَكر هذه الخاتمة القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ١٦/أ – ب ، ولطائف الإشارات ١/٢٠٤-٢٠٦ . وانظر كتر المعاني (خط/٨٤٩-٨٥٠) .

والعينُ : حَلقيَّةٌ ، جَهريَّةٌ ، بَينيَّةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ .

والحاءُ : حَلقيَّةٌ ، مَهموسةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفتحةٌ ، مُصمَتةٌ .

والغينُ المُعجَمةُ : حَلقيَّةٌ ، جَهريَّةٌ [1] ، رِخوةٌ ، مُستَعليةٌ ، مُنفَتحَةٌ ، مُصمَتةٌ .

والخاءُ المُعجَمةُ : حَلقيَّةٌ ، مَهموسةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَعليةٌ ، مُنفَتحَةٌ ، مُصمَتةٌ .

والقافُ : جَهريةٌ ، شَديدةٌ ، مُستَعليةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، لَهويَّةٌ ، مُقَلقَلةٌ .

والكافُ : مَهموسةٌ ، شَديدةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، لَهويَّةٌ .

والجيمُ : مَجهورةٌ ، شَديدةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، شَجْريةٌ ، مُقَلقلةٌ .

والشِّينُ : مَهموسةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، مُتَفشِّيةٌ ، شَجْريَّةٌ .

والياءُ : شَجْريةٌ ، مَجهورةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، مَدِّيـةٌ ، لِينيةٌ ، هَوائيةٌ .

والضَّادُ : مَجهورةٌ ، رِخوةٌ ، مُنطَبقةٌ ، مُصمَتةٌ ، مُفخَّمةٌ ، مُستَطيلةٌ ، مُستَعليةٌ / مُتفشِّيةٌ على قولٍ . ٣٦/أ

واللامُ : مَجهورةٌ ، بَينيةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، ذَلْقيةٌ ، مُنحَرفةٌ ، مُرقَّقةٌ . وقد تُفخَّمُ كما سيأتي .

والنونُ : مَجهورةٌ ، بَينيةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفتحةٌ ، مُذْلَقةٌ ، حَرفٌ أَغَنٌّ .

والرَّاءُ : مَجهورةٌ ، بَينيةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، ذَلْقيةٌ ، مُنحرِفـةٌ ، مُكـرَّرةٌ ، مُفخَّمةٌ وقد تُرقَّقُ كما سيأتي .

والطَّاءُ المُهملَةُ : نِطَعيةٌ ، مَجهورةٌ ، شَديدةٌ ، مُستَعليةٌ ، مُطْبَقةٌ ، مُصـمَتةٌ ، مُقَلقلةٌ ، فهي في غايةِ مِن القُوةِ .

---

(١) في (ز١) و(ز٢) : مهموسة ، وهو خطأ ، انظر شرح البيت (١٢) .

والدَّالُ المُهمَلةُ : مَجهورةٌ ، شَديدةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، مُقَلقلـــةٌ ، نطَعيةٌ .

والتَّاءُ المُثنَّاةُ فوقُ : مَهموسةٌ ، شَديدةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، نطَعيةٌ .

والصَّادُ : مَهموسةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَعليةٌ ، مُطْبَقةٌ ، صَفيريةٌ ، أَسَليةٌ ، مُفخَّمةٌ .

والسِّينُ : مَهموسةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، صَفيريةٌ ، أَسَليةٌ .

والزَّايُ : مَجهورةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، أَسَليةٌ ، صَفيريةٌ .

والظَّاءُ المُشالةُ : مَجهورةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَعليةٌ ، مُطْبَقةٌ ، مُصـــمَتةٌ ، لِثويـــةٌ ، مُفخَّمةٌ .

والذَّالُ المُعجَمةُ : مَجهورةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، لِثويةٌ .

والثاءُ المُثلثةُ : مَهموسةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُصمَتةٌ ، لِثويةٌ ، مُتفشِّيةٌ على قولٍ .

وقد رَأيتُ بعضَ شُرَّاحِ هذه المُقدِّمة قَدَّمَ الظَّاءَ والذَّالَ والثاءَ علـــى حُـــروفِ الصَّفيرِ ، وله وَجهٌ ، وقد أشرنا إليه سابقاً (١) ، فتأمَّل .

والفاءُ : مَهموسةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُذْلَقةٌ ، شَفهيةٌ ، مُتفشِّيةٌ على قولٍ .

والباءُ : جَهرِيةٌ ، شَديدةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُذْلَقةٌ ، مُقَلقلةٌ ، شَفهيةٌ .

والميمُ : جَهرِيةٌ ، بَينيةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتحةٌ ، مُذْلَقةٌ ، أَغنِّيةٌ .

---

(١) انظر ص ١٠٠ .

والواوُ : مَجهورةٌ ، رِخوةٌ ، مُستَفلةٌ ، مُنفَتــحةٌ ، مُصمَتةٌ ، مَدِّيةٌ ، هَوائيةٌ ، خَفيةٌ ، حَرفُ عِلّةٍ ، لِينيةٌ .

فهذا ما تَيسَّرَ مِن صِفاتِ حُروفِ الأُصولِ ، وأضرَبتُ عن باقي الصِّفاتِ خَوفَ الإطالةِ ، واللهُ أعلَم .

* * *

[بَابُ التَّجْوِيدِ]

وَلَمّا فَرَغَ مِن بيانِ مَخارجِ الحُروفِ والصِّفاتِ شَرَعَ في بيـــانِ مـــا المُـــرادُ / ٣٦/ب بالتَّجويدِ ، وماذا يَجبُ فيه مِن رِعايةِ المَخارجِ والصِّـــفاتِ وغيرِ ذلك ، مُقـــدِّماً للثَّناءِ عليه تَرغيباً فيه فقال :

٢٧- وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لاَزِمُ ... مَنْ لَمْ يُجَـــوِّدِ القُرَانَ آثِمُ

٢٨- لأَنَّـــهُ بِـــهِ الإِلَهُ أَنْـــزَلاَ ... وَهَكَذَا مِنْـــهُ إِلَيْنَا وَصَـــلاَ

أَخبرَ رَحِمَه اللهُ أنَّ الأَخذَ بالتَّجويدِ [١] أي العَملُ به فَرضُ عَينٍ لاَزِمٌ على كُلِّ قارئٍ [٢] .

وقد اختَلفَ العلماءُ هل الواجبُ تَجويدُ كُلِّ ما قَـــرأه أو ما يَجبُ عليه قِراءَتُه كالفاتحةِ ؟ وصَحَّحَ الناظمُ الأولَ ونَقلَه في النَّشرِ [٣] .

ثمَّ نَبَّهَ على ثَمرةِ [٤] الوُجـــوبِ بقولِه : (**مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ القُرَانَ آثِمُ**) أي مَن

---

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على الجزرية نصُّه : « (**الأَخْذُ**) مصدر أخذ يأخذ . وقوله (**حَتْمٌ لاَزِمٌ**) بمعنىً واحد . وقوله (**يُصَحِّحِ**) في بعض النُّســـخ ، التصـــحيحُ : جَعلُ الشيءِ صحيحاً خالياً عن الفساد . و(**الآثِمُ**) مَن يُحصِّل الإثمَ . و(**الإِلَهُ**) فِعالٌ مِـــن أَلِهَ : إذا عَبَدَ ، ومعناه : المعبود ، كالكتاب بمعنى المكتوب . و(هكذا) الهاء فيه للتنبيه ، وكذا للتشبيه . والألف في (**أَنْزَلا**) و(**وَصَلاَ**) للإطلاق ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٠٥ .

(٢) نقلَه الشارح من الحواشي المُفهِمة ص ١٦ ، واللآلئ السَّنية لوحة ١٦/ب .

(٣) النشر ٢١٢/١ .

(٤) في (ت) و(ز٢) : علّة .

لَمْ يُرَاعِ قَواعدَ التَّجويدِ في قِراءَتِه عَـــاصٍ آثِمٌ بعِصيانِه ، والآثِمُ مُعاقَبٌ [١] .

فيكونُ التَّجويدُ واجباً ؛ لأنَّ الواجبَ هو الذي يُثابُ على فِعلِه ويُعاقَبُ علـــى تَركِه ، والحَرَامُ بالعكس [٢] .

وفي بعضِ النُّسخِ بَدَل (**يُجَوِّد**) **يُصَحِّح** [٣] ، والمُرادُ بالتَّصحيحِ : مراعاةُ قواعدِ التَّجويدِ خاصةً ، وإن كان تاركُ التَّصحيحِ بمُراعاةِ قَواعدِ الإعرابِ آثماً أيضاً ؛ لأنَّ الكلامَ في التَّجويدِ فقط [٤] .

---

(١) هو بحروفه في الحواشي المُفهِمة ص ١٦ ، والحواشي الأزهرية لخالد الأزهـــري ص ٤٦ ، والفوائد السِّرية لوحة ٣٠/أ .

(٢) في تعريف الواجب انظر روضة الناظر ١٠٢/١ ، ونهاية السُّول في شرح منهاج الأصـــول ٧٣/١ .

(٣) قال الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في الطرازات المُعلِمة ص ١٢٩ : « النُّسخة التي ضـــبطناها عن الناظم رحمه الله (مَن لَمْ يُجَوِّد) وهي المُعتبرة ، ورأيتُ في بعضِ النُّسخ (مَن لَمْ يُصَحِّح) بدل (يُجَوِّد) والأولى أحسن ؛ إذ التجويد أخصُّ مِن التصحيح » .

(٤) ذكرَه التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٣٠/أ . وقال الشيخ أيمن سويد – حفظـــه الله – : جعل الشارح التصحيحَ مرادفاً للتجويد ، والظاهر – والله أعلم – أنَّ بينهما عموماً وخصوصاً فكلُّ مَن جوَّد القرآن صحَّح حروفَه ولا عكس ، هذا إن قلنا : إنَّ التصحيح هو أن يَقرأه قراءةً لا تُخلُّ بالمعنى أو بالإعراب . فكلمة التجويد تشمل التصحيح وزيادة ، وهذا التعريف يشمل اللَّحن الخفيَّ واللَّحن الجليَّ . فاللَّحن الجليُّ كتغيير الإعراب أو الإخلال بـــالمعنى . واللَّحـــن الخفيُّ كعدم إظهار الهمس في المهموس والقلقلة في المقلقل . فعندما نقول : (مَنْ لَـــمْ يُجَـــوِّدِ القُرْآنَ آثِمُ) يشمل كلَّ ذلك . والآثم له موضـــع اتفاق بين العلماء وموضـــع اختلاف : =

وبهذا يَظهرُ ضَعفُ ما ذَكرَه بعضُهم حيثُ قال (**مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ القُرَانَ**) : « بأن يَقرَأه قِراءَةً تُخلُّ بالمعنى أو بالإعراب فهو آثمٌ » [١] ، إذِ اللائقُ أن يقالَ : بأن يَقرَأه قِراءَةً تُخلُّ بإعطاءِ الحُروفِ حَقَّها ومُستَحقَّها وغيرَ ذلك [٢] كما سيأتي .

و(**القُرَانَ**) في البيتِ غيرُ مَهموزٍ ، وقد صَحَّتِ القِراءَةُ به عنِ ابنِ كثيرٍ [٣] ، واختارَها المُصنِّفُ هنا لمُراعاةِ الوَزنِ [٤] .

والتَّجويدُ : مَصدرٌ من جَوَّدَ ، يُجوِّدُ ، تَجويداً . والاسمُ منه : الجَوْدَةُ ، ضِدُّ الرَداءَةِ . يُقال : جَوَّدَ فلانٌ في كذا ، إذا فَعلَ ذلك جيِّداً [٥] .

= فموضع الاتفاق هو الإخلال بالمعنى أو بالإعراب ، وموضع الاختلاف هو صفات الحروف التزيينيَّة التكميلية التي تزيد بهاء الحرف ووضوحَه دون أن تُخرجه عن حيِّزه إلى حيِّز غيره .

(١) ذَكرَه الشيخ زكريا الأنصاريُّ في الدقائق المحكمة ص ٥٧ .

(٢) قال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٨٦ : « (مَنْ لَمْ يُصَحِّحِ القَرَانَ) بأن يقرأه قراءةً تخلُّ بالمعنى والإعراب كما صرَّح به الشيخ زكريا خلافاً لما أخذَه بعضُ الشرَّاح ، منهم : ابن المصنِّف على وَجه العموم الشامل للَّحن الخفيِّ فإنه لا يصحُّ كما لا يخفَى ، وأَغربُ من هذا أنَّ الشارحَ المصريَّ ضعَّف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخُ الإسلام في مذهبه » .

(٣) انظر التيسير ص ٦٨ .

(٤) قاله التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٣٠/أ ، وقال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٨٦ : « لفظ (القُرَانَ) منقولٌ في البيت على قراءةِ ابنِ كثير ، كما قال الشاطبيُّ رحمه الله : وَنَقْلُ قُرَانٍ وَالقُرَانُ دَوَاؤُنَا ، فلا يُحمَل على ضرورةِ الوَزن » .

(٥) انظر لسان العرب ٤١١/٢ ، مادَّة (ج و د) ، وهو في التمهيد ص ٥٩ ، والحواشي المُفهمة ص ١٥-١٦ .

فهو عندَهم عبارةٌ عنِ الإتيانِ بالقِراءَةِ مُجوَّدَةَ الألفاظِ ، بَريئَةً من الرَّداءَةِ في النُّطقِ ، فمَعناهُ انتهاءُ الغايَةِ في التَّصحيحِ وبُلوغُ النِّهايَةِ في التَّحسينِ [1] .

ولاشَكَّ أنَّ الأُمَّةَ كما هم مُتعبَّدونَ بفَهمِ مَعاني القُــرآن وإقامةِ حُدوده ، هم مُتعبَّدونَ بتَصحيحِ ألفاظِه وإقامَةِ حُروفِه على الصِّفَةِ / المُتلَقَّاةِ عن أئمَّةِ القراءَةِ المُتَّصلةِ بالحَضرَةِ النَّبويَّةِ الأفصَحيَّةِ العربيَّةِ التي لا تَجوزُ مُخالَفَتُها ولا العُدولُ عنها إلى غيرِها .

١/٣٧أ

والناسُ في ذلك بينَ مُحسنٍ مَأجورٍ وبينَ آثمٍ أو مَعذورٍ ، فمَن قَدرَ على تَصحيحِ كلامِ اللهِ تعالى باللفظِ الصَّحيحِ العربيِّ الفَصيحِ ، وعَدَلَ إلى اللفظِ الفاسدِ العَجَميِّ أو النَّبَطيِّ القَبيحِ ، استغناءً بنَفسه ، واستبدَاداً برَأيه وحَدْسه ، واتِّكالاً على ما أَلِفَ من حِفظِه ، واستِكباراً عن عَالِمٍ يُوقِفُه على صَحيحِ لَفظِه : فإنَّه مُقصِّرٌ بلاشكٍّ وآثمٌ بلارَيبٍ وغَاشٌّ بلا مريَةٍ [2] .

فقد قال رَسولُ اللهِ ﷺ : « الدِّينُ النَّصيحَةُ : للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ المُسْلِمينَ وَعَامَّتِهِمْ » [3] .

أَمَّا مَن كان لا يُطاوِعُه لِسانُه ، ولا يَجدُ مَن يَهديه إلى الصَّوابِ فإنَّ اللهَ لا يُكلِّفُ نَفْساً إلا وُسعَها .

---

(١) نقلَ الشارح تعريف التجويد من : التمهيد ص ٥٩ ، والنشر ٢١٠/١ ، والحواشي المُفهِمة ص ١٥-١٦ ، واللآلئ السَّنية لوحة ١٧/ أ .

(٢) نقلَ الشارح الفقرة السابقة بحروفِها من : النشر ٢١٠/١-٢١١ ، واللآلئ السَّنية لوحة ١٧/ أ .

(٣) رواه مسلم ، من حديث تميم الدَّاريِّ ، في : « كتاب الإيمان » ، باب : « بيان أنَّ الدين النصيحة » ٢٢٥/٢ .

ولهذا أجمعوا على أنّه لا تَصحُّ صَلاةُ قارئٍ خَلْفَ أُمّيٍّ ؛ وهو مَن لا يُحسنُ القِراءَةَ . واختَلفوا في صَلاةِ مَن يُبدِّلُ حَرفاً بغيرِه سواءٌ تَجانَسا أو تَقارَبَا ، وأَصحُّ القَولينِ عَدمُ الصِّحةِ ، كمَن قَرأَ ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة ٢] بالعَينِ ، أو ﴿ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة ٤] بالتّاءِ ، أو ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة ٧] بالخاءِ أو الظّاءِ . ولذلك عَـــدَّ العلماءُ القِراءةَ بغيرِ تَجويدِ لَحْناً ، وعَدُّوا القارئَ بها لَحّاناً [1] .

ثمَّ اعلَم أنَّ اللَّحنَ يُستَعملُ في الكلامِ على مَعانٍ : يُستَعملُ بمعنى اللُّغةِ ، ومِن ذلك : لَحَنَ الرَّجلُ ، يَلحَنُ ، إذا تَكلَّمَ بلُغَته .

واللَّحْنُ : الفطنَةُ ، ومنه رَجلٌ لَحنٌ : أي فَطِنٌ .

ويُقالُ : لَحَنَ يَلْحَنُ ، إذا صَرفَ الكلامَ عن وَجهِه ، ومنه : عَرفتُ ذاك بلَحْنِ قوله ، أي فيما دَلَّ عليه كلامُه ، ومنه قولُه تعالى : ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد ٣٠] . واللهُ تعالى يَعلمُ أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ بعدَ نُزُولِ هذه الآيةِ كان يَعرِفُ المُنافقينَ إذا سَمِعَ كلامَهم ، يَستَدلُّ على أَحدِهم بما ظَهرَ له مِن لَحْنِه ، أي مِن مَيْلِه في كلامه .

واللَّحْنُ : الضَّربُ مِن الأَصواتِ المَوضوعَة ، وهو مُضَاه للتَّطريب ، كأنَّه لاحَنَ ذلك بصَوته ، أي شَبَّهَه به . ومنه لَحَّنَ في قِراءَته ، إذا أَطْرَبَ فيها .

واللَّحْنُ : الخَطأُ ومُخالَفةُ الصَّواب ، وبه سُمِّيَ الذي يأتي / بالقِـــراءَةِ على ضِدَّي الإعرابِ وقَواعدِ التَّجـــويدِ [2] لَحّاناً ، وسُمِّيَ فِعلُه اللَّحْنَ ؛ لأنَّه كالمائلِ في ٣٧/ب

(١) كما في النشر ٢١١/١ ، اللآلئ السَّنية لوحة ١٧/أ .

(٢) في (ز٢) زيادة : إذا لم يُجوِّد القرآن .

كلامه عن جهة الصَّواب [١] .

واللَّحْنُ قسمان : جَلِيٌّ وخَفِيٌّ .

فالجَلِيُّ : خَلَلٌ يَطرأُ على الألفاظِ فيُخِلُّ بالمعنى والعُرفِ ، كضَمِّ تـاءِ ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ونَصبِ المَرفوعِ ، ورَفعِ المَنصـوبِ وخَفضِه ، وتَحـريفِ المَبنَى إلى ما قُسِمَ له مِن حَركة أو سُكون [٢] .

والخَفيُّ : خَلَلٌ يَطرأُ على الألفاظِ فيُخِلُّ بالعُرف ، كتَكـريرِ الرَّاءَاتِ ، وتَطنينِ النوناتِ ، وتَغليظِ اللاماتِ وإسمانِها ، وإظهارِ المَخفيِّ ، وتَليينِ المُشدَّد ، وعَكسه ، وذلك غيرُ مُخلٍّ بالمعنى ولا مُقصِّرٍ باللفظِ ، وإنما الخَلَلُ الدَّاخلُ على اللفظِ فَسادُ رَونَقه وحُسنه وطَلاوَته مِن حيثُ أنَّه جَارٍ على مُجرَى الرُّتَّة واللُّثْغَة [٣] . وهذا الضَّربُ مِن اللَّحْنِ ، وهو الخَفِيُّ ، لا يَعرِفُه إلا القارئُ المُتقِنُ ، والضَّابطُ المُجوِّدُ ، الذي أَخذَ عن أَفواه الأئمةِ ، ولَقِنَ مِن أَلفاظِ أَفواه العلماء ؛ الذين تُرتَضَى تَلاوتُهم ، ويُوثَـقُ بعَرَبيَّتهم ، ولَم يَخرُجوا عنِ القَـواعدِ الصَّحيحة والنُّصـوصِ الصَّريحَة ، فأَعْطُوا كُلَّ حَرفٍ حَقَّه ، وأَنزَلوهُ مَنـزِلتَه ، وأَوصَلوهُ حَقَّه مِن التَّجويدِ

(١) انظر هذه الفقرة وما قبلها في لسان العرب ١٢/٢٥٥-٢٥٧ مادَّة (ل ح ن) ، وكـذا التمهيد ص ٧٥-٧٦ .

(٢) انظر التمهيد ص ٧٧ ، والحواشي المُفهِمة ص ١٧ ، والفوائد السِّرية لوحة ٣١/أ ، وفيه : عمَّا قُسم له .

(٣) الرُّتَّة : بالضمِّ ، العَجَلة في الكلامِ وقلَّة أناةٍ ، لسان العرب ٥/١٢٩ ، مادَّة (ر ت ت) . واللُّثغَة : أن تَعدِلَ الحرفَ إلى حرفٍ غيره ، لسان العرب ١٢/٢٣٥ ، مادَّة (ل ث غ) .

والإتقانِ والتَّرتيبِ والإحسان [١] .

ثمَّ علَّلَ الناظمُ عدمَ تَركِ التَّجويدِ للقارئِ فقال : (**لأنَّهُ بِــهِ الإِلَهُ أنْــــزَلاَ**)

الضَّـــميرُ في (**لأنَّهُ**) ضَميرُ الشَّأنِ ، وقيل : عائدٌ على القُرآنِ . وفي (**به**) يَعودُ على التَّجويدِ ، أي الشَّأنُ أنَّ اللهَ تعالى أنزَلَ القُرآنَ بالتَّجويد ، قــالَ اللهُ تعــالى : ﴿وَرَتَّلْنَـٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان٣٢] أي أنزَلناهُ بالتَّرتيلِ ، أي التَّجويدُ . وقال تعالى مُخاطِباً لنبيِّه محمدٍ ﷺ : ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمِّل ٤] أي جَوِّدْهُ تَجويداً ، أي ائْت به على تُؤَدَةٍ بتَبيينِ الحُـــروفِ والحَركات [٢] .

فإنْ قُلتَ : مِن المَعلومِ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَقرَأُهُ مُجــوَّداً كما أُنزِلَ ، فما فائدةُ أمرِه بالتَّرتيل ؟

قُلتُ : الخِطابُ له ﷺ والمُرادُ غيرُه ، كما في قولِه تعالى : ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة ١٤٧] هكذا قال بعضُهم [٣] .

ولَمْ يَقتَصِر سُبحانَه وتعالى على الأَمرِ به حتى أكَّدَه بالمَصدَرِ تَعظيماً لشَــأنه ، وتَرغيباً / في ثوابه حتى لا يَخفَى أنَّه سُبحانَه وتعالى أنزَلَه بأفصَحِ اللُّغاتِ ، وهي لغةُ العَربِ ؛ من تَرقيقِ المُرقَّقِ ، وتَفخيمِ المُفخَّمِ ، وإدغامِ المُدغَمِ ، وإظهارِ المُظهَــرِ ، وإخفاءِ المَخفيِّ ، ومَدِّ الممدودِ ، وقَصرِ المقصورِ وغيرِ ذلك ممَّا هو لازمٌ في كلامهم الذي هو سَليقةٌ لهم لا يُحسِنون غيرَه ، فإذا لَمْ يُراعِ ذلك فكأنَّه قَرأَ القُرآنَ بغيرِ لُغةِ ٣٨/أ

(١) كمافي التمهيد ص ٧٧-٧٨ ، الحواشي المُفهمة ص ١٧ .

(٢) ذكرَ معنى الآية الكريمة شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٥٧ .

(٣) انظر تفسير البحر المحيط ٣٥/٢ .

العَرب ، والقرآنُ ليس كذلك فهو قَــارِئٌ وليس بقارئٍ ، وعدمُ قراءته أَولَى مِن قراءةِ آيةٍ وهو بها مِن الذين ضلَّ سعيُهم في الحياة الدنيا وهــو يَحسـبون أنهـم يُحسنون صُنعاً ، ومِن الدَّاخِـلينَ في قولِه عليهِ الصَّلاةُ والسَّـلامُ : « رُبَّ قارِئٍ للقُرْآنِ وَالقُرْآنُ يَلْعَنُهُ » [١] .

وعُلِمَ بذلك طَلَبُ التَّحرُّزِ عنِ اللَّحْنِ [٢] ، وتَقدَّمَ لك معناه آنفاً .

وقولُه (**وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلاَ**) إشارَةٌ إلى أنَّه كما أنزَله اللهُ تعالى مُجوَّداً وَصلَ إلينا منه مَجوَّداً كذلك ، أي إنَّ اللهَ تعالى أنزَلَه إلى اللَّوحِ المَحفوظِ إلى جبريلَ إلى النبيِّ ﷺ إلى الصَّحابةِ إلى التَّابعينَ ﷺ أجمَعين إلى أَئِمَّةِ القُرَّاءِ إلى الرُّواةِ إلى الطُّرقِ إلى أن وَصلَ إلى شُيوخنا مُتوَاتراً كما أُنزلَ . ومنهم مَن قال إنَّ جبريلَ تَلقَّاهُ من رَبِّ العالَمينَ من اللَّوحِ المَحفوظِ ، وكِلا القَولينِ نصَّ عليهما الجَعبَرِيُّ [٣] . ثمَّ لَمْ تَكتَفِ المَشايخُ أهلُ الأداءِ رَحِمَهم اللهُ بالأخذِ عنهم بالسَّماعِ والقِراءَةِ حتى دَوَّنوا تلك القَواعدَ في الكُتبِ مَضبــوطَةً مُحرَّرةً ، فلَمْ يَبْقَ لِمُتَعلِّلٍ عِلَّةٌ جَــزاهُم اللهُ عنَّا

---

(١) ذكره العراقيُّ في تخريج الإحياء ١/ ٢٤٦ موقوفاً على أنس بن مالك .

(٢) ما ذُكِرَ من قول الشارح : « وعلَّل الناظم عدم ترك التجويد ... إلى هنا » هو بحروفِه في الفوائد السَّرية لوحة ٣٠/أ-ب ، وانظر الحواشي المُفهِمة ص ١٦ . وما ذُكر هنا هو في حــقِّ غيرِ المعذور ، وأما المعذورُ فيَرِدُ فيه قول النبي ﷺ : « الذِي يَقْرَأُ القُرآنُ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌ فَلَهُ أَجْرَان » رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها في : « كتاب صلاة المســافرين » ، باب : « فضل الماهر بالقرآن والذي يتتعتع فيه » ٦/٣٢٥ .

(٣) لم أهتدِ إلى كلام الجعبريِّ في كتر المعاني ولا في جميلة أرباب المراصد .

أَحسَنَ الجَزاء (١) .

قال رَحمَه اللهُ :

٢٩- وَهُوَ أَيضاً حِلْيَةُ التِّلاوَة ... وَزِينَةُ الأَدَاءِ وَالقِرَاءَة

٣٠- وَهُوَ إِعْطَاءُ الحُرُوفِ حَقَّهَا ... مِن كُلِّ صِفَةٍ وَمُسْتَحَقَّهَا

٣١- وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لأَصْلِه ... وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِه كَمِثْلِه

٣٢- مُكَمَّلاً مِن غَيرِ مَا تَكَلُّف ... بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلا تَعَسُّف

أَخبرَ رَحمَه اللهُ أنَّ التَّجويدَ (**حِلْيَةُ التِّلاَوَة**) أي صِفَةٌ مُستَحسَنَةٌ . والحِليَةُ : مَأخوذةٌ / مِن حُلِيِّ العَروسِ (٢) ، وأَرادَ بها الزِّينةَ إطلاقاً لاسمِ المَحلِّ على الحال (٣). ٣٨/ب

وفَرَّقَ ابنُ الناظمِ بينَ التِّلاوةِ والأَداءِ والقِراءَةِ فقال : « أنَّ التِّلاوةَ : قراءَةُ القرآن مُتَتابعاً كالأَورَادِ – أي الأَسباعِ – والدِّراسةِ والأَورَادِ المُوظَّفة ، والأَداءُ : الأَخذُ عنِ الشِّيوخِ ، والقِراءةُ : أعمُّ منهما ، تُطلقُ على التِّلاوةِ والأَداءِ » (٤) .

---

(١) انظر الحواشي المُفهِمة ص ١٧ ، والحواشي الأزهرية ص ٤٦ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٣١/ب .

(٢) انظر لسان العرب ٣/٣١١ ، مادَّة (ح ل ي) .

(٣) في هامش (س) : « قوله (**وَرَدُّ**) الردُّ : الصَّرف . واللامُ في (**أَصْلِه**) بمعنى : إلى . والنظيرُ والمِثلُ بمعنىً . و(**مُكَمَّلاً**) اسم مفعول مِن الكمال . والتكلُّف والتَّعسُّف ههنا بمعنىً . وإن كان بينهما فرقٌ بحسب أصلِ اللغة ؛ إذ التَّكلُّف : ارتكاب الأمرِ الشّاق ، والتَّعسُّف : الأخذ على غير الطريق . ولَمّا كان التعسُّف غيرَ خالٍ عن التكلُّف استعمله في معناه » . وهو بحروفه في شرح طاش كبري على الجزرية ص ١١٥ .

(٤) الحواشي المُفهِمة ص ١٨ .

والحقُّ أنَّ الأداءَ : القِراءةُ بحَضرةِ الشّيوخِ عَقبَ الأخذِ مِن أفواهِهم لا الأخذُ نَفسُه [١] .

وقولُه (**وَهُوَ إِعْطَاءُ الحُرُوف حَقَّهَا**) هذا شُروعٌ في تَعريفِ التَّجويدِ الاصطلاحيِّ ، أي التَّجويدُ عبارةٌ عن ثلاثةِ أمورٍ [٢] :

الأولُ : إعطاءُ الحُروفِ حَقَّها مِن كُلِّ صِفةٍ ثابتةٍ لها مِن الصِّفاتِ المُتقدِّمةِ ، كالهَمسِ والجَهرِ والشِّدةِ والرَّخاوةِ والاستِفالِ والانفِتاحِ والإصماتِ والانـزلاقِ وغيرِها مِن الصِّفاتِ التي لا ضِدَّ لها ، ومُستَحَقَّها – بفَتحِ الحاءِ المُهملَةِ – أي ما يَنشأُ من تلكَ الصِّفاتِ كتَرقِيقِ المُستفلِ ، وتَفخِيمِ المُستَعلِ ونحوِهما .

وعَطفُ (**مُسْتَحقَّهَا**) على (**حَقَّهَا**) مِن عَطفِ المُغايرِ ، ولو اعتَبرته تَفسيرياً مع اعتِبارِ الصِّفةِ – التي هي أعمُّ مِن الأصليةِ والنَّاشئةِ منها – لجَازَ ، لكنِ التَّفسيرُ خلافُ الأصلِ .

الثاني : رَدُّ كُلِّ واحدٍ من الحُروفِ إلى أصله ، أي حَيِّزِه ومَخرجِه مُحقَّقاً كان أو لا ، وهذا معنى قولِه (**وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لأَصْلِهِ**) .

---

(١) قاله التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٣٢/أ ، وقال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٩١ : « الأخذُ عن المشايخ على نوعين : أحدهما أن يَسمعَ مِن لسانِ المشايخ ، وهو طريقة المتقدِّمين . وثانيهما : أن يَقرأَ في حضرتهم وهم يَسمعونها ، وهذا مَسلكُ المتأخِّرين . واختُلفَ أيهما أَولَى ، والأظهرُ أنَّ الطريقةَ الثانيةَ بالنسبةِ إلى أهلِ زماننا أقربُ إلى الحفظِ ، وبهذا تبيَّن بُطلانُ قولِ الشارحِ المصريِّ : والحقُّ أنَّ الأداءَ : القراءةُ بحَضرةِ الشيوخِ عُقيبَ الأخذِ مِن أفواههم لا الأخذُ نفسُه » .

(٢) ذكرها التاذفيُّ بحروفها في الفوائد السِّرية لوحة ٣٢/أ-ب .

الثالثُ : التَّلفُّظُ بنَظيرِ ذلك الحَرفِ بعدَ التَّلفُّظِ به ، كالتَّلفُّظِ به أولاً ، مُكمَّلاً ذاتاً وحقّاً ومُستَحقّاً مِن غيرِ تَكلُّفٍ ولا تَعسُّفٍ ، وهذا معنى قولِه (**وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ إلى آخرِه**) أي إذا نَطقتَ بحَرفٍ مُرقَّقٍ مثلاً ، وجاءَ نَظيرُه فتَلفظُ به كلَفظِك بالأَولِ . و(**مَا**) في قولِه (**مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ**) زائِدةٌ ؛ إذِ الكلامُ تامٌّ بسُقوطِها [١] .

وحاصِلُ الأُمورِ الثلاثةِ رِعايَةُ الذَّاتِ والصِّفةِ وما يَنشَأُ عنها في كُلِّ حَرفٍ ، وتَركُ التَّكلُّفِ والتَّعسُّفِ في القراءَةِ .

وللهِ دَرُّ الناظِمِ حيثُ قال في نَشرِه : « فالتَّجويدُ هو حِليَةُ التِّلاوةِ ، وزينةُ القِراءَةِ ، وهو إعطاءُ الحُروفِ حُقوقَها وتَرتيبُها / مَراتبَها ، ورَدُّ الحَرفِ إلى مَخرَجِه وأَصلِه ، وإلحَاقُه بنَظيرِه ، وتَصحيحُ لَفظِه ، وتلطيفُ [٢] النُّطقِ به على حالِ صيغَتِه وكَمالِ هَيئَتِه مِن غيرِ إسرافٍ ولا تَعسُّفٍ ولا إفراطٍ ولا تَكلُّفٍ . ٣٩/أ

وإلى ذلك أشارَ النبيُّ ﷺ بقولِه : « مَنْ أَحَبَّ أَن يَقْرَأَ القُرْآنَ غَضّاً كَمَا أُنزِلَ فَلْيَقرَأْهُ على قِرَاءَةَ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ » [٣] يعني عبدَ اللهِ بنَ مَسعودٍ ، وكان ﷺ قد أُعطِيَ حَظاً عَظيماً في تَجويدِ القُرآنِ وتَحقيقِه وتَرتيلِه كما أنزَلَه اللهُ تعالى ، وناهيكَ برَجُلٍ أَحبَّ النبيُّ ﷺ أن يَسمَعَ القُرآنَ منه ، ولمَّا قَرأَ بَكَى رَسولُ اللهِ ﷺ كما ثَبتَ

---

(١) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ١٨/ب .

(٢) سقط من (س) و (ز١) : « وتلطيف » .

(٣) رواه الإمام أحمد في مُسنده ، مسند عبد الله بن مسعود ، ١٢٨/٦ تحقيق شاكر ، رقم الحديث (٤٢٥٥) . وانظر فضائل القرآن للحافظ ابن كثير ص ٧٧ .

في الصَّحيحَين » [١] .

قال الناظمُ : « ورَوينَا بسَنَد صَحيحٍ عن أبي عُثمانَ النَّهديِّ قال : صَلَّى بنا ابنُ مَسعودٍ بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ وواللهِ لوَدِدْتُ أنَّه قَرأَ بسورةِ البقَرةِ مِن حُسنِ صَوتِه وتَرتيلِه » [٢] .

قال الناظمُ : « قُلتُ : وهذه سُنَّةُ اللهِ تباركَ وتعالى فيمَن يَقرَأُ القُرآنَ مُجوَّداً مُصحَّحاً كما أُنزِلَ ، تَلْتَذُّ الأَسماعُ بِتلاوَتِه ، وتَخشَعُ القُلوبُ عندَ قِراءَتِه حتى يَكادُ أن يَسلبَ العُقولَ » .

وقال رَحمَه اللهُ : « ولقد أدرَكنا مِن شُيوخِنا مَن لَمْ يَكُن له حُسنُ صوتٍ ولا مَعرِفةٌ بالأَلحانِ إلا أنَّه كان جَيِّدَ الأداءِ ، قَيِّماً باللَّفظ ، فكان إذا أقرَأَ [٣] أطرَبَ المَسامِعَ ، وأَخذَ مِن القُلوبِ بالمَجامِعِ ، وكان الخَلقُ يَزدَحِمونَ عليه ويَجتَمِعونَ على الاستماعِ إليه » .

قال رَحمَه اللهُ : « وأَخبرَني جَماعةٌ مِن شُيوخي وغيرُهم أَخباراً بَلغَتِ التَّواتُرَ عن شَيخِهمِ الإمامِ تَقِيِّ الدِّينِ محمدِ بنِ أَحمدَ الصَّائِغِ المِصريِّ رَحمَه اللهُ - وكان أُستاذاً

---

(١) انظر ما رواه البخاريُّ في : « كتاب التفسير » ، باب : « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً » ١٦٧٣/٤ . وما رواه مسلم في : « كتاب صلاة المسافرين » ، باب : « فضل استماع القرآن ، وطلب القراءة من حافظ للاستماع ، والبكاء عند القراءة والتدبر » ٣٢٨/٦ .

(٢) قاله في : التمهيد ص ٥٩ ، والنشر ٢١٢/١ .

(٣) في (س) و(ت) و(ز١) : أفرط .

في التَّجويدِ (١) - أنّه قَرأَ يوماً في صَلاةِ الصُّبحِ ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل ٢٠] وكرَّرَ هذهِ الآيةَ فنَزَل طَيرٌ على رَأسِ الشيخِ يَستَمعُ قِراءَتَه حتى أكمَلَها فنَظَروا إليهِ فإذا هو هُدْهُدٌ » .

قال رَحمَه اللهُ : « وبَلغَنا عنِ الأُستاذِ الإمامِ أبي عليٍّ البَغدَاديِّ المَعروفِ بسِبْطِ الخَيَّاطِ صاحبِ المُبْهِجِ وغيرِه في القراءَاتِ (٢) ، أنَّه كان / قد أُعطِيَ من ذلك حَظاً عَظيماً ، وأنَّه أَسلَمَ على يَدِه جَماعةٌ مِن اليَهودِ والنَّصارَى مِن سَماعِ قِراءَتِه وحُسنِ صَوتِه » (٣) .

٣٩/ب

تَتميم (٤) :

اعلَم أنَّ مَراتبَ التَّجويدِ ثلاثةٌ : تَرتيلٌ وحَدْرٌ وتَدويرٌ ، وزَادَ بعضُهم التَّحقيقَ .

فأمَّا التَّرتيلُ فهو مَصدرٌ مِن : رَتَّلَ فلانٌ كلامَه ، إذا أَتبَعَ بعضَه بعضاً على مُكْثٍ وتَفَهُّمٍ مِن غيرِ عَجلَةٍ (٥) ، وهو الذي نَـزَلَ به القُرآنُ ، قال اللهُ تعالى :

---

(١) هو أبو عبد الله الصائغ المصريُّ الشافعيُّ مسند عصرِه وشيخ زمانِه (ت ٧٢٥ هـ) ، قاله عنه ابن الجزريِّ : « وحكايتُه في قراءتِه في صلاة الفجر مشهورة أخبرني بها غير واحد من أصحابه » ، غاية النهاية ٦٥/٢ .

(٢) هو عبدُ اللهِ بنُ عليِّ بنِ أحمدَ البغداديُّ سِبْط أبي منصور الخياط ، الأستاذ البارع الكامل الثقة (ت ٥٤١ هـ) ، غاية النهاية ٤٣٤/١ .

(٣) ذُكر كلُّ هذا في النشر ٢١٢/١-٢١٣ .

(٤) نقل الشارح ما في هذا التتميم من النشر ٢٠٧/١-٢٠٨ ، ونقله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ١٨/ب -١٩/أ .

(٥) انظر لسان العرب ١٣٢/٥-١٣٣ ، مادَّة (ر ت ل) .

﴿وَرَتَّلْنَـٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان ٣٢] .

وفي الحَديثِ الشَّريفِ عن زَيدِ بنِ ثابتٍ عنِ النبيِّ ﷺ قال : « إنَّ اللهَ يُحبُّ أن يُقْرَأَ القُرْآنُ كَمَا أُنزِلَ » أخرجَه ابنُ خُزَيمةَ في صَحيحه (١) .

وفي صَحيحِ البُخاريِّ عن أنسٍ أنَّه سُئِلَ عن قِراءَةِ رَسـولِ اللهِ ﷺ فقـال : « كانتْ مَدًّا ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ يَمدُّ (اللهَ) ويَمدُّ (ٱلرَّحْمَـٰنَ) ويَمـدُّ (الرَّحيمَ) » (٢) .

وهو المَطلوبُ في القِراءَةِ لا كما يَفعَلُه جَهلَةُ القُرَّاءِ بالدِّيارِ المصريَّةِ الذين يَقرَأُون أمامَ المُلوكِ وأهلِ الثَّروةِ والجَنائزِ ، ويَأخُذونَ عليه الأُجرَةَ فأولئك الـذين ضَـلَّ سَعيُهم وخَابَ عَملُهم ، فيَستَحلُّونَ بذلك تَغييرَ كتابِ اللهِ تعالى ويُهوِّنونَ علـى أنفُسِهم الاجتراءَ على اللهِ تعالى بأن يَزيدوا في كتابه ما ليسَ فيه جَهلاً بـرَأيِهم ، وهُروباً عن سُنَّةِ نَبيِّهم ، ورَفضاً لسيَرِ الصَّالحينَ مِن سَلَفِهم ، ويُراعـونَ (٣) إلى ما يُزَيِّنُ لهم الشَّيـطانُ مِن أعمَالِهم ، وهم يحسَبون أنَّهم يُحسنون صُنْعاً ، فهـم في غيِّهم يتردَّدون ، وبكتابِ اللهِ يتلاعبون ، فإنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعون .

وأمَّا الحَدْرُ : فهو مَصدرٌ مِن حَدَرَ - بالفَتحِ - يَحدُرُ - بالضمِّ - إذا أسـرَعَ فهو الحُدورُ الذي هو الهُبوطُ (٤) ؛ لأنَّ الإسراعَ مِن لاَزِمِه بخلافِ الصُّعـودِ ، فهو

---

(١) قال في الجامع الصغير : أخرجه السجزيُّ في الإبانة عن زيد بن ثابت ، ذكرَه الألبـانيُّ في ضعيف الجامع ١١٧/٢ .

(٢) صحيح البخاري ، في : « كتاب فضائل القرآن » ، باب : « مدُّ القراءة » ١٩٢٥/٤ .

(٣) كذا في النُّسخ كلِّها ، وفي اللآلئ السَّنية لوحة ١٩/أ : يسارعون .

(٤) انظر لسان العرب ٨٣/٣ ، مادَّة (ح د ر) .

عندَهم عبارةٌ عن إدرَاجِ القراءةِ وسُرعتِها وتَحقيقِها بالقَصرِ والتَّسكينِ والاختلاسِ والبَدَلِ والإدغامِ الكَبيرِ ونحوِ ذلك ممَّا صحَّت به الرِّوايةُ ، ووَرَدَت به القراءةُ ، وهو ضدُّ التَّرتيلِ والتَّحقيقِ / ، وهو يكونُ لتَكثيرِ الحسناتِ في القراءةِ ، وحَوزِ فضيلةِ التِّلاوةِ ، فيُحترَزُ فيه عن بَترِ حُروفِ المَدِّ ، وذَهابِ صوتِ الغُنَّة ، واختلاسِ أكثرِ الحَركاتِ ، وعنِ التَّفريطِ إلى غايةٍ لا تَصحُّ بها القراءةُ ، ولا تُوصَفُ بها التِّلاوةُ ، ولا تَخرجُ عن حَدِّ التَّرتيل . ٤٠/أ

وأمَّا التَّدويرُ : فهو عبارةٌ عنِ التَّوسُّطِ بينَ المقامَين : التَّرتيلُ والحَدْرُ .

وأمَّا التَّحقيقُ : فهو مَصدرٌ مِن حَقَّقتَ الشيءَ تحقيقاً إذا بَلغتَ يَقينَه [1] .

ومعناه : المُبالَغةُ في الإتيانِ بالشَّيءِ على حَقِّه مِن غيرِ زيادةٍ فيه ولا نُقصَانٍ منه ، فهو بُلوغُ حقيقةِ الشَّيءِ ، والوُقوفُ على كُنهِه ، والوُصولُ إلى نهايةِ شَأنه ، وهو عندَهم عبارةٌ عن إعطاءِ كُلِّ حَرفٍ حَقَّه مِن إشباعِ المَدِّ ، وتحقيقِ الهمزةِ ، وإتمامِ الحركاتِ ، وإخراجِ الحُروفِ بعضِها مِن بعضٍ بالسَّكتِ والتَّرسُّلِ ونحوِ ذلك ، ولا يكونُ غالباً معه قَصرٌ ولا اختلاسٌ ولا إسكانُ مُحرَّك .

قال الناظمُ : « فالتَّحقيقُ يكونُ لرياضَةِ الألسُنِ ، وتَقويمِ الألفاظ ، وإقامَةِ القِراءَةِ بغايةِ التَّرتيلِ ، وهو الذي يُستَحسَنُ ويُستَحبُّ الأخذُ به على المُتعلِّمينَ مِن غيرِ أن يُجاوَزَ فيه إلى حَدِّ الإفراط ؛ مِن تَحريكِ السَّواكنِ ، وتَوليدِ الحُروفِ مِن الحَركاتِ ، وتَكريرِ الرَّاءَاتِ ، وتَطنينِ النُّوناتِ بالمُبالغةِ في الغُنَّاتِ ، كما رَوَينا عن حَمزةَ - الذي هو إمامُ المُحقِّقينَ - أنَّه قال لبعضِ مَن سَمعَه يبالغُ في ذلك :

---

(١) انظر لسان العرب ٣/٢٥٦ ، مادَّة (ح ق ق) .

« أَمَا عَلِمتَ أنَّ ما فوقَ الجُعُودةِ فهو قَطَطٌ [١] ، وما كان فوقَ البَياضِ فهو بَرَصٌ ، وما كان فوقَ القراءةِ فليسَ بقراءَةٍ » [٢] . وهذا النَّوعُ - أَعني التَّحقيقَ - نوعٌ مِن التَّرتيل .

وفرَّقَ بعضُهم بينَ التَّحقيقِ والتَّرتيلِ : أنَّ التَّحقيقَ يكـونُ للرِّياضَـةِ والـتَّعلُّمِ والتَّمرينِ ، والتَّرتيلُ يكونُ للتَّدبُّرِ والتَّفكُّرِ والاستنباط .

فكُلُّ تَحقيقٍ تَرتيلٌ وليسَ كُلُّ تَرتيلٍ تَحقيقاً . والصَّوابُ ما قدَّمناهُ أولاً مِن أنَّ التَّحقيقَ نوعٌ مِن التَّرتيلِ فهو / داخلٌ فيه ، قالَه الناظمُ في النَّشر [٣] . ٤٠/ب

وجاءَ عن عليٍّ ﷺ أنَّه سُئِلَ عـن قولِه تعالى : ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل ٤] فقال : التَّرتيلُ تَجويدُ الحُروفِ ومَعرفةُ الوُقوف [٤] .

وقد اختَلفَ العلماءُ ﷺ هلِ الأَفضَلُ : التَّرتيلُ وقِلَّةُ القِراءَةِ أوِ السُّرعَةُ وكَثـرَةُ القِراءَةِ ؟

فذَهبَ بعضٌ إلى أنَّ كَثرَةَ القِراءَةِ أَفضلُ ، واحتَجَّ بحَديثِ ابنِ مَسعودٍ ، قـالَ رَسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ قَرَأَ حَرْفاً مِنْ كِتَـابِ اللهِ تَعَالَى فَلَهُ حَسَـنَةٌ ، وَالحَسَـنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا » الحَديثُ رَواهُ التِّرمِـذيُّ وصَحَّحهُ [٥] ، ولأنَّ عُثمانَ ﷺ قَـرأَهُ في

---

(١) القَطَطُ : قِصَرُ الشَّعرِ مع شدَّة جُعُودته ، لسان العرب ٢١٨/١١ ، مادَّة (ق ط ط) .

(٢) النشر ٢٠٥/١-٢٠٦ ، وانظر كتاب السبعة ص ٧ لابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) .

(٣) النشر ٢٠٩/١ .

(٤) انظر التمهيد ص ٦٠ ، والنشر ٢٠٩/١ ، ولطائف الإشارات ١/ ٢٢٠ .

(٥) وراه الترمذيُّ في : « كتاب فضائلُ القرآن عن رسولِ الله ﷺ » ، باب : « ما جاء فيمن قَرأَ حرفاً مِن القرآن ما لَه مِن الأجر » ١٧٥/٥ .

رَكعَة [١] .

وذَهبَ بعضٌ إلى أنَّ التَّرتيلَ والتَّدويرَ كُلاًّ منهما معَ قِلَّة القراءَة أفضلُ من السُّرعَة معَ كَثرة القِراءَة ؛ لأنَّ المَقصودَ من القراءَة فَهمُها والتَّفكُّرُ في مَعانيها والفقهُ فيها معَ تَدبُّرِها ، والعملُ بتلاوتِها ، وحِفظُها وَسيلةٌ إلى مَعانيها .

وقد جاءَ ذلك مَنصوصاً عن ابنِ مَسعودٍ وابنِ عباس ﷺ .

وسئل مُجاهدٌ عن رَجُلين قَرأَ أَحدُهما البقرةَ والآخرُ البقرةَ وآل عمرانَ في الصَّلاةِ وركوعُهما وسجودُهما واحدٌ ؟ فقال : الذي قَرأَ البقرةَ وحدَها أفضلُ [٢] .

ولذلك كان كثيرٌ مِن السَّلفِ يُردِّدُ الآيةَ الواحدةَ إلى الصَّباحِ اقتداءً به ﷺ [٣] .

تنبيه :

التَّرتيلُ رُويَ عن وَرشٍ مِن طريقِ الأزرقِ وابنِ ذَكوان وحفصٍ وجماعةٍ مِن أَهلِ الأداءِ كما هو مَذكورٌ في الكتبِ المُطوَّلاتِ معَ اختلافِ الرِّوايات [٤] .

والحَدْرُ مذهبُ مَن له قَصْرُ المُنفصلِ كقالونَ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو ويعقوب .

---

(١) ذكره ابن كثير في كتابه : فضائل القرآن ص ١٣٧ ، عن أبي عبيدٍ بإسناده وصحَّحه .

(٢) انظر هذه الآثار عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد في كتاب التبيان للإمام النوويِّ ص ٧٠-٧١ .

(٣) انظر ما رواه النسائيُّ في : « كتاب الافتتاح » ، باب : « ترديد الآية » ١٧٧/٢ ، وابن ماجه في : « كتاب إقامة الصلاة » ، باب : « ما جاء في القرآن في صلاة الليل » ٤٢٩/١ ، حديث رقم (١٣٥٠) .

(٤) ذلك أنَّ المَذكورين رُويَ عنهم الطُّول في المنفصل والمتصل أو فُويق التوسط ، وهو ما يُناسبه البُطء في القراءة .

والتَّدويرُ مذهبُ ابنِ عامرٍ والكسائيِّ (١) .

وهذا هو الغالبُ على قراءَتِهم ، وإلا فكُلُّ واحدٍ منهم يُجوِّزُ المراتبَ الثلاثة (٢).

٤١/أ ٣٣- وَلَيْسَ بَينَهُ وَبَيْنَ تَرْكِـهِ إلاَّ رِيَاضَـةُ امْـرِئٍ بِفَكِّهِ /

أي لَيسَ بينَ التَّجويدِ وتَركِه فَـرقٌ إلا رِياضَةُ امرئٍ ، أي مُداوَمتُه على القِراءَةِ بالتَّكرَارِ والسَّماعِ مِن أَفـواهِ المَشايِخِ الحُذَّاقِ ، لا بِمُجرَّدِ الاقتِصـارِ على النَّقلِ مِن الكُتُبِ المُدوَّنة (٣) .

وقولُه (بِفَكِّه) أي بِفَمِه ، وهذا مِن إطلاقِ الجُزءِ ، والمُرادُ به الكُلُّ . والفَكَّانِ مُلتَقَى الشِّدقَينِ مِن الجانبَينِ ، هكذا قالَه ابنُ الناظم (٤) .

والمرادُ بالشِّدقَين : جانبُ الفَمِ الأيمنِ والأيسرِ ، وبمُلتَقاهما مِن الجانبَين مُلتَقاهما مِن الجانبِ الأعلى والأسفل .

---

(١) وذلك أنهما يوسِّطان المنفصل والمتصل ، وهو ما يُناسبه التوسطُ في سرعة القراءة .

(٢) نقل هذا التنبيه بتصرُّف من اللآلئ السَّنية لوحة ١٩/ب ، والدقائق المحكمة ص ٦٠-٦١ ، والفوائد السَّرية لوحة ٣٢/أ ، وفيها : « الترتيل : وهو مذهب ورشٍ وعاصم وحمزة » .

(٣) في هامش (س) : « اعلَم أنَّ المصنِّف رحمه الله بعدما عرَّف التجويدَ وبيَّن أنَّ فيه عُسراً ، استشعرَ مِن السامعين استصعاب تحصيله ولحوق الحيرة لهم في ذلك ، فدَفعَ تلك الحيرةَ ببيـان طريقِه فقال : الفرقُ بين المجوِّدِ وغيرِه ليس إلا الرياضة بالفكِّ واستعماله شيئاً فشيئاً » قاله طاش كبري في شرحه على الجزرية ص ١١٩ .

(٤) في : الحواشي المُفهِمة ص ٢١ .

وقال صاحبُ القاموسِ : « الفَكُّ : اللَّحْيُ أو مَجمَعُ الفكَّينِ » [1] . واللَّحْيُ : « مَنبَتُ اللِّحيَةِ التي هي شَعــرُ الخدَّينِ والذَّقنِ وهما لَحيَان » [2] . وعلــى هــذا لا يكونُ الفَــكُّ جُزءاً للفَم .

ولله دَرُّ الناظمِ رَحمَه اللهُ حيثُ قال : « ولا أعلمُ سبباً لبلــوغِ نهايــةِ الإتقــانِ والتَّجويد ، ووَصولِ غايةِ التَّصحيحِ والتَّشديدِ ، مثلَ رياضةِ الألسنِ ، والتَّكرارِ على اللَّفظِ المُتلَقَّى من فَمِ المُحسنِ .

وقال الحافظُ أبو عَمرٍو الدَّانيُّ رَحمَه اللهُ : « ليس بين التَّجويدِ وتَركه إلا رياضَةٌ لمَن تَدبَّرَه بفَكِّه » [3] . فلقد صَدَقَ وبَصَّرَ ، وأَوْجَزَ في القَولِ وما قَصَّرَ ؛ فلــيس التَّجويدُ بتَمضيغِ اللِّسانِ ، ولا بتَقعيرِ الفَمِ ، ولا بتَعــويجِ الفَــكِّ ، ولا بتَرعيــدِ الصوتِ ، ولا بتَمطيطِ الشَّدِّ ، ولا بتَقطيعِ المَدِّ ، ولا بتَطنينِ الغُنَّاتِ ، ولا بحَصرَمَة الرَّاءاتِ ، قراءةً تَنفرُ عنها الطِّباعُ ، وتَمجُّها القلوبُ والأسماعُ ، بل القراءةُ السَّهلَةُ العَذبةُ الحُلوَةُ اللَّطيفةُ ، التي لا مَضْغَ فيها ولا لَوْكَ ، ولا تَعسُّــفَ ولا تَكلُّــفَ ، ولا تَصنُّعَ ولا تَنطيعَ ، ولا تَخرجُ عن طِباعِ العربِ وكلامِ الفُصحاءِ بوَجــهٍ مِــن وُجوهِ القراءاتِ والأداءِ » [4] .

إذِ القراءَةُ كالبياضِ إن قَلَّ صار سُمرَةً ، وإن زادَ صار بَرصاً .

---

(١) القاموس المحيط ١٢٥٩/٢ .

(٢) القاموس المحيط ١٧٤٣/٢ .

(٣) في : التحديد في الإتقان والتجويد للدانيّ ص ٦٨ .

(٤) النشر ٢١٣/١ .

وفي المُوطَّأ والنسَائيِّ عن حُذيفَةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال : « اقْرَأُوا القُرْآنَ بِلُحُونِ العَرَبِ ، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونَ أَهْلِ الفِسْقِ والكَبَائِرِ ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ أَقْوَامٌ مِن بَعْدي يُرَجِّعُونَ القُرْآنَ تَرْجِيعَ الغِنَاءِ / وَالرَّهْبَانِيَّةِ وَالنَّوْحِ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، مَفْتُونَةً قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ مَن يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ » [1] . ٤١/ب

والمُرادُ بألحَانِ العَرَبِ : القراءَةُ بالطَّبعِ والسَّليقةِ كما جُبلوا عليه مِن غيرِ زيادةٍ ولا نَقصٍ . والمُرادُ بألحانِ أهلِ الفِسقِ : الأنغامُ المُستفادَةُ مِن علمِ المُوسيقَى .

والأمرُ في الخَبرِ مَحمولٌ على النَّدبِ ، والنَّهيُ على الكَراهةِ إنْ حَصلت المُحافَظَةُ على صحَّةِ ألفاظِ الحُروفِ ، وإلا فعلى التَّحريمِ . والمُرادُ بالذين لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ : الذين لا يَتدبَّرُونَه ولا يَعمَلونَ به [2] .

ونَقلَ الزَّيلَعيُّ [3] - مِن الحَنفيَّةِ - أنَّه لا يَحلُّ التَّطريبُ فيه ولا الاستماعُ إليه ؛ لأنَّ فيه تَشبُّهاً بفعلِ الفَسَقَةِ في حالِ فسقِهم ، وهو التَّغنِّي ، ولا يُعكِّرُ عليه قولُه ﷺ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ » [4] ؛ لأنَّ المُرادَ بالتَّغنِّي فيه :

---

(١) لم أقف عليه في الموطأ والنسائيِّ ، قال محقِّق جامع الأصول ٤٥٩/٢ : « ذكرَه السيوطيُّ في الجامع الصغير وعزاه للطبرانيِّ في الأوسط والبيهقيِّ في شعب الإيمان ، وقال ابن الجوزيِّ في العلل المُتناهية : حديثٌ لا يصحُّ ، وفي الميزان للذهبيِّ : الخبر مُنكرٌ » . وقد ذكرَه ابنُ كثير في فضائل القرآن ص ٩٨ .

(٢) انظر الدقائق المحكمة ص ٦٤ ، والمنح الفكرية ص ٩٨-٩٩ .

(٣) هو عثمانُ بنُ عليٍّ فخرُ الدين الزَّيلَعيُّ ، الفقيه الحنفيُّ (ت٧٤٣ هـ) ، الأعلام ٢١٠/٤.

(٤) رواه البخاريُّ - عن أبي هريرة - في : « كتاب التوحيد » ، باب : قول الله تعالى : « وأسرُّوا قولكم أو اجهروا به .. » ٢٧٣٧/٦ .

الاستغناءُ ، على ما اختارَه سُفيانُ بنُ عُيَينَةَ ، ونَقلَه عنه شارحُ المَصابيح [1] .

وقال ابنُ الناظمِ في شَرحِه على المُقدِّمة : « واعلَم أنَّ قُرَّاءَ زَماننا ابْتَدَعوا شيئاً سَمَّوهُ (التَّرقيصَ) وهو أن يَرومَ السَّكتَ على السَّاكنِ ثمَّ يَنفرُ معَ الحَركةِ في عَدْوٍ وهَروَلة . وآخرَ يُسمُّوهُ (التَّرعيدَ) وهو أن يُرعِّدَ صوتَه كالذي يُرْعَدُ من بَردٍ وألَمٍ . وآخرَ يُسمَّى (التَّطريبَ) وهو أن يَترنَّمَ بالقُرآنِ ويتنغَّمَ به ، فيَمُدَّ في غيرِ مَواضعِ المَدِّ ، ويزيدَ على ما لا يَنبغي لأجلِ التَّطريبِ ، فيأتي بمَا لَمْ تُجزْهُ العَربيَّةُ . وآخرَ يُسمَّى (التَّحزينَ) وهو أن يَترُكَ طباعَه وعَادَتَه في التِّلاوة ، ويَأتي بالتِّلاوةِ على وَجهٍ آخرَ ، كأنَّه حَزينٌ يَكادُ يَبكي من خَشوعٍ وخُضوعٍ ، ولا يَأخُذُ الشُّيوخُ بذلك ؛ لِمَا فيه مِن الرِّياءِ . وآخرَ أَحدَثَه هَؤلاءِ الذين يَجتَمعونَ فيَقرَأون كلُّهم بصَوتٍ واحدٍ فيَقطِّعونَ القِراءَةَ ويأتي بعضُهم ببعضِ الكَلمةِ وأخرُ ببعضِها ، ويُحافظونَ على مُراعاةِ الصَّوتِ خاصَّةً ، وسمَّاهُ بعضُهم بـ (التَّحريف) / . ٤٢/أ

ثمَّ اعلَم أنَّ المُستَفادَ مِن تَهذيبِ الألفاظِ والثَّمرةَ الحاصلةَ عندَ تَقويمِ اللِّسانِ حُصولُ التَّدبُّرِ في معانِي كِتابِ اللهِ تعالى ، والتَّفكُّرِ في غَوامِضِه ، والتَّبحُّرِ في مَقاصدِه . وقد حَقَّقَ اللهُ مُرادَه مِن ذلك ، فقال جَلَّ ذِكرُه مُخاطباً لنَبيِّه : ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [ص ٢٩] ، ولهذا

(١) انظر شرح الطيبيِّ على مشكاة المصابيح ٢٧٥/٤ ، والطيبيُّ : هو شرفُ الدينِ حسينُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ (ت ٧٤٣ هـ) ، له شرحٌ على مصابيح السنة للإمام البَغويِّ المسمَّى بـ : الكاشف عن حقائق السُّنن .

يُستَحبُّ الإنصاتُ إليه في الصَّلاةِ وغيرِها [١] ، ونُدِبَ الإصغاءُ إلى الخُطبَةِ يومَ الجُمعَة » [٢] .

« فإذا أَحكَمَ القارِئُ النُّطقَ بكُلِّ حَرفٍ على حِدَته مُوَفِّياً حَقَّه فليُعمِلْ نَفسَه بإحكامه حالةَ التَّركيبِ ؛ لأنَّه يَنشَأُ عنِ التَّركيبِ ما لَمْ يَكُن حالةَ الإفرَادِ ، وذلك ظاهِرٌ ، فكَم مِمَّن يُحسِنُ الحُروفَ مُفرَدةً ولا يُحسِنُها مُركَّبةً بحَسَبِ ما يُجاوِرُها من مُجانسٍ ومُقاربٍ وقَويٍّ وضَعيفٍ ومُفخَّمٍ ومُرقَّقٍ ، فيَجْذُبُ القَويُّ الضَّعيفَ ، ويَغلبُ المُفخَّمُ المُرقَّقَ ، فيَصعُبُ على اللِّسانِ النُّطقُ بذلك على حَقِّه إلا بالرِّياضَةِ الشَّديدةِ حالَةَ التَّركيبِ ، فمَن أحكَمَ صِحَّةَ التَّلفُّظِ حالَةَ التَّركيبِ حَصَّلَ حَقيقَةَ التَّجويدِ بالإتقانِ والتَّدريبِ » [٣] .

* * *

(١) في هامش (س) : « فائدة : أما الجهر والإسرار فكلاهما منقولان عن النبي ﷺ فهما جائزان ، لكن إذا لم يُخلِّص نيَّته مِن الرياء فالإسرارُ أولَى » . قاله طاش كبري في شرحه على الجزرية ص ١١٦-١١٧ .

(٢) الحواشي المُفهمة ص ١٩-٢٠ ، وانظر التمهيد ص ٥٦-٥٧ ، والدقائق المحكمة ص ٦٥ . وانظر المُوضح في التجويد للقرطبيِّ ص ٢١٢-٢١٣ .

(٣) نقلَ الشارح هذه الفقرة من النشر ١/٢١٤-٢١٥ .

[بَابُ التَّرْقِيقِ]

ولمَّا فَرغَ الناظمُ مِن ذِكرِ مَخارِجِ الحُروفِ وصِفاتِها اللازِمَةِ لهـا مِـن جَهـرٍ وهَمسٍ واستِفالٍ واستِعلاءٍ ونحوِ ذلك ، شَرعَ يَذكُرُ مُستحقَّها النَّاشِئَ عن حُقوقِها فقال :

٣٤- فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُفِ وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْـظِ الأَلِف

أَمرَ المُصنِّف رحمه الله بَترقيقِ الحروفِ المُستَفلةِ [1] ؛ لضَعفِها ، ولا يجوزُ تفخيمُ شيءٍ منها إلا اللامَ من اسمِ ﴿ٱللَّهِ﴾ الواقعةَ بعدَ فتحةٍ أو ضمةٍ ، وإلا الراءَ علـى تفصيلٍ كما سيأتي في كلامه [2] .

فإن قلتَ : لِمَ لَمْ تُفخمِ اللامُ منَ ﴿ٱلسَّلَـٰمُ﴾ مع كونِه مِن أسمائه تعالى ؟

قلتُ : نعم هو مِن أسمائه ، إلا أنَّ الأَولَ يدلُّ على الذاتِ بـالمنطوق بخـلاف هذا ، وأيضاً للفرقِ بينه وبين اللاَّت عند الوقفِ / عليه بالهاءِ مع عدمِ المُنافَرة [3] . ٤٢/ب

والحروف المُستعلية كلُّها مُفخَّمةٌ لا يُسـتثنى منها شيءٌ ، وهذا مفهومٌ مِـن مَنطوقِ قوله : (**فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُف**) [4] .

ثم اعلَم أنَّ الألفَ داخلةٌ في قوله : (**فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً**) ، وإنمـا حـذَّر مِـن تَفخيمِها ؛ لانفِتاحِ الفَمِ عند التَّلفظِ بها ، وذلك يؤدي إلى تَسمينِ الحرف .

---

(١) في هامش (س) : « الترقيق : جَعلُ الحرفِ رقيقاً في التَّلفُّظ » . قاله طـاش كـبري في شـرحه على الجزرية ص ١٢٠ .

(٢) انظر شرح البيت (٤٤) .

(٣) نقله الشارح بتصرُّف من كتر المعاني (خط/٢٦٦) ، وانظر نهاية القول المفيد ص ١٠١ .

(٤) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٢٠/ب .

وتَحذيرُه مِن تَفخيمِها مطلقاً ؛ أي سواءٌ وقعَت بعد حرفٍ مُستفلٍ كـ : ﴿جَـآءَ﴾ ، و﴿بَـآءَ﴾ ، أو مُستعلٍ كـ : ﴿قَالَ﴾ ، و﴿طَالَ﴾ ، محمولٌ على ما مشى عليه الناظمُ في التمهيدِ [1] ، وجَزمَ به شيخُه ابنُ الجنديِّ [2] حيث قال : « إنَّ تفخيمَها بعد حرفِ الاستعلاءِ خطأٌ » [3] أو محمولٌ على ما إذا وقعَت بعد حرفٍ مُستفلٍ كما هو اختيار بعضِهم ، حتى لو جاءت بعد المُستعلي أو شبهِه تَبعتهُ في التفخيم .

قال شيخُ الإسلام زكريا الأنصاريُّ في شرحِه على المقدِّمةِ : « أي واحذَر تفخيمَ لفظِ الألفِ إذا وقعَت بعد حرفٍ مُستفلٍ ، فإن وقعَت بعد حرفٍ مُستعلٍ تَبعتهُ في التفخيمِ ؛ وذلك لأنها لازمةٌ لفتحةِ الحرفِ الذي قبلَها بدليلِ وجودِها بوجودِها وعَدمِها بعدمِها ، فرُقِّقَت بعد المُستفلِ ، وفُخِّمَت بعد المُستعلي وشبهِه .

والمراد بشبهِه : الراءُ ؛ لأنها تخرجُ مِن طرفِ اللسانِ وما يليه مِن الحنكِ الأعلى ، الذي هو محلُّ حروف الاستعلاء » [4] انتهى .

وما علَّل به شيخُ الإسلامِ بقولِه : « وذلك لأنها لازمةٌ إلى آخره » فيه بحثٌ مِن وجوهٍ [5] :

---

(١) التمهيد لابن الجزريِّ ص ١٢٨-١٢٩ .

(٢) هو أبو بكر بنُ أَيدُغدي بنِ عبدِ الله الشَّمسيِّ الشهير بابنِ الجنديِّ ويُسمَّى عبد الله (ت ٧٦٩ هـ) شيخ مشايخ القرَّاء بمصر ، غاية النهاية ١/١٨٠ .

(٣) نقله عنه في التمهيد ص ١٢٨ ، وانظر لطائف الإشارات ١/٢٢١ .

(٤) الدقائق المحكمة ص ٦٧ .

(٥) نقلَ الشارح هذه الوجوه بحروفها من الفوائد السَّرية لوحة ٣٤/ب — ٣٥/أ .

أما أولاً : فإنا لا نُسلِّمُ أنَّ الألفَ لازمةٌ لفتحةِ ما قبلــها ، بــل هـــي - أي الفتحة - [١] لازمةٌ للألفِ ؛ لأنها توجدُ بوجــودِ الألفِ وتُعدَمُ الألفُ بعدمِها كما في : (مَصَٰبِيح) ، و(قُوَّتكَ) ولا عكس ؛ بدليلِ قولِهم : ضربَ ضرباً ، فظهرَ أنَّ فتحةَ ما قبلَ الألفِ في (ضرباً) وهي الباء لا تُعدَمُ بعدمِ الألفِ ، ولا توجــدُ الألفُ بوجودِها وإلا لَم يقولوا : (ضَربَ) مِن غيرِ ألف [٢] .

وأما ثانياً : فلأنه لا يجوز / تفخيمُ ألفِ : ﴿طَالَ﴾ ونحوِه ، وإن وقعَت بعــد المُستعلي ؛ لقولِ الجعبريِّ : « إياك وتفخيمَ الألــفِ المُصــاحبةِ لــلاَّمِ كـــ : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ ، و﴿ طَالَ﴾ فإنه لحنٌ » [٣] . ٤٣/أ

---

(١) ما بين معترضتين من (ز٢) فقط .

(٢) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١١٤-١١٥ : « وقال الشارحُ المِصريُّ : ومــا علّل به شــيخُ الإسلامِ ...وإلا لم يقولوا (ضرب) من غير ألف ، اهـ . ولا يَخفَى أنَّ قولَــه هذا مبنيٌّ على تحريفِ المَبنى وتصحيفِ المعنى ؛ إذ المراد بقولِهم إنَّ الألفَ لازمةٌ للحرفِ الــذي قبلَها ، بدليل وجودها بوجوده أوعدمِها بعدمه ، لأنَّ الألفَ بذاتِها لا يمكن تحقُّق وجودهــا إلا بوجودِ حرفٍ قبلَها ، إذ لا يُتصوَّرُ ألفٌ مِن غير تقدُّم حرف عليها ، غايتُه أنَّ حركــةَ ذلــك الحرفِ الذي قبلَها لا يكون إلا فتحةً دون أختيها فتسقطُ علّتُه التي ذكرَها مِــن أصــلِها » .
أقول : خلاصة ما قاله العلماء فيما سبق : أنَّ الفتحة توجد مع الألــف وتوجــد بــدونها ، ولا توجد الألف إلا بفتحة قبلها ، والله أعلم .

(٣) في كنز المعاني (خط/٢٦٦) ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١١٤-١١٥ : « وأما قول الجعبريِّ : إياك وتفخيمَ الألف ...الخ ، فمحمولٌ على قراءةِ غيرِ ورشٍ ؛ إذ الــلامُ مرقّقةٌ في هذه الأمثلة عنــد الجمهورِ ، ولا وَجه لتفخيمِ الألفِ حينئذ بعد ترقيقِ اللام التي هي مِن حــروفِ الاستفالِ . وأما إدخالُ ﴿ طَالَ﴾ فوَهــمٌ منه لأنه ليس مِن الأمثلــةِ التي فيها =

وكذلك لا يجوزُ تفخيمُ الألفِ الواقعةِ بعد الراءِ ، وإن كانت الراءُ عند الناظمِ شبهَ المُستعلي ؛ لتَصريحِه في تمهيدِه بالتحذيرِ مِن ذلك [١] . وفيه تصريحٌ أيضاً بأنــه لابدَّ مِن ترقيقِها إذا كانت بعد اللامِ المُفخمةِ نحو : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ ، و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ، و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ في مذهب ورشٍ ، قال :« وبعض الناس يُتبِعونَ الألفَ اللامَ ، وليس بجيِّد » وسيأتي ردُّ كلامِ الجعبريِّ .

وأما ثالثاً : فلأن قولَه : « لأنها تَخرجُ إلى آخره » لا يَصلُح تعليلاً لِمَا فُهِمَ مِن كونِ الراءِ شبهاً للمُستعلي ؛ لأنه يَستَلزِمُ أن تكونَ النونُ واللامُ شبيــهتين لــه ؛ لوجــود العلَّة المذكورة ، ولَم يَقل به أحدٌ لاهو ولا غيرُه فيما عَلمتُ [٢] .

=الألفُ مصاحبةً للامِ ، بل هي مصاحبةٌ للطاءِ ، وهي مِن حروفِ الاستعلاءِ فتُفخَّم تبعاً للطاء ألبتَّة ، وإنما الكلامُ في لامه على قاعدةِ ورشٍ مِن أنَّ الطاءَ إذا تقدَّمــت على اللامِ واتصلت بها سواءٌ فُتحَت أو سُكِّنت تُفخَّم ، وأما إذا فُصِلَ بينهما بــالألفِ كـــ ﴿طَالَ﴾ ، و﴿يَصَّالَحَا﴾ فهل تُفخَّمُ الألفُ أو تُرقَّق ؟ فوَجــهان ، والمُفخَّــم مفضَّلٌ عند الأعيان » . وانظــر قــراءة ورشٍ في التيسير ص ٥٣ .

(١) التمهيد ص ١٣٥ .

(٢) قال ملاَّ علي القاري أيضاً في المنح الفكرية ص ١١٥-١١٦ : « وأما قــول المِصــريِّ : وكذلك لا يجوز تفخيمُ الألف الواقعةِ بعد الرَّاء ، وإن كانتِ الرَّاءُ عند الناظمِ شبهَ المســتعلي لتصريحِه في تمهيدِه بالتحذير من ذلك ، فمَدفوعٌ بما سبق مِن أنَّ المعتبرَ ما اختارَه في النشــر ، فتدبَّر . وأما قولُه : وفيه تصريحٌ أيضاً بأنه لا بدَّ مِن ترقيقِها إذا كانت بعد الــلامِ المفخمـــة ، نحو : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ ، و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ، و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ في مذهب ورشٍ ، قال : وبعضُ الناس يُتبِعون الألفَ اللامَ - يعني يُفخِّمونها - وليس بجيِّد ، فهو الصوابُ المُطابقُ لما قدَّمناه في هذا البـــاب ، وأما قولُه : ما ذَكرَه الشيخُ زكريا تبعاً لابنِ المصنِّف من قولِه : لأنها تخرجُ من طرفِ اللسان=

فظهرَ لك أنَّ الصحيحَ ما مشَى عليه الناظمُ في النشرِ حيث قال : « وأما الألفُ فالصحيحُ أنها لا تُوصَفُ بترقيقٍ ولا تَفخيمٍ ، بل بحسبِ ما تقدَّمها فإنها تَتبَعُه ترقيقاً وتفخيماً .

وما وقعَ في كلامِ بعضِ أئمتنا مِن إطلاقِ ترقيقِها ، فإنما يريدون التحذير ممَّا يفعلُه بعضُ العجمِ مِن المُبالغةِ في لفظِها إلى أن يُصيِّروها كالواوِ .

وأما نصُّ بعضِ المُتأخِّرين على ترقيقِها بعد الحروفِ المُفخَمةِ فهو شيءٌ وَهِمَ فيه ، ولَم يَسبقه إليه أحدٌ ، وقد ردَّ عليه الأئمةُ المحقِّقونَ مِن مُعاصريه » [1] .

فقد ظَهرَ لك ردُّ مقالةِ الجعبريِّ ، وما ذَكرَه الناظمُ في التمهيدِ لا يُعارضُ ما ذَكرَه في النشرِ ؛ لأنه صنَّفَه في سنِّ البلوغِ ، والعُمدةُ على ما صنَّفَه آخِراً ، وهو الحقُّ وجزمَ به القسطلانيُّ [2] .

تنبيه :

النونُ في قولِه : (**فَرَقِّقَا**) و(**حَاذِرا**) نونُ التوكيدِ الخفيفةِ ، ورُسِما بالألفِ

= إلخ ، لا يَصلُح تعليلاً ، لِما فُهِم مِن كونِ الراء شبهاً للمستعلي ، لأنه يستَلزم أن تكون النونُ واللامُ شبيهتين له لوجود العلّة المذكورة و لم يقل به أحدٌ لا هو ولا غيرُه ، فمردودٌ لأنَّ العلّةَ لا تَستلزم أن تكون مطردةً ، مع أنَّ القومَ اعتبروا تفخيمَ الرَّاءِ في حالةٍ واحدةٍ ، وهي الواقعةُ قبلَ الألفِ ، مع إجماعهم على أنَّ النونَ واللامَ إذا وَقعَتا قبل الألفِ لا تُفخَّمان ».

(١) النشر ٢١٥/١ ، وسمَّى الإمام ابنُ الجزريِّ منهم : العلامةُ أبا عبدِ الله محمدَ بنَ أحمدَ بنِ بَصْخَان (ت ٧٠٠ هـ) في مؤلَّفٍ سمَّاه : التذكرةُ والتبصرةُ لِمَن نَسيَ تفخيمَ الألفِ أو أنكَرَه .

(٢) في : اللآلئ السَّنية لوحة ٢٠/ب ، ولطائف الإشارات ١/ ٢٢١ .

وفاقاً لرسم قوله تعالى : ﴿وَلَيَكُونَـا﴾ بيوسـف [٣٢] ، و﴿لَنَسْفَعَـا﴾ بـاقرأ [١٥] ، كما نصَّ عليه الشاطبيُّ في عَقيلَته [١] وفاقاً لرأيِ الأكثرين .

وقولُه : (وحَاذِرا) أمرٌ مِن بابِ المُفاعلَةِ ، معناه : احْذَرْ ، وكما يكون هذا البابُ للمُشاركةِ يكون للواحدِ كقولِهم : عاقبتُ اللصَّ [٢] / . ٤٣/ب

وحيث قيل : بأنَّ (حَاذِراً) رُسِمَ بالألفِ احتُملَ أن يكون اسم فاعل مِـن : حاذَرتُ الشيءَ ، بمعنى تحذَّرتُ منه [٣] ، وعليه يكون منصوباً على أنه خبرُ كُـن المقدَّرةِ ، أي كُن حاذِراً مِن تفخيمِ لفظِ الألف [٤] .

* * *

(١) أي في عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد ، وقد ذكر ذلك في البيت (١٦٤) فقال :

لَنسْفَعاً لَيَكُوناً مَعْ إذاً أَلِفٌ وَالنُّونُ فِي وَكَأَيِّنْ كُلُّهَا زَهَرَا

(٢) انظر الحواشي المُفهمة ص ٢١ .

(٣) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١١٦-١١٧ : « وأما قولُ المصريِّ : النـون في قوله : (فَرَّقَا) و(حَاذِرَا) نون التوكيد ...الخ فمـدفوعٌ ، إذ خطان لا يُقاسان : رسـمُ المصحفِ والعَروض . وأما قولُه : يحتمل أن يكـون (حَاذِراً) اسم فاعل ... الخ فخطأٌ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل مِن (حَـاذَرَ) إنما يكون مُحاذِراً لا حاذراً ، وإنما يصـحُّ كونُه اسـم فاعلٍ مِن (حَذَرَ) الثلاثي المُجرَّد » .

(٤) ذكرَ هذا التنبيه التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٣٥/ب ، لكنه قـال : « أنَّ (حـاذِرَا) اسـم فاعل من : حذِرتُ الشيء بمعنى : تَحرَّزتُ منه » . وهو كذلك في القـاموس المحـيط ٥٣٠/١ .

[بَابُ اسْتِعْمَالِ الحُرُوفِ]

ثم عطفَ على لفظِ الألفِ قوله :

٣٥- وَهَمْزَ : الْحَمْدُ أَعُـوذُ اهدِنَا   اللهُ ، ثُـمَّ لاَمَ : للهِ لَـنَا

٣٦- وَلْيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللهِ وَلاَ الضْـ   وَالْمِيمَ مِنْ : مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ

أي وحَاذِراً تفخيمَ همزِ (**الْحَمْدُ**) و(**أَعُوذُ**) و(**اهْدِنَا**) و(**اللهُ**) عند الابتداءِ بها .

أرادَ بذلك إيجابَ ترقيقِها مطلقاً سواءٌ جَاورَها مُرقـقٌ كهمـزِ : ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة ٢] ، و﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة ٦٧] ، و﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة ٦] ، أم مُفخـمٌ كاسم ﴿ٱللَّهُ﴾ [البقرة ٧] ، أم جاورَها رِخوٌ كالهاءِ مِن : ﴿ٱهْدِنَا﴾ ، أم متوسـطٌ بين الشِّدةِ والرَّخـاوةِ كاللامِ مِن : ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ ، والعـينِ مِـن : ﴿أَعُوذُ﴾ ، أم جاورَها مُتحدٌ معها في أصلِ المخرجِ كالعينِ أيضاً مِن : ﴿أَعُوذُ﴾ [١] .

وما اعتَبرَه بعضُهم مِن أنَّ الحاءَ في : ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ مجاورةٌ للهمزةِ بَناه علـى أنَّ اللامَ الساكنةَ كالمعدومة [٢] .

وإنما أكَّد الأمرَ بترقيقِ الهمزةِ وحذَّر مِن تفخيمِها لِمَا فيهـا مـن الاسـتِفالِ المُقتضي للترقيق .

---

(١) انظر الفوائد السِّرية لوحة ٣٦/أ ، والمنح الفكرية ص ١١٨ .

(٢) قاله خالد الأزهريُّ في الحواشـي الأزهرية ص ٥١ ، وقال عنه ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٢٠ : « وقول خالد : أمر بترقيق الهمزة عند مجاورة الحاء في ﴿ الحمـد ﴾ ، ثم تعليلُه بأنَّ اللامَ لَمَّا كانت ساكنةً صارت كأنها معدومةٌ ، بعيدٌ جدّاً » .

وما قيل مِن أنَّ ترقيقَها لكمالِ الشِّدةِ فيها ، مُعارَضٌ بما في القـــافِ والطـــاءِ الشديدتين مِن التفخيمِ ولَم يُرقَّقا .

نعم التعليلُ بكمالِها مُستقيمٌ ، لو أمرَ الناظمُ ببَيانِها ؛ إذِ الحرفُ الشديدُ لَمنعِــه الصوتَ أن يجريَ معه مُستوجبٌ للبيانِ إلا أنه لَم يأمُر ببيانِها وإنمــا حــذَّر مِــن تفخيمِها [1] .

قال في النشرِ : « فإن كان حرفاً مُجانسها أو مُقاربها كان التحفظُ بســهولتها أشدُّ ، وبترقيقِها آكدُ ، نحــو : ﴿ٱهْدِنَـا﴾ ، ﴿أَعُوذُ﴾ ، ﴿أَعْطَىٰ﴾ [طــه ٥٠] ، ﴿أَحَطْنَا﴾ [الكهف ٩١] ، ﴿أَحَقُّ﴾ [البقرة ٢٢٨] ، فكثيرٌ مِن الناسِ يَنطِقُ بهــا في ذلك كالمُتَهَوِّع [2] » [3] انتهى .

قلتُ : ويُحترَزُ فيها [4] عن أمرين :

أحدهما : ما يَفعَلُه بعضُ القرَّاءِ إذا وَصلَها بما قبلَها فيَشوبُها شيءٌ مِن اللِّينِ مِن تخفيفِ اللفظِ بها وتَليينِه ، ويَغفُلُ عن مُراعاةِ الجهرِ والشِّدةِ اللذينِ فيهــا وذلــك لا يجوز .

٤٤/أ الثاني / : أن تُجعلَ كالهاءِ ، وهو لا يجوز أيضاً .

---

(١) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ٣٦/أ .

(٢) والمتهوِّع : من تهوَّع القيءَ : تكلّفه ، والمراد مشابهته في الصوت ، انظر القاموس المحــيط ١٠٣٩/٢ .

(٣) النشر ٢١٦/١ .

(٤) أي في الهمزة .

ومثَّل لها الناظمُ بأربعةِ أمثلةٍ نوعان مِن الاسمِ وهما : العِلمُ والصفةُ ، ونوعـان مِن الفعلِ وهما : المضارعُ والأمرُ .

ثم أمرَ بترقيقِ اللامِ الأُولى مِن (للهِ) لكسرتِها ، ولامِ (لَـنَا) لُمجاوَرتِها النونَ كما قالَه ابنُ الناظمِ (١) .

ولامَيْ (**ولْيَتَلَطَّفْ**) لُمجاوَرةِ الأُولى الياءَ الرِّخوةَ ولُمجـاوَرةِ الثانيـةِ الطـاءَ المُستعلية . وما وقعَ مِن تفخيمِ بعضِهم اللامَ الثانيةَ لوقوعِها بين تاءٍ وطاءٍ فمَردودٌ ، كما قَطَعَ به الجعبريُّ وفاقاً للمُحقِّقين (٢) .

ولامِ (**وَعَلَى اللهِ**) لُمجاوَرتِها لفظَ الجلالةِ المُفخَّم ، ولامِ (**وَلاَ الضْـ**) مِـن قـولِه تعالى : ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] لُمجاوَرتِها الضادَ المُستَعلية .

وإنما وُقِفَ على الضادِ الساكنةِ مِن ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ لأنهـا بـدلٌ عـن لامِ التعريفِ ، كما وَقفَ على لامِ التعريفِ مَن قال :

دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْـحِقْنَا بِذَا الْـ (٣)

---

(١) في : الحواشي المُفهِمة ص ٢١-٢٢ .

(٢) انظر الفوائد السِّرية لوحة ٣٦/ب ، والمنح الفكرية ص ١١٩ .

(٣) البيت من الرَّجز ، وتتمَّته :

بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

وهو لغيلان بنِ حُريث الربعيِّ الرَّاجز كما في العينيِّ ٥١٠/١ على هامـش الخزانـة ، وهمـا لغيلان في الكتاب ١٤٧/٤ ، وذكرَ محقِّقه الأستاذ عبد السلام هارون أنَّ الشاهد فيه هنا جواز فصل الألف واللام مما بعدَها عند تذكُّر المتكلِّم شيئاً ، ثم إعادتها عند التذكير متصلةً بما بعدَها ، والبيت في شرح الهداية للمهدويِّ ٥١/١ .

وقيل : لضرورةِ النَّظم [(١)] .

ومثَّل لها [(٢)] الناظمُ بخمسةِ أمثلة ؛ أي سواءٌ كانت في اسمٍ ظاهرٍ ، أو مُضمرٍ فيه حرفُ تفخيمٍ أو لا ، فُخِّمَ لعارضٍ أو لا ، أو في فعل .

وإذا سَكنتِ اللامُ وأتى بعدها نونٌ فلْتَحرِص على إظهارِها مع مُراعاةِ سكونِها [(٣)] نحو : ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة ١٢٥] ، وسيأتي ذلك في كلامِه إن شاء الله [(٤)] .

تنبيه :

لا خلافَ بين القرَّاءِ فيما قُلناه وهو ترقيقُ اللامِ ، سواءٌ تَحركَت أو سَكَنَت إلا ما وَرَدَ عن ورشٍ مِن طريقِ الأزرقِ في تغليظِ اللامِ المَفتوحةِ حيث وَقعَت بعد

---

(١) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ٣٦/ب ، وقال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١١٩ : « وأما قول المصريِّ : وإنما وُقف على الضاد الساكنة من : ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ لأنها بدلٌ عن لامِ التعريف ، أي بقَلبه ضاداً عند إرادةِ إدغامه ، فغيرُ مفيدٍ لوَجه الاعتذارِ عن المصنِّف ، لأنهَّ بعد الإدغام يصير ضاداً مشدَّداً لا يجوز فكُّه مع أنَّ القلبَ لا يصحُّ إلا عند اجتماعِه مع الضادِ دون انفكاكِه عنه ، على أنَّ الوَقف على لامِ التعريف وقطعه عن مَدخولِه لا يصحُّ لا كتابةً ولا قراءةً بلا خلافٍ بين أربابِ الدرايةِ والروايةِ ، فيتعيَّن أن يكون فَعلَ هذا للضرورةِ ، فلا يصحُّ مقابلةُ قولِه هذا بقولِه : وقيل لضرورة النظم ، ثم قاعدةُ ورشٍ في تفخيمِ اللامِ محلُّه الشاطبيةُ وغيرُها مِن كتبِ القراءات الموضوعةِ للوجوهِ الخلافية ، والشيخُ إنما التزمَ في مُقدِّمته الأمورَ الضروريةَ الوِفاقية » .

(٢) أي للاَّم .

(٣) انظر الرعاية ص ١٦٢ ، والتمهيد ص ١٥٢ ، والنشر ٢٢١/١ .

(٤) انظر شرح البيت (٤٧) .

الصادِ والطاءِ والظاءِ إذا فُتحَت أو سُكِّنَت ، نحو : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ البقرة ٣] ، و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة ٢٢٧] ، و(الظلام) ، و ﴿مَطْلِعَ﴾ [الكهف ٩٠] ، و﴿طَالَ﴾ [طه ٨٦] ، و ﴿فِصَالًا﴾ [البقرة ٢٣٣] على خلافٍ فيهما [(١)] .

ثم حذَّر مِن تفخيمِ الميمِ مطلقاً مِن (**مَخْمَصَةٍ**) الأولى والثانية ، والميمِ مِن (**مَرَضْ**) لُمجاوَرةِ الجميعِ المُفخَّم [(٢)] .

ثم عَطفَ على قولِه : (**وَمِنْ مَرَضْ**) قولَه :

٣٧- وَبَاءَ : بَرْقٍ ، بَاطِلٍ ، بِهِمْ ، بِذِي وَاحْرِصْ عَلَى الشِّدَّةِ وَالجَهْرِ الَّذِي

٣٨- فِيهَا وَفِي الجِيمِ كَـ : حُبٌّ ، الصَّبْرِ رَبْوَةٍ ، اجْتُثَّتْ ، وَ حَجٌّ ، الفَجْرِ

أمرَ بترقيقِ الباءِ مِن (**بَرْقٍ**) لُمجاوَرتِها الراءَ والقافَ المُفخَّمين ، وباءَ (**بَاطِلٍ**) لمجاورتِها / الطاءَ المُفخَّمةَ مع كونِ الألفِ حاجزاً غيرَ حصينٍ ، فلا يُؤمَنُ معها السِّراية . ٤٤/ب

وقال شيخُ الإسلام زكريا الأنصاريُّ في شرحه على المقدِّمة : « لمجاورتها الألف المديَّة » [(٣)] وهو مُشعِرٌ بأنها تُرقَّق لمجاورتِها ما هو مُرقَقٌ - وهو الألف -

---

(١) انظر النشر ٢/١١١-١١٢ .

(٢) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٦٩-٧٠ ، والتاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٣٦/ب .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٧٠ .

فَيلزَمه أن يكون ما قبل الألف تابعاً لها في الترقيقِ ، مع أنَّ ما نَقلْناهُ عنه آنفاً يقتَضي أن تكون هي التابعةُ له حيث تُرقق بعد المُستَفِل وتُفخمُ بعد المُستَعلي (١) .

وفي التمهيدِ ما يَقتضي أنها متبوعةٌ لا تابعةٌ ، وذلك أنه قال : « إذا وَقعَ بعد الباءِ ألفٌ وَجبَ على القارئِ أن يُرققَ اللفظَ بها ، لاسيِّما إذا وَقعَ بعدَها حرفُ استعلاءٍ أو إطباقٍ ، نحو قوله تعالى : ﴿ بَاغٍ ﴾ [البقرة ١٧٣] ، و﴿ بَاسِطٌ ﴾ [المائدة ٢٨] ، و﴿ ٱلْأَسْبَاطِ ﴾ [البقرة ١٣٦] ، و ﴿ ٱلْبَاطِلُ ﴾ [البقرة ٤٢] ، و ﴿ بَالِغَ ﴾ [المائدة ٩٥] » (٢) .

وعبارتُه في النشرِ صريحةٌ في ترقيقِ الباءِ حيثُ وَقعَ بعدَها حرفٌ مُفخمٌ ، نحو : ﴿ بَطَلَ ﴾ [الأعراف ١٠٥] ، ﴿ بَغَىٰ ﴾ [القصص ٧٦] ، و﴿ بَصَلِهَا ﴾ [البقرة ٦١] . قال فيه : « فإن حال بينهما ألفٌ كان التَّحفظُ بترقيقِها أبلغُ ، نحو : ﴿ بَاطِل ﴾ ، و﴿ بَاغٍ ﴾ ، و﴿ ٱلْأَسْبَاطِ ﴾ ، فكيف إذا وَلِيها حرفان مُفخمان ، نحو : ﴿ بَرْقٌ ﴾ [البقرة ١٩] ، و ﴿ ٱلْبَقَرَ ﴾ [البقرة ٧٠] ، ﴿ بَل طَبَعَ ﴾ [النساء ١٥٥] عند مَن أدغمَ » (٣) .

ومِن مَّا يُرققُ أيضاً : باءُ (بِهِمْ) ، وباءُ (بِذِي) ؛ لمجاورتِها الرِّخوة . وقيل : لمُجاورتِها حرفاً خفياً ؛ هو الهاءُ في الأولى والذالُ في الثانية (٤) ، وفيهما نَظرٌ :

---

(١) هو بحروفه في القوائد السِّرية لوحة ٣٦/ب ، وانظر المنح الفكرية ص ١٢١ .

(٢) التمهيد ص ١١٨-١١٩ .

(٣) النشر ٢١٦/١ .

(٤) قاله ابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٢٢ ، والشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٥٣.

أمَّا الأول : فلأنَّ مُجاورةَ الرِّخوةِ لا تَقتضي الترقيقَ وإلا لاقتَضَت مُجاورةُ الشديدةِ ضِدَّه في نحو : ﴿بَأْسَ﴾ [النساء ٨٤] و﴿بَدَّلْنَـٰهُمْ﴾ [النساء ٥٦] و﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر ٣٦] وليس كذلك ؛ لأنهم مُطبِقون على ترقيقِ الباءِ حيثما كانت .

وأمَّا الثاني : فلأنَّ الذالَ ليست مِن الحروفِ الخفيةِ ؛ إذْ هي أربعةٌ يَجمعُها قولُك : (هَاوِي) [1] .

والأولَى أن يُعللَ ترقيقُ الباءِ في (بِهِمْ) لُمجاورتِها حرفاً خفياً – وهو الهاءُ – و(بِذِي) لُمجاورتِها حرفاً ضعيفاً [2] .

قال في النشر : « ولْيَحذَر في ترقِيقِها مِن ذهابِ شدَّتِها – كما يَفعلُه كثيرٌ مِن المغاربةِ – لا سيِّما إن كان حرفاً خفياً نحو : ﴿بِهِمْ﴾ [البقرة ١٥] ، و﴿بِهِۦ﴾

---

(١) هذه الفقرة بحروفها في الفوائد السَّرية لوحة ٣٧/أ .

(٢) قاله ابن الجزريِّ في النشر ٢١٦/١ ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٢١-١٢٢ : « محلُّ بحث ؛ إذ ليس الكلامُ في التبيين ، بل سَوقُ العبارةِ في الترقيق ، وهو لا ينافي ما ذَكرَه مِن التعليلِ في التحقيق حتى يقال جَعلَه مِن باب : عَلفتُها تِبناً وماءً بارداً ، مع أنَّ أمرَ البيان لا يَختصُّ بحرفٍ ولا حركةٍ كما لا يَخفَى على الأعيان ، مع أنَّ الذالَ ليست مِن الحروفِ الخفيَّة المجتمعةِ للأربعة في تركيب (هَاوِي) فالأحسنُ ما علَّله الشيخ زكريا بقولِه : لمجاورتِها الرِّخوة ، إلا أنَّ فيه بحثاً للمصريِّ حيث قال : بمجاورةُ الرِّخوة لا تقتضي الترقيق وإلا لاقتضَت بمجاورةُ الشِّدة ضدَّه . قلتُ : قد تكون العلَّةُ مُطردةً لا منعكسةً ، نعم الأَولَى أن يُعلَّل ترقيقُ الباءِ في (بِهِمْ) لمجاورتِها حرفاً خفياً وهو الهاءُ ، وفي (بِذِي) لمجاورتِها حرفاً ضعيفاً كما قال المصنِّف في النشر » .

[البقرة ٢٢] ، و ﴿بِهَآ﴾ [البقرة ٩٩] ، و ﴿بَـٰلِغَ﴾ ، و﴿ بَسۡطُۢ﴾ . أو ضعيفاً نحو :

٤٥/أ ﴿بِثَلَٰثَةِ﴾ [آل عمـــران ١٢٤] ، و ﴿بِذِى﴾ [النســـاء ٣٦] ، و ﴿بِسَاحَتِهِمۡ﴾/ [الصافات ١٧٧] . وإذا سَكَنَت كان التحفظُ بما فيها مِن الشِّدةِ والجهرِ أشدَّ »[1].

وإلى ذلك أشـــارَ الناظمُ بقولِه : (**واحْـــرِصْ على الشِّدَّةِ والجَهْرِ الذي فيها إلى آخـــره**) .

وقولُه : (**واحْرِصْ**) وفي نُسخةٍ (فَاحْرِصْ) بالفاءِ : أي أَمرَ بالحرصِ علـــى الشِّدةِ والجَهرِ اللذَينِ في الباءِ والجيمِ ؛ لئلا تَشتَبه الباءُ بالفاءِ ، والجيمُ بالشين [2] .

فمِن أمثلةِ البـــاءِ قولُـــه تعـــالى : ﴿يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾ [البقـــرة ١٦٥] ، و ﴿ تَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [البلد ١٧] ، و ﴿رَبۡوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون ٥٠] .

ومِن أمثلةِ الجيمِ قولُه تعـــالى : ﴿ٱجۡتُثَّتۡ مِن فَوۡقِ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [إبـــراهيم ٢٦] ، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [آل عمـــــران ٩٧] ، ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ﴾ [الحج ٢٧] ، ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾ [الفجر ١] .

فإذا سَكنت الجيمُ ووقَع بعدُها زايٌ أو سينٌ نحو : ﴿ٱلرِّجۡزُ﴾ [الأعراف ١٣٤] و ﴿ٱلرِّجۡسَ﴾ [الأنعام ١٢٥] . أو دالٌ نحو : ﴿مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ﴾ [يس ٥١] ، وَجبَ التحفظُ ببَيانِها .

---

(١) النشر ٢١٦/١ .

(٢) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٢٢ ، والحواشي الأزهرية ص ٥٣ ، واللآلـــئ السَّـــنية لوحـــة ٢١/ب ، والدقائق المحكمة ص ٧١ ، والفوائد السَّرية لوحة ٣٧/أ ، والمنح الفكرية ص ١٢٣ .

فالحاصل أنه يجبُ التحفظُ بإخراجها مِن مخرجِها مع مُراعاةِ صفاتِها ، فربما أُخرجَت غيرَ صافيةٍ مِن مخرجها فينتشرُ بها اللسانُ فتَصيرُ مَمزوجةً بالشين ، كما يَفعلُه كثيرٌ مِن أهلِ الشامِ ومِصر . وربما نَبَا اللسانُ فأَخرَجها مَمزوجةً بالكاف كما يَفعلُه بعضُ الناسِ وهو موجودٌ كثيراً في بوادي اليَمن [1] .

قولُه : (**الذي فِيهَا وَفِي الجِيمِ**) صفةُ الجَهرِ ، ويقدَّر مثله صفةٌ للشِّدةِ ؛ أي على الشِّدةِ التي فيها وفي الجيم .

والكلماتُ المُمثلُ بها مَحكيةٌ على حالةِ الجَرِّ التي كانت عليها في الآياتِ المَذكورةِ . ولولا الحكايةُ لكان حذفُ التنوينِ مِن (**حُبٍّ**) و (**حَجٍّ**) للضرورةِ ، والأصلُ عدمُها [2] .

ثم لَمَّا عُلِمَ وجوبُ تَبيينِ الشِّدةِ والجَهرِ اللذَينِ في الباءِ والجيمِ — ولا بدَّ من بيان قلقَلتِهما إذا سَكنَتا — أمرَ على وَجهِ التأكيدِ بتَبيينِ المُقلقلِ عندَ سُكونِه مُطلقاً سواءٌ

(١) قاله ابن الجزريِّ في النشر ١/٢١٧-٢١٨ .

(٢) نقل الشارح هذه الفقرة بحروفها من الفوائد السِّرية لوحة ٣٧/ب ، وقال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٢٣ : « ولا يصحُّ فيه الحكاية كما توهَّم المصريُّ ؛ إذ لم يُعرَف لفظُ (حَجٍّ) منكَّراً مجروراً في القرآن ، والمعنى : وكباء ﴿رَبْوَةٍ﴾ وجيم البقية ، أو رَبوة — بفتح الراء — لابن عامر وعاصم ، وهي في الموضعين ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة ٢٦٥] و﴿إِلَىٰ رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون ٥٠] ، ويجوز ضمُّ تنوين (ربوة) وكسرُها ، كما قُرئ بهما في قوله تعالى : ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم ٢٦] . و(الحجّ) جاء معرَّفًا باللام ومجرَّداً عنها ، قال الله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران ٩٧] ، ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة ١٩٧] ».

كان باءً أو جيماً أو دالاً أو طاءً أو قافاً [1] فقال :

٣٩- وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلاً إنْ سَكَنَا وَإنْ يَكُنْ فِي الوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

أشارَ المُصنِّفُ رحمَه اللهُ بذلك إلى وجوبِ تَبيينِ قَلقلةِ الحرفِ المُقلقلِ إنْ سكنَ سكوناً أصلياً كالباءِ من : ﴿أَبْوَٰبَ﴾ [الأنعام ٤٤] ، وجيم ﴿يَجْـَٔرُونَ﴾ [المؤمنون ٦٤] ، ودالِ ﴿يَدْرَءُونَ﴾ [القصص ٥٤] ، وطاءِ ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح ١٤] ، وقاف ﴿يَقْطَعُونَ﴾ [البقرة ٢٧] .

أو عارضاً لوقفٍ نحو : ﴿وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد ٢] [2] ، و﴿ٱلْبُرُوجِ﴾ [البروج ١] ، ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ﴾ [البروج ٢] ، ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [البروج ٣] ، ﴿مُحِيطٌۢ﴾ [البقرة ١٩] ، و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة ٢٢٧] ، ﴿فَقَدْ سَرَقَ﴾ [يوسف ٧٧] [3] وشبه ذلك [4] .

٤٥/ب

ثم اعلَم أنَّ القلقلةَ لَمّا كانت مُتفاوتةً بين السكونِ الأصلي والعارضِ لأجلِ الوقفِ صرَّح بالتفاوتِ بذلك فقال : (**وإنْ يَكُنْ فِي الوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا**) أي وإن

---

(١) كمافي الفوائد السِّرية لوحة ٣٧/ب .

(٢) في (س) و(ز٢) : ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ﴾ [الحجرات ١١] .

(٣) في (ت) : ﴿إِن يَسْرِقْ﴾ [يوسف ٧٠] .

(٤) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٢٥ : « وأما قولُ المِصريِّ : أو عارضاً لوَقف نحو : ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ﴾ و﴿إِن يَسْرِقْ﴾ [يوسف ٧٠] فغَفلةٌ عن قواعد العربية ؛ لأنه عارضٌ لجازمٍ لا لوَقفٍ ، فهو في حكم سكون اللازم » .

يكُن سكونُه في الوقفِ كانت القلقلةُ فيه عند سكونِه أَبْيَنَ مِن سـكونِها في غـيرِ الوَقف [١] .

وليس الغرضُ مِن كلامِ المُصنِّفِ هنا بيانَ بعضِ صفاتِ حروفِ القلقلةِ كما يُفهمُ مِن كلامِ بعضِهم [٢] ؛ لأنه لم يَذكُر في هذا البيتِ منها سوى القلقلةِ نفسِها ، وقد بيَّنها فيما مرَّ بقولِه : (**قَلْقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ**) [٣] .

ويمكنُ أن يقال : ليس غرضُه بيانَ صفتِها الحقيقيةِ — أعني القلقلةَ - بل بيانُ صفتِها النسبيةِ ؛ وهي كونُها مبيَّنةَ القلقلةِ عند الوقف [٤] .

ويجوزُ في قافِ (**مُقَلْقَلاً**) الثانيةِ الكسرُ على أنه اسمُ فاعلٍ حالٌ مِـن فاعـلِ (**وَبَيِّنَنْ**) ، والفتحُ على أنه اسمُ مفعولٍ صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه : حرفاً مُقلقلاً [٥] .

وقيَّد شيخُ الإسلامِ المِصراعَ الأولَ بغيرِ الوقفِ [٦] بناءً على أنَّ تَبيينَ القلقلةِ في الوقفِ معلومٌ مِن المِصراعِ الثاني ، وما ذَكَرناهُ أَولى ؛ لأنَّ الأصلَ الإطلاقُ [٧] .

---

(١) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٢٢ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٣٧/ب .

(٢) يقصد به شيخ الإسلام ، انظر الدقائق المحكمة ص ٧٢ .

(٣) انظر شرح البيت (٢٤) .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ٣٧/ب — ٣٨/أ .

(٥) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٢٢ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢١/ب .

(٦) في : الدقائق المحكمة ص ٧٢ .

(٧) انظر الفوائد السَّرية لوحة ٣٨/أ ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكـرية ص ١٢٥ : « وأما قولُه : وقيَّد شيخ الإسلام ...إلخ ، ليس في محلِّه ؛ إذ الكلامُ إنما هو في السكون الأصليِّ مطلقاً ، والعارضِ وَقـفاً ، ولا يَختلفُ الحكمُ حينئذٍ في الأولِ أن يَقفَ على تلك الكلمةِ التي فيها سكونٌ أصليٌّ ، أو يُدرِجها ، فتأمَّل يَظهرْ لك وَجه الخَلل » .

ثم عَطفَ على قولِه : (**مُقَلْقَلاً**) قولُه :

٤٠- وَحَاءَ : حَصْحَصَ ، أَحَطتُ ، الحَقُّ وَسِينَ : مُسْتَقِيمَ ، يَسْطُو ، يَسْقُو

أي وبيِّنن حاءَ (**حَصْحَصَ**) وهي صادقةٌ بالحائَين ، وحاءَ (**أَحَطتُ**) ، وحاءَ (**الحَقُّ**) لُمجاورتِها الصادَ في المثالِ الأولِ ، والطاءَ في الثاني ، والقافَ في الثالثِ ، وهي مُستَعليةٌ مع كونِها [١] مُستَفلةً [٢] .

وإنْ شئتَ قلتَ : إنما وَجبَ ترقيقُ الحاءِ مِن (**أَحَطتُ**) ، و(**الحَقُّ**) لُمجاورتِها الطاءَ والقافَ الشديدتين مع كونِها رِخوَة .

تنبيه :

قال في النشر : « والحاءُ تجبُ العنايةُ بإظهارِها إذا وَقعَ بعدَها مُجانسُها أو مُقارِبُها ، لاسيِّما إذا سَكنَت ، نحو : ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف ٨٩] و ﴿سَبِّحْهُ﴾ [الإنسان ٢٦] . وكثيراً ما يَقلِبونَها في الأَول عيناً ويُدغمونَها [٣] ، وكذلك يَقلبون الهاءَ في ﴿سَبِّحْهُ﴾ حاءً ؛ لضَعفِ الهاءِ وقوةِ الحاءِ فتَتحدُ / بها فيَنطِقون بحاءٍ مشددةٍ ، وكلُّ ذلك يجوزُ إجماعاً . ٤٦/أ

(١) أي الحاء .

(٢) كما في الفوائد السَّرية لوحة ٣٨/أ .

(٣) في هامش (س) زيادة : « أي إلا ما وَرَدَ عن أبي عمرٍو في قوله تعالى : ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران ١٨٥] فإنه قَلبَ الحاءَ عيناً وأدغَمها في العين » انتهى . مرادُه قراءة السوسيِّ عن أبي عمرٍو ، انظر التيسير ص ٣٠ .

وكذلك يجبُ الاعتِناءُ بترقيقِها إذا جاوَرها حرفُ الاستعلاءِ نحو : ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل ٢٢] و ﴿ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة ٢٦] فإن اكتَنفَها حرفانِ كان ذلك أوجَب نحو : ﴿حَصْحَصَ﴾ [يوسف ٥١] »[1] انتهى .

ويجبُ تَبيينُ سينِ (**مُسْتَقِيمَ**) و (**يَسْطُونَ**) ، و(**يَسْقُونَ**) مِن قولِه تعالى : ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة ٦] ونحوِه ، ومِن قولِه تعالى : ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج ٧٢] ، و(**يَسْقُونَ**) مِن قولِه تعالى : ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص ٢٣] ؛ لمُجاورتِها التاءَ والطاءَ والقافَ الشديداتِ[2] مع كونِها رِخوَة .

فائدة :

قال بعضُهم : يَتعيَّن على المُجوِّدِ أن يُبينَ هَمسَ السينِ ، ويهتمَّ ببيانِها وصفيرِها ، ويُخلِّصَ لفظَها مِن الجَهرِ خصوصاً إذا سَكَنَت وإلا انقلَبَت زاياً ؛ لمَا بين الزايِ والسينِ مِن المُشابهةِ ونحوِه ، وذلك نحو : ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام ١٦١] و﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] و ﴿مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف ٢٩][3] .

---

(١) النشر ٢١٨/١ .

(٢) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٧٣ .

(٣) في هامش (ت) زيادة : « والقُسْطَاس – بضمِّ القاف – على اللغة الحجازية ، وعلى غيرها – بالكسر – الميزانُ ، أو أَقوَم المَوازين ، أو هو ميزان العَدلِ ، أيَّ ميزانٍ كان . وهو كما في الأنوار : روميٌّ عُرِّب ، ولا يقدح في عربية القرآن ؛ إذ العَجميُّ إذا استعملته=

وكذلك يجبُ على المُجوِّدِ أن يعتنيَ ببيانِ انفتاحِ السينِ واستِفالِها إذا أتى بعدَها حرفُ إطباقٍ ؛ لئلا تَجذِبَها قوَّته فيَقلِبها صاداً ، نحو : ﴿أَقْسَطُ﴾ [البقرة ٢٨٢] و﴿مَسْطُورًا﴾ [الإسراء ٥٨] (١) .

والحاصلُ أنه لابدَّ مِن بيانِ الحرفِ المُتصفِ بصفةٍ بإظهارِ صفتِه ، لاسيِّما إذا جاوَر حرفاً آخرَ مُتصفاً بضدٍّ تلك الصفة (٢) .

وقولُه : (مُسْتَقِيمَ) بفتحِ الميمِ مِن غيرِ تنوينٍ على الحكايةِ ؛ لأنه كذلك في سورةِ الفاتحة (٣) .

* * *

=العرب وأجرَته مُجرَى كلامهم في الإعراب والتعريف والتنكير صار عربياً » . انظر المعرَّب ص ٤٤٨ ، واللسان ١١/١٥٩ مادّة (ق س ط س) ، والقاموس ١/٧٧٥ .

(١) انظر النشر ١/٢١٩ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢١/ب .

(٢) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٣٨/أ .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ٣٨/أ ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٢٧ : «وأغرَب المِصريُّ في قوله : (مستقيم) بفتح الميم من غير تنوينٍ ... الخ ، ولا يخفَى وَجه الغرابة ؛ لأنه ليس كذلك في الفاتحة ، فإنّ الموجودَ فيها معرفةٌ باللامِ ، كما لا يَخفَى على مَن له إلمامٌ بمراتبِ الكلام » .

[بَابُ الرَّاءَاتِ]

قال رحمه الله :

٤١ - وَرَقِّـقِ الـرَّاءَ إِذَا مَا كُسِـرَتْ   كَذَاكَ بَعْدَ الكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ

٤٢ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلاَ   أَوْ كَانَتِ الكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلاَ

أقول : الترقيقُ من : الرِّقة ، وهو ضدُّ السِّمَنِ ، فهو عبارةٌ عن إنحـاف ذاتِ الحرفِ ونُحوله . والتفخيمُ من : الفخامة ، وهو العظمةُ والكثرةُ ، وهو عبارةٌ عن رَبْوِ الحرفِ وتَسمينِه ، فهو والتغليظُ واحدٌ إلا أنَّ المُستعملَ في الراءِ ضدُّ الترقيقِ ، وهو التفخيم . وفي اللامِ التغليظُ كما في قراءةِ ورشٍ من طريقِ الأزرق .

وقد عبَّر قومٌ عن الترقيقِ في الراءِ بالإمالةِ بين اللفظين كما فَعلَ الدانيُّ وبعـضُ المغاربةِ وهو تجوُّزٌ ؛ إذ الإمالةُ / أن يَنحُوَ بالفتحة إلى الكسرةِ وبالألفِ إلى اليـاء . ٤٦/ب والترقيقُ إنحافُ صوتِ الحرفِ ، فيمكنُ اللفظُ بالراءِ مُرققةً غيرَ مُمالة ومُفخمـةً مُمالةً ، وذلك واضحٌ في الحسِّ والعيانِ ، وإن كان لا يجوزُ روايةً مع الإمالـةِ إلا الترقيقُ . ولو كان الترقيقُ [1] إمالةً لَمْ يدخل على المضمومِ والساكنِ ، ولكانـتِ الراءُ المكسورةُ مُمالةً ، وذلك خلافُ إجماعِهم .

ومِن الدليلِ أيضاً على أنَّ الإمالةَ غيرُ الترقيقِ أنك إذا أملْـتَ ﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ [الأنعام ٦٩] التي هي (فِعْلَى) بينَ بينَ لكان لفظُك بها غيرَ لفظك بـ ﴿ ذِكْرًا ﴾ [الكهف ٧٠] المُذكَّر وقفاً إذا رَقَّقتَ ، ولو كانتِ الراءُ في المُذكَّر بين اللفظينِ ، لكان اللفظُ بهما سواءً ، وليس كذلك .

---

(١) في (س) و(ت) زيادة : « ولو كان الترقيق لا يجوز إمالةً » والتصويب من النشر ٢/٩٠.

ولا يقال : إنما كان اللفظُ في المُؤنثِ غيرَ اللفظِ في المُذكَّرِ ؛ لأنَّ اللفظَ بالمُؤنث مُمالُ الألفِ والراءِ ، واللفظُ بالمُذكَّرِ مُمالِ الراءِ فقط ، فإنَّ الألفَ حرفٌ هوائيٌّ لا يُوصفُ بإمالةٍ ولا بتَفخيمٍ ، بل تابعٌ لِمَا قبلَه . فلو ثَبَتَت إمالةُ ما قبلَه بين اللفظين لكان مُمالاً بالتَّبعيَّةِ كما أَمَلنا الراءَ قبلَه في المُؤنثِ بالتَّبعيَّةِ ، ولَمَا اختَلفَ اللفظُ بهما والحالُ ما ذُكرَ ، ولا مزيَّةَ على هذا في الوضوحِ ، والله أعلم [1] .

واختَلفَ القراءُ في أصلِ الراءِ هل هو التفخيمُ وإنما تُرقَقُ لسببٍ ؟ أو أنها عَريةٌ عن وَصفَي الترقيقِ والتفخيمِ ، فتُفخَّمُ لسببٍ وتُرقَّقُ لآخر ؟

فذهبَ الجمهورُ إلى الأولِ ، واحتجَّ له مَكيٌّ فقال : « إنَّ كلَّ راءٍ غيرَ مكسورةٍ فتَغليظُها جائزٌ ، وليس كلُّ راءٍ فيها الترقيقُ . ألاَ تَرى أنك لو قلتَ : ﴿رَغَدًا﴾ [البقرة ٣٥] ، و(رَقَد) ونحوه بالترقيقِ لغيَّرتَ لفظَ الراءِ إلى نحو الإمالة ». قال : « وهذا مِمَّا لا يُمالُ ولا علةَ فيه تُوجبُ الإمالة » [2] انتهى .

واحتجَّ غيرُه على أنَّ أصلَ الراءِ التفخيمُ : بكونها مُتمكنةً في ظهرِ اللسانِ فقَرُبت بذلك مِن الحنكِ الأعلى الذي به تَتعلَّق حروفُ الإطباقِ ، وتَمكَّنت مَنزلتُها لِمَا عَرضَ لها مِن التكرارِ حتى حَكموا للفتحةِ فيها بأنها في تقديرِ فَتحتينِ ، كما حَكموا للكسرةِ فيها بأنها في قوةِ كَسرتين .

---

(١) نقل الشارح هذا البحث من النشر ٢/٩٠-٩١ . وللدكتور أيمن سُويد – حفظه الله – ردٌّ على هذا البحث في قسم الدراسة من كتاب التذكرة في القراءات الثمان ، في باب مناقشة بعض الآراء والأحكام ١/١١٢-١٣٠ .

(٢) في الكشف عن وجوه القراءات وعِلَلها وحُججها لمكيٍّ ١/٢٠٩ .

وقال آخرون : ليس للراءِ أصلٌ في التفخيمِ ولا في الترقيقِ وإنما / يَعرُض ذلك ٤٧/أ بسبب حركتِها ، فتُرقّقُ مع الكسرةِ لتَسفُّلِها ، وتُفخمُ مع الفتحةِ والضمةِ لتَصعُّدها ، فإذا سَكنَت جَرت على حُكمِ المُجاورِ لها . وأيضاً فقد وَجدناها تُرققُ مفتوحةً ومضمومةً إذا تقدَّمها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ [1] . فلو كانت في نفسِها مُستَحقَّةً للتفخيمِ لَبَعُدَ أن يَبطُلَ ما تَستَحقُّه في نفسِها لسببٍ خارجٍ عنها كما كان ذلك في حروفِ الاستعلاء [2] .

فتحصَّل مِن هذا أنه لا دليلَ فيما ذَكروه على أنَّ أصلَ الراءِ المُتحركةِ التفخيمُ .

وما يَترتَّب على القولينِ مذكورٌ في المبسوطاتِ ، فإذا أَردتَ ذلك فعليك بالنشرِ فإنَّ فيه كفايةً لك فيما تَرومُه .

واعلَم أنَّ للقراءِ مذاهبَ وقواعدَ جاريةً على أصولٍ لا يجوزُ جَهلُ القارئِ بها كما لا يجوزُ جَهلُه بمذاهبِهم في الإظهارِ والإدغامِ ، وإذا اعتَبرتَ مذاهبَهم فيها وَجدتَّها على ثلاثةِ أقسامٍ :

قسمٌ أجمعوا على تَفخيمِه عملاً بالأصلِ - كما قيل - نحو : ﴿رَبِّهِمْ﴾ [البقرة ٥] ، و ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾ [الفاتحة ١] ، و ﴿رَءَا﴾ [الأنعام ٧٦] عند مَن لَمْ يَقل بإمالتِها .

وقسمٌ اختَلفوا فيه : فرقَّقه ورشٌ مِن طريقِ الأزرقِ ، و لم يَتعرَّض له المُصنِّف في هذين البيتَين ، ولَسْنا بصَددِ بيانه [3] .

---

(١) في (ز١) و (ز٢) زيادة : عند ورشٍ ، وليست في النشر .

(٢) ذَكر كلَّ هذا ابنُ الجزري في النشر ١٠٨/٢ .

(٣) انظر النشر ٩٩/٢ .

وقسمٌ لم يَختَلفوا في ترقيقه ، وإليه أشارَ المُصنِّف بقوله : (**وَرَقِّقِ الـرَاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ**) وذلك لموجِب ، وهو إذا كانت الراءُ مكسورةً كسرةً لازمةً أو عارضةً ، تامةً ، أو مُبعَّضةً بسببِ رومٍ أو اختلاسٍ ، سواءٌ كانت أولاً أو وسطاً أو طرفاً ، مُنونةً أو غيرَ منونة ، سَكَنَ ما قبلَها أو تَحرَّك ، وقعَ بعدَها حرفٌ مُستفلٌ أو مُستعلٍ في اسمٍ أو فعلٍ[1] نحو : ﴿رِزْقًا﴾ [البقرة ٢٢] ، و ﴿رِجَالًا﴾ [النساء ١] ، ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ [البقرة ١٧٧] ، ﴿وَٱلْغَـٰرِمِينَ﴾ [التوبة ٦٠] ، ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر ١] حالة الوصلِ ، ﴿وَأَرِنَا﴾ [البقرة ١٢٨] ، ﴿مِّن نَّذِيرٍ﴾ [القصص ٤٦] ، ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم ٤٤] ، ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل ٨] ، و ﴿ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأنعام ٦٨] إذا أَمَلتَ ، فكلُّها مُرققةٌ باتفاقٍ ؛ لغلبةِ الكسرةِ عليها حيث كانت فيها ، فإنها إذا غَلَبَت عليها حالَ مُجاورتِها إياها في نحو : ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة ٤٩] – كما يأتي بيانُه – رُقِّقَت ، فهي فيها أولَى وأحقُّ ، فإنها لو فُخمَت حالَ كسرِها لأدَّى ذلك إلى شدةِ كُلفةِ اللسانِ ؛ إذِ التفخيمُ طلب استعلائه وتَصعُّدِه ، والكسرةُ طلبُ انحدارِه وتَسفُّله / [2] . ٤٧/ب

وما تقدَّم لك مِن أقسامِ الراءِ المكسورةِ داخلٌ في قولِه : (**وَرَقِّقِ الرَاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ**) .

وكلمةُ (**مَا**) زائدةٌ ، والمرادُ : إذا كُسِرَت مُطلقاً كما تقدَّم .

(١) نقله بتصرُّف عن ابن الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٢٣ ، والشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٥٥ .

(٢) ذَكره القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٢٢/أ – ب .

وقولُ بعضِهم [١] : « تامةٌ أو ناقصةٌ بسببِها أو بسبب إمالةٍ » فأدرَج حركةَ الراءِ المُمالةِ في عمومِ الكسرةِ ؛ نظراً إلى أنَّ المُرادَ بها ما هو أتمُّ مِن الناقصةِ ، بحسبِ الكميةِ كحركةِ الرومِ والاختلاسِ ، والكيفيةِ كحركةِ الإمالةِ : فيه نظرٌ ؛ إذ ليست حركةُ الإمالةِ كسرةً ناقصةً بل فتحةٌ ناقصةٌ ، لِمَا ثَبتَ مِن أنَّ الإمالةَ عبارةٌ عن جَعلِ الألفِ كالياءِ والفتحةِ كالكسرةِ [٢] لا عكسُه ؛ إذ الأصلُ الفتحُ لا الإمالةُ [٣] ، فتنبَّه له .

وقولُه : (**كَذَاكَ بَعْدَ الكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ**) أي كما أنها تُرقَقُ حالَ كسرِها تُرقَقُ حالَ سكونِها ، سواءٌ كان السكونُ لازماً نحو : ﴿فِرْعَوْنَ﴾ ، ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور ٤٨] ، أو عارضاً وسيأتي ، تحرَّكت بأيِّ حركةٍ كانت ، توسَّطت أو تطرَّفت ، بشروط :

منها : أن يَقعَ قبلَها كسرةٌ لازمةٌ متصلةٌ ، أو إمالةٌ كُبرَى أو صُغرَى ، أو ياءٌ ساكنةٌ .

ولا يضرُّ الفصلُ بحرفٍ ساكنٍ بين الكسرةِ والراءِ ؛ لأنه ليس بحاجزٍ حَصين .

ومنها : أن لا يَقعَ بعدَها حرفُ استعلاءٍ متصلٌ مباشرٌ غيرُ مكسورٍ نحو : ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة ١٢٢] ، و ﴿قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام ٧] ، و ﴿إِرْصَادًا﴾ [التوبة ١٠٧] ، و﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر ١٤] . وإلى ذلك أشارَ الناظمُ بقولِه :

---

(١) يقصد به الشيخ خالد الأزهريّ ، انظر الحواشي الأزهرية ص ٥٥ .

(٢) سقط من (س) و(ت) : كالكسرة .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السِّرية لوحة ٣٩/أ .

(**إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلاَ**) وسيأتي الاحترازُ عن هذه القيود .

مثالُ ما إذا كانت الكسرةُ لازمةً متصلةً ، نحو : ﴿مِرْيَةٍ﴾ [هود ١٧] ، ﴿وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق ١٠] ، و﴿قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر ١٢] ، و﴿ٱلْأَشِرُ﴾ [القمر ٢٦] .

ومثالُ ما إذا وَقعَ قبلَها حرفٌ مُمالٌ نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففين ١٨] عند مَن أمالَ إمالةً محضةً كأبي عمرٍو ، أو مُقلَّلةً كورشٍ مِن طريقِ الأزرق [1] .

ومثال ما إذا وَقعَ قبلَها ياءٌ ساكنةٌ نحو : ﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة ٥٤] ، و﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء ٥٠]، و﴿خَبِيرٌ﴾ [البقرة ٢٣٤] ، و﴿بَصِيرٌ﴾ [البقرة ٩٦] .

ومثال وقوعِ الساكنِ بين الكسرةِ والراءِ نحو : ﴿ٱلذِّكْرِ﴾ [آل عمران ٥٨] ، و﴿ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة ١٠٢] . فإن كان صاداً نحو قوله تعالى : ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ﴾ [يوسف ٩٩] ، أو طاءً نحو قولِه تعالى : ﴿وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾ [سبأ ١٢] ، فقد اختَلفَ في ذلك أهلُ الأداءِ :

« فمَن اعتدَّ بحرفِ الاستعلاءِ فخَّم ، كأبي عبد اللهِ بنِ شُريحٍ ومَن تَبعَه ، وهو قياسُ مذهبِ ورشٍ مِن طريقِ المصريين .

٤٨/أ ومَن لا يَعتدُّ به رَقّقَ كما / نصَّ عليه أبو عمرٍو الدانيُّ في كتابِ الراءاتِ في جامعِ البيانِ ، وهو الأشبَه بمذهبِ الجماعةِ » [2] .

---

(١) انظر التيسير ص ٤٨-٤٩ ، والنشر ٢/٥٨ ، ١٠٦ .

(٢) قاله ابن الجزريِّ في النشر ٢/١٠٦ .

إلا أنَّ مولانا شيخَ القراءِ والمُجوِّدين شمسَ المِلَّةِ والدينِ الجَــزريَّ — تغمَّده اللهُ برحمتِه ورِضــوانِه — اختارَ في ﴿مِصْرَ﴾ [يوســف ٩٩] التفخــيمَ ، وفي ﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾ [سبأ ١٢] الترقيقَ ؛ نظراً للوَصلِ وعملاً بالأصلِ فيهما (١) ، وهو وَجيهٌ.

واحتَرزتُ بقولي – فيما سَبق (٢) – :

– « **ومنها : أن لا يَقعَ بعدَها حرفُ استعلاءٍ متصلٌ مباشرٌ** » عمَّا إذا انفصلَ نحــو قولِه تعالى : ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان ١٨] (٣) ، ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [الحاقة ٣٥] ، و ﴿أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح ١] فإنَّ الراءَ فيها مُرقــقةٌ ؛ لعدمِ اتصالِ حــرفِ الاستعلاء .

– وبــ « **غيرُ مكسورٍ** » عن ﴿فِرْقٍ﴾ [٦٣] بالشعراءِ ، وسيأتي الخــلافُ فيه في كلامِ الناظــمِ إن شاءَ اللهُ تعالى (٤) .

– وقولي : « **لازمةٌ متصلةٌ** » إشارةً إلى قولِ الناظمِ : (**أَوْ كَانَتِ الكَسْــرَةُ لَيْسَتْ أَصْلاً**) وهو مَعطــوفٌ على (**تَكنْ**) المَنفيةُ بــ (**لَمْ**) فيكــونُ داخــلاً تحتَ النَّفيِ أيضاً ، لا على (**لَمْ تَكنْ**) ، وإلا لكان الشرطُ كونُها غيرَ أصلٍ — أي غيرَ لازمٍ — وهو فاسدٌ ، اللهمَّ إلا أن يُقــدَّر (ما) النافيةَ قبلَ (كانت) ، كما

(١) انظر المصدر السابق ، الموطن نفسه .

(٢) أي في ذكرِه للشروط في الصفحة السابقة .

(٣) كذا في النُّسخ كلِّها « تُصَاعِر » بالألف بعد الصاد وتخفيف العين ، وهي قــراءة نــافع ، وأبو عمرٍو ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف . انظر التيسير ص ١٤٣ .

(٤) انظر شرح البيت (٤٣) .

فعلَه شيخُ الإسـلامِ حيث قال : « أو ما كانت »[1] ، فيكونُ العَطفُ حِينئـذٍ على مجموعِ (لَمْ تَكُنْ)[2] .

وكونُ (لَمْ) الداخلةُ على المَعطوفِ عليه غيرُ صالحةٍ للدخولِ على المعطـوف لكونِه ماضياً غيرُ قادحٍ في صحةِ المعطوفِ ؛ إذ ليس حكْمُ المعطوفِ عليه مِن كلِّ وَجه .

فإنْ قُلتَ : هم قد اشتَرطوا كونَ الكسرةِ المُسوِّغة متصلةً لازمةً وقعَت قبـلَ الراءِ الساكنةِ فهي متصلةٌ مِن غيرِ عكسٍ ، واشتراطُ الأخصِّ مُغنٍ عن اشـتراطِ الأعمِّ .

قلتُ : هم لمَّا اشتَرطوا الأعمَّ أولاً – و لم يكُن كافياً في الاشتراطِ – أردَفـوهُ بالأخصِّ .

وتوضيحُ ذلك : أنَّ الكسرةَ الواقعةَ قبلَ الراءِ الساكنةِ على **ثلاثة أقسامٍ** :

– متصلةٌ لازمةٌ : وهي ما كانت على حـرفٍ أصليٍّ ، أو مُنـزَّلٍ مَنـزلةَ الأصليِّ كميم (محراب) ، و﴿مِّرْفَقًا﴾ [الكهف ١٦][3] فإنَّ حَذفَه يُخلُّ بمعنى الكلمةِ كالأصليِّ .

– ومتصلةٌ عارضةٌ : وهي كسرةُ ما دَخلَ على كلمةِ الراءِ و لم يُنـزَّل مَنـزلةَ منها حتى إنه لا يُخـلُّ إسقاطُه / بها كهمزةِ الوصـلِ في نحو : ﴿ٱرْكَعُواْ﴾ [الحج ٤٨/ب

---

(١) في الدقائق المحكمة ص ٧٥ .

(٢) قال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص١٣٠ : « وأما ما اختارَه المِصريُّ : مِن أنَّ (ما) المقدَّرة عَطفٌ على (لم تكن) فبعيدٌ جداً ، حيث لا دلالةَ على هذا المقدَّر لشيءٍ أبداً » .

(٣) انظر الحواشي المُفهمة ص ٢٣ .

٧٧] ، و ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ﴾ [يوسف ٨١] في الابتداء .

- ومنفصلةٌ عارضةٌ : وهي ما كانت في كلمةٍ مُنفصلةٍ للساكنينِ والبناءِ والإتباعِ نحو : ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ [المائدة ١٠٦] ، و ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب﴾ [هود ٤٢]، و﴿ٱرۡجِعُوٓاْ﴾ وصلاً .

وأمَّا المُنفصلةُ اللازمةُ الواقعةُ قبلَ الراءِ الساكنةِ فلم تَقعْ في القرآنِ أصلاً [١] .

فإنْ قلتَ : لِمَ اشترطوا في الكسرةِ التي قبلَ الراءِ اللُّزومَ ، و لَمْ يَشترطوا ذلك في الكسرةِ التي قبلَ اللامِ ؟

قلتُ : العلةُ في اشتراطِ لُزومِها قوتُّها بلزومِها ، فأثَّرت لذلك . وهذا بخلافِ العارضةِ فإنها ضعيفةٌ لزَوالِها فلمْ تُؤثِّر . و لَمْ يَشترطوا ذلك في اللامِ كما يأتي [٢] ؛ لأنَّ أصلَها الترقيقُ فتَدبَّره [٣] .

توضيح :

اعلَم أنَّ الراءَ إذا وُقِفَ عليها :

إمَّا أن تكون ساكنةً في الوصلِ أو مُتحركةً .

فإن كانت ساكنةً في الوصلِ ، كانت في الوقفِ على ما كانت عليه في الوصلِ مِن الترقيقِ والتفخيمِ .

وإن كانت مُتحركةً في الوصلِ ، فلا تَخلو مِن أن يُوقفَ عليها بالسكونِ خالياً مِنِ الإشمامِ ، أو مُصاحباً له ، أو بالرَّومِ حيثُ يَصحُّ .

---

(١) نقل الشارح ذلك كلّه من الفوائد السَّرية لوحة ٤٠/أ-ب .

(٢) انظر ص ٢٠٤ .

(٣) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٢٢/ب .

فإن وُقِفَ عليها بالسكونِ مُطلقاً فانظُر إلى ما قبلَها ، فإن كانت كسرةً متصلةً بالراءِ ، أو حالَ بينَها وبينَها ساكنٌ ، أو كانت ياءً ساكنةً ، أو حرفاً مُمالاً رُقِّقَت . وإن كانت فتحةً أو ضمةً متصلةً بالراءِ ، أوحالَ بينَها وبينَها ساكنٌ غيرُ مُمالٍ فُخِّمَت ؛ لأنَّ التَّناسُبَ في الجميعِ إنما يَحصُلُ بذلك .

والمرادُ بالحرفِ المُمالِ : الألفُ المُمالةُ إمالةً كُبرَى أو صُغرَى .

وإن وَقفتَ عليها بالرَّومِ نَظرتَ إلى حالها في الوصلِ ، فإن كانت مُرققةً رُقِّقت ، وإن كان مُفخَّمةً فُخِّمَت ؛ لأنَّ الحركةَ باقيةٌ ، وإنْ ضَعُفَ الصوتُ بها في حالِ الوقفِ فيُوقَف على نحوِ : ﴿أَبۡصِرۡ﴾ [الكهف ٢٦] بالترقيقِ ، وعلى نحوِ : ﴿ٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر ٢] ، ﴿وَٱذۡكُر﴾ [آل عمران ٤١] بالتفخيمِ كالوَصل .

وعلى المفتوحةِ في نحوِ: ﴿ٱزۡدُجِرَ﴾ [القمر ٩] ، و﴿ٱلشِّعۡرَ﴾ [يس ٥٥] ، و﴿ٱلۡحَمِيرَ﴾ [النحل ٨] ، و﴿ٱلۡخَيۡرِ﴾ [آل عمران ١٠٤] بالسكونِ والترقيقِ .

وعلى نحو : ﴿ٱلصَّبۡرِ﴾ [البقرة ٤٥] ، و﴿ٱلۡفَجۡرِ﴾ [الفجر ١] ، و﴿ٱلۡكَفُورَ﴾ [سبأ ١٧] ، و﴿ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام ١٣٥] بالسكونِ والتفخيم .

وعلى المضمومةِ في : ﴿أَشِرٌ﴾ [القمر ٢٥] ، و﴿سِحۡرٌ﴾ [المائدة ١١٠] ، و﴿مُّسۡتَقِرٌّ﴾ [القمر ٣] ، و﴿خَيۡرٌ﴾ [البقرة ٥٤] ، و﴿خَبِيرٌ﴾ [البقرة ٢٣٤] بالسكونِ عارياً عنِ الإشمامِ ، / أو معَه بالترقيقِ ، وبالرَّومِ لغيرِ ورشٍ بالتفخيمِ وله بالترقيق . ٤٩/أ

وعلى نحوِ : ﴿ٱلۡعُمُرُ﴾ [الأنبياء٤٤] ، ﴿وَٱلنُّذُرُ﴾ [يونس١٠١] ، و﴿ٱلۡغَفُورُ﴾ [يونس ١٠٧] بالتفخيمِ على كلِّ حالٍ .

وعلى المكسور في نحو : ﴿مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر ٤٢] ، و﴿بِسِحْرٍ﴾ [الأعراف ١١٦] ، و﴿خَيْرٍ﴾ [البقرة ١٠٥] ، و﴿كَبِيرٍ﴾ [القمر ٥٣] بالترقيقِ على كلِّ حال .

وعلى نحوِ : ﴿ٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر ٣٢] ، و﴿ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر ١] ، و﴿عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [الحج ٤١] بالتفخيمِ مع السكونِ مُطلقاً ، وبالترقيقِ مع الرَّوم .

وعلى نحوِ : ﴿ٱلدَّارُ﴾ [الأنعام ١٣٥] ، و﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة ٤٠] بالترقيقِ على كلِّ حالٍ مع الإمالةِ المَحضة والتقليلِ ، وبالتفخيمِ مع الفتحِ والسكونِ العاري عنِ الرَّومِ ، وبالترقيقِ معَه ، واللهُ أَعلَم .

وقولُنا في السكونِ مُطلقاً يَدخُل فيه الإشمامُ حيث يَصحُّ (١) ، واللهُ تعالى أعلَم .

وقد أجمعوا على تَفخيمِ الراءِ الساكنةِ إذا وقعَ بعدَها حرفٌ مُستعلٍ متصلٌ مباشرٌ كما تقدَّم ، إلا أنَّ أهلَ الأداءِ اختَلفوا في ترقيقِ الراءِ وتَفخيمِها من ﴿فِرْقٍ﴾ بالشعراءِ [٦٣] ، وإليه أشارَ الناظمُ بقوله :

٤٣- وَالخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ ... وَ أَخْفِ تَكْرِيراً إِذَا تُشَدَّدُ

يعني أنَّ الخُلفَ ثابتٌ في راءِ (فِرْقٍ) (٢) من قولِه تعالى : ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشعراء ٦٣] :

---

(١) نقل الشارح هذا التوضيح بحروفه من اللآلئ السَّنية لوحة ٢٣/أ-ب .

(٢) في هامش (س) : « و(الخُلْفُ) بمعنى الخلاف . و(الفِرْقُ) بكسر الفاء وسكون الراء ، الفِلْقُ مِن الشيءِ إذا انفَلقَ ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ -

« فذهبَ جمهورُ المغاربةِ والمصريين إلى ترقيقِه وهو الذي قَطَعَ به في التبصـرةِ والهدايةِ والهادي والكافي والتجريدِ وغيرِها .

وذهبَ الباقونَ مِن أهلِ الأداءِ إلى تَفخيمِها وهو الذي يَظهرُ مِن نصٍّ التيسيرِ وظاهرِ العنوانِ والتلخيصِ ، وهو القياسُ .

ونصَّ على الوجهينِ أبو عمروٍ الدانيُّ في جامعِ البيانِ والشاطبيُّ رحمه اللهُ تعالى ، والوجهانِ صحيحانِ إلا أنَّ النصوصَ مُتوافرةٌ على الترقيق » [1] .

فوَجهُ الترقيقِ : ضَعفُ الراءِ لوقوعِها بين كسرتينِ ، ووَجهُ التفخيمِ : ضَعفُ الكسرةِ المُسوِّغةِ بتقابلِ المانعِ وهو حرفُ الاستعلاء [2] .

وقال في النشر : « والقياسُ إجراءُ الوَجهينِ في ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة ١٢٢] حالةَ الوقف لِمَن أمالَ هاءَ التأنيثِ ولا أَعلَم فيها نصّاً ، واللهُ أَعلَم » [3] انتهى .

وقولُه : (لِكَسْرٍ يُوجَدُ) معناه : لكسرٍ يوجدُ في القاف .

-[الشعراء ٦٣] . والفِلْقُ بكسر الفاء وسكون اللام ، هو القضيب يُشقُّ باثنين فيُعمل منه قوسان ، فيقال لكلِّ واحدةٍ منهما : فِلْقٌ . والفَلقةُ أيضاً : الكِسرَةُ ، يقال : فلْقُة الجَفنَة وهي نصفُها » . انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ١٣٩ ، واللسان ١٠/٢٤٤ مادَّة (ف ر ق) ، و١٠/٣٢٠ مادَّة (ف ل ق) .

(١) نقله الشارح بحروفه من النشر ٢/١٠٣ .

(٢) انظر الحواشي المُفهمة ص ٢٤ ، الحواشي الأزهرية ص ٥٨ ، اللآلئ السَّنية لوحة ٢٣/ب ، والفوائد السَّرية لوحة ٤١/أ ، والمنح الفكرية ص ١٣٧ .

(٣) النشر ٢/١٠٣-١٠٤ .

ثم أمرَ بإخفاءِ تكريرِ الراءِ إذا شُدِّدَت ، وإن كان إخفاؤه في حالِ التخفيـــف واجباً أيضاً ؛ لأنَّها إذا شُدِّدَت كان اللسانُ أَوقعَ في المحذورِ منه إذا خُفِّفَت ، أو لأنَّ المحذورَ / حالَ التشديدِ أَقبحُ منه حالَ عَدمِه فتكونُ الحاجةُ إلى دَفعه أمسَّ [١] ، وقد ٤٩/ب بَسطتُ الكلامَ عليه عند قولِ الناظمِ : (**وبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ**) فليُراجَع [٢] .

* * *

(١) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ٤١/أ .

(٢) انظر شرح البيت (٢٦) .

[بَابُ اللاَّمَاتِ وَأَحْكَامٍ مُتَفَرِّقَةٍ]

٤٤- وَفَخِّمَ اللاَّمَ مِنِ اسْمِ « اللهِ » عَنْ فَتْحٍ اَوْ ضَمٍّ كَـ : عَبْدُ اللهِ

اعلَم أنَّ اللامَ أصلُها الترقيقُ عكس الراءِ ، وإنما أَتبَعها الناظمُ بالراءِ للمُناسبةِ بينهما في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يتأتَّى فيه التفخيمُ والترقيقُ (١) .

غيرَ أنَّ التفخيمَ في الراءِ هو الأصلُ كما سَبقَ ذِكرُه (٢) ، والترقيقُ في اللامِ هو الأصلُ إذ ليست حرفَ استعلاءٍ ولا مُشابهةً له ، وإنما أَشبَهت ما أَشبَه حروفَ الاستعلاءِ – وهو الراءُ – فدخَلها التفخيمُ لذلك .

والدليلُ على أنَّ أصلَها الترقيقُ وجودُه فيها بغيرِ سببٍ ، بخلافِ التفخيمِ فإنه لا يكونُ فيها إلا لسببٍ (٣) .

وإنما ذَكرَ الناظمُ حُكمَ تَفخيمِ اللامِ دون ترقيقِها إمَّا إحالةً على أَصلِها أو عملاً بمفهومِ المُخالفةِ في عبارتِه ؛ إذ هو مُعتبرٌ بإتفاقٍ منا (٤) ، ومِن الحنفيةِ كما هو مُقررٌ في مَوضعِه (٥) .

---

(١) في هامش (س) : « قولــه (**وَفَخِّمِ اللهَ**) التفخيم : التعظيم . وتفخيم الحرفِ خـلافُ إمالته ، كذا في الصحاح . ووَجه التفخيم فيما ذُكرَ نقلُ الخَلَف عن السَّلَف وتواترُهم ذلـك كابراً عن كابر » . قاله طاش كبري في شرحه على الجزرية ص ١٤٢-١٤٣ .

(٢) انظر ص ١٩١ .

(٣) ذكرَ كلَّ هذا القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٢٣/ب .

(٤) أي الشافعية .

(٥) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ٤١/أ-ب ، وفي هامش (ت) زيادة : « قولــه : (ومن الحنفية) صدق جزاه الله خيراً ، ... شرح جمع الجوامع تنبيه : المعـروف عن الحنفيـة كما قال المُحقِّق الكمال ابن الهُمام : « أنهم إنما ينكرون مفهوم المخالفة في كلام الشارع ، =

فأمرَ بتَفخيمِ اللامِ مِن اسمِ ﴿ الله ﴾ وإنْ زِيدَ عليه مِيمٌ إذا وَقعَت بعدَ فتحٍ كـ : (عبد اللهِ) ، نحـوَ قولِك : (يا عبدَ الله) ، ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران ٥٥] بفتح اللام مِن (قالَ) .

أو ضمٌّ : كضمَّة الدال مِن : (عبدُ الله) ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم ٣٠] ، و ﴿قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾ [الأنفال ٣٢] ؛ لمُناسبةِ الفتحِ والضـمِّ التفخـيمَ المُناسبَ للفظ ﴿ٱللَّهِ﴾ الذي هو الاسمُ الأعظمُ عند المُعظِّم .

وفُهم مِن قوله (عَنْ فَتْحٍ اَوْ ضَمٍّ) أنها لو وَقعَت بعد الكسرة مطلقاً رُقِّقت ؛ أي سواءٌ كانت الكسرةُ متصلةً أو منفصلةً أو عارضةً نحو : ﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة ٢] ، و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾ [آل عمران ٢٦] ، و ﴿أَفِي ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم ١٠] .

ومنهم مَن قيَّد الفتحَ بالمُحقَّقِ احترازاً عما إذا تقدَّمها فتحٌ غيرُ مُحقَّقٍ ؛ بـأن كان قبلَها إمالةٌ كُبرَى نحو : ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة ٥٥] في قراءةِ السوسيِّ ، فإنَّ له مع إمالةِ الراءِ وجهينِ في اللامِ مِن لفـظِ الجلالةِ : الترقيـقُ وبه قرأ عبدُ الباقي [1]

=أما في مصطلح الناس وعُرفهم فهو حجةٌ عكس ما يأتي عن والد المُصنِّف » انتهى ، فـاعرف هذه الفائدة التي قرَّبتها لك بهذا الهامـش بعد أن جحدَ فيها كثيرٌ من الحنفية وهي عندهم » .
ومُراده من الحنفية : أي في كلام المُصنِّفين ، أما في نصوص الشارع فلا ، انظر شـرح جمـع الجوامع للجلال المحلّي ١/٣٣٤ ، والتحرير في أصول الفقه لابن الهُمام ص ٣١ .

(١) هو عبدُ الباقي بنِ الحسنِ ، أبو الحسن الخراسانيُّ ، الأستاذ الحاذق الضـابط الثقـة (ت ٣٨٠ هـ) ، غاية النهاية ١/٣٥٦ .

والتفخيمُ وبه قــرأ أبو العباس [١] ، وهو المَفهومُ مِن عبارةِ الناظمِ ؛ لأنــه ذَكــرَ مُطلقَ الفتح .

وقولُه : (عَنْ فَتْحٍ) أي بعدَ فتحٍ ؛ لأنَّ (عَنْ) بمعنى : بعدَ ، وقد وَقعَت في القرآنِ كذلك / في قولِه تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [المطففــين ٣٥] [٢] ، والجارُ والمَجرورُ مُتعلّقٌ بــ (فَخِّمِ) ، أو مُقدَّرٌ منصوبٌ على الحاليةِ مِن الــلامِ ، أي كائنةٌ بعد فَتح .

٥٠/أ

وقولُه : (اوْ ضَمٍّ) قيل : يُقرأُ بنَقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الســاكنِ قبلَهــا بعــد حَذفِها [٣] .

٤٥ – وَحَرْفَ الاِسْتِعْلاَءِ فَخِّمْ ، وَاخْصُصَا   الاطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوُ : قَالَ وَ العَصَا

أمرَ بتفخيمِ حروفِ الاستعلاءِ وقد تقدَّمتِ الإشارةُ إلى ذلــك عنــد قولِــه : (فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً) [٤] ونبَّه عليه الناظمُ هنا زيادةَ إيضاحٍ وبيانٍ ، أي وفخِّم حرفَ الاستعلاءِ مُطبقاً كان أو غيرَه .

---

(١) انظر التجريد لابن الفحّام ص ١٧٤ ، والنشر ١١٦/٢ . وأبو العباس : هو أحمدُ بنُ سعيدِ بنِ أحمدَ ، أبو العباس الطرابلسيُّ المعروف بابن نَفيس (ت ٤٥٣ هـ) ، غاية النهاية ٥٦/١ .

(٢) انظر مغني اللبيب ١٤٨/١ .

(٣) ما ذكرَه الشارح من قوله : « فأمر بتفخيم اللام من اسم الله ... إلى هنا » هو بحروفــه في الفوائد السَّرية لوحة ٤١/ب .

(٤) انظر شرح البيت (٣٤) .

مثال حرفِ الاستعلاءِ غيرِ المُطبقِ : الخاءُ مِن ﴿خَٰلِدِينَ﴾ [البقرة ١٦٢] ، والغينُ نحو : ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾ [التوبة ٦٠] ، والقافُ نحو : ﴿قَآئِمًا﴾ [آل عمران ١٨] .

ومثال المُطبقِ : الصادُ كـ : ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة ٢٣] ، والضادُ نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] ، والطاءُ نحو : ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات ٣٤] ، والظاءُ نحو قوله تعالى : ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة ٣٥] .

ثم أَمرَ بتَخصيصِ حروفِ الإطباقِ مِن بينِها بتَفخيمٍ أقوى مِن تفخيمِ البواقي ، ومثَّل الناظمُ بمثالين :

الأولُ : بالقافِ مِن قولِه تعالى : ﴿قَالَ﴾ [البقرة ٣٥] للمُستَعلي غيرِ المُطبَق .

والثاني : للمُطبقِ منها وهو الصادُ مِن قولِه : (**وَالعَصَا**) وأبدَل نونَ التوكيدِ الخفيفة ألفاً في الوقفِ مِن قولِه : (**وَاخْصُصَا**) ؛ ليُناسبَ قوله : (**وَالعَصَا**) .

ثم اعلَم أنَّ الحروفَ بالنسبة إلى التفخيمِ والترقيقِ على أربعةِ أقسامٍ :

منها ما هو مُفخَّمٌ مُطلقاً ، وهي حروفُ الإطباقِ الأربعةِ ، وبقيةُ حروفِ الاستعلاءِ على الصواب .

ومُرقَّقٌ مُطلقاً ، وهو سائرُ الحروفِ إلا الراءَ واللامَ ، والأولُ أصلُه التفخيمُ وقد يُرقَّقُ لمُوجب ، والثاني أصلُه الترقيقُ وقد يُفخَّم .

ثم حروفُ الاستعلاءِ بحسبِ القوةِ والضَعفِ الناشئَين مِن أحوالِها ثلاثةُ أضربٍ

عند ابنِ الطَّحانِ الأندلسيِّ [1] :

الأول : ما يَتمكَّن فيه التفخيمُ ، وهو ما كان مفتوحاً .

الثاني : ما كان دونَه ، وهو المضموم .

الثالث : ما كان دونَه أيضاً ، وهو المكسورُ .

وعند الناظمِ رحمه الله على خمسةٍ :

ما كان بعدَه ألفٌ ، ثم ما كان مفتوحاً مِن غيرِ ألفٍ بعدَه ، وهـذا الضـربانِ مُندَرجانِ تحت / أولِ الثلاثةِ ، ثم ما كان مضموماً ، ثم ما كان ساكناً ، ثم ما كان مكسوراً .

٥٠/ب

وقولُه : (**الاطْبَاقَ**) أصلُه : الإطباق ، نُقلَت حركةُ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها — وهو اللامُ — ثم حُذفَت تلك الهمزةُ ، واستُغنيَ عنها بهمزةِ الوصلِ [2] .

وحُذفَت الباءُ المُوحَّـدةُ مِن (**أَقْوَى**) على حدِّ قولِه :

تمرُّون الدِّيارَ [3]

أي تمرُّون بالدِّيار .

---

(١) هو عبدُ العزيزِ بنُ عليٍّ بنِ محمدٍ المعروف بابنِ الطحانِ ، أستاذ كبير وإمـام محقِّـق (ت ٥٦٠ هـ) ، غاية النهاية ٣٩٥/١ .

(٢) نقل الشارح هذا التقسيم لحروف الاستعلاء بحروفه من الفوائد السِّرية لوحة ٤٢/أ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو مطلع بيتٍ من قصيدة لجريرِ بن عطية الخطَفَى ، وتمامُه :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا   كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

كما في شرح المفصَّل لابن يعيش ١٠٣/٩ ، وشـرح ابن عقيل ٤٨٨/١ ، ومغـني اللبيـب ١٠٢/١ ، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠/١ .

واللامُ في قولِه : (وَالعَصَا) للعَهدِ ، وهي المذكورةُ في القرآنِ – ولو مُضافاً – نحو قوله تعالى : ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ﴾ [الأعراف ١٠٧] .

٤٦- وَبَيِّنِ الإِطْبَاقَ مِنْ : أَحَطتُ ، مَعْ بَسَطتَ وَالخُلْفُ بِـ : نَخْلُقكُّمْ وَقَعْ

فيه مسألتان :

إحداهما :

إذا سَكَنَت الطاءُ وأتى بعدَها تاءٌ وَجبَ إدغامُها إدغاماً غيرَ مُستَكملٍ ، بل تَبقَى معه صفةُ الإطباقِ والاستعلاءِ ؛ لقوةِ الطاءِ وضعفِ التاءِ [(١)] .

فيتَعيَّن على المُجوِّدِ أن يُوفِّيَها حقَّها ، لاسيِّما إذا كانت مشددةً نحو : ﴿اطَّيَّرْنَا﴾ [النمل ٤٧] ، و ﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾ [البقرة ١٥٨] [(٢)] .

وإنما أمرَ بتَبيينِ إطباقِ الطاءِ مِن قولِه تعالى : ﴿فَقَالَ أَحَطتُ﴾ [النمل ٢٢] مع

(١) انظر التمهيد ص ١٤٤ ، والنشر ٢٢٠/١ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٤/أ .

(٢) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٤٨ : « ثم قوله : إذا سكنت الطاء ...الخ ، ففيه أنّ المثالين الأخيرين ليسا ممّا نحن فيه ، بل مِن قبيلِ ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران ٦٩] حيث أجمعوا على أنه مِن الإدغامِ الكامل ، وأن أصلَهما (اتطيَّرنا) و(يتطوَّف) فأُعلاَّ بإعلالٍ حُقِّق في محلِّهما ، فهو مِن باب إدغامِ الأضعف في الأقوَى ؛ ليصيرَ مثله في القوةِ ، بخلاف نحو ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل ٢٢] فإنه مِن باب إدغامِ الأقوَى في الأضعف ، فيمتنعُ اندراجُه فيه بالكلية ، وبه يحصلُ الفَرقُ في هذه القضية على قواعد العربية » . وقد يُعتذر عن المؤلِّف أنّ هذه الأمور لا تُدرَك إلا بالنظر في رَسم المُصحف ، والمؤلِّف كان بصيراً كما تقدَّم .

قــولِه تعالى : ﴿لَبِنۢ بَسَطتَ﴾ [المائدة ٢٨] لئلا تَشتَبه بالتاءِ المُدغمةِ المُجانسةِ لها بسببِ اتحادِ المَخرَجِ [١] .

فإنْ قلتَ : ما الفرقُ بين هذا وبين نحوِ قوله تعالى : ﴿وَدَّت طَّآيِفَةٌ﴾ [آل عمران ٦٩] حيث اغتُفِر فيه اشتباه التاءِ بالطاءِ و لمْ يُغتَفر في عكسه ؟

قلتُ : يُمكن أن يُفرَّق بينهما بأنه لَمَّا كان أصلُ الإدغامِ أن يُدغَم الأضعفُ في الأقوَى ليَصيرَ مثلَه في القوةِ ، أُدغِمت كلُّ طاءٍ ساكنةٍ في تاءٍ بعدَها إدغاماً غـيرَ مُستكملٍ يَبقَى معه تَفخيمُها واستعلاؤها محافظةً على قوة الطاء . وأُدغمت التــاءُ الساكنةُ في طاءٍ بعدَها إدغاماً مُستَكملاً ، و جُعلَ إبقاءُ صفة التفخيمِ والاســتعلاءِ دالاًّ على مَوصوفِها كما في إبقاءِ صفةِ الغنة عند إدغامِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ في الواوِ ، فيكونُ التشديدُ مُتوسطاً في المَوضِعين ؛ لأجل إبقاءِ الصفة [٢] .

قال بعضُهم : ومِن العربِ مَن يُبدِل التاءَ طاءً ثم يُدغِم إدغامــاً مُســتَكملاً ، فيقول : ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل ٢٢] ، و ﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمــر ٥٦] . قــال شُــريح : « وهذا مِمَّا يجوزُ في كلامِ الخَلقِ لا في كلامِ الخالقِ عزَّوجَل » [٣] انتهى .

وقد أَجمَع القراءُ على إبقاءِ صفةِ الإطباقِ والاستعلاءِ في الطاءِ إذا آتى بعدها تاءٌ / واستَشكَل ذلك ابنُ الحاجبِ مع الإدغام ؛ لأنَّ الإطباقَ صفةٌ للمُطبَق لا يتأَتَّى إلا ٥١/أ

(١) كما في الدقائق المحكمة ص ٨٠ ، والفوائد السِّرية لوحة ٤٢/أ .

(٢) نقله من التمهيد بتصرف ص ١٤٤ ، وكذا التحديد للداني ص ١٣٨ .

(٣) قاله ابن الجزريِّ نقلاً عن شُريح في التمهيد ص ١٤٤- ١٤٥ ، وهو في المنح الفكرية ص ١٤٨-١٤٩ .

به ، فلو بقيَ الإطباقُ مع الإدغامِ للزِمَ اجتِلابُ طاءٍ أُخرَى لتُدغَم في التاءِ ، غيرَ الطاءِ التي قامَ بها وصفُ الإطباقِ ، وفي ذلك جَمعٌ بين ساكنَين [١] .

فإذاً نحو : ﴿فَرَّطتُ﴾ بالإطباقِ ليس فيه إدغامٌ ، ولكنه لمَّا اشتدَّ التقاربُ وأمكَن النُّطقُ بالثاني بعدَ الأولِ مِن غيرِ ثِقَلِ اللسانِ أطلَقنا عليه الإدغامَ مجازاً ؛ لكونِ ذلك النُّطقَ كالنُّطقِ بالمثلِ بعدَ المثلِ كما ذَكرَه الجارَبَرْديُّ [٢] .

وفُرِّق بين الإطباقِ والغنةِ : بأنَّ الغنةَ لا تتوقَّف على النونِ ؛ لأنها مِن مَخرجٍ غيرِ مَخرجِه ، فإنَّ النونَ مِن الفمِ ، والغنةُ مِن الخيشومِ بخلافِ الإطباقِ فإنه مع المُطبقِ ، فإخراجُه لا يتأتَّى إلا به [٣] .

وأُجيبَ بأنَّ القراءَ نصُّوا على أنَّ في نحو : ﴿فَرَّطتُ﴾ تشديداً ولا يَمتنعُ إبقاءُ الإطباقِ في الطاءِ قائماً بمحضِ صوتِ الطاءِ ؛ لأنَّ الطاءَ لَمْ يَستَكمِل إدغامَه في التاءِ ، ولا يَلزَمُ اجتِلابُ طاءٍ أُخرَى ولا جمعٌ بين ساكنين ، وعلى هذا فقِياسُه على الغنةِ مُستقيم [٤] .

---

(١) انظر متن الشافية ١/٣٥٠ .

(٢) في : شرح الشافية ١/٣٥١ .

(٣) ما ذكرَه الشارح من قوله : « فإن قلت : ما الفرق بين هذا ... إلى هنا » هو بحروفه في الفوائد السِّرية لوحة ٤٢/ب – ٤٣/أ .

(٤) ذكرَه التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٤٣/أ ، وقال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٤٨ : « وأمَّا ما ذَكرَه المصريُّ بقوله : وأجيب بأنَّ القرَّاءَ نصُّوا ...إلخ ، فلا يَخفَى ما فيه مِن المصادرةِ ، بل ما في مُعارضتِه مِن المكابرة » .

المسألة الثانية :

إذا سَكَنَت القافُ وأتى بعدَها كافٌ وذلك في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات ٢٠] وَجبَ إدغامُها من غيرِ خلافٍ في ذلك ، وإنما الخلافُ في إبقاءِ صفةِ الاستعلاءِ مع ذلك وفي إذهابِها [1] .

وإلى الخُلف في هذه الكلمة أشارَ الناظمُ بقولِه : (**وَالخُلْفُ بِنَخْلُقكُّمْ وَقَــعْ**) أي وَقعَ الخلافُ بين أهلِ الأداءِ في إبقاءِ صفة استعلاء القاف وذهابِها :

فذهبَ مكيٌّ وغيرُه إلى إبقائها [2] ، والداني ومَن تابعَه إلى عدمه [3] ، واختارَه الناظمُ في التمهيدِ بعدَ أنْ ذَكرَ أنَّ كلا الأمرينِ حَسنٌ [4] .

ثم قال في النشرِ : « والوجهانِ صحيحانِ إلا أنَّ هذا الوجــهَ أصحُّ – يشيرُ به إلى كلامِ الدانيِّ – قياساً على ما أَجمَعوا عليه في بابِ المُحرَّك للمُدغمِ نــحو : ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقــرة ٢١] ، و ﴿رَزَقَكُمُ﴾ [المائــدة ٨٨] ، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ١٠١] . والفــرقُ بينــه وبــين ﴿أَحَطتُ﴾ وبابِــه : أنَّ الطــاءَ زادَت بالإطباق » [5] .

---

(١) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٢٤/أ .

(٢) كما في الرعاية ص ١٤٦ .

(٣) كما في التحديد للدانيِّ ص ١٢٩ .

(٤) التمهيد ص ١٥٠ ، وانظر الحواشي المُفهمة ص ٢٥ ، والحواشــي الأزهريــة ص ٦٢ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٤/أ ، والفوائد السَّرية لوحة ٤٣/أ ، والمنح الفكرية ص ١٤٥ .

(٥) النشر ٢٢١/١ .

٤٧- وَاحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَلْنَا / ٥١/ب

أمرَ رحمه الله بالحرصِ على بيانِ اللامِ الساكنةِ مِن ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة ١٢٥] ونحوِها كقولِه تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا﴾ [البقرة ٥٧] ، و﴿قُلْنَا﴾ [البقرة ٣٤] حيث وَقعَ بعدَها نونٌ .

فيجبُ التحفظُ بإظهارِها مع رعايةِ السكونِ فيها ، لا كما يَفعلُه بعضُ الأعاجمِ مِن قصدِ قَلقَلتِها حرصاً على إظهارِها [(١)] ، فإنه مِن فظيعِ اللحنِ [(٢)] ، وهو لا يجوزُ ؛ لأنه لَمْ يَرد به نصٌّ ولا أداءٌ [(٣)] .

وكذلك أمرَ بالحرصِ على بيانِ النونِ الساكنةِ إذا وَقعَ بعدَها حرفٌ حَلقيٌّ ، لا سيِّما إذا كان في كلمةٍ كقولِه تعالى : ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة ٧] ، ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام ٢٦] ، و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة ٦٢] ، و﴿مِنْهُ﴾ [البقرة ٦٠] ، و﴿إِنْ هُوَ﴾ [الأنعام ٩٠] ، ﴿وَتَنْحِتُونَ﴾ [الأعراف ٧٤] ، و﴿مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾ [المجادلة ٢٢] ، و﴿يَنْعِقُ﴾ [البقرة ١٧١] ، و﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [النساء ١٥٧] ، و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء ٥١] ، ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة ٣] ، و﴿مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش ٤] ونحو

---

(١) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٤٩ : « قال المصريُّ : لا كما يفعلُه بعض الأعاجم مِن قصدِ قَلقلتها . قلتُ : اللامُ ليست مِن حروفِ القلقلة ، فإنَّ حروفَها (قطب جد) لا حروف القلقلة سبعةٌ كما توهَّم المصريُّ مِن الذهولِ والغَفلة » . ومثلُ هذا لا يَخفَى على مَن وُصِف بشيخ القرَّاء في مِصر ، وإنما ذكرها الشارح هنا للتنبيه عليها .

(٢) في (ز١) زيادة : أي قبيحه .

(٣) ذَكرَه القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٢٤/أ-ب .

ذلك ، لا كما يَفعلُه بعضُ جهلةِ القراءِ وهو أن يَسكُت على النونِ سَكتةً لطيفةً كأنه يريد بذلك إيضاحَ إظهارِها وأنها لا غنةَ فيها ، وذلك خطأٌ [1] .

وكذلك أمرَ بالحرصِ على بيانِ الغينِ الساكنة مِن : ﴿ ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾ [الفاتحة ٧] ، ومثلُ ذلك : ﴿يَغۡشَىٰ﴾ [آل عمران ١٥٤] ، و﴿ضِغۡثًا﴾ [ص ٤٤] ، و﴿بَغۡيًا﴾ [البقرة ٩٠] ، و﴿أَغۡنَىٰ﴾ [الأعراف ٤٨] ، و﴿أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا﴾ [البقرة ٢٥٠] [2] .

وعلّل في التمهيدِ إظهارَ الغينِ الساكنةِ عند الشينِ مِن : ﴿يَغۡشَىٰ﴾ بقوله : «لئلا تَقرُب مِن لفظِ الخاءِ لاشتراكِهما في الهمسِ والرخاوةِ » [3] .

وكذلك نصَّ هنا على بيانِ اللامِ الثانيةِ مِن قولِه تعالى : ﴿وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ﴾ [البقرة ٥٧] ، ومثل ذلك قولُه تعالى : ﴿أَءِذَا ضَلَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [السجدة ١٠] ، فليُحتَرز مِن تحريكِها ، كما يَفعلُه بعض مَن لا تحقيقَ له .

٤٨- وَخَلِّصِ انْفِتَاحَ : مَحْذُوراً،عَسَى خَوفَ اشْتِبَاهِهِ بِـ : مَحْظُوراً،عَصَى

أمرَ الناظمُ المُجودَ بتخليصِ انفتاحِ الذالِ مِن قولِه تعالى : ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورًا﴾ [الإسراء ٥٧] ؛ لئلا تَشتبِه بالظاءِ في نحوِ قولِه تعالى : ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾ [الإسراء ٢٠] .

---

(١) انظر المنح الفكرية ص ١٥٠ .

(٢) انظر التمهيد ص ١٤٧ .

(٣) التمهيد ص ١٤٧ ، وانظر الفوائد السِّرية لوحة ٤٣/ب ، والمنح الفكرية ص ١٥٠ .

وبيان السين من قوله تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ﴾ [الأعراف ١٢٩] ونحو ذلك ؛ لئلا تَشتبه بالصادِ في قولِه تعالى : ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [طه ١٢١] ونحوها ، فإنَّ كلاً مِن الذالِ والظاءِ مَخرجُهما واحدٌ ، وكذلك السينُ والصادُ ، فلا يَتميَّزُ كلُّ واحدٍ مِن الذالِ والظاءِ والسينِ والصادِ إلا بالصفة [1] ، فإنَّ الذالَ مُنفتحٌ مستُفلٌ ، والظاءَ مُطبقٌ مُستعلٍ ، والسينَ مهموسٌ مُنفتحٌ مُستفلٌ ، والصادَ وإن كان / ٥٢/أ مهموساً إلا أنه مُستعلٍ مُطبقٌ .

قال ابن الناظمِ : « فينبغي أن يُخلصَ كلٌّ مِن الآخرِ بانفتاحِ الفمِ وانطباقِه ، وكذلك كلُّ حرفين مُتحدي المُخرجِ مُختلفي الصفة » [2] انتهى .

والحقُّ أنَّ العبرةَ بانفتاحِ طائفتيِ اللسانِ والحنكِ الأعلى وانطباقِ الأولى على الثانية [3] .

ومعنى البيت : وخلِّصِ انفتاحَ (**مَحْذُوراً**) خوفَ اشتباهِه بـ (**مَحْظُوراً**) .
وخلِّصِ انفتاحَ (**عَسَى**) خوفَ اشتباهِه بـ (**عَصَى**) .

وفيه مِن المُحسِّناتِ اللَّفُّ والنَّشرُ المُرتَّبُ ، وفي البيتِ أيضاً حذفُ الواوِ العاطفة .

---

(١) كما في الحواشي المفهمة ص ٢٥ ، والحواشي الأزهرية ص ٦٣ ، والدقائق المحكمة ص ٨٢ ، والفوائد السَّرية لوحة ٤٣/ب ، والمنح الفكرية ص١٥١ .

(٢) في : الحواشي المُفهمة ص ٢٥ .

(٣) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٤٣/ب .

٤٩- وَرَاعِ شِدَّةً بِكَافٍ وَ بِتَا كَـ : شِرْكِكُمْ وَ تَتَوَفَّى فِتْنَةَ

اعلَم أنَّ كلَّ حرفٍ يُراعَى فيه صفاتُه المُتقدِّمةُ مِن : جهرٍ وهَمسٍ ورخاوةٍ وشدَّةٍ واستفالٍ واستعلاءٍ وغيرِ ذلك بعد تَمكينِه في مَخرجِه (١) .

وقد علمتَ مِمَّا مرَّ مَخرجَ كلِّ حرفٍ وصفتَه فينبغي لكَ مراعاةُ ذلك ، كالكافِ تُراعَى الشدَّةُ التي فيها ؛ وهو أن يَمتنعَ الصوتُ أن يجريَ معها معَ بقائها في موضعِها ، لا كما يَفعلُه بعضُ الأعاجمِ مِن إجراءِ الصوتِ معها ، لا سيِّما إذا تكرَّرت أو شُدِّدت أو جاورَها حرفٌ مهموسٌ نحو : ﴿شِرۡكِكُمۡۚ﴾ [فاطر ١٤] ، وبه مثَّل الناظمُ ، و﴿يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النساء ٧٨] ، و﴿نَكۡتَلۡ﴾ [يوسف ٦٣] (٢) .

قال الناظمُ رحمه الله تعالى في التمهيدِ : « إنه إذا تكرَّرتِ الكافُ من كلمةٍ أو كلمتين فلا بدَّ مِن بيانِ كلٍّ منهما ؛ لئلا يَقرُب اللفظُ مِن الإدغامِ لتكلُّفِ اللسانِ

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على الجزرية نصُّه : « و(رَاعِ) أمرٌ من الرعاية ، وحروفُ الشِّدة قد مرَّت . و(رَاعِ) أمرٌ ومنصوبُه (شِدَّةً) . و(بِكَافٍ) متعلِّقٌ بمقدَّرٍ هو حالٌ مِن (شِدَّةً) أي كائناً في كافٍ ، على أن يكون الباءُ بمعنى : في . وكذا الحال في قوله (وَبِتَا) . وهو عطفٌ على (بِكَافٍ) وقُصِرتا للوَزن . و(كَشِرْكِكُم) خبر مبتدأ محذوف ، أي : ككاف شِرْكِكُم على حذف المضاف . وتا (تَتَوَفَّى) وتا (فِتْنَةَ) بتقدير المضاف فيهما معطوفان عليه مع تَركِ حرفِ العَطف في الأخير ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٥٤ .

(٢) كما في اللآلئ السَّنية لوحة ٢٤/ب . وفي هامش (س) زيادة : « نحو : (شِرْكِكُم) مثال للمُكرَّر ، و(يُدْرِككُم) مثالٌ للمُشدَّد ، و(نَكْتَل) مثالٌ لِمَا جَاورَه حرفٌ مهموس » ، وذيِّل بـ : مصنِّف .

بصعوبةِ التكريرِ نحو قولـه تعـالى : ﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾ [البقـرة ٢٠٠] ، و﴿إِنَّكِ كُنتِ﴾ [يوسف ٢٩] على مذهبِ المظهر » [١] .

وكـذا الحكمُ في تاءِ : ﴿تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل ٢٨] ، ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً﴾ [الأنفال ٢٥] وشبهِ ذلك ، فتُراعَى الشدَّةُ التي فيها ؛ لئلا تصيرَ رِخوةً كما يَنطقُ بها بعضُ الناسِ ، وربما جُعلَت سيناً إذا كانت ساكنةً نحو : ﴿فِتْنَةً﴾ [٢] وبها مثَّل الناظمُ ، و﴿فَتْرَةٍ﴾ [المائدة ١٩] ، ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة ٢٧] ، ولذا أدخلَها سيبويه في جملةِ حروفِ القلقلة [٣] .

وتتأكَّد المراعاةُ فيها إذا تكـرَّرت نحـو : ﴿تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ﴾ [النبـأ ٣١] ، و﴿تَتَوَفَّاهُمُ﴾ [النحل ٢٨] وبه مثَّل الناظمُ ؛ لصـعوبةِ اللفـظِ بـالمكرَّر علـى اللسان [٤] .

وقال مكيٌّ في الرعايةِ : « وهو بمنزلةِ الماشي يرفعُ رجلَه مرتين / أو ثلاثَ مرات ٥٢/ب ويردُّها في كلِّ مرةٍ إلى الموضعِ الذي رَفعَها منه ، وهذا ظاهرٌ ، ألا ترَى أنَّ اللسانَ

---

(١) التمهيد ص ١٥١ .

(٢) قال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٥٤ : « وقوله : وربما جُعلَت سيناً إذا كانت ساكنةً نـحو : ﴿فِتْنَةً﴾ ، فيه بحثٌ ؛ إذ الظاهرُ المُتبادرُ أنها تصيرُ دالاً ، إذا لم يُراعَ فيها صفة الشِّدةِ والهمسِ ؛ لاتِّحادِ مخرجِهما ، والتمييزُ بينهما باعتبارِ صفتِهما ، وأمـا السـينُ والـدالُ فبينهما قربُ المَخرجِ ، والله أعلم » .

(٣) ذكرها الشارح من قبل عند شرح البيت (٢٤) ، وهي في النشر ١/٢٠٣ .

(٤) انظر التمهيد ص ١٢٠ ، والمنح الفكرية ص ١٥٣ .

إذا تلفَّظَ بالتاءِ الأولى ، رجعَ إلى موضعِه ليلفِظَ بالثانيةِ ، ثم يرجعُ ليلفظَ بالثالثةِ . وذلك صعبٌ فيه تكلُّفٌ » [١] .

ولكن لا يَخفَى أنَّ قولَه : « أو ثلاث مرات » زائـــدةٌ ؛ لا أنَّ في الكـــلامِ [٢] تكرُّرها ثلاثَ مراتٍ كما نَقل ، وليس فيه ما هو بمنـــزلةِ رفعِ رجلٍ ثلاثَ مراتٍ ، بل مرتين [٣] .

تنبيه :

كلُّ ما تكرَّر مِن مثلين حكمُه كذلك .

تتمة :

يجبُ الاعتناءُ ببيانِ التاءِ وتخليصِها مُرقَّقةً خصوصاً إذا أتى بعـــدَها حـــرفُ إطباقٍ ، لاسيِّما الطاءُ التي شاركتها في المَخرجِ وذلك نحو : ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ [البقرة ٧٠] ، و﴿تَطْهِيرًا﴾ [الأحـــزاب ٣٣] ، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾ [هـــود ١١٢] ،

---

(١) الرعاية ص ١٧٩ — ١٨٠ .

(٢) في النُّسخ جميعها : لا أنَّ الكلام في ، والصواب ما أُثبتُّه .

(٣) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٤٤/ب . وقال ملاَّ علي القاري أيضاً في المنح الفكرية ص ١٥٤ : « وقال المِصـــريُّ : وهذا ظاهرٌ ، ألا ترى ...بل مرتين ، أقول : بل هـــو غـــير زائدة ؛ ولذا قد يوجد التكرارُ ثلاث مراتٍ لا في كلمة ، بل في كلمات متواليات كمـــا في قولِه تعالى : ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ وصلاً ، وكذا قوله تعالى : ﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ . ولا يُشترطُ في إثباتِ تكرارِ التاءِ أن لا يكون بينهما فصلٌ . ولذا عَدَّ في أمثلةِ التكرارِ قوله : (فِتْنَةَ) كما سبقَ في كلامِ المصنِّف » .

﴿ وَتَصۡدِيَةٗۚ ﴾ [الأنفال ٣٥] ، و ﴿ تَصُدُّونَ ﴾ [آل عمران ٩٩] ، و﴿ تُظۡلَمُونَ ﴾ [البقرة ٢٧٢] [1] .

* * *

(١) انظر التمهيد ص ١٢١ ، والمنح الفكرية ص ١٥٤ .

[بَابُ إدْغَامِ المُتَمَاثِلَيْنِ وَالمُتَجَانسَيْنِ]

٥٠- وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَـ: قُل رَّبِّ وَ : بَل لاَّ ،وَأَبِنْ

٥١- فِي يَوْمٍ،مَعْ : قَالُوا وَهُمْ ، وَ: قُلْ نَعَمْ سَبِّحْهُ ، لاَ تُزِغْ قُلُوبَ ، فَالْتَقِمْ

لَمَّا فرغَ المصنِّف رحمه الله من الكلامِ على مخارجِ الحروفِ وصفاتِها وتوابعِها شَرعَ يتكلمُ على بيانِ ما يُدغَمُ .

والإدغام لغةً فيه قولان :

أحدهما : أنه الإدخالُ ، يقال : أَدغَمتُ الثيابَ في الوعاءِ إذا جَعلتَها فيه ، وأدغَمتُ الفرسَ اللجامَ إذا أَدخَلتَه في فيهِ ، وأدغمتُ الميِّتَ في اللَّحدِ إذا أَدخَلتَه فيه (١) .

ثانيهما : أنه الإخفاءُ ، ومنه الأدغم من الخيلِ لَمَّا خَفِي سوادُه (٢) .

وهذان المعنيانِ موجودانِ في الإدغامِ الاصطلاحيِّ ؛ لأنَّ الحرفَ المُدغمَ كأنه داخلٌ في المُدغمِ فيه ، ومخفيٌّ عندَه .

ومعناه اصطلاحاً : قال بعضُهم : هو أن يرتفعَ لسانُك بالحرفينِ رفعةً واحدةً (٣) .

وهذا على سبيلِ التقريبِ ؛ لأن الناطقَ بالحرفِ المُدغمِ ناطقٌ بحرفينِ : أولُهما ساكنٌ ، والثاني متحرِّكٌ .

---

(١) لسان العرب ٣٦٦/٤ ، مادَّة (د غ م) ، وانظر التحديد للدانيِّ ص ١٠٠ ، وشرح المفصَّل ١٢١/١٠ ، وشرح الشافية ٣٢٦/١ ، والفوائد السَّرية لوحة ٤٥/أ .

(٢) لسان ٣٦٦/٤ ، مادَّة (د غ م) ، وذَكرَه أبو شامة في إبراز المعاني ص ٧٧ .

(٣) ذَكرَه الدانيُّ في التحديد ص ٩٩ ، وانظر المنح الفكرية ص ١٦٤ .

وإنما آثرتِ العربُ الإدغامَ طلباً للخفَّة ؛ لأنَّ النطقَ بذاك أسهلُ مِن الإظهارِ ، يَشهد بذلك المشاهدةُ والحسُّ . ولذلك شبَّه النُّحاةُ الإظهارَ بمَشي المُقيَّد ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا نَطقَ بالحرفِ وعادَ إلى مثلِه أو إلى مُقاربه كالرَّاجعِ إلى / حيث فارقَ ٥٣/أ أو إلى قريبٍ مِن حيث فارق [1] ، ولذلك يجبُ في بعضِ المواضعِ نحو : ﴿عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعراف ٩٥] .

وشبَّهه بعضُهم بإعادةِ الحديثِ مرتين [2] .

ويقال : أَدغَم وادَّغَم بزِنةِ أَفعَل وافْتَعل [3] .

وعرَّف بعضُهم أيضاً **الإدغامَ اصطلاحاً** فقال :

الإدغامُ : « اللفظُ بساكنٍ فمتحرِّكٍ بلا فصلٍ مِن مخرجٍ واحدٍ » ذكره الجعبريُّ [4] .

فقولُه : « اللفظُ بساكنٍ فمتحرِّك » : بمنزلةِ الجنسِ ، يندرجُ فيه الإظهارُ والإدغامُ والإخفاء .

وقولُه : « بلا فصلٍ » : بمنزلةِ الفصلِ يخرجُ به الإظهارُ ، وما بعدَه بمنزلةِ فصلٍ آخرَ يخرجُ به الإخفاءُ ؛ إذ ليس الحرفُ المُخفَى والمُخفَى عندَه مِن مخرجٍ واحد .

وقيل أيضاً : « إيصالُ حرفٍ ساكنٍ بحرفٍ مُتحرِّكٍ بحيث يصيرانِ حرفاً واحداً

---

(١) انظر كتاب الإدغام الكبير في القرآن للدانيِّ ص ٤٠ ، والمنح الفكرية ص ١٦٤ .

(٢) ذَكرَه الجارَبَرديُّ في شرح الشافية ٣٢٧/١ .

(٣) قاله أبو شامة في إبراز المعاني ص ٧٧ .

(٤) في : كنز المعاني ٢٢٤/٢ ، وشرحُه الآتي للتعريف منه .

مُشدَّداً يرتفعُ عنه اللسانُ ارتفاعةً واحدة » [1] .

فقولُه أيضاً : « إيصالُ حرفٍ ساكنٍ بحرفٍ متحرِّكٍ » : يندرجُ فيه الإدغامُ والإخفاءُ ، وأما الإظهارُ فلا يندرجُ ؛ لأنه فَصْلُ متحركٍ عن ساكن .

وقولُه : « بحيث يصيرانِ حرفاً واحداً مُشدَّداً » : يَخرجُ به الإخفاءُ ، وما بعدَه صفةٌ كاشفةٌ للحرفِ الواحد .

وينقسمُ الإدغامُ إلى : كبير وصغير .

فالكبير : ما كان الأولُ مِن الحرفينِ فيه متحرِّكاً ، سواءٌ أكان مثلينِ أم جنسينِ أم مُتقاربين .

وسمِّي كبيراً ؛ لكثرةِ وقوعِه ، أو أنَّ الحركةَ أكثرُ مِن السكونِ . وقيل : لتأثيرِه في إسكانِ المتحرِّك قبل إدغامه . وقيل : لِمَا فيه مِن الصعوبةِ . وقيل : لشمولِه نوعي المثلين والجنسينِ والمُتقاربين .

والصغيرُ : هو الذي يكونُ الأولُ منهما ساكناً أصالةً [2] .

وكلٌّ منهما ينقسمُ إلى : جائزٍ وواجبٍ وممتنعٍ ، كما هو مُفصَّلٌ عند علماءِ العربيةِ ، والكلامُ عند القراءِ على الجائزِ منهما بشرطِه عمَّن وَردَ عنه [3] .

أما الإدغامُ الكبير فقد وَردَ عن جماعةٍ : مِن السبعةِ أبو عمرٍو ، ومِن العشَرةِ

---

(١) ذَكرَه الشيخ زكريا الأنصاريُّ في الدقائق المحكمة ص ٨٤ ، والتاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٤٥/أ ، والشرح الآتي للتعريف منه .

(٢) نقل الشارح الإدغام بقسمَيه من النشر ١/٢٧٤-٢٧٥ .

(٣) انظر النشر ١/٢٧٥ .

يعقوبُ الحضرميُّ ، ومِن الأربعةَ عشَر ابـنُ مُحَيصِـن [١] والحَسَـنُ البصـريُّ والأعمشُ [٢] .

وأما أحكامُ الإدغامِ فإن له شـرطاً وسبباً ومانعاً :

فشرطُه في المدغمِ أن يلتقيَ الحرفـان خطـاً ولفظـاً أو خطـاً لا لفظـاً ؛ ليَدخُل ﴿أَنَّهُۥ هُوَ﴾ [النجم ٤٣] ، ويخرجَ نحو : ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت ٥٠] .

وفي المُدغمِ فيه كونُه أكثرَ مِن حرفٍ إن كان بكلمةٍ واحدةٍ / ؛ ليدخلَ نحو : ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة ٢١] ، ويخرجَ نحو : ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ﴾ [الأنعام ١٥١] . ٥٣/ب

وسببُه التماثلُ والتجانسُ والتقاربُ . قيل : والتشاركُ والتلاصقُ والتكـافؤُ ، والأكثرون على الاكتفاءِ بالتماثلِ والتقارُب .

فالتماثلُ : أن يتَّفِقا مخرجاً وصفةً كالبائين ، وذلك نحو قوله تعـالى : ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يوسـف ٥٦] ، ﴿يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [المـاعون ١] ، و﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى﴾ [النمل ٢٨] ، وسائر المتماثلين ، وإلى ذلك أشـارَ المُصـنِّفُ بقولـه : (**وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ**) .

والتجانسُ : أن يتَّفِقا مخرجاً ويَختلِفا صفةً كالدالِ في التاءِ ، وذلك نحو قولـه تعالى : ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [النمل ٢٨] ، و﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقـرة ٢٥٦] . والتـاءِ في الطاءِ وذلك نحـو قـوله تعالى : ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هـود ١١٤] ،

(١) هو محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ مُحَيصِنٍ (ت ١٢٣ هـ) ، غاية النهاية ١٦٧/٢ .

(٢) هو سليمانُ بنُ مِهرانَ الأعمش (ت ١٤٨ هـ) ، غاية النهاية ٣١٥/١ .

﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران ٧٢] ، وسائر المتجانسين ، وإليه أشارَ بقولِه : (وَجِنْسٍ) .

والتقاربُ : أن يتَّفقا مخرجاً أو صفةً كاللامِ والراءِ عند الجمهور ، والدالِ والسين ، وسائر المتقاربين [١] .

والناظمُ رحمه اللهُ تعالى اقتصرَ على المتماثلينِ والمتجانسينِ هنا ، ولَم يتَّبعِ [٢] الأكثر ، ولعلَّه نَظرَ إلى أنَّ المُتقاربَ داخلٌ في المتجانسِ بخلافِ عكسِه [٣] .

وموانعُه المتَّفقُ عليها ثلاثةٌ :

١-كونُ الأولِ تاءَ ضميرٍ نحو : ﴿كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ ٤٠] ، ومثلها تاءُ المخاطبِ نحو قوله : ﴿أَنتَ تُكْرِهُ﴾ [يونس ٩٩] ونحوه ، قوله : ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا﴾ [القصص ٤٥] .

٢- أو مشدَّداً نحو قوله : ﴿تَمَّ مِيقَـٰتُ﴾ [الأعراف ١٤٢] ، ﴿ٱلْحَقُّ كَمَنْ﴾ [الرعد ١٩] .

٣- أو منوَّناً نحو : ﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ١١٥] ، ﴿بَصِيرٌ ۝ لَّهُ﴾ [الحديد ٥] .

---

(١) ما ذكرَه الشارح من أحكام الإدغام هو في جملته مذكور في النَّشر ١/٢٧٨-٢٧٩ .

(٢) في (ز٢) : ولم يَبلُغ .

(٣) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٥٦ : « وأما ما اعتَذرَ عنه المصريُّ بقولِه : ولعلَّ الناظمُ نَظرَ إلى أنَّ المُتقارِب داخلٌ في المتجانسِ بخلافِ عكسِه ، فلا يصحُّ ؛ للاتفاقِ على عكسِه » .

فإذا وُجدَ الشرطُ والسببُ وارتفعَ المانعُ جاز الإدغامُ ، فإن كانا مثلين أُسْـكنَ الأولُ وأُدغِم .

وإن كانا غيرَ مثلين قُلِبَ كالثاني وأُسْكِنَ ثم أُدغِم ، فارتفعَ اللسانُ عنهما دفعةً واحدةً مِن غيرِ وقفٍ على الأولِ ولا فصلٍ بحركةٍ ولا رومٍ ، وليس بإدخالِ حرفٍ في حرفٍ كما ذَهبَ إليه بعضُهم ، بل الصحيحُ أنَّ الحرفين ملفوظٌ بهما كما وَصفنا ؛ طلباً للتخفيف [١] .

ولَم يُمثِّل الناظم رحمه اللهُ للإدغامِ الكبير نحو : ﴿ٱلرَّحِيمِ مَّٰلِكِ﴾ [الفاتحة ٤] ، ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة ١٧٦] ؛ لأنَّ محلَّه كتب القراءات ، وأيضاً لأنَّ كثيراً مِن المصنِّفين لَم يَذكروه في كُتبهم .

وإنما مثَّل للإدغامِ الصغيرِ ، فمثَّل للمثلين بقولِه : (**بَل لاَّ**) وذلك مِن قولِه تعالى : ﴿كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الفجر ١٧] [٢] . وللمتجانسين بقولِه : (**قُل رَّبِّ**) .

وهذا يَصلحُ أن يقال فيه / متجانسان عند الفرَّاءِ ومتقاربان عند غيرِه [٣] . ٥٤/أ

وفي كلامِه لفٌّ ونشرٌ مُشوَّشٌ ، وهو نظيرُ قولِه تعالى : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران ١٠٦] الآية .

---

(١) انظر النشر ١/ ٢٧٩-٢٨٠ .

(٢) في (س) و(ت) : ذُكِرَت أمثلة خاطئة على إدغام اللاَّم في مثلها .

(٣) سبق ذِكرُ الشارح له في باب مخارج الحروف ، عند شرح البيت (٩) .

فإن قلتَ : لِمَ وَجبَ إدغامُ المثلين أو الجنسين إذا سَكنَ الأولُ منهما ؟

قلتُ : لَمّا كان الحرفُ الثاني مِن المثالِ الأولِ وهو (بَل لاَّ) متماثلاً ، والثاني مِن المثالِ الثاني وهو الراءُ مِن (قُل رَّبِّ) متقارباً عند الجمهور ، ومتجانساً عند الفرَّاءِ نُزِّل منزلةَ المتماثلِ ؛ لاتفاقِ المخرجين فازدَحَما في المخرجِ ، فلا يُطيقُ اللسانُ بيانَ الأولِ منهما لعدمِ الحركةِ التي تنقُل اللسانَ مِن موضعٍ إلى آخرَ ، فلذلك اتُّفقَ على إدغامِ كلِّ ما سَكنَ مِن أولِ المثلينِ والمتقاربينِ في الثاني ، فتأمَّل [١] .

ومحلُّ إدغامِ الأولِ مِن المثلينِ في غيرِ الياءِ والواوِ المدِّيتين نحو قوله تعـالى : ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ﴾ [السجدة ٥] ، ﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ [الشعراء ٩٦] وإن اجتمعَ مثلان ؛ لئلا يذهبَ المدُّ بالإدغامِ [٢] ، وإلى ذلك أشارَ الناظمُ بقولـه : (وَأَبِنْ) إلى آخرِه ، بخلافِ قوله تعـالى : ﴿عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعراف ٩٥] ، ﴿اتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ﴾ [المائدة ٩٣] ونحو ذلك مِمَّا واوُه الأولى حرفُ لينٍ ، فإنَّ الإدغامَ فيه واجبٌ عند جميعِ القراءِ ، وبيانُ التشديدِ أيضاً ؛ لأنها صارت في حُكمِ الصحيحِ [٣] .

وأما نحو : ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [البقرة ٢٥٤] ، و ﴿هُوَ وَمَن﴾ [النحل ٧٦] مِمَّا اجتمعَ

(١) نقله الشارح من اللآلئ السَّنية لوحة ٢٥/أ .

(٢) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ٢٥/أ ، والدقائق المحكمة ص ٨٦ ، والفوائد السَّرية لوحة ٤٥/ب .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ٤٥/ب ، وانظر الرعاية ص ٢١١ ، والتمهيد ص ١٦١ .

فيه ياءانِ مُتحرِّكان أو واوانِ مُتحرِّكان في كلمتين ، فالإدغامُ فيه جائزٌ عن أبي عمرٍو ويعقوب .

والفرقُ بينهما وبين الأولَين : أنَّ المدَّ في الأولين مُحقَّقٌ سابق . وأما المدُّ الحاصلُ فيما بعد تسكينِ الأولِ فإنه عارضٌ مقارِنٌ ، وهو سببٌ للإدغامِ ، فلا يكون مانعاً منه وإلا لَم يكن سبباً له [1] .

وكذا إذا اجتَمعَتِ اللامُ مع النون وتقدَّمتِ اللامُ وَجبَ الإظهارُ نحو : (**قُلْ نَعَمْ**) .

فإن قيل : لِمَ اتُّفقَ على إدغامِ اللامِ الساكنةِ في الراءِ ، واتُّفقَ على إظهارِها عند النونِ إلا ما رُويَ عن الكسائيِّ [2] مِن إدغامِ لامِ (هَلْ وبَلْ) خاصةً نحو : ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ [البقرة ١٧٠] ، ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُم﴾ [الكهف ١٠٣] ، وكلاهما متقاربا المخرجِ أو متجانساهُ ؟

أجيبَ : بأنَّ النونَ لَمَّا لَم يُدغم فيها شيءٌ مِمَّا أُدغِمت فيه نحو الميم والواو والياء [3] ، استُوحِشَ إدغامُ اللامِ فيها لذلك ، واغتُفرَ ذلك في لامِ التعريفِ ؛ لكثرةِ / دورِها [4] . ٥٤/ب

(١) ذكرَه التاذفيُّ في الفوائد السَّرِية لوحة ٤٦/أ .

(٢) انظر التيسير ص ٤٣ .

(٣) في (ز٢) : نحو الميم والراء .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السَّرِية لوحة ٤٦/أ ، وانظر الحواشي المُفهِمة ص ٢٦ ، والحواشي الأزهرية ص ٦٦ ، والدقائق المحكمة ص ٨٦ .

قال الناظمُ في التمهيد : « فإنْ قيل : لِمَ أُدغِمت اللامُ الساكنةُ في نحو : ﴿ٱلنَّارَ﴾ [البقرة ٢٤] و ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة ٨] ، وأُظهِرت في قوله : ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات ١٨] ، وكلٌّ منهما واحدٌ ؟

قلتُ : لأنَّ هذا فِعلٌ قد أُعلَّ بحذفِ عينِه ، فلم يعلّ ثانياً بحذفِ لامِه ؛ لئلا يصيرَ في الكلمةِ إجحافٌ ، إذ لَم يبقَ منها إلا حرفٌ واحدٌ . و(ألْ) حرفٌ مبنيٌّ على السكونِ لَم يُحذف منه شيءٌ ولَم يعلَّ بشيءٍ ، فلذلك أُدغِم . ألا تَرَى أنَ الكسائيَّ ومَن وافقَه أدغَم اللامَ مِن (هَلْ وبَلْ) في نحوِ قولِه : ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم ٦٥] ، و ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [الحجر ١٥] ، ولم يُدغِمها في : ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ ، و﴿قُلْ تَعَالَوْا۟﴾ [الأنعام ١٥١] »[1] انتهى .

وأورَد بعضُهم[2] على هذا إعلالَ (قِ) فإنهم أعلُّوه بحذفِ الفاء ثم اشتقُّوا منه الأمرَ فقالوا : « (قِ) بحذفِ اللامِ ، ولَم يعتبروا ذلك إجحافاً مع أنه لو أُدغمت لامُ (قُلْ) في نون (نَعَمْ) لَم يكن سوى حذفُ العينِ وإبدالُ اللامِ نوناً ، وهذا أسهلُ مِن حذفِ فاء (قِ) وشبهه »[3] انتهى .

ويمكن أن يجابَ عنه بأنَّ الإعلالَ في (قِ) مِن محلَّين مختلفين ، والإعلالَ في (قُلْ) مِن محلَّين متواليين ، فكان الإجحافُ أشدَّ ؛ لأنَّ الإعلالَ أعمُّ مِن الحذفِ والإبدال .

(١) التمهيد ص ١٥٣ .

(٢) يقصد به التاذفيُّ رحمه الله .

(٣) الفوائد السَّرية لوحة ٤٦/ب .

فإن قلتَ : قد أجمعوا على إدغامِ اللامِ مِن (قُلْ) في الراءِ مع وجـود العلَّـةِ المذكورةِ فهو واردٌ ؟

قلتُ : أجابَ عنه الناظمُ رحمه الله : « بأنَّ الراءَ حـرفٌ مكرَّرٌ منحرفٌ فيـه شدَّةٌ وثِقَلٌ ، تضارِعُ حروفَ الاستعلاءِ بتفخيمِه ، واللامُ ليس كذلك ، فحـذفُ اللامِ حذفُ الأقوَى [1] للضعيفِ ، ثم أُدغِم الضعيفُ في القويِّ على الأصلِ بعد أن قَوِيَ بمُضارَعته بالقَلبِ ، والراءُ قائمٌ بتكريرِه مقام حرفين كالمُشدَّداتِ ، فاعلَم .

وأما النونُ فهو أضعفُ مِن اللامِ بالغنةِ ، فالأصـلُ أن لا يُـدغَمَ الأقـوَى في الأضعفِ ، ألا تَرَى أنَّ اللامَ إذا سَكنَت كان إدغامُها في الراءِ إجماعاً ، ولا كذلك العكسُ ، وكذلك إذا سَكنَت النونُ كان إدغامُها في اللامِ إجماعاً ، ولا كـذلك العكسُ » [2] انتهى .

وكذلك يجبُ إظهارُ الحاءِ الساكنةِ عند الهاءِ في قوله تعـالى : ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق ٤٠] ، وإنما أمرَ الناظمُ ببيانِها وإظهارِها ؛ لأنَّ كثيراً مِن الناسِ يقعُ في الإدغامِ بناءً على قُـربِ المخرجين ، ولأنَّ الحاءَ أقوى / مِن الهاءِ [3] ، والقاعدةُ أنَّ الأقـوَى لا يُدغَم في الأضعف . ٥٥/أ

وإنما وَجبَ إظهارُ الحاءِ عند الهاءِ لقاعدةٍ : وهي أنَّ الحرفَ الحلقيَّ لا يُدغَم في

---

(١) كذا في النُسخ جميعها ، وفي التمهيد : فجَذبُ اللامِ جَذبُ الأقوى .

(٢) التمهيد ص ١٥٣-١٥٤ .

(٣) انظر الرعاية ص ١٤٠ ، والتمهيد ص ١٢٧ ، والفوائد السِّرية لوحـة ٤٦/ب ، والمـنح الفكرية ص ١٦٠ .

أدخَلَ منه ؛ لئلا يَلزَم إدغامُ الأسهلِ في الأثقلِ ، فيَلزَم الثقل [١] .

ولا يَردُ إدغامُ الحاءِ في العينِ مِن قولِه تعالى : ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران ١٨٥] في قراءةِ أبي عمرٍو — أي عند الشاطبيِّ [٢] — في إحدى روايتيه [٣] ؛ لأنَّ المرادَ بالأدخَلِ ما كان أدخلَ مخرجاً ، وهما مِن مخرجٍ واحد .

غاية ما في هذا البابِ أنَّ العينَ فيه أدخلُ مِن الحاءِ ، وأيضاً لاتِّباعِ الأثرِ في هذه الكلمةِ خاصةً دون غيرِها نحو قولِـه تعـالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء ١٧١] ، ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة ٢٣٥] ، ﴿لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس ٨١] .

وما علَّل به بعضُهم بقولِه : « لأنَّ حروفَ الحلقِ بعيدةٌ عنِ الإدغامِ لصعوبتِها ، ولهذا لَم تُدغَم الغينُ في القافِ مِن قولِه تعالى : ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ بآل عمران [٨] » [٤] .

(١) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ٤٦/ب — ٤٧/أ ، وانظر الحواشي المُفهمة ص ٢٦ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٥/أ ، والدقائق المحكمة ص ٨٦ ، والمنح الفكرية ص ١٦٠ .

(٢) ساقطة من (ت) و(ز٢) .

(٣) حيث قال الشاطبيُّ في قصيدتِه في باب : الإدغام الكبير لرواية السوسيِّ عن أبي عمرٍو ، البيت رقم (١٣٩) :

فَزُحْزِح عَّنِ النَّارِ الذي حَاه مُدْغَمٌ

(٤) يقصد به شيخ الإسلام فيما ذكره في الدقائق المحكمة ص ٨٦ ، وانظر الحواشي المُفهمة ص ٢٦ ، والحواشي الأزهرية ص ٦٦ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٥/أ .

وبه مثَّل الناظمُ حيث قال : (لاَ تُزِغْ قُلُوبَ) : فيه نظرٌ ، وَجهُه : أنك لـــو أدغَمتَ الغينَ في القافِ لقُلبَت قافاً ، ولفَاتتْ صعوبةُ إدغامِ الحلقـــيِّ في مثلــه ، فلا يَستقيمُ تعليلُ عدمِ إدغامِها فيها بهذا [١] .

ومنهم مَن علَّل عدمَ إدغامِ الغينِ في القافِ بتغايُرِهما على أنَّ الغينَ حلقيةٌ والقـــافَ لهويةٌ [٢] ، والناظمُ لا يَنفي التغايُرَ بينهما بهذا الوجهِ ، ولكنه يُثبتُ التقارُبَ بوَجهٍ ، وذلك لأنه ذَكرَ في التمهيد : « أنَّ الغينَ إذا لَقيَت حرفاً حلقياً وَجبَ بيانُها نحـــو : ﴿ رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا ﴾ [البقرة ٢٥٠] ، و﴿ أَبۡلِغۡهُ ﴾ [التوبة ٦] . ثم قال : وكذلك القافُ نحو : ﴿لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا﴾ ؛ لأنَّ مخرجَ الغينِ قريبٌ مِن مخرجِ العينِ قبلَه ، والقافِ بعدَه ، فيُخشَى أن يُبادرَ اللفظُ إلى الإخفاءِ والإدغام » [٣] انتهى .

وكذلك يجبُ إظهارُ اللامِ الساكنةِ – التي ليست للتعريفِ – عند التاءِ في قوله تعالى : ﴿فَٱلۡتَقَمَهُ ٱلۡحُوتُ﴾ [الصافات ١٤٢] وبه مثَّل الناظمُ ؛ لأنَّ مخـــرجَ اللامِ بعيدٌ عن مخرجِ التاءِ ، وبُعْدُ المَخرجينِ مُنافٍ لخلطِ الحرفينِ وتَصييرِهما حرفاً واحداً مُشدَّداً [٤] .

---

(١) نقله الشارح من الفوائد السَّرِية لوحة ٤٧/أ .

(٢) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٢٦–٢٧ ، والحواشي الأزهرية ص ٦٧ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٥/أ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٤٧/أ ، والمنح الفكرية ص ١٦١ .

(٣) التمهيد ص ١٤٧ .

(٤) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٢٧ ، والحواشي الأزهرية ص ٦٧ ، والدقائق المحكمة ص ٨٦ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٤٧/أ ، والمنح الفكرية ص ١٦١ .

ثم الحرفانِ اللذانِ يرادُ إدغامُ أوَّلِهما إن كانا مثلينِ والأولُ ساكنٌ فثمَّ عملٌ واحدٌ : وهو الإدغامُ أوَّلِهما ، نحو قوله تعالى : ﴿رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة ١٦] . أو مُتحرِّكٌ فعملان : إسكانٌ وإدغامٌ نحو قوله تعالى : ﴿لَذَهَبَ بِّسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة ٢٠] .

٥٥/ب وإن كانا مُتجانسين أو مُتقاربين والأولُ ساكنٌ فعملان : قلبٌ / وإدغامٌ نحو قوله تعالى : ﴿قُل رَّبِّ﴾ [الإسراء ٢٤] . أو متحرِّكٌ فثلاثةُ أعمالٍ نحو : ﴿قَال رَّبِّى﴾ [الأنبياء ٤] إسكانٌ وقلبُ الأولِ من جنسِ الثاني وإدغامٌ .

فالساكنُ أقلُّ عملاً من المتحرِّكِ ، ومن ثَمَّ سُمِّي بـ : الإدغام الصغير ، كما تقدَّمتِ الإشارةُ إليه [1] ، وإدغامُ متحرِّكٍ بعد تَسكينِه كبيرٌ [2] .

تنبيه :

قال الجارَبَرْديُّ : « إنَّ المثلينِ إذا كان قبلَهما ساكنٌ – هو حرفُ مدٍّ – نحو : ﴿إِمَامٍ﴾ [يس ١٢] ، ﴿مَّقَامِ﴾ [البقرة ١٢٥] ، يجوز فيه الإدغامُ » .

ثم نَقلَ عن ابن الحاجبِ أنَّ هذا مِمَّا اضطربَ فيه المحقِّقون ، فالقراءُ مطبقون على صحَّةِ إدغامِه ، والنحْويُّون مطبقون على منعِ إدغامِه ، فيَعسُر الجمعُ بينهما . ثم قال : « وقد جَمعَ الشاطبيُّ بين هذين القولينِ وقال : أرادَ القراءُ بالإدغامِ الإخفاءَ ، وسمَّوه إدغاماً ؛ لقُربه منه ، وأرادَ النحْويُّون الإدغامَ المَحض . وأطالَ الكلامَ في ذلك ثَمَّ فراجِعهُ . ثم نَقلَ عن ابنِ الحاجبِ أنَّ المصيرَ إلى قولِ القراءِ

---

(١) انظر ص ٢٢٢ .

(٢) نقله الشارح من الفوائد السِّرية لوحة ٤٧/أ–ب ، وانظر الدقائق المحكمة ص ٨٧ .

أولَى ؛ لأنهم ناقلون عمَّن ثَبتَ عصمتُه عن الغلطِ ، ولأنَّ ما نَقلوهُ تواتَرٌ ، وما نَقلَه النحْويُّون آحادٌ » [1] انتهى .

وقولُ الناظمِ : (**أَدْغِمْ**) مع فاعله جملةٌ أمريةٌ ، و(**أَوَّلَيْ**) مفعولُ (**أَدْغِمْ**) مضافٌ إلى (**مِثْلٍ وَجِنْسٍ**) على حدِّ رأسَي زيدٍ وعمرٍو ، لا على حدِّ غلامَي زيدٍ وعمرٍو ، مرادٌ به غلامَي زيدٍ وغلامَي عمرٍو ؛ إذ ليس المُدغَمُ سوى أوَّلِ مثلٍ وأوَّلِ جنسٍ [2] .

فإن قُلتَ : المُدغَم إنما هو المثلُ والجنسُ الأوَّلانِ لا أوَّلُهما ؟

قلتُ : الإضافةُ بيانيةٌ على حدِّ خاتمِ فضَّة . وكأنَّ الأصلَ أن يُضيفَ المفردَ لِمَا ثَبتَ مِن أنه إذا أُضيفَ اسمُ الجنسِ إلى شيئينِ ، وأُريدَ إثباتُ شيءٍ واحدٍ بكلٍّ منهما ، احتيجَ إلى إضافةِ التثنيةِ في موضعِ الالتباسِ ، نحو : غلامُ زيدٍ وعمرٍو ، مراداً به : غلامُ زيدٍ وغلامُ عمرٍو . ولو لَم يكنِ الالتباسُ لَم يَحتج إليها كما فيما نحن فيه ، ونحو : رأسَي زيدٍ وعمرو ، فإنَّ الرأسَ لا يكون مُشتركاً بين اثنين بخلافِ الغلامِ ، وهو ظاهرٌ ، إلا أنَّ الناظمَ عَدلَ عما هو الأصلُ رعايةً للوَزن [3] .

وضميرُ (**سَكَنْ**) يعودُ إلى كلٍّ مِن الأولين . و(**أَبِنْ**) عطفٌ على (**أَدْغِمْ**) .

و(**فِي يَوْمٍ**) بتَركِ / التنوينِ مفعولٌ ، و(**مَعْ قَالُوا وَهُمْ**) حال مِن المفعول . ٥٦/أ
والبواقي معطوفاتٌ على المفعول .

(١) انظر متن الشافية مع شرحها ١/٣٣٣-٣٣٤ .

(٢) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٤٤/ب .

(٣) المصدر السابق ، الموطن نفسه .

والمعنى : وأظهِر مدَّ (فِي يَوْمٍ) مع مدِّ (قَالُوا وَ) ، وأظهِر لامَ (قُلْ نَعَمْ) ، وحاءَ (سَبِّحْهُ) ، وغينَ (لاَ تُزِغْ قُلُوبَ) ، ولامَ (الْتَقَمْ) (١) .

تتمَّة :

أل المعرِّفة تنقسمُ بالنسبةِ إلى حروفِ الهجاءِ إلى قسمين :

قسمٌ تَظهرُ عندَه : وهو أربعة عشَر حرفاً ، وتُسمَّى : القمريةَ ، وقد جَمعَها بعضُهم في أوائلِ هذا البيتِ :

أَلاَ بَلْ وَهَلْ يَرْوِي خَبِيرٌ حَدِيثَ مَنْ جَلاَ عَنْ فُؤَادِي غُمَّةً قَدْ كَسَتْ هَمَّا (٢)

أمثلةُ ذلك : (الأَحَدُ) ، ﴿ٱلْبِرَّ﴾ [البقرة ١٧٧] ، ﴿ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى ٢٨] ، ﴿ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر ٩٩] ، ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام ١٨] ، ﴿ٱلْحَلِيمُ﴾ [هود ٨٧] ، ﴿ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر ١٧] ، (الجليل) ، ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة ٣٢] ، ﴿ٱلْفَتَّاحُ﴾ [سبأ ٢٦] ، ﴿ٱلْغَفَّرُ﴾ [ص ٦٦] ، ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف ٣٩] ، ﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ [الرعد ٩] ، (الهادي) .

وقسمٌ يُدغَم فيه : وهو أربعةَ عشَر أيضاً ، وقد جُمعَت في سوابقِ بيتٍ وهو :

شِفَا لِي سَنَا ثَغْرٍ صَفَتْ زُرْقُ ظَلْمِهِ رَمَتْ طَرْفَهَا نَحْوِي دَنَا ضَمُّ ذِي تِمٍّ

---

(١) نقله الشارح من الفوائد السِّرية لوحة ٤٤/ب .

(٢) ذَكرَه ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٦٢ .

أمثلة ذلك : ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران ١٤٤] ، ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ [المدثر ٣٣] ، ﴿ٱلسَّلَٰمَ﴾ [النساء ٩٤] ، ﴿ٱلثَّوَابِ﴾ [آل عمران ١٩٥] ، ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [البقرة ١٣٠] ، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ﴾ [الصافات ٢] ، (الظلام) ، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الفاتحة ١] ، ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة ٢٢٧] ، ﴿ٱلنُّورِ﴾ [البقرة ٢٥٧] ، ﴿ٱلدَّارُ﴾ [البقرة ٩٤] ، ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] ، ﴿ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة ٦١] ، ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ﴾ [التوبة ١١٢] .

وقِس على ما ذَكرتُه لك مِن القسمين ما يقعُ لك مِن الأمثلةِ في القـــرآنِ العظيم ، فتَنبَّه .

وتَسميتُها شمسيةً وقمريةً مِن بابِ تســـميةِ الكلِّ باسمِ الجزءِ ، وهو لامُ الشمسِ والقمرِ . وسببُ الإظهارِ في الأولِ تباعدُ المخرجينِ ، وسببُ الإدغامِ في الثاني تقاربُ المخرجينِ – وإنْ تفاوتا في غيرِ اللامِ – والتماثل فيها [1] .

* * *

(١) هو في جملتِه في المنح الفكرية ص ١٦٢ .

[بَابُ الضَّادِ وَ الظَّاءِ]

٥٢- وَالضَادَ : بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَـيِّزْ مِنَ الظَاءِ ، وَكُلُّهَا تَـجِي

أخبرَ الناظمُ رحمه اللهُ تعالى بتَميُّزِ الضادِ بالاستطالةِ والمخرجِ مِن الظاءِ ؛ لعُسرِها على اللسانِ .

وكذلك اختَلفَت ألسِنةُ الناسِ في النطقِ بها :

فمنهم مَن يُخرِجها مِن غيرِ مخرجِها ممزوجةً بالطاءِ المهملةِ ولا يَقدِر على ذلك ، وهم أكثرُ المصريين وبعضُ أهلِ المغرب .

ومنهم مَن يُخرِجها لاماً مُفخَّمةً ، وهم الزَّيالِع [1] ومَن ضاهاهم .

ومنهم مَن يَجعلُها ظاءً مطلقاً ؛ لأنها تُشارِكها في الصفاتِ وتَزيد عليها بالاستطالةِ ، فلولا الاستطالةُ واختلافُ المخرجين لكانت ظاءً [2] .

٥٦/ب ولهذا حذَّر الناظمُ / مِن إخراجِها ظاءً فقط فإنه الغالبُ ، ولهذا لو أبدَل ضاداً بظاءٍ في الفاتحةِ لَم تَصِحَّ قراءتُه لتلك العلَّة [3] .

ومنهم مَن يَشوبُها بالظاءِ المعجمةِ ، وادَّعَى أنَّ هذا هو مخرجُها وأنه صوابٌ ، وهو خطأٌ منه محضٌ ، لا يجوزُ أن يؤخذَ به ، وقد غَفلَ عن مَخرجِها والاستطالةِ

(١) زَيْلَع : بفتح أوله وسكون ثانيه وفتحِ اللام وآخره عينٌ مهملةٌ ، هم جيلٌ من السودان في طرف أرض الحبشة ، وهم مسلمون أرضهم تُعرف بـ : الزَّيلَع،انظر معجم البلدان ٣/١٦٤.

(٢) ذَكرَ كلَّ هذا ابنُ الجزريِّ في التمهيد ص ١٤٠-١٤١ ، وانظر الفوائد السَّرية لوحة ٤٧/ب .

(٣) في (س) و(ت) و(ز١) : الكلمة .

التي فيها ، فلا يُغترَّ بما ذَكرَه ؛ لُمخالفته للإجماع [١] .

ولَمَّا كانتِ الظاءُ والضادُ كثيراً ما يحصلُ بينهما الاشتباهُ في القرآنِ العزيز أخــذَ يُبيِّن ذلك فقال (**وَكُلُّهَا**) أي الظاءاتُ التي في القرآنِ العزيز تجي في هذهِ الأبياتِ الآتية بعدُ [٢] .

وإنما حَصرَ الظاءاتِ ؛ لقلَّتِها ، فيُستفادُ مِن حَصرِ الأقلِّ الأكثر .

ثم أرادَ أن يُبيِّن ما حَصرَه مِن الظاءاتِ فقال :

٥٣- فِي : الظَّعْنِ ظِلُّ الظُّهْرِ عُظْمُ الحِفْظِ   أَيْقِظْ وَ أَنْظِرْ عَظْمَ ظَهْرِ اللَّفْظِ

بدأَ الناظمُ بـــ (**الظَّعْنِ**) وهو الرِّحلةُ مِن مكانٍ إلى آخر [٣] . يقـــال : ظَعَـــن يَظْعَنُ ظَعْناً إذا سافرَ . ويقال : ظَعَنَ إذا شَخَصَ [٤] .

ولَم يَرِد منه في القرآنِ إلا قولُه تعالى : ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ في سورة النحل[٨٠] .

وعينُه ساكنةٌ عنـــد الكوفيين وابنِ عامرٍ ، مفتـــوحةٌ عند الباقين . والقراءتان

---

(١) كابنِ غانم المقدسيِّ (ت ١٠٠٤ هـ) في رسالته : بُغية المرتاد لتصحيح الضاد ، حيـــث جَعل الفصل الثاني من رسالته في : « ما يدلُّ بالتصريح على أنَّ التلفُّظ بالضاد شبيهةً بالظاء هو الصحيح ، وهو المنقولُ مِن كلام العلماء الفُحول المُتلقَّى كلامهم بالقبول » انظر رسالته المُشار إليها ضمن أبحاث في علم التجويد للدكتور غانم قدوري الحمد ص ١٥٧ .

(٢) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ٢٥/ب .

(٣) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٢٧ ، والحواشي الأزهرية ص ٦٩ ، والمنح الفكرية ص ١٦٧ .

(٤) انظر مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصـــفهانيِّ ص ٥٣٥ ، وعُمـــدة الحفّـــاظ ٣/٥ ، والتمهيد ص ٢٢٧ .

بمعنىً واحد [١] .

الثاني : (**الظِّلُّ**) كيف وَقعَ ، وهو معروفٌ كـ : ظِلِّ الشـجرةِ وغيرِهـا ، وجَمعُه : ظِلالٌ بكسرِ الظاءِ ، قـال اللهُ تعـالى : ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى ظِلَٰلٍ وَعُيُونٍ﴾ [المرسلات ٤١] ، ويُجمَع على ظُلول وأظْلال .

ومنه : الظُّلةُ وجَمعُها ظِلالٌ وظُلَلٌ ، وبه قرأ حمزةُ والكسائيُّ في قولِه تعـالى : ﴿فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾ في ياسين [٥٦] [٢] .

والظلُّ : الظليلُ الدائمُ ، ويقـال له ظلٌّ : في أوَّلِ النهار ، فإذا رَجعَ فهو فَيءٌ. وسُمِّي الليل ظلاًّ ؛ لأنه يَستُر كلَّ ظلٍّ ، وهو وما تصرَّف منه بالظاءِ [٣] .

ووقعَ منه في القرآنِ أربعةٌ وعشرون موضعاً :

اثنان في البقرةِ وهما قولُه تعالى : ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ [٥٧] ، ﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [٢١٠] .

واثنان في النساءِ وهما قولُه تعالى : ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [٥٧] .

واثنانِ في الأعرافِ وهما قولُـه تعـالى : ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ﴾ [١٦٠] ، ﴿كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ [١٧١] .

---

(١) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٢٧ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٥/ب ، والفوائد السَّرية لوحة ٤٨/أ .

(٢) انظر التيسير للدانيِّ ص ١٤٩ ، والنشر ٢/٣٥٥ .

(٣) انظر مفـردات ألفـاظ القـرآن ص ٥٣٥-٥٣٦ ، واللسـان ٨/٢٦٠-٢٦١ مـادَّة (ظ ل ل) ، وعمدة الحفاظ ٦/٣ ، ولطائف الإشارات ١/٢٣٤ .

واثنان في الرَّعدِ / وهما قولُه تعالى : ﴿وَظِلَٰلُهُم بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ﴾ [١٥] ، ٥٧/أ
﴿وَظِلُّهَاۚ تِلۡكَ عُقۡبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْۖ﴾ [٣٥] .

واثنان في النحلِ وهما قولُه تعالى : ﴿يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ﴾ [٤٨] ، ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلٗا﴾ [٨١] (١) .

وواحدٌ في الفرقانِ وهو قولُه تعالى : ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [٤٥].

وواحد في الشعراءِ وهو قولُه تعالى : ﴿فَأَخَذَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمِ ٱلظُّلَّةِۚ﴾ [١٨٩].

وواحدٌ بالقصصِ وهو قولُه تعالى : ﴿ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ﴾ [٢٤] .

وواحدٌ بلقمان وهو قولُه تعالى : ﴿كَٱلظُّلَلِ﴾ [٢٩] .

وواحدٌ بفاطر وهو قولُه تعالى : ﴿وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلۡحَرُورُ﴾ [٢١] .

وواحدٌ بياسين وهو قولُه تعالى : ﴿فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ﴾ [٥٦] .

وموضعان في الزُّمـر وهما قولُه تعالى : ﴿لَهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحۡتِهِمۡ ظُلَلٞۚ﴾ [١٦] .

وموضعان في الواقعةِ وهما قولُه تعالى : ﴿وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ﴾ [٣٠] ، ﴿وَظِلّٖ مِّن يَحۡمُومٖ﴾ [٤٣] .

وموضعٌ في الإنسان وهو قولُه تعالى : ﴿وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا﴾ [١٤] .

(١) في كل النُّسخ : ﴿وَظِلَٰلُهُم بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ﴾ ، وهو خطأ فالآيةُ في سورة الرعد وليست في النَّحل ، والصواب ما أثبتُّه .

وثلاثـــةٌ في المرســـلات أوَّلُهمـــا : ﴿انطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ﴾ [٣٠] ، ثانيهـــا : ﴿لَّا ظَلِيلٖ﴾ [٣١] ، ثالثها : ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي ظِلَٰلٖ﴾ [٤١] .

ومَن عدَّها اثنان وعشرون موضـــعاً وعـــدَّ أوَّلَهـــا : ﴿وَنُدۡخِلُهُمۡ ظِلّٗا ظَلِيلًا﴾ [النساء ٥٧] غَفل عن موضعي البقرةِ ، فتأمَّل [١] .

الثالث : (**الظُّهْر**) بضمِّ الظاءِ وهو انتصـــافُ النهارِ . ويقال منه : أظهَـــرْنا أي صِرْنا وقت الظُّهرِ . ومنه الظهيرةُ وهي شدَّةُ الحرِّ [٢] .

والواردُ منه في القرآنِ موضعان : أحدُهما قولُه تعالى في النور : ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾ [٥٨] . ثانيهما : ﴿وَحِينَ تُظۡهِرُونَ﴾ بالرُّوم [١٨] [٣] .

وأما (الظَّهْرُ) بفتحِ الظاءِ فسيأتي [٤] .

رابعُها : (**العُظْم**) بضمِّ العين ، مِن العَظَمة كيـــف وَقع [٥] ، والواردُ منه في

---

(١) وافق ملاّ علي القاري الشارح في عدِّها أربعة وعشرين ، انظر المنح الفكرية ص ١٦٧ .

(٢) انظر اللسان ٢٧٩/٨ ، مادَّة (ظ هـ ر) .

(٣) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٢٧ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٠ ، واللآلئ السَّنِية لوحـــة ٢٥/ب ، ولطائف الإشارات ٢٣٤/١ ، والدقائق المحكمة ص ٩٨ ، والمنح الفكرية ص ١٦٨.

(٤) انظر ص ٢٤٦ .

(٥) انظر الظاءات في القرآن الكريم للدانيِّ ص ٤٠ ، واللّسان ٢٧٨/٩ ، مادَّة (ع ظ م) .

القرآنِ مائةٌ وثلاثة مواضع : أولُها قولُه تعالى في البقــرةِ : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [٧] [1] .

خامسُها : (الحِفْظ) وهو ضدُّ النسيان ، يقال : حَفِظتُ الشــيءَ أحفَظُــه حِفظاً ، فأنا حافظٌ . والشيءُ يُحفَظُ ، وحافَظتُ على الشيءِ حِفاظاً ومُحافظةً . ويقال : حَفِظَكَ الله أي رَعاك . والحَفَظةُ : جمعُ حَافظ ، ككَتَبة و كاتِب . قــال الله تعالى : ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام ٦١] وهــم الملائكــةُ سمَّــاهم الله بذلك ؛ / لأنهم يحفظون على الإنسانِ جميعَ أعمالِــه . والحفــيظ مــأخوذٌ مِــن الحِفظ [2] ، قال الله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ [سبأ ٢١] . ٥٧/ب

وكلُّ ذلك بالظاءِ ، وجملةُ ما وَقعَ منه في القرآنِ أربعةٌ وأربعون موضعاً [3] :

أوَّلُها : ﴿حَٰفِظُواْ﴾ بالبقرةِ [٢٣٨] ، وثانيها : بها أيضاً وهو قولُــه تعــالى : ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ﴾ [٢٥٥] .

وثلاثةٌ منها في النساءِ أوَّلُها قولُه تعالى : ﴿حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ﴾ [٣٤] ، وثانيها : ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ﴾ [٣٤] ، وثالثها : ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [٨٠] .

---

(١) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٢٧ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٠ ، واللآلئ السَّنِية لوحــة ٢٦/أ ، والدقائق المحكمة ص ٨٩ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٤٨/أ ، والمنح الفكرية ص ١٦٨ .

(٢) انظر الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ص ٣٠ ، وعمدة الحفاظ ٤٩٨/١ ، والقــاموس المحيط ٩٣٦/١ .

(٣) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٦٩ : « وقعَ في اثنين وأربعين موضعاً ، وقال المِصريُّ : في أربع وأربعين » والصواب ما ذكرَه الشارح ، انظر المعجم المفهرس ص ٢٠٧ .

واثنان منها بالمائدةِ أوَّلُهما : ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ﴾ [٤٤] ، وثانيهما : ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْ﴾ [٨٩] .

وأربعةٌ في الأنعام أوَّلُها : ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [٦١] ، ثانيها : ﴿وَهُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [٩٢] ، ثالثها : ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ [١٠٤] ، رابعها : ﴿وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [١٠٧] .

وواحدٌ بالتوبةِ وهو قولُه تعالى : ﴿وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ﴾ [١١٢] .

وموضعان في هود أوَّلُهما قولُه تعالى : ﴿إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ [٥٧] ، والثاني : ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ [٨٦] .

وستة في يوسف أوَّلُهما : ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [١٢] ، ثانيهما : ﴿إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [٥٥] ، ثالثها : ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝ قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ﴾ [٦٤] ، رابعها : ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ [٦٤] ، خامسها : ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ [٦٥] ، سادسها : ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ [٨١] .

وموضعٌ بالرعد وهو قولُه تعالى : ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [١١] .

واثنان في الحِجر أوَّلُهما قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [٩] ، والثاني : ﴿وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [١٧] .

واثنان في الأنبياء أوَّلُهما قولُه تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [٣٢] ، ثانيهما قوله تعالى : ﴿وَكُنَّا لَهُمْ حَٰفِظِينَ﴾ [٨٢] .

وموضعان بالمؤمنين أوَّلُهما : ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ﴾ [٥] ، وثانيهما : ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [٩] .

وموضعان في النور هما قوله تعالى : ﴿وَيَحۡفَظُواْ فُرُوجَهُمۡۚ﴾ [٣٠] ، ﴿وَيَحۡفَظۡنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [٣١] .

وموضعان في الأحزاب وهما قولُه تعالى : ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ﴾ [٣٥].

وموضعٌ في سبأ وهو قوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٌ﴾ [٢١] .

وموضعٌ في الصافات وهو قولُه تعالى : ﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ﴾ [٧] .

وموضعٌ في فصلت : ﴿وَحِفۡظٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ [١٢] .

وموضعان في الشورى أوَّلُهما : ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [٦] ، ثانيهما / : ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظًاۖ﴾ [٨] . ٥٨/أ

وموضعان في قاف أوَّلُهما : ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ [٤] ، ثانيهما : ﴿لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٖ﴾ [١٦] .

وموضعان في المعارج أوَّلُهما : ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ﴾ [٢٩] ، ثانيهما : ﴿هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [٣٤] .

وموضعٌ في الانفطار وهو قولُه تعالى : ﴿وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ﴾ [١٠] .

وموضعٌ في المطففين وهو قولُه تعالى : ﴿وَمَآ أُرۡسِلُواْ عَلَيۡهِمۡ حَٰفِظِينَ﴾ [٧] .

وموضعٌ في البروج وهو قولُه تعالى : ﴿فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ [٢٢] .

وموضعٌ واحدٌ بالطارق وهو قولُه تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [٤] .

سادسها : (أَيْقِظْ) مأخوذٌ مِن اليقظةِ التي هي ضدُّ النوم وضدُّ الغفلة [١] ، و لم يَقع منه في القرآنِ سوى موضعٌ واحدٌ وهو قولُه تعالى : ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞۚ﴾ [الكهف ١٨] [٢] .

سابعها : (أَنْظِرْ) مِن الإنظار ، وإليه أشارَ بقوله : (وَأَنْظِرْ) ومعناه : التأخيرُ والمُهلَةُ . يقال : أَنظَرتُ الغَرِيمَ فهو مُنظَرٌ ، إذا أَمهَلتَه وأخرتَ الاستيفاءَ منه [٣] .

ووقع في القرآنِ العظيم منه اثنان وعشرون موضعاً [٤] :

ثلاثةٌ في البقرةِ ، وموضعٌ في آل عمران والنساء والأنعام ، وثلاثةٌ في الأعرافِ ، وموضعٌ في يونس وهود عليهما السلام ، وثلاثةٌ في الحِجر ، وموضعٌ في النحلِ

(١) انظر عمدة الحفاظ ٤/٤١٠ ، وكتاب معرفة الضاد والظاء لأبي الحسن الصقليِّ ص ٣١ .

(٢) كما في التمهيد ص ٢٣٢ ، و الحواشي المُفهِمة ص ٢٧-٢٨ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٠ ، والآلئ السَّنِية لوحة ٢٦/أ ، والدقائق المحكمة ص ٨٩ .

(٣) انظر الصِّحاح ٢/٨٣١ .

(٤) انظر كتاب الظاءات ص ٣٣ ، والتمهيد ص ٢٣١ ، والحواشي المُفهِمة ص ٢٨ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٠ ، واللطائف ١/٢٣٤ ، والدقائق المحكمة ص ٨٩ .

والأنبياءِ والشعراءِ والسجدةِ ، وموضعان في صاد ، وموضعٌ في الدخان والحديد [1] .

ثامنها : (**العَظْم**) بفتح العين ، جمعُه ومفردُه بالظاءِ المُشالةِ ، واستَغنَى الناظمُ بذكرِه المفردَ عن الجمعِ ، إذْ لا فرقَ .

والواقعُ في القرآنِ منه خمسةَ عشَر موضعاً [2] :

أوَّلُها قولُه تعالى في البقرةِ : ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ﴾ [٢٥٩] .

وموضعٌ في الأنعام وهو قولُه تعالى : ﴿أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖ﴾ [١٤٦] .

وموضعان في الإسراء أوَّلُهما : ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا﴾ [٤٩] ، ثانيهما : ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا﴾ [٩٨] بآخرِ السورةِ .

وموضعٌ في مريم وهو قولُه تعالى : ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾ [٤] .

وأربعةٌ في المؤمنين أوَّلُها وثانيها : ﴿فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ﴾ [١٤] ، ثالثها : ﴿أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابٗا وَعِظَٰمًا﴾ [٣٥] ، رابعها : ﴿أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا﴾ [٨٢] .

وموضعٌ في ياسين وهو قولُه تعالى : ﴿يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ﴾ [٧٨] .

---

(١) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٦٩-١٧٠ : « ثم اعلَم أن مادة النَّظَر والإنظَار والانتظار مُتحدةٌ في أصل اللغة ، والاختلافُ إنما هو حسب الأبوابِ الواردة ، وإنما غايرَ المصنِّفُ بينها للإيضاح ، لا سيِّما وهو قد خَفيَ على بعضِ الشراح » .

(٢) قال ملاّ علي في المنح الفكرية ص ١٧٠ : « وقع في أربعة عشَر موضعاً جمعاً وفرداً ، وقال المصريُّ : خمسة عشَر » والصواب ما قاله الشارح ، انظر المعجم المفهرس ص ٤٦٦ .

٥٨/ب وموضعان / في الصافات وهما قولُه تعالى : ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [١٦] ، ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [٥٣] .

وموضعٌ في الواقعةِ وهو قولُه تعالى : ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾ [٤٧] .

وموضعٌ في القيامةِ وهو قولُه تعالى : ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [٣] .

وموضعٌ في النازعات وهو قولُه تعالى : ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾ [٣١] .

تنبيه :

ما قدَّمتُه لك مِن حصرِ (**الحِفْظ**) في أربعةٍ وأربعين موضعاً . و(**العَظْم**) في خمسة عشَر موضعاً هو الصوابُ ؛ لأني استَقصَيتُه في القرآنِ العظيم فوَجدتُه كذلك ، فلا تَغترَّ بمَن خالفَ في ذلك فتَنبَّه .

تاسعها : (**الظَهْرِ**) بفتح الظاءِ ، وهو متناولٌ لظَهرِ الآدميِّ وغيرِه ، وهو ضدُّ البَطنِ ، فيتناول قولَه بعد ذلك (ظَـاهِر) فإنه راجعٌ بمعناهُ إلى هذا .

ومنه الظِّهرُ أيضاً : وهو كلُّ شيءٍ تجعلُه بظَهْرِ ؛ أي تَنساه .

ومنه تَظَاهَرَ : بمعنى الغلبة ، تقول : ظَهَرَ فلانٌ على فلانٍ إذا غَلَبَه وقَهرَه .

ومنه الظَّهيرُ : وهو المُعين .

ومنه التَّظاهرُ : وهو التعاونُ . ويقال بمعنى آخر : تقول أَظهَرتُ فلاناً على كذا ، أي أَطلَعتُه عليه . وظَهرتُ أنا على الشيءِ ، أَظهَرُ إذا اطَّلعتُ أيضاً .

ومنه الظَّاهرِ : ضدُّ الباطن .

وبمعنى العلو وبمعنى الظَّفَر [1] .

وهذه الألفاظُ التي ذكرناها متقاربةٌ في اللفظِ والمعنى . ولم يَقع فيها اشتباهٌ ولا إشكالٌ إذْ لم يَقع منها شيءٌ بالضادِ في القرآنِ بل جميع ما وَقعَ منها بالظاءِ .

والواردُ منه في القرآنِ سبعةُ وخمسون موضعاً :

منها : الظَّهْرُ في ستة عشَر موضعاً :

اثنان في البقرةِ أوَّلُها : ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [١٠١] ، وثانيها : ﴿بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [١٨٩] .

وواحدٌ بآل عمران : ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [١٨٧] .

وأربعةٌ في الأنعام أوَّلُها : ﴿يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ [٣١] ، وثانيها : ﴿وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾ [٩٤] ، وثالثها : ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [١٣٨] ، ورابعها : ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ [١٤٦] .

وواحدٌ بالأعرافِ : ﴿مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [١٧٢] .

وواحدٌ بالتوبةِ : ﴿وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا﴾ [٣٥] .

وواحدٌ بهود : ﴿وَٱتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾ [٩٢] ، منسوبٌ إلى الظَّهْر ، المعنى : جَعلتُم أمرَ اللهِ وراءَ ظهورِكم لا تَلتفتون إليه .

(١) انظر كلَّ هذه المعاني في مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٤٠-٥٤١ ، والاعتماد في نظائر الظاء والضاد ص ٤٠ ، واللسان ٢٧٣/٨-٢٧٨ ، مادّة (ظ هـ ر) ، وعمدة الحفاظ ٢١/٣-٢٢ .

٥٩/أ واحدٌ بالأنبياءِ : ﴿وَلَا / عَن ظُهُورِهِمْ﴾ [٣٩] .

وواحدٌ في فاطر : ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾ [٤٥] .

وفي شورى : ﴿رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [٣٣] .

وفي الزخرف : ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [١٣] .

وفي الانشقاق : ﴿وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾ [١٠] .

وفي ألم نشرح : ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [٣] .

وما وَقع منِ عدِّها أربعة عشَر فهو سبقُ قَلم [١] .

ومنها : الظاهرُ ضدُّ الباطن ، والواردُ منه في القرآنِ العظيم ستةٌ :

أوَّلُها بالأنعام : ﴿وَذَرُوا ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [١٢٠] ، وثانيها بها أيضـاً : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [١٥١] .

وثالثها بالأعراف : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [٣٣] .

ورابعها بلقمان : ﴿أَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [٢٠] .

وخامسها بالحديد : ﴿وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [٣] ، وسادسها بها أيضـاً : ﴿لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [١٣] .

ومنـها : موضـعٌ بالتوبةِ : ﴿وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [٤٨] ، ومعناه : ظَـهرَ دينُ

(١) كما في الحواشي الأزهرية ص ٧١ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٦/أ ، وفي المنح الفكريـة ص ١٧٠ قال ملاّ علي القاري : « وقع منه أربعة عشَر موضعاً ، وقال المِصريُّ : ستة عشَر » .

الإسلام ، واشتِقاقُه مِن الظُّهور [1] .

ومنها موضعٌ بالرعد : ﴿أَم بِظَٰهِرٖ مِّنَ ٱلۡقَوۡلِۗ﴾ [٣٣] ، ومعناه : أتقولون قولاً بلا بُرهان ولا حُجة . وقال قتادة ومُجاهدٌ : الظّاهرُ مِن القولِ : الباطلُ [2] .

ومنها موضعٌ بالكهفِ : ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءٗ ظَٰهِرٗا﴾ [٢٢] . قال بعضُ المفسِّرين : أي لا تُجادل في أهلِ الكهفِ إلا جدالَ عالمٍ مُتقِنٍ ، فإنه تعالى عرَّفكَ الحقَّ مِن ذلك [3] .

وموضعٌ بالنور : ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنۡهَاۖ﴾ [٣١] ، ومعناه : وَجهَها وكفَّاها ، كما رَوَى سعيدُ بنُ جُبير عن ابنِ عباسٍ أنه قال : « وَجهَها وكفَّاها » ، وكذا قالت عائشةُ رضي اللهُ عنها . وقيل : الكُحلُ والخضابُ . وقيل : غير ذلك [4] .

وبها أيضاً : ﴿لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ﴾ [٣١] لعدم تَمييزِهم ؛ مِن الظُّهور بمعنى الإطِّلاع ، أو لعدم بُلوغِهم حدَّ الشَّهوةِ مِن الظهورِ بمعنى الغَلبة [5] .

ومنها موضعان بالرُّوم أوَّلُهما : ﴿يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [٧] ، أي ما يُشاهِدونَه منها والتَّمتُّعَ بزَخارفِها ، أي أنهم قد اشتَغلوا بتحصيلِ الدنيا وحُطامِها ولذَّاتِها عنِ المطلوبِ ؛ لأنَّ تَنكيرَ ﴿ظَٰهِرٗا﴾ يؤذِنُ أنهم إنما اشتغلوا بظاهرٍ واحدٍ مِن ظواهرِ الدنيا وهو طلبُ المَعاشِ فكانوا أصحابَ عقولٍ وتصرُّفٍ ؛ أي فصرفوها في

---

(١) انظر البحر المحيط ٤٣١/٥ ، وعمدة الحفاظ ٢٢/٣ .

(٢) انظر البحر الميط ٣٩٤/٦ .

(٣) انظر البحر المحيط ١٦٢/٧ .

(٤) انظر تفصيله وتخريجه في البحر المحيط ٣٣/٨-٣٤ ، وفتح القدير ٢٧/٤ .

(٥) انظر البحر المحيط ٣٦/٨ .

٥٩/ب طلبِ المَعاشِ فكان الواحدُ منهم يَنظرُ الدِّرهمَ يَعرفُ رَداءَتَه / وما يَعرفُ كيف يصلّي [1] .

وثانيهما : ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [٤١] .

الفسادُ معناه : القَحطُ أو المعاصي أو الشرك ، البرُّ : البوادي والمفاوز ، والبحرُ : القُرى على الماء .

قال عكرمةُ : العربُ تسمِّي الأمصارَ البحار، أو المرادُ حقيقةُ البحرِ ؛ فكما تُؤثِّرُ المعاصي في البرِّ بقطعِ المَطرِ ، تُؤثِّرُ في البحرِ بقطعِ المَطرِ كذلك ، وخُلوُّ الصَدفِ مِن اللؤلؤِ ؛ لأنَّ الصَدفَ إذا جاء المَطرُ صَعدَ على وَجه الماء مُنفَتحاً ، فيقع فيه المَطرُ فيَنطبقُ عليه فيَصيرُ لؤلؤاً . والمراد بالفساد في البرِّ : قتلُ هابيلَ قابيلَ . وفي البحرِ : غَصبُ الملكِ الكافرِ المُسمَّى بالجَلندي للسُّفن [2] .

وموضعٌ بسبأ : ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ [١٨] أي وجعلنا بينهم – وهم باليمنِ – وبين القرى التي باركنا فيها بالمياهِ والأشجارِ والثمارِ والخِصبِ ؛ ولأنه مقرُّ الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، والمرادُ : الشَّامُ .

المعنى : جعلنا بينهم وبين الشامِ قرىً ظاهرةَ العينِ في غايةِ الحُسنِ ، تُرَى كلُّ قريةٍ مِن الأخرى [3] .

---

(١) انظر تفسير ابن كثير ٤٢١/٦ .

(٢) انظر البحر المحيط ٣٩٥/٨ ، وعمدة الحفاظ ٢٣/٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٣٩/٦ ، وفتح القدير ٢٦٣/٤ .

(٣) انظر فتح القدير ٣٦٩/٤ .

ومنها بمعنى المعاونةِ موضـــعٌ بـــالبقرةِ : ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [٨٥] ، قرأ الكوفيون بتخفيفِ الظاءِ والباقون بالتشديد [١] .

وأصلُ الظَّهرِ : العونُ . المعنى : تتعاونون عليهم بالإثم .

ومنها بالتوبةِ : ﴿وَلَمْ يُظَٰهِرُواْ﴾ [٤] أي لم يُعاوِنوا عليكم .

وبالأسرى : ﴿ظَهِيرًا﴾ [٨٨] أي مُعيناً .

وبالفرقان : ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ [٥٥] أي مُعيناً ، أو ظهيراً على أوليائه تعالى .

أو الظَّهير : المُعين ، مِن ظَهرتُ الشيءَ جعلتُه خلفَ ظهرِي لا ألتَفِتُ إليه ، أي كان الكافرُ هيِّناً على الله تعالى [٢] .

وبالقصص : ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [١٧] أي عوناً .

وبها أيضاً : ﴿قَالُواْ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ [٤٨] أي تَعاوَنا بإظهارِ تلك الخَوارقِ أو بتوافُقِ الكتابين .

وقرأ الكوفيون : ﴿سِحْرَانِ﴾ بكسرِ السين وسكونِ الحاءِ ، تثنيةُ سِـــحر [٣] .

والمرادُ : التوراةُ والقرآنُ ، أو الإنجيل والقرآن ، أوالتوراة والإنجيل . المعنى : كلٌّ

---

(١) انظر التيسير ص ٦٤ ، والنشر ٢١٨/٢ .

(٢) انظر اللسان ٢٧٥/٨ ، مادَّة (ظ هـ ر) ، وعمدة الحفاظ ٢١/٣ .

(٣) انظر التيسير ص ١٣٩ ، والنشر ٣٤١/٢-٣٤٢ .

واحدٍ مِن الكتابين سِحرٌ فهو يُعينُ سِحرَ الآخرِ ، أو وَصفاً بالسحرِ مبالغةً . وساحران : تثنيةُ ساحر وهما محمدٌ وموسى (١) .

وبها أيضاً : ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا﴾ [٨٦] / أي مُعيناً للكافرين . ٦٠/أ

وبالأحزاب : ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم﴾ [٢٦] أي عاونوهم .

وبسبأ : ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [١٥] أي مُعينٌ يُعينه . المعنى : أنه تعالى غنيٌّ عن كلِّ خلْقه ، وآلهتُهم عاجزةٌ عن كلِّ شيءٍ .

وبالممتحنة : ﴿وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ﴾ [٩] كمشركي مكة ؛ فإنَّ بعضَهم سعَى في إخراجِ المؤمنين وبعضَهم أعانَ المخرجين (٢) .

ومنها موضعان بالتحريم أحدهما : ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾ [٤] أي تتعاونا . وثانيهما : ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [٤] أي مُتظاهرون ، وكلُّه يرجعُ إلى معنى التعاون .

ومنها بمعنى العلو بالتوبة موضعٌ واحد : ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [٣٣] .

وموضعٌ بالكهف : ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [٩٧] أي يَعلوه بالصعود ؛ لارتفاعِه أو لملامستِه (٣) .

(١) انظر فتح القدير ٤/٢٠٤-٢٠٥ .

(٢) انظر تفسير البيضاويِّ ٢/١٠٦٣ .

(٣) انظر عمدة الحفاظ ٣/٢٣ ، وفتح القدير ٣/٣٧٠ .

وموضعٌ بغافر : ﴿ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [٢٩] أي عالين في أرضِ مِصرَ على أحدِ القولين (١) .

وموضعٌ بالزخرفِ : ﴿وَمَعَارِجَ عَلَيۡهَا يَظۡهَرُونَ﴾ [٣٣] أي يَعلون ويَرتقون . يقال : ظَهَرَ الرجل على السطحِ ، إذا عَلا عليه (٢) .

وموضعٌ بالفتحِ : ﴿لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [٢٨] .

وموضعٌ بالصفِّ : ﴿لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [٩] .

وبمعنى الظَّفَر موضعٌ بالتوبة : ﴿كَيۡفَ وَإِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ﴾ [٨] أي يَظفروا .

وموضعٌ بالكهفِ : ﴿إِنَّهُمۡ إِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ﴾ [٢٠] أي يظفروا على قول . وقيل : يطَّلعوا (٣) .

وموضعٌ بالتحريم : ﴿وَأَظۡهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ﴾ [٣] أي أظفرَه . وقال البيضاويُّ : « أي أطلَعُه الله عليه » (٤) .

وبمعنى الغلَبة ، موضعٌ بغافر : ﴿ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [٢٩] أي غالبين على قول .

وموضعٌ بالصف : ﴿فَأَصۡبَحُواْ ظَٰهِرِينَ﴾ [٦] أي غالبين .

---

(١) انظر تفسير البيضاوي ٩٢٦/٢ ، والبحر المحيط ٢٥٤/٩ .

(٢) انظر اللسان ٢٧٩/٨ ، مادَّة (ظ هـ ر) .

(٣) انظر تفسير البيضاويِّ ٦٠١/٢ .

(٤) تفسير البيضاويِّ ١٠٧٧/٢ .

وبمعنى الإطلاعِ موضعٌ بالجنِّ : ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [٢٦] أي فلا يُطلِعُ على غَيبِه أحداً [١] .

وبمعنى الظِّهار ، موضعُ الأحزاب : ﴿ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ﴾ [٤] .

وموضعان في المجادلة : ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ [٢] ، ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ [٣] .

وأما قولُه تعالى بغافر : ﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ [٢٦] بضمِّ الياء وكسرِ الهاءِ ونصبِ ﴿ٱلْفَسَادَ﴾ : أي يُحدث موسى الفسادَ ؛ أي فسادَ دينكم ودنياكم بما يُحدث عليكم بسببِ إيمانكم من قتلٍ وغيرِه .

٦٠/ب وبفتحِ الياءِ والهاءِ ورفعِ ﴿ٱلْفَسَاد﴾ على الفاعلية / .

فعلى القراءةِ بـ (الواوِ) : خاف عليهم تبديلَ دينهم والفساد ، وبـ (أو) : خاف عليهم أحدهما [٢] .

عاشرها : (اللّفظُ) بمعنى التّلفظ ، ولم يقع منه في القرآنِ العظيم إلا قولُه تعالى : ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق ١٨] [٣] .

(١) انظر عمدة الحفاظ ٣/٢٤ ، وفتح القدير ٥/٣٧٢ .

(٢) انظر البحر المحيط ٩/٢٥٠-٢٥١ ، وفتح القدير ٤/٥٦٠ .

(٣) قاله التاذفيُّ في الفوائد السّرية لوحة ٤٨/ب .

٥٤- ظَاهِر لَظَى شُوَاظُ كَظْمٍ ظَلَمَا اغْلُظْ ظَلاَمَ ظُفْرٍ انتَظِرْ ظَمَا

حادي عشَرها : (ظَاهِر) مِن الظُّهور الذي هو ضدُّ الخفاءِ ، وبمعنى المعونةِ ، وبمعنى العُلُوِّ ، وبمعنى الظَّفَر ، وبمعنى الظِّهار ، وتقدَّم الكلامُ على ذلك عند قولِه (ظَهْرِ) لحصولِ المقصودِ والتقاربِ في الألفاظِ والمعاني ؛ إذ يَعسُر الفرقُ بين هذه الألفاظِ ، لتقارُبها جداً واشتراكها ، لأنَّ قولَه هنا (ظَاهِر) إن أرادَ به المُظاهرةَ مِن : ظاهَرَ الرجلُ مِن امرأتِه ، فهو مِن الظَّهرِ خلافُ البَطنِ [1] ، وتقدَّم الكلامُ عليه [2] .

وإن أرادَ به التَّظاهرَ الذي هو بمعنى الغلَبة فهو داخلٌ فيها أيضاً ؛ لأنَّ الظَّهرَ يعلو البَطنَ فهو غالبٌ عليه ، فلا احتياجَ إلى هذه اللفظةِ هنا إذ لا فائدةَ فيها .

ويمكن أن يقال إنما ذَكرَها لأنه أرادَ تنويعَ الألفاظِ الواقعةِ في القرآن ، والأمر في ذلك قريب [3] .

---

(١) انظر اللسان ٨/٢٨٠ ، ، مادَّة (ظ هـ ر) .

(٢) انظر ص ٢٤٦-٢٤٧ .

(٣) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٧٢ : « قال ابن المُصنِّف : و(ظَاهِر) مشترك بين هذا المعنى وبين الذي بمعنى الظِّهارالذي هو الحَلِف ، وتبعَه الشرَّاح . وأقول : الظاهر أنَّ الظِّهار من مادَّة (الظَّهر) لا من مادَّة (الظاهر) ؛ لأنَّ الظِّهار هو أن يقول الرجل لامرأته : أنتِ عليَّ كظَهرِ أمِّي ، وقد جاء في موضع من الأحزاب ، وموضعين من المجادلة ، ومحلُّ بيان اختلاف قراءتهما الكتب المبسوطة فيها . ثم اعلَم أنَّ الظَّهر والبَطن مادَّتهما مُتحدة مع الظاهر والباطن في الحقيقة بحسب أصل اللغة ، على احتمال أنَّ أيَّهما هو السابق منهما ، إلا أنه لمَّا غايَر الناظم بينهما وَجبَ على الشرَّاحِ أن يَتبعوه فيما بيَّنهما » .

ثاني عشَرها : (لَظَى) والواردُ منه في القرآن قولُه تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ بالمعارج [١٥] ، وقولُه تعالى : ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ بالليل [١٤].

ولَظَى : اسمٌ مِن أسماءِ جهنم أعاذنا اللهُ منها .

قال ابنُ الناظمِ : « وأصلُه : اللزوم واللإلحاحُ ، يقال : ألظَّ بكذا ، أي لزِمَه وألحَّ به » [(١)] .

في الحديث : « أَلِظُّوا بِيَاذَا الجَلاَلِ وَالإِكْرَامِ » [(٢)] أي ألزِموا أنفسكم بها وألِحّوا بكثرةِ الدعاءِ . وسمِّيت جهنم بها ؛ للزومِها العذابَ على مَن يدخلها . قال اللهُ تعالى : ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر ٤٨] أجارنا اللهُ منها [(٣)] .

ويَخدِش ما ذَكرَه أنَّ (لَظَى) معتلُّ اللامِ فلا يكون مِن (ألظَّ) المضاعفِ إلا أن يكون مِن بابِ ما أُبدل منه أحدُ حرفي التضعيفِ ياءً نحو : ﴿يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [القيامة ٣٣] في قولِ مَن جَعلَ أصله : يتمطَّط [(٤)] .

(١) الحواشي المُفهِمة ص ٢٨ .

(٢) رواه الترمذي ، في : « كتاب الدعوات » ، باب : « جامع الدعوات عن النبي ﷺ » ٥/٥٤٠ .

(٣) ذُكر كلُّ هذا في التمهيد ص ٢٣٠-٢٣١ ، و الحواشي المُفهِمة ص ٢٨ ، ، والمنح الفكرية ص ١٧٣ .

(٤) نقله الشارح من الفوئد السَّرية لوحة ٤٩/أ ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٧٢-١٧٤ : « وباب (لظى) في سورة المعارج ... أي تتلهَّب وتتوقَّد ، فهذا يدل على أنَّ أصل هذه المادة بمعنى الإشتعال ، الذي هو من الصفة اللازمة للنار ، وأما قول ابن المصنِّف ومَن تبعَه من الشرَّاح : إنَّ أصله : اللزوم ...إلخ ، فخطأٌ ظاهرٌ ، لأنَّ مادة (لظى) و(ألظَّ)=

ثالث عشَرها : (شُوَاظُ) بضمِّ الشينِ وكسرِها ، وهما لغتان صحيحتان قُرِئَ بهما في السَّبعِ ومعناهما واحدٌ [١] ، ولم يقع منه في القرآن إلا قولُه تعالى : ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن ٣٥] . والشُّواظُ : لهبٌ لا دخانَ معه . وقيل : معه دخان [٢] .

رابع عشَرها : (كَظْمِ) وهو اجتِراعُ الغيظِ / واحتِباسُه ، والكَظْمُ : مَخرجُ النَّفَس [٣] . ١/٦١

= مختلفان ؛ إذ الأول معتلُّ اللام والثاني مضاعفٌ بلا كلام ، وأما قولُ المصريِّ : إلا أن يكون من باب ...إلخ ، فغيرُ مستقيمٍ ؛ إذ الصحيح في القاموس من أنَّ اللظى ، كالفتى : النارُ أو لَهَبُها ، أولَظِيَت كرَضِيَ ، والْتَظَّتْ وتَلَظَّتْ لَهَبَت ، هذا في المعتلِّ ، وذكر في الأجوف أنَّ اللظَّ : اللزوم والإلحاح ، وألظَّ لازمَ وداوَمَ . اهـ ، فافترقا في المبنَى والمعنى ، فلا يصحُّ وضعُ أحدهما مكانَ الآخر ، وأما مطُّه بمعنى مدُّه ، وتمطَّط تمدَّد ، وكذا أمطَى بالقوم : مدَّ بهم السير ، وتمطَّى النهارُ وغيرُه امتدَّ وطال ، كذا في القاموس أيضاً ، فاتحدَا معنىً وإنِ اختلفا مبنىً ، فيصحُّ إبدالُ إحدى الطاءين ياءً ، كما في تقضَّى بمعنى : تقضَّض ، بخلاف الأولِ ، فتأمَّل » وانظر القاموس المحيط ١٧٤٤/٢ مادَّة (لظى) ، و٩٢٧/١ مادَّة (مطط) .

(١) انظر التيسير ص ١٦٧ .

(٢) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٤٧٠ مادَّة (شوظ) ، وعمدة الحفاظ ٣٤٩/٢ ، والتمهيد ص ٢٢٥ ، والحواشي المُفهِمة ص ٢٩ ، واللآلئ السَّنِية لوحة ٢٦/أ ، والدقائق المحكمة ص ٩١ .

(٣) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٧١٢ مادَّة (كظم) ، والتمهيد ص ٢٢٦ ، والحواشي المُفهِمة ص ٢٩ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٢ ، واللآلئ السَّنِية لوحة ٢٦/أ ، والدقائق المحكمة ص ٩١ ، والمنح الفكرية ص ١٧٤ .

والواردُ منه في القرآن ستةُ مواضعَ :

واحدٌ بآل عمران وهو قولُه تعالى : ﴿وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ﴾ [١٣٤] .

وبيوسف : ﴿وَٱبۡيَضَّتۡ عَيۡنَاهُ مِنَ ٱلۡحُزۡنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [٨٤] .

وبالنحل وهو قولُه تعالى : ﴿وَهُوَ كَظِيمٌ ۝٥٨ يَتَوَارَىٰ﴾ [٥٩] .

وبغافر وهو قولُه تعالى : ﴿كَٰظِمِينَ﴾ [١٨].

وبالزخرف وهو قولُه تعالى : ﴿وَهُوَ كَظِيمٌ ۝١٧ أَوَمَن﴾ [١٨] .

وبنون وهو قولُه تعالى : ﴿وَهُوَ مَكۡظُومٌ﴾ [٤٨] .

خامس عشَرها : (**ظَلَمَا**) وهو وضعُ الشيءِ في غيرِ محلِّه [(١)] . يقال : ظلَمَه ظُلماً فهو ظالِمٌ . والواردُ منه في القرآن مائةٌ واثنان وثمانون موضعاً [(٢)] ، أوَّلُها قولُه تعالى بالبقرةِ : ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [٣٥]. واستخراجُ ما بقيَ سهلٌ على مَن وفَّقه اللهُ تعالى فلا نُطيلُ بذكرِه [(٣)] .

سادس عشَرها : (**اغْلُظْ**) مِن الغِلظَةِ ضدُّ الرِّقَّةِ [(٤)] ، وقيل : مِن الغلاظةِ .

---

(١) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٣٧ ، مادَّة (ظلم) .

(٢) كما في التمهيد ص ٢٢٥ ، والحواشي المُفهِمة ص ٢٩ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٢ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٦/أ ، والدقائق المحكمة ص ٩١ ، والفوائد السَّرية لوحة ٤٩/أ ، والمنح الفكرية ص ١٧٤ .

(٣) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص ٤٣٤-٤٣٨ .

(٤) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٦١٢ ، مادَّة (غلظ) ، وعمدة الحفاظ ٢٠٣/٣ .

والواردُ منه في القرآنِ العظيم ثلاثةَ عشَر موضعاً [1] :

أوَّلُها بآل عمران : ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [١٥٩] .

وثانيها بالنساء : ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ۝ وَلَا تَنكِحُوا۟﴾ [٢٢] .

ثالثها بها أيضاً : ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ۝ فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [١٥٤] .

ورابعها بالتوبة : ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [٧٣] . وخامسها بها أيضاً : ﴿وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [١٢٣] .

وسادسها بهود : ﴿وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [٥٨] .

وسابعها بإبراهيم : ﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [١٧] .

وثامنها بلقمان : ﴿إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [٢٤] .

وتاسعها بالأحزاب : ﴿مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [٧] .

وعاشرها بفصّلت : ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [٥٠] .

وحادي عشَرها بالفتح : ﴿فَٱسْتَغْلَظَ﴾ [٢٩] .

وثاني عشَرها بالتحريم : ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾ [٦] .

وثالث عشَرها بها أيضاً : ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [٩].

---

(١) كما في التمهيد ص ٢٣١ ، والحواشي المُفهِمة ص ٢٩ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٢ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٦/أ ، والدقائق المحكمة ص ٩١ ، والمنح الفكرية ص ١٧٤ .

سابع عشرها : (**الظَّلاَمَ**) مِن الظُّلمة التي هي ضدُّ النُّور ، والـــواردُ منـــه في القرآن جمعاً وإفراداً ستةٌ وعشرون موضعاً :

خمسةٌ في البقرةِ أوَّلها : ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [١٧] ، ثانيهـــا : ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ [١٩] ، ثالثها : ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٠] ، رابعها : ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [٢٥٧] ، خامســـــها : ﴿يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [٢٥٧] .

وموضعٌ بالمائدة : ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ﴾ [١٦] .

٦١/ب وستةٌ بالأنعام أوَّلهـــا : ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [١] / ، ثانيهـــا : ﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [٣٩] ، ثالثـــــها : ﴿وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ﴾ [٥٩] ، رابعـــــها : ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [٦٣] ، خامســـــها : ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [٩٧] ، سادســـــها : ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [١٢٢] .

وموضعٌ بيونس : ﴿قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [٢٧] .

وموضعٌ بالرعد : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [١٦] .

وموضعان بإبراهيم أوَّلهمـــا : ﴿لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [١] ، ثانيهما : ﴿أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [٥] .

وموضعٌ بالأنبياء : ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [٨٧] .

وموضعان بالنـــور أحدهما : ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ﴾ [٤٠] ، ثانيهمـــا : ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا﴾ [٤٠] .

وموضعٌ بالنمل : ﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [٦٣] .

وموضعٌ بالأحزاب : ﴿لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [٤٣] .

وموضعٌ بفاطر : ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ [٢٠] .

وموضعٌ بياسين : ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [٣٧] .

وموضعٌ بالزمر : ﴿فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [٦] .

وموضعٌ بالحديد : ﴿لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [٩] .

وموضعٌ بالطلاق : ﴿لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [٦] .

وقال ابنُ الناظمِ : « وبابُ الظلام – أي الظُّلمة – بالظـــاءِ ، وأوَّلُ ذلـــك في البقرةِ قولُه تعالى : ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ﴾ [١٧] ، ووقَعت في مائةِ موضع » [١] انتهى .

قلتُ : وتَبِعَه غالبُ شُرَّاحِ هذه المقدِّمةِ على عدِّها مائة ، وفيه نظرٌ ، فتأمَّل [٢].

---

(١) الحواشي المُفهِمة ص ٢٩ .

(٢) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٧٤-١٧٥ : « وأما الظلمةُ وهي ضدُّ النور ، فوقعت في مائة موضعٍ ، كذا ذكرَه ابنُ المصنِّف وتبعه زكريا ، وفي شرح الروميِّ والمِصـــريِّ : في ستة وعشرين موضعاً ، وهو الصواب » ، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص ٤٣٤-٤٣٧ .

ثامن عشَــرها : (ظُفُرٍ) بضمِّ الفاءِ في الآيةِ ، ويجوز تَسكينُها ، وعليه مشَى الناظمُ هنا .

والظُّفرُ معروفٌ يكون بالأيدي والأرجلِ . ويقال : فيه أَظفَر أيضاً . وجمــعُ ظُفْرٍ أَظفارٌ وأظافير . وقيل : أظافير جمعُ أُظفُــور . وقيل : هو جمع الجمعِ ، كما قيل : أحيَان وأحايين ، وأقوَال وأقاوِيل .

والتَّظفير : أخذُك الشيءَ بأطرافِ أظفارِك وتخديشُك إياه . و لم يقع في القرآن لفظُ (ظُفُرٍ) إلا قولُه تعالى : ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ بالأنعام [١٤٦] [١] .

تاسع عشَرها : (انتَظِرْ) مِن الانتظارِ وهو الارتقابُ والتوقعُ [٢] ، والواردُ منه القرآنِ أربعةَ عشَر / موضعاً [٣] : ٦٢/أ

اثنان بالأنعام أوَّلهمــا : ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟﴾ [١٥٨] ، ثانيهمــا : ﴿إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [١٥٨] .

ومثلها الأعراف : ﴿فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ [٧١] .

وخمسة بيونس : ﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ [٢٠] ، ﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا﴾ [١٠٢]، ﴿قُلْ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ [١٠٢] .

---

(١) انظر اللسان ٢٥٤/٨ ، مادّة (ظ ف ر) ، وعمدة الحفاظ ٦/٣ ، والتمهيد ص ٢٣٤ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٣ .

(٢) انظر اللسان ١٩٢/١٤ ، مادّة (ن ظ ر) .

(٣) كما في التمهيد ص ٢٢٩ ، والحواشي المُفهِمة ص ٢٩ ، والحواشي الأزهريــة ص ٧٣ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٦/أ ، والفوائد السَّرية لوحة ٤٩/ب ، والمنح الفكرية ص ١٧٥ .

واثنان بهود : ﴿وَٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [١٢٢] .

واثنان بالسجدة : ﴿وَٱنتَظِرۡ إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ﴾ [٣٠] .

وموضعٌ بالأحزاب : ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [٢٣] .

العشرون : (ظَمَا) بالهمز وهو العطش ، يقال : ظَمِئتُ أظمأُ [١] . والواقع منه في القرآن ثلاثةٌ [٢] :

واحدٌ بالتوبة وهو قولُه تعالى : ﴿لَا يُصِيبُهُمۡ ظَمَأٌ﴾ [١٢٠] .

وواحدٌ بطه وهو قولُه تعالى : ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا﴾ [١١٩] .

وواحدٌ بالنور : ﴿يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً﴾ [٣٩] .

وأما (الظَّما) بلا همز ، فمعناه : الرِّقَّةُ ، يقال : عينٌ ظمياء أي رقيقة الجَفن [٣] .

وفي البيت إسكانُ الراءِ منِ (ظَـٰهِر) ، وحذفُ تنوين (شُـوَاظُ) للوزنِ ، وألفُ (ظَلَمَا) للإطلاقِ ، وألفُ (ظَمَا) مُنقلبةٌ عن الهمزةِ ساكنةً للوقف [٤] .

---

(١) انظر اللسان ٢٦٨/٨ ، مادّة (ظ م أ) ، وعمدة الحفاظ ١٨/٣ .

(٢) كما في الحواشي الأزهرية ص ٧٣ ، والدقائق المحكمة ص ٩١ ،والمنح الفكرية ص ١٧٥.

(٣) انظر اللسان ٢٦٩/٨ ، مادّة (ظ م أ) .

(٤) قاله التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٤٩/ب .

٥٥- أَظْفَرَ ، ظَنًّا كَيفَ جَا،وَعِظْ سِوَى   عِضِينَ،ظَلَّ النَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَا

الحادي والعشرون : (**أَظْفَرَ**) مِن الإظفار وهو النُّصرةُ ، والإظفارُ مِن الظُّفور وهو الفوز . يقال : ظَفِرَ الرجلُ بحاجتِه ، يظفرُ ظَفراً إذا فاز بها . والظَّافِر : الغالبُ .

والوارد في القرآن منه موضعٌ واحد : ﴿ مِنۢ بَعۡدِ أَنۡ أَظۡفَرَكُمۡ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ بالفتح [٢٤] .

وقيل : أصلُ الإظفار مِن الظُّفُر بضمِّ الظاءِ ؛ لأنَّ قولهم : ظَفِرَ بكذا معناه : أَنشَبَ ظُفُرَه في الشيءِ ، أي عَلِق به فتمكَّن منه [(١)] .

الثاني والعشرون : الظَّنُّ ، وإليه أشارَ الناظم بقولِه : (**ظَنًّا**) . والظَّنُّ : تجويز أمرين أحدُهما أظهرُ مِن الآخر . يقال : ظنَّ يَظنُّ ظنًّا .

ويأتي بمعنى الشكِّ ، واليقينُ نحـو قولِه تعـالى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة ٤٦] ، فإنه سبحانه وتعالى مَدحَهم على اليقين بالبعثِ لا على الشكِّ ؛ لأنَّ الشكَّ في البعث بعـد المـوت كفـرٌ يسـتحقُّ صـاحبُه الذمَّ والعقاب لا المـدح . ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَرَءَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم

---

(١) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٣٥ ، مادَّة (ظفر) ، واللسان ٢٥٤/٨-٢٥٥ ، مـادَّة (ظ ف ر) ، وعمدة الحفاظ ٥/٣ ، والتمهيـد ص ٢٢٤ ، والحواشـي المُفهِمـة ص ٢٩ ، والفوائد السَّرية لوحة ٥٠/أ .

مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف ٥٣] أي / أيقَنوا بذلك ؛ لقولِه تعالى : ﴿وَلَمۡ يَجِدُواْ عَنۡهَا مَصۡرِفٗا﴾ [الكهف ٥٣] (١) . ٦٢/ب

وليس الظنُّ في قولِه تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم﴾ [البقرة ٤٦] بمعنى التهمةِ كما ذَكرَه ابنُ الناظم (٢) ، ولا بمعنى الظنِّ حقيقةً وهو الحسبانُ ، بل بمعنى اليقينِ كما تقدَّم (٣) .

وأما الظنُّ بمعنى الشكِّ فمنه قولُه تعالى : ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح ١٢] . ومنه : ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب ١٠] .

قلتُ : وهذا اصطلاحُ الفقهاءِ فإنَّ الظنَّ عندهم : الترددُ بين أمرين سواء استَويا أو رَجحَ أحدهما على الآخر . وعند أهل الأصول الشكُّ : تجويز أمرين لا مزيَّة لأحدِهما على الآخر . والظنُّ : تجويزُ أمرين أحدُهما أَرجَح مِن الآخر ، والمرجوحُ هو الوَهمُ (٤) .

فإذا علمتَ ذلك ، ففي كتاب اللهِ العزيز من هذا اللفظِ ستةٌ وستون موضعاً (٥) ، فلا نطوِّل بالتعداد .

---

(١) انظر كتاب الظاءات للداني ص ٢٤-٢٦ ، واللسان ٢٧١/٨ ، مادَّة (ظ ن ن) ، وعمدة الحفاظ ١٨/٣ ، والتمهيد ص ٢٢٦ .

(٢) في : الحواشي المُفهِمة ص ٢٩ .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ٥٠/أ .

(٤) ذَكر كلَّ هذا ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٧٧ ، وانظر هذه التعاريف في موسوعة كشّاف مصطلحات الفنون والعلوم للعلامة التهانوي ١١٥٣/٢-١١٥٤ .

(٥) صوابه : تسعة وتسعون ، انظر المعجم المفهرس ص ٤٣٩-٤٤٠ .

وقولُه : (كَيفَ جَا) أي كيف تصرَّف منه [1] .

الثالث والعشرون : (عِظْ) مِن الوَعظ ، وكلُّها بالظاءِ نحو : ﴿ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة ٦٦] .

والوَعظُ لغةً : التخويف [2] .

واصطلاحاً : التخويفُ مِن عذاب الله والترغيبُ في ثوابه . وقال الخليل : « هو التذكيرُ بالخير مِمَّا يرقُّ له القلبُ » [3] انتهى .

والاسمُ منه : عِظَةٌ ، وجمعُ العِظَة عِظَات . وجمعُ الموعِظَة مَواعِظ .

وقال الناظمُ في التمهيد : « وأما الوَعظُ : فهو التخويف مِن عذاب الله تعالى والترغيبُ في العملِ القائدِ إلى الجنة » [4] انتهى .

وإنما وَصفَ العملَ بكونِه قائداً إلى الجنة ؛ لكونِه سبباً إلى رحمةِ الله تعالى التي هي سببٌ لدخولِ الجنة .

وكلُّه بالظاءِ وقد وقعَ في القرآن منه خمسةٌ وعشرون موضعاً :

---

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على المقدِّمة نصُّه : « (كَيْفَ) اسمٌ مُبهَمٌ غيرُ متمكِّن ، وإنما حُرِّك آخرُه لالتقاءِ الساكنين ، وبُنِيَ على الفتح ، وهو للاستفهام عن الأحوال ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٧٤ .

(٢) انظر عمدة الحفاظ ٣٧٤/٤ .

(٣) ذكرَه ابنُ الجزريِّ في التمهيد ص ٢٣١ ، وابن الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٢٩ ، وانظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٨٧٦ ، مادَّة (وعظ) .

(٤) التمهيد ص ٢٣١ .

منها بالبقرةِ أربعةٌ أوَّلها قوله تعالى : ﴿وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [٦٦] ، ثانيها : ﴿يَعِظُكُم بِهِۦۚ﴾ [٢٣١] ، ثالثها : ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾ [٢٣٢] ، رابعها : ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [٢٧٥] .

خامسها بآل عمران : ﴿وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [١٣٨] .

سادسها بالنساء : ﴿فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ﴾ [٣٤] ، سابعها بها أيضاً : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ﴾ [٥٨] ، ثامنها بها : ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ﴾ [٦٣] ، تاسعها بها : ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [٦٦] .

عاشرها بالمائدة : ﴿وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [٤٦] .

حادي عشرها / في الأعراف : ﴿مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡعِظَةٗ﴾ [١٤٥] ، ثاني عشرها بها : ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوۡمًا﴾ [١٦٤] . ٦٣/أ

ثالث عشرها بيونس : ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [٥٧] .

رابع عشرها بهود : ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ﴾ [٤٦] ، خامس عشرها بها : ﴿وَمَوۡعِظَةٞ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [١٢٠] .

سادس عشرها بالنحل : ﴿وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ﴾ [٩٠] ، سابع عشرها بها : ﴿وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾ [١٢٥] .

ثامن عشرها بالنور : ﴿يَعِظُكُمُ﴾ [١٧] ، تاسع عشرها بها : ﴿وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [٣٤] .

العشـــرون والحـــادي والعشـــرون بالشـــعراء : ﴿أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾ [١٣٦] .

الثاني والعشرون بلقمان : ﴿وَهُوَ يَعِظُهُۥ﴾ [١٣] .

الثالث والعشرون بسبأ : ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [٤٠] .

الرابع والعشرون بالمجادلة : ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [٣] .

الخامس والعشرون بالطلاق : ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ﴾ [٢] .

وقال بعضُ الشرَّاح [(١)] : « وَ(عِظْ) بمعنى التخـــويفِ من عذاب الله والترغيبِ في ثوابِه ، وقعَ منه في القرآن تسعةُ مواضعَ ، أوَّلها قولُه تعالى بالبقرةِ : ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٦٦] » وفيه نظرٌ ، فتأمَّل .

ثم أخبرَ الناظمُ رحمه الله هنا أنه لَم يقع في القرآن من ذلك بالضادِ ســـوَى موضعٌ واحـــد ، قولُه في الحِجر : ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ۝ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [٩١] .

وقيل : الاستثناءُ منقطعٌ ، فإن عِضِين مباينٌ لــ (عِظْ) في المادةِ ؛ إذ هو جمع عِضَه ، وأصلُها عِضْهَةٌ أو عِضْوَةٌ [(٢)] ، والمحذوفُ على الأول الهاءُ [(٣)] ، وعلى الثاني

---

(١) يقصد به : شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ، انظر منه ص ٩٢ ، وأيضاً التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٥٠/أ .

(٢) انظر اللسان ٢٦٢/٩ ، مادَّة (ع ض هـ) .

(٣) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على المقدِّمة نصُّه : « حُذفَت الهاءُ الأصـــلية كما حُذفَت في شَفَه ، بدليل أنها تُجمَـــع على عِضَاهٌ ، وتُصـــغَّر على عُضَيـــهَةٌ ، والجمع =

الواو [1] .

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ (عِضِينَ) في قولِه تعالى : ﴿جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ بالضادِ لا بالظاء .

والعِضَةُ : التفرقةُ ، و﴿ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ أي جعلوهُ فرقاً وأنواعاً ، فقال بعضُهم : سِحر ، وقال بعضُهم : كَهانة إلى غيرِ ذلك [2] .

وقيل بمعنى : جعلوهُ مُقسَّماً أقساماً ، قسمٌ يؤمنُ ببعضِه ويكفرُ ببعضِه ، وقولُ شيخ الإسلام زكريا في تفسير (عِضِين) : « أي مُتفرِّقين » [3] فيه نظرٌ [4] .

=والتصغير يردَّان الكلمات إلى أصولها ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٧٥ .

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على المقدِّمة نصُّه : « قوله : « وعلى الثاني » : الواو ، فيه ... لأنَّ جمعَه : عِضَوَات ، فعلى الأولِ معناها : الكذبُ والبُهتان . وقيل : السِّحرُ في لغة قريش ، وهم يقولون للساحرِ : عَاضِهٌ . وعلى الثاني معناها : التفرُّق . قال الأصمعيُّ : في الدارِ فِرَقٌ من الناس وعِزُون وعِضُون وأصناف بمعنىً واحد ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٧٦ .

(٢) انظر اللسان ٩/٢٦٤ ، مادَّة (ع ض هـ) .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٩٢ .

(٤) ما ذكرَه الشارح من قوله : « وقيل : الاستثناء منقطع ... إلى هنا » نقلـه بحروفـه مـن الفوائد السِّرية لوحة ٥٠/ب .

الرابع والعشرون : (**ظَلَّ**) بفتحِ الظاءِ بمعنى الدَّوام ، و لم يجئ منه في القرآنِ العظيم ولا في الكلامِ غيرُ الفعلِ الماضي والمضارع ، و لم يجئ منه اسمُ فاعل ولا اسمُ مفعول .

٦٣/ب والواقعُ منه القرآن تسعةُ / مواضعَ [1] :

أحـــدُهما : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝ يَتَوَارَىٰ﴾ في النحـــل [٥٩] ، والثاني : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝ أَوَمَن﴾ في الزخرف [١٨] .

وإلى تساوي السورتين مِن جِهَة اتحادِ موضعَي (**ظَلَّ**) في اللفظِ أشارَ بقوله : (**سَوَا**) بفتحِ السين مع القصرِ على قراءةِ حمزةَ وهشامٍ في الوقف [2] ، أي هما متساويان ، والأصلُ فيه المدُّ ، ولذا كُتبَ بالألف .

ويُحتملُ قصرُه للوَزن ، وهو مصدرٌ واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعل بخلافِ (سِوَى) بكسر السين في قولِه : (**سِوَى عِضِينَ**) المتقدِّمة فإنها بمعنى : غير . وقصرُه على الأصل ، ولذا كُتبَ بالياءِ ؛ لانقلابِ ألفه عنها [3] .

وقيل : إنَّ (**ظَلَّ**) بمعنى : صار [4] . وقال بعضُهم : المشهورُ أنَّ (**ظَلَّ**) في هاتين السورتين وهما سورتا النحلِ والزخرفِ بمعنى : صارَ ، فيدلُّ على الصيرورةِ

---

(١) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٢٩-٣٠ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٥ ، واللآلـئ السَّـنية لوحة ٢٦/ب ، والدقائق المحكمة ص ٩٢ .

(٢) انظر التيسير ص ٣٩-٤٠ ، والنشر ٤٣٢/١ .

(٣) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٥٠/ب .

(٤) انظر كتاب الظاءات للدانيِّ ص ٣٣ ، ولطائف الإشارات ٢٣٥/١ .

والانتقال [1] .

٥٦- وَظَــلْتَ ، ظَلْتُمْ ، وَبِرُوم ظَلُّوا كَالحِجْرِ ، ظَلَّتْ شُعَــرَا نَظَلُّ
٥٧ - يَظْلَلْنَ ، مَحْــظُوراً مَعَ المُحْتَظِرِ وَكُنْــتَ فَظًّا ، وَ جَــمِيعَ النَّظَرِ
٥٨- إلاَّ بِــ: وَيْلٌ،هَلْ،وَأُولَى نَاضِرَهْ وَالغَيْظُ لاَ الرَّعْدُ وَ هُودٌ قَاصِرَهْ

الثالثُ مِن مادَّة : ظلَّ (**ظَلْتَ**) بطه قوله تعــالى : ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗاۖ﴾ [٨٨] .

الرابعُ في الواقعة : ﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ [٦٥] .

الخامسُ في الرُّوم : ﴿لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ﴾ [٥١] .

السادسُ بــالحجر : ﴿وَلَوۡ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَابٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعۡرُجُونَ﴾ [١٤] ، وإلى هذا أشارُ الناظمُ بقولِه : (**كَالحِجْرِ**) .

السابعُ والثامنُ بالشعراءِ قولُه تعــالى : ﴿فَظَلَّتۡ أَعۡنَـٰقُهُمۡ﴾ [٤] ، وقــولُه تعالى : ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَـٰكِفِينَ﴾ [٧١] ، وإلى ذلك أشــارَ بقولِه : (**ظَلَّتْ شُــعَرَا نَظَلُّ**) .

التاسعُ قــولُه تعالى : ﴿فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓۚ﴾ بشــورى [٣٣] ، وإليه أشارَ بقولِه : (**يَظْلَلْنَ**) .

(١) انظر الفوائد السَّرية لوحة ٥١/أ .

فهذه التسعةُ الألفاظ كلُّها بالظاءِ [1] ، كما فُهم مِن منطوقِ كلامه ، وأخبرَك بالمفهومِ أن الضلالَ ضدُّ الهدى وهو بالضادِ نحو : ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾ [المدثر ٣١] .

٦٤/أ الخامس والعشرون : (الحَظْرُ) وهو المَنعُ في موضعين أحدَهما / الإسراء : ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [٢٠] أي ممنوعاً ، ثانيهما : ﴿فَكَانُواْ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ بالقمر [٣١] [2] .

وهذا مشتقٌّ في الأصل مِن : حَظَرتَ الشيءَ أي حُزتَه . ثم استُعمل بمعنى المَنع ؛ لأنَّ الحائزَ للشيءِ مانعٌ غيرَه منه .

والمُحتَظِر : الذي يعملُ الحَظيرةَ . والحظيرةُ : هي ما يعملُها الراعي ونحوُه مِن القَصبِ وقُضبانِ الشجرِ ليَحفظَ بها نفسَه .

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على المقدِّمة نصُّه : « وأما ما عداها فبالضاد ، إما مِن الضَّلال ضدُّ الهدى ، وبه صرَّح الشارح بقوله : « ضدُّ الهدى إلخ » . أو من الامتزاج ، كقوله تعالى : ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة ١٠] . أو بمعنى الهلاك ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر٤٧] . أو بمعنى البُطلان ، كقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ﴾ [الكهف١٠٤] ، وفي آية أخرى : ﴿أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد١] . أو بمعنى : التحيُّر ، كقوله تعالى : ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى٧] . أو بمعنى التَّغيُّب ، كقوله تعالى : ﴿قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا﴾ [الأعراف٣٧] ، وفي آية : ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه٥٢] ، طاش كبري » . وانظر في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٨٠ .

(٢) انظر كتاب الظاءات ص ٤٤ ، والفوائد السَّرية لوحة ٥١/أ .

وهَشيم المُحتظِر : ما تَساقطَ مِن حائطها . وقيل : ما يَجمعُه صاحبُ الحظيرةِ لغَنمه . والهشيمُ : النباتُ اليابسُ المُتكسِّر .

وأصلُ (الحَظْر) بمعنى المَنع : مِن جَمعِ الشيءِ في حظيرةٍ ، ثم سُمِّي كلُّ مَنعٍ حَظراً وإن لم يكن بحظيرةٍ ، صرَّح به بعضُهم [1] .

وقيل : المُحتظِر : مأخوذٌ مِن الحَظْر ، وهو جمعُ الشيءِ في حظيرةٍ ، وهو بمعنى المَنع أيضاً ؛ لأنَّ مَن جَمعَ شيئاً في حظيرته فقد مَنعَ غيرَه مِن ذلك الشيءِ ، وما عدا ذلك فإنه بالضادِ ؛ لأنه مِن الحُضور وهو ضدُّ الغَيبَة [2] .

السادس والعشرون : فَظّاً ، وإليه أشارَ الناظم بقولِه : (وَكُنتَ فَظّاً) .

والفظُّ : الرجل الكَريهُ الخُلُق ، مشتقٌّ مِن الفَظاظةِ وهي الغلاظةُ والتجافي [3] .

وقال في التمهيد : « مشتقٌّ مِن فَظِّ الكَرِشِ ، وهو ماؤهُ ، وهو موضعٌ واحد في آل عمران : ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا﴾ [١٥٩] .

وضارَعه في اللفظِ (الفَضُّ) الذي معناه : الفكُّ والتفرقةُ . تقول : فَضَضتُ الطابعَ أي فكَكتُه . وانفَضَّ الجماعةُ أي تفرَّقوا ، قال اللهُ تعالى : ﴿لَآنفَضُّواْ

---

(١) يقصد به السمين الحلبيّ صاحب عمدة الحفاظ ، انظر منه ٤٩٤/١ ، وقد صرَّح بذلك التاذفيُّ في الفوائد السَّرِية لوحة ٥١/ب .

(٢) انظر اللسان ٢٢٩/٣ ، مادَّة (ح ظ ر) ، والتمهيد ص ٢٣٢ ، والحواشي المُفهمة ص ٣٠ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٦ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٦/ب ، والدقائق المحكمة ص ٩٤ ، والفوائد السَّرية لوحة ٥١/ب ، والمنح الفكرية ص ١٨٢ .

(٣) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٦٤٠ ، مادة (فظ) .

﴿مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران ١٥٩] انفضوا إليها أي تفرَّقوا » [1] .

السابع والعشرون : النَّظر ، وإليه أشارَ الناظمُ بقولِه : (**وَجَميعَ النَّظَرِ**) أي احفَظ جميع النَّظَر فإنه بالظاء ، والذي وَقع منه في كتاب الله تعالى ستةٌ وثمانون موضعاً ، وهو مشتقٌ مِن : نَظَرتُ الشيءَ أَنظُرُه فأنا ناظِرٌ . والشيءُ مَنظورٌ إليه ، والنظيرُ : المثيل .

وضارَعه في اللفظِ (النَّضرُ) بالضادِ الذي معناها : الحُسْنُ ؛ لأنه مشتقٌ مِن النَّضارةِ وهي الحُسنُ [2] ، وإليه أشارَ بقولِه : (**إلاَّ بِـ : وَيْلٌ ، هَلْ ، وأُولَى نَاضِرَهْ**) يعنى أنَّ جميعَ النَّظر كلَّه بالظاءِ إلا في ثلاثةِ مواضع فإنه بالضاد :

٦٤/ب أحدهما / مذكورٌ في قولِه تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ : ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين ٢٤] .

والثاني قولُه تعالى : ﴿وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [١١] في ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ﴾ .

والثالث في القيامة وإليه أشارَ بقولِه : (**وَأُولَى نَاضِرَهْ**) وهو قولُه تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة ٢٢] وقيَّدها بالأولى ؛ لئلا تَشتبه بالثانية على من لم يتأمَّل المعنى ، واستَغنى عن تَعيينه سورَتَها بذِكرِها ؛ إذ لا نظيرَ للفظِها .

---

(١) التمهيد ص ٢٣٢ ، وانظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٦٣٨ ، مادَّة (فضض) ، ولطائف الإشارات ٢٣٦/١ ، والفوائد السَّرية لوحة ٥١/ب .

(٢) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٨١٠ ، مادَّة (نضر) ، وعمدة الحفاظ ٢١٧/٤ ، والتمهيد ص ٢٢٧ .

وهذه الثلاثةُ كلُّها بالضاد فإنها مأخوذةٌ من النَّضارةِ كما تقدَّم .

وفي الحديث : « نَضَّرَ اللهُ امْرأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا » [١] ، ويُروَى بتشديد الضادِ وتخفيفِها .

الثامن والعشرون : (الغَيْظُ) وهو الامتلاءُ والحَنَق . وقيل : شِدَّة الغضب ، وبه صرَّح صاحبُ العُمدة [٢] .

والواردُ منه في القرآن أحدَ عشَر موضعاً منه قوله تعالى : ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [آل عمران ١١٩] ، ﴿قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران ١١٩] ، ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ [آل عمران ١٣٤] ، ﴿سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان ١٢] [٣] .

فإن قلتَ : ما معنى سماعُ التَّغيُّظ مع أنه غيرُ مسموعٍ في نفسِ الأمر ؟

قلتُ : المرادُ به سماعُ غليانِها ، أي سمِعوا لجهنَّم غلياناً وأزيزاً كما يُسمَع مِن غليانِ القدر [٤] .

وإن كان بمعنى النقصان فهو بالضادِ [٥] ، ووقعَ منه موضعان أحدُهما بالرَّعد

---

(١) رواه الترمذيُّ ، في : « كتاب العلم » ، باب : « ما جاء في الحثِّ على تبليغ السماع » ٣٤/٥ .

(٢) أي عُمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبيِّ (ت ٧٥٦ هـ) ، انظر منه ٢٢٦/٣ .

(٣) انظر التمهيد ص ٢٢٦ .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السَّرية لوحة ٥٢/أ .

(٥) انظر كتاب الظاءات ص ٢٩ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٢٧/أ ، والدقائق المحكمة ص ٩٥ .

وهو قولُه تعالى : ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾ [٨] ، وثانيهما بهود وهو قـولُه تعالى : ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [٤٤] ، وإلى ذلك أشارَ بقولِه : (**لاَ الرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَهْ**) يعني أنَّ كلاًّ منهما قُصِرَ فصارَ ضاداً [١] .

وقيل : أشارَ بقولِه : (**قَاصِرَهْ**) أي قاصِرةُ الحُكمِ على هاتين اللفظتين فإنهما بالضادِ ؛ لأنهما مأخوذتان مِن : غَاضَ يغيضُ الماءُ ، إذا نَقصَ ، وما عداها بالظاء .

٥٩- وَالحَظُّ لاَ الحَضُّ عَلَى الطَّعَامِ وَفِي ظَنِينٍ الخِلاَفُ سَامِي

التاسع والعشرون : (**الحَظُّ**) بالظاء إذا كان بمعنى : النصيبِ والجَدِّ . يقال : فلانٌ محظوظٌ إذا كان ذا حظٍّ مِن الرِّزق [٢] .

٦٥/أ ووقعَ مِن ذلك في الكتابِ العزيز سبعةُ مواضعَ [٣] / منها بآل عمـران قولُـه تعالى : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ [١٧٦] .

فإن كان بمعنى التحـريضِ والحثِّ فإنه بالضادِ [٤] ، ولهذا قال : (**لاَ الحَـضُّ عَلَى الطَّعَامِ**) ، ووقعَ منه في القرآن ثلاثةُ مواضع :

أحدُها بالحاقَّة قولُه تعالى : ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [الحاقة ٣٤] .

(١) قاله ابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٣١ ، والتاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٥٢/أ .

(٢) انظر عمدة الحفاظ ١/٤٩٤ .

(٣) في (ت) و(ز٢) : تسعة مواضع ، والصواب ما أثبتُّه ، انظر المعجم المفهرس ص ٢٠٧.

(٤) انظر القاموس المحيط ١/٢٦٦ .

والثاني بالفجر قولُه تعالى : ﴿وَلَا يَحُضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [١٨] (١).

والثالث في سورة الماعون قولُه تعالى : ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾[٣].

فائدة :

قال الخليلُ : « الفرقُ بين الحثِّ والحضِّ : أنَّ الحثَّ يكون في السيرِ والسَّوق وكلِّ شيءٍ . والحضُّ لا يكون في سيرٍ ولا سَوقٍ » (٢) . ويؤخذُ مِن كلامِهم أنَّ كلَّ حضٍّ حثٌّ ، وليس كلُّ حثٍّ حضًّا .

وأما قولُه تعالى : ﴿ بِضَنِينٍ ﴾ بالتكوير [٢٤] فقرأها ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائيُّ بالظاءِ المشالة ، والباقون بالضادِ (٣) ، وإلى الخلافِ فيها أشارَ الناظم بقولِه : (**وَفِي ظَنِينِ الخِلَافُ سَامِي**) أي عالٍ مشهورٌ (٤) ؛ لأنَّ السُّموَّ هو العلوُّ ، وعُلوُّه يقتضي شُهرَته ، ووجهُها — أي الشُّهرةُ — وقوعُه بين القرَّاءِ السبعة كما تقدَّم .

وجهُ مَن قرأَ بالظاءِ جَعلَه اسم مفعولٍ مِن : (ظَننتُ) المتعدِّي إلى واحدٍ بمعنى التُّهمةِ ، فيكون فعيلاً بمعنى مفعولٍ ، والمعنى : وما محمدٌ ﷺ بمُتَّهمٍ فيما يُوحِيه الله إليه مِن تحريفٍ أو نقصٍ أو زيادة .

---

(١) في النُّسخ كلِّها: ﴿ وَلَا يَحُضُّونَ ﴾ وهي قراءة أبي عمرٍو ويعقوب ، انظر النشر ٢/٤٠٠.

(٢) ذكرَه ابنُ الجزريِّ في التمهيد ص ٢٢٥ ، وانظر اللسان ٣/٢١٩ ، مادَّة (ح ض ض) ، والحواشي المُفهِمة ص ٣١ ، والفوائد السَّرية لوحة ٥٣/أ .

(٣) انظر التيسير ص ١٧٩ .

(٤) كذا في الدقائق المحكمة ص ٩٦ .

ووَجهُ مَن قرأ بالضادِ جَعلَه اسم فاعلٍ مِن : (ضنَّ) اللازمِ بمعنى : بَخِـــل ، فيكون فعيلاً بمعنى فاعل ، والمعنى : وما محمدٌ ﷺ ببخيلٍ على الناس ببيانِ ما يُوحَى إليه مِن اللهِ تعالى [(١)] .

وعلى الأولِ رَسَم ابنُ مسعودٍ ﷺ قراءَته ، وعلى الثاني رَسْمُ الإمام [(٢)] .

وفي إيثارِ الناظم ذِكْــرَ (ظَنِينٍ) بالظاءِ إيماءٌ إلى اختيارِه الظاءَ على الضادِ في القراءَة ، وهو اختيارُ المُحقِّــق الجعبريِّ [(٣)] بناءً على أنَّ نفيَ المُحقَّقِ أولَى مِن نفيِ المُقدَّر [(٤)] .

---

(١) انظر إتحاف فضلاء البشر ٢/٥٩٢-٥٩٣ .

(٢) ذَكر كلَّ هذا ابن الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٣١ ، ونقله بتصــرُّف مــن الحواشــي الأزهرية ص ٧٨ ، والمنح الفكرية ص ١٨٦ ، وانظر سمير الطالبين للإمام الضــبَّاع ص ١٠٥. وفي هامش (س) : « أي وبقية الرسوم ، لكنَّ الوَضع الكوفيَّ يرفعُ خُطَيطاً يُشبه خطَّ الظاء » انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ١٨٧ .

(٣) في شرحِه على العقيلة المُسمَّى بـــ : جميلة أرباب المراصد شرح عقيلة أتــراب القصــائد لوحة ١١٦/أ .

(٤) ما ذكرَه الشارح من قوله : « وأما قوله تعالى : ﴿بِضَنِينٍ﴾ فقرأها ... إلى هنـــا » نقلـــه بحروفه من الفوائد السِّرية لوحة ٥٣/أ-ب ، وقال ملاَّ علي القــاري في المــنح الفكريــة ص ١٨٧ : « وأما قولُ المصريِّ : وفي إيثار الناظم ...إلخ فمحلٌّ بحثٍ ونظرٍ ظاهر ؛ إذ التــرجيحُ في المعنى لا يُغيِّر رَسمَ المبنَى ، وما محمد ﷺ ببخيلٍ على الناس في بيان الوَحي مِن الله سبحانه وتعالى إليه ، وهو تحقيقٌ لقولِه : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة ٦٧] » .

تنبيه :

الكلماتُ التي ذَكرَ الناظم فيها الظاءَ في الأبيات المتقدِّمة بعد (**الظَّعْنِ**) مجرورةٌ بعضُها بالعطفِ عليه لفظاً ، أو محلاًّ ، أو تقديراً بعاطفٍ مُقدَّرٍ أو مَذكورٍ ، وبعضُها بالإضافةِ ، وقد يجوز نصبُ بعضِها حكايةً أو بعاملٍ قبلَه [1] / . ٦٥/ب

* * *

(١) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٩٦ ، وفي هامش (س) نقلٌ من شـــرح طاش كبري على المقدِّمة نصُّه : « فائدة : (**الحَظْرُ**) عُطِفَ على الكلمات المـــذكورة أيضـــاً ، أي (**الظَّا تَجِي**) في (**الحَظُّ لاَ**) عطفٌ ، و(**الحَضُّ**) معطـــوفٌ على (**الحَظُّ**) كمـــا ســـبق . و(**عَلَى الطَّعَامِ**) متعلِّقٌ بـــ (**الحَضُّ**) والألف واللام إما للجنسِ ، إذا كان هذا إشارةً إلى ما في القرآن ، أوهي عِوَضٌ عن المضاف إليه ؛ أي على طعام المسكين إذا كان المراد ذِكرُ مـــا في القرآن صريحاً . و(**فِي ضَنِينٍ**) متعلِّـــقٌ بـــ (**سَامِي**) ، و(**الخِلاَفُ**) مبتـــدأٌ ، و(**سَـــامِي**) خبرُه ، طاش كبري » . هو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٨٥ .

[بَابُ التَّحْذيرَات]

٦٠- وَ إِنْ تَلاَقَيَا الْبَيَانُ لاَزِمُ : أَنقَضَ ظَهْرَكَ ، يَعَضُّ الظَّالِم

٦١- وَاضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ وَصَفٌ هَا : جِباهُهُمْ عَلَيهِمُ

أخبرَ رحمه اللهُ أنَّ الضادَ والظاءَ إذا تلاقَيا - بأن لَم يَفصِل بينهما فاصلٌ - فبيانُ أحدِهما مِن الآخر وإحكامُ الرِّياضةِ في بيانِ الضاد مِن الظاءِ : لاَزِمٌ للقارئِ ؛ لـئلا يَختلطَ أحدُهما بالآخرِ فتَبطلَ به صلاتُه على ما أَفتَى به شيخُ الإسلامِ زكريـا (١) ، وذلك نحوُ قولِه تعالى في ألم نشرح : ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [٣] ، وفي الفرقان : ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ [٢٧] (٢) ، وليس في هذا فاصلٌ ساكنٌ كما قيل ؛ لانقِلابِ لامِ ﴿ٱلظَّالِمُ﴾ ظاءً وإدغامِها في الظاءِ ، وإنما وَجبَ التَّحرُّز عن إدغامِ الضادِ في الظاءِ ؛ لئلا يَسبقَ اللسانُ إلى ما هو الأخفُّ عليه وهو الإدغامُ ، وإن غَفلَ عن ذلك أُدغِمت في الظاءِ ؛ لاجتماعِهما في الصفاتِ والقوةِ مع قُربِ المَخرجين .

والعضُّ إن كان بجارِحةٍ فبالضادِ ، وإلا فبالظاءِ نحو قولِ بعضِهم : عظَّ الزمانُ ،

---

(١) في الدقائق المحكمة ص ٩٧ ، وقال العلامة أبو النصر النَّحراويُّ (ت ١٢١٠ هـ) في حاشيته على الدقائق المحكمة لوحة ٦٥/ب : « فتبطل به صلاته ، أي في غير الفاتحة ، أو تعمَّد ، أو كان بدلاً عن الفاتحة » .

(٢) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على المقدِّمة نصُّه : «و(**يَعَضُّ**) : من عَضَضتُ باللُّقمةِ ، فأنا أَعَضُّ ، يقال : عَضَّه ، وعَضَّ به ، وعَضَّ عليه ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٨٨ .

وعَظَّتِ الحربُ هكذا قيل [1] .

وقيل : بالضادِ فيهما . قال في القامــوس : « عضٌّ الزمانِ والحَربِ ، وقيل : هما بالظاءِ ، وعضُّ الأسنان بالضادِ » [2] .

ثم أمرَ بتَبيين الضادِ مِن الطاءِ في قولِه : ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة ١٧٣] حيث وَقعَ ، ومِثلُ ذلك كلُّ ضادٍ وَقعَ بعدَها حرفُ إطباقٍ ؛ لئلا يَسبقَ اللسانُ إلى ما هو أخفُّ عليه وهو الإدغامُ [3] .

وبتَبيينِ الظاءِ مِن التاءِ في قولِه تعالى : ﴿أَوَعَظْتَ﴾ [١١٢] بالشعراء ؛ لئلا يَقرُب مِن لفظِ الإدغامِ ، فالظاءُ مُظهرةٌ بلا خلافَ عند القرّاءِ العشَرة ، بخلافِ الطاءِ مع التاءِ في قولِه تعالى : ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل ١٤] ، و﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة ٢٨] ، فإنَّ الطاءَ مُدغمةٌ مُظهرةُ الإطباقِ بلا خلافٍ في ذلك أيضاً ، وقد تقدَّم ذكرُه [4].

وبيانُ الضادِ مِن التاءِ مِن قولِــه تعـــالى : ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ [البقــرة ١٩٨] ؛ لئلا تُدغَم في التاء لسكونِها ورَخاوتِها وشدَّة التاءِ [5] ، وهذا حكمُ كلِّ ضادٍ ساكنةٍ أتى بعدَها حرفٌ مِن الحروفِ الشديدةِ نحو قولِه تعالى : ﴿وَخُضۡتُمۡ﴾ [التوبة ٦٩] ، ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ﴾ [الحجر ٨٨] .

---

(١) ذكرَه شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٩٧ ، والتاذفيُّ في الفوائد السَّرِية لوحة ٥٣/ب.

(٢) القاموس المحيط ٨٧٦/١ .

(٣) انظر الرعاية ص ١٥٩ ، والتمهيد ص ١٤١ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٥٣/ب .

(٤) انظر ص ٢٠٩-٢١٠ .

(٥) انظر الرعاية ص ١٦١ .

٦٦/أ ثم أمرَ بإخلاصِ الهاءِ مِن : جِبَاهُهُم وعَلَيْهُم ، وإلى / ذلك أشارَ بقوله : (وَصَفٌ هَا : جِبَاهُهُمْ عَلِيهِمُو) أي وأخلص مثلَ هاءِ ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة ٣٥] ، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة٧] ، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران٧٧] ، وهاءِ ﴿اَهْدِنَا﴾ [الفاتحة ٦] ، و﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة ٢] ، و﴿إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان ٤٣] ؛ لأنَّ الهاءَ حرفٌ خفيٌّ فينبغي الحرصُ على بيانها [1] .

وفي البيتِ الأولِ حذَفَ فاءَ الجزاءِ ضرورةً على حدِّ قوله :

مَن يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [2]

أي فاللهُ يَشكرُها .

وفي الثاني : تقديراتٌ دلَّت عليها قرينةُ المقامِ ؛ أي بيِّن ضادَ (اضْطُرَّ) مع ظاءِ (أَوْعَظْتَ) مع ضادِ (أَفَضْتُمُ) . وقَصَرَ هاءَ (جِبَاهُهُم) لضرورةِ الشِّعْرِ ، و(عَلَيْهِم) معطوفٌ على (جِبَاهُهُم) بحذفِ الواوِ العاطفةِ [3] .

* * *

(١) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٣٢ ، والدقائق المحكمة ص ٩٨ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لعبد الرحمن بن حسَّان ، وتمامُه :

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثْلَانِ

انظر مغنى اللبيب ٥٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ٤٠٢/٢ .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السَّرِية لوحة ٥٤/أ .

[بَابُ النُّونِ وَالميمِ المُشَدَّدَتَيْنِ وَالميمِ السَّاكِنَةِ]

٦٢- وَأَظْهِرِ الغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ ... مِيمٍ إِذَا مَا شُـدِّدَا ، وَأَخْفِيَنْ

٦٣- الْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَى ... بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الأَدَا

أمرَ بإظهارِ صفة الغنَّةِ مِن الميمِ والنونِ إذا كانتا مُشـدَّدتين ، وهـي صـفةٌ لازمةٌ لهما .

وإنما لَم يَذكرِ التنوينَ ؛ لأنه نونٌ حقيقةً في المخرجِ والصفةِ .

وإنما الفرقُ بينهما عدمُ ثباتِ التنوينِ في الوقفِ وفي صورةِ الخطِّ ، وأنه لا يكون إلا [1] زائداً على هِجاءِ الكلمةِ ، فلهذا يَعتني القرَّاءُ بالتَّنصيصِ عليه ، كقولِهم : بابُ أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوين [2] ، وسيأتي بعد ذلك في كلامه [3] .

وأما سيبويه وأتباعُه فلم يَذكروا إلا النونَ والميمَ ، قال سيبويه في ذكرِ الحروفِ التي بين الشديدةِ والرِّخوَة : « ومنها حرفٌ يجري معَه الصوتُ ؛ لأنَّ ذلك الصوتَ غنَّةٌ مِن الأنفِ ، فإنما تُخرجُه مِن أنفِك واللسانُ لازمٌ لموضعِ الحرفِ ؛ لأنك لو أمسَكتَ بأنفِـك لم يجرِ معَه صوتٌ ، وهو النونُ ، وكذلك الميمُ » [4] .

---

(١) سقطت (إلا) من النسخ كلِّها ، والتصويب من إبراز المعاني ص ٧٥٠ .

(٢) ذكرَ كلَّ هذا أبو شامة في إبراز المعاني ص ٧٥٠ ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٩٧ : « وأما قولُ المِصريِّ : وإنما لم يَذكر التنوين ، لأنه نونٌ خفيفةٌ في المخرج والصفة ... إلخ ، فليس في محلِّه ؛ إذ الكلامُ في النونِ المُشدَّدة والمُدغم ، ولا يُتصوَّر أنه في نونِ التنوين ، مع أنَّ سيبويه وأتباعَه لم يَذكروا في حروفِ الغنَّة إلا النونَ والميمَ » .

(٣) انظر ص ٢٨٩ .

(٤) في الكتاب ٤/٤٣٥ .

وقال قبل ذلك : « ومِن الخياشيمِ تخرجُ النونُ الخفيفةُ »[1] وأرادَ بالنونِ الخفيفةِ الغنَّةَ ، وتُسمَّى الخفيَّةَ أيضاً ؛ لخفَّتها وخفائها .

قال نصرُ بنُ عليٍّ الشيرازيُّ[2] : « ومنها حرفا الغنَّة - وهما النونُ الميمُ - سُمِّيتا بذلك لأنَّ فيهما غنَّةً تخرجُ مِن الخياشيمِ ، وهي الصوتُ المحصورُ فيها كأصواتِ / الحمائمِ والقَماري »[3] انتهى . ٦٦/ب

وتقييدُ الشاطبيِّ التنوينَ والنونَ والميمَ مع الغنَّةِ حيث سَكَنَّ ولا إظهارَ[4] : « بيانٌ للحالةِ التي تَصحبُ الغنَّةَ فيها لهذه الأحرفِ ، لا أنَّ هذه الحروفَ ليست لازمةً للغنَّة لا تَنفكُّ عنها . فلذلك قال : شَرطُها أن يكنَّ سواكنَ ، وأن يكنَّ مخفيَّاتٍ أو مُدغماتٍ إلا في موضعٍ نصُّوا على الإدغامِ فيه بغيرِ غنَّةٍ ، واختُلف في ذلك على ما سيأتي بيانُه في بابِ أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوين .

فإن كنَّ مُظهراتٍ أو مُتحرِّكاتٍ فلا غنَّةَ ، فالعملُ في النونِ للِّسانِ ، وفي الميمِ للشفتين على ما سَبقَ .

وكان يُجزِئُه أن يشترطَ عدمَ الإظهارِ ، ويَلزمُ مِن ذلك أن يكنَّ سواكن »[5] .

---

(١) الكتاب ٤/٤٣٢ .

(٢) المعروف بـ : ابن أبي مريم ، أستاذ عارف (ت ٥٦٢ هـ) ، غاية النهاية ٢/٣٣٧ .

(٣) في كتابه : المُوضَح في وجوه القراءات وعِلَلها ١/١٧٧ .

(٤) حيث قال في منظومته ، البيت (١١٥١) :

وَغُنَّةُ تَنْوِينٍ وَ نُونٍ وَمِيمِ انْ سَكَنَّ وَ لاَ إظْهَارَ فِي الأَنْفِ يُجْتَلَى

(٥) قاله أبو شامةَ في إبراز المعاني ص ٧٥٠ ، وأما ما نقلَه عن أبي عمرٍو فلم أقف عليه فيما بين يديَّ من مصادر .

قال الشيخ أبو عمرو في شرحِ هذه الغنَّةِ المُسمَّاةِ بالنونِ الخفيفةِ : « هذه النونُ ليست التي قد مرَّ ذكرُها فإنَّ تلك مِن الفَمِ ، وهذه مِن الخيشوم » .

قال : « وشرطُ هذه أن يكون بعدَها حرفٌ مِن حروفِ الفَمِ ؛ ليصحَّ إخفاؤها ، فإن كان بعدَها حرفٌ مِن حروفِ الحَلق ، أو كانت آخرَ الكلامِ وَجبَ أن تكون الأُولى . فإذا قلتَ : ﴿ مِنكَ ﴾ ، و﴿ عَنكَ﴾ فمخرجُ هذه النونِ مِن الخيشوم ، وليست تلك النونُ في التحقيق . فإذا قلتَ : ﴿ مَنْ خَلَقَ﴾ [العنكبوت٥٣] ، و(مَنْ أَبوكَ) فهذه هي النـــونُ التي مخرجُها مِن الفَمِ ، وكذلك إذا قلتَ : (أَعْلَنْ) وشبهه ممَّا يكون آخرَ الكلامِ وَجبَ أن تكون هي النونُ الأُولى أيضاً » [1] ، وقد أشرنا إلى ذلك عند قوله : (**وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ**) .

وقولُ الناظمِ : (**إِذَا مَا شُدِّدَا**) يشملُ المُشدَّدتين في كلمةٍ نحـــو : ﴿ٱلْجِنَّـةِ وَٱلنَّـاسِ﴾ [الناس ٦] ، و﴿هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة ١١] ، و﴿ لَهَمَّت طَّآئِفَـةٌ﴾ [النساء ١١٣] . وفي كلمتين نحو : ﴿مِّن نَّـٰصِرِينَ﴾ [آل عمـــران ٢٢] ، و﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [يونس ٢٧] .

وزادَ ابنُ الناظم المُشدَّدتين مِن غيرِ إدغامٍ نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة ٢٠] ، ﴿ وَلَمَّـا ﴾ [البقرة ١٠١] [2] ، وفيه بحثٌ ؛ إذِ التشديدُ مُستلزم الإدغام [3] .

---

(١) ذكرَ الشارح هذا القول بحروفِه عند شرح البيت (١٩) ، وانظر إبراز المعاني ص ٧٥٠ .

(٢) الحواشي المُفهِمة ص ٣٢ .

(٣) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ١٩٣ : « وفي بعضها مُشدَّدة بغير إدغـــام ... ، وإن وقع إجمالاً في كـــلامِ ابنِ المصنِّف ، ولعلَّ هذا مـــرادُ خالدٍ ، حيث قال : « وفيه بحثٌ =

فائدة :

قال بعضُهم : « والنون آصلُ في الغنَّة مِن الميمِ ؛ لقُربِه مِن الخيشوم »[١] .

وقولُه : (**وَأَخْفِيَنْ المِيمَ إلى آخره**) يعني أنَّ الميمَ الساكنة إذا أتى بعدَها باءٌ فإنَّ المختارَ عند أهلِ الأداء هو الإخـــفاءُ/، وعليه العملُ ، وهو مذهبُ ابنِ مجـــاهدٍ[٢] ٦٧/أ وابنِ بشيرٍ[٣] وغيرِهما ، وبه قال الدانيُّ[٤] . وذهبَ ابنُ المنادي[٥] إلى إدغامِها .

قال الناظمُ في التمهيد في معرفة التجويدِ : « وبالإخفاءِ آخذُ »[٦] ، ثم نقلَ عن شيخه ابنُ الجنـــديِّ أنه قال : « اختلفَ أهلُ الأداءِ في الميمِ الساكنة إذا لَقِيـــت باءً ، والصحيحُ إخفاؤها مطلقاً ؛ أي ســـواءٌ كانت أصليَّة الســـكونِ أو عارضةً

=يُعرف بالتأمُّل » ، ولا يَبعُد أنَّ مُرادَه ما فَهِمَه المِصريُّ حيث قال : وفيه بحثٌ ؛ إذ التشـــديدُ مستلزم الإدغام ، لكنه غيرُ صحيحٍ ؛ إذ الأمرُ بالعكس ، فإنَّ الإدغامَ مستلزمٌ للتشديد بخـــلاف عكسِه ، وإنما يتبيَّن لك الفرقُ بينهما بحسب بِنيَة أصولها » . وانظر الحـــواشي الأزهريـــة ص ٨٢ .

(١) انظر المنح الفكرية ص ١٩٧، ولم أقف على بيان المُراد ببعضهم فيما بين يديَّ من مصادر.

(٢) هو أبو بكر أحمدُ بنُ موسى بنِ العباسِ بنِ مجاهدٍ التميميُّ ، الحافظ الأستاذ شيخ الصـــنعة (ت ٣٢٤ هـ) ، غاية النهاية ١/١٣٩ .

(٣) كذا في النُّسخ كلِّها ، والصواب : ابن بشرٍ ، وهو عليُّ بنُ محمدِ بنِ بشرٍ الأنطاكيُّ ، إمام حاذق مسند ثقة (ت ٣٧٧ هـ) ، غاية النهاية ١/٥٦٥ .

(٤) في التحديد ص ١٦٧ .

(٥) هو أحمدُ بنُ جعفرٍ ، أبو الحسين البَغداديُّ إمام مشهور حافظ ثقة (ت ٣٣٦ هـ) ، غاية النهاية ١/٤٤ .

(٦) التمهيد ص ١٥٦ .

كقولِه تعالى : ﴿أَم بِظَٰهِرٖ مِّنَ ٱلۡقَوۡلِۗ﴾ [الرعد ٣٣] مثال للأولِ ، ﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [البقرة ١١٣] مثال للثاني »[١] . وبعضُهم يُظهرُها وهوقليلٌ غيرُ مختارٍ ، وبه قال مكيٌّ[٢] .

تنبيه :

اعلَم وفَّقكَ اللهُ أنَّ الميمَ لها ثلاثةُ أحكامٍ : إدغامٌ وإخفاءٌ وإظهارٌ ، فتُدغَم في مثلِها نحو : ﴿عَلَيۡهِم مِّنۡ﴾ [النساء ٦٩] ، ﴿ٱللَّهَ يَعۡلَم مَّا﴾ [البقرة ٧٧][٣] . وتُخفَى عند الباءِ نحو : ﴿يَحۡكُم بَيۡنَهُمۡ﴾ [البقرة ١١٣] ، ﴿رَبَّهُم بِهِمۡ﴾ [العاديات ١١] . وتُظهرُ عند بقيَّة الحروفِ ، وتكون أشدُّ إظهاراً عند الفاءِ والواوِ ، وإلى هذا أشارَ بقولِه :

٦٤- وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي الأَحْرُفِ ... وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

أمرَ بإظهارِ الميم الساكنة المتقدِّمةِ الذِّكر عند باقي حروفِ المعجم مؤكِّداً ذلك بنونِ التوكيد الخفيفةِ ، سواءٌ كان ذلك في كلمة نحو قولِه تعالى : ﴿أَنۡعَمۡتَ﴾ [الفاتحة ٧] ، و﴿تُمۡسُونَ﴾ [الروم١٧] . أم في كلمتين نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنتُمۡ

(١) نقله عنه ابن الجزريِّ في التمهيد ص ١٥٦ .

(٢) في : الرعاية ص ٢٠٦ .

(٣) على رواية السوسيِّ عن أبي عمرٍو ، و ذلك بتسكينِ الميم من (يَعْلَمُ) وإدغامِها في الميم بعدها ، انظر التيسير ص ٢٨ . وفي النُّسخ كلِّها : (يعلم ما فيه) وليست آية من القرآن .

تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ﴾ [البقرة ٤٤] ، ﴿وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ﴾ [البقرة ٤٦] ، ﴿أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٌ لَّكُمۡ عِندَ﴾ [البقرة ٥٤] .

وقولُه : (**وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي**) أمرٌ ثانٍ بالتحذير مُؤكِّداً الأمرَ الأولَ ، أي احذَر إخفاءَها عند الواو والفاء ؛ لاتِّحادِ مخرجِهما – أي مخرجِ الميمِ بمخرجِ الواوِ – وقُربِها مِن الفاءِ ، فيُظنُّ أنها تَختفي عندهما كما تختفي عند الباءِ المتَّحدةِ هي بها فيه [(١)] .

وكثيراً ما يَفعلُ ذلك الجَهلَة مِن عوامِّ القرَّاء نحو : ﴿عَلَيۡهِمۡ وَلَا﴾ [الفاتحة ٧] ، ﴿وَهُمۡ فِيهَا﴾ [البقرة ٢٥] ، يُخفون ذلك جهلاً منهم .

وبعضُهم يُحرِّكها عند إرادةِ إظهارِها ، وكلُّ ذلك خطأٌ فاحشٌ شرعاً وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً .

واستَعمل الناظم صيغةَ جمعِ القلَّة للكثرةِ في قولِه : (**عِنْدَ بَاقِي الأَحْرُف**) تجوُّزٌ [(٢)] ، أو يحتمل أن يقال /: لا تجوُّزَ ؛ لأنَّ جمعَ القلَّة إذا حُلِّي بالألف واللَّام دلَّ على الكثرةِ [(٣)] . وقَصرَ الفاءَ للوَزن . ٦٧/ب

* * *

(١) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٣٣ ، والدقائق المحكمة ص ١٠١، والفوائد السَّرِية لوحة ٥٥/أ.

(٢) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٣٣ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٥٥/أ .

(٣) انظر معجم القواعد العربية ص ١٩١ .

[بَابُ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَنْوِينِ]

ثم أخذَ في بيانِ أحكامِ النونِ الساكنة والتنوين فقال :

٦٥- وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَ نُونٍ يُلْفَى : إِظْهَارٌ ، ادْغَامٌ ، وَقَلْبٌ ، إِخْفَا

هذا شروعٌ في أحكامِ النونِ الساكنة والتنوين .

اعْلَم أنَّ حكمَ النونِ الساكنةِ والتنوين (**يُلْفَى**) أي يوجد في أربعةِ أقسامٍ وهي : الإظهارُ ، والإدغامُ ، والقلبُ ، والإخفاء .

فقولُه : (**وَنُونٍ**) أي نونٍ ساكنةٍ ، وهي تكون في آخرِ الكلمة وفي وَسَطِها كسائرِ الحروف السواكن ، وتكون في الاسمِ والفعلِ والحرف .

وأما التنوينُ فلا يكون إلا في آخرِ الاسمِ ، بشرط أن يكون منصرفاً موصولاً لفظاً عارياً عن الألفِ واللاَّم ، وثبوتُه مع هذه الشروط إنما يكون في اللفظِ لا في الخطِّ ، إلا في قولِه تعالى : ﴿وَكَأَيِّن﴾ [آل عمران ١٤٦] حيث وقع ، فإنهم كَتبوه بالنونِ [١] .

وعرَّفه الجعبريُّ بأنه : « نونٌ ساكنةٌ تَلحقُ آخرَ الاسمِ لأمكَنيَّته » [٢] .

وقسَّمه النَّحْويون إلى عشَرةِ أقسامٍ ، ونَظمَها بعضُهم فقال :

أَقسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا

---

(١) ذكرَ كلَّ هذا ابنُ الجزريِّ في النشر ٢/٢٢ .

(٢) في : كتر المعاني (خط/٢٢٢) .

مَكِّنْ وَقَابِلْ وَعَوِّضْ وَ المُنَكَّرَ زِدْ رَنِّمْ أَوِ احْكِ اضْطُرِّرْ غَالٍ وَمَا هُمِزَا [١]

لكنَّ المُختصَّ بالاسمِ منها أربعةٌ ، وهي التي وَرَدَت في القرآنِ العظيم وهي :

١- تنوينُ التَّمكين نحو : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة ٦] ، ﴿غِشَٰوَةٌۖ وَلَهُمْ﴾ [البقرة ٧] ، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢] .

ومعنى تنوينِ التَّمكين : أنه يدلُّ على أَمكَنيَّة الاسمِ في باب الاسميَّة ؛ إذ لا يُشبِه الحرفَ فيُبنَى ، ولا الفعلَ فيُمنعَ مِن الصَّرف [٢] .

٢- وتنوينُ المُقابلةِ نحو : ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ [التحريم ٥] ، و﴿مُّؤْمِنَٰتٍ﴾ [التحريم ٥] . فإنَّ التنوينَ في نحو : ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ ، و﴿مُّؤْمِنَٰتٍ﴾ في مقابلةِ النونِ في ﴿مُسْلِمَيْنِ﴾ [البقرة ١٢٨] ، و﴿مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة ٩١] ، وليس التنوينُ فيهما للصَّرف ، كما صرَّحوا به في باب ما لا يَنصَرِف مِن كُتبِ النَّحو [٣] .

٣- وتنوينُ العِوَضِ وهو : إما أن يكون عِوَضاً عن حرفٍ ، نحو : ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف ٤١] ، و (جوارٍ) فإنَّ تنوينَه عِوَضٌ عن الياء المحذوفة منه .

---

(١) ذكرَه الشيخ محمدٌ الدمياطيُّ الشافعيُّ ، الشهير بالخضريِّ (ت ١٢٨٧ هـ) في حاشيته على شرح ابن عقيل ٢١/١ ، حيث قال : « وقد جمعَها المصنِّف بقوله » .

(٢) انظر معجم القواعد العربية ص ١٧٣ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٢/١ .

وإما عن مضاف إليه مفردٍ نحو : ﴿ كُلٌّ ﴾ [البقرة ١١٦] فإنَّ تنوينَـــه / علـــى ٦٨/أ الصحيح كما في المُغني عِوضٌ عن مفردٍ [1] .

وإما عِوضاً عن جملةٍ نحو : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [المؤمنون ١٠١] فإنَّ تنوينَه عِوضٌ عن الجملةِ التي تضاف (إذْ) إليها ، وكسرةُ ذال ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ ليست إعراباً بل لالتقـــاءِ الساكنين [2] .

٤- وتنوينُ التَّناسبُ نحو : ﴿ سَلَٰسِلاْ وَأَغْلَٰلًا ﴾[القيامة٢٠] ، فـــ ﴿ سَلَٰسِلاْ ﴾ غيرُ مُنصرفٍ نُوِّنَ ؛ لمناسبةِ ﴿ أَغْلَٰلاً ﴾ وهـــي قـــراءةُ نـــافعٍ وهشـــام وشـــعبةَ والكسائيِّ [3] .

وما عدا ذلك مِن أقسام التنوين لَم يَرد في القرآن .

فإنْ قلتَ : لِمَ لَمْ يُقيِّد النونَ بالسكونِ مع أنه مُعتبرٌ ؟

قلتُ : لَمّا اشتُهرَ بينهم ذِكرُ حكمِ النونِ الساكنة والتنوين مع وَصـــفِ النـــونِ بالسكونِ ، سَكَتَ المُصنِّف عن ذِكرِ الوَصفِ وإن كان مُعتبراً .

وقيل : قَيدُ السكونِ معلومٌ ؛ لقرينةِ التشريك في الحكمِ بينها وبين ما هو ساكنٌ - أعني التنوينَ - لأنَّ الاشتراكَ في الحكمِ يَقتضي التسويةَ في الوَصفِ غالباً .

ولَم يُقيِّدوا التنوينَ بالسكونِ لأنه لا يكون إلا ساكناً ، بخلافِ النون فإنها كما تَقع متحرِّكةً تقعُ ساكنةً ونصُّوا عليه - وإن كان نوناً - لمخالفتِه إياها مِن وجوهٍ ؛

---

(١) انظر مغني اللبيب ١/٢٠٠ .

(٢) انظر مغني اللبيب ١/٨٥ .

(٣) انظر التيسير للدانيِّ ص ١٧٦ ، والنشر ٢/٣٩٤ .

إذ هو نونٌ ساكنةٌ تَلحقُ آخرَ الاسمِ لفظاً لا خطّاً ، وهي نونٌ ساكنةٌ متوسطةٌ أو متطرفةٌ تَثبُت لفظاً وخطّاً في الوَصلِ وغيرِه ، وتكون في الاسمِ وغيرِه كما تقدَّم [1] .

وقولُه : (وَحُكْمُ تَنْوِينٍ) مبتدأٌ ونكرةٌ ؛ لأنه مضافٌ إلى النكرة ، وكلُّ مضافٍ إلى النكرةِ نكرةٌ . و(يُلْفَى) بمعنى يوجد ، جملة وَقَعَت صفةً له مسوِّغةً لوقوعِه مبتدأ ، وما بعدَها خبرُه [2] .

وقولُه : (إِظْهَارٌ ، نِ ادْغَامٌ) بنقلِ حركة الهمزةِ إلى التنوين ، وحرفُ العَطف محذوفٌ مِن قولِه : (إِدْغَامٌ ، وَإِخْفَاءٌ) والتقديرُ : إظهارٌ وإدغامٌ وقلبٌ وإخفاءٌ .

ثم أشارَ إلى القسمِ الأولِ فقال :

٦٦– فَعِنْدَ حَرْفِ الحَلْقِ أَظْهِرْ ، ....

أمر رَحمه الله بإظهارِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ عند حروفِ الحلقِ السِّتةِ وهي : الهمزةُ والهاءُ ، والحاءُ والعينُ ، والخاءُ والغينُ .

وقد جَمعَها الشَّاطبيُّ في نصفِ بيت فقال [3] :

أَلاَ حَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيه غُفَّلاَ

---

(١) ذكرَ كلَّ هذا التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٥٥/أ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) في هامش (س) زيادة : « قوله (نصْف) أي في أوائل كلمات نصف هذا البيت » وهي في منظومة الإمام الشاطبيِّ ، البيت رقم (١٨٩) ، وصَدرُه :

وَعِنْدَ حُرُوفِ الحَلْقِ لِلْكُلِّ أُظْهِرَا

وجَمعَها بعضُهم فقال :

أَخِي هَاكَ عِلْماً حَازَهُ غَيرُ خَاسِرِ [1]

وجُمعَت في بيت أيضاً وهو :

فَهَمْزٌ وَهَاءٌ ثُمَّ / حَاءٌ وَعَيْنُهَا وَخَاءٌ وَغَيْنٌ يَا أُخَيَّ تَأَمَّلاَ [2] ٦٨/ب

وجَمعَها بعضُهم أيضاً في أوائلِ قوله [3] :

خَوْدٌ غَلاَ هَوَاهَا آهِ عَلَى حِمَاهَا

وبعضُهم أيضاً في أوائلِ هذه الكلماتِ : أُتَرَى هَجَعَتْ عَيْنُ خَلِيلِي حِينَ غَفَا .

وتُسمَّى هذه الحروفُ حروفَ الإظهارِ ؛ لظهورِ النونِ أو التنوينِ عند تلاقي واحدٍ منها [4] .

وتقع النونُ معها في كلمةٍ نحو : ﴿يَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام ٢٦] ، و﴿يَنْهَوْنَ﴾ [الأنعام ٢٦] ، و﴿تَنْحِتُون﴾ [الأعراف ٧٤] ، و ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة ٧] ، ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة٣] ، و ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء ٥١] .

---

(١) ذكرَه الشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٨٦ ، والقسطلانيُّ في اللآلئ السَّنِية لوحة ٢٩/أ ، وملاٌّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٠٤ .

(٢) ذكرَه القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٢٩/أ ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٠٤ : « قال المِصريُّ : وجُمعَت في بيت أيضاً وهو ... ، قلت : تأمَّلنا فوَجدنا أنَّ حقَّ الترتيب أن يقول :

فَهَمْزٌ وَهَاءٌ ثُمَّ عَيْنٌ وَحَاؤُهَا فَغَيْنٌ وَخَاءٌ ثُمَّ كُنْ مُتَأَمِّلاَ » .

(٣) لم أعثر على قائله .

(٤) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٢٩/أ .

وفي كلمتين نحو : ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة ٦٢] عند مَن لَم يَنقل حركةَ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها كورشٍ . ونحو : ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد٣٣] ، و﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر ٤] ، و﴿مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾ [المجادلة٢٢] ، و ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [النساء ١٥٧] ، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء٣] ، و﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف٤٣] ، إلا التنوينَ فإنه لا يكون إلا في كلمتين ؛ للزُومِه الآخر نحو قولِه تعالى : ﴿لَكَبِيرَةٌ إِلَّا﴾ [البقرة ٤٥] ، ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف٣٠] ، ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة ٢٠٩] ، ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ١٨١] ، ﴿نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم ٣] ، ﴿عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر ٢٨] .

والعلةُ في إظهارِهما عند هذه الحروفِ السِّتةِ بُعدُ مَخرجِهما عن مَخارجِها ، وإنما يَقعُ الإدغامُ في أكثرِ الكلامِ ؛ لتقارُبِ المخارجِ ، فإذا تَباعدت وَجبَ الإظهارُ ، الذي هو الأصلُ [1] .

قال في التمهيد : « وقد ذكرَ بعضُ القرَّاء في كُتبِهم أنَّ الغنَّةَ باقيةٌ فيهما ، وذكرَ شيخُ الدَّانيِّ فارسُ بنُ أحمدَ في مُصنَّفٍ له [2] أنَّ الغنَّةَ ساقطةٌ منهما إذا أُظهِرا،

(١) انظر الرعاية ص ٢٣٧ ، والتمهيد ص ١٦٦ .

(٢) هو فارسُ بنُ أحمدَ بنِ موسى بن عمرانَ ، أبو الفتح الحمصيُّ الضرير ، الأستاذ الكبير الضابط الثقة ، مؤلِّف كتاب : المنشأ في القراءات الثمان (ت ٤٠١ هـ) ، انظر غاية النهاية ٥/٢ .

وهو مذهبُ النُّحاةِ ، وبه صرَّحوا في كُتبِهم ، وبه قَرأتُ على كلِّ شيوخي ماعدا قراءةِ يزيدَ والمُسيَّبيِّ [1] » [2] انتهى .

تنبيه :

أجمَع القرَّاءُ على إظهارِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ عند الهمزةِ والهاءِ والحاءِ والعينِ بلا خلافٍ عنهم في ذلك ، واختَلفوا في إظهارهما عند الخاءِ والغينِ ، فمِن طريقِ الشَّاطبية لَم يَجرِ خلافٌ عن أحدٍ [3] ، وإنما الخلافُ مِن طريقِ الطَّيبةِ ، فرَوَى أبو جعفرٍ إخفاءَهما عند الخاءِ والغينِ إلا في ثلاثِ كلماتٍ وهي : ﴿ٱلۡمُنۡخَنِقَةُ﴾ بالمائدة [٣] استثناها بعضُ أهلِ الأداءِ ، ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا﴾ [النساء ١٣٥] بالنساء ، ﴿فَسَيُنۡغِضُونَ﴾ بالإسراء [٥١] [4] .

وَجهُ إخفائِهما عندهما قُربُهما مِن حرفي أقصَى اللسانِ وهما : القافُ والكافُ .

---

(١) يزيد : هو يزيدُ بنُ القعقاعِ ، أبو جعفر المدنيُّ ، أحد القرَّاء العشرة ، تابعيٌّ كبير القَدر (ت ١٣٠هـ) ، غاية النهاية ٣٨٢/٢ . والمُسيَّبيُّ : هو محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ محمدٍ المدنيُّ ، مقرئٌ عالِمٌ مشهور ، أخذ القراءة عرضاً عن أبيه عن نافع (ت ٢٣٦ هـ) ، غاية النهاية ٩٨/٢ .

(٢) التمهيد ص ١٦٦ .

(٣) حيث قال الإمام الشاطبيُّ في قصيدته : حرز الأماني ، البيت (٢٨٩) :

وَعِنْدَ حُرُوفِ الحَلْقِ لِلْكُلِّ أُظْهِرَا ... أَلاَ هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيهِ غُفَّلاَ

(٤) قال ابن الجزريِّ في منظومته : طيبة النشر ، البيت (٢٧٣) :

أَظْهِرْهُمَا عِنْدَ حُرُوفِ الحَلْقِ عَنْ ... كُلٌّ وَفِي غَيْنٍ وَخَا أَخْفَى ثَمَنْ

لاَ مُنْخَنِقْ يُنْغِضْ يَكُنْ بَعْضٌ أَبَى ... وَاقْلِبْهُمَا مَعْ غُنَّةٍ مِيماً بِبَا

ووَجهُ الإظهارِ العلَّةُ المُشتركةُ ، وهي بُعدُ مَخرجِ حرفِ الحَلقِ مِن مَخرجِ النونِ والتنوينِ ، ولإجراءِ الحروفِ الحَلقيةِ مُجراً واحداً (١) .

تنبيه ثان :

٦٩/أ لَم يَعدُّوا الألفَ مِن حروفِ / الإظهارِ ، وإن كانت معدودةً مِن حروفِ الحَلقِ ؛ لعدمِ تأتِّيها لِمَا يَلزم مِن التقاءِ الساكنينِ ؛ إذ الألفُ لا تكون إلا ساكنةً وكذا النونُ الساكنةُ والتنوين (٢) ؛ إذ هو نونٌ ساكنةٌ ، واجتماعُ الساكنين إنما يكون عند الوَقفِ ، أو عند الإدغام .

فإن قلتَ : لِمَ قدَّمَ الناظمُ الإظهارَ على الإدغامِ ؟

قلتُ : لأنَّ الإظهارَ هو الأصلُ كما أشرنا إليه ، وثنَّى بالإدغامِ لأنَّه ضدُّ الإظهارِ المُتقدِّم ، والشيءُ يُحمَل على ضدِّه كما يُحمَل على نَقيضِه ، إذِ الضدُّ أقــربُ خطوراً بالبالِ ، ولمُساواتِه له أيضاً في عدَّةِ الحروفِ كما سيأتي (٣) .

القسمُ الثاني : الإدغامُ ، وتقدَّم معناه لغةً واصطلاحاً عند قوله : (**وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إنْ سَكَنْ أَدْغِمِ**) (٤) ، وأشار إليه هنا بقوله :

٦٦- ....وَادَّغِمْ فِي اللاَّمِ وَالرَّا لاَ بِغُنَّةٍ أَتَمّ

---

(١) ذكر كلَّ هذا التنبيه ابنُ الجزريِّ في النشر ٢/٢٢-٢٣ .

(٢) ذكرَ قريباً من هذا مكيٌّ في الرعاية ص ٢٣٦ .

(٣) ذكرَه ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٠٧ .

(٤) انظر عند شرح البيت (٥٠) .

٦٧- وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي : يُومِنُ   إلاَّ بِكِلْمَةٍ كَـ : دُنْيَا عَنْوَنُوا

أمرَ رحمه الله بإدغامِ النونِ والتنوينِ في اللامِ والرَّاءِ بلا غنَّةٍ ، ولا تكون النونُ قبلَهما في القرآنِ إلا مُتطرِّفةً .

مثال إدغامِ النونِ الساكنةِ في اللاَّم : ﴿مِن لَّدُنْـهُ﴾ [النساء ٤٠] ، وفي الـرَّاءِ : ﴿مِّن رَّبِّهِمْۖ﴾ [البقرة ٥] . والتنـوين في اللاَّمِ : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقـرة ٢] ، وفي الراء : ﴿بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء ٩٣] .

و لم يَثبُت وقوعُ اللامِ والراء بعد النونِ في كلمةٍ في القرآنِ العظيم ، إذ لو وقعَ شيءٌ من ذلك لوَجبَ الإظهارُ ؛ خوفَ الالتباسِ بالمُضاعف [(١)] .

وَجهُ الإدغامِ : تقارُبُ المَخرجينِ أو اتِّحادُهما على رأيٍ . ووَجهُ حذفُ الغنَّة : المبالغةُ في ذهابِ لفظِ الحرفِ الأول بكُلِّيته ، وتَصييرُه بلفظِ الثاني [(٢)] .

وقولُه : (أَتَمّ) أي وأدغِم النونَ والتنوينَ في اللاَّمِ والرَّاءِ بلا غنَّة إدغاماً أَتمَّ مِن غيرِه ، فإنَّ الإدغامَ في هذه الحالة يكون إدغاماً كاملاً عند مَن أذهَب الغنَّةَ وهم الجمهور مِن أهلِ الأداءِ والأجلاءُ مِن أئمة التجويد ، وهو الذي عليه العملُ عند أئمةِ الأمصارِ من هذه الأعصارِ ، وهو الذي لَم يَذكرِ المَغاربةُ قاطبةً وكثيرٌ مِن غيرِهم سواه كصاحبِ التيسيرِ والشَّاطبيةِ والعنوانِ والكافي والهادي والتبصرةِ والهدايةِ وغيرِهم [(٣)] .

---

(١) ذكرَه الشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٨٧ .

(٢) انظر التمهيد ص ١٦٧ .

(٣) انظر النشر ٢/٢٣ .

٦٩/ب وذهبَ / كثيرٌ مِن أهلِ الأداءِ إلى الإدغامِ مع الغنَّةِ فيكون إدغاماً ناقصاً غيرَ مُستكملِ التشديدِ ؛ لوجودِ الغنَّةِ معه .

قال في النشرِ : « وقد وَرِدَت الغنَّةُ مع اللاَّمِ والرَّاءِ عن كلٍّ مِن القرَّاءِ ، وصحَّت مِن طُرقِ كتابِنا نصّاً وأداءً عن أهلِ الحجازِ والشامِ والبصرةِ وحفص . وقرأتُ بها مِن روايةِ قالون وابنِ كثيرٍ وهشامٍ وعيسى بنِ وَرْدَان ورَوح وغيرِهم »[1] انتهى .

وفي بعضِ النُّسخِ : (لاَ بِغُنَّةٍ لَزِمْ) أي لا بغنَّةٍ لازمةٍ لهما بل مُنفكةٍ عنهما . قاله ابنُ الناظمِ[2] ، وهي موافقةٌ لنسخةِ (أَتَمّ) على ما ذَكرنا ، فاعلَم ذلك .

تنبيه :

قال بعضُ تلامذةِ الناظمِ رحمه الله عند قولِه : (لَزِمْ) هي النُّسخةُ التي ضَبطناها مِن لفظِه آخراً[3] .

ثم أمرَ بإدغامِهما بغنَّةٍ في حروفِ (يُومِنُ) وهي : الياءُ ، والواوُ ، والميمُ ، والنونُ وإلى ذلك أشارَ بقولِه : (**وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي : يُومِنُ**) .

---

(١) النشر ٢/٢٤ .

(٢) في الحواشي المُفهمة ص ٣٤ .

(٣) قاله الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في الطرازات المُعلمة ص ١٨١ ، ثم عقَّب فقال : « ضبطناها عن الناظم ومن فيه ، وفي النُّسخ المتقدِّمة (أَتَمْ) مكان (لَزِمْ) » . وهي موافقة لتحقيق شيخنا وأستاذنا الدكتور أيمن سويد – حفظه الله – في تحقيقه لهذا المتن المبارك .

مثال إدغامِ النونِ الساكنة في الياءِ : ﴿ مَن يَعْمَلْ ﴾ [النساء ١١٠] ، والتنوين فيهما : ﴿ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ ﴾ [البقرة ١٩] .

ومثال إدغامِ النونِ الساكنة في الواوِ : ﴿ مِن وَاقٍ ﴾ [الرعد ٣٤] ، والتنوين فيهما : ﴿ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ ﴾ [البقرة ٧] .

ومثال إدغامِ النونِ الساكنة في الميمِ : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة ٣] ، والتنوين فيهما : ﴿ مَثَلًا مَّا ﴾ [البقرة ٢٦] .

ومثال إدغامِ النونِ الساكنة في النونِ : ﴿ مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [آل عمران ٢٢] ، والتنوين فيهما : ﴿ عِظَٰمًا نَّخِرَةً ﴾ [النبأ ٣١] .

وقِسْ على ما ذَكرتُه لك ، فصارَت حروفُ الإدغامِ بغنَّةٍ وبدونِها ستَّةٌ ، وقد جَمعَها بعضُهم في قولِه : (يَرْمُلُونَ) [1] .

تنبيه :

اتَّفقَ القرَّاءُ على إدغامِهما بغنَّةٍ في حروفِ (**يُومِنُ**) إلا خَلَفاً في الواوِ والياءِ فإنه أدغمَهما بلا غنَّةٍ فيهما ، وإلا الدُّوريَّ عنِ الكسائيِّ فإنه أدغمِهما في الياءِ بلا غنَّةٍ مِن طريقِ طيِّبةِ النَّشر [2] .

وَجهُ إدغامِهما في الياءِ : التَّجانسُ في الجَهرِ والاستفالِ والانفتاحِ .

---

(١) يَرْمُلُون : رَملَ من باب طَلَب ، انظر المصباح المنير ص ٢٣٩ .

(٢) انظر النشر ٢/٢٤ . وقال ابن الجزريِّ في منظومته : طيبة النشر ، البيت (٢٧٥) :

وَالكُلُّ فِي يَنْمُو بِهَا وَضِقْ حَذَفْ   فِي الوَاوِ وَاليَا وَتَرَى فِي اليَا اخْتَلَفْ

وفي الواوِ : التَّجانسُ في الجهرِ والبينيَّةِ على قولٍ [(١)] والاستفالِ والانفتاح .

وأيضاً مُضارعتُهما للياءِ والواوِ في اللِّينِ الذي فيهما ؛ لشبهِهما بالغنَّة .

وفي الميمِ : التَّجانسُ في الجَهرِ والاستفالِ والانفتاحِ والبينيَّةِ والانذلاقِ والغنَّة .

وفي النونِ : التَّماثلُ [(٢)] .

٧٠/أ ثم اختَلفوا في / الغنَّة الظاهرةِ حالةَ إدغامِ النونِ الساكنة والتنوينِ في الميمِ ، هل هي غنَّةُ النونِ المُدغمةِ ، أو غنَّةُ الميمِ المقلوبةِ للإدغامِ ؟

فذهبَ إلى الأولِ أبو الحَسنِ ابنُ كَيسانَ النَّحْويُّ [(٣)] وأبو بكرِ بنِ مجاهدٍ المقري وغيرُهما .

وذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ تلك الغنَّةَ غنَّةُ الميمِ ، لا غنَّةُ النونِ والتنوينِ ؛ لانقلابِهما إلى لفظِها ، وهو اختيارُ الدَّانيِّ [(٤)] والمحقِّقين ، وهو الصحيحُ ؛ لأنَّ الأول قد ذهبَ بالقلبِ فلا فرقَ في اللفظِ بالنُّطقِ بينَ ﴿مِمَّن﴾ ، ﴿وَإِن مِّنْ﴾ ، واتَّفقوا مع الواوِ والياءِ على أنها غنَّةُ المُدغمِ ، ومع النونِ على أنها غنَّةُ المُدغمِ فيه [(٥)] .

---

(١) انظر كلام الشارح عن شرح البيت (٢٢) .

(٢) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٣٤ ، والحواشي الأزهرية ص ٨٨ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٣٠/ب ، والدقائق المحكمة ص ١٠٤ ، والفوائد السِّرية لوحة ٥٧/ب ، والمنح الفكرية ص ٢١٠ .

(٣) هو محمدُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بن كَيسان (ت ٢٩٩ هـ أو ٣٢٠ هـ) ، بغية الوعاة ١٨/١ .

(٤) كما في التحديد ص ١١٤ .

(٥) ما سبق من عرض المذاهب نقله بتصرُّف من التمهيد ص ١٦٨ ، والنشر ٢٦/٢ ، وانظر المنح الفكرية ص ٢١٠ .

فإن قلتَ : وجــودُ الغنَّة مع الإدغامِ في الواوِ والياءِ ، وكذلك اللاَّم والرَّاءِ عند القائلِ به يَمنعُ أن يكون إدغاماً ، فينبغي أن يكون إخفاءً كما صــرَّح به السَّخاويُّ حيث قال : « واعلَم أنَّ حقيقةَ ذلك إخفاءٌ لا إدغامٌ ، وإنما يقولون له إدغاماً مجازاً » .

قال : « وهو في الحقيقةِ إخفاءٌ على مَذهبِ مَن يُبقي الغنَّةَ ويَمنعُ تمحُّضَ الإدغامِ إلا أنه لا بدَّ مِن تشديدٍ يسيرٍ فيهما » . قال : « وهو قولُ الأكابرِ ، قالوا : الإخفاءُ ما بَقِيَت معه الغنَّةُ »[1] .

أجيبَ بأنَّ الإدغامَ مع الغنَّة في الواوِ والياءِ ، وكذلك في الراء واللام عند مَن رَوى ذلك ، هو إدغامٌ غيرُ كاملٍ مِن أجلِ الغنَّة الباقيةِ معه ، وهو عند مَن أذهبَ الغنَّةَ إدغامٌ كاملٌ .

ويوضِّح ذلك ما قاله الناظمُ في النشرِ قال : « قلتُ : الصحيحُ مِن أقوالِ الأئمة أنه إدغامٌ ناقصٌ مِن أجل صوتِ الغنَّة الموجودة معه ، فهو بمنــزلة صوتِ الإطباقِ الموجودِ مع الإدغامِ في : ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل٢٢] ، و﴿بَسَطتَ﴾ [المائــدة ٢٨] ، والدليل على أنَّ ذلك إدغامٌ وجودُ التشديدِ فيه ؛ إذِ التشــديدُ ممتنعٌ مع الإخفاء .

قال الحافظُ أبو عمرٍو : فمَن بَقَّى غنَّةَ النونِ والتنوينِ مع الإدغامِ لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبِه ؛ لأنَّ حقيقةَ بابِ الإدغامِ الصحيحِ أن لا يَبقَى فيه مِن الحرفِ المُدغمِ أثرٌ ، إذا كان / لفظُه يَنقلبُ إلى لفظِ المُدغمِ فيه ، ويصيرُ مَخرجُه مِن مَخــرجِه ، بل هو في الحقيقةِ كالإخفاءِ الذي يَمتنعُ فيه الحــرفُ مِن القلبِ ؛ ٧٠/ب

(١) في شرحه على الشاطبية المسمَّى بــ : فتح الوَصيد في شرح القصيد ٢/٤٠٩ ، ونقله ابنُ الجزريِّ عنه في النشر ٢/٢٧-٢٨ .

لظهورِ صوتِ المُدغمِ ، وهو الغنَّةُ ، ألا تَرى أنَّ مَن أدغـــمَ النونَ والتنوينَ و لم يُبقِ غنَّتَهما ، قَلَبهما حـــرفاً خالصاً مِن جنسِ ما يُدغـــمانِ فيه ، فعُدمتِ الغنَّةُ بذلك رأساً في مَذهـــبِه ؛ إذ غيرُ ممكنٍ أن تكون مُنفـــردةً في غيرِ حرفٍ ، أو مُخالطةً لحرفٍ لا غنَّةَ فيه ؛ لأنهما مَّما يختصُّ به النونُ والميمُ لا غير » [١] انتهى .

واتَّفقوا على إظهارِ النونِ الساكنةِ عند الواوِ والياءِ في كلمةٍ ، وإليه أشـــارَ الناظمُ بقولِه : (**إلاَّ بِكِلْمَةٍ كَـــ : دُنْيَا عَنْوَنُوا**) ؛ لئلا يلتبسَ لو أُدغمَ بالمُضاعفِ ؛ وهو ما تكرَّر أحدُ أصولِه نحو : ﴿ صِنْوَانٌ ﴾ [الرعد ٤] ، و﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾ [البقرة ٨٥] [٢] .

فإن قيل : هلاَّ أُدغِمَت النونُ الساكنةُ فيهما بغنَّةٍ ، فيحصلُ الفرقُ بها بين المُضاعفِ وغيرِه ؟

أجيبَ : بأنها لَّما كانت فارقةً فرقاً خفيّاً لم يكنِ الفرقُ معتبراً ، فمُنعَ الإدغامُ حذراً مِن اللَّبسِ ظاهراً . وأما الميمُ فلو وقعت قبلَها النونُ في كلمةٍ واحدةٍ وخيفَ اللَّبسُ ، أُظهرَت أيضاً كـــ : شَاةٍ زَنْمَاء [٣] .

و لم يتعرَّض الناظمُ لمثالِ الميمِ ؛ لعدمِ وقوعِه في القرآن .

---

(١) النشر ٢٨/٢ .

(٢) انظر الفوائد السَّرية لوحة ٥٨/أ .

(٣) ذكرَه التاذفيُّ بحروفه في الفوائد السَّرية لوحة ٥٨/أ . وشاة زنماء : المُـــزنَّم مـــن الإبـــل : المقطوع طرف الأُذُن ، انظر لسان العرب ٩٤/٦ ، مادَّة (ز ن م) .

ولم يُطِعِ الناظمَ رحمه الله مثالٌ موافقٌ للفظِ القرآنِ (١) ، ومثالُه فيه : ﴿صِنْوَانٌ﴾ جمع صُنْو ، بضمِّ الصادِ وكسرِها ؛ وهي النخلةُ التي لها رأسان أصلُهما واحدٌ (٢) ، ومثلُه : ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام ٩٩] .

ولذلك أتى بـ : (عَنْوَنُوا) كما يوجد في بعضِ النُّسخِ ، (عَنْوَنُوا) من عنوانِ الكتابِ ؛ وهو ظاهرُ خَتمِه الدَّالُّ على ما فيه كما يُفعل (٣) . وفي بعضِ النُّسخِ : (صَنْوَنُوا) - وهو أنسَبُ - إلى ﴿صِنْوَانٌ﴾ الواقعِ في القرآن (٤) .

تنبيه :

أظهرَ النونَ الساكنةَ عند الميمِ مِن ﴿طسٓمٓ﴾ بالشعراء [١] والقصص [١] : حمزةُ وأبو جعفرَ ، وأدغمَهما الباقون (٥) .

واتَّفقوا على إخفاءِها عند التاءِ مِن قولِه تعالى : ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ بالنمل [١] (٦) .

---

(١) وذلك من أجل وَزن النَّظم .

(٢) انظر لسان العرب ٤٢٥/٧ ، مادَّة (ص ن ا) .

(٣) ذكرَه القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٣١/أ ، وشيخُ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٠٤ .

(٤) قال الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في الطرازات المُعلمة ص ١٨٥ : « وفي بعضِ النُّسخ (صَنْوَنُ) ، وكلٌّ صحيحٌ » .

(٥) انظر النشر ١٩/٢ .

(٦) انظر النشر ١٩/٢ . وفي هامش (س) زيادة : « وما وقعَ لأبي شامةَ في شرحِه حيث قال : أنها مُظهرةٌ بلا خلافٍ ، فهو سَبقُ قَلَم » ، انظر إبراز المعاني ص ١٩٩ .

وأظهرَ النونَ مِن ﴿ يسٓ ﴾ [يسٓ ١] عند الواوِ : قالونُ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وحفصٌ / وحمزةُ ، وأدغمَهما الباقون . هذا ما مَشَى عليه الشَّاطبيُّ رحمه الله [(١)] . ٧١/أ

وقد اختُلفَ عن نافعٍ وعاصمٍ والبزيِّ وابنِ ذكوانَ مِن طريقِ كتابِ طيِّبةِ النَّشرِ فقيل عنهم بالإظهارِ ، وقيل بالإدغام [(٢)] .

وأما ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾ [القلم ١] فإن الخلافَ فيه كـالخلافِ في ﴿ يسٓ ﴾ ، إلا أنَّ قالونَ لم يختلف عنه فلم يُروَ عنه إلا الإظهارُ [(٣)] ، وأما ورشٌ فـرُويَ عنه الإظهارُ والإدغام [(٤)] .

وقولُه : (**ادَّغِمْ**) بتشديدِ الدَّالِ مِن بابِ افْتَعِل ، فيَحتمِلُ أن يكون ماضياً مبنياً للمجهولِ ، وقولُه : (**فِي اللاَّمِ والرَّا**) نائبُ فاعلٍ .

ويَحتملُ أن يكون فعلَ أمرٍ ، وهو أولَى ؛ لمناسبةِ ما قبلَه وما بعدَه ، فتأمَّل [(٥)] .

---

(١) في منظومته ، البيت رقم (٢٨١) حيث قال :

وَيَاسِينَ أَظْهِرْ عَنْ فَتىً حَقُّهُ بَدَا ... وَنُونَ وَفِيهِ الخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلاَ

وانظر إبراز المعاني ص ١٩٨ .

(٢) انظر النشر ١٧/٢ ، وقال ابن الجزريِّ في منظومته : طيبة النشر ، البيت (٢٧٠) :

حُطْ كَمْ ثَنَا رِضىً ويَسٓ رَوَى ... ظَعْنٌ لِوىً وَالخُلْفُ مِزْ نَلْ إِذْ هَوَى

(٣) في النُّسخ جميعها : إلا الإدغام ، والتصويب من النشر ١٨/٢ . وانظر إتحاف فضلاء البشر ٥٥٣/٢ ، والمهذَّب في القراءات العشر ٤٢١/٢ .

(٤) انظر إبراز المعاني ص ١٩٨ ، والنشر ١٨/٢ .

(٥) في تفصيل ذلك ومناقشته انظر الحواشي المُفهِمة ص ٣٤ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٥٨/ب ، والمنح الفكرية ص ٢٠٢-٢٠٣ .

ثم أخذَ في بيانِ ما يقلبان عنده أو يخفيان فقال :

٦٨- وَ القَلْبُ عِنْدَ البَا بِغُنَّة ، كَذَا   الاخْفَا لَدَى بَاقِي الحُـرُوفِ أُخِذَا

الحكمُ الثالثُ : القلبُ ، ويقال فيه : إقلابٌ .

اعلَم أنَّ النونَ الساكنةَ والتنوينَ يُقلبان عند الباءِ ميماً لفظيةً مِن غـيرِ إدغـامٍ وذلك نحو : ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة ٣٣] ، و ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ [البقرة ٢٧] ، ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾ [البقرة ١٨] .

ولا بدَّ مِن إظهارِ الغنَّة مع ذلك ، فيصيرُ في الحقيقة إخفاءً للميمِ المقلوبةِ عنـد الباءِ [1] ؛ لأنَّ القلبَ لا بدَّ معه مِن الإخفاء .

ولهذا قال بعضُ المحقِّقين في أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوين : والتحقيـقُ أنها ثلاثةٌ : إظهارٌ ، وإدغامٌ محضٌ وغيرُه وتقدَّم بيانُه ، وإخفاءٌ مع قلبٍ ودونه .

قال الناظمُ النشر : « فلا فرقَ حينئذٍ في اللفظِ بين ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل ٨] ، وبين ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران ١٠١] ، إلا أنه لَم يُختَلف في إخفاءِ الميمِ المقلوبة عند ما ذُكرَ ، ولا في إظهارِ الغنَّةِ في ذلك » [2] ؛ بخلافِ الميمِ الساكنةِ كما تقدَّم .

ثم قال : « وما وقعَ في كُتبِ بعضِ مُتأخِّـري المغاربةِ مِن حكايةِ الخلافِ في ذلك فوَهمٌ ، ولعله انعَكسَ عليهم مِن الميمِ الساكنةِ عند الباءِ . والعَجبُ أنَّ شارحَ

(١) ذكرَه ابنُ الجزريِّ في النشر ٢/٢٨ .

(٢) النشر ٢/٢٦ .

٧١/ب أُرجوزةِ ابن برِّي في قراءةِ نافـــعٍ حَكَى ذلك / عن الدانيِّ (١) ، وإنما حَكَى الدَّانيُّ ذلك في الميمِ الساكنةِ لا المقلوبةِ ، واختارَ مع ذلك الإخفاءَ » (٢) انتهى .

ووَجه قلبِهما ميماً في الباءِ ؛ لأنه لَم يَحسنِ الإظهارُ ؛ لِمَا فيه مِن الكُلفَةِ مِن أجلِ الاحتياجِ إلى إخراجِ النون الساكنة والتنوين مِن مَخرجِهما ، على ما يجب لهما مِن التَّصويتِ مِن الغنَّةِ ، فيحتاجُ الناطقُ بهما إلى فتورٍ يُشبه الوقفَ ، وإخراج الباءِ بعدَهما مِن مَخرجِهما يمنعُ مِن التَّصويتِ بالغنَّة مِن انطباقِ الشفتين بها .

ولَم يحسنِ الإدغامُ ؛ للتباعدِ في المَخرجِ ، وقلَّة التَّناسبِ في الإدغامِ ، حيث كانت النونُ حرفاً أغنَّ ، والباءُ حرفاً غيرَ أغنٍّ . وإذا لَم تُدغمِ الميمُ لذهاب غنَّتِها بالإدغامِ مع كونِها مِن مَخرجِها فتَركُ إدغامِ النونِ فيها مع أنها ليست مِن مَخرجِها أولَى .

ولَم يَحسنِ الإخفاءُ كما لَم يحسن الإظهارُ والإدغامُ ؛ لأنه بينهما .

ولَمّا لم يَحسنْ وجهٌ مِن هذه الوجوه ، أُبدِل مِن النونِ حرفٌ يؤاخيها في الغنَّةِ والجَهرِ ، ويؤاخي الباءَ في المَخرجِ وهو الميمُ (٣) .

ألا ترَى أنهم لا يُدغمون الميمَ في الباءِ مع قُربِ المَخــرجين والمشاركةِ في الجَهرِ

---

(١) انظر شرح الدُّرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نـافع للإمـام المنتـوريِّ (ت ٨٣٤ هـ) ٤٣٦/١ ، وابن برِّي : هو أبو الحسن عليُّ بنُ محمدِ بن برِّي (ت٧٣٠ هـ) ، الأعلام ٥/٥ . له أرجوزة تسمَّى : الدُّرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع .

(٢) النشر ٢٦/٢ .

(٣) ذكرَ كلَّ هذا القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٣١/ب .

والشِّدَّة نحو قوله : ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ﴾ [الأنعام ١٥٠] [١] .

قال سيبويه في تعليل ذلك : « لأنهم يَقلبون النونَ ميماً في قولهم : العَنْبَر ، وَمَنْ بَدَا لَك ، فلما وَقعَ مع الباءِ الحرفُ الذي يفرُّون إليه مِن النونِ لَم يُغيِّروه ، وجعلوه بمنزلةِ النونِ إذ كانا حرفَي غنَّة » [٢] .

وقال : « ولَم يجعلوا النونَ باءً ؛ لبُعدِها في المَخرجِ مِن الباءِ ، وأنها ليست فيها غنَّةٌ » ، يعني : الباءَ . قال : « ولكنهم أبدَلوا مِن مكانِها أشبَهَ الحروفِ بالنونِ وهي الميمُ » [٣] ، وهذا تعليلُ سيبويه للنونِ مع الباء .

فأما إدغامُ الباءِ في الميمِ فهو حسنٌ ، وقد قُرِئَ به في قوله تعالى : ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة ٢٨٤] ، و﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود ٤٢] . ولا بدَّ مِن إظهارِ الغنَّة في هذا أيضاً إذا أدغَمتَ ؛ لأنك / أبدلتَ مِن الباءِ ميماً ساكنةً وفيها غنَّةٌ . ولا بدَّ مِن إظهارِها في حال الإدغامِ في نفسِ الحرفِ الأولِ فاعلَم ذلك ، ولا غنَّةَ في حالِ الإظهار [٤] .

٧٢/أ

ثم أشارَ إلى أنهما كما قُلبا بغنَّة عند الباءِ أُخفيا بغنَّة عند باقي الحروفِ ، فقولُه : (**كَذَا**) للتنبيهِ على اعتبارِ صفةِ الغنَّةِ مع الإخفاءِ أيضاً .

---

(١) ذكرَه مكيٌّ في الرعاية ص ٢٤٠ .

(٢) الكتاب ٤/٤٤٧ .

(٣) الكتاب ٤/٤٥٣ ، وذكرَه مكيٌّ في الرعاية ص ٢٤٠-٢٤١ .

(٤) ذكرَه مكيٌّ في الرعاية ص ٢٤١ .

وعنَى بالإخفاءِ الإخفاءَ المَحضَ الذي لا قَلبَ معه ، وهذا هو الحكمُ الرابعُ ، وإلا فالإخفاءُ مُعتبرٌ عند الباءِ أيضاً [١] .

وأرادَ بـ (بَاقِي الحُرُوفِ) ما عدَى الحَلقيَّةِ ، وحروفِ (يَرْمُلُونَ) ، والألفِ الهوائيَّةِ ، والباءِ فتعيَّن أن يكون للإخفاءِ خمسةَ عشَرَ حرفاً ، وقد جَمعَها بعضُهم في أوائلِ هذا البيتِ وهي :

صِفْ ذَا ثَنَا جُودَ شَخْصٍ قَدْ سَمَا كَرَماً ضَعْ ظَالِماً زِدْ تُقًى دُمْ طَالِباً فَتَرَى [٢]

وأنا أذكُر لك ذلك على الترتيب :

مثال إخفاءِ النونِ الساكنةِ عند الصادِ مِن كلمةِ : ﴿ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة ٤٨] ، ومِن كلمتين : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ ﴾ [الشورى ٣٢] . والتنوين عندها : ﴿ رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ [فصلت ١٦] .

والنونُ عند الذال مِن كلمةٍ : ﴿ مُّنذِرٌ ﴾ [ص ٤] ، ومِن كلمتين : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى ﴾ [البقرة ٢٤٥] ، والتنوين عندها : ﴿ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ [آل عمران ٤] .

والنونُ عند الثاءِ المثلَّثة مِن كلمةٍ : ﴿ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾ [البقرة ١٧٨] ، ومِن كلمتين : ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ ﴾ [الأعراف ٨] ، والتنوين عندها : ﴿ مُّطَاعٍ ثَمَّ ﴾ [التكوير ٢١] .

والنونُ عند الجيمِ مِن كلمةٍ : ﴿ أَنجَىٰكُم ﴾ [إبراهيم ٦] ، ومن كلمتين : ﴿ إِن جَعَلَ ﴾ [القصص ٧١] ، والتنوين عندها : ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا ﴾ [النساء ٣٣] .

(١) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٥٨/ب .

(٢) ذكرَه ابنُ الجزريِّ في التمهيد ص ١٦٨ ، والقسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٣١/ب .

والنونُ عند الشينِ مِن كلمةٍ : ﴿أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس ١] ، ومِن كلمتين : ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة ٧٠] ، والتنوين عندها : ﴿عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [آل عمران ٤] .

والنونُ عند القافِ مِن كلمةٍ : ﴿يَنقَلِبُ﴾ [البقرة ١٤٣] ، ومن كلمتين : ﴿مَن قَدْ﴾ [هود ٣٦] ، والتنوين عندها : ﴿بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة ١٤٥] .

والنونُ عند السينِ مِن كلمـــةٍ : ﴿مَا نَنسَخْ﴾ [البقرة ١٠٦] ، ومِن كلمتين : ﴿أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل ٢٠] ، والتنوين عندها : ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء ٩] .

والنونُ عند الكافِ مِن كلمةٍ : ﴿أَنكَالًا﴾ [المزمل ١٢] ، ومِن كلمتين : ﴿أَن كَانَ﴾ [القلم ١٤] ، والتنوين عندها : ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار ١١] .

والنونُ عند الضادِ مِن كلمةٍ : ﴿مَّنضُودٍ﴾ [هود ٨٢] ، ومِن كلمتين : ﴿مَّن ضَلَّ﴾ [المائدة ١٠٥] ، والتنوين عندها : / ﴿عَذَابًا ضِعْفًا﴾ [الأعراف ٣٨] . ٧٢/ب

والنونُ عند الظاءِ مِن كلمـــةٍ : ﴿يُنظَرُونَ﴾ [البقرة ١٦٢] ، ومِن كلمتين : ﴿مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ ٢٢] ، والتنوين عندها : ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء ٥٧] .

والنونُ عند الزايِ مِن كلمةٍ : ﴿يَنزِلُ﴾ [سبأ ٢] ، ومِن كلمتين : ﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ [البقرة ٢٠٩] ، والتنوين عندها : ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف ٧٤] .

والنونُ عند التاءِ المثنَّاةِ فوقُ مِن كلمةٍ : ﴿كُنتُمْ﴾ [البقرة ٢٣] ، ومِن كلمتين : ﴿مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك ٣] ، والتنوين عندها : ﴿حَامِيَةً ۝ تُسْقَىٰ﴾ [الغاشية ٥] .

والنونُ عند الدالِ مِن كلمةٍ : ﴿أَندَادًا﴾ [البقرة ٢٢] ، ومِن كلمتين : ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة ٢٣] ، والتنوين عندها : ﴿مِّن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق ٦] .

والنونُ عند الطاءِ مِن كلمةٍ : ﴿ انطَلِقُوٓاْ ﴾ [المرسلات ٢٩] ، ومِن كلمتين : ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ ﴾ [البقرة ٢٣٧] ، والتنوين عندها : ﴿ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ﴾ [نوح ١٥] .

و النونُ عند الفاءِ مِن كلمةٍ : ﴿أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة ٤٤] ، ومِن كلمتين : ﴿إِن فَرَرْتُم﴾ [الأحزاب ١٦] ، والتنوين عندها : ﴿تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ﴾ [الملك ٣] .

فهذه خمسةٌ وأربعون مثالاً للنونِ المُتوسِّطةِ والمُتطرِّفةِ والتنوينِ ، منها ثلاثون للنونِ الساكنةِ ، ومنها خمسةَ عشَر للتنوين .

فوَجهُ الإخفاءِ عند هذه الحروفِ الخمسةَ عشَر : أنَّ النونَ الساكنةَ والتنوينَ لَم يَبعُدا منهنَّ بُعدَ حروف الحَلقِ حتى يجب الإظهارُ ، ولم يَقرُبا منهنَّ قُربَ حروف (يَرْمُلُونَ) حتى يجب الإدغامُ ، فأُعطيا حكماً مُتوسِّطاً بين الإظهارِ والإدغامِ ، وهو الإخفاءُ ، ويكون تارةً إلى الإظهارِ أقربُ ، وتارةً إلى الإدغامِ أقربُ ، على حسبِ بُعدِ الحرفِ مِن النونِ وقُربِه ، ولفظُ ذلك قريبٌ بعضُه من بعض .

والفرقُ بين الإخفاءِ والإدغامِ : أنَّ الإخفاءَ عارٍ عن التشديد بخلافِ الإدغامِ ، ولأنَّ الإخفاءَ إخفاءُ الحــرفِ عند غيرِه لا في غيرِه ، والإدغامُ إدغامُ الــحرفِ في

غيرِه لا عند غيرِه ، تقول : أخفَيتُ النونَ عند السينِ لا في السينِ ، وأدغَمتُ في الراءِ لا عند الراء [1] .

فائدة :

إن كان المُدغَمُ والمُدغَمُ فيه ، والمُخفَى والمُخفَى فيه [2] مِن كلمة ، فالحكمُ عامٌّ في الوَصلِ والوَقفِ ، وإن كانا مِن كلمتين فالحكمُ مُختصٌّ بالوَصل [3] .

وفي البيتِ قَصرُ (**البَا**) للوَزنِ ، و(**الاِخْفَا**) بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها وهو اللامُ ، والاكتفاءِ به عن همزةِ الوصل [4] .

* * *

(١) ذكرَ كلَّ هذا القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٣٢/أ .

(٢) كذا في النُّسخ ، والوَجه : والمُخفَى عنده ؛ لأنَّ الحرفَ يُخفَى عند غيرِه لا في غيرِه ، انظر كلام الشارح في الفقرة السابقة ، والرعاية لمكيٍّ ص ٢٤٣ ، والدقائق المحكمة ص ١٠٥ .

(٣) ذكرَ هذه الفائدة التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٥٩/أ . وأما كون المُدغَم والمُدغَم فيه من كلمة ، فقد تقدَّم عند قول الناظم : (إلاَّ بِكِلْمَةٍ كَدُنيَا عَنْوَنُوا) أنه لا إدغام . فيبقَى الكلامُ هنا محصوراً في مجيء المُخفَى والمُخفَى عنده في كلمةٍ ، نحو : ﴿أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس ١] ، ﴿مَّنضُودٍ﴾ [هود ٨٢] ، والله أعلَم .

(٤) انظر الدقائق المحكمة ص ١٠٥ .

[بَابُ المَدِّ وَالقَصْرِ]

٧٣/أ ولمَّا فَرغَ مِن الكلامِ على أحكامِ / النونِ الساكنةِ والتنوينِ أخذَ في أحكامِ المدِّ والقَصرِ فقال :

٦٩ – وَالمَدُّ : لازِمٌ ، وَوَاجِبٌ أَتَى   وَ جَائِزٌ ، وَ هْوَ وَقَصْـــرٌ ثَبَـــتَا

المدُّ لغةً : التَّطـــويلُ والتَّكثيرُ ، ومنه : ﴿ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [الفرقان ٤٥] ، ومَدَدتُ الجيش [1] .

وضدُّه القَصرُ وهو المَنعُ مِن الشيءِ ، ومنه : ﴿حُورٞ مَّقۡصُورَٰتٞ﴾ [الرحمن ٧٢] أي ممنوعـــاتٌ . ومنه القَصرُ لأنه يَمنعُ خروجَ مَن دَخلَه [2] .

وأما في الاصطلاح : فالمدُّ يقعُ تارةً في الأُصولِ ، وتارةً في الفَرش .

فالواقعُ في **الأصولِ** عبارةٌ عن زيادةِ مطٍّ في حروفِ المدِّ [3] – وهي الواوُ والألفُ والياءُ – بشرطِهما على المدِّ الطبيعيِّ ، وذلك إما لوجود همزةٍ بعدَه أوقبلَه – على تفصيلٍ يأتي – أو ساكنٍ .

وهذا هو المقصودُ الذي يبحثُ فيه القرَّاءُ ، وهو الذي تكلَّم عليه الناظمُ .

وإنما قُدِّم على ضــــدِّه – وهو القصرُ – لقوَّتِه أو لأنه هو المقصـــود بالذِّكرِ ،

---

(١) انظر اللسان ١٣/٥١-٥٢ ، مادَّة (م د د) .

(٢) انظر اللسان ١١/١٨٤ ، مادَّة (ق ص ر) .

(٣) انظر النشر ٣١٣/١ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٣٢/أ .

إذ لا فائدةَ في ذِكرِ حكمِ القَصرِ [(١)] .

وتقدَّم ذكـــرُ حروفِ المدِّ [(٢)] وهي الحروفُ الجوفيَّة : الألفُ ولا تكون إلا ساكـــنةً ولا يكون ما قبلَها إلا مِن جنسِها ، والواوُ الساكنةُ المضمومُ ما قبلَها ، والياءُ الســـاكنةُ المكسورُ ما قبلَها ، وحرفا اللِّينِ : الياءُ والواوُ الساكنتانِ المفتوحُ ما قبلَهما .

وهذا الفرقُ بين حرفي المدِّ واللِّينِ يُظهِرُ تبايُنَهما ، وعدمُ صدقِ أحدِهما على الآخرِ ؛ لأنه لَم يُعتبر في حرفِ اللينِ مجردَ كونِه ساكناً ، سواء جانسَه حركةُ ما قبله أو لا ، بل اعتُبر فيه سكونُ الياء والواو [(٣)] ، مع فتحِ ما قبلَهما المُنافي للمُجانســـةِ المعتبرةِ في حروفِ المدِّ ، ومِن المحقِّقين مَن جعلَ بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً ، مع قولِه بذلك الفرق ، قاطعاً بصدقِ حرفِ اللِّين على حروفِ المدِّ مِن غيرِ عكس ؛ لأنه يلزمُ مِن وجود الأخصِّ وجودُ الأعمِّ ، ولا ينعكس .

---

(١) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٢٢ : « وأما قولُ المصريِّ : إذ لا فائـــدةَ في ذِكر حُكم القَصر ، فخروجٌ عن الحدِّ ؛ إذ فيه الفوائدُ أيضاً مِن غير الحَصر ، مع أنَّ الأشياءَ إنما تتبيَّن بأضدادِها » .

(٢) عند شرح البيت (١٠) .

(٣) نقله بحروفه من الفوائد السَّرِية لوحة ٥٩/ب ، وأسقط الشارح منها هذه العبارة في النُّسخ كلِّها : « لم يُعتبر في حرف اللينِ مجردَ كونِه ساكناً ، سواء جانسَه حركةُ ما قبله أو لا ، بـــل اعتُبر فيه ... » . وبدون هذه العبارةِ لا يَستقيم الكلام .

وإن اعتُبِرَ قبولُ اللينِ المَدَّةَ تَساويَا في صدقِ الاسم عليهما ، وعلى هذا فكلٌّ من حروفِ المدِّ وحرفَي اللين يصدقُ عليه حرفُ لينٍ على قولِ المُحقِّقين ، وحروفُ مدٍّ على غيره ، وحروف مدٍّ ولينٍ عليهما [(١)] ، والحقُّ ما ذَكرناه أولاً مِن التباين .

وأصلُ المدِّ واللِّين الألفُ ؛ لأنها لا تتغيَّر عن كونها ساكنةً ، ولا يتغيَّر ما قبلَها عن الحركةِ المجانسة لها ، وليست الياءُ والواوُ كذلك ، وإنما يُشبهان الألفَ إذا سكَنَتا وكانت حركةُ ما قبلَهما مُجانسةً لهما كما قدَّمناه ، ولا يُزاد على مدِّهما .

وفي حروفِ المدِّ مدٌّ أصليٌّ ، وفي حرفي اللِّينِ مدٌّ ما ، يُضبطُ كلٌّ منهما بالمُشافهةِ ، والإخلالُ بشيءٍ منه لحنٌ [(٢)] .

والواقعُ في **الفرشِ** هو إثباتُ حرفِ المدِّ ، كقولِ الشَّاطبيِّ [(٣)] :

وَفِي حَاذِرُونَ/ المَدُّ ٧٣/ب

ويُستعمل القصرُ فيه ، ويراد به حذفُ حرفِ المدِّ ، كقولِ الشَّاطبيِّ أيضاً [(٤)] :

وَقُلْ [(٥)] لاَبِثِينَ القَصْرُ

وقِسْ على ما ذَكرتُه لك .

---

(١) سقط من (ت) و(ز٢) مِن قولِه : « لأنه يلزم من وجود » إلى « وحروف مدٍّ ولينٍ عليهما » .

(٢) ذكرَ كلَّ ما سبق بحروفِه التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٥٩/ب .

(٣) في منظومتِه ، البيت رقم (٩٢٧) ، حيث قرأ الكوفيون وابنُ ذكوان ﴿حَـٰذِرُونَ﴾ [الشعراء ٥٦] بالألف ، والباقون ﴿حَذِرُونَ﴾ بغير ألف ، انظر التيسير ص ١٣٤ .

(٤) في منظومتِه ، البيت رقم (١٠٩٩) ، حيث قرأ حمزةُ ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ﴾ [النبأ ١] بغير ألف ، والباقون بالألف ، انظر التيسير ص ١٧٧ .

(٥) في النُّسخ كلِّها : (وَفي) ، والتصويب مِن منظومة الإمام الشاطبيِّ .

ثم الأصليُّ الذي في حروفِ المدِّ قسمان :

- أصليٌّ وهو المُسمَّى بالمدِّ الطبيعيِّ : الذي لا تقومُ ذاتُ حرفِ المدِّ إلا به ، ولا يكون مُنفكّاً عنها أصلاً ، ويُسمَّى قصراً أيضاً .

- وفرعيٌّ : وهو الذي بيَّن الناظمُ أقسامَه وأحكامَه ، وله سببان : همزٌ وسكونٌ ، وهذان القسمان هما المُعبَّر عنهما باللفظيِّ .

فالمدُّ للسكونِ قسمان : لازمٌ وعارضٌ ، والمدُّ للهمزِ قسمان : واجبٌ وجائزٌ ، وإلى الأربعةِ أشار في البيت الآتي ؛ لأنَّ العارضَ جائزٌ أيضاً ، فدخل هو ومقابلُ الواجب تحت قوله : (**وَجَائِزٌ**) .

فاللاَّزم : ما لَزِم حالةً واحدةً في المدِّ عند كلِّ القرَّاءِ ، وسُمِّي لازماً ؛ للزومِ سببه .

والواجبُ : ما أجمعَ القرَّاءُ عليه ، وسُمِّي واجباً لأنه لا يجوز أن يَخلُفَه القصرُ ، حتى لو أُخلِف لكان لحناً .

والجائزُ : ما كان جائزاً عند جميع القرَّاء مع جوازِ القصرِ . وقيل : ما جازَ مَدُّه وقصرُه عند جميع القرَّاء ، والعبارةُ الأولى أولَى [1] .

---

(١) قال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٣٧- ٢٣٨ : « وأما قولُ المصريِّ : فالجائزُ ما كان ...إلخ ، فلا يَخفَى أن كليهما لا يصحُّ عند أرباب المَبنَى وأصحاب المعنَى ، كما سبق مِن أنَّ المدَّ المنفصلَ يجب قَصرُه عند بعضٍ ، فلا يجوز مدُّه عندهم . ويجب مدُّه عند آخرين ، فلا يجوز قَصرُه عندهم ، وإنما جاز الوجهان عند بعضِهم . نعم يجوز حملِ الجائز في كلامه على أحد نوعَيه وهو المدُّ العارض ، لكن إطلاقُه في مقامِ الفرق بين الواجبِ واللازمِ خطأٌ ، مع أنَّ مؤدَّى العبارتين في كلامِه مُتَّحدٌ » .

فإن قيل : اللاَّزمُ أيضاً لا يجوز أن يَخلفَه القصرُ ؛ للزوم سببِه المُقتضي للزومِه ، فلمَ لَم يُسمَّ واجباً أيضاً ؟

أُجيبَ بتمييزِ ما يكون وجوبُه بسببِ الهمزةِ ، وما يكون وجوبُه بسببِ السكون ، مع أنَّ اللّزومَ والوجوبَ بمعنىً واحدٍ في أصلِ اللغة [١] .

والألفُ في قوله : (ثَبَــتَا) للتثنية ، أي ثَبتَ المدُّ والقَصر .

وقد أخذَ في بيان أحكام المدِّ المذكور في هذا البيت فقال :

٧٠– فَلاَزِمٌ : إنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدّ   سَاكِنُ حَالَيْنِ ، وَ بِالطُّــولِ يُمَدّ

هذا هو المدُّ الملقَّب باللاَّزمِ ، وهو الذي جاء الساكنُ فيه بعد حرفِ المدِّ .

وفسَّــره بعضُهم [٢] فقال : « هو الذي لا يَحــول عن السكونِ ، والعارضُ الذي يقابلُه » .

وقيل : هو الذي يكون ساكناً في حالتِي الوصلِ والوقفِ ، وإلى ذلــك أشــار بقَــولِه : (**سَاكِنُ حَالَيْنِ**) .

٧٤/أ والعارضُ الذي يُقابلُه ، بأن يكون سكونُه عارضاً لأجلِ وَقفٍ أو إدغــامٍ / ، كما سيأتي في كلام الناظم [٣] .

(١) ذكرَ كلَّ ما سبق التاذفيُّ بحروفه في الفوائد السَّرية لوحة ٥٩/ب – ٦٠/أ .

(٢) يقصد به التاذفيُّ ، انظر في الفوائد السَّرية لوحة ٦٠/أ .

(٣) أي عند قول الناظم : (أَوْ عَرَضَ السُّكُونَ وَقْفاً مُسْجَلاَ) .

تنبيه :

قولُه : (سَاكِنُ) مرفوعٌ على أنه فاعل (جَاءَ) والإضافةُ فيه بمعنى : في ، وقيل : بمعنى اللامِ ؛ لأدنى مُلابسة .

ثم الساكنُ اللازمُ إذا وقعَ بعد حرفِ المدِّ ، فتارةً يكون مُدغَماً ، وتارةً يكون غيرَ مُدغَم [1] .

فالساكنُ اللازمُ المُدغَم نحو : ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] ، و﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة ١٦٤] ، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام ١٤٣] عند مَن أبدَل الهمزةَ الثانيةَ ألفاً ، ومُدَّ عند جميع القرَّاء .

و ﴿هَٰذَآنِّ﴾ [طه ٦٣] عند مَن شدَّد النون [2] .

﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر ٦٤] [3] ، و ﴿أَتَعِدَانِّيٓ﴾ [الأحقاف ١٧] عند مَن أدغَم [4] .

ونحو : ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَّفًّا﴾ [الصافات ١] بالإدغام عند حمزةَ [5] ، ونحو : ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَّيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون ١٠١] بالإدغامِ عند رُويس [6] .

---

(١) انظر الفوائد السَّرِية لوحة ٦٠/أ-ب .

(٢) وهو ابن كثيرٍ قرأ بتشديد النونِ مع المدِّ المُشبع ، انظر التيسير ص ١٢٣ .

(٣) أي بنونٍ واحدةٍ مُشدَّدةٍ ، وهي قراءة ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو وعاصم وحمزةَ والكسائيِّ ويعقوب وخلفٍ ، انظر التيسير ص ١٥٤ ، والنشر ٢/٣٦٢ .

(٤) وهي رواية هشامٍ عن ابنِ عامرٍ وذلك مع المدِّ المُشبع ، انظر التيسير ص ١٦٢ .

(٥) قرأها بإدغام التاء في الصاد مع المدِّ المُشبع حمزةُ ، انظر النشر ١/٣٠٠ .

(٦) قرأه مع المدِّ المُشبع ، انظر النشر ٢/٣٢٩ .

ونحو : ﴿وَلَا تَّيَمَّمُواْ﴾ [البقرة ٢٦٧] ، و﴿كُنتُمْ تَّمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران ١٤٣] ، و﴿عَنْهُ تَّلَهَّىٰ﴾ [عبس ١٠] عند البزِّيِّ ؛ خلافاً لبعضِهم حيث جَعلَه مِن قسمِ الجائزِ ، والمعتمدُ الأول [1] .

وأما الساكنُ اللازمُ غيرُ المُدغمِ نحو : ﴿مَحْيَايْ﴾ [الأنعام ١٦٢] في قراءةِ مَن سكَّن الياءَ [2] ، ونحو : ﴿وَٱلَّـٰيْ﴾ [الطلاق ١] في قراءةِ مَن أبدَل الهمزةَ ياءً [3] ، ونحو : ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة ٦] عند مَن أبدَل الهمزةَ الثانيةَ ألفاً [4] .

فهذه أمثلةٌ من اللازم الكَلَميِّ ، وأما اللازمُ الحرفيُّ : وهو أن يكون حرفُ الهجاء على ثلاثةِ أحرفٍ أوسطُها حرفُ مدٍّ ، فهو قسمان : مُدغَم ، وغيرُ مدغم ، ويكون في فواتح السُّوَر .

فمن المُدغَم : (لٓامّيمْ) ، و﴿ صٓادْ ذِّكْرُ﴾ [مريم ٢] مِن ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ عند مَن أدغَم [5] . ومن غيرِ المُدغَم : ﴿ قٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [ق ١] و﴿ صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [ص ١] .

---

(١) انظر النشر ٢/٢٣٢ .

(٢) كالإمام نافع باختلافٍ عن الأزرق عن ورشٍ وأبي جعفر ، انظر النشر ٢/٢٦٧ .

(٣) كالبزيِّ عن ابن كثيرٍ وأبي عمرٍو البصريِّ ، انظر التيسير ص ١٤٤ ، والنشر ١/٤٠٤ .

(٤) وهي طريق الأزرق عن ورشٍ ، انظر النشر ١/٣٦٣ .

(٥) وهي قراءة أبي عمرٍو وابنِ عامر وحمزة والكسائيِّ وخلف ، انظر النشر ٢/١٧ .

وأما الميمُ مِن ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران ٢] عند مَن لَم يَسكت [1] ، و﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت ٢] عند مَن يَنقل لورشٍ ، فقيل : يمدُّ اعتباراً بعدمِ الاعتدادِ بالعارضِ ، وهو الأكثر . وقيل : لا يُمدُّ اعتباراً بالاعتداد بالعارض [2] .

وقد أجمعوا على مدِّ اللازمِ بقِسمَيه [أعني الكَلميَّ والحَرفيَّ] [3] مدّاً مُشبعاً قدراً واحداً مِن غيرِ إفراط .

قال الناظمُ في النَّشر : « لا أعلمُ بينهم في ذلك خلافاً سَلَفاً ولا خلَفاً ، إلا ما ذَكرَه الأستاذ الجاجانيُّ في كتابه [4] : « حليةُ القرَّاء » - اتصالاً عن أبي بكرِ بنِ مهرانَ [5] - حيث قال : والقرَّاءُ مُختلفون في مقدارِه ، فالمُحقِّقون يمدُّون على قَدرِ أربعِ ألفات ، ومنهم مَن يَمدُّ على قَدرِ ثلاثِ ألفات ، والحَادرون يَمدُّون على قَدرِ ألفَين : إحداهما الألفُ التي بعدَ المُتحرِّكِ ، والثانيةُ المَدَّةُ التي أُدخِلت بين الساكنين لتَعدِلَ » [6] .

---

(١) حيث قرأها أبو جعفر بالسكت على كل حرفٍ منها ، انظر النشر ٤٢٤/١ .

(٢) كما في الدقائق المحكمة ص ١١٢ .

(٣) ما بين معقوفتين إلحاقٌ من (س) ، وذيِّل بـ : مصنِّفُه .

(٤) هو حامدُ بنُ عليِّ بنِ حَسنَويه ، أبو الفخر الجاجانيُّ ، مؤلف كتاب : حليةُ القرَّاء وزينةُ الإقراء ، إمام بارع ناقل (ت بعد ٦٠٠ هـ) ، غاية النهاية ٢٠٢/١ .

(٥) هو أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ مِهران ، الأستاذ أبو بكرٍ الأصبهانيُّ ، مؤلف كتاب : الغاية في العشر ، وكتاب طبقات القرَّاء (ت ٣٨١ هـ) ، غاية النهاية ٤٩/١ .

(٦) النشر ٣١٧/١ .

ثم قال في النَّشر أيضاً : « وظاهرُ عبارةِ صاحبِ التجريدِ [1] أيضاً : أنَّ المراتبَ تتفاوتُ فيه [2] كتفاوُتِها في المُتصل [3] ، وفَحوَى كلامِ أبي عليٍّ الحَسنِ بنِ بلِّيمةَ في تَلخيصِه [4] يُعطيه ، والآخذون / من الأئمة بالأمصارِ على خلافه . ٧٤/ب

نعم اختَلفت آراءُ أهلِ الأداءِ مِن أئمتنا في تعيين هذه القَدْرِ المُجمعِ عليه ؛ فالمُحقِّقون منهم على أنه الإشباعُ ، والأكثرون على إطلاقِ تمكين المدِّ فيه .

ثم اختلفوا أيضاً في تفاوتِ بعضِ ذلك على بعضٍ ، فذهب كثيرٌ إلى أنَّ مدَّ المُدغمِ منه أشبعُ تمكيناً مِن المُظهرِ ؛ مِن أجلِ الإدغامِ مثل :﴿ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة ١٦٤] بالنسبة إلى ﴿مَحْيَايْ﴾ [الأنعام ١٦٢] عند مَن أسكَن الياءَ ، ويَنقُصُ عند هؤلاء مدُّ (صٓ ذِكْرُ) [مريم ١،٢] ، و (نٓ وَالْقَلَمِ) [القلم ١] عند مَن أظهرَ بالنسبةِ إلى مَن أدغَم .

وذهب بعضُهم إلى عكسِ ذلك ؛ وهو أنَّ المدَّ في غيرِ المُدغَمِ فوق المُدغَم ، وقال : لأنَّ المدَّ يَتحصَّل ويتقوَّى بالحرفِ المُدغَمِ فيه لحركتِه ؛ فكأنَّ الحركةَ في

---

(١) كتاب التجريد لبُغيَة المُريد في القراءات السبع ، تأليف الإمام عبدِ الرحمنِ بنِ عَتيق المعروف بـ : ابن الفحَّام الصقليِّ (ت ٥١٦ هـ) ، انظر منه ص ١٣٦-١٣٧ .

(٢) أي في المدِّ اللازم .

(٣) في النُّسخ كلِّها : المنفصل ، والتصويب من النشر ١/٣١٧-٣١٨ .

(٤) هو الحسنُ بنُ خلفِ بنِ عبدِ الله بنِ بلِّيمةَ (بفتح الموحَّدة وتشديد اللام مكسورةً بعدها آخر الحروف) مؤلف كتاب : تلخيصُ العبارات بلطيفِ الأشارات (ت ٥١٤ هـ) ، غاية النهاية ١/٢١١ ، وانظر كتاب : تلخيص العبارات ص ٢٦ .

المُدغَمِ فيه حاصلةٌ في المُدغَمِ ، فقَويَ بتلك الحركةِ ، وإن كان الإدغامُ يُخفي الحرفَ .

وذهب الجمهورُ إلى التسويةِ بين مدِّ المُدغمِ والمُظهرِ في ذلك كلّه ؛ إذِ المُوجبُ للمدِّ هو التقاءُ الساكنين ، والتقاؤهما موجودٌ في كلٍّ ، فلا حاجةَ للتفصيل في ذلك كلِّه » [1] .

وهذا هو التحقيقُ فلا يُعدَل عنه ، وبه صرَّح أبو عمرٍو الدَّانيُّ رحمه الله [2] .

وأما (عَيْنْ) مِن فاتحتي مريم وشورى ، ففيها وجهان : الإشباعُ والتوسُّط .

وَجه الإشباعِ : أنه قياسُ مذهبهم في تقدير أول الساكنين متحرِّكاً على ما مرَّ ، وفيه مناسبةٌ لِمَا جاورَه مِن الممدود .

ووَجه التوسُّط : التفرقةُ بين ما قبلَه حركةٌ مِن جنسه ، وما قبلَه حركةٌ مِن غيرِ جنسه ؛ ليكون لحرفِ المدِّ مَزيَّةٌ على حرفِ اللِّين [3] .

وجوَّز بعضُهم القصرَ أيضاً وهو الأصل [4] .

وهذه الثلاثةُ أوجهٍ [5] صرَّح الناظمُ بها في طيِّبته [6] فقال :

وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَّلاَثَةُ لَهُمْ

---

(١) النشر ١/٣١٨ .

(٢) في : التحديد في الإتقان والتجويد ص ١٢٢ .

(٣) ذكرَ كلَّ هذا ابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٣٦ ، والتاذفيُّ في الفوائد السَّرِية لوحة ٦١/أ .

(٤) انظر النشر ١/٣٤٩ .

(٥) كذا في النُّسخ كلِّها ، والوَجه : الثلاثةُ الأوجُهُ ، أو ثلاثةُ الأوجه .

(٦) في منظومتِه : طيِّبة النشر في القراءات العشر ، البيت رقم (١٧٢) .

أي للقرَّاء .

ويُسمَّى المدُّ اللازمُ مدَّ العَدلِ ، ومدَّ الحَجْزِ ؛ لأنه إذا زيدَ حرفُ المدِّ قبل الساكنِ اللازمِ فإنما يُزاد زيادةً متساويةً ، مقدارَ زمنِ حركةٍ حاجزةٍ بين الساكنين ، على ما أفادَه بعضُ المُحقِّقين .

٧٥/أ فباعتبارِ كونِ الزيادةِ متساويةً يُسمَّى مدَّ العَدلِ ؛ إذ العدلُ في اللغة : المِثْل[1]/ ، فهو مُشعِرٌ بمعنى التساوي ، وباعتبارِ كونِ زمنِها مقدارَ زمنِ حركةٍ حاجزةٍ - أي فاصلة بين الساكنَين - يسمَّى مدَّ الحَجز .

وقال ابنُ الناظم : « يُسمَّى مدَّ العَدلِ ؛ لتساوي القرَّاء في قَدر مدِّه . ومدَّ الحَجْزِ ؛ لأنه فَصلٌ بين الساكنين » .

وقولُه : « لتساوي القرَّاء في قدر المدِّ » لا يُنافي القولَ باختلاف أهلِ الأداء في ذلك القَدر ؛ لأنَّ منهم مَن أثبَت لهم قَدْرَ ألفٍ في غيرِ الفواتح وألِفَين فيها ، ومنهم مَن أثبَت لهم قَدْرَ ألفَين في الكلِّ على ما مرَّ .

وهم متساوون إما في الأول ، أو في الثاني ، ولكن لا يَخفَى أنَّ المدَّ كالفاصلِ ، لا فاصلٌ حقيقةً ، فلا يستقيمُ قوله : « أنه فَصلٌ » إلا على جهةِ المَجاز [2] .

(١) انظر القاموس المحيط ١٣٦١/٢ ، مادَّة (ع د ل) .

(٢) ذكرَ كلَّ ماسبق بحروفِه التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٦١/أ-ب .

٧١- وَوَاجِبٌ : إنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ مُتَّصِـلاً إنْ جُمِعَا بِكَلْمَـةِ

أي أنَّ المدَّ الواجبَ هو الذي يجيءُ حرفُ المدِّ قبل الهمزة ، ويكونان مُجتمعين في كلمةٍ واحدة نحو : ﴿جَآءَ﴾ [الأعراف ٣٤] ، و﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة ١٣] ، و﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة ١٩] ، و ﴿ٱلنَّبِيٓءِ﴾ [آل عمران ٦٨] عند مَن هَمز ، و﴿شُهَدَآءَكُم﴾ [البقرة ٢٣] ، و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ [النساء ١٧] ، و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ [الملك ٢٧] ، و ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الزمر ٦٩] ، و﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور ٣٢] .

وسُمِّي هذا المدُّ مدّاً مُتصلاً ؛ لاتِّصال الهمزة بحرف المدِّ في كلمة [١] .

وقولُه : (**إنْ جُمِعَا بِكَلْمَةِ**) تعليلٌ لقوله : (**مُتَّصِلاً**) وعلى هذا فتكون (**إنْ**) مصدريةً ، ولامُ التعليل محذوفةً قبلَها على حدِّ قوله : ﴿أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ [عبس ٢] [٢] .

فإن قلتَ : المدُّ للهمزِ قسمان : سابقٌ عليه ، ولاحقٌ له .

والسابقُ عليه قسمان :

١- متصلٌ ، وإليه أشار في هذا البيت .

٢- ومنفصلٌ ، وإليه أشار في البيت الآتي بقوله : (**وَجَائِزٌ إذَا أَتَى مُنْفَصِلاً**) .

وأما اللاحقُ له نحو : ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة ٣١] ، و﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [البقرة ٩٤] بنقل

(١) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٣٧ .

(٢) ذكرَه التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٦٢/أ .

حركة الهمزة إلى الساكن قبلَها ، و ﴿ أُوتُواْ ﴾ [البقرة ١٠١] ، و ﴿ إِيمَانَ ﴾ [1] [التوبة ١٢] فإنَّ الناظمَ لَم يَتعرَّض له أصلاً ، فما وَجهُه ؟

قلتُ : لعله اختار ما نَقلَه ابنُ مجاهدٍ ، وعليه العِراقيُّون ، واختاره بعضُ المحقِّقين كالجعبريِّ [2] ، مِن أنَّ حرفَ المدِّ الذي وقع بعد همزةٍ متصلة محقَّقة ، أو مخفَّفةٍ بالإبدالِ أو التسهيلِ أو النقلِ الجائز : مقصورٌ لكلِّ القرَّاء وجهاً واحداً [3] .

إلا أنَّ ورشاً - مِن طريقِ الأزرق - وَرَدَ عنه ثلاث طُرقٍ :

١- القصرُ كما تقدَّم ، وهو مذهب ابنِ غلبون [4] .

٢- والتوسط ، وهو مذهب / أبي عمرٍو الدَّانيِّ ومكيٍّ . ٧٥/ب

٣- والطول ، وهو مذهب الهُذليِّ [5] فيما رواه عن شيخِه أبي عمرٍو إسماعيل ابن راشدٍ الحدَّاد [6] ، وضَبطَه بالإشباعِ المُفرِط ، وذهب الجمهور إلى الإشباع مِن غيرِ إفراط [7] .

---

(١) قرأها ابن عامر بكسر الهمزة والباقون بالفتح ، انظر النشر ٢٧٨/٢ .

(٢) في كنز المعاني ، انظر منه ٣٥٠/٢ .

(٣) انظر الفوائد السَّرية لوحة ٦٢/أ .

(٤) هو طاهرُ بنُ عبدِ المنعمِ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ غَلبون ، أبو الحسن ، أستاذ عارفٌ وثقة ضابط (ت ٣٩٩ هـ) ، غاية النهاية ٣٣٩/١ .

(٥) هو يوسفُ بنُ عليِّ بنِ جُبارةَ ، أبو القاسم الهذليُّ ، الأستاذ الكبير الرَّحال (ت ٤٦٥ هـ) ، غاية النهاية ٣٩٧/٢ .

(٦) هو إسماعيلُ بنُ عمرِو بنِ إسماعيلَ بنِ راشدِ الحدَّاد ، شيخٌ صالح كبير (ت ٤٢ هـ) ، غاية النهاية ١٦٧/١ .

(٧) انظر النشر ٣٣٩/١ .

وممَّن رَوى الثلاثَةَ الصَّفراويُّ في إعلانه [١] والشَّاطبيُّ في قصيدته [٢] .

واعلَم أنَّ هذا المدَّ – أعني المتصل – له محلُّ اتفاقٍ ومحلُّ اختلافٍ :

فمحلُّ الاتفاق : هو أنَّ القرَّاءَ العشَرة بل الأربعةَ عشَر اتَّفقوا على اعتبارِ أثرِ الهمزة وهو زيادة المدِّ .

ومحلُّ الاختلاف : وهو تفاوتهم في مقدار تلك الزيادة [٣] ، فمنهم مَن رَوى مدَّه مُشبعاً مِن غيرِ إفحاشٍ ، وهم العراقيون إلا القليل منهم ، وكثيرٌ مِن المغاربة ، نصَّ على ذلك جَمعٌ مِن المحقِّقين مِن أهل الأداء [٤] .

وما نقلَه أبو شامةَ مِن جواز قَصر المتصل نقلاً عن الهُذليِّ ، مردودٌ بما صرَّح به الناظمُ في النشر ، قال : « وهذا شيءٌ لَم يقلْهُ [٥] الهُذليُّ ، ولا ذَكرَه العراقيُّ [٦] ، وإنما ذَكر العراقيُّ التفاوتَ في مدِّه فقط » . قال الناظم : « وقد تتبَّعتُه فلَم أجده في قراءةٍ صحيحةٍ ولا شاذَّةٍ ، بل رأيت النصَّ ورَدَ بمدِّه عن ابنِ مسعودٍ ﷺ يرفعُه

(١) هو عبدُ الرحمنِ بن عبدِ المجيدِ بنِ إسماعيلَ ، أبو القاسم الصَّفراويُّ ، الأستاذ المقرئ المكثر ، مؤلف كتاب : الإعلان (ت ٦٣٦ هـ) ، غاية النهاية ٣٧٣/١ .

(٢) أي منظومة الشاطبية ، في البيتين (١٧١- ١٧٢) حيث قال :

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ ... فَقَصْرٌ وَ قَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُطَوَّلاَ

وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ كَآمَنَ هَؤُلاَ ... ءِآلِهَةٌ آتَى لِلإِيمَانِ مُثِّلاَ

(٣) كما في الدقائق المحكمة ص ١٠٩ ، والفوائد السِّرية لوحة ٦٢/أ .

(٤) انظر النشر ٣١٥/١ .

(٥) كذا في النسخ كلِّها ، وفي النشر : لم يقصده .

(٦) هو أبو نصرٍ منصورُ بنُ أحمدَ العراقيُّ ، شيخ أبي القاسم الهذليِّ ، وصاحب كتاب الإشارة في القراءات العشر ، غاية النهاية ٣١١/٢ .

إلى النبيِّ ﷺ : « أنَّ ابنَ مسعودٍ كان يُقرئُ رجلاً فقرأ الرجـــل : ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَـٰكِينِ﴾ [التوبة ٦٠] مُرسَلة ، فقال ابنُ مسعود : ما هكذا أقرَأَنيها رسولُ الله ﷺ . فقال : كيف أقرَأَكها يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : أقرَأَنيهـــا ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَـٰكِينِ﴾ فمدَّها » .

قال الناظم : « هذا حديثٌ جليلٌ حُجةٌ ، ونصٌّ في هذا الباب ، رجالُ إسنادِه ثقاتٌ ، رواه الطبرانيُّ في معجمِه الكبير »[1] انتهى .

وذهب آخرون إلى الاتفاق في تفاضلِ مراتب المدِّ فيه ، كتفاضُلها عندهم في المنفصل كما سيأتي ، واختلفوا على كم مرتبةٍ هو ؟

فذهب جمعٌ إلى أنه على أربعِ مراتب : إشباعٌ ، ثم دون ذلك ، ثم دونه ، ثم دونه ، وليس بعدَ هذه المرتبةِ إلا القصرُ – وهو تَركُ المدِّ – وهو ممنوعٌ في المتصل كما تقدَّم .

٧٦/أ وما يُفهم مِن ظاهر كلام التيسير مِن أنَّ هناك مرتبةً / آخرى ليس بصحيح ، بل لا يصحُّ أن يؤخذ مِن طريقِـــه إلا بأربع مراتب ، كما نصَّ عليه صاحـــب التيسير في غيرِه[2] .

وذهب جمعٌ إلى أنَّ مراتبَه ثلاثةٌ : وُسطَى ، وفوقها ، ودونهما . فأسقطوا المرتبة العليا حتى قدَّره ابنُ مهران بألفَين ثم بثلاثة ثم بأربعة .

---

(١) النشر ١/٣١٥-٣١٦ .

(٢) ذكرَه بحروفِه في النشر ١/٣١٦ .

وذهب الأستاذ أبو بكر بنُ مجاهدٍ ، وأبو القاسم الطَّرَسُوسيُّ [١] ، وأبو طاهر بنُ خلف [٢] وغيرُهم إلى أنه على مرتبتين : طُولَى ووُسطَى ، فأسقطوا الدنيا وما فوق الوُسطَى [٣] .

وهاتان المرتبتان – أعني الطُّولى والوُسطَى – وهما الإشباع والتوسط ، يستوي في معرفةِ ذلك أكثر الناس ، ويشترك في ضبطِه غالبهم ، وتُحكم المُشافهة حقيقتَه ، وتبيِّن كيفيتَه ، ولا تكاد تخفَى معرفتُه عن أحدٍ ، وهو الذي استقرَّ عليه رأي المحقِّقين مِن أئمتنا قديماً وحديثاً ، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بنُ مجاهد ، وأبو القاسم الطَّرَسُوسيُّ وصاحبُه أبو طاهر بنُ خلف ، وبه كان يأخذ الإمامُ أبو القاسم الشاطبيُّ ، ولذلك لَم يذكر في قصيدتِه تفاوتاً بين المتصل والمنفصل [٤] ، بل جَعلَ ذلك مما تحكمُه المشافهةُ في الأداء [٥] .

---

(١) بفتح الطاء والراء وضمِّ المهملة الأولى إلى طَرَسُوس مدينةٌ بناحية الـرُّوم ، لـبُّ اللبـاب ٢/٩٠ ، وهو عبدُ الجبارِ بن أحمدَ بنِ عمرَ ، يعرفُ بالطويل ، مؤلف كتاب : المجتبى الجامع ، أستاذ مصدرٌ ثقة (ت ٤٢٠ هـ) ، غاية النهاية ١/٣٥٧ .

(٢) هو إسماعيلُ بنُ خلفِ بنِ سعيدٍ ، أبو طاهر النَّحْويُّ ، مؤلف كتاب : العنوان والاكتفاء ، إمام عالم (ت ٤٥٥هـ) ، غاية النهاية ١/١٦٤ .

(٣) انظر النشر ١/٣١٧ .

(٤) حيث قال في قصيدته ، في : باب المدِّ والقَصر ، البيت (١٦٩-١٧٠) :

فَإِنْ يَنْفَصِلِ فَالقَصْرَ بَادِرْهُ طَالِبًا ... بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرّاً وَمُخْضَلاَ

كَجِيءَ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتِّصَالُهُ ... وَمَفْصُولُهُ فِي أُمِّهَا أَمْـرُهُ إِلَى

(٥) هو بحروفِه في النشر ١/٣٣٣ .

ومَن اعتبر المراتبَ الأربعةَ اختُلف عنه في مقدارِ المدِّ ؛ فأطولُهم مدّاً ورشٌ مِن طريق الأزرق ، وابنُ ذكوانَ في إحدى روايتيه ، وحمزةُ ، ثم عاصم ، ثم ابنُ عامرٍ والكسائيُّ وخلفٌ في اختياره ، ثم قالونُ وابنُ كثير وأبو جعفر وأبو عمرٍو ويعقوب [١] .

واختلفوا في مقدارِ تلك المراتب :

فقيل : ألفٌ وربع ، ثم ألف ونصفٌ ، ثم ألف وثلاثة أرباعٍ ، ثم ألفان .

وقيل : ألف ونصفٌ ، ثم ألفان ، ثم ألفان ونصف ، ثم ثلاث ألفات .

وكلُّ ذلك على التقريبِ ، ويُضبطُ ذلك بالمُشافهة والإدمان [٢] .

قال بعضُهم [٣] : « والأولَى اعتبارُ المراتبِ الأربع ، وحَملُ ما نُقلَ عن الشاطبيِّ على رأيِه لا على روايةٍ ، وما كان يُقرئ به خالفَ فيه التيسيرَ وسائرَ النَّقَلة » [٤] .

وما نُقل عنه [٥] مِن أنه كان يَعدل عن المراتب الأربعة ، ويعلِّل بأنها لا تتحقَّق ، ولا يمكن الإتيانُ بها كلَّ مرَّة على قَدْرِ / السابقةِ فقد ردَّه الجعبريُّ [٦] ؛ بأن مرتبتَه ٧٦/ب

(١) انظر النشر ١/٢٣٨-٢٣٩ .

(٢) ذكرَه ابنُ الناظم بحروفه في الحواشي المُفهِمة ص ٣٧ ، والتاذفيُّ في الفوائد السَّرِية لوحــة ٦٢/ب .

(٣) يقصد به الإمام الجعبريُّ في كنز المعاني ، انظر منه ٢/٣٤٠ ، والنصُّ نقل بتصرُّف .

(٤) أي باقتصارِه على الإقراء بمرتبتين في المدِّ زيادةً على الطبيعيِّ ، مع أن عند التيسير الذي هو أصلُه فيه أربع مراتب فوق الطبيعيِّ ، انظر التيسير ص ٣٥ .

(٥) أي عن الإمام الشاطبيِّ ، ذكرَ ذلك السخاويُّ في فتح الوَصيد ، انظر منه ٢/٢٧١ .

(٦) في كنز المعاني ٢/٣٤١ .

الطُّولى والوُسطَى أيضاً كذلك ، اللهم إلا أن يقال إنَّ المرتبتين المتفاوتتين أقربُ إلى التحقيقِ والضبطِ في كلِّ مرَّة مما زاد عليهما [١] .

وهو ظاهرٌ لَم يَسعْ أحداً إنكاره ، ولأجل ذلك كان الناظم يميل إليه ، ويأخذ به غالباً ، ويعوِّل عليه [٢] .

وَجه المدِّ : أنَّ حرفَ المدِّ ضعيفٌ خفيٌّ ، والهمزة حرفٌ قويٌّ صَعبٌ ، فزيدَ في المدِّ تقويةً عند مجاورة القويِّ ، وقيل : ليتمكَّن من اللفظ بالهمزة على حقِّها .

ووَجه التفاوتِ : مراعاةً لسَنَنِ القراءة ، هكذا قيل [٣] .

ولا يخفَى أنه لو رُوعيَ سَنَنُ القراءةِ وطريقتُها مِن الترتيل والتوسطِ والحَدرِ ، لكانت مراتبُ المدِّ ثلاثاً لا أربعاً ، لكنها أربع [٤] .

٧٢- وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلاَ أَوْ عَوَضَ السُّكُونُ وَقْفاً مُسْجَلاَ

أي والمدُّ جائزٌ إذا أتى حرفُ المدِّ منفصلاً عن الهمزة ؛ بأن كان حرفُ المدِّ آخرَ الكلمةِ والهمزةُ أولَ كلمةٍ أخرى نحو : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة ٢١] ، ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة ٢٧٥] ، ﴿بِعَهْدِيٓ أُوفِ﴾ [البقرة ٤٠] ، ﴿عَلَيْهِمُۥٓ ءَأَنذَرْتَهُمُۥٓ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة ٦] في قراءة مَن وصل الميمَ بواوٍ [٥] .

(١) ذكرَه بحروفه التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٦٢/ب .

(٢) انظر النشر ٣٣٣/١ .

(٣) نقلَه الشارح من كنز المعاني للجعبريِّ ٣٤٣/٢ .

(٤) انظر الفوائد السَّرية لوحة ٦٢/ب – ٦٣/أ .

(٥) وهي قراءة قالون بخلفٍ عنه وورشٍ وابن كثيرٍ وأبي جعفر بتفصيلٍ يُعرف من كتب القراءات ، انظر النشر ٢٧٣/١-٢٧٤ .

ونحو : ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ [غافر ٣٨] عند مَن أثبت الياء [1] ، وسواءٌ كان حرفُ المدِّ ثابتاً رسماً ، أو ساقطاً منه ثابتاً لفظاً كما مثَّلنا .

وحُكمُه الجواز لوقوع الخلافِ في مدِّه وقَصرِه ، ولهذا يقال فيه **المدُّ الجائزُ** .

ويقال فيه أيضاً **مدُّ البَسطِ** ؛ لأنه يُبسَطُ بين كلمتين .

ويقال **مدُّ الفَصلِ** ؛ لأنه يَفصل بين الكلمتين .

ويقال فيه أيضاً **مدُّ حرفٍ لحرفٍ** ، أي مدُّ كلمة لكلمة .

وقد اختلفت العبارات في مقدار مدِّه اختلافاً لا يمكن ضَبطُه ، ولا يصحُّ جَمعُه ، فقلَّ مَن ذكرَ مرتبةً لقارئٍ إلا وذكرَ غيرُه لذلك القارئِ ما فوقها أو ما دونها [2] .

فمِن أهل الأداء مَن لَم يذكر فيه إلا القَصر كابن سِوار [3] وابن خَيرون [4] ، بالياء المثناة تحت .

وذكر الصِّقليُّ [5] ثلاثَ مراتب غير القَصرِ ، وهي : التوسط ، وفوقه قليلاً ، وفوقه ، ولم يذكر ما بين التوسط والقَصر .

---

(١) كقالون وأبي عمرٍو وأبي جعفر وصلاً ، وابن كثيرٍ ويعقوب وصلاً ووَقفاً ، انظر النشر ١٨٢/٢-١٨٣ .

(٢) ذُكر كلُّ هذا في النشر ٣١٩/١ .

(٣) هو أحمدُ بنُ عليِّ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ عمرَ بنِ سِوار ، الأستاذ أبو طاهر البغداديُّ ، مؤلف المستنير في العشر ، إمام كبير محقق ثقة (ت ٤٩٦هـ) ، غاية النهاية ٨٦/١ .

(٤) هو أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ خَيرون ، أبو الفضل البغداديُّ ، أستاذ مقرئ ثقة ، غاية النهاية ٤٦/١ .

(٥) هو ابن الفحَّام صاحب كتاب التجريد ، سبقت ترجمته ص ٣٢٠ .

وذكر أبو عمرٍو الدَّانيُّ في تيسيرِه ، ومكيٌّ في تبصرتِه / وغيرُهما كصاحبِ الكافي والهادي وغيرُهما وأكثر المغاربةِ أنها أربعةٌ ، وهي : ما فوقَ القَصرِ ، وفوقَه وهو التوسطُ ، وفوقَه ، والإشباعُ . ٧٧/أ

وذكرَ أبو عمرٍو الدانيُّ في جامعِ البيان أنها خمسُ مراتبٍ سوى القَصرِ ، فزادَ مرتبةً سادسةً فوقَ الطُّولى التي ذكرَها في التيسير ، وتبعَه في ذلك أبو القاسم الهُذليُّ في كاملِه ، وزادَ مرتبةً سابعةً وهي إفراطٌ ، وقدَّرها بستٍّ ألفاتٍ ، انفَردَ بذلك عن ورشٍ ، وعَزَا ذلك إلى ابنِ نَفيس [1] وابنِ سفيان [2] وابنِ غلبون ، وقد نُسبوا إلى الوَهمِ في ذلك ، كما قاله في النشر [3] .

ولَم يُذكر ذلك القَصرَ عن أحدٍ مِن القرَّاء ، ووافقَه أبو مَعْشَرٍ الطبريُّ [4] على ذلك ، فإنه عندهما كالمتصلِ ، وزادَ أبو عليٍّ الأهوازيُّ [5] مرتبةً ثامنةً دون القَصرِ

---

(١) تصحَّفت في النُّسخ كلِّها إلى : ابنِ يَعيش ، والتصويب من النشر . وابنُ نفيس : سبقَت ترجمتُه ص ٢٠٦ .

(٢) هو محمدُ بنُ سفيان ، أبو عبد الله القيروانيُّ ، صاحب كتاب الهادي ، أستاذ حاذق (ت ٤١٥هـ) ، غاية النهاية ١٤٧/٢ .

(٣) النشر ٣١٩/١-٣٢٠ . وفيه : وقد وَهِم [أي الهُذليُّ] عليهم في ذلك .

(٤) هو عبدُ الكريمِ بنُ عبدِ الصمدِ بنِ محمدٍ ، مؤلف كتاب : التلخيص في القراءات الثمان ، إمام محقق (ت ٤٧٨هـ) ، غاية النهاية ٤٠١/١ .

(٥) هو الحسنُ بنُ عليِّ بنِ إبراهيمَ ، الأستاذ أبو عليٍّ الأهوازيُّ ، شيخ القرَّاء في عَصره (ت ٤٤٦ هـ) ، غاية النهاية ٢٢٠/١ .

وهي البَترُ ، عن الحُلوانيِّ [١] والهاشميِّ [٢] ، كلاهما عنِ القوَّاسِ [٣] عن ابنِ كـثيرٍ ، في جميع ما كان من كلمتين .

والبَترُ : هو حذفُ الألفِ والواوِ والياءِ مِن سائرهنَّ [٤] .

قال أبو عمرٍو الدانيُّ : « وهذا مكروهٌ قبيحٌ لا يُعوَّل عليه ، ولا يؤخذُ به ؛ إذ هو لحنٌ لا يجوز بوَجهٍ ، ولا تحلُّ القراءةُ به » . قال : « ولعلـهم أرادوا حـذفَ الزيادةِ لحرفِ المدِّ وإسقاطَها ، فعبَّروا عن ذلك بحذفِ حـرفِ المـدِّ وإسـقاطه مجازاً » [٥] انتهى .

وأنا أذكرُ لك تفصيل هذه المراتبِ فأقول :

المرتبةُ الأولى : القَصرُ في المنفصلِ ، وهي حذفُ حرفِ المدِّ العرَضيِّ ، وإبقاءُ ذاتِ حرفِ المدِّ مِن غيرِ زيادةٍ على ما فيه .

وذلك هو القَصرُ المَحضُ ، قرأ به أبو جعفر وابنُ كثيرٍ بكمالهما مِـن جميـعِ طُرقِهما . وما وَردَ مِن زيادةِ المـدِّ عنهما فمِن طريقِ تلخيصِ أبي معشـرٍ وكاملِ

(١) هو أحمدُ بنُ يزيدَ بنِ ازداد ، الأستاذ أبو الحسن الحلوانيُّ ، إمام كبير عارف ، توفي سـنة نيـف وخمسين ومائتين ، غاية النهاية ١/١٤٩ .

(٢) هو محمدُ بنُ موسى بنِ محمدٍ ، أبو بكر الزينبيُّ الهاشميُّ ، مقرئ محقق ضابط لقـراءة ابـن كثير (ت ٣١٨ هـ) ، غاية النهاية ٢/٢٦٧ .

(٣) هو أحمدُ بنُ محمدِ بنِ علقمـةَ ، أبو الحسن النَّبال المكِّيُّ ، المعروف بالقوَّاس ، إمام مكـة في القـراءة (ت ٢٤٠ هـ) ، غاية النهاية ١/١٢٣ .

(٤) كلُّ ما سبق بحروفه في النشر ١/٣٢٠ .

(٥) نقله عنه ابن الجزريِّ في النشر ١/٣٢٠ .

الهُذليّ . واختُلفَ عن قالونَ والأصبهانيِّ عن ورشٍ ، وعن أبي عمرٍو من روايتَيه ، وعن يعقوبَ ، وعن هشامٍ مِن طريقِ الحلوانيِّ ، وعن حفصٍ مِن طريقِ عمرٍو [١] .

المرتبةُ الثانيةُ : فوقَ القَصرِ قليلاً ، وقُدِّرَت بألفَين . وبعضُهم بألفٍ ونصف ، وهو مذهب الهُذليِّ .

المرتبةُ الثالثةُ : وهي / التوسط عند الجميع ، وقُدِّرَت بثلاثِ ألفاتٍ ، وقدَّرها الهُذليُّ وغيرُه بألفَين ونصف . ٧٧/ب

المرتبةُ الرابعةُ : فوقها قليلاً ، وقُدِّرَت بأربعِ ألفاتٍ عند بعض مَن قدَّر الثالثةَ ثلاث ، وبعضِهم بثلاثٍ ونصف .

المرتبةُ الخامسةُ : فوقها قليلاً ، وقُدِّرت بخمسِ ألفاتٍ ، وبأربعٍ ونصف ، وبأربعٍ ، بحسبِ اختلافِهم في تقدير ما قبلها .

المرتبةُ السادسةُ : فوقَ ذلك ، وقدَّرها الهُذليُّ بخمسِ ألفات ، وقيل : بأقل .

المرتبةُ السابعةُ : فوقَ ذلك ، وهي الإفراطُ ، قدَّرها الهُذليُّ بستِّ ألفاتٍ وذلك في كاملِه لورشٍ ، فيما رواه الحدَّادُ وابنُ نَفيس [٢] وابنُ سفيان وابنُ غلبون ، ونُسبوا في ذلك إلى الوَهمِ كما قاله في النشر [٣] .

---

(١) نقله من النشر ١/٣٢١ . وعمرٍو : هو عمرو بنُ الصبَّاحِ البغداديُّ (ت ٢٢١ هـ) ، غاية النهاية ١/٦٠٠ .

(٢) تصحَّفت في النُّسخ جميعها إلى : ابن يَعيش ، والتصويب من النشر .

(٣) النشر ١/٣٢٦ . وفيه : وقد وَهِم [أي الهُذليُّ] عليهم في ذلك .

واعلَم أنَّ هذا الاختلافَ في تقديرِ المراتبِ بالألفات لا تحقيقَ وراءه ، بل يرجعُ إلى أن يكونَ لفظيّاً ؛ وذلك أنَّ المرتبةَ الدنيا – وهي القَصرُ – إذا زيدَ عليها أدنَى زيادةٍ صارت ثانيةً ، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القُصوَى .

وهذه الزيادةُ بعينِها إنْ قُدِّرَت بألف أو بنصفِ ألفٍ هي واحدةٌ ، فالُمقدَّرُ غيرُ محقَّقٍ ، والمحقَّقُ لها هو الزيادةُ . وهذا ممَّا تُحكِمه المشافهةُ ، وتُوضِّحُه الحكايةُ ، ويُبيِّنه الاختبارُ ، ويَكشِفه الخَبر [1] .

وأطوَلُهم مدّاً في المتصل والمنفصل : ورشٌ وحمزةٌ وابنُ ذكوانَ مِن طريقِ الأخفشِ ، ودونهم عاصمٌ ، ودونه ابنُ عامرٍ والكسائيُّ ، ودونهما أبو عمرٍو مِن طريقِ أهلِ العراقِ ، وقالونُ مِن طريقِ أبي نَشيط [2] .

والباقون وهم : ورشٌ مِن طريقِ الأصبهانيِّ ، ويعقوبُ في إحدى روايتيه .

وكان الناظمُ رحمه الله يأخذُ في المنفصل بثلاثِ مراتب وهي : القَصرُ والوُسطَى والطُّولَى ؛ وهي الإشباعُ مِن غيرِ إفراطٍ ، وفي المتصل بالوُسطَى والطُّولَى كما تقدَّم .

وهو الذي استقرَّ عليه رأيُ المحقِّقين قديماً وحديثاً ، وهو الذي اعتمَده الإمامُ أبو بكرِ بنِ مُجاهدٍ وغيرُه ، ولا يُمنعُ الأخذُ بتفاوتِ المراتب ، كيف وقد قَرأَ بها ابنُ الجزريِّ [3] ، وقد صرَّح بذلك في نَشرِه [4] .

(١) ذكرَه في النشر ١/٣٢٦-٣٢٧ .

(٢) انظر النشر ١/٣٢٨ .

(٣) سقط من (س) و(ت) و(ز١) كلمة : ابن الجزريِّ .

(٤) النشر ١/٣٣٤ .

تنبيه :

لا يجري المدُّ المنفصل إلا في الوَصلِ ، فإن وقَفتَ على / حرفِ المدِّ عــاد إلى أصلِه ، وسقطَ المدُّ الزائدُ . ٧٨/أ

ووَجهُ المدِّ للهمزِ : أنَّ حروفَ المدِّ خفيةٌ ، والهمزُ بعيدُ المَخــرجِ صــعبٌ في اللفظِ ، فإذا لاصقَ حرفاً خفيّاً ، خيفَ عليه أن يزدادَ خفاءً ، فقَويَ بالمدِّ احتياطاً لبيانِه وظهورِه .

وعلَّةُ مَن قَصَرَه : أنَّ الهمزَ لَمَّا كان فيه بصددِ الزوالِ في حالِ الوَقف ، لم يُعطَ في حالِ الثباتِ حُكماً ، بخلافِ المتصل فإنَّ الهمزَ فيه لازمٌ وصلاً ووقفاً [(١)] .

ويَدلُّك أيضاً على جوازِ مدِّ المنفصل وغيرِه مِن أقســامِ المــدِّ ، مــا رُويَ في الحديث : « أنَّ أنساً ﷺ سئلَ عن قراءةِ النبي ﷺ فقال : كان يمدُّ صوتَه مدّاً » [(٢)] .

والخبرُ عامٌّ في المتصل والمنفصل وغيرِهما مِن أنواعِ المدِّ .

وقــوله : (**أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقْفاً مُسْجَلاَ**) هذا أحدُ قســمي الجــائزِ ، وتعريفُه : إذا جاءَ بعدَ حرفِ المدِّ حرفٌ ساكنٌ عارضٌ لأجلِ الوَقف .

وقولُه (**مُسْجَلاَ**) أي مطلقــاً حــالٌ مِــن (**السُّــكُون**) [(٣)] ، وقيــل : صفةُ (وَقْف) .

---

(١) قال كلَّ ما سبق القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٣٤/ب .

(٢) رواه البخاري ، في كتاب : « فضائل القرآن » ، باب : « مدِّ القراءة » ١٩٢٥/٤ . وقد سبق ذِكر هذا الحديث وتخريجه في ص ١٦٢ .

(٣) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على المقدِّمة نصُّه : « قال طــاش كــبري : المُسْجَل من قولهم : أسجَلتُ الكلامَ ، أي أرسَلتُه » ، انظر النسخة المطبوعة ص ٢٢٠ .

ذكرَه المصنِّف تنبيهاً على أنه لا فرقَ بين أن يكون السكونُ مَحضاً أو مع إشمامٍ ، وبين أن يكون الساكنُ في الأصلِ ذا فتحةٍ أو كسرةٍ أو ضمةٍ ، نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] مع السكون المجرَّد عن الإشمامِ والرَّومِ وبهما . و ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [البقرة ٢٠٢] ، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٣] مع السكونِ المجرَّد عن الإشمامِ والرَّومِ فيهما ، وبالرَّومِ في الأول .

والوَقفُ بالرَّومِ كالوَصلِ ، وأمَّا التقييدُ بالسكونِ فإنه يُخرِج ما لا سكونَ فيه .

وقد اقتَصرَ على تخصيصِ سكونِ الوقفِ ، و لم يتعرَّض لسكونِ الإدغامِ ؛ لأنه لَم يتعرَّض إلا لِمَا اتُّفقَ عليه ، أو ما عليه الأكثر.

وقد أدخَل بعضُهم العارضَ لأجلِ الإدغامِ في قسمِ اللازمِ المتقدِّم ، ولا يَخفَى ما فيه ، فإنَّ كلامَ الناظمِ في غالبِ كُتبه يُخالفُه ؛ لأنه قسَّمَ العارضَ إلى مُدغَمٍ وإلى غيرِ مُدغَم .

فمِن أمثلةِ العارضِ المُدغمِ نحو : ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ [البقرة ٢٤٧] ، ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ [البقرة ٣٠] ، ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ [البقرة ٢٠٠] ، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة ١١] ، ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة ٤] ، ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة ٢] عند مَن أدغَم كأبي عمرٍو [١] .

تنبيه :

٧٨/ب الساكنُ العارضُ بقسمَيه للقرَّاءِ فيه ثلاثةُ مذاهب / :

الأول : الإشباعُ كاللازمِ ؛ لاجتماعِ الساكنين اعتداداً بالعارض ، وهو اختيار

(١) من رواية السوسيِّ ، انظر التيسير ص ٢٨ .

الشاطبيِّ لجميع القرَّاء [1] .

الثاني : التوسط ؛ لعروض السكون المنحطِّ عن لزومه .

والثالث : القصرُ ؛ لجوازِ التقاءِ الساكنين في الوَقف ، فاستُغنِيَ عن المدِّ [2] .

فالمضموم منه فيه سبعةُ أوجهٍ : ثلاثةٌ مع السكون المَحضِ ، وثلاثةٌ مع الإشمامِ ، والقصرُ مع الرَّوم .

والمفتوحُ فيه : الثلاثة المجرَّدة عن الإشمامِ والرَّوم .

والمكسورُ فيه أربعةٌ : ثلاثةٌ مع السكون المَحض ، والقَصرُ مع الرَّوم .

والحاصل أنَّ المدَّ قسمان :

أصليٌّ ، وهو المدُّ الطبيعيُّ : الذي لا تقومُ ذاتُ الحرفِ إلا به ، ولا يتوقَّف على سببٍ نحو : ﴿عَمِلُواْ﴾ [البقرة ٢٥] ، و﴿عَفَا﴾ [البقرة ١٨٧] ، و﴿ٱلَّذِى﴾ [البقرة ١٧] .

وفرعيٌّ : وهو بخلافِ ذلك ، وله سببان : لفظيٌّ ومعنويٌّ .

فاللفظيُّ سببُه : همزٌ أو سكونٌ .

---

(١) قال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٤٥ : « ثم اعلَم أنَّ الشارح المِصريَّ ذكرَ أنَّ الساكن العارضَ بقسمَيه للقراء فيه ...إلخ ، فهذا قد يُتوهَّم منه أنَّ من طريق الشاطبية ليس لكلِّ القراء إلا المدُّ ، وليس كذلك ؛ لقوله في الشاطبية : (وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) أي من السكون اللازميِّ ؛ لمقابلته بقوله : (وَعِنْدَ سُكُونِ الوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلاَ) مع ما فيه من الإشارة إلى أنَّ الوجهين أصلان ، وهما المدُّ والقَصر ، وَجه فرعٍ يتفرَّع عليهما من عدم اعتبارهما ، هو التوسطُ فيما بينهما ؛ ليَعدِل الأمر بالحطِّ عن درجة الأولى ، وبالرفع في درجة الأخرى » .

(٢) انظر الفوائد السَّرِية لوحة ٦٤/ب .

فالمدُّ مع الهمز قسمان :

لاحِقٌ له نحو : ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة١٢٦] ، و﴿أُوتُواْ﴾ [البقرة١٠١] ، و(إِيمَان) ، وقد تقدَّم ما لورشٍ فيه مِن طريق الأزرق .

وسابقٌ عليه : وهو قسمان : متصلٌ ومنفصلٌ ، وتقدَّم الكلامُ عليها [1] .

والمدُّ مع السكونِ قسمان : لازمٌ وجائزٌ .

واللازمُ قسمان :

١- لازمٌ كلميٌّ مثقَّلٌ نحو : ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾ [عبس ١] ، ومخفَّفٌ نحو : ﴿مَحْيَاىَ﴾ [الأنعام ١٦٢] .

٢- ولازمٌ حرفيٌّ مثقَّلٌ نحو : (لآم مِّيمْ) مِن قوله تعالى : ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة ١] ، ومخفَّفٌ نحو : ﴿صٓ﴾ [صٓ ١] ، و﴿قٓ﴾ [قٓ ١] وقد مرَّ ذلك .

والجائزُ ما كان سكوناً عارضاً لوَقفٍ نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] ، أو إدغامٍ نحو : ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات ١] بالإدغامِ عند أبي عمرٍو [2] ، ومنه المنفصل كما مرَّ .

وأما السببُ المعنويُّ : فهو قصدُ المبالغةِ في النَّفي ، وهو سببٌ قويٌّ مقصودٌ عند العرب وإن كان أضعفَ مِن السببِ اللفظيِّ عند القرَّاء ، ومنه **مدُّ التعظيم** في نحو : ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات ٣٥] ، ﴿لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء ٨٧] .

---

(١) عند شرح البيت (٧١) .

(٢) من رواية السوسيِّ ، انظر التيسير ص ٢٨ .

وهو قد وَردَ عن أصحاب القَصر في المنفصل لهذا المعنى ، نصَّ على ذلك أبو معشرٍ الطبريُّ ، وأبو قاسمٍ الهُذليُّ ، وابنُ مهران وغيرُهم .

ويقال له أيضاً : **مدُّ المبالغة** . قال ابنُ مهران : « إنما سُمِّي بمدِّ المبالغة ؛ لأنه طُلب للمبالغة في نفي إلهيَّةِ سوى الله تعالى سبحانه » . قال : « وهذا مذهبٌ معروفٌ عند / العرب ؛ لأنها تمدُّ عند الدعاءِ ، وعند الاستغاثة »[1] .

٧٩/أ

وقد استحبَّ العلماءُ المحقِّقون مدَّ الصوتِ بـ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ إشعاراً بما ذكرناه وبغيرِه ، ويدلُّ على ذلك ما رُويَ في الحديث عن ابنِ عمرَ مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ : « مَن قَالَ لاَ إِلهَ إلا اللهُ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ أَسْكَنَهُ اللهُ دَارَ الجَلاَلِ ، داراً سمَّى بها نفسَه فقال ذو الجلال والإكرام ، ورزَقَهُ النَّظَرَ إلى وَجْهِهِ » . وفي الحديث عن أنسٍ : « مَن قَالَ لاَ إِلَهَ إلاَ اللهُ وَمَدَّهَا هَدمَت لَهُ أَرْبَعَة آلافِ ذَنبٍ »[2] .

قال الناظمُ في النشر : « وكلاهما ضعيفان – يعني الحديثَين ، حديثَ ابنِ عمرَ وحديثَ أنسٍ – إلا أنهما يُعمل بهما في فضائلِ الأعمال »[3] .

---

(١) ذكرَ ابنُ الجزريِّ كلَّ ما سبق بحروفه في النشر ١/٣٤٤-٣٤٥ .

(٢) الحديث الأول رواه الدَّيلميُّ كما في تنزيه الشريعة ٢/٣٢٥ قال : « وفيه عبَّاد بن كثير » ولعلَّه الثقفيُّ ، قال الحافظ بن حجر في التقريب ص ٢٩٠ : « متروك » . وأما الحديث الثاني فرواه الدَّيلميُّ في تنزيه الشريعة ٢/٣٢٥-٣٢٦ ، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ٨/٢٨٨ : « هذا حديثٌ باطل » ، وقال العلامة الفتَّنيُّ في تذكرة الموضوعات ص ٥٥ : « فيه نُعَيمٌ كذَّاب » . وعليه فقول الإمام ابن الجزريِّ يُعمل به في فضائل الأعمال فيه تساهل .

(٣) النشر ١/٣٤٥ .

وقد وَردَ مدُّ المبالغة للنفي في نحو : ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة ٢] التي للتبرئة عن حمزةَ ، والمدُّ في ذلك متوسطٌ لا يبلغ الإشباعُ ؛ لضعف سببِه عن سبب الهمز (١) .

هذا ما يتعلّق بالمدِّ في حروفِ المدِّ مستوفىً ؛ إذ لا يجوز مدُّ حرفِ المدِّ - أعني زيادَته - لغير سببٍ من الأسباب المذكورة .

تتمة :

ذكرَ بعضُهم للمدِّ ألقاباً وعدَّها تسعةً وعشرين لقباً : حَجزٌ ، ورَومٌ ، ومنفصلٌ ، ومتوسطٌ ، وفَرقٌ ، وعَدلٌ ، وتعظيمٌ ، وأَصلٌ ، ومُمكَّنٌ ، ومتصلٌ ، وبدلٌ ، وهِجاءٌ وثابتٌ ، وفاصلٌ ، وبنيةٌ ، ومبالغةٌ ، ومُشبعٌ ، وعارضٌ ، ولازمٌ ، وقَصرٌ مَجازيٌّ ، ومخفيٌّ ، ومظهرٌ ، ومِن نَفس الكلمة ، ومُدغَمٌ ، وفَصلٌ ، وبَسطٌ ، ومدُّ حرفٍ لحرف ، ومدُّ الاعتبار ، والمدُّ الجائز .

فالحَجزُ ويسمَّى المدغَمَ أيضاً نحو : ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] ، سمِّي بذلك لحجزِه بين الساكنين ، وهما الألف واللام الأولى المدغمة كما مرَّ .

والرَّومُ وهو المدُّ قبل الهمزة المسهَّلة في : ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران ٦٦] على

(١) انظر النشر ١/٣٤٥ . وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٤٧ : « أقول : وعلى تقدير صحَّته وجواز العمل بروايته ليس فيه إلا تقوية لمذهب القائل بمدِّ المنفصل ، ولا يَلزم منه أن يكون مدُّه وجهاً لَمن يُجوِّز قَصر المنفصل ، ولهذا ما عرَّج عليه الشاطبيُّ وجمهور القرَّاء ، وإنما هو من طريق المُصنِّف ، وكذا ما جاء من مدِّ المبالغة للنفي في نحو ﴿لَا رَيْبَ﴾ التي للتَبرئة عن حمزةَ فإنه لا يصحُّ من طريق الشاطبية وعامَّة أهل القراءة ، بل هي رواية شاذَّة عن أهل الدراية » .

قراءةِ مَن سهَّلها [1] ، سُمِّي بذلك لأنَّ القارئَ يرومُ بعد الهمزةِ فلا يأتي بها محقَّقةً .

والمنفصل نحو : ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ [النساء ١٦٣] ، سُمِّي بذلك لانفصالِ حرف المدِّ من كلمة الهمز .

والمتوسطُ ويسمَّى **المُظهَر** أيضاً نحو : ﴿رِئَآءَ﴾ [البقرة ٢٦٠] ، و﴿ٱلۡأَنۢبِئَآءَ﴾ [آل عمران ١١٢] في قراءةِ نافعٍ ، سُمِّي ذلك لتوسُّط / حرف المدِّ بين همزتين محقَّقتين ، أو محقَّقةٍ وملَيَّنة ؛ لأنه يُمدُّ مدّاً متوسطاً . ٧٩/ب

والفَـرقُ نحو : ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ [الأنعام١٤٣] ، و﴿ءَآلسِّحۡرُ﴾ [يونس٨١] ، ﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ﴾ [يونس ٥١] في قراءة مَن مدَّ [2] ، سُمِّي بذلك للفرقِ بين الاستفهام والخَبر .

والعَدْل نحو : ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة ٦] على قراءةِ منَ أدخَل ألفاً بين الهمزتين [3] ، سُمِّي بذلك لأنه يَعدلُ حركة .

والتعظيم ويسمَّى **المبالغة** أيضاً ، وهو الداخلُ في نحو : ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات ٣٥] للتعظيم .

---

(١) كنافعٍ وأبي عمرٍو البصريِّ وأبي جعفر ، انظر النشر ١/٤٠٠ .

(٢) أي مَن أبدَل همزة الوَصل ألفاً فنشأ مدٌّ لازمٌ كَلميٌّ بمقدار ستِّ حركات ، انظر النشر ١/٣٧٧ .

(٣) وهم قالونُ وأبو عمرٍو وهشامٌ وأبو جعفر ، إلا أنَّ هشاماً يُحقّق الهمزة الثانية في أحد وَجهَيه والباقون يُسهِّلونها وهو الوَجه الثاني لهشام ، انظر النشر ١/٣٥٣ .

والأصل نحو: ﴿جَآءَ﴾ [البقرة ٨٩] سمِّي بذلك لأنَّ حرفَ المدِّ والهمز مِن أصل الكلمة .

والمُمكّنُ نحو : ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ [البقرة ٥] ، سمِّي بذلك لأنَّ الكلمةَ تمكَّنت به عن الاضطراب .

والمتصل نحو : ﴿سُوٓءَ﴾ [البقرة ٤٩] ، سمِّي بذلك لاتصال حرفِ المدِّ بسببِه .

والبدلُ نحو : ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة ٣١] ، و﴿ءَاتَى﴾ [البقرة ١٧٧] ، سمِّي بذلك لأنَّ المدَّ بدلٌ مِن الهمزة .

والهجاءُ ويسمَّى **الثابت واللازمُ** وهو الموجود في فواتحِ السُّوَر التي هجاؤها على ثلاثةِ أحرفٍ ، أوسطُها ساكنٌ نحو : (لاَمْ) و(مِيمْ) و(صَادْ) سمِّي بذلك لأنَّ السكونَ فيه لازمٌ .

واختُلف فيما لقِيَه مُشدَّدٌ مِن هذا النوع نحو : (لآم مِّيمْ) هل الإشباعُ فيه أكثرُ منه في غيرِه نحو : (نُوٓنْ) [القلم ١] ، أو هما سواءٌ ؟ وَجهان حكاهما مكيٌّ كما سبق [١] .

والفاصل نحو : ﴿ءَأَنتُمْ﴾ [البقرة ١٤٠] ، ﴿أَءِذَا﴾ [الرعد ٥] ، ﴿أَءُنزِلَ﴾ [صٓ

(١) انظر التبصرة في القراءات السبع لمكيٍّ ص ٧٠٥ ، ونقله عنه ابن الجزريّ في النشر ١٨/٢-١٩ .

8] على قراءة مَن أدخَل بين الهمزتين ألفاً [1] ، سمِّي بذلك لأنَّ المدَّ يفصل بين الهمزتين .

والبنيَة نحو : ﴿دُعَآءُ﴾ [الرعد ١٤] ، و﴿زَكَرِيَّآءَ﴾ [آل عمران ٣٧] [2] ، سمِّي بذلك لأنَّ الكلمةَ بُنيَت على المدِّ دون القَصر .

والمُشبَع وهو ما أتَت فيه همزةٌ مفتوحةٌ بعد ألفٍ نحو : ﴿شَآءَ﴾ [البقرة ٢٠] ، و﴿سَآءَ﴾ [النساء ٢٢] ، وهو قسمٌ مِن المتصل أيضاً .

والعارضُ وهو قسمان : ما يوجد للوَقف نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] ، وما يوجد للإدغام نحو : ﴿قَال رَّبِّ﴾ [آل عمران ٣٨] ، وهذا كما يوجد في الوَصل ، يوجدُ في الوَقف ، وذلك في مذهبِ مَن أدغَم اللامَ في الرَّاء [3] .

والقَصر المَجازيُّ نحو : (هَا) و(يَا) مِن فواتح السُّوَر التي لَم يلقَ حرفُ المدِّ ساكناً ؛ سمِّي بذلك لأنَّ حرفَ المدِّ فيه هجاءٌ وليس أصلياً ، فميَّزوه بهذه التسمية عما حرفُ المدِّ فيه أصليٌّ نحو : ﴿قَالَ﴾ [البقرة ٣٣] ، و﴿خَبِيرٌ﴾ [البقرة ٢٣٤] ، و﴿تَعْمَلُونَ﴾ / [البقرة ٧٤] . ٨٠/أ

(١) وهي قراءة قالون وأبو عمرٍو وأبو جعفر ، وهشامٍ في الهمزة المفتوحة فقط ، انظر النشر ٣٧٠/١ .

(٢) وهي قراءة نافعٍ وابنِ كثير وأبو عمرٍو وابن عامر وشعبة وأبو جعفر ويعقوب ، انظر النشر ٢٣٩/٢ .

(٣) كالسوسيِّ من رواية أبي عمرٍو ، انظر التيسير ص ٣٢ .

والمخفي نحو : ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [الأنعام ٤٦] ، و﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران ٦٦] على مذهبِ ورشٍ بإبدال الهمزة الثانية المتحركة ألفاً [١] ، سمِّي بذلك لإخفـاء الهمـزة بإبدالها ألفاً .

والذي من **نفس الكلمة** نحـو : ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [البقـرة ٣١] ، و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة ٣١] ، سمِّي بذلك لأنَّ حرف المدِّ سببُه مِن ذات الكلمة .

والفَصلُ وما بعدَه نحو : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة ٢١] سمِّي بالفَصـلِ لأنه يَفصِـل بين الكلمتين .

وبالبَسطِ ؛ لأنه يَبسُط بين كلمتين .

وبالاعتِبار ؛ لاعتبار الكلمتين مِن كلمة .

وبمدِّ حرفٍ لحرفٍ ؛ لأنه مدُّ كلمةٍ بكلمة .

وبالجائز ؛ للخلافِ في مدِّه وقَصرِه [٢] .

وإذا تأمَّلتَ وجدتَّ أكثرَ هذه الألقابِ مُتداخلاً ، وأكثرَ التعاليل غيرَ ناهضٍ . ومَرجعُ ما عُدَّ منها زيادةً على المدِّ الطبيعيِّ إلى الهمزِ والسكونِ ، فليُتأمَّل .

* * *

(١) انظر النشر ١/٤٠٠ .

(٢) نقل كلَّ ما سبق بتصـرُّفٍ من سـراج القـارئ المبتـدئ لابـن القاصـح ص ٤٨ ، والحواشـي الأزهرية ص ٩٤-٩٦ ، وتحفة نجباء العَصر لزكريـا الأنصـاريِّ ص ٦٧-٦٩ ، ونهاية القول المفيد ص ١٤٥-١٤٨ .

[بَابُ الوَقْفِ وَالاِبْتِدَاءِ]

ولمّا اضطُرَّ القارئُ إلى الوَقف ، ذَكَرَه الناظمُ فقال :

٧٣- وَ بَعْدَ تَجْـويدِكَ لِلْحُرُوفِ ... لاَ بُدَّ مِنْ مَعْـرِفَةِ الوُقُـوفِ

٧٤- وَالاِبْتِدَاءِ ، وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ ... ثَلاَثَةً : تَامٌ ، وَكَافٍ ، وَ حَسَنْ

أي بعد ما تقدَّم مِن معرفةِ مخارجِ الحروف وصفاتِها ، ومعرفةِ تجويدِها ، وكيفيةِ النُّطقِ بها ، شَرَعَ في بيان معرفةِ الوَقف والابتداءِ ؛ لأنها مِن تعلُّقات التجويد .

ونحن نبيِّن ذلك مُفصَّلاً إن شاء الله تعالى فنقول :

اللامُ الجارَّةُ في قولِه (**لِلْحُرُوفِ**) لامُ التقويةِ والمُعرِّفة لامُ العهدِ ، والمعهود هو الحروفُ المذكورةُ في تعريفِ التجويد ، حيث قال : (**وَهْـوَ إِعْطَـاءُ الحُـرُوفِ حَقَّهَا**) فيكون المرادُ بها حروفَ الهجاءِ ، وفسَّرها ابنُ الناظم بالكلماتِ [١] ، وهو عدولٌ عن الظاهر [٢] .

و(**الوُقُوف**) جمع وَقفٍ ، جَمعَه باعتبارِ تنوُّعِه ، وأَفرَدَ الابتداءَ لعدم تنوُّعِه ، وإن كان متنوِّعاً في نفسِه بالنسبةِ إلى مُقابلِه ، وذكرَه عَقبَ التجويدِ .

---

(١) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٣٨ .

(٢) ذكرَه التاذفيُّ بحروفِه في الفوائد السَّرية لوحة ٦٤/ب ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٤٨-٢٤٩ : « أي وبعد معرفة تَحسينِك للحروف مفردةً ومركبةً ، موصولةً وموقوفةً . وتعميمُنا أَولَى من تخصيصِ المصريِّ لها بحروفِ الهجاء ، واعتراضِه على ابنِ المصنِّف في تفسيرِه إياها بالكلمات ، فإنه عدولٌ عن الظاهر » .

لِمَا وَرَدَ : « أنَّ علياً ﷺ سئل عن قوله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمّل ٤] ، فقال : التَّرْتِيلُ تَجْوِيدُ الحُرُوفِ ، وَمَعْرِفَةُ / الوُقُوفِ » [١] . ٨٠/ب

ولِمَا وَرَدَ عن ابنِ عمرَ ﷺ أنه قال : « لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَإِنَّ أَحَدَنَا لَيُؤْتَى الإِيمَانَ قَبْلَ القُرْآنِ ، وَتَنـزِلُ السُّورَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَنَتَعَلَّمُ حَلاَلَهَا وَحَرَامَهَا ، وَأَمْرَهَا وَزَجْرَهَا ، وَمَا يَنبَغِي أَن يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهَا » [٢] .

قال الناظمُ : « ففي كلام عليٍّ ﷺ دليلٌ على وجوبِ تعلُّمه ومعرفتِه ، وفي كلام ابنِ عمرَ ﷺ برهانٌ على أنَّ تعلُّمه إجماعٌ من الصحابةِ ﷺ . وصحَّ بل تواترَ عندنا تعلُّمه ، والاعتناءُ به مِن السَّلفِ الصالحِ .

قال : ومن ثَمَّ اشترطَ كثيرٌ من أئمةِ الخَلفِ على المُجيزِ ، أن لا يُجيزَ أحداً إلا بعد معرفةِ الوَقفِ والابتداء » [٣] .

وقال الإمام أبو زكريا [٤] : « الوقف في الصَّدرِ الأولِ مِن الصحابة والتابعين والعلماءِ ، مرغوبٌ فيه من مشايخ القرَّاء ، والأئمة الفضلاءِ ، مطلوبٌ فيما سَلفَ من الأعصار ، واردةٌ به الأخبارُ الثابتةُ والآثارُ الصحيحة » .

---

(١) انظر النشر ٢٠٩/١ ، ٢٢٥ ، ومنار الهدى في الوَقف والابتدا للأشمونيِّ ص ٥ .

(٢) ذكرَه أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) في القطع والائتناف ص ٧٨ ، وابن الجزريِّ في النشر ٢٢٥/١ ، والأشمونيُّ في منار الهدى ص ٥ .

(٣) في : النشر ٢٢٥/١ .

(٤) لم يتبيَّن لي مراده بأبي زكريا ، وذهب وَهَلي إلى أنه الإمام النوويُّ ، فراجعت التبيان وشرح مسلم في المظانِّ فلم أقف على هذا النصِّ .

ففي الصحيحَين : « أنَّ أمَّ سلمةَ قالت : كان رسول الله ﷺ يُقطِّعُ قراءَتَه يقول : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثم يقف » الحديث [١] .

ورُويَ : « أنَّ رجلين أتيَا النبيَّ ﷺ فتشَهَّدَ أحَدُهما وقال : مَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَن يَعْصِهِمَا ، ووَقَف . فقال النبيُّ ﷺ : قُمْ ، بِئْسَ الخَطيبُ أنتَ » [٢] .

قال بعضُهم : إنما قال ذلك لقُبحِ لفظِه ، وكان حقُّه أن يقفَ على (رَشَدْ) أو على (غوَى) ، أو أن يصلَ الجميع ، فانظُر كيف كَرِه قُبحَ لفظِه ، وإن كان مُرادُه الخيرَ لا الشرَّ . ولمثل هذا يُرغبُ في معرفةِ الوقَف [٣] .

وهو لغةً : الكفُّ والإمساكُ . يقال : وَقفَت الشمسُ والفرسُ عن السَّير ، إذا كَفَّا عنه وأمسَكا [٤] .

واصطلاحاً : تركُ الوَصل [٥] .

---

(١) لم أجد هذا الحديثَ في الصحيحَين وإنما رواه أبو داود ، في : « كتاب الصلاة » ، باب : « استحباب الترتيل في القراءة » ٢/٢٧٤ . ورواه الترمذيُّ ، في : « كتاب فضائل القرآن » ، باب : « ما جاء كيف كانت قراءة النبيِّ ﷺ » ٥/١٨٢-١٨٣ ، وانظر فضائل القرآن لابن كثير ص ١٢٧ .

(٢) رواه مسلم ، في : « كتاب الجمعة » ، باب : « رفع الصوت في الخطبة وما يقول فيها » ٦/٣٩٧ . وتمام الحديث : « وَمَن يَعْصِهِمَا فَقَدْ غوَى ، فَقَال رَسُولُ اللهِ ﷺ : بِئْسَ الخَطِيبُ أَنتَ ، قُلْ : وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ » .

(٣) ذكرَه بحروفه القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٣٦/أ ، وانظر المنح الفكرية ص ٢٦٩ .

(٤) انظر القاموس المحيط ٢/١١٤٥ .

(٥) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٣٥/ب .

وحدَّه بعضُهم بقولِه : « قطعُ الصوتِ آخرَ الكلمةِ الوَضعيةِ زماناً » [١] .

٨١/أ فقولُنا : (قَطعُ الصوتِ)/ جنسٌ . وقولنا : (آخرَ الكلمةِ) فَصلٌ ، أخرَج قَطْعَه عن بعضِها ، فهو لغويٌّ لا صناعيٌّ . وقولنا : (الوَضعيةِ) ليندرجَ فيه كُلَّمَا الموصولة ، فإنَّ آخرَها وضعاً اللامُ . وقولنا (زماناً) وهو ما يزيدُ على الآن أخرَج به السكتَ .

وهذا أجودُ مِن قولِهم : « قَطعُ الكلمةِ عما بعدَها ، أو قطعُ الحرفِ عن الحركة ؛ لعمومِه » كذا في كنز المعاني [٢] .

وقولُه : (لعمومِه) إشارةٌ إلى أنه جامعٌ ، بخلافِ ما قالوه .

أما (قَطعُ الكلمة عما بعدها) فلعدمِ شمولِه الوقَف على الكلمة التي ليس بعدَها شيءٌ ، وظاهرُ كلامِ بعضِهم أنه يسمَّى قطعاً ، وليس مِن الوَقف في شيءٍ .

فعلى قولِه ، لا يضرُّ خروجه عن هذا التعريف ، ولا عن قولِهم : « قطعُ الكلمة عن ما بعدَها بسكتة طويلة » [٣] .

وأما (قطعُ الحرفِ عن الحركة) فلعدم شمولِه الوَقف على الحرفِ الساكن .

ومنهم مَن أجابَ بأنَّ المرادَ : قطعُ الكلمةِ عن ما بعدَها على تقدير أن يكون بعدَها شيءٌ . وقطعُ الحرفِ عن الحركةِ على تقدير أن يكون الحرفُ متحرِّكاً ، ولا يخلو ذلك عن تكلُّف [٤] .

---

(١) ذكره الجعبريُّ في كنز المعاني (خط/٢٦٧) ، وشرحه للتعريف الآتي منه .

(٢) كنز المعاني (خط/٢٦٧) ، وكذا ذكرَه التاذفيُّ في الفوائد السِّرية لوحة ٦٤/ب .

(٣) هذا التعريف قاله الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في الطرازات المُعلمة ص ١٩٦ .

(٤) كلُّ ما سبق بحروفه في الفوائد السِّرية لوحة ٦٤/ب — ٦٥/أ .

وللوَقف والابتداءِ حالتان :

الأولى : معرفة ما يُوقفُ عليه وما يُبتدأ به ، وإلى ذلك أشار بقولِه : (**وَهْـــيَ تُقْسَمُ إِذَنْ ثَلاَثَةً إلى آخره**) .

والثانية : كيف يُوقفُ وكيف يبتدأُ ؟ وسيأتي ذلك عند مرســومِ الخطِّ إن شاءَ الله تعالى [١] .

ثم أخبرَ أنَّ الوَقفَ ينقسم إلى ثلاثةِ أقسامٍ : وَقفٌ تامٌّ ، ووَقفٌ كافٍ ، ووَقفٌ حسنٌ .

وقولُه (**إِذَنْ**) زائدةٌ ، وخفَّف ميم (**تامٌ**) للضرورةِ .

ووَجه ضبطُ الثلاثةِ أن يقال : إذا وُقف على كلامٍ تامٍّ ، فإما أن يَنقَطع عن ما بعدَه لفظاً ومعنىً ، أو يتعلَّق به معنىً ، أو لفظاً ومعنىً .

فالأول : التامُّ ، والثاني : الكافي ، والثالث : الحسن . هكـــذا قيـــل ، وفيـــه نظـــرٌ ؛ إذ لا يشمل التامُّ حينئذٍ ما إذا وُقفَ على كلامٍ تامٍّ ليس بعدَه شيءٌ ؛ لأنه لم يَنقطِع عن ما بعدَه ، فالأولَى أن يقال : إذا وَقفتَ على كلامٍ تامٍّ ، فإمـــا أن لا يكون / له تعلُّقٌ بما بعدَه أصلاً ، لا لفظاً ولا معنىً ، أو يكون له تعلُّقٌ به معنىً ، أو لفظاً ومعنىً ؛ لصدقه على ما قدَّره الميزانيون [٢] في كُتُبهم .

٨١/ب

فإن قلتَ : أين القسم الرابع الذي هو عكسُ الثاني [٣] ؟

(١) انظر عند شرح البيت (١٠٤ ، ١٠٥) .

(٢) أي الصرفيُّون .

(٣) أي الوَقفُ على كلامٍ له تعلُّقٌ لفظاً لا معنىً .

قلتُ : معدومٌ ، فلذلك لم يذكروا ذلك ؛ لأنه متى وُجد التعلُّق لفظاً ، وُجِدَ التعلُّق معنىً ، على ما ستعرِفُه من بيان المراد بهما .

ولذلك اقتصرَ في بيان الجنسِ المشروطِ فيه التعلُّق مطلقاً ، على مُجردِ التعلُّق لفظاً [١] ، حيث قال :

٧٥- وَهْــيَ لِمَا تَمَّ : فَإِنْ لَمْ يُوجَــدِ تَعَلُّقٌ - أَوْ كَانَ مَعْنىً - فَابْتَدي

٧٦- فَالتَّامُ ، فَالكَافِي ، وَلَفْظاً : فَامْنَعَنْ إِلاَّ رُؤُوسَ الآيِ جَوِّزْ ، فَالحَسَنْ

اعلَم أنَّ الوَقفَ ينقسمُ إلى : اختياريٌّ - بالياء المثنَّاة تحتُ - وإلى اضطراريٌّ ؛ لأنَّ الكلامَ إما أن يتمَّ أو لا ، فإن تمَّ تماماً كان اختيارياً ، وهو معنى قوله : (**وَهْــيَ لِمَا تَمَّ إلى آخره**) .

وكونه تاماً لا يخلو إما أن لا يكون له تعلُّقٌ بما بعدَه ألبتَّة ، أي لا مِن جهةِ اللفظِ ، ولا مِن جهةِ المعنى .

أو يكون له تعلُّقٌ ، ولا يخلو هذا التعلُّقُ إما أن يكون مِن جهةِ المعنى ، أو مِن جهةِ اللفظ [٢] .

فالأولُ : الوَقفُ التامُّ ، وهو الذي لا تعلُّقَ بما بعدَه لا لفظاً ولا معنىً .

- وأكثر ما يكون في رؤوسِ الآيِ ، وانقضاءِ القَصَصِ ، كالوَقفِ على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة ١] ، والابتداءِ بقولِه ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة ٢] .

---

(١) ذُكرَ كلُّ ما سبق بحروفه في الفوائد السَّرية لوحة ٦٥/ب -٦٦/أ .

(٢) قاله ابنُ الجزريِّ في النشر ٢٢٦/١ ، والقسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٣٦/أ-ب .

والوَقف على ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة ٤] ، والابتداءِ بقولِه ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة ٥] .

وعلى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة ٥] ، والابتداءِ بقولِه ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة ٦] .

و﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة ٢٠] ، والابتداء بقولِه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة ٢١] .

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [البقرة ٢٩] ، والابتداءِ بقولِه ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة ٣٠] .

﴿وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة ٤٦] ، والابتداءِ بقولِه ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾ [البقرة ٤٧] ونحو ذلك .

– وقد يكون قبلَ انقضاءِ الفاصلةِ نحو قولِه : ﴿وَجَعَلُوٓاْ / أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗ﴾ ٨٢/أ [النمل ٣٤] . هذا انقضاءُ كلامِ بلقيس ، وقوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل ٣٤] رأسُ آية .

– وقد يكون وسطَ الآيةِ نحو قوله : ﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾ [الفرقان ٢٩] هو تمام حكاية قول الظالم ، وهو أُبيُّ بنُ خلف – لعنه الله – ثم قال تعالى : ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا﴾ [الفرقان ٢٩] .

– وقد يكون بعد انقضاءِ الآية بكلمة نحو : ﴿لَّمۡ نَجۡعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتۡرٗا﴾ [الكهف ٩٠] آخر الآية ، وتمام الكلام ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [الكهف ٩١] أي أمـر ذي

القرنين ؛ أي كما وصفه تعظيماً لأمرِه ، أو كذلك خبرُهم على اختلافٍ بين المفسِّرين في تقديرِه ، مع إجماعِهم على أنه التامُّ (١) .

ونحو : ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ﴾ [الصافات ١٣٧] هو آخر الآية ، والتمامُ : ﴿وَبِٱلَّيۡلِۚ﴾ [الصافات ١٣٨] ، أي مصبحين ومليِّلين .

ونحو : ﴿وَسُرُرًا عَلَيۡهَا يَتَّكِـُٔونَ﴾ [الزخرف ٣٤] آخر الآية ، والتمامُ : ﴿وَزُخۡرُفٗاۚ﴾ [الزخرف ٣٥] .

وقد يكون الوَقف تامّاً على تفسيرٍ أو إعرابٍ ، وغيرُ تامٍّ على آخرَ ، نحو : ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران ٧] تامٌّ على أنَّ ما بعدَه مُستأنفٌ ، وهو قولُ ابنِ عباسٍ وعائشةَ وابنِ مسعودٍ وغيرِهم ، ومذهب أبي حنيفةَ ، وأكثر أهل الحديث ، وبه قال نافعٌ والكسائيُّ ويعقوبُ ، ومن أئمةِ العربيةِ : الفرَّاءُ والأخفشُ وأبو حاتم وغيرُهم .

قال عُروة (٢) : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران ٧] لا يعلمون التأويل ، ولكن ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران ٧] وهو غيرُ تامٍّ عند آخرين .

والتامُّ عندهم على : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ فهو عندهم معطوفٌ عليه ، وهو اختيارُ ابنِ الحاجبِ وغيرِه (٣) .

---

(١) انظر المكتفى في الوقف والابتدا للدانيّ ص ٣٧٢ .

(٢) أي عُروة بن الزبير ، انظر التمهيد ص ١٨٢ .

(٣) كلُّ ما سبق بحروفه في النشر ١/٢٢٦-٢٢٧ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٣٦/ب-٣٧/أ ، وانظر المكتفى للدانيّ ص ١٤٠-١٤١ .

وقد يتفاضلُ التامُّ في التمـــامِ ، نحـــو : ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ ، ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] كلاهما تامٌّ ، إلا أنَّ الأولَ أتمُّ ؛ لاشتراكِ الثاني فيما بعـــدَه في الخطاب [1] .

الثاني مِن أقسام الوَقف : أن يكون له تعلُّقٌ مِن جهةِ المعنى فقط ، دون تعلُّـــقِ شيءٍ مِن تعلُّقاتِ الإعراب ، نحو : ﴿أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقـــرة ٦] ، ثم قال : ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة ٧] ، فآخر الآية كلامٌ تامٌّ ، ليس له تعلُّقٌ بما بعدَه / مِن جهة الإعرابِ ، لكن له تعلُّقٌ مِن جهةِ المعنى ؛ لأن قولَه : ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ مِن أخـــبارِ حالِ الكفارِ ، وقوله : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة ٦] إخبارٌ عن حالهم أيضاً . ٨٢/ب

فهذا يسمَّى **بالوَقف الكافي** ؛ للاكتفاءِ به واستغناءِ ما بعدَه عنه .

– وأكثر ما يوجد في الفواصلِ ، نحو : ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة ٣] ، و ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾ [البقرة ١١] فإنه كلامٌ مفهومٌ ، وما بعدَه مُستَغنٍ عما قبلَه لفظاً ، وإن اتصلَ معنىً .

وقد يتفاضلُ في الكفايةِ كتفاضلِ التامِّ نحو : ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة ١٠] كافٍ ، ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة ١٠] أكفَـــى منـــه ، ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ [البقرة ١٠] أكفَى منهما .

(١) قاله ابن الجزريِّ في النشر ١/٢٢٧–٢٢٨ .

– وأكثر ما يكون التفاضلُ في رؤوسِ الآي ، نحو : ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة ١٣] كافٍ ، ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ١٣] أكفى منه .

ونحو : ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ كافٍ ، ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة ١٢٧] أكفى منه .

وقد يكون الوَقفُ كافياً على تفسيرٍ أو إعرابٍ ، ويكون غيرَ كافٍ على آخرَ ، نحو : ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة ١٠٢] كافٍ إذا جُعلت ﴿مَا﴾ بعدَه نافيةً ، فإن جُعلت موصولةً كان حَسَناً [١] .

وقد يكون كافياً على قراءةٍ ، حَسناً على أخرى ، نحو : ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة ٢٨٤] كافٍ على قراءةِ مَن رَفعَ : ﴿فَيَغْفِرُ﴾ و﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة ٢٨٤] ، وحَسنٌ على قراءةِ مَن جَزمَ [٢] .

فهذان – أي القسمُ الثاني وما قبله – يجوز الوَقفُ عليهما ، والابتداءُ بما بعدَهما [٣] ، وإليهما أشار في النَّظمِ بقولِه (**وَهْيَ**) أي الوُقوفُ (**لِمَا تَمَّ**) وتقدَّمت الإشارةُ إليهما ، فتأمَّل .

---

(١) يشير إلى تمام الآية قوله تعالى : ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ .

(٢) فقرأ برفع الراء والباء : ابنُ عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب ، والباقون بالجزم ، انظر النشر ٢/٢٣٧ .

(٣) نقله بتصرُّف من النشر ١/٢٢٨ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٣٧/أ-ب .

الثالث مِن أقسام الوَقف : أن يكون التعلُّقُ لفظاً ، نحو : الوقف على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة ١] ، وعلى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة ٢] ، وعلى ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة ٢] ، وعلى ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفاتحة ٣] ، وعلى ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة ٣] ، و﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة ٦] ، و ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة ٧] .

والوَقفُ على ذلك وما أشبَهَه حَسَنٌ ؛ لأنَّ المرادَ مِن ذلك مفهومٌ ولكن الابتداءُ بـ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ، و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ مِن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ لا يَحسُن ؛ لتعلُّقه لفظاً ، فإنه تابعٌ لما قبله .

وسُمِّي بالحَسَنِ لأنه في نفسِه حَسنٌ مفيدٌ ، يجوز الوَقف عليه دون الابتداءِ بما بعدَه ؛ للتعلُّق الفظيِّ [1] .

وهو المرادُ بقوله (**وَلَفْظاً / فَامْنَعَنْ**) أي الابتداء بما بعدَه ، إلا إذا كان رأس آيةٍ فيجوز الابتداءُ بما بعدها ؛ لورودِ السنَّةِ بالوَقفِ على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ والابتداءِ بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ، ولأنَّ رؤوسَ الآيِ فواصلٌ بمنزلةِ فواصلِ السَّجَعِ والقوافي . ٨٣/أ

وقد يكون الوَقف على الموضعِ الواحدِ حَسناً على تقديرٍ ، وكافياً على آخرَ ، وتاماً على غيرِهما ، نحو قوله تعالى : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢] يجوز أن يكون حَسناً ، إن جُعلَت ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة ٣] نعتاً ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ .

---

(١) انظر النشر ١/٢٢٨-٢٢٩ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٣٧/ب .

ويجوز أن يكون كافياً ، إذا جُعلَت ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ على معنى : هم الذين ، أو منصوباً بتقدير : أعني الذين .

ويجوز أن يكون تاماً ، إذا جُعلَت ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ مبتدأً ، وخبرُه ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة ٥] [١] .

تنبيه :

اعلَم أنَّ المرادَ بالتعلُّقِ المعنويِّ : أن يتعلَّقَ المُتأخرُ بالمتقدِّمِ مِن حيث المعنى لا الإعراب ، كالإخبارِ عن حالِ الكافرين ، أو حال المؤمنين ، أو تمامِ قصَّة .

وباللفظيِّ : أن يتعلَّق به مِن حيث الإعرابِ ؛ لكونِه صفةً لـه ، أو معطوفاً عليه [٢] ، وتقدَّمت أمثلةُ ذلك كلِّه .

وقولُه (**فَالحَسَنْ**) جوابٌ لـ (إنْ) المقدَّرة ، أي وإن كان التعلُّقُ لفظاً ، فالوَقف حَسنٌ ، والنونُ في قولِه (**فَامْنَعَنْ**) للتوكيد .

ثم أشارَ إلى القسمِ الثاني وهو الوَقفُ الاضطراريُّ ، وهو المصطلحُ عليه بالقبيح بقولِه :

---

(١) كما في النشر ٢٢٩/١ .

(٢) انظر الفوائد السِّرية لوحة ٦٦/ب .

٧٧- وَغَيْرُ مَا تَمَّ : قَبيحٌ ، وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَراً [(١)] ، وَيَبْدَا قَبْلَهُ

تقدَّم أنَّ الكلامَ إما أن يتمَّ أو لا ، وذكرنا حُكمَه إذا تمَّ وإن لم يتمَّ ، كالوَقفِ على ﴿بِسْمِ﴾ من ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ .

وعلى ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ ، وعلى ﴿رَبِّ﴾ ، و ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ﴾ ، و﴿إِيَّاكَ﴾ ، و ﴿صِرَاطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة ٧] ، و﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة ٧] .

فكلُّ هذا لا يتمُّ منه كلامٌ ، ولا يُفهمُ منه معنىً ؛ لأنه لا يُعلمُ إلى أيِّ شيءٍ أضيفَ . فالوَقفُ عليه قبيحٌ ؛ لأنَّ المقصودَ تبيينُ معاني كتابِ الله تعالى وتكميلُها .

فالوَقفُ مُبيِّنٌ للمعنى ، وفاصلٌ بعضَه مِن بعضٍ ، وكذلك تلتذُّ به التلاوةُ ، فيحصلُ الفَهمُ والدِّرايةُ ، ويتَّضحُ / منهاج الهدايةِ ، فلا يوقفُ على المضافِ دون المضافِ إليه ، ولا الصفةِ دون الموصوفِ ، ولا الرافعِ دون المرفوعِ ، ولا الناصبِ دون المنصوبِ ، ولا المعطوفِ دون المعطوفِ عليه ، ولا على أنَّ وأخواتِها دون اسمِها ، ولا على اسمِها دون خبرِها ، ولا على ظَننتُ وأخواتِها دون منصوباتِها ، ولا على صاحبِ الحالِ دونها ، ولا على المستثنى منه دون المستثنى ، ولا على المفسَّر دون التفسير ، ولا على (الذي) و (ما) و (من) دون صِلاتِهنَّ ، ولا على صلاتِهنَّ دون مُعربِهنَّ ، ولا على الفعلِ دون مصدرِه ، ولاعلى المصدرِ دون آلتِه ، ولا على حروفِ الاستفهامِ دون ما استفهمَ بها عنه ، ولا على حروفِ الشرطِ دون المشروط ، ولا على المشروط دون الجزاء ، و لا على الأمر دون

٨٣/ب

(١) النُّسخة التي حقَّقها شيخنا وأستاذنا الدكتور أيمن سويد – حفظه الله – فيها : الوَقْفُ مُضْطَرّاً . وقد أشار ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٥٨ إلى وجود كلا اللَّفظتَين .

جوابه ؛ لأنَّ هذه كلُّها لا يتمُّ بها كلامٌ ، ولا يُفهمُ منها معنىً ، فهذا كلُّه وما أشبَهَه لا يجوز الوَقفُ عليه ، ولا الابتداءُ بما بعدَه [1] .

وقد يكون بعضُ الوَقف أقبحَ مِن بعضٍ ، كالوَقفِ على ما يُحيل المعنى ، نحو : ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء ١١] فإنَّ المعنى يَفسُد بهذا الوَقفِ ؛ لأنه يُفهَم منه أنَّ البنتَ مشتركةٌ في النصفِ مع أبويه ، وليس كذلك ، بل المعنى أنَّ النصفَ للبنتِ دون الأبوين ، ثم استأنفَ للأبوين بما يجبُ لهما مع الولد .

وأقبحُ مِن هذا : ما يُحيل المعنى ويؤدِّي إلى ما لا يليقُ - والعياذُ بالله تعالى - كالوَقفِ على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة٢٦] ، وعلى ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ [البقرة ٢٥٨] ، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ [يوسف ٥٢] ، ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ﴾ [النحل٦٠] ، و﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون ٤] [2] .

---

(١) نقله الشارح بحروفه من اللآلئ السَّنية لوحة ٣٩/أ-ب . وانظر إيضاح الوَقف والابتداء لابن الأنباريِّ ١/١١٦-١١٧ .

(٢) المثال الأخير يَختلف عما قبلَه من حيث إنه رأسُ آية ، والوَقف على رؤوس الآي سنةٌ مطلقاً كما هو معلوم ، وإنما الممنوع هو قَطع القراءة عليها ؛ لأنه يُوهِم أنَّ الوَيلَ لكلِّ المُصلِّين ، وإنما هو لصنفٍ معيَّن منهم ذُكرَت صفاتهم في الآيات التالية ، بل إنَّ في الوَقف عليها أسلوباً تشويقيّاً لشدِّ انتباه السَّامع لما في ظاهر الكلام من أمرٍ مُستغربٍ . قال الشيخ عبد الفتاح المرصفيُّ في هداية القاري ص ٣٩٠ : « ذهب كثيرٌ من أهل العلم إلى جواز الوَقف على ما كان رأسَ آية ، ولو كان قبيحاً من حيث النَّظر ، وعلَّلوا ذلك بأنَّ الوقوف على رؤوس الآي سنةٌ مطلقاً ، لكن يَمتنع القَطع عنها وترك القراءة عندها » .

والواقفُ على هذا آثمٌ مخطئٌ ، وربما خرجَ — والعياذُ بالله — عن دين الإسلام ، اللهم إلا أن يكون مضطرّاً ، كأن انقطَعَ نفَسُه ، فإنه يجوز له الوَقف عليه ، إلا أنه إذا وَقفَ ، ابتدأ مِن الكلمة التي / قبلها ، وإليه أشار بقولِه (**وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرّاً ، وَيَبْدَا قَبْلَهُ**) [1] . ٨٤/أ

هذا كلُّه حكمُ الوَقفِ اختيارياً واضطرارياً ، وأما الابتداءُ فلا يكون إلا اختيارياً ؛ لأنه ليس كالوَقفِ تدعو إليه ضرورة ، فلا يجوز إلا بمستقلٍ بالمعنى ، ومُوفٍ بالمقصود .

وهو في أقسامِه كأقسامِ الوَقفِ الأربعةِ ، ويتفاوتُ تماماً وكفايةً وحُسناً وقُبحاً ، بحسبِ التمامِ وعدمِه ، وفسادِ المعنى وإحالتِه ، نحو الوقف على قولِه تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة ٨] فإنَّ الابتداءَ بـ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ قبيحٌ ، وبـ ﴿وَمِنَ﴾ تامٌّ .

فلو وَقفَ على ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة ٨] كان الابتداء بـ ﴿يَقُولُ﴾ أحسَنَ مِن ابتدائه بـ ﴿مَن﴾ .

وكذا الوَقف على ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة ٧] قبيحٌ والابتداءُ بـ ﴿ٱللَّهُ﴾ أقبح وبـ

(١) نقل الشارح هذه الفقرة وما قبلها بحروفها من اللآلئ السَّنية لوحة ٣٩/ب ، وانظر النشر ٢٢٩/١-٢٣٠ .

﴿خَتَمَ﴾ كافٍ [1] .

والوَقفُ على ﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ﴾ [التوبة ٣٠] ، و﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ﴾ [التوبة ٣٠] قبيحٌ ، والابتداءُ بـ ﴿ٱبۡنُ﴾ أقبحُ ، والابتداءُ بـ ﴿عُزَيۡرٌ﴾ و﴿ٱلۡمَسِيحُ﴾ أقبحُ منهما .

ولو وَقفَ على ﴿مَا وَعَدَنَا﴾ [الأعراف ٤٤] ضرورةً ، كان الابتداءُ بـ (الجَلالةِ) قبيحاً وبـ ﴿وَعَدَنَا﴾ أقبحَ منه ، وبـ ﴿مَا﴾ أقبح منهما .

وقد يكون الوَقف حَسناً والابتداءُ به قبيحاً ، نحو قوله تعالى : ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ﴾ [الممتحنة ١] الوقفُ عليه حَسنٌ ؛ لتمامِ الكلامِ . والابتداءُ به قبيحٌ ؛ لفساد المعنى ، إذ يصير تحذيراً مِن الإيمان بالله تعالى ، ونعوذ بالله من ذلك .

وقد يكون الوقَف قبيحاً والابتداءُ به جيداً ، نحو قوله تعالى : ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا﴾ [يسٓ ٥٢] فإنَّ الوقَف على ﴿هَٰذَا﴾ قبيحٌ ؛ لفصله بين المبتدأ والخبر ، ولأنه يوهِمُ أنَّ الإشارةَ إلى ﴿مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ وليس كذلك عند أئمة التفسير ، والابتداءُ بـ ﴿هَٰذَا﴾ كافٍ أو تامٌّ ؛ لأنه وما بعدَه جملةٌ مستأنفةٌ .

---

(١) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٨٢ : « وأما قول المِصريِّ : الوَقف على ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ قبيحٌ ، والابتداء بـ ﴿ٱللَّهُ﴾ أقبح ، فليس بصحيح ؛ لأنَّ الوَقف على ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ حسنٌ ، إلا أنه يُبدأ بما قبلَه ، والابتداء بـ ﴿خَتَمَ﴾ أحسن من الابتداء بـ (الجلالة) » .

تنبيه :

قولُ الأئمة لا يجوز الوَقفُ على المضافِ دون المضافِ إليه ، ولا على الفعلِ دون الفاعلِ ، ولا على الفاعلِ دون المفعولِ ، ولا على المبتدأ دون الخبرِ ، ولا على النعتِ دون المنعوتِ ، ولا على المعطوفِ عليه دون المعطوفِ ، إلى آخرِ ما ذَكروه / وبَسطوه من ذلك ، إنما يريدون بذلك أنه غيرُ حرامٍ ولا مكروهٍ ، إلا ما سيُنبِّه عليه الناظمُ بعدُ في كلامه . ٨٤/ب

وإنما يريدون بذلك الوَقفَ الاختياريَّ الذي يُبتدأُ بما بعدَه ، ولذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقفُ عليه ألبتَّة ، فإنه حيث اضطُرَّ القارئُ إلى الوَقف على شيءٍ مِن ذلك ، باعتبارِ قَطعِ نَفَسٍ ، أونحوِه مِن تعليمٍ أو اختبارٍ ، جاز له الوَقف بلا خلافٍ عند أحدٍ منهم ، ثم يُعتَمد في الابتداءِ ما تقدَّم مِن العود إلى ما قبلُ فيَبتدئُ بـه ، اللهم إلا مَن قصدَ بذلك تحريفَ المعنى عن مواضعه ، وخلافَ المعنى الذي أرادَ الله تعالى فإنه — والعياذُ بالله — يَحرُم عليه ذلك ، ويجب رَدعُه بحسب مـا تقتضيه الشريعةُ المطهَّرةُ ، والله تعالى أعلَم [1] .

---

(١) نقل الشارح هذا التنبيه بحروفه من النشر ٢٣١/١ .

وعُلِمَ مِمَّا تقدَّم أنَّ الوَقفَ لا يجبُ ، وقد أشار الناظمُ إليه بقوله :

٧٨- وَلَيْسَ فِي القُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ [١] وَلاَ حَـرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَـبَبْ

أي ليس في القرآن وَقفٌ واجبٌ من أنه إذا لم يقف القارئُ عليه يأثمُ ، ولا حرامٌ يأثمُ واقفُه ؛ لأنَّ الوَصلَ والوَقف لا يدلاَّن على معنىً يُخاف مِن ذهابِه ، بل لو أمكَنه قراءةُ القرآن في نَفَسٍ واحدٍ ، لجازَ له ذلك .

ولو وَقف على كلِّ آيةٍ ما لم يحصل بوَقفِه خللٌ ، لجازَ له ذلك أيضاً ، وإليه أشار بقولِه (**غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبْ**) أي إلا أن يكون له سببٌ يؤدي إلى تحريمِه ؛ كأن يقصد الوَقف على قوله ﴿مَامِنْ إِلَٰهٍ﴾ [آل عمران ٦٢] ، و﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم ٢٢] ، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦ﴾ [البقرة ٢٦] وشبه ذلك مِمَّا قدَّمناه من غيرِ ضرورةٍ ؛ إذ لا يفعل ذلك مسلمٌ ، فإن لم يقصد لا يَحرُم . والأحسنُ أن يُجتنبَ الوَقفُ على مثل ذلك للإيهام [٢] .

---

(١) قال الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في الطرازات المُعلمة ص ٢٠٤ : « قول الناظم (وَجَبْ) – بلفظ الماضي – هي النُّسخة التي ضبطناها عنه آخراً ، وفي النُّسخ القديمة السابقة بصيغة المستقبل ، والأوَّل أحسن والثاني جائز » . والنُّسخة التي حقَّقها شيخنا الدكتور أيمن سُويد – حفظه الله – فيها : (وَلَيْسَ فِي القُرْآنِ مِن وَقْفٍ يَجِبْ) .

(٢) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٣٩/ب –٤٠/أ ، وانظر الحواشي المُفهِمة ص ٤٢ ، والحواشي الأزهرية ص ١٠٦ .

قوله (**وَلاَ حَرَامٌ**) يجوز فيه الرَّفعُ والجرُّ ، فالرَّفع على أنه معطـــوفٌ علـــى مـــحلِّ (**مِنْ وَقْفِ**) ؛ لأنه اسمُ ليس . والجرُّ عطفٌ على لفظِه . وكذلك (**غَيْرُ مَا لَهُ**) فإنها / تابعةٌ لـــ (**حَرَامٌ**) رفعاً وجراً ، ويجوز نصـــبُها علـــى الحـــالِ ، فتأمَّل [1] .

٨٥/أ

* * *

(١) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٤٢ ، واللآلـــئ السَّـــنِية لوحـــة ٤٠/أ ، والـــدقائق المحكمـــة ص ١٢٣ ، والفوائد السَّرِية لوحة ٧٠/أ .

[بَابُ المَقْطُوعِ وَالمَوْصُولِ]

ولَمَّا كان القارئُ يحتاج إلى معرفة المقطوعِ والمَوصولِ بيَّنهما بقوله :

٧٩- وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا ... فِي الْمُصْحَفِ الإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

لَمَّا فرغَ من نوعي التجويد والوقف والابتداء شرعَ في النوعِ الثالث مِمَّا تقدَّمَ التنبيهُ عليه في قولِه (**مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ إلى آخر البيتين**) وهو المقطوع والموصول ، وما كُتِبَ بالتاءِ المجرورةِ دون ما كُتِبَ بالهاءِ المربوطة .

وإنما كان القارئُ يتوقَّفُ على معرفة المقطوع والموصول ؛ ليقف على المقطوعِ في محلِّ قطعهِ في حال انقطاع النَّفَس أو الامتحان ، وعلى الموصول عند اتصاله [١] .

وتقديرُ البيت : أي واعرِف المقطوع والموصول ، واعرِف تاءَ التأنيثِ التي تُكتَب تاءً مجرورةً لا هاءً مربوطةً ، ورَسمُ ذلك كلِّه في (**الإِمَامِ**) وهو المصحفُ الذي اتخذَه أمير المؤمنين عثمان عندَه لنفسِه ، دون المصاحفِ التي سيَّرها في الأقاليمِ كما تقدَّم ذلك في أول شرحِ المقدِّمة [٢] .

ثم اعلَم أنَّ المصحفَ المسمَّى بـ : (**الإِمَامِ**) لم يكن كَتَبَه أمير المؤمنين عثمان ﷺ بخطِّه كما توهَّمه مَن لا عِلم عنده [٣] ، وإنما أمر بكتابتِه كما مرَّ [٤] ، ومنه

(١) كذا في النُّسخ كلِّها ، وفي الحواشي المُفهِمة ص ٤٣ ، والفوائد السَّرية لوحة ٧٠/ب : عند انقضائه .

(٢) انظر ص ٦٤ .

(٣) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ٤٠/أ .

(٤) انظر عند شرح البيت (٧ ، ٨) .

نُقِلَت المصاحف .

وقولُ الناظمِ (لِمَقْطُوعٍ) اللام زائدةٌ للتوكيد ، خلافاً لبعضِهم مِن جعلِها ظرفيةً ؛ إذ لا معنى لقولِ القائل : اعرِف في مقطوعٍ وموصولٍ وتا في المصحف [(١)] ، ويحتمل أن يكون بمعنى على ، والتقدير : واعرِف الوَقف على المقطوعِ والموصولِ ، واعرِف تاءَ التأنيثِ التي كُتِبَت تاءً [(٢)] ، كما تقدَّم لك ذلك .

وللقرَّاء في ذلك — أعني مرسومَ الخطِّ — تصانيفُ كثيرةٌ ، منها : المُقنع للشيخ أبي عمرٍو الدانيِّ رحمه الله ، والعَقيلةُ الرَّائيةُ للإمام أبي القاسم الشَّاطبيِّ رحمه الله تعالى .

وقد أجمَع أهلُ الأداء وأئمة القرَّاء على لزومِ مرسوم / المصاحفِ فيما تدعو الحاجةُ إليه اختياراً بالياء المثنَّاة تحت ، أو اختباراً بالباءِ الموحَّدة ، أو اضطراراً [(٣)] . ٨٥/ب

وقد سئل مالكٌ رحمه الله هل تُكتب المصاحفُ على ما أحدَثه الناسُ مِن الهجاءِ ؟ فقال : لا ، إلا على الكَتْبَة الأُولى [(٤)] .

---

(١) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٨٥ : « وأما قولُ ابن المصنِّف : إنها بمعنى : في ، فليس في محلِّه ، ولذا قال المِصريُّ : « ولا معنى لقول القائل : واعرف في مقطوع ... » لكني أقول : يمكن أن يقال التقدير : واعرف المرسوم في مقطوعٍ وموصولٍ ، وتاءٍ كائنةٍ في مصحف الإمام ، في ما قد وصلَ رَسْمُه إلينا مِن طريق علمائنا الأعلام » .

(٢) وقال ملاّ أيضاً في المنح الفكرية ص ٢٨٥ : « وكذا قولُ المِصريِّ : إنه يُحتمَل أن يكون بمعنى : على ، والتقدير ...إلخ ، ليس في محلِّه ؛ لأنَّ المرادَ ههنا معرفةُ المقطوع والموصول رَسماً ، وإنما يترتَّب عليه علمُ الوَقف والوَصل فرعاً » .

(٣) قاله ابن الجزريِّ في النشر ١٢٨/٢ .

(٤) ذكرَه الدانيُّ في المُقنع ص ٩ .

قال أبو عمرٍو الدانيُّ : « ولا مُخالف له في ذلك من علماء الأمة » [1] .

وإنما ذَكر الناظمُ هذا النوعَ عَقِب الوَقف والابتداءِ ؛ لتعلُّقــه بــه ، والفــرق بينهما : أن المتقدِّم في بيان ما يُوقَف عليه وما يُبتدأ به ، وهو الاختياريُّ ، وهذا في بيان كيف يُوقَف بالقَطع أو بالوَصل ، بالتاءِ أو بالهاءِ ؛ لأجل الاختبار .

ولهذا انقسمَ الوَقف إلى ثلاثة : اختياريٌّ ، واضطراريٌّ — وقــد تقــدَّما — أو اختباريٌّ وهو المرادُ بقوله (**وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ إلى آخره**) .

وإنما قدَّم الناظم المقطوعَ على الموصولِ ؛ لأنَّ الأصلَ القَطعُ ، فكلُّ ما كُتــب منفصلاً فعلى الأصلِ ، وما كُتب متصلاً فللمُجاورةِ والمُصاحبةِ وكثرةِ الاستعمال ، وإنما فعلوا ذلك لجواز الوَجهين [2] .

قال القسطلانيُّ : « وإلى كونِ القَطعِ هو الأصلَ ، والوَصلُ فرعٌ أشار الشاطبيُّ في الرَّائية بقوله :

وَقُلْ عَلَى الأَصْلِ مَقْطُوعُ الحُرُوفِ أَتَى وَالوَصْلُ فَرْعٌ فَلاَ تُلْفَى بِهِ حَصِرَا [3]

والمراد بقَطع الحرفِ : أن لا يُخلط ، ووَصله: أن يخلط بما بعــدَه حسّــاً أو حكماً .

وترجمَ ابنُ الأنباريِّ [4] هذا الباب بـــ (باب الحرفين اللَّذين ضُمَّ أحدهما إلى

---

(١) المُقنع ص ١٠ .

(٢) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٠/أ .

(٣) انظر عقيلة أتراب القصائد ، البيت رقم (٢٣٧) .

(٤) هو محمدُ بنُ القاسمِ ، أبو بكرٍ الأنباريُّ ، الإمام الكبير والأستاذ الشهير ، صاحب كتاب إيضاح الوَقف والابتداء (ت ٣٢٨ هـ) ، غاية النهاية ٢/٢٣٠ .

الآخر فصارا حرفاً واحداً ، لا يَحسُـن السكوت [أي لا يجوز الوَقف] على أحدهما [أي أوَّلهما] دون الآخر) قال [١] : وينشأ عن هذا الموضعِ حكمٌ خطيٌّ ، وهو حذفُ الحرفِ أوإبقاؤه على ما سنفصِّله . وحكمٌ لفظيٌّ وهو ما فُصِل جاز الوَقف عليه ، وما وُصل لا يُوقف عليه دون رواية » [٢] .

٨٦/أ

ثم أخذ الناظم يعيِّنُ المواضعَ ويَعدُّها بقولِه / :

٨٠- فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ : أَن لاَّ مَعْ : مَلْجَأَ ، وَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ

٨١- وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ، ثَانِي هُودَ ، لاَ يُشْرِكْنَ،تُشْرِكْ،يَدْخُلَنْ،تَعْلُو عَلَى

٨٢- أن لاَّ يَقُولُوا ، لاَ أَقُولَ إن مَّا : بِالرَّعْدِ وَالمَفْتُوحَ صِلْ وَ عَن مَّا

اعلَم أولاً أنَّ الأصلَ في كلِّ كلمةٍ كانت على حرفين فصاعداً ، أن تُكتَب منفصلةً من التي بعدَها ، سواءٌ كانت حرفاً أو فعلاً أواسماً ، إلا كلماتٍ خرجَت عن الأصلِ واتصلَت بما بعدَها ، منها :

أل المعرِّفة : فإنها لكثرةِ دَورها نزِّلَت منـزلةَ الجزء من ما دَخلَت عليه ، فوُصِلت .

ومنها : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة ٢١] فإنها لَّما حُذفَت ألفُها ، بَقيت على حرفٍ واحدٍ ، فاتَّصلت بما بعدَها .

(١) أي القسطلانيُّ .

(٢) القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٠/أ-ب ، وانظر الإيضاح في الوَقف والابتداء ٣١٢/١ . وما بين معقوفتين ليس من الإيضاح وإنما هو زيادة من الشارح .

ومثلها : هاء من ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة ٣١] [١] ، وسيأتي التنبيه على بعضِ ذلك .

وقد نبَّه الناظم على كلمات : منها ما يُكتب مقطوعاً بلا خلاف ، ومنها ما يُكتب موصولاً بلا خلافٍ أيضاً ، ومنها ما يوجد في بعضِ المصاحفِ مقطوعاً وفي البعضِ الآخرِ موصولاً .

فبدأ بالقسم الأول : وهي (أَن لاَ) أي جميع ما في كتاب الله تعالى مِن ذِكر (أن لاَ) فهو بغير نونٍ ، إلا عشرَ مواضعَ - وهي التي ذَكرها الناظم - فإنها تُكتب بالنون :

أولُها في كلامِه : ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ بالتوبة [١١٨] .

ثانيها : ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بهود عليه السلام [١٤] ، وأشار إليهما بقولِه (مَعَ مَلْجَأَ وَلاَ إِلَهَ إِلاَّ) .

ثالثها : ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ بياسين عليه السلام [٦٠] ، وإليه أشار بقولِه (تَعْبُدُوا يَاسِينَ) .

رابعها : ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّىٓ أَخَافُ﴾ الثاني من سورة هود عليه السلام [٢٦] ، وإليه أشار بقولِه (ثَانِي هُودَ) . وقُيِّد بثاني هود احترازاً مِن أولِها ، فإنه موصولٌ [٢] .

خامسها : ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ﴾ بالممتحنة [١٢] .

سادسها : ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾ بالحج [٢٦] .

(١) انظر النشر ٢/١٤٧ .

(٢) أي قوله تعالى : ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود ٢] .

سابعها : ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ﴾ بنون [٢٤] ، وإليهما أشار بقوله (لاَ يُشْرِكْنَ ، تُشْرِكْ ، يَدْخُلَنْ) .

ثامنها : ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ بالدخان [١٩] ، احترازاً من التي في النّمل ، فإنها موصولةٌ / بلا خلاف [١] .

٨٦/ب

تاسعها وعاشرها : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف ١٠٥] ، و ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف ١٦٩] كلاهما بالأعراف ، وإليهما أشار الناظمُ بقوله (أن لاَّ يَقُولُوا ، لاَ أَقُولَ) .

وهذه العشَرةُ اتَّفقَت المصاحفُ على قَطع (أَنْ) عن (لاَ) فيها ، واختَلفت في قولِه تعالى : ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بالأنبياء عليهم السلام [٨٧] ، فمنهم مَن قَطعَها ، ومنهم مَن وَصلَها [٢] .

قال اللبيبُ [٣] : « والوَصل أشهرُ » [٤] .

---

(١) يعني قوله تعالى : ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل ٣١] .

(٢) انظر تفصيل ذلك في : إيضاح الوَقف والابتداء ١/١٤٥-١٤٦ ، وعقيلة أتراب القصائد الأبيات (٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠) ، والوسيلة إلى شرح العقيلة للسخاويِّ ص ٤١٠-٤١١ ، والنشر ٢/١٤٨ ، والحواشي المُفهمة ص ٤٣ ، والحواشي الأزهرية ص ١٠٩ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٤٠/ب ، والدقائق المحكمة ص ١٢٥-١٢٦ .

(٣) هو أبو بكرِ بنُ أبي محمدِ عبد الله اللبيب ، له شرح على العقيلة اسمه : الدرَّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة ، و لم أقف على أكثر من ذلك . وقد حُقِّق الكتاب كرسالة جامعية في المَغرب ، ذكرَ ذلك محقِّق كتاب الوسيلة للسَّخاويِّ ، انظر قسم الدراسة ص ٦٤ .

(٤) في : الدُّرَّة الصقيلة لوحة ٨٧/أ .

ووَجه رَسمِ النونِ في هذه العشَرةِ على الأصلِ ، ومراداً للقَطع ، وما عداها بغيرِ نونٍ على مرادِ الوَصل ؛ وذلك أنَّ النونَ الساكنة تُدغمُ في اللامِ مِن غيرِ خلاف ؛ لقُربِ المَخرجين كما تقرَّر في بابِه ، فإذا وُصلَت النونُ باللامِ انقَلبَت لاماً مُشدَّدةً ، فحُذفَت النونُ لسقوطِها مِن اللفظ [١] .

تنبيه :

قولُ الناظم (**أن لاَّ يَقُولُوا ، لاَ أَقُولَ**) تَلفِظ بـلامِ (**لاَ أَقُـولَ**) مخفَّفـةً ، وحَذفُ (أَنْ) للضرورةِ ؛ ليستقيم الوَزن .

قولُه (**إن مَّا بِالرَّعْدِ**) هو معطوفٌ على قولِه (**فَاقْطَعْ**) أي فاقطَع كلمـاتِ (**أَنْ لاَ**) المذكورةِ ، واقطَع (**إن مَّا**) أي اقطَع النونَ الساكنةَ عن (**مَا**) المذكورةِ مِن (**إن مَّا**) في الرَّسم (**بالرَّعدِ**) أي الواقعةِ في سورةِ الرَّعد .

وعلى هذا تكون الباءُ ظرفيةً بمعنى : في ، وهو قولُـه تعـالى : ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الرعد ٣٥] اتَّفقت المصاحفُ على قَطعِها .

وقولُه (**بالرَّعدِ**) أخرجَ غيرَ الرَّعدِ ، نحو قـوله تعـالى : ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾ بالأنفال [٥٧] ، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ بمـريم [٢٦] ، ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ بيونس [٤٦] وغافر [٧٧] ، فإنَّ ذلك موصولٌ [٢] .

---

(١) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٠/ب .

(٢) انظر تفصيل ذلك في : المُقنع ص ٧٠ ، وعقيلة أتـراب القصـائد البيـت (٢٤٠) ، والوسيلة ص ٤١١ .

وقولُه (وَالمَفْتُوحَ صِلْ) أي صِل ميم (أَمْ) بـ(مَا) الاسمية مِن قولِه تعالى : ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ﴾ بالأنعام [١٤٣] ، ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ، ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ كلاهما بالنَّمل [٥٩ ، ٨٤] (١) .

تتمة :

قال في المقنع : « وقوله : ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ﴾ هي في المصحف / حرفٌ ٨٧/أ واحدٌ ، ومعناها : أم الذي » (٢) .

قلت : أطلق الناظم رحمه الله الحكمَ فيه ولَم يقيِّده بموضعٍ ، وهو الصوابُ ؛ لاتفاقِ المصاحفِ عليه ، وأفهمَ كلامُ المقنعِ تقييدَه بـ ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ﴾ ، وليس كذلك (٣) .

---

(١) انظر الدقائق المحكمة ص ١٢٦-١٢٧ .

(٢) المُقنع للدانيِّ ص ٧١ .

(٣) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ٤١/أ ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص٢٩١-٢٩٢ : « ذكرَ المِصريُّ أنه قال في المُقنِع : وقوله ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ﴾ هي في المصحف ... إلخ ، قلت : أطلق الناظم الحكمَ فيه ... إلخ ، أقول : التخطئةُ خطأٌ فاحشٌ على إمام الكلِّ في هذا الفنِّ ، وإنما نشأ هذا من قصورِ فَهم القائل ؛ لأنَّ قوله : ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ﴾ أوَّلُ ما وَقع في القرآن ، وقد بيَّنه بتعليلِه له ولغيره حيث قال : معناه (أم شيء) ، فكلُّ الصيدِ في جوفِ الفَرَا ، فافهَم بلا امتِراء » .

قوله (وَعَن مَّا) تمامُه :

٨٣- نُهُوا اقْطَعُوا مِن مَّا : بِرُومٍ وَالنِّسَا خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ أَم مَّنْ : أَسَّسَ

٨٤- فُصِّلَتِ ، النِّسَا ، وَذِبْحِ حَيْثُ مَا ....

أمر بقَطع (عَن) عن (مَا) مِن قوله تعالى : ﴿عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ بالأعراف [١٦٦] ، وما عداه نحو : ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [المائدة ٧٣] ، و﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف ١٩٠] ، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ ١] ، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون ٤٠] موصولٌ .

قال في المقنع : « وكلُّ ما في كتاب الله تعالى مِن ذكر (عَمَّا) بغيرِ نونٍ ، إلا حرفاً واحداً في الأعرافِ ﴿عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ فهو بالنون » (١) .

قال ابنُ الأنباريِّ : « ﴿عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ حرفان - (عَن) وحدها و(مَا) وحدها - و لم يُقطَع في كتاب الله غيره » (٢) .

واتَّفقت المصاحف أيضاً على قطع (مِن) الجارَّة عن (ما) الموصولةِ مِن قوله تعالى : ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ﴾ بالرُّوم [٢٨] ، ومِن قوله تعالى : ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ بالنساء [٢٥] .

---

(١) المُقنِع ص ٦٩ .

(٢) في : إيضاح الوَقف والابتداء ٣٢٣/١ ، وذكرَه الدانيُّ في المُقنِع ص ٦٩ . وما بين معترضتين لم أقف عليه في الإيضاح .

وفي نسخـــةٍ : (مِن مَّا مَلَكْ رُومِ النِّسَا) [1] .

واختُلف في (المُنَافِقِينَ) مِن قوله تعالى : ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم﴾ [المنافقون ٥] فكُتب في بعضِها مقطوعاً ، وفي بعضِها موصولاً [2] ، وما عدا ذلـك فهـو موصـــولٌ بلا خلاف .

قال أبو عمرٍو في المقنع : « قال محمد بن عيسى [3] : (مِن مَّا) مقطـــوعٌ في القرآن ثلاثةُ أحرفٍ : في النساءِ ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم﴾ [٢٥] ، وفي الرُّوم ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم﴾ [٢٨] - وفي المنافقين ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم﴾ في بعـــضِ مصاحف الأمصارِ (مِن مَّا) مقطوعٌ وفي بعضِها موصولٌ - وأما قـــوله من ﴿مِّن

(١) انظر الدقائق المحكمة ص ١٢٧ ، والفوائد السَّرية لوحة ٧٢/أ . وقد أشار أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد - حفظه الله - إلى هذه النُّسخة عند تحقيقه لهذا المـــتن المبـــارك في قســـم الهوامش . وقال الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في الطرازات المُعلِمة ص ٢١٠ : « قوله (مِن مَّـــا برُومِ وَالنِّسَا) هي النُّسخة التي قرأناها على الناظم ، وأصلحَ في المَجلس ، وقرأناها عليه أيضاً : (مِن مَّا مَلَكْ رُومِ النِّسَا) ، والكلُّ صحيح » .

(٢) ذكره الدانيُّ في المُقنِعِ في : (باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبـــات والحذف) ص ٩٨ ، والسخاويُّ في الوسيلة ص ٤١٤ ثم عقّب فقال : « ورأيتُها في المصحف الشاميِّ مقطوعة » .

(٣) هو أبو عبدِ اللهِ الإصبَهانيُّ ، إمامٌ في القراءات كبيرٌ مشهور (ت ٢٥٣ هـ) ، غاية النهاية ٢/٢٢٣ .

﴿مَّالِ ٱللَّهِ﴾ [النور ٣٣] ، ومن ﴿مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ [السجدة ٨] وشبهه فمقطوعٌ حيث وَقَع »[1] .

٨٧/ب وأما إذا دَخلَت (مِن) الجارَّة على (مَن) فإن ذلك كُتبَ في الإمام / وفي جميع المصاحفِ متصلاً بلا خلافٍ ، نحو : ﴿مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ﴾ [الأنعام ٢١] ، و﴿مِمَّن كَذَّبَ﴾ [الأنعام ١٥٧] .

قال أبو عمرو في المقنع : « فأما إذا دَخلَت (مِن) على (مَن) نحو قوله تعالى : ﴿مِمَّن مَّنَعَ﴾ [البقرة ١١٤] ، ﴿مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ﴾ ، و﴿مِّمَّن دَعَآ﴾ [فصلت ٣٣] ، و﴿مِّمَّن مَّعَكَۚ﴾ [هود ٤٨] وشبهه ، فلا خلافَ في شيءٍ مِن المصاحف في وَصل ذلك ، وحَذفِ النونِ منه »[2] انتهى .

وَجه القَطع : الأصلُ ، ووَجه الوَصل : التنبيهُ على افتقارِ كلٍّ مِن العامل والمعمول إلى الآخرِ أو التقويةُ . ووَجه الخُلفِ : الجَمع ، قاله الجعبريُّ[3] .

وقوله (**أَم مَّن : أَسَّسَ فُصِّلَتِ النِّسَا وَذِبْحِ**) أي اتَّفقَت المصاحف على قَطع (**أَم**) المتصلة والمنقطعة عن (**مَا**) الاستفهامية في أربعةِ أمكنةٍ ، وأنا أذكُرها مرتبةً لا كما فعلَ الناظم لعدم سماحةِ النَّظم :

الأول : في النساء وهي : ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا﴾ [١٠٩] ، وقد عيَّن

---

(١) المُقنِع ص ٦٩ ، وما بين معترضتين ذكره الدانيُّ في موضع آخر في المُقنِع في : (باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف) ص ٩٨ .

(٢) المُقنِع ص ٦٩ .

(٣) في : جميلة أرباب المراصد شرح عقيلة أتراب المقاصد لوحة ٢١٥/ب .

السورة .

الثاني : في التوبة وهو قوله : ﴿أَمْ مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ [١٠٩] ، وقد لفظَ به في نَظمِه .

الثالث : في الصافات وهو قوله : ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [١١] ، وقد أشار إلى ذلك بقولِه (وَذِبْحِ) أي في السورة التي فيها الذِّبح . وقد أبعَد في الدلالةِ ، ولو قال : (فُصِّلَتِ النِّسَا خَلَقْنَا حَيْثُمَا) لكان أقربَ كعادتِه ، ولعدم نظيرِه [١] .

الرابع : في فصِّلت وهو قوله تعالى : ﴿أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [٤٠] ، وقد عيَّن السورة [٢] .

وما عدا هذا الأربعةِ موصولٌ ، نحو قوله تعالى : ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ﴾ بيونس [٣٥] ، ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [النمل ٦٠] ، ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ بالنَّمل [٦٢] ، كما أفهَمه منطوقُ النَّظم .

قال أبو عمرٍو في المقنع : « حدَّثنا محمد بنُ عيسى وابنُ الأنباريِّ قالا : وكلُّ ما في القرآنِ مِن ذِكر (أَمَّن) فهو في جميع المصاحف موصولٌ ، إلا في أربعةِ مواضعَ كُتِبَت في المصاحف مقطوعةً ، يعني : بِميمَين » [٣] الأولى مقطوعةٌ غيرُ متصلةٍ بالميم الثانية ، ثم ذكرَ المواضعَ بسُوَرِها المذكورةِ ، وقد تقدَّمت .

---

(١) قال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٩٤-٢٩٥ : « وقد أغرَب المِصريُّ حيث قال : أبعَد المصنِّف في الدلالةِ بقوله : (وَذِبْحِ) ، ولو قال ... إلخ ، وغرابةُ تعبيرِه لا تَخفَى ».

(٢) انظر تفصيل ذلك في : عقيلة أتراب القصائد البيت (٢٤٣) ، والوسيلة ص ٤١٦ ، والنشر ١٤٩/٢ ، والدقائق المحكمة ص ١٢٧-١٢٨ .

(٣) المُقنِع ص ٧١ .

٨٨/أ وَجه القَطعِ الأصلُ ، ووَجه الوَصل / تقويةُ كلٍّ بالآخر [١] .

وقــوله (حَيثُ مَا) أي واتَّفقَت المصاحفُ أيضاً على قَطعِ لفظِ (مَا) مِــن (حَيْثُ) حيث ما وَقع ، وسكوتُ الناظم على ذلك يؤذِن بالتعميمِ وِفاقاً للشاطبيِّ في العقيلة [٢] .

ونصَّ الدانيُّ في المقنعِ على مَوضعَي البقرة ، الأول قولُــه تعــالى : ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ﴾ [١٤٤] . والثاني قوله تعالى : ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا﴾ [١٥٠] [٣] .

وتمامُ البيت :

٨٤ – .... وَ أَن لَّمِ المَفْتُــوحَ كَسْرُ إنَّ مَا:

٨٥– الأنْعَامَ وَالمَفْتُوحَ : يَدْعُونَ مَعَا وَخُــلْفُ الأنْفَالِ وَ نَحْــلٍ وَقَعَا

قولُه (وَأَن لَّمِ المَفْتُوحَ) أي ومِن المتَّفق على قَطعه أيضــاً (أن) المفتوحــة الهمــزةِ المُخفَّــفةِ عن (لَم) الجــازمةِ حيث وَقــعَت ، نحــو قــوله تــعالى :

(١) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٢/أ .

(٢) أي قول الشاطبيِّ في منظومتِه : عقيلة أتراب القصائد : في صدر البيت رقم (٢٥٥) : وَحَيْثُ مَا فَاقْطَعُوا .

(٢) المُقنِع ص ٧٣ .

﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ ﴾ بالأنعام [١٣١] ، و﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ بالبلد [٧] (١) .

وقوله (كَسْرُ إنَّ مَا) أي واتَّفقَت المصاحف على قَطعِ (إنَّ) المكسورة الهمزةِ المُشدَّدةِ النونِ مِن (مَا) الموصولةِ مِن قوله تعالى بالأنعام وهو : ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [١٣٤] (٢) .

وقوله (كَسْرُ إنَّ مَا) على حَذف مضافٍ ، والتقدير : أي وكَسرُ كلمة (إنَّ مَا) ثابتٌ في الأنعام .

واختُلفَ في موضعٍ ثانٍ في النَّحلِ وهو قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٩٥] فكُتبَ في بعضِ المصاحفِ مقطوعاً ، وفي بعضِها موصولاً (٣) .

---

(١) انظر تفصيل ذلك في : المُقنِع ص ٧١ ، والعقيلة البيت ٢٤٦ ، والوسيلة للسخاويِّ ص ٤٢١ ، والحواشي الأزهرية ص ١١٢ ، والدقائق المحكمة ص ١٢٨ .

(٢) انظر المُقنِع ص ٧٣ ، والعقيلة البيت (٢٤٩) ، والوسيلة ص ٤٢٤ ، والحواشي الأزهرية ص ١١٣ ، واللآلئ السَّنِية لوحة ٤٢/أ . وقال أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد – حفظه الله – في تحقيقه لهذا المتن المبارك في قسم الهوامش ص ١٢ : « جاءت (إِنَّمَا) في سورة الأنعام في ستَّة مواضعَ ، كلُّها موصولةٌ إلا موضعاً واحداً ، وهو قوله تعالى : ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [١٣٤] ، فكان على الناظم أن يُقيِّدها به ليُخرِج ما عداه » .

(٣) انظر المُقنِع ص ٧٤ ، وقد ذكر فيه : أنَّ في مصاحف أهل العراق موصولة وفي المصاحف القديمة مقطوعة ، والأول أثبتُ وهو الأكثر . وقد نقله عنه القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٢/ب .

وما عدا ذلك فهو موصولٌ ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام ٣٦] ، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد ٧] ، و﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات ٥] .

وقولُه (**وَالمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا**) أي واتَّفقَت المصاحفُ على قَطعِ (**أَنَّ**) المفتوحةِ الهمزةِ المُشدَّدةِ النونِ مِن (**مَا**) الموصولةِ في موضعين : أحدهما في سورة الحجِّ وهو قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَـٰطِلُ﴾ [٦٢] ، وثانيهما في سورة لقمان وهو قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَـٰطِلُ﴾ [٣٠] ، وإليهما أشار بقوله (**يَدْعُونَ مَعَا**) [1] .

٨٨/ب وقولُه (**وَخُلْفُ الأنْفَالِ / وَنَحْلٍ وَقَعَا**) أي ومِمَّا اختَلفَت فيه المصاحف (**أَنَّ مَا**) مِن قوله تعالى : ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ بالأنفال [٤١] فكُتبَ في بعضِ المصاحفِ مفصولاً ، وفي بعضِها موصولاً [2] .

وأما (**إِنَّ**) المكسورة الهمزةِ مِن قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [٩٥] بالنَّحل

(١) انظر المُقنع ص ٧٣-٧٤ ، والعقيلة البيت (٢٥٠) ، والوسيلة ص ٤٢٥ ، والحواشي المُفهمة ص٤٤ ، والحواشي الأزهرية ص ١١٣ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٤٢/أ ، والدقائق المحكمة ص ١٢٩ .

(٢) قال الإمام أبو عمرٍو الدانيُّ في المُقنِع ص ٧٤ : « فهما في مصاحف أهل العراق موصولان ، وفي مصاحفنا القديمة مقطوعان ، والأول أثبتُ وهو الأكثر » .

فتقدَّم الخلافُ فيها [1] .

وقد ظهرَ لك أنَّ قولَ الناظم (**وَخُلْفُ الأنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا**) فيه لفٌّ ونَشـرٌ غيرُ مرتَّبٍ ، فتأمَّل .

وقوله (**الأنْعَامَ**) يُقرأُ بنقل حـركةِ الهمزة إلى اللامِ الساكنة قبلَها ، والألـفُ في قوله (**وَقَعَا**) للإطلاق [2] .

٨٦- وَ: كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ، وَاخْتُلِفْ رُدُّوا كَذَا قُلْ بِئْسَمَا ، وَالوَصْلَ صِـفْ

٨٧- خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا اقْطَعَا أُوحِي ، أَفَضْتُمُ ، اشْتَهَتْ ، يَبْلُو مَعَا

٨٨- ثَانِي فَعَلْنَ ، وَقَعَتْ رُومٌ ، كِلاَ تَنْـزِيلُ ، شُعَـرَا ، وَغَيْرَ ذِي صِلاَ

وقوله (**وَكُلِّ مَا**) أي ومِن المتَّفقِ على قَطعِه أيضاً (**كُلِّ**) عن (**مَا**) في قوله تعالى : ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ بإبراهيم عليه السلام [٣٤] .

---

(١) قال أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد – حفظه الله تعالى – في تحقيقه لهذا المتن في قسم الهوامش ص ١٣ : « موضعُ الأنفال المقصودُ هو الآية [٤١] وهي قوله تعالى : ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ بفتح الهمزة من : (أَنَّمَا) ، وموضع النَّحل هو الآية [٩٥] وهي قـوله تعـالى : ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ بكسر الهمزة منها ، فذكـرُ الناظم لهما معاً مُلبسٌ علماً بأنَّ كلمـة (أَنَّمَـا) جاءت في الأنفال في موضعين [١٨] و[٤١] ، وكلمة (إِنَّمَا) جاءت في النَّحل في عشـرة مواضع ، وتقدَّم بيان الموضعين المُرادَين » .

(٢) قاله التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٧٣/أ .

قال صاحبُ الدرِّ النظيم [١] : « (كُلِّ مَا) مقطوعةٌ في موضعٍ واحدٍ ؛ لأنها في موضعِ خَفضٍ ، قوله تعالى في إبراهيم : ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ﴾ » [٢] انتهى .

ومِن المُختَلفِ فيه أيضاً : ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ في النساء [٩١] .

قال أبو عمرٍو في المقنع : « قال محمد بنُ عيسى : (وكلَّ مَـــا) مقطـــوعٌ ، موضعان في النســـاءِ : ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ ، وفي إبـــراهيم : ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ﴾ . ثم قال : ومنهم مَن يصلُ التي في النساءِ » [٣] .

ومِن المُختَلفِ فيه أيضاً : ﴿كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ﴾ بالأعراف [٣٨] .

ومِن المُختَلفِ فيه أيضاً : ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ﴾ بالمؤمنين [٤٤] .

ومِن المُختَلفِ فيه أيضاً : ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ﴾ بالمُلك [٨] .

وعبارةُ الناظم لا تُفهِم الخلافَ في هذه الثلاثةِ [٤] ، ومِمَّن نصَّ على الخلافِ فيها أبو عمرٍو الدانيُّ في المقنع [٥] .

---

(١) بحثتُ عن هذا الكتاب طويلاً فلم أقف عما يُعرف به .

(٢) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٢/ب .

(٣) المُقنع ص ٧٤ .

(٤) قاله ابن الناظم في الحواشي المُفهمة ص ٤٤ .

(٥) المُقنع على التوالي ص ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٨ . قال ملاَّ علـــي القـــاري في المـــنح الفكريـــة ص ٢٩٩ : « وكذا وَقع الاختلاف في ﴿كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ﴾ في الأعراف ، و﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ﴾ بالمؤمنين ، و﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا﴾ بالملك ، كما نصَّ أبو عمرٍو الدانيُّ في المُقنع على الخـــلاف في هذه الثلاثة ، ففي هذا قصورٌ من الناظم للكلام عن مقام المَرام ، حتى قـــال ابـــنُ المصـــنِّف : وعبارة الناظم لا تُفهم الخلاف في هذه الثلاثة » .

واتَّفقوا على وَصل ما عدا الخمسةِ نحو : ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ﴾ [البقـــرة ٨٧] ، و﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ﴾ [النساء ٥٦] ، و ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا﴾/ [المائدة ٦٤]. ٨٩/أ

وقال بعضُ شرَّاح الرَّائيةِ : « (كلَّ مَا) وَرِدَت في القرآن على ثلاثةِ أنواعٍ :

نوع مقطوعٌ مِن غيرِ خلافٍ ، وهو : ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾ .

ونوعٌ مختَلفٌ فيه وهـــو : ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾ ، و ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ فمَن شاءَ قَطعَ ومَن شـــاءَ وَصـــلَ ، و﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً﴾ ، و﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ﴾ .

نوع ثالثٌ موصولٌ بإجماعٍ وهو عدا ما ذَكرتُ » [١] انتهى .

تنبيه :

قال شيخ الإسلام في شرحه [٢] : « وقد نبَّه الزَّجاجيُّ [٣] على أنَّ (كلَّ مَا) إن كانت ظرفاً كُتِبَت موصولةً ، أو شرطاً فمقطوعةً ، فهي إن لم تحتمـــل الظرفيـــةَ كقوله تعالى : ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾ فمقطوعـــة ، وإن احتَملَتـــها وعدمَها كالمواضع المـــذكورة آنفـــاً ففيهـــا خـــلافٌ ، وإن تعيَّنـــت للظرفيـــةِ فموصولةٌ » [٤] .

---

(١) انظر الدرَّة الصقيلة للبيب لوحة ٩٠/أ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٤٣/أ .

(٢) الدقائق المحكمة ص ١٣٠-١٣١ .

(٣) هو عبدُ الرحمنِ بنُ إسحاقَ ، أبو القاسم الزجَّاجيُّ (ت ٣١١ هـ) ، انظر بغية الوعـــاة ٧٧/٢ .

(٤) كتاب الخطِّ للزَّجاجيِّ ص ٦١ ، وقد عبَّر عنه شيخ الإسلام بالمَعنى .

وَجه القَطعِ : الأصلُ وقوةُ جهة الاسمية ، ووَجه الوَصل : التقويةُ وتخفيفـاً [١] للإضافةِ والتركيب [٢] .

وكذا اختلفوا في ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ بالبقرة [٩٣] ، ففـي بعضِها مفصولٌ ، وفي بعضِها موصولٌ [٣] .

وقــولُه :

خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَــرَوْا فِي مَا اقْطَعَا أُوحِي ، أَفَضْتُمْ ، اشْتَهَتْ ، يَبْلُو مَعَا
ثَانِي فَعَلْنَ ، وَقَعَــتْ رُومٌ ، كِــلاَ تَنــزِيلُ ، شُعَــرَا ، وَغَيْرَ ذِي صِلاَ

أي وصِــفْ (بِئْسَمَا) في الرَّسم في موضعين : في البقرة وهو قوله تعــالى : ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [٩٠] ، وفي الأعــــــــراف : ﴿قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى﴾ [١٥٠] ، وإليهما أشار بقوله (**خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا**) .

وكُتبَ مفصولاً في ستةِ مواضعَ [٤] :

---

(١) في (ز١) و(ز٢) : تحقيقاً . وهي كذلك في الفوائد السَّرية لوحة ٧٣/ب .

(٢) انظر جميلة أرباب المراصد للجعبريِّ لوحة ٢٢٨/ب ، واللآلـئ السَّـنية لوحــة ٤٣/أ ، والفوائد السَّرية لوحة ٧٣/ب .

(٣) ذكرَه الدانيُّ في المُقنع ص ٩٢ .

(٤) قال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٠١ : « حيثما وقع (بئسما) مقروناً بـاللامِ وهي خمسة ...إلخ ، أو مقروناً بالفاء وهو موضعان ... في موضعي آل عمـران ، بـالمجموع سبعةٌ ، لا ستةٌ كما توَّهم المصريُّ » . وبمراجعة جملة الشروح تبيَّن عدم توجه النَّقـد إلى مـا ذكرَه الإمام الفضـاليُّ ، ويبدو أنَّ موضـع الوَهــم هو تتابعُهم على كلمة (موضعي) ، =

في البقرة : ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ ﴾ [١٠٢] .

وفي آل عمران : ﴿ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [١٨٧] .

وفي المائدة : ﴿ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ ﴾ في الموضعين [٦٢،٦٣] ، وفيهـــا أيضـــاً : ﴿ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [٧٩] ، و﴿ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ ﴾ [٨٠] بها أيضاً [١] ، واستغنى الناظم بذِكر الأقلّ عن الأكثر .

وقولُه (فِي مَا اقْطَعَا إلى آخر البيتين) أي اقطَع (فِي) عن (مَا) الموصولةِ / ٨٩/ب في عشَرة مواضـــعَ بخلافٍ ، وفي موضعٍ واحدٍ بلا خلاف . ولا يُفهم الخلافُ مِن عبارتِه ؛ لأنه لم يذكُره صريحاً ولا إشارة [٢] .

فالمواضعُ المُختَلف فيها :

الأول : بالأنعام وهو قوله : ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ [١٤٥] .

الثاني : ﴿ فِي مَآ أَفَضْتُمْ ﴾ بالنور [١٤] .

الثالث : ﴿ فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ ﴾ بالأنبياء [١٠٢] .

الرابع : ﴿ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ بالمائدة [٤٨] .

=والصواب : موضع ، انظر الحواشي المُفهِمة ص ٤٤ ، واللآلـــئ السَّـــنية لوحـــة ٤٣/ب ، والفوائد السَّرية لوحة ٧٤/أ ، وشرح طاش كبري على الجزرية ص ٢٦٥ .

(١) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٤٤ ، والدقائق المحكمة ص ١٣١ .

(٢) قاله ابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٤٥ .

الخامس : ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ في آخر الأنعام [١٦٥] ، وإليهما أشار بقوله (**يَبْلُو مَعًا**) .

السادس : ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ ثاني البقرة [٢٤٠] ، وإليه أشار بقوله (**ثَانِي فَعَلْنَ**) .

السابع : ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ بالواقعة [٦١] .

الثامن : ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ بالرُّوم [٢٨].

التاسع والعاشر : ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [٣] ، ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [٤٦] كلاهما بالزُّمر ، وإليهما أشار بقوله (**كِلاً تَنزِيلُ**) .

الحادي عشَر : متَّفقٌ على قَطعِه ، وهو قوله تعالى : ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ بالشعراء [١٤٦] .

وقوله (**غَيْرَ ذِي صِلاً**) (١) أي وغيرَ هذه الأحدَ عشَر صِلْهُ بلا خلافٍ ، نحو قوله : ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ أول موضعَي البقرة [٢٣٤] ، و﴿فِيمَا كُنتُمْ﴾ [آل عمران ٥٥] ، و﴿فِيمَ أَنتَ﴾ [النازعات ١٦] (٢) .

---

(١) النُّسخة المُحقَّقة من تحقيق أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد – حفظه الله – فيها : (وَغَيْرَهُ صِلاً) ، وقد أشار إلى ذلك ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٠٣ .

(٢) انظر الحواشي المُفهمة ص ٤٥ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٤٢/ب –٤٣/أ ، وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٠٥ : « وأما قول ابنِ المصنِّف : أي وغير هذه الأحد عشر =

تنبيه :

قال أبو عمرٍو الدانيُّ في المقنع : « قال محمدُ بنُ عيسى : وعدُّوا (فــي مَــا) مقطوعة أحدَ عشَــر موضعاً ، وقد اختلفوا فيها » ، وعدَّها كما قدَّمناه . ثم قال : « ومنهم مَن يصلِها كلَّها ، ويقطعُ التي في الشعراء » [1] .

وقال أبو عُبيدٍ [2] : « رأيتُ في الإمام مصحفِ عثمان بنِ عفان: ﴿فِي مَا هَـٰهُنَآ﴾ التي في الشعراء مقطوعةً ، وكذلك التي في الأنبياء :﴿فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ﴾ » .

والكاتب مخيَّرٌ في التسعةِ إن شاءَ قَطعَ ، وإن شاءَ وَصل .

قلتُ : وقد ظهرَ لك مِن الخلافِ أنَّ ما في الشعراء مقطوعٌ .

وقد وقع لشيخ الإسلام زكريا الأنصاريِّ أنه أجرَى الخلافَ في التي في الشعراء / وجَزم بالقَطع في العشَرة ، وهو مخالفٌ لما في المقنع ، فتأمَّل [3] . ٩٠/أ

=موضعاً فصلهُ بلا خلاف ، فيُفهمُ منه أنَّ المواضعَ الأحدَ عشَر كلَّها ليس فيها خلافٌ ، وليس كذلك ، لِمَا صرَّح به أيضاً من أنَّ قطع (في) عن (ما) الموصولة في عشَرة مواضعَ بخلاف ، وفي موضعٍ بلا خلاف ، ولا يُفهم الخلافُ من عبــارة النــاظم ؛ لأنــه لم يَــذكره صــريحاً ولا إشارةً ، فتبيَّن لك أنَّ ضميرَ (غيرها) إلى جميع المذكورات خطأٌ ظاهرٌ ، وترتُّــب عليــه فسادُ جميعها بالقَطع ، وقد غفلَ عنه المصنِّف أيضاً » .

(١) المُقنِع ص ٧١-٧٢ .

(٢) هو القاسمُ بنُ سلاَّمٍ ، أبو عُبيدِ اللهِ الخراسانيُّ ، الإمام الكبير والحافظ العلامة ، له كتــاب اسمه : القراءات (ت ٢٢٤ هـ) ، انظر غاية النهاية ٢/١٧-١٨ .

(٣) الدقائق المحكمة ص ١٣٢ ، وانظر المُقنِع ص ٧٢ ، وقال ملاَّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٠٥-٣٠٦ : «وأما الشيخ زكريا فقد استراحَ في هذا المقام ، واكتفَى بتحصيل المرام ، حيث قال : وهذه الأحد عشَر فيها خلافٌ إلا الأخير فمتَّفقٌ على قطعِه ، لكن غــفلَ عن =

وَجه القَطع : الأصلُ ، ووَجه الوَصل : الافتقارُ والتقوية [١] .

٨٩- فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ : صِلْ ، وَمُخْتَلِفْ   فِي الظُّلَّةِ الأَحْزَابِ وَالنِّسَا وُصِفْ

اعلَم أنَّ لفظ (**أَيْنَمَا**) في القرآن العظيم على أربعة أقسامٍ [٢] :

الأول : موصولٌ بلا خلافٍ .

والثاني : مفصولٌ بلا خلافٍ .

والثالث : مفصولٌ على الأرجح .

والرابع : ما استوَى طَرفاه مِن غيرِ ترجيحٍ لأحد الطرفين على الآخر .

ثم أشار الناظم إلى القسم الأول بقوله (**فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ : صِلْ**) أي القسم الأولُ المتَّفقُ على وَصلِه المفهومُ ذلك مِن قوله (**صِلْ**) وهو قوله تعالى : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ الأول في سورة البقرة [١١٥] .

أشار إليه بالفاءِ مِن قوله (**فَأَيْنَمَا**) ونظرُه على التي في النَّحــل ؛ للاتفاقِ على

=موضعِ حلِّه ؛ إذ قال : (وغير ذي) أي المواضع الأحد عشر فتدبَّر ، ثم قوله (صلا) أي : صِلها ، غيرٌ صحيحٍ ؛ لأنَّ مفعول (صل) (غيرها) . وقد تبيَّن لك اضطرابُ كلامِ الشــيخ زكريا في هذا المحلِّ ، وقد وَقع في الوَهَل من جهةِ المحلِّ ، ولهذا اعترَض المصريُّ عليه بقوله : إنه أحرَى الخلاف ...إلخ ، ولا يخفَى أنه ليس مُخالفاً للمُقنع لا باعتبار أولِ كلامِه ، ولا بالنســبة إلى آخرِ مرامِه ، فتأمَّل فإنه مَوضعُ زَللٍ ، والله سبحانه هو المُلهِم ، وإليه المَرجع والمآب » .

(١) انظر الفوائد السَّرية لوحة ٧٤/ب .

(٢) هذا التقسيم ذكرَه الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في الطرازات المُعلمة ص ٢١٨-٢١٩ .

وَصلِها ، فجَعلَها كالأصل المُقاسِ عليه ، وذلك قوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النَّحل ٧٦] .

فهذا الموضعان هما القسم الأول المتَّفق على وَصله .

القسم الثاني : المتَّفق على قَطعه و لم يتعـرَّض له الناظم ، وذلك قوله تعـالى : ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ بـالبقرة [١٤٨] ، ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ﴾ بالأعراف [٣٧] ، ﴿أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ بالمجادلة [٧] .

القسم الثالث : مفصولٌ على الأرجح ، وهو قولـه تعـالى : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ بالنساء [٧٨] .

القسم الرابع : ما استوى طرَفاه ، يعني أنَّ الوَصل والقطع فيه مستويان ، وهو قوله تعالى : ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ بالشـعراء [٩٣] ، والثـاني : ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا﴾ بالأحزاب [٥٥] .

تتمة :

نَقل ابنُ جُبارةَ [١] في شرحه على العقيلة الرَّائية للإمام الشاطبيِّ : « أنه يجوز أن يكون مرادُه لفظ (أين) إذا وَقع بعدَها (ما) أمر بوَصلها في جميـع القـرآن ، سوَى هذه المواضع التي ذَكرَها ، ويجوز أن يكون مرادُه الحرفُ الذي في البقـرة ؛ لذكرِه حرفَ / النَّحل بعدَه ، فكأنه قال : صِل الحرفَ الذي في البقرة ، والذي في البقـرة قوله تعالى : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ » . ٩٠/ب

(١) هو أحمدُ بنُ محمدِ بن عبدِ الوليِّ بنِ جُبارةَ ، الإمام أبو العباس المقدسيُّ (ت ٧٢٨ هـ) ، له شـرحٌ على العقيلة ، انظر غاية النهاية ١/١٢٢ ، وهو مخطوط في الظاهرية بدمشق .

قلتُ : ويقوِّي هذا الأخيرَ ذِكرُ الناظمِ (**أَيْنَمَا**) مصاحباً للفاءِ ، فكأنه قـال : صِلِ الحرفَ الذي في البقرة ، كوَصلِك الذي في النَّحل وهو : ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ . وهو معنى قوله (**كَالنَّحْلِ**) . وهذا الثاني متعيِّنٌ ، ويقوِّيه أيضاً إجماعُ المصـاحفِ على أنَّ ما عدا هذه الخمسةِ مقطوعٌ .

قال أبو عُبيدٍ : « في الإمام : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾ ، وفي النَّحل ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ موصـولةٌ » .

وقال أبو عمرٍو في المقنع : « قال محمدٌ : (أين ما) موصولةً ثلاثةُ أحـرفٍ : في البقرة : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ ، وفي النَّـحل : ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ ، وفي الشـعراء ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ . قال : وقد اختَلفوا فيه فمنهم مَن يعدُّ الذي في البقرةِ والنساءِ والنحلِ والأحزابِ »[1] أي بالوَصل .

وقال الخرَّازُ[2] : « (أينما) موصولةٌ أربعة : البقرة ، والنحل ، والشـعراء ، والأحـزاب »[3] انتهى كلامُه .

فحصل الاتفاقُ على موضعَي البقرة والنحل ؛ لأنـه عـدَّهما أولاً وثانيـاً ، والاختلافُ في الأحزابِ والنساءِ والشعراءِ . والقَطعُ فيهن أشبه مِن الوَصل .

وما عدا هذه مقطوعٌ مِن غيرِ خلافٍ كما تقدَّمت الإشارةُ إليه .

---

(١) المُقنِع ص ٧٢ .

(٢) هو محمدُ بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ ، أبو عبد الله الخرَّاز ، إمامٌ كامـل مقـرئ متـأخِّر (ت ٧١٨ هـ) ، غاية النهاية ٢/٢٣٧ .

(٣) نقله عنه أبو عمرٍو في المُقنِع ص ٧٢-٧٣ .

وَجه القَطع : الأصل ، ووَجه الوَصل : التركيبُ ، وهو معنى قولِ ابنِ قُتيبةَ [١] : « لأنها أحدَثت باتصالِها معنىً لم يكن ، ولمناسبةِ النونِ الميمَ » قاله الجعبريُّ [٢] .

٩٠- وَ صِلْ : فَإلَّمْ هُودَ أَلَّن نَّجْعَلَ   نَجْمَعَ كَيْلاَ تَحْزَنُوا تَأْسَوْا عَلَى

٩١- حَجٌّ ، عَلَيْكَ حَرَجٌ ، وَقَطْعُهُمْ   عَن مَّن يَشَاءُ ، مَن تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ

أي واتَّفقت المصاحف على وَصل (أنَّ) الشرطية بـ (لَم) من قوله : ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ ﴾ في هود [١٤] ، وعلى قَطع ما عداه نحو : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة ٢٤] ، ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ ﴾ [المائدة ٧٣] ، ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ ﴾ [القصص ٥٠] .

قال أبو عمرٍو في المقنع : « وكُتب في كلِّ المصاحف في هود ﴿ فَإِلَّمْ / يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ ﴾ بغيرِ نونٍ ، وفي القَصص : ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ ﴾ بالنونِ ، قاله محمدُ عن [٣] نُصير » [٤] . ٩١/أ

---

(١) هو أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مُسلمِ بنِ قُتيبة ، أبو جعفر (ت ٣٢٢ هـ) ، بغية الوعاة ٢/٦٣.

(٢) في جميلة أرباب المراصد لوحة ٢٣٠/ب .

(٣) تحرَّفت في النُّسخ كلِّها إلى : موسى بن نصير ، والتصويب من المُقنِع ص ٧٠ . ومحمد : هو محمدُ بنُ عيسى الإصبهانيُّ ، وسبقت ترجمته ص ٢٨٠ . ونُصير : هو نُصير بنُ يوسفَ ، أبو المنذر الرازيُّ البغداديُّ النحويُّ ، أستاذ كامل ثقة (ت ٢٤٠ هـ) ، غاية النهاية ٢/٣٤٠.

(٤) المُقنِع ص ٧٠ .

تنبيه :

اعلَم أنَّ أبا عمرٍو لم يذكر بعد حرفِ هودَ إلا الـــذي في القَصـــص ، فيُفهَم أنَّ ما عداها موصولٌ ؛ لأنَّ لفظةَ أبي عمرٍو تؤدي إلى ذلك ، وممَّن ظنَّ ذلك أبو العباس بنُ حربٍ [1] كما أفاده الجعبريُّ وابنُ جبارة فقال – يعني ابنَ حربٍ – : « (فإن لم) مقطوعٌ بالقَصص وبقِيَ مفهومُه وَصـــلُ الكلِّ » [2] .

قال الجعبريُّ : « وهو غلطٌ ، فقد ذَكر – أي الدانيُّ – حرفَ هـــود بالوَصل ، فبقِيَ مفهومُه قَطعُ غيرِه . ثم لمَّا بيَّن أنَّ وَصله بحذفِ النونِ أراد أن يُبيِّن أنَّ القَطع بإثباتِه ، فذَكر فرداً مـــن المســـكوت عنـــه ؛ ليُنبِّـــه عليه » [3] ، والله أعلم .

وَجه القَطع : الأصل ، ووَجه الوَصل : الاتحادُ وعملُ (لَم) [4] .

---

(١) هو أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سعيدِ بنِ حَربٍ ، أبو العباس المسيليُّ (ت ٥٤٠ هـ) ، غاية النهاية ١/١١٥-١١٦ .

(٢) أفاده الجعبريُّ في جميلة أرباب المراصد لوحة ٢٢١/ب .

(٣) جميلة أرباب المراصد لوحة ٢٢١/ب . وهذا التنبيه بحروفِه في اللآلئ السَّنِية لوحة ٤٤/ب – ٤٥/أ .

(٤) انظر الفوائد السَّرِية لوحة ٧٥/ب .

وقــوله (**أَلَّن نَّجْعَلَ نَجْمَعَ**) وكذلك اتفقوا على وَصل (**أن**) بـ (**لَــن**) الناصبة في موضعين : ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ بالكهف [٤٨] ، و﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ بالقيامة [٣] ، وعلى قَطع ما سواهما نحــو : ﴿أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد ٥] .

قال أبو عمرٍو في المقنع : « قال لنا محمدُ بنُ أحمد [١] عن ابنِ الأنبــاريِّ : كُتــب (ألن) بغير نونٍ في الموضــعين : في الكهــف ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ ، وفي القيامة ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ ، وما سوَى ذلك فهو (أن لن) بالنون ، وقالــه حمزةُ وأبو حفصٍ الخزَّاز .

وقال محمدُ بنُ عيسى : وقال بعضُــهم في المزمِّــل ﴿أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [٢٠] بغيرِنونٍ .

وقال الغازي بن قيس في كتابه [٢] : بالنون » [٣] انتهى .

وَجه القَطع : الأصل مع التنبيه على أنَّ العملَ للثاني ، ووَجه الوَصل : أنَّ النونَ لَّما كانت تُدغَم في اللامِ بلا غنَّةٍ إدغاماً محضاً ، فرُسِمت علــى الإدغــام وعلــى النُّطق ، لا على الأصــل [٤] .

---

(١) هو أبو مُسلِم محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ البغداديُّ الكاتِب (ت ٣٩٩ هـ) ، غاية النهايــة ٧٣/٢ .

(٢) هو أبو محمدٍ الأندلسيُّ ، إمامٌ جليلٌ وثقة ضابط (ت ١٩٩ هـ) له كتاب اسمه : هجــاءُ السنَّة ، انظر غاية النهاية ٢/٢ .

(٣) المُقنع ص ٧٠-٧١ .

(٤) انظر جميلة أرباب المراصد لوحة ٢١٩/ب ، واللآلئ السَّنية لوحة ٤٥/أ .

وقوله (كَيْلاَ) إلى (حَرَجٌ) أي اتَّفقت المصاحف على وَصل ياءِ (لكيلا) في أربعة مواضعَ :

أولها : ﴿ لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ في آل عمران [١٥٣].

ثانيها : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ ﴾ في الحديد [١٩] .

وثالثها : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ في الحجِّ [٥] .

رابعها : ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ في الأحزاب [٥٠] .

٩١/ب قال في المقنع : « قال محمدُ بنُ عيسى : (لكيلا) / موصولةً ثلاثةُ أحرفٍ : في الحجِّ : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ ﴾ ، وفي الأحزاب : ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ ، وفي الحديد : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ ﴾ [١] .

وقال محمدُ عن [٢] نُصير : في اتفاقِ المصاحف في آل عمران : ﴿ لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ ﴾ موصولةٌ ، وكذلك رَسَمها الغازي بن قيسٍ في كتاب : هجاء السنة » [٣] .

واتفقوا على قَطع ما عداها على الأصل ، نحو : ﴿ لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ بالأحزاب [٣٧] ، ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ بالحشر [٧] .

---

(١) انظر العقيلة البيت (٢٥٧) ، والوسيلة ص ٤٣٢ ، والحواشي المُفهِمة ص ٤٦ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٤٥/أ ، والدقائق المحكمة ص ١٤٥-١٤٦ ، والفوائد السَّرية لوحة ٧٥/ب ، والمنح الفكرية ص ٣١٠ .

(٢) تحرَّفت في النُّسخ كلِّها إلى : محمد بن نصير ، والتصويب من المُقنِع ص ٧٥ .

(٣) المُقنِع ص ٧٥ .

وَجه القَطع : الأصل ، ووَجه الوَصل : التقويةُ مع تحقُّق عدم الحَجز [1] .

وقوله (**وَقَطْعُهُمْ إلى آخر البيت**) أي وثَبتَ قطعُهم (عَن مَّن) في موضعين بالنور : ﴿ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ﴾ [٤٣] ، وبالنجم : ﴿ عَن مَّن تَوَلَّىٰ ﴾ [٢٩].

قال في المقنع : « وكتبوا في المصاحف في النور : ﴿ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ﴾ ، وفي النجم : ﴿ عَن مَّن تَوَلَّىٰ ﴾ بالنون ، وليس في القرآن غيرُهما » [2] .

قال الجعبريُّ : « أي لا مفصولاً ولا موصولاً » [3] .

« وأما قوله : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون ٤٠] ، و ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النبأ ١] ، فموصولان بلا خلاف » [4] .

وقولُه (**يَوْمَ هُمْ**) أي و(يَوْمَ هُمْ) مقطوعٌ في موضعين أيضاً ،كـ(عَن مَّن) لقرينة العَطف ، وإن كانت أداتُه حُذفت مع الإطلاق ، أحدهما : ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾ في غافر [١٦] ، و﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ بالذاريات [١٣] [5] .

---

(١) انظر جميلة أرباب المراصد لوحة ٢٣١/أ .

(٢) المُقنِع ص ٧١ .

(٣) في جميلة أرباب المراصد لوحة ٢١٧/أ .

(٤) المُقنِع ص ٧١ .

(٥) انظر العقيلة البيت (٢٥٨) ، والوسيلة ص ٤٣٤ ، والحواشي الأزهرية ص ١١٩ ، والدقائق المحكمة ص ١٣٥ . وقال أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد – حفظه الله – في تحقيقه لهذا المتن في قسم الهوامش ص ١٣ : « جاءت (يَوْمَ هُمْ) مقطوعةً في موضعين : ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾ ، و﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ ، فكان على الناظم أن يُقيِّدها بهما ليُخرِج ما عداهما من الموصول ، وهي خمسة مواضع » .

وإنما فُصلَت (يَوْمَ) من (هُمْ) ؛ لأنَّ (يَوْمَ) ليس بمضافٍ إلى الكناية فيهما ، وإنما هو مضافٌ إلى الجملة ، يعني يوم فتنتِهم ، ويوم بُروزِهم ، فهم في الموضعين في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ ، وما بعدَه الخبر .

وأما قوله : ﴿ يَوۡمَهُمُ ٱلَّذِي يُوعَدُونَ ﴾ [الزخرف ٨٣] ، و﴿ يَوۡمَهُمُ ٱلَّذِي فِيهِ يُصۡعَقُونَ ﴾ [الطور ٤٥] فهو حرفٌ واحدٌ ؛ لأنَّ (هُمْ) في موضعِ خَفضٍ بإضافةِ (اليوم) إليه ، والخافضُ والمخفوض بمنزلةِ حرفٍ واحد [١] .

٩٢- وَمَالِ هَذَا ، وَالَّذِينَ ، هَـٰٓؤُلَآ تَحِينَ : فِي الإِمَامِ صِلْ ، وَوُهِّلَا

٩٢/أ أي وثَبت قطعُهم لام الجرِّ عن مجرورِها في قوله تعالى : ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ / بالكهف [٤٩] ، و﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ بالفرقان [٧] ، و ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ بسأل [١١] ، و﴿ فَمَالِ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ ﴾ بالنساء [٧٨] .

وما عداها نحو : ﴿ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ﴾ [يونس ٣٥] ، و﴿ مَالَكَ لَا تَأۡمَنَّا ﴾ [يوسف ١١] ، ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ﴾ [الليل ١٩] موصولٌ [٢] .

(١) قاله ابنُ الأنباريِّ في إيضاح الوَقف والابتداء ٣٤٥/١ ، وانظر اللآلئ السَّنية لوحة ٤٥/ب .

(٢) انظر العَقيلة البيت (٢٥٩) ، والوسيلة ص ٤٣٦ ، والحواشي المُفهِمة ص ٤٦ ، والدقائق المحكمة ص ١٣٦ .

قال في المقنع : « وكتبوا في جميع المصاحف في النساء : ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾ ، وفي الكهف : ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ، وفي الفرقان : ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ ، وفي المعارج : ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ، هذه الأربعةَ بقَطع (لامِ الجرِّ) عن (ما) بعدها » [1] .

وَجه القَطع : ما حكاه الكسائيُّ وهو أنَّ مُجرَى (مال) مُجرَى (ما بال) و(ما شأن) ، وأنَّ قولك : ما لزيدٍ ، وما شأن زيدٍ بمعنىً واحد ، وكذلك قال الواحديُّ [2] في تفسير ﴿ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ﴾ [يوسف ٥٠] [3] .

وقال ذو الرُّمة :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا المَاءُ يَنْسَكِبُ   كَأَنَّهُ عَنْ كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَرِبُ [4]

وقال ابنُ الناظم : « وَجه قَطع لامِ الجرِّ – يعني في الأربعة المتقدِّمة – التنبيهُ على أنها كلمةٌ برأسِها . ووَجه وَصلِها بما بعدَها – يعني فيما عدى الأربعةِ – نحو ﴿ فَمَا لَكُمْ ﴾ [النساء ٨٨] تقويتُها ؛ لأنها على حرفٍ واحدٍ ، ولأنها غيرُ مستقلةٍ ، ولأنها تُكتب موصولةً بما دَخلَت عليه » [5] .

---

(١) المُقنِع ص ٧٥ .

(٢) هو أبو الحسن عليُّ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ الواحديُّ النيسابوريُّ المفسِّر ، إمام كبير علامة (ت ٤٦٨ هـ) ، غاية النهاية ١/٥٢٣ .

(٣) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ٤٥/ب – ٤٦/أ .

(٤) انظر ديوان ذي الرُّمة ١/٩ ، وذو الرُّمة : هو غَيلان بن عقبة العدويُّ (ت ١١٧ هـ) .

(٥) الحواشي المُفهِمة ص ٤٦ .

فائدة :

وَقف أبو عمرو في هذه الأربعةِ مواضعَ [١] على (ما) مراعاةً للقياس وإلحاقِها بجميع الحروف المُفردَة الجارَّة . ونافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ على (اللامِ) اتباعاً للرَّسم واقتداءً به . والكسائيُّ عاملاً بهما – أعني الوَقف على (ما) وعلى (اللامِ) – مراعاةً لموجبَيهما [٢] .

و(ما) في الأربعة للاستفهام .

وقوله (**وَلاَ تَحِينَ فِي الإِمَامِ صِلْ**) أي صِل التاءَ بـ (حِينَ) مِن قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ في سورة صٓ [٣] .

ويدلُّك على هذا ما رُويَ عن أبي عُبيدٍ قال : « في الإمام مصحفِ عثمان ﷺ (ولا تحين) التاءُ متصلةٌ بـ (حين) ، فهذا معنى قول الناظم (**وَلاَ تَحِينَ فِي الإِمَامِ صِلْ**) » [٣] .

قال أبو عمرٍو رحمه الله : « و لم نجد ذلك كذلك مرسوماً في المصاحف » [٤] .

٩٢/ب فهذا معنى قولِه (**وَوُهِّلاَ**) أي وغُلِّط أبو عُبيدٍ . وفي بعضِ النُّسخ / :

---

(١) كذا في النُّسخ كلِّها ، والوَجه : أربعة المواضع ، أو الأربعة المواضع .

(٢) ذكرَ هذه الفائدةَ بحروفها القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٦/أ ، وانظر التيسير ص٥٥.

(٣) المُقنِع ص ٧٦ ، وقاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٦/أ .

(٤) المُقنع ص ٧٦ ، ثم قال الدانيُّ : « وقد ردَّ ما حكاه أبو عبيد غيرُ واحدٍ من علمائنا ؛ إذ عدِمُوا وجودَ ذلك كذلك في شيءٍ من المصاحف القديمة وغيرها » .

(وَقِيلَ لاَ) بدل (وَوُهِّلاَ) [١] .

هذا وقد ذكر أبو عبيدٍ حُججاً تدلُّك على أنَّ التاءَ مِن (لات) متصلةٌ بـــ (حين) منها [٢] :

أن لا تجد في شيءٍ مِن كلامِ العرب (ولات) إنما المعروفُ (ولا) .

الثانية : أن تفسير ابنَ عباسٍ يَشهد لها ؛ لأنه قال : « لــيس (تحــين) نَــزْوٍ وَلاَ فِرَار » .

وقد عُلم أن (ليس) هي أخت (لا) وبمعناها [٣] .

الثالثة : أنَّ هذه التاءُ إنما وجدناها تُلحق مع (حين) ومــع (الآن) ومــع (أوان) فيقال : كان هذا تحين ، كان ذلك ، وكذلك : تاء أُوانُ ذلك . ويقال : اذهب تلآنَ فاصنع كذا وكذا . وقد وجدنا ذلك في أشعارِهم وكلامِهم ، فمِــن ذلك قــول أبي وَجْزَة السعديِّ :

---

(١) قال الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في الطرازات المُعلِمة ص ٢٢٥ : « يقع في بعضِ النُّســخ (وَقِيلَ لاَ) بدل (وَوُهِّلاَ) ، والأولى هي التي ضبطناها عــن ناظمهــا آخــراً بتحقيــق » . والنُّسخة التي حقَّقها أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سويد — حفظه الله — فيها : (وَوُهِّلاَ) .

(٢) ذكرَ هذه الحُججَ بحروفها ابنُ الأنباريِّ في إيضاح الوَقــف والابتــداء ١/٢٩٢-٢٩٥ ، والسخاويُّ في شرحِه على العَقيلة المسمَّى : الوسيلة إلى كَشف العَقيلة ، انظر منه ص ٤٣٨-٤٤٠ .

(٣) علَّق أبو جعفرٍ النَّحاس على قولِ أبي عُبيد هذا بقولِه : « تفسير ابن عباس يدلُّ علــى أنَّ الصحيحَ غيرُ قوله ، ولو كان على قوله لقال ابنُ عباس : ليس تحين مناص ، ولم يَــروِ هــذا أحد » ، إعراب القرآن ٣/٤٥٢ .

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ ‏ ‏ ‏ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمُ [١]

ذكر ابن قُتيبة عن ابنِ الأعرابيِّ [٢] أنَّ معنى هذا البيت : العاطفونه : بالهاء ، ثم يبتدئُ : حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ [٣] .

قال ابنُ الأنباريِّ : « وهذا غلطٌ ؛ لأنَّ الهاءَ إنما تُقحَمُ على النونِ في مواضع القَطع والسكوت ، فأما الاتصالُ فإنه غيرُ موجودٍ ، وإنما هو (تحين) .

ومِن إدخال التاءِ في (أَوَان) قولُ أبي زبيد الطائيِّ :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَ تَأَوَانٍ ‏ ‏ ‏ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ [٤]

ومن إدخالهم التاءَ في (الآن) حديثُ ابنِ عمرَ سأله رجلٌ عن عثمان فذكرَ مناقبَه ثم قال : اذهب بهذه تَلاَن إلى أصحابك [٥] .

---

(١) البيت من شواهد النَّحاس في إعراب القرآن ٣/٤٥٢ ، وانظر اللسان ١٢/٣٧٣ - مادَّة (ل ي ت) ، وشرح السخاويِّ على العقيلة ص ٤٣٩ ، والنشر ٢/١٥٠ ، والحواشي المُفهِمة ص ٤٧ .

(٢) هو محمدُ بنُ زيادٍ ، أبو عبد الله بنِ الأعرابيِّ ، نحويٌّ عالمٌ باللغة (ت ٢٣٠ هـ) ، بغية الوعاة ١/١٠٥ .

(٣) ذكرَه النَّحاس في إعراب القرآن ٣/٤٥٣ .

(٤) البيت من شواهد الزَّجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٢٠ ، وأوردَه أيضاً النَّحاس في إعراب القرآن ٣/٤٥٢ ، وانظر اللسان ١٢/٢١٠ – مادَّة (ل ا ت) ، وشرح السخاويِّ على العَقيلة ص ٤٣٩ .

(٥) أوردَ هذه الرواية النَّحاس في إعراب القرآن ٣/٤٥٤ ، وعلَّق عليها بقولِه : «وأما احتجاجُه بحديث عبد الله بن عمر لَمَّا ذكرَ للرجل مناقب عثمان قال : اذهب تَلاَن إلى أصحابك ، فلا حُجة فيه ؛ لأنَّ المُحدِّث إنما يَروي هذا على المعنى ، والدليل على هذا أنَّ =

فقد تبين لك أن التاءَ لم تكن زيادتُها مع (لا) فمن توهَّم أنها (لات) مِن أجل أنه ليس في حديث ابنِ عمرَ ذِكرُ (لا) .

وكذلك قولُ الشاعر :

نَوِّلِي قَبْلَ يَوْمَ بَيْنِي جُمَانَا ۞ وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلاَنَا [1]

فليس هنا (لا) . قال أبو عبيدٍ : ثم إني مع هذا كلِّه تعمَّدتُ النَّظرَ في الذي يقال له الإمامُ مصحفُ عثمان بن عفان فوجدتُ التاءَ متصلةً مع (حين) قد كُتِبَت : تحين » [2] .

قال : « والوَقف / عندي على هذا الحرف – يعني (لا) – مِن غير (تاء) ، ٩٣/أ ثم تبتدئُ فتقول : (تَحِينَ مَنَاص) » [3] .

=مُجاهداً روَى عن عمرو بن عمر هذا الحديث ، وقال فيه : اذهب فاجْهَد جَهدَك ، ورواه آخر : اذهب بها الآن معك » .

(١) البيت لجميلِ بنِ مَعمَر ، وهو في ديوانِه ص ٢٢٩ ، وهو من شواهد النَّحاس في إعراب القرآن ٤٥٢/٣ ، وانظر اللسان ٤٧/٢ – مادَّة (ت ل ن) ، والسخاويُّ في شرح العَقيلة ص ٤٤٠ .

(٢) الإيضاح ٢٩٣/١-٢٩٥ ، وعقّب النَّحاس على قولِ أبي عبيدٍ هذا بقوله : « وأما احتجاجُه بأنه وجدها في الإمام (تحين) ، فلا حُجة فيه ؛ لأنَّ معنى الإمام أنه إمامُ المصاحف ، فإن كان مخالفاً لها ، فليس بإمامٍ لها ، وفي المصاحف كلِّها (ولات) ، فلو لم يكن في هذا إلا هذا الاحتجاجُ ، لكان مُقنعاً » إعراب القرآن ٤٥٤/٣ .

(٣) قاله ابن الأنباريُّ في إيضاح الوَقف والابتداء ص٢٩٣/١ .

قال السخاويُّ : « فهذه الحُججُ التي ذكرناها قولُ أبي عبيد رحمه الله وهو الإمام لا طعنَ في نَقله »[(١)] .

وقال محمدُ بنُ عليٍّ[(٢)] : « قال لنا ابنُ الأنباريِّ : هي في المصــاحف الجُــدُد والعُتقِ بقَطع التاءِ من (حين) »[(٣)] .

وقال نصير : « اتفقت المصــاحف على كتابــةِ ﴿ وَلَاتَ حِينَ ﴾ بالتاءِ ، يعني منفصلةً »[(٤)] انتهى .

وقال ابنُ الأنباريِّ : « كان الكسائيُّ والفرَّاءُ والخليلُ يذهبون إلى أنَّ التــاءَ في قــوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ ﴾ منقطعةٌ من (حين) »[(٥)] انتهى .

---

(١) الوسيلة في شرح العَقيلة ص ٤٤٠ .

(٢) هو محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ أبو مسلمٍ الكاتب شيخُ الدانيِّ ، سبقت الإشارة إلى ترجمته ص ٢٩٣ . وقد وقعَت عبارات مُوهمة في ذكر الإمام الدانيِّ لاسمه والتعبير عنه – ذكرها الــدكتور عبد الهادي حميتو في كتابه : معجم شيوخ الحــافظ أبي عمــرو الــدانيِّ ص ١٢٥-١٢٦ – فذكــره باسم : محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليّ . وذكره باسم : محمدُ بنُ عليّ ، نسبه الإمام الــدانيُّ إلى جدِّه . وقد ذكره الإمام الدانيُّ ضمن شيوخه أيضاً في منظومته : الأرجوزة المُنبِّهــة علــى أسماء القرَّاء والرُّواة في البيت (٢٦) فقال :

وَابْنُ عَلَيٍّ كَانَ ذَا إِسْنَادِ   عَلَيْهِ فِي الرِّوَايَةِ اعْتِمَادِ

(٣) انظر إيضاح الوَقف والابتداء ٢٩١/١ .

(٤) نقله عنه أبو عمرٍو في المُقنِع ص ٧٦ .

(٥) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباريِّ ٢٩١/١ .

وقال عليُّ بنُ أحمدَ النيسابوريُّ : « النَّحْوِيُّون يقولون في قوله : ﴿ وَلَاتَ﴾ هي (لا) زيدَت فيها التاءُ ، كما قالوا : رُبَّ ، ورُبَّت ، وأصلها (هاء) وُصِلت بـ (لا) ، فقالوا : لات ، فلما وَصلوها جعلوها تاءً . والوَقف عليها بالتاءِ عند الزَّجاج وأبي عليٍّ وعند الكسائيِّ بالهاء » .

واعلَم أنَّ القرَّاءَ كلَّهم اتفقوا على الوَقف عليها متصلةً بـ (لا) ، ولم يقف أحد منهم على لفظ (لا) ، فوقف الكسائيُّ بالهاءِ والباقون بالتاءِ تبعاً للرَّسم [1] .

قلتُ : ويؤيِّد ما ذكره أبو عبيدٍ قولُ الناظم رحمه الله في النَّشر : « أني رأيتُها مكتوبةً في المصحف الذي يقال له الإمامُ مصحف عثمان بن عفان ﷺ (لا) مقطوعةً ، والتاء موصولةً ، ورأيت به أثر الدَّمِ ، وتتبَّعت فيه ما ذكرَه أبو عبيدٍ فرأيتُه كذلك ، وهذا المصحفُ هو اليوم بالمدرسة الفاضليَّة بالقاهرة المحروسة » [2] انتهى .

قال القسطلانيُّ : « والأكثرون على خلافِ ذلك ، وحملوا ما حكاه عن الإمامِ على أنه ممَّا خرجَ في خطِّ المصاحف عن القياس ، وما أنشدَه على أنه مما شذَّ ونَدَرَ [3] مِن اللُّغات » [4] .

قلتُ : وحيث صحَّ النَّقلُ عن أبي عبيدٍ ﷺ أنه وَجد ذلك كذلك في مصحف الإمام فيكون كافياً في حكمِ المرسومِ ؛ إذ الرَّسمُ أمرٌ اصطلاحيٌّ اصطلحَ

---

(١) انظر التيسير ص ٥٥ ، واللآلئ السَّنِية لوحة ٤٦/ب ، والدقائق المحكمة ص ١٣٧ .

(٢) النشر ٢/١٥٠-١٥١ .

(٣) تحرَّفت في جميع النُّسخ إلى : مما يُنشدونَه ، وما أثبتُّه من اللآلئ السَّنِية لوحة ٤٦/ب .

(٤) اللآلئ السَّنِية لوحة ٤٦/ب .

٩٣/ب عليه الصحابةُ ﷺ ، وهم الذين يُقتدَى / بهم ، فيكون حكمه كحكمِ غيرِه مِن المرسوم ، إذ لا فرق [(١)] .

٩٣- وَوَزَنُوهُمُ وَكَالُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنَ : آلْ ، وهَـ ، وَيَـ ، لاَ تَفْصِلِ

اعلَم أنَّ المصاحفَ اتَّفقَت على وَصل ﴿ وَّزَنُوهُمۡ ﴾ و﴿ كَالُوهُمۡ ﴾ بالمطففين [٣] حكماً ، بدليل حذفِ الألفِ بعد الواوِ فيهما .

وأصلُه كما حكاه ابنُ الأنباريِّ عن أبي عمرٍو وعاصمٍ والكسائيِّ والأعمشِ : كَالُوا لَهُمْ ، فحُذفَت اللامُ على حدِّ : كِلْتُكَ طعاماً ، وأوقع الفعلَ على (هُمْ) فصار حرفاً واحداً ، وذلك لأنَّ الضميرَ المتصلَ مع ناصبِه يصير كلمةً واحدةً ، وهو الذي اختاره أبو عبيدٍ . وقيل : كلمتان (كَالُوا) كلمة ، و(هُمْ) أخرى ، وبه قال عيسى بن عُمر [(٢)] .

وقوله (**كَذَا مِنَ : آلْ ، وَهَـ ، وَيَـ ، إلى آخره**) أي وكذلك لا تَفصل (أل) إذا دخلت على كلمةٍ أخرى بل تكتبُهما موصولتين كلمةً واحدةً ، سواءٌ كانت (أل) حرفاً نحو : ﴿ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ [البقرة ٢] ، ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة ٢] ،

---

(١) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣١٥ : « وأما قولُ المِصريِّ : فيكون كافياً في حكم ...إلخ ، فمَدفوعٌ ؛ بأنَّ الفرقَ هو مُخالفتُه للجمهور مع مُخالفتِه لسائر المصاحف ، فغايتُه أنَّ وَصلَه شاذٌّ ، حيث لم يَثبت التواترُ في نَقلِه » .

(٢) انظر إيضاح الوَقف والابتداء ٣٤٥/١-٣٤٧ . وقد تحرَّفت في (س) و (ت) و(ز١) إلى : وبه قال عيسى ابن مريم . وعيسى بن عُمر : هو أبو عمرٍ النَّحْويُّ البصريُّ ، معلِّم النَّحو ومؤلف الجامع والإكمال (ت ١٤٩ هـ) ، غاية النهاية ٦١٣/١ .

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة ٣] ، ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة ١١] ، ﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [البقرة ٩٤] .

أو اسماً نحو : ﴿ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ﴾ [الحشر ١٧] ، ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾ [النساء ١٦٢] ، ﴿وَٱلۡمُؤۡتُونَ﴾ [النساء١٦٢] ، ﴿ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ و﴿ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأحزاب ٣٥] ، فإنها بمعنى : الذي .

وكذا لا تفصِل هاءَ التنبيه من : ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ [آل عمران ٦٦] ، و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران ٦٦] .

وكذا لا تفصل ياء النداءِ مِن : ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقــرة ٣٣] ، ﴿يَٰنُوحُ﴾ [هــود ٣٢] ، ﴿يَٰبَنِيٓ﴾ [البقرة ٤٠] ، ﴿يَٰقَوۡمِ﴾ [البقرة ٥٤] وشبه ذلك ، فإنَّ الألف محذوفةٌ منها في جميع المصاحف ، كما حُذفَت مِن هاءِ التنبيه فصارت على حرفٍ واحد ، فإذا دَخلَت على مُنادَى ، اتصلَت به مِن أجل كونِها على حرف [1] .

ثم اعلَم أنَّ جميع ما كُتب موصولاً ، لا يُقطعُ وَقفاً إلا بروايةٍ صحيحة . وقــد أفاد مولانا شيخ الإسلامُ زكريا الأنصاريٌّ تبعــاً لغـيره أنَّ (ٱلۡ) و(هَٰـ) مــن ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ وشبهِها ، ونحو : ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ : « لا تُفصَل هذه الكلماتُ عما بعدَها ، بل تُوصل قراءةً ورَسماً ، وإن كانت كلماتٍ مستقلَّةً ؛ لشدَّة الامتزاج » [2] .

(١) انظر هذه الفقرة في النشر ١٥٣/٢ .

(٢) الدقائق المحكمة ص ١٣٨ .

خاتمة :

تقدَّم أنَّ مِن أقسام الوَقف قسماً يسمَّى الاختباريَّ - بالباء الموحَّدة - وأنَّ متعلَّقه الرَّسم .

94/أ ولا يُوقَف عليه إلا لعُذرٍ ؛ كانقطاعِ نَفَسٍ ، أو لبيان مقطوعٍ ونحوِه / عند سؤال مُمتَحنٍ عن كيفية الوَقف عليه .

وقد جرَت عادَةُ القرَّاءِ قديماً وحديثاً بالسؤال عن ذلك ، بل وَردَت مراعاتُه عن نافعٍ وأبي عمرٍو وعاصمٍ وحمزةَ والكسائيِّ ؛ لِمَا فيه من الإتباع له والاقتداء به ، فيقفون على ما أُثبت ، وما حُذِف ، وما وُصِل ، وما قُطِع وغيرِ ذلك ، على حسب ثبوتِه في الرَّسم .

وقد كان مكيٌّ رحمه الله يقول في نحو : ﴿ يَقْضِ ٱلْحَقَّ ﴾ [الأنعام 57] (1) وبابه : « لا ينبغي للقارئ أن يَقفَ عليه ؛ لأنه إن وَقفَ على الرَّسم خالفَ الأصلَ ، وإن وَقف على الأصلِ خالفَ الرَّسم » (2) .

قال أبو عمرٍو الدانيُّ : « وكان أبو حاتم سهلُ بنُ محمد (3) وغيرُه مِن النَّحْويين

---

(1) قرأها بالضاد أبو عمرٍو وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ ويعقوبُ وخلف ، انظر النشر 258/2 .

(2) التبصرة ص 590 ، ونقلَ ذلك ابنُ الجزريِّ عنه في النشر 141/2 ولم يَرتَضِه فقال : « ولا يَخفَى ما فيه ؛ فإنَّ الوَقف على هذه وأشباهِها ليس على وَجه الاختيار ، والفَرض أنه لو اضطرَّ الوَقف عليها كيف يكون . وكأنهم إنما يريدون بذلك ما لم تصحَّ فيه رواية وإلا فكم مِن مَوضعٍ خولِفَ فيه الرَّسم وخولِفَ فيه الأصل ، ولا حرجَ في ذلك إذا صحَّت الرواية » .

(3) هو أبو حاتمٍ السِّجِسْتانيُّ ، إمام البصرة في النَّحو والقراءة واللغة (ت 255 هـ) ، غاية النهاية 320/1 .

لا يُجيزون الوَقف على ذلك ، إلا بردٍّ ما حُذف ، وهو القيـاس في العربيـة » .
قال : « على أنَّ الأئمةَ على خلافِ ذلك ، والقراءةُ سنَّةٌ متبعةٌ » [1] انتهى .

وأما ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ فاختارُ أهلُ الأداء الناقلون عنهما الوَقف على الرَّسم ، و لم يَرِد عنهما نصٌّ في ذلك . وقد خَالفَت السبعة الرَّسمَ في بعـضِ المواضـع ، فأحببتُ أن أذكرَها وإن خَرجنا عن المَقصود ؛ إذ القارئُ لا يَسعُه جَهلُ شيءٍ مِن ذلك فقصدتُّ التنبيهَ عليه لتحصلَ الفائدة [2] .

فاعلَم أنَّ مدارَ ذَلك على معرفة الإثباتِ والحذف في الياء والـواو والألـف ، وعلى معرفة المقطوعِ والموصول :

فأما الياءُ فتنقسم إلى ما ذكروه في بابِ الزوائدِ وإلى غيرِه :

فالأول : جميعه محذوفٌ في الرَّسم ، وجملتُه مائة وثنتان وعشـرون ، منـها : ﴿ تَسْـَٔلْنِى ﴾ بالكهف [٧٠] [3] .

---

(١) نقله عنه ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٢٣-٣٢٤ ، ثم عقّب فقال : « وفيه بحثٌ لا يَخفَى ؛ إذ لم يَثبت القراءةُ بالوَقف عن الصحابة في مثـل تلـك الكلمـة ، لا مقطوعـة ولا موصولة ، وإنما يَثبت على خلافِ القياس رسمُ الكتابة ، فالتحقيقُ ما قاله مكيٌّ ، حيـث لا ضرورةَ في العدولِ عن الدراية من غير ثبوت الرواية » .

(٢) ذكرَ هذه الخاتمة بحروفها القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٧/أ – ب .

(٣) ياء ﴿ تَسْـَٔلْنِى ﴾ في الكهف ثابتةٌ رسماً ، ولكن لمّا كان بعض القرّاء يحذفُـها لفظاً – وهـو ابن ذكوان بخلفٍ عنه – ذكرَها الشارح مع الزوائد .

وللقرَّاءِ في إثبات هذه الياءاتِ وحَذفِها قواعدُ نذكرُها :

فأما نافعٌ وأبو عمرٍو وحمزةُ والكسائيُّ وأبو جعفر فقاعدتهم : إثباتُ ما يُثبتونَه منها وصلاً لا وَقفاً .

وأما ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ فقاعدتهما : الإثباتُ في الحالين .

والباقون وهم ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وخلفٌ فقاعدتهم : الحَذفُ في الحالين . وربما خَرَج بعضُهم عن هذه القواعد [1] .

٩٤/ب ذِكر ما وَقع من الياءات / المحذوفةِ الزائدة مفصَّلاً على ما في السُّوَر :

في البقرةِ ستةٌ [2] :

﴿ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [٤٠] ، ﴿ فَٱتَّقُونِ ﴾ [٤١] ، ﴿ لَا تَكۡفُرُونِ ﴾ [١٥٢] أثبتهن في الحالين يعقوبُ وحذفهن الباقون .

﴿ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ ﴾ [١٨٦] أثبتهما وصلاً ورشٌ وأبو عمرٍو وأبو جعفر ، واختُلف عن قالون فرُويَ عنه إثباتهما وصلاً ، وإثباتُ الأولى وحذف الثانية ، وعكسه ، وحذفهما وصلاً كالوَقف . وأثبتهما يعقوبُ في الحالين ، وحذفهما الباقون وصلاً ووَقفاً .

﴿ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ﴾ [١٩٧] أثبت الياءَ وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو ، وأثبتهما يعقوبُ في الحالين ، وحذفهما الباقون .

(١) القسم الأول بحروفه في النشر ١٨٢/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة البقرة ٢٣٧/٢ .

وفي آل عمران ثلاثٌ [1] :

﴿ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ ﴾ [٢٠] أثبتها في الوَصل المدنيان وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون .

﴿ وَأَطِيعُونِ ﴾ [٥٠] أثبتها في الحالين يعقوب ، وحذفها الباقون .

﴿ وَخَافُونِ ﴾ [١٧٥] أثبتها في الوَصل أبو جعفر وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون .

وليس **في النساء** زائدة .

وفي المائدة واحدة : ﴿ وَٱخْشَوْنِ وَلَا ﴾ [٤٤] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [2] .

وفي الأنعام زائدة أيضاً وهي قوله : ﴿ وَقَدْ هَدَىٰنِۚ وَلَآ ﴾ [٨٠] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [3] .

وفي الأعراف ثنتان : ﴿ كِيدُونِ ﴾ [١٩٥] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو والدَّاجونيُّ عن هشامٍ ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ والحلوانيُّ عن هشامٍ ، وحذفها الباقون . ﴿ فَلَا تُنظِرُونِ ﴾ [١٩٥] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [4].

وليس **في الأنفال** شيءٌ من الزوائد .

---

(١) كما في النشر في فرش سورة آل عمران ٢/٢٤٧ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة المائدة ٢/٢٥٦ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة الأنعام ٢/٢٦٧ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة الأعراف ٢/٢٧٥ .

وليس في براءة شيءٌ من الزوائد .

وفي يونس واحدةٌ : ﴿تُنظِرُونِ﴾ [٧١] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [1] .

وفي هودَ من الزوائد أربعٌ : ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ﴾ [٤٦] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو وورشٌ ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿ثُمَّ / لَا تُنظِرُونِ﴾ [٥٥] أثبتها يعقوبُ في الحالين ، وحذفها الباقون . ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٧٨] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو ، وأثبتها يعقوبُ في الحالين ، وحذفها الباقون . ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [١٠٥] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرٍو والكسائيُّ ، وأثبتها ابنُ كثيرٍ ويعقوب [2] في الحالين ، وحذفها الباقون تخفيفاً ، كما قالوا : لا أدرِ ، ولا أُبالِ ، حيث حذفوا الياءَ واستغنوا بالكسرة التي قبلَها [3] .

٩٥/أ

وفي يوسف من الزوائد ستٌّ : ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾[٤٥] ، ﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾[٤٥] ، ﴿أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [٩٤] أثبتهن في الحالين يعقوبُ ، وحذفهن الباقون . ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ﴾ [٦٦] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿يَرْتَعْ﴾ [١٢] أثبتها قنبل في الحالين بخلافٍ . وكذلك ﴿مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [٩٠] [4] .

---

(١) كما في النشر في فرش سورة يونس ٢/٢٨٨ .

(٢) سقطت من (س) و(ت) و(ز١) : ويعقوب .

(٣) كما في النشر في فرش سورة هود ٢/٢٩٢-٢٩٣ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة يوسف ٢/٢٩٧ .

وفي الرَّعد أربع : ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [٩] أثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ . ﴿مَتَابِ﴾ [٢٩] ، و﴿مَتَابِ﴾ [٣٠] ، و﴿عِقَابِ﴾ [٣٢] أثبت الثلاثة في الحالين يعقوبُ ، وحذفهن الباقون [١] .

وفي إبراهيم ثلاثٌ : ﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [١٤] أثبتها وصلاً ورشٌ ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [٢٢] أثبتها في الوَصل أبو جعفر وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [٤٠] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو وحمزةُ وورشٌ ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ والبزِّي ، واختُلف عن قنبل وصلاً ووَقفاً ، وحذفها الباقون [٢] .

وفي الحِجر ثنتان : ﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [٦٨] ، ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٦٩] أثبتهما في الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقون [٣] .

وفي النَّحل ثنتان أيضاً : ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [٥١] ، ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٢] أثبتهما في الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقون كما تقدَّم [٤] .

وفي الإسراء ثنتان أيضاً : ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [٦٢] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ . ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [٩٧] أثبتها

---

(١) كما في النشر في فرش سورة الرعد ٢٩٨/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة إبراهيم ٣٠١/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة الحجر ٣٠٢/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة النحل ٣٠٦/٢ .

وصلاً المدنيان وأبو عمرٍو وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقون [1] .

وفي الكهف / ستٌّ : ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ [١٧] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿أَن يَهْدِيَنِ﴾ [٢٤] ، و﴿أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [٤٠] ، و﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفهن الباقون . ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [٦٤] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرٍو والكسائيُّ ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون [2] .

٩٥/ب

وأما ﴿تَسْـَٔلْنِى﴾ [٧٠] فاتَّفق القرَّاء على إثبات الياء فيها وصلاً ووَقفاً ؛ لأنها ثابتةٌ رَسماً . وأما ابنُ ذكوانَ فقد رُوِيَ عنه حذفها بخلافٍ عنه ، فله إثباتها في الحالين كالجماعةِ ، وله حذفُها فيهما [3] .

وليس في مريم شيءٌ من الزوائد .

وفي طه واحدةٌ : ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ﴾ [٩٣] أثبتها وصلاً نافعٌ وأبوعمرٍو ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ وأبو جعفر ويعقوبُ إلا أنَّ أبا جعفر فتحَها

---

(١) كما في النشر في فرش سورة الإسراء ٢/٣٠٩ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة الكهف ٢/٣١٦ . وقد سقط من النُّسخ جميعها الموضع السادس وقد أثبتُّه من النشر ، وهو قوله تعالى : ﴿إِن تَرَنِ﴾ [٤٠] فأثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو وقالون والأصبهانيُّ عن ورشٍ ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوب ، وحذفها الباقون .

(٣) انظر النشر ٢/٣١٢ .

وصلاً [(١)] .

وفي الأنبياء ثلاثٌ : ﴿فَٱعۡبُدُونِ ۝ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ﴾ [٢٥-٢٦] ، ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ وَيَقُولُونَ﴾ [٣٨] ، ﴿فَٱعۡبُدُونِ ۝ وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾ [٩٣] أثبتهن في الحالين يعقوبُ ، وحذفهن الباقون [(٢)] .

وفي الحجِّ ثنتان : ﴿ٱلۡبَادِۚ﴾ [٢٥] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو وورشٌ ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون في الحالين . ﴿نَكِيرِ﴾ [٤٤] أثبتها وصلاً ورشٌ ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [(٣)] .

وفي المؤمنين ستٌّ : ﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾ موضعان [٢٦، ٣٩] ، ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٤١] ، ﴿أَن يَحۡضُرُونِ﴾ [٩٨] ، ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [٩٩] ، ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [١٠٨] أثبتهن في الحالين يعقوبُ ، وحذفهن الباقون [(٤)] .

وليس **في النُّور والفرقان** شيءٌ من الزوائد .

وفي الشعراء من الزوائد ستةَ عشَر : ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [١٢] ، ﴿أَن يَقۡتُلُونِ﴾ [١٤] ، ﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٦٢] ، ﴿فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾ [٧٨] ، ﴿وَيَسۡقِينِ﴾ [٧٩] ، ﴿فَهُوَ يَشۡفِينِ﴾ [٨٠] ، ﴿ثُمَّ يُحۡيِينِ﴾ [٨١] ، ﴿كَذَّبُونِ﴾ [١١٧] ، ﴿وَأَطِيعُونِ﴾

---

(١) كما في النشر في فرش سورة طه ٢/٣٢٣ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة الأنبياء ٢/٣٢٥ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة الحجِّ ٢/٣٢٧ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة المؤمنون ٢/٣٣٠ .

[١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩] ثمانية مواضع أثبت الياءَ في جميعها يعقوبُ في الحالين ، وحذفها الباقون (1) .

٩٦/أ

وفي النَّمل ثلاثٌ : ﴿أَتُمِدُّونَنِ / بِمَالٍ﴾ [٣٦] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ وحمزةُ ، وحذفها الباقون . ﴿ءَاتَـٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [٣٦] أثبتها مفتوحةً وصلاً المدنيان وحفصٌ ورويسٌ وأبو عمرٍو ، ووَقف عليها بالياء يعقوبُ ، واختُلف عن أبي عمرٍو وقالون وقنبل وحفص في الوقف . ﴿حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [٣٢] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون (2) .

وفي القَصص ثنتان : ﴿أَن يَقْتُلُونِ﴾ [٣٣] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [٣٤] أثبتها وصلاً ورشٌ ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون (3) .

وفي العنكبوت واحدةٌ : ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ [٥٦] أثبتها في الحالين يعقوب ، وحذفها الباقون (4) .

وليس **في الرُّوم ولقمان والسجدة والأحزاب** شيءٌ من الزوائد .

---

(1) كما في النشر في فرش سورة الشعراء ٢/٣٣٦ .

(2) كما في النشر في فرش سورة النمل ٢/٣٤٠ .

(3) كما في النشر في فرش سورة القصص ٢/٣٤٢ .

(4) كما في النشر في فرش سورة العنكبوت ٢/٣٤٤ .

وفي سبأ ثنتان : ﴿كَٱلۡجَوَابِ﴾ [١٣] أثبتها وصلاً أبو عمرٍو وورشٌ ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثير ويعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿نَكِيرِ﴾ [٤٥] أثبتها وصلاً ورشٌ ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [١] .

وفي فاطر واحدةٌ : ﴿نَكِيرِ﴾ [٢٦] أثبتها وصلاً ورشٌ ، وفي الحالين يعقوب ، وحذفها الباقون [٢] .

وفي ياسين ثلاثٌ : ﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [٢٣] أثبتها في الحالين أبو جعفر إلا أنه فتحَها وصلاً ووَافقه يعقوبُ في الوَقف . ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [١٣] أثبتها في الحالين يعقوبُ ووَافقه ورشٌ وصلاً ، وحذفها الباقون . ﴿فَٱسۡمَعُونِ﴾ [٢٥] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [٣] .

وفي الصافات ثنتان : ﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٩٩] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿لَتُرۡدِينِ﴾ [٥٦] أثبتها وصلاً ورشٌ ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [٤] .

وفي صاد ثنتان : ﴿عَذَابِ﴾ [٨] ، و﴿عِقَابِ﴾ [١٤] أثبتهما في الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقون [٥] .

---

(١) كما في النشر في فرش سورة سبأ ٣٥١/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة فاطر ٣٥٢/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة يسٓ ٣٥٦/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة الصافات ٣٦١/٢ .

(٥) كما في النشر في فرش سورة صٓ ٣٦٢/٢ .

وفي **الزُّمر** ثلاثٌ : ﴿يَـٰعِبَادِ﴾ ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [١٦] أثبت الياءَ فيهما رويسٌ في الحالين بخلاف عنه في ﴿يَـٰعِبَادِ﴾ ووافقه رَوحٌ في ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ . ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [١٧] أثبتها وصلاً مفتوحةً السوسيُّ بخلافٍ عنه ، واختُلف / عنه في الوَقف أيضاً ، ويعقوبُ على أصلِه في الوَقف [1] .

٩٦/ب

وفي **المؤمن** أربعُ ياءات : ﴿عِقَابِ﴾ [٥] أثبتها في الحالين يعقوبُ . ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [١٥] ، ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [٣٢] أثبتهما وصلاً ابنُ وردان وورشٌ ، واختُلف عن قالون فيهما ، وأثبتهما في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفهما الباقون . ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ [٣٨] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو وقالون والأصبهانيُّ عن ورشٍ ، وفي الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون [2] .

وليس في **فُصِّلت** شيءٌ من الزوائد .

وفي **الشورى** واحدةٌ : ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [٣٢] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرٍو ، وفي الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون [3] .

وفي **الزخرف** ثلاثٌ : ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٢٧] ، ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٦٣] أثبتهما في الحالين يعقوبُ . و﴿ٱتَّبِعُونِ﴾ [٣٨] أثبتهما وصلاً أبو جعفر وأبو عمرٍو ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون في الثلاث [4] .

---

(١) كما في النشر في فرش سورة الزمر ٣٦٤/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة غافر ٣٦٦/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة الشورى ٣٦٨/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة الزخرف ٣٧٠/٢ .

وفي الدخان ثنتان : ﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾ [٢٠] ، ﴿فَاَعْتَزِلُونِ﴾ [٢١] أثبتهما وصلاً ورشٌ ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقون [١] .

وليس في **الجاثية إلى آخر الحُجرات** ياءٌ زائدةٌ .

وفي قاف ثلاثٌ : ﴿وَعِيدِ﴾ [١٤، ٤٥] في موضعين أثبتهما وصلاً ورشٌ ، وفي الحالين يعقوبُ . ﴿اَلْمُنَادِ﴾ [٤١] أثبت الياء في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وأثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرٍو ، وحذفها الباقون [٢] .

وفي الذاريات ثلاثٌ : ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ [٥٦] ، ﴿أَن يُطْعِمُونِ﴾ [٥٧] ، ﴿فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ﴾ [٥٩] أثبتهن في الحالين يعقوبُ ، وحذفهن الباقون [٣] .

وليس في **الطُّور والنَّجم** زائدةٌ .

وفي اقتربت ثمان ياءات : ﴿إِلَى اَلدَّاعِ﴾ [٨] أثبتها وصلاً نافعٌ وأبو عمرٍو ، وفي الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿يَدْعُ اَلدَّاعِ﴾ [٦] أثبتها وصلاً أبو جعفر وورشٌ وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين البزِّي ويعقوبُ / ، وحذفها الباقون . ﴿وَنُذُرِ﴾ [١٦،١٨،٢١،٣٠،٣٧،٣٩] في ستةِ مواضعَ أثبتها وصلاً ورشٌ ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [٤] . ٩٧/أ

---

(١) كما في النشر في فرش سورة الدخان ٢/٢٧١ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة قٓ ٢/٣٧٦ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة الذاريات ٢/٣٧٧ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة الواقعة ٢/٣٨٠ .

ومن ٱلرَّحْمَٰن إلى آخر التحريم ليس فيه زائدةٌ .

وفي الملك ثنتان : ﴿نَذِيرِ﴾ [١٧] ، و﴿نَكِيرِ﴾ [١٨] أثبتهما وصلاً ورشٌ ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقون [١] .

وليس **في نون إلى آخر المعارج** زائدةٌ .

وفي نوح واحدةٌ : ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٣] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [٢] .

وليس **في الجنِّ** إلى آخر ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ زائدة .

وفي المرسلات زائدة : ﴿فَكِيدُونِ﴾ [٣٩] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون [٣] .

وليس **في النَّبأ وما بعدَها إلى آخر الغاشية** زائدةٌ .

وفي الفجر أربعٌ : ﴿يَسْرِ﴾ [٤] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرٍو ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ . ﴿بِٱلْوَادِ﴾ [٩] أثبتها وصلاً ورشٌ ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ وابنُ كثيرٍ بخلافٍ عن قنبل في الوَقف . ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [١٥] ، و﴿أَهَٰنَنِ﴾ [١٦] أثبتهما وصلاً نافعٌ وأبو جعفر ، وأثبتهما في الحالين البزيُّ ويعقوبُ ، ورُويَ عن أبي عمرٍو حذفهما وصلاً بخلافٍ عنه ، وحذفهما الباقون [٤] .

---

(١) كما في النشر في فرش سورة الملك ٢/٣٨٩ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة نوح ٢/٣٩١ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة المرسلات ٢/٣٩٧ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة الفجر ٢/٤٠٠-٤٠١ .

وليس في البلد وما بعدَها إلى آخر الكوثر ياءٌ زائدةٌ .

وفي قل يأيها الكافرون واحدةٌ : ﴿وَلِيَ دِينِ﴾[٦] أثبتها في الحالين يعقوبُ [1].

وأما القسم الثاني الذي لم يَذكروه في ياءاتِ الزوائد فينقسم إلى متحرِّكٍ وساكنٍ [2] :

فالأول : كلُّه ثابتٌ في الرَّسم ، يُوقَف عليه بالسكون .

والثاني : ينقسم إلى ثابتٍ في الرَّسم ، ومحذوفٍ منه :

فالأول : ثابتٌ في الوَقف ، والثاني : محذوف .

وذكر ابنُ الأنباريِّ ما حُذفَت منه ياءُ الإضافةِ على حدَته ، فقال رحمه الله : « اعلَم أنَّ كلَّ اسمٍ منادًى أضافَه المتكلِّم إلى نَفسِه ، فالياءُ منه ساقطةٌ نحو : ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأعراف ٥٩]، و﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون ٩٩] ، و﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾ [الأعراف ١٥١] ، و﴿رَبِّ/ ٱحۡكُم﴾ [الأنبياء ١١٢] ، و﴿رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي﴾ [يوسف ١٠١] ، و﴿رَبِّ ٱلسِّجۡنُ﴾ [يوسف ٣٣] ، و﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ﴾ [الزمر ١٠] .

٩٧/ب

(١) كما في النشر في فرش سورة الكافرون ٢/٤٠٤ .

(٢) القسم الثاني من الياءات الزوائد إلى قوله في ص ٣١٤ : « أو صورة ما انقلبت عنه إن كان ياءً ، والله أعلم » نقلَه الشارحُ بحروفه من اللآلئ السَّنية لوحة ٤٧/ب – ٤٨/أ .

وأمـــــا ﴿يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ﴾ [العنكبـــــوت ٥٦] ، و﴿يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الزمر ٥٣] فإنَّ الياءَ ثابتةٌ فيهما .

واختُلف في ﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف ٦٨] فأُثبتَت في مصــاحف المدينة ، وحُذفَت في مصاحف العراق» [1] .

ثم إن كان بعدَ الياءِ ساكنٌ حُذفَت منه وصلاً لأجله ، وتـــثبت في الوَقــف لعدمه نحو : ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [البقــرة ٢٦٩] ، و﴿يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ﴾ [المائــدة ٥٤] ، و﴿ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾ [مريم ٧٧] ، و﴿ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَ﴾ [النمــل ٤٤] وشبهِ ذلك .

وإن كان بعدَها متحرِّكٌ فهو ثابتٌ وصــلاً ووَقفاً ، نحو : ﴿يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ﴾ [البقرة ٢٥٨] ، ﴿وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ﴾ [البقرة ١٥٠] ، ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران ٣١] .

فإن قلتَ : كيف يُوقَــف علــى ﴿يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الــروم ١٩] ، و﴿يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [الحج ٦] ؟

قلتُ : يُوقَف على ذلك بردِّ الياءِ ؛ لأنها حُذفَت من الكتابة ؛ لكراهةِ الجَمــع بين صورتين متَّفقتين ؛ اكتفاءً بالكسرةِ التي قبلَها ، وما حُذف لذلك لم يُحذف في

(١) في إيضاح الوَقف والابتداء ١/٢٤٦-٢٤٧ ، وقد نقله ابنُ الناظم عنه في الحواشي المُفهمة ص ٤٨ .

الوَقف ، ورُدَّ فيه ما حُذف ، والله أعلَم [1] .

وأما الواوُ فإنها إذا تطرَّفت تَـثبت في الرَّسم على أيِّ حالةٍ كانـت ، فـإن سقطَت لساكنٍ لَقِيها في الوَصل رُدَّت في الوَقف ؛ لعدم الساكن ، سواءٌ كانـت للجَمعِ ، نحو : ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأنعام ٩١] ، و﴿جَابُواْ ٱلصَّخْرَ﴾ [الفجر ٩] . أو لاماً من الفعل نحو : ﴿مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البقـرة ١٠٢] ، و﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [الرعد ٣٩] .

واستُثنِيَ منها أربعةٌ ، فكُتبَت بغيرِ واوٍ :

أولها : ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء ١١] .

ثانيها : ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ بالشورى [٢٤] .

ثالثها : ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بالقمر [٦] .

رابعها : ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ بالعلق [١٨] ، فالوَقف عليهن بغيرِ واوٍ عند أئمة القرَّاء ، وعند أبي حاتمٍ وغيرِه من النَّحْويين بالواوِ ، كما أفادَه بعضُهم [2] .

---

(١) ذكرَه ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٢٤ ، ثم قال : « قلتُ : يَرِدُ عليه أنَّ هـذا خلافُ ما أجمَع عليه القرَّاء ، وكان اختيار بعض النُّحاةِ في هذا الاكتفاء ، علـى أنَّ عـروضَ السكون في الوَقف لا يرفعُ الحكمَ كسر ما قبلها ، ولذا جوَّزَ النُّحاةُ أيضاً اجتماعَ السـاكنين حينئذٍ ، حيث لم يعتبر بالعارض » .

(٢) قال القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنِية لوحة ٤٨/ب : « كما أفادَه شيخنا العلامة ابنُ أسدٍ رحمة الله عليه » . وهو الشهابُ أحمدُ بنُ أسد ، أبو العباس الأميوطيُّ (ت ٨٧٢ هـ) ، انظر معجم المؤلِّفين ١٠٢/١ . وقد أفاد ابن الأنباريِّ في كتابه الإيضاح ٢٧٩/٢ : أنَّ أبا حاتم السِّجِسْتانيَّ ذكر ذلك أيضاً .

ثم قال [1] : « والأصوبُ مَنعُ الوَقف عليهن بالواوِ ؛ لما يؤدِّي الوَقف عليهن من مخالفةِ الرَّسم أوالأصل [2] ، والله أعلَم » .

٩٨/أ وأما ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم ٤] الوَقف عليه بغيرِ واوٍ / .

قال الحافظُ أبو عمرٍو رحمه الله : « ومن أحسـن ما قيل فيه أنه واحـدٌ يُراد به الجَمع » [3] ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر ٢] .

وأما الألف فإنها إذا تطرَّفت ولَقِيها ساكنٌ ، حُذفَت وصلاً ، وتثبت في الخـطِّ صورتها ، أو صورة ما انقلَبَت عنه إن كان ياءً ، والله أعلَم .

تتمة [4] :

﴿نِعِمَّا﴾ بالبقرة [٢٧١] والنساء [٥٨] ، و﴿مَهْمَا﴾ بـالإعراف [١٣٢] ، و﴿رُّبَمَا﴾ بالحجر [٢] موصولٌ .

وكـذا ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعـة ٨٤] و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمـران ١٦٧] ، و﴿مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة ٢٠٠] ونحوه ، و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود ٢٨] ، وكـذا ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ بـطه [٩٤] .

---

(١) أي ابن أسد رحمه الله ، هكذا أشار القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٨/أ .

(٢) تحرَّفت في (س) و(ت) و(ز١) إلى : الرَّسم والأصل .

(٣) المُقنع ص ٣٥ .

(٤) ذكرَ هذه التتمَّة الشيخ عبد الدائم الأزهريُّ في الطرازات المُعلمة ص ٢٢٧-٢٢٨ ، وكذا شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٣٨- ١٣٩ ، وانظر الحواشي المُفهمة ص ٤٧ .

وأما ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ﴾ [١٥٠] بالأعراف فمفصولٌ .

ثم في المنفصلَين وَقفان : على آخر كلٍّ منهما وَقفٌ ، وفي المتصلَين وَقفٌ واحدٌ آخر الثانية .

وأما ﴿وَيۡكَأَنَّ﴾ [القصص ٨٢] ، ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص ٨٢] كلاهما بالقَصص فإن الياءَ فيهما موصولةٌ بالكاف .

واختَلف القرَّاءُ في الوَقف على (وَيْك) في الموضعين :

فوَقف الكسائيُّ على الياء وابتدأ بما بعدها ، فقال : (كأنَّ الله) ، (كأنَّه) .

ووَقف أبو عمرٍو على الكاف وابتدأ بما بعدها ، فقال : (أنَّ الله) ، (أنَّه) .

ووَقف الباقون على النون وابتدأوا بمجموع الكلمتين ، فقالوا : ﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ ، ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ﴾ [1] ، وهي كلمةُ تندُّم وتَنبُّه على الخطأ .

* * *

(١) انظر التيسير ص ٥٥ ، والنشر ١٥١/٢ .

[بَابُ التّاءَاتِ]

لَمّا فرغَ الناظم رحمه الله مِن ذِكر المقطوعِ والموصولِ شَرع يذكر ما كُتب مِن هاء التأنيث فقال :

٩٤- ورَحْمَتُ الزُّخْرُفِ بِالتَّا زَبَرَهْ الاَعْرَافِ رُومٍ هُودِ كَافَ البَقَرَهْ

اعلَم أنَّ الصحابةَ ﷺ قسموا هاءَ التأنيثِ في المصاحف الكريمة التي أمرَ بكتابتِها عثمان ﷺ إلى ما رُسمَ بالهاء ، وإلى ما رُسم بالتاء .

فأما ما رُسم بالهاء فإنه متّفقٌ عليه في الوَقف بالهاء .

وأما ما رُسم بالتاءِ فإنه مُختَلفٌ في الوَقف عليه :

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائيُّ يقفون عليه بالهاء ، إجراءً لتاء التأنيث على سَنَنٍ واحدٍ ، وهي لغة قريش .

٩٨/ب والباقون / يقفون بالتاءِ تبعاً للرَّسم ، وهي لغة طيء [1] .

ولا بدَّ للقارئِ من معرفة ما رُسم بالتاءِ والهاءِ ؛ ليتحرَّى الصواب في جميعه .

وقد حَصرَ الناظم رحمه الله ما رُسم من ذلك بالتاءِ ليُعرَف ، ويُعرف أنَّ ما عداه بالهاء فمن ذلك :

(**رَحْمَتُ**) وهي في سبعة مواضعَ .

(**زَبَرَهْ**) أي كَتبه . والضمير عائدٌ على لفظِ (**رَحْمَتُ**) .

أولها : ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف٢٣] .

(١) ذكرَه التاذفيُّ في الفوائد السَّرية لوحة ٩٧/ب . وانظر النشر ٢/١٣٠ ، والدقائق المحكمة ص ١٤٢ ، والمنح الفكرية ص ٣٢٥ .

ثانيهـــا : ﴿وَرَحۡمَتُ رَبِّكَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ [الزخـــرف ٣٢] ، كلاهمـــا بالزخرف ، وإلى ذلك أشار بقوله : (**وَرَحْمَتُ الزُّخْرُفِ بِالتَّا زَبَرَهْ**) .

ثالثها : ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ بالأعراف [٥٦] ، أي زَبرَ أيضاً بالتاءِ ﴿رَحۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ في (**الاَعْرَافِ**) بالنقل والاكتفاءِ بحركة اللام عـــن همـــزةِ الوَصل .

الرابع : ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ﴾ بالرُّوم [٥٠] ، وإليهما أشار بقولِـه (**الاَعْرَافِ رُومٍ**) .

الخامس : ﴿رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ﴾ في هود [٧٣] .

سادسها : ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ﴾ بمريم [٢] ، وإليهما أشـــار بقولِـه (**هُـــودِ كَافَ**) [1] .

سابعها : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ﴾ بالبقرة [٢١٨] .

وما عدا هذه السبعة فهو بالهـــاء نحـــو : ﴿لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ﴾ [الزمـــر ٥٣] [2] .

---

(١) قال شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٤١ : « (كَافَ) أي ﴿كٓهيعٓصٓ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ﴾» .

(٢) انظر الإيضاح ٢٨٣/١ ، والمُقنع ص ٧٧ ، والعَقيلة البيـــت (٢٦٣) ، والوســـيلة ص ٤٤٤/٤٤٥ ، والنشر ١٢٩/٢ ، والدقائق المحكمة ص ١٤١-١٤٢ .

واختلفوا في التاءِ الموجودةِ في الوَصل ، والهاء الموجودة في الوَقف أيتهما الأَصل للأخرى :

فذهب سيبويه وجماعة من النَّحْويين إلى أنَّ التاءَ هي الأصلُ ، واستدلُّوا على ذلك بأنَّ الإعرابَ جارٍ عليها دون الهاءَ ، ويؤيد مذهبهم أنَّ الموجود في الوَصل التاء ، والوَصل أصلٌ [(١)] .

قال سيبويه : « وإنما أُبدِلت هاءً في الوَقف فرقاً بينها وبين التاء في : ﴿عِفْرِيتٌ﴾ [النمل ٣٩] ، و﴿مَلَكُوتَ﴾ [الأنعام ٧٥] » [(٢)] .

وقال ابنُ كيسان [(٣)] : « إنما أُبدِلت هاءً في الوَقف فرقاً بينها وبين تاء التأنيث التي تلحقُ الفعل في نحو : ﴿خَرَجْتَ﴾ [البقرة ١٤٩] ، و﴿ضُرِبَتْ﴾ [البقرة ٦١] » .

وذهب آخرون إلى أنَّ الهاءَ هي الأصلُ ، ولذلك سمِّيت هاءَ التأنيث لا تاء التأنيث . ورُسِم جيمعها هاءً في غيرِ المصاحف ، وأكثرها بالهاءِ في المصاحف / ٩٩/أ وإن جعلوها تاءً في الأصل ؛ لأنها محلُّ تعاقب الإعراب [(٤)] .

والهاءُ ضعيفةٌ تُشبه حروفَ العلَّةِ لخفائها ، فقلبوها إلى حرفٍ يناسبُها ، وهو

---

(١) في هامش (ز٢) زيادة : أي والوَقف عارضٍ .

(٢) الكتاب ١٦٦/٤ .

(٣) سبقت ترجمتُه ص ٣٠٠ .

(٤) كذا في النُسخ كلِّها ، وفي الحواشي المُفهِمة ص ٥٠ ، والدقائق المحكمة ص ١٤٢ ، والفوائد السَّرية لوحة ٨٠/ب : « في الوَصل ، لأنها محلُّ تعاقبِ الحركات » .

أقوَى منها بالشِّدَّةِ ، وهو التاءُ [1] .

٩٥- نِعْمَتُهَا ، ثَلاَثُ نَحْلٍ ، إِبْرَهَمْ   مَعاً : أَخِيرَاتٌ ، عُقُودُ الثّانِ : هَمّ
٩٦- لُقْمَانُ ، ثُمَّ فَاطِـرٌ ، كَالطُّورِ   عِمْـرَانَ لَعْنَتَ : بِـهَا ، وَالنُّـورِ

الضميرُ في قولِه (**نِعْمَتُهَا**) راجعٌ إلى البقرة المذكـورةِ في البيت الماضي ، وهو قـولُه (**كَافَ البَقَرَهْ**) أي ما في كتاب الله تعالى مِن ذكر النعمة فهو بالهاءِ ، إلا أحدَ عشَر موضعاً اتَّفقت المصاحف على كتابتِها بالتاءِ :

أولها : في البقـرة : ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [٢٣١] .

ثانيها : في آل عمـران : ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءً فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ﴾ [١٠٣] .

ثالثهـا : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ﴾ [١١] ، وهي الثانيةُ في العقود [2] ، وإليه أشار بقولِه (**عُقُودُ الثّانِ هَمّ**) .

وفي بعضِ النُّسخ بدل (**هَمّ**) (**ثَمّ**) بفتح الثاءِ المثلَّثة [3] .

(١) نقلَ الشارح كلَّ ما ذُكر بحروفِه من الحواشي المُفهمـة ص ٤٩-٥٠ ، وانظـر الـدقائق المحكمة ص ١٤١-١٤٢ ، والفوائد السَّرية لوحة ٨٠/أ-ب .

(٢) المراد بالعقود : أي سورة المائدة ، قاله ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٢٨ .

(٣) كما في الدقائق المحكمة ص ١٤٣ ، والفوائد السَّرية لوحة ٨١/أ ، والمـنح الفكريـة ص ٣٢٩ . ولفظة (هَمّ) موافقة للنُّسخة التي حققها أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمـن سُـويد - حفظه الله - لهذا المتن . وقال الشيخ عبد الدائم الازهريُّ في الطرازات المُعلِمة ص ٢٣١ : =

واحتُرز بالثاني عن الأول وهو قوله تعالى :﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمِيثَٰقَهُ﴾ [٧] فإنه كُتب بالهاء .

رابعها وخامسها في إبراهيم : وهما الأخيران فيها :

أولهما : ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرًا﴾ [٢٨] .

ثانيهما : ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [٣٤] ، وإليهما أشار بقوله (**إِبْرَهَمْ مَعاً**) وهي بغيرِ ألف لغة في إبراهيم [١] .

سادسها وسابعها وثامنها في النَّحل : ﴿وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ﴾ [٧٢] ، و﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ [٨٣] ، ﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ [١١٤] ، وإليها أشار بقوله (**أَخِيرَاتٌ**) ، وفُهم منه الاحترازُ عن أوَّل النَّحل وإبراهيم فإنهما بالهاءِ .

تاسعها في لقمان : ﴿فِي ٱلۡبَحۡرِ بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٣١] .

٩٩/ب عاشرها في فاطر : ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ﴾ / [٣] .

حادي عشَرها : في الطُّور : ﴿بِنِعۡمَتِ رَبِّكَ﴾ [٢٩] .

فهذه كلُّها بالتاء ، وما عداها بالهاء [٢] .

= « وقوله (الثّانِ ثَمّ) بمعنى : هناك ، وهي النُّسخة التي ضبطناها عن الناظم ، وفي بعضِ النُّسخ (هَمّ) مكان (ثَمّ) » .

(١) انظر اللسان ٣٩٤/١ ، مادَّة (ب ر هـ) ، وقاله ابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٥٠ ، والشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ١٢٥ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٤٩/أ .

(٢) انظر المُقنع ص ٧٧-٧٨ ، والعَقيلة البيت (٢٦٤) ، والوسيلة ص ٤٤٥-٤٤٦ ، والنشر ١٢٩/٢ .

قــوله (**لَعْنَتَ بِهَا وَالنُّورِ**) الضمير في (**بِهَا**) راجعٌ إلى آل عمران ، أي كلُّ ما في كتاب الله تعالى من ذِكر اللَّعنةِ فهو بالهاءِ إلا في موضعين ، أحــدهما في آل عمران : ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [٦١] [١] .

ثانيها : ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ بالنُّور[٧] . وإليهما أشــار بقولــه (**لَعْنَتَ بِهَا وَالنُّورِ**) [٢] .

٩٧ – وَامْرَأَتٌ : يُوسُفَ،عِمْرَانَ،القَصَصْ تَحْرِيمُ مَعْصِيَتْ : بِقَدْ سَمِعْ يُخَصْ

اعلَم أنَّ جميعَ ما في القرآن مِن لفظ (المرأة) كُتب بالهاءِ ، إلا سبعــة مواضعَ فإنها كُتبَت بالتاءِ :

(١) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٣٠ : « هذا وعبارة الناظم قاصرةٌ عن المــراد بما في ســورة آل عمران ، حيث أطلَقها و لم يُقيِّد بما يُفهم المقصود منها ؛ إذ جاء فيها أيضاً : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾ [٨٧] وهو بالتاء المربوطة ، فليس المرادُ عمومَ ما فيها كما سبق في (رحمت) الزخرف ، مع أنَّ المتبادر من إطلاقها العموم ، فرَحِم الله الشاطبيَّ حيــث تفطَّن لها وقيَّدها في الرائية بقوله : (فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ابْتُدِرَا) مع الإشعار أنه هو الواقع في أوَّلها ، ثم ما عدا هذين فبالهاء » . وانظر العقيلة البيت (٣٧٠) ، والوسيلة للســخاويِّ ص ٤٥٢ . وقد ذكر ذلك أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سويد – حفظه الله – عند تحقيقــه لهــذا المــتن المبارك في قسم الهوامش حيث قال : « ورَدت كلمة (لَعْنَتْ) في موضــعين في آل عمــران ، والمبسوطة منهما هي الأولى ، فكان على الناظم أن يُقيِّدها بها » .

(٢) نقل الشارح كلَّ ما سبق بحروفه من اللآلئ السَّــنية لوحــة ٤٨/ب – ٤٩/أ ، وانظــر الحواشي المُفهِمة ص ٥٠-٥١ .

أولها وثانيها في يوسف : ﴿ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ﴾ [٣٠] ، ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ﴾ [٥١] ، وإليهما أشار بقوله (امْرَأَتٌ يُوسُفَ) .

ثالثها في آل عمران : ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾ [٣٥] .

رابعها في القَصص : ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ﴾ [٩] .

خامسها وسادسها وسابعها في التحـريم : ﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ﴾ [١٠] ، ﴿وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖ﴾ [١٠] ، و﴿ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ﴾ [١١] .

فهذه كلُّها بالتاءِ ، وما عداها بالهـاءِ نحـو : ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النسـاء ١٢٨] [1] .

قاعدة :

كلُّ امرأةٍ ذُكرَ معها زوجُها فهي بالتـاءِ ، كـ ﴿ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ﴾ . وإن لَم يُذكر معها زوجُها فهي بالهاء .

وقال بعضُهم بيتاً ضابطاً لِمَا يُكتَب بالتاءِ المجرورةِ من لفظ المرأةِ :

وَامْرَأَةٌ مَعْ بَعْلِهَا قَدْ قُرِنَتْ   فَهَاؤُهَا بِتَائِهَا قَدْ رُسِمَتْ [2]

---

(١) انظر المُقنِع ص ٧٨ ، والعَقيلة البيت (٢٦٦) ، والوسـيلة ص ٤٤٧-٤٤٨ ، والنشـر ١٢٩-١٣٠ .

(٢) لم أقف على قائله . وللجَعبريِّ في شرح الرائية لوحة ٢٣٨/أ بيتٌ ضابطٌ أيضاً وهو :

وَامْرَأَةٌ مَعْ زَوْجِهَا مَعْدُودَةْ   فَهَاؤُهَا بِتَائِهَا مَمْدُودَةْ

وكذا نَقل محمدُ مكي نصر في نهاية القول المفيد ص ٢١١ عن الإمام المتولّي بيتاً آخر وهو :

وَامْرَأَةٌ مَعْ زَوْجِهَا قَدْ ذُكِرَتْ   فَهَاؤُهَا بِالتَّاءِ رَسْماً وَرَدَتْ

وقوله (مَعْصِيَتْ إلى آخره) أي واتَّفقت المصاحف على رَسمِ ﴿مَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ بتاءٍ مجرورةٍ بموضعَي المجادلة : ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [٨]، ﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [٩] (١) .

٩٨- شَجَرَتَ : الدُّخَانِ سُنَّتْ : فَاطِرٍ كُلاًّ ، وَالانْفَالِ ، وَحَرْفَ غَافِرِ / ١٠٠/أ

أي وكتبوا ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ في الدخان [٤٣] بالتاء المجرورة ، وما عداها بالهاء نحو : ﴿شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾ بالصافات [٦٢] ، وهي من الألفاظ المفردة الآتي ذكرُها .

وكان ينبغي تأخيرها وتقديم (سُنَّتْ) لأنها من الألفاظ المكرَّرة المتقدِّمة ؛ ليكون المكرَّر على سَنَنٍ واحد .

واعلَم أنَّ جميع ما في القرآن من لفظ (سُنَّتْ) فإنه بالهاء ، إلا خمسة مواضعَ فإنها رُسِمَت بالتاء ، ثلاثةٌ منها في فاطر :

أولها : ﴿سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [٤٣] .

ثانيها : ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [٤٣] .

ثالثها : ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [٤٣] . وإلى ذلك أشار بقوله (سُنَّتْ فَاطِرٍ كُلاًّ) أي حالة كون كلٍّ منها في فاطر (٢) .

---

(١) ذكرَه القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٩/أ-ب .

(٢) انظر الدقائق المحكمة ص ١٤٦ .

الرابع في الأنفال وهو قوله : ﴿فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [٣٨] .

الخامس في غافر : أي آخرها [١] ، ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ فِي عِبَادِهِۦ﴾ [٨٥].

وفي نسخة بدل (حَرْفَ) وأخرى [٢] .

٩٩- قُرَّتُ عَيْنٍ جَنَّتٌ : فِي وَقَعَتْ فِطْرَتْ بَقِيَّتْ وَابْنَتٌ وَكَلِمَتْ

١٠٠- أَوْسَطَ الأَعْرَافِ...........

أي وكُتِبَت بالتاء المجرورة أيضاً ألفاظٌ متفرِّقةٌ منها :

﴿قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَ﴾ في القَصص [٩] .

ومنها : ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٖ﴾ في الواقعة [٨٩] .

ومنها : ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ﴾ بالرُّوم [٣٠] .

ومنها : ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ هود [٨٦] .

---

(١) قاله ابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٥١ ، وشيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٤٦ . وقال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٣٤ : «وفي غافر : ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ فِي عِبَادِهِۦ﴾ وهي آخر السورة ، لكن قول ابنِ المصنِّف (أخرى غافر) أي آخرها ، غيرُ مستقيمٍ ؛ للفرق بين الآخر والأخرى ، كما لا يَخفَى على ذوي النُّهَى ، ومع هذا هو بيانٌ لمحلّه لا احترازاً عن أوله أو آخره ، لعدم تحقّق تعدُّده» .

(٢) انظر الفوائد السَّرِية لوحة ٨٢/أ ، ولفظ (أُخْرَى) موافقةٌ للنُّسخة التي حققها أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد حفظه الله .

ومنها في سورة التحريم قوله تعالى : ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [١٢] . وإلى هذه المواضع أشار الناظم [١] .

وقــوله (**كَلِمَتْ أَوْسَطَ الأَعْرَافِ**) يريد بذلك قوله تعالى : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف ١٣٧] .

وما عدا هذه الكلمات رُسِـمَ بالهاءِ إذا كان على لفظ الواحد [٢] .

١٠٠- ....وَكُلُّ مَا اخْتُلِفْ جَمْعاً وَفَرْداً فيه : بِالتَّاءِ عُرِفْ

قوله (**وَكُلُّ مَا اخْتُلِفْ إلى آخره**) أشار رحمه الله بذلك إلى قاعدة وهي : كلُّ ما اختَلف القرَّاءُ في إفرادِه وجَمعِه فإنه يُرسَم بالتاء المجرورة [٣] .

وهو سبعةُ أحرف :

أولها / : لفظُ (**كَلِمَــتْ**) : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ بالأنعــام [١١٥] ، قرأها بالجَمع نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ وأبــو جعفــر . وقرأها الكوفيون ويعقوبُ بالإفراد [٤] . ١٠٠/ب

والأُولى بيـــــــونس : ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٣٣] .

---

(١) انظر المُقنِع ص ٨١ ، والعَقيلة البيت (٢٦٨ ، ٢٦٩) ، والوســيلة ص ٤٤٩-٤٥٠ ، والنشر ٢/١٣٠ .

(٢) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٤٩/ب .

(٣) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٥١ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٥٠/ب ، والفوائد السَّــرية لوحــة ٨٢/أ-ب .

(٤) انظر النشر في فرش سورة الأنعام ٢/٢٨٢ .

والثانية بها : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٩٦] قرأهما البصريان وابنُ كثيرٍ والكوفيون بلا ألفٍ ، والباقون بالألف على الجَمع [١] .

واتَّفقت المصاحف على رَسم الأولى منهما بالتاءِ المجـرورة ، واختَلفـت في الثانية : فالذي في مصاحف أهلِ العراقِ أنها بالهاءِ مِن غيرِ ألـفٍ [٢] ، وفي بـاقي المصاحف بالألف والتاء المجرورة .

وكذلك اختَلفت في قوله تعـالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ بغافر[٦] ، فكُتب بالهاءِ على قراءةِ الإفرادِ بلا نَظَر [٣] ، وكتابتُه بالتاءِ على مرادِ الجَمع ، ويَحتمل أن يُراد الإفرادُ ، ويكون كنظائرِه مِمَّا كُتب بالتاءِ مفرداً [٤] .

الثاني ﴿ءَايَـٰتٌ﴾ بيوسف [٧] ، قرأها ابنُ كثيرٍ على الإفراد ، والباقون علـى الجَمع [٥] .

و﴿ءَايَـٰتٌ﴾ بالعنكبوت [٥٠] قرأها ابنُ كثيرٍ وأبوبكرٍ [٦] وحمزةُ والكسـائيُّ وخَلفٌ على التوحيدِ ، والباقون على الجَمع [٧] .

---

(١) انظر النشر ٢٨٢/٢ .

(٢) نقله ابن الجزريِّ عن أبي عمرٍو في النشر ١٣١/٢ .

(٣) أي بلا نَظَر إلى قراءة الجَمع .

(٤) قاله ابن الجزريِّ في النشر ١٣١/٢ .

(٥) انظر النشر في فرش سورة يوسف ٢٩٣/٢ ، وفي النُّسخ كلِّها : ابن كـثير ويعقـوب ، والصواب ما أثبتُّه من النشر .

(٦) تحرَّفت في (س) و(ت) و(ز ١) إلى : أبو عمرٍو .

(٧) انظر النشر في فرش سورة العنكبوت ٣٤٣/٢ ،

الثالث : ﴿غَيَـٰبَتِ﴾ بيوسف في الموضعين [١٠ ، ١٥] ، قرأهما المدنيان بالألف على الجَمع ، والباقون بلا ألفٍ على التوحيد [١] .

الرابع : ﴿فِي ٱلْغُرُفَـٰتِ ءَامِنُونَ﴾ في سبأ [٣٧] ، قرأها حمزةُ بسكون الرَّاء ولا ألفَ بعدَ الفاء على التوحيد ، والباقون على الجَمع [٢] .

الخامس : ﴿بَيِّنَـٰتٍ مِّنْهُ﴾ بفاطر [٤٠] قرأها ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وحمزةُ وخَلفٌ وحفصٌ بغيرِ ألفٍ على التوحيد ، والباقون على الجَمع [٣] .

السادس : ﴿ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ في فُصِّلت [٤٧]،قرأها ابنُ كثيرٍ والبصريان وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وخَلفٌ على التوحيد ، والباقون على الجَمع [٤] .

السابع : ﴿جِمَـٰلَتٌ﴾ [المرسلات ٣٣] ، قرأها حمزةُ والكسائيُّ وخَلفٌ وحفصٌ ﴿جِمَـٰلَتٌ﴾ / على التوحيد ، والباقون على الجَمع . واختلفوا في الجيم فقرأ رويسٌ بضمِّ الجيم ، والباقون بالكَسر [٥] . ١٠١/أ

فمَن قرأ شيئاً مِن ذلك بالإفرادِ وكان مذهبُه الوَقف – بالهاء وَقف بالهاء ، وإن كان مذهبُه الوَقف – [٦] بالتاءِ وَقف عليه بالتاء ، ومَن قرأ بالجَمع وَقف بالتاء

(١) انظر النشر في فرش سورة يوسف ٣٩٣/٢ .

(٢) انظر النشر في فرش سورة سبأ ٣٥١/٢ .

(٣) انظر النشر في فرش سورة فاطر ٣٥٢/٢ .

(٤) انظر النشر في فرش سورة فصلت ٣٦٧/٢ ، وسقطت من النُّسخ كلِّها : والكسائيُّ .

(٥) انظر النشر في فرش سورة المرسلات ٣٩٧/٢ .

(٦) سقط من النُّسخ كلِّها ما بين معترضتين ، وقد أثبتُّه من النشر ١٣١/٢ .

كسائر الجموع [١] .

وهنا مسائلُ مِن الباب أتبرَّع بذِكرِها فأقول منها [٢] :

﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ بيوسف [٤] ومريم [٤٢] والقَصص [٢٦] والصافات [١٠٢] : وَقف عليها بالهاء – خلافاً للرَّسم – ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو جعفر ويعقوبُ ، والباقون بالتاء على الرَّسم .

و﴿هَيْهَاتَ﴾ وهو موضعان في المؤمنين [٣٦] : فوَقف عليهما البزيُّ والكسائيُّ بالهاء ، واختُلف عن قنبل فقطع له بالتاء صاحب التيسير والشاطبية [٣] ، وبذلك قرأ الباقون .

و﴿مَرْضَاتِ﴾ وهو أربعة : اثنان في البقرة [٢٠٧ ، ٢٥٦] وواحدٌ في النساء [١٤٤] وموضعٌ في التحريم [١] .

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ في صاد [٣] ، و﴿ٱللَّٰتَ﴾ في النجم [١٩] ، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ في النَّمل فقط [٦٠] ، وَقف الكسائيُّ على الأربعةِ بالهاء . قال الناظم : « هذا هو الصحيحُ عنه » [٤] ، والباقون بالتاء .

* * *

(١) قاله ابن الجزريِّ في النشر ٢/١٣١ .

(٢) نقلها الشارح بحروفها من النشر ٢/١٣٢ .

(٣) انظر التيسير ص ٥٥ ، ومنظومة الشاطبية البيت (٣٧٨ ، ٣٧٩) حيث قال :

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءُ مُؤَنَّثٍ ... فَبِالهَاءِ قِفْ حَقّاً رِضىً وَمُعَوِّلَا

وَفِي اللاَّتَ مَعْ مَرْضَاتِ مَعْ ذَاتِ بَهْجَةٍ ... وَلَاتَ رِضىً هَيْهَاتَ هَادِيهِ رُفِّلَا

(٤) في : النشر ٢/١٣٢ .

[بَابُ هَمْزَةِ الوَصْلِ]

ولما كان المبتدأ به قد يكون ساكناً ، وإذا كان كذلك قد يكون اسماً ، وقد يكون فعلاً بيَّن الناظمُ ذلك بقوله :

١٠١- وَابْدَأْ بِهَمْزِ الوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّ   إنْ كَانَ ثَالثٌ مِنَ الفعلِ يُضَمّ

١٠٢- وَاكْسِرْهُ حَالَ الكَسْرِ وَالفَتْحِ،وَفِي الأَسْمَاءِ غَيْرَ اللاَّمِ كَسْرُهَا وَفِيّ

١٠٣- ابْنٍ ، مَعَ ابْنَتِ،امْرِئٍ، وَ اثْنَيْنِ وَامْرَأَةٍ ، وَاسْمٍ ، مَعَ اثْنَتَيْنِ

اعلَم أنَّ للقارئِ حالتين : حالة ابتداءٍ وحالة وَقفٍ ، فكما أنَّ الأصلَ في الوَقف السكونُ ، فالابتداءُ لا بدَّ أن يكون بالحركة ؛ لأنَّ الابتداءَ بالساكنِ مُحال .

بيان ذلك أنَّ الحرفَ المنطوقَ به إما معتمدٌ على حركةٍ كباء (بَكـرٍ) ، أو حركةٍ مجاورةٍ كميم (عمرٍو) ، أو على لينٍ قبله يجري مَجرَى الحركة كباء (دابة) ، فمتى فُقد شيءٌ / من هذه الاعتماداتِ تعذَّر التكلم به ، دليله التجربة . ١٠١/ب ومن أنكر ذلك فقد أنكر العيانَ وكابرَ المحسوس .

وبعضُهم يجوِّز الابتداءَ بالساكن ؛ لأنَّ التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفُّظ بالحرف ، وتوقُّف الشيءِ على ما يحصل بعده مُحال .

وجوابه : لا نسلِّم أنها بعده ، بل هي معه ، وإلا لأمكنَّا الابتداءُ بالحرف من غيرِ الحركة ، وإنه محالٌ [١] .

والمراد بالابتداء : الأخذُ في النطق بعد الصَّمت ، لا الأخذ في النطق بالحرفِ بعد ذهاب الذي قبله ، كما توهَّمه بعضُهم ، حتى ألزَم الابتداءَ بالساكن .

---

(١) نقل الشارح كلَّ ما سبق بحروفه من الحواشي المُفهمة ص ٥٢ ، والحواشي الأزهرية ص ١٣١ .

والوَقف في الصناعة ضدُّ الابتداء فتجب أن تكون علامتُه ضدَّ علامة الابتداء .

فلو وَقفتَ على متحرِّك كان خطأً ، بل الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً ، أو في حكمه ؛ لأنَّ الابتداءَ بالمتحرِّك ضروريٌّ كما بُيِّن ، والوَقف على الساكن استحسانيٌّ لِمَا يحصل للساكن من الكَلال من ترادُف الألف والحروف والكلمات .

إذا علمتَ ذلك فاعلَم أنَّ الهمزة نوعان : همزةُ قَطع ، وهمزةُ وَصل .

فهمزةُ القَطع : هي التي تثبت وصلاً وخطّاً وابتداءً .

وهمزةُ الوَصل : هي التي تسقط وصلاً ؛ ليتَّصل ما قبلها بما بعدها ، نحو من : ﴿ٱسۡمُهُۥ﴾ [الأنعام ١١٨] ، وتثبت ابتداءً .

ووقوعُ همزة القَطع أكثرُ من وقوع همزة الوَصل ، فلذا حصرَ الناظم رحمه الله مواضعَ همزة الوَصل ، ليُعلَم أنَّ ما عداها همزة قَطع [(١)] .

فقد ظهرَ لك أنَّ الابتداءَ لا يمكن إلا بالمتحرِّك ، فأول الكلمة إن كان متحرِّكاً فظاهرٌ ، وإن كان ساكناً فيحتاج إلى همزةِ وَصل .

وسمِّيت همزةَ وَصل ؛ لأنه يُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن ، ولهذا سمَّاها الخليلُ

---

(١) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٤٠ : « قال ابن المُصنِّف : وقوع همزة القَطع في الكلام أكثر من وقوع همزة ... أنَّ ما عداها همزة قَطع ، وفيه بحثٌ لا يَخفَى ؛ إذ الظاهر أنَّ همزةَ الوَصل أكثر وجوداً مِن همزةِ القَطع في الكلام ، إلا أنَّ الضابط في همزة الوَصل أقربُ وأظهرُ ، فلذا اختارَ بيانَها » .

سُلَّمَ اللسان [١] ، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف [٢] .

وقدَّم الناظم رحمه الله الأفعال ؛ لأنَّ الفعل أصلٌ في التصريف ، فكلُّ فعلٍ ماضٍ احتوَى على أكثر من أربعةِ أحرفٍ ، فيجب الإتيان في أولِه همزةِ الوَصل ، نحو : انطَلق / واستَخرج . ١٠٢/أ

وكذا يجب الإتيان بها في فعل الأمر إذا كان ثلاثياً ، نحو : احشَ وامضِ ، من : خَشَى ومَضَى ، أو خماسياً نحو : انطَلق ، أو سداسياً نحو : استَخرج .

ولا يكون في ماضٍ ثلاثيٍّ نحو : أَمرَ ، أو رباعيٍّ نحو : أَكرَم ، ولا في مضارعٍ مطلقاً .

وحكمها – أعني همزةَ الوَصل – في الماضي : الكَسرُ .

وأما في الأمرِ : فتُضمُّ إن كان ثالثُه مضموماً ضمّاً لازماً ، نحو : انصُر ، واغزُ ؛ لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ، وإلى ذلك أشار بقوله (**وَابْدَأْ بِهَمْزِ الوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّ**) .

أي إن كان ثالثه مضموماً : فابدأ بها مضموماً ، وإن كان ثالثه مكسوراً كسراً لازماً – أي أصلياً – أو مفتوحاً : فالابتداءُ بها مكسورةً على أصلها ، نحو : اضرِب ، واعلَم ، واذهَب ، وإلى ذلك أشار بقوله (**وَاكْسِرْهُ حَالَ الكَسْرِ وَالفَتْحِ**) .

---

(١) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٨٨/٢ .

(٢) من قول الشارح : « والمراد بالابتداء الأخذ ... إلى هنا » هو بحروفه في الحواشي المُفهِمة ص ٥٣-٥٤ .

فإن كان الضمُّ عارضاً كُسِرَت أيضاً ، نحو : ﴿ٱمۡشُواْ﴾ [ص ٦] ؛ إذ أصله : (امْشِيُوا) - بكسر الشين - نُقلت ضمةُ الياء إلى الشين بعد سلبِها حركتها ، فالتقَى ساكنان ، فحُذفَت الياء .

وإن كان الكسر عارضاً ، نحو : اغزِي يا هندُ ، ففي الابتداءِ همزةِ الوَصلِ وجهان : الضمُّ الخالص ، والإشمام - بأن يَنحُوَ بالضمة نحو الكسرة - لأنَّ أصل اغزي : (اغْزُوِي) نُقلت كسرة الواوِ إلى الزاي قبلها بعد سلبها حركتها ، فالتقَى ساكنان ، فحُذفَت الواو بخلافِ نحو (امْشِيُوا) ، فإنه يجب كَسرُ همزتِه كما عُلم مِمَّا تقدَّم [١] .

تنبيه :

قال بعضُهم : وَجه ضمِّ الهمزة في مضموم ثالث الفعل وكسرها في مكسورِه : المناسبةُ فيهما وطلبُ الخفَّة . ووَجه كسرِها في مفتوحِه : الحَملُ له على مكسورِه كنظيرِه في إعراب المثنى والجَمع [٢] .

وقوله (**وَفِي الأَسْمَاءِ إلى آخره**) اعلَم أنَّ همزةَ الوَصل في الأسماء سماعيٌّ وقياسيٌّ .

---

(١) ما ذكرَه الشارح من قوله : « فقد ظهر لك أنَّ الابتداء لا يمكن ...إلى هنا » هو بحروفه في اللآلئ السَّنِية لوحة ٥١/أ-ب . وانظر في تفصيل ذلك : الكتاب لسيبويه ٤/١٤٤-١٤٦ ، وهَمعِ الهوامعِ للسيوطيِّ ٦/٢٢٢-٢٢٣ .

(٢) ذكرَ هذا التنبيه شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٥٢ .

فالقياسيُّ : كلُّ مصدرٍ بعد ألف فعلِه أربعةُ أحرفٍ فصاعداً ، كـ (الانطلاق) و(الاستخراج) .

وإنما قيل : أربعة أحرف فصاعداً ؛ احترازاً من (إكرام) ونحوه . فإنَّ الهمزةَ فيه ليست همزةَ وَصل [(١)] ؛ لأنها جاءت لمعنىً وهو التعديةُ . وهمزةُ الوَصل إنما جيءَ بها وصلةً إلى النطق بالساكن [(٢)] .

والسماعيُّ قالوا / في عشَرة أسماءٍ ، ذَكر المصنِّف منها : ابناً ، وابنةً ، وامرأً ، واثنين ، وامرأةً ، واسماً ، واثنتين . وتتمَّة العشَرة : است ، وابنم ، وأيمن المخصوص بالقَسَم . ١٠٢/ب

وينبغي أن يزيدوا (أل الموصولة) كما قال بعضُهم [(٣)] .

أي وكسر الهمزة (**فِي الأَسْمَاءِ**) بنَقل حركة الهمزة إلى اللام (**غَيْرَ اللاَّمِ**) أي لام التعريفِ . (**وَفِيّ**) أي : تامٌّ .

وهمزةُ (الْــ) همزة وَصل ، وهي مفتوحةٌ طلباً للخفَّة فيما يَكثر دَورُه [(٤)] .

واستثناءُ لام التعريف من (**الأَسْمَاءِ**) استثناءٌ منقطعٌ ؛ لأنها حرفٌ لا اسمٌ ،

---

(١) كذا في النُّسخ كلِّها ، وفي الحواشي المُفهِمة ص ٥٤ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٥١/ب: قَطع.

(٢) انظر هذه الفقرة في الحواشي المُفهِمة ص ٥٤ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٥١/ب .

(٣) قاله خالد الأزهري في الحواشي الأزهرية ص ١٣٣ .

(٤) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٥٢ . وقوله : (وَفِيّ) أي تامٌّ : يَحتمل أن يكون (في) حرفُ جرٍّ ، ويؤيِّد هذا الاحتمال مجيء كلمة (ابْنِ) مجرورةً . وإلى هذا أشار العلامةُ ابنُ يالوشة في شرحه على المقدِّمة المسمَّى بـ : الفوائد المُفهِمة ص ٦٣ حيث قال : « فعلى هذا يكون قوله (وفي) حرف جرٌّ لا اسمٌ تامٌّ » والله أعلم .

فهو مِن غيرِ جنسِه [١] .

تتمة :

تقدَّم أنَّ الأسماءَ التي تقدَّم عدُّها عشَرَةٌ ذَكر الناظم منها سبعةً ، وتَرَكَ ما عداها لضرورةِ النَّظم ، وقد نبَّهناك عليها .

تنبيهٌ ثانٍ [٢] :

(ابْنٍ) في كلام الناظم مجرورٌ على البدليَّة من الأسماء .

و(ابْنِم) أصلُه : (ابن) زِيدَت فيه الميمُ للتأكيد والمبالغة .

و(اسْمٍ) أصله : سِمْوٌ على وزنِ : قِنْوٌ ، حُذفَت فيه الواوُ ؛ لاستثقالهم تَعاقُبَ الحركات الإعرابية عليها .

وقيل أصلُه : وَسْمٌ [٣] ، وفيه لغاتٌ ، وقد أشرنا إلى بعضِها عند الكلامِ على البسملةِ فرَاجِعهُ [٤] .

---

(١) نقلَه بتصرُّف من الحواشي المُفهِمة ص ٥٤ .

(٢) انظر تفصيل ما ذكره الشارح في هذا التنبيه في : الكتاب ٤/١٤٩-١٥٠ ، والشافية وشرحها ٢/١١٧-١١٨ ، وهَمع الهوامعِ ٦/٢٢٣ .

(٣) انظر لسان العرب ٦/٣٨٠ ، والمصباح المنير ص ٢٩٠ مادَّة (س م ا) .

(٤) انظر عند شرح الفضاليِّ للبسملة في مقدِّمة هذا الكتاب .

وأصل (است) : سَتَه ، لجَمعِه على أستاه [١] .

ويقال : (مرءٌ) كما يقال : (امْرُؤٌ) ، و(مرأةٌ) كما يقال : (امْرَأَةٌ) ، إلا أنَّ المشهورَ في (مرءٌ) : (امْرُؤٌ) بالهمز ، وفي (مرأةٌ) : (امْرَأة) أيضاً [٢] .

* * *

(١) قال ملاّ علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٤٧ : « قال ابن الناظم : ومنها (است) وأصله : سَتَه ، كجَمَل ؛ لتكسيره على أستاه ، وأهمَله الناظم لأنّ البيتَ لم يَسعْه . قلت : والصواب في الاعتذار أن يقال : لعدم وُرودِه في الكتاب ، لاسيَّما وذِكرُه مُستَهجنٌ عند أولي الألباب » . وانظر الحواشي المُفهِمة ص ٥٥-٥٦ .

(٢) انظر هذا التنبيه في الحواشي المُفهِمة ص ٥٥-٥٦ ، والدقائق المحكمة ص ١٥٣ . ولم يتعرَّض الشارح لجملة من هذه الأسماء التي ذكرَها الناظم ولعله غَفل عنها وهي : ابنت ، اثنين ، واثنتين ، وقد ذكرها ابن الناظم في الحواشي المُفهِمة ص٥٦-٥٧ فقال : « الثالث : ابنة ، وأصلُها بَنَوة كشجرة ؛ لأنها مؤنَّثة (ابن) وحكمها حكمه . الثامن : اثنان واثنتان ، وأصله : ثنيان وثنيتان ، كجَملان وشجرتان ، بدليل قولهم في النسبة (ثنوي) فحُذفَت اللام وأُسكنَت الفاءُ وجيءَ بالهمزة » . ونقلها ابن الناظم من شرح الشافية للجارَبَرديِّ ١١٧/٢ .

[بَابُ الوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الكَلِمِ]

ولَمَّا فَرغ الناظم مِن ذِكر حُكم الابتداءِ شَرع في ذِكر الوَقف فقال :

١٠٤- وَحَاذِرِ الوَقْفَ بِكُلِّ الحَرَكَهْ … إلاَّ إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الحَرَكَهْ

١٠٥- إلاَّ بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ ، وَأَشِمّ … إِشَارَةً بِالضَمِّ : فِي رَفْعٍ وَضَمّ

اعلَم أنَّ الوَقف لغةً : مصدر وَقَفتَ الدَّابَّة وقفاً إذا حبستَها ، فوقفت هي وقوفاً [1] .

وفي الصناعة : قَطع الكلمة عما بعدَها ، أي على تقدير أن يكون بعدها شيءٌ . وإنما قلنا هذا ؛ لأنه قد يقف الواقف ولا يكون بعده شيءٌ ، ويسمَّى ذلك قَطعاً [2] .

وقد حدَّه بعضُهم بغير هذا ، وأشرنا إليه سابقاً فراجعهُ [3] .

١٠٣/أ وقد ذَكر / بعضُهم أنَّ الوَقف على سبعةِ أضربٍ :

الأول : الوقف بالسكون على المرفوع والمجرور والمنصوب . هذا إذا لم يكن منوناً ، فإن كان منوناً عُوِّض من تنوينِه ألفاً ، وهو الوَقف المختارُ الصحيح .

الثاني : الوقف بالرَّومِ على المرفوع والمجرور دون المنصوب في أفصح اللُّغات .

الثالث : الوقف بالإشمام على المرفوع خاصةً ، ومثله المضموم [4] .

الرابع : الوقف بالتعويضِ في الأحوال الثلاثةِ ، وبابه الشِّعرُ .

---

(١) انظر اللسان ٢٧٤/١٥ ، مادَّة (و ق ف) .

(٢) ذكر هذا ابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٥٦ .

(٣) انظر عن شرح البيت (٧٣) .

(٤) جملة (ومثله المضموم) إلحاق مِن (س) و(ت) ، وذيِّل بـــ : صحَّ مصنِّفه .

الخامس : الوقف بترك التعويض في الأحوال الثلاثة ، وبابه الشِّعرُ أيضاً .

السادس : الوقف بالتعويض ، وهو أن تشدِّد حرفَ الإعراب إذا كان صحيحاً ، وقبله حركة من الرفع والجرِّ والنصب ، نحو : هذا خالدٌّ ، ومررتُ برجلٍّ ، ورأيتُ الرجلَّ . فإنهم جعلوا الحرفَ الساكن عِوَضاً من الحركة .

السابع : الوقف بالنقل ، وهو أن تنقل الضمةَ في الرفع ، والكسرةَ في الجرِّ إلى الساكن تقول : هذا بَكُرْ ، ومَررتُ ببَكِرْ ، وفي قراءةِ بعضِهم : ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبِرْ﴾ [العصر٣] [1] ، فعلوا ذلك اهتماماً بالإعراب ، مع مُحافظَتِهم على الوَقف بالسكون .

و لم تَستعملِ القرَّاءُ من هذه الأوجُهِ إلا الأفصح ، وهي : الثلاثةُ الأُوَل ، و لم ترِد سُنَّةُ التلاوةِ بغيرِها .

وأما من شذَّ من نحو : ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبِرْ﴾ من نَقل حركة كسرة الرَّاء إلى الباء فلا يعوَّل عليه ، ولذلك لم يَذكرِ الناظم غيرَها .

وابتدأ بالساكن منها فقال (**وَحَاذِرِ الوَقْفَ**) أمرٌ من المفاعلة بمعنى : احذَر ، أي احذَر الوَقف بتمام الحركة ، ففُهِم منه أنَّ الوَقف يكون بالإسكان المُجرَّد عن

---

(١) أي ﴿ بِٱلصَّبِرْ﴾ وهي قراءةٌ شاذّة ، ذكرَها الهذليُّ في الكامل عن يونسَ بنِ حبيبٍ الضبِّيِّ وهارونَ بنِ موسى الأعور وأحمدَ بنِ موسى اللُّؤلؤيِّ ، ثلاثتُهم عن أبي عمرٍو ، انظر رسالة التوجيه النَّحويِّ للقراءات فوق السبعة في كتاب الكامل للإمام الهذليِّ ، الفقرتان ١٦٤٨ ، ١٦٦٧ . وكذا ذكرَها على أنها لغةٌ سيبويه في الكتاب ١٧٣/٤ ، وانظر البحر المحيط ٤٦٩/١٠ ، ٥٣٩ .

الرَّوم والإشمام ، ويكون الرَّوم المُشار إليه بقولِه (**إِلاَّ إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الحَرَكَـهْ**) وبالإشمام المأمور به في قولِه (**وَأَشِمّ**) .

وإنما قدَّم السكونَ لأصالته ؛ لأنَّ الوَقف لمَّا كان نقيضَ الابتـداءِ ، والحركـةُ نقيضُ السكون ، فجُعل لكلٍّ واحدٍ من النقيضين نقيضُ ما جُعلَ للآخر .

وخصَّ الابتداءَ بالحركة لتعذُّر الابتداءِ بالسكون كما تقدَّم .

١٠٣/ب ولمَّا كان الوَقف محلَّ / استراحةٍ ناسبَه السكون ؛ لخفَّتِه .

وقد اختَلفوا في حدِّ **الرَّوم** على أقوالٍ :

فقيل : هو الإتيان في الوَقف بحركةٍ ضعيفةٍ .

وقيل : إضعافُ الصوت بالحركة ، وذهابُ مُعظَمها . وقيل : غير ذلك مِمَّا يُناسب هذا المعنى [١] .

قال في النَّشر : « الرَّوم عند القرَّاء عبارةٌ عن النطقِ ببعضِ الحركة . وهذا القولُ وما قبله معنىً واحدٍ ، وهو عند النُّحاة عبارةٌ عن النطق بالحركةِ بصوتٍ خفيٍّ .

وقال الجوهريُّ في الصِّحاح : روم الحركة الذي ذكره سيبويه ، هو حركـة مختلسةٌ مُخفاةٌ بضرب من التخفيـف . قال : وهي أكثر مـن الإشمـام ؛ لأنهـا تُسمع ، وهي بزِنَة الحركة ، وإن كانت مُختلسةً مثل همزة بين بين » [٢] انتهى .

والإشمام : هو عبارةٌ عن الإشارة إلى الحركة من غيرِ تصويتٍ . وقال بعضُهم : أن تجعل شَفتَيك على صورتَيهما إذا لفَظت بالضمَّة ، وكلاهما واحدٌ ، ولا تكون

(١) نقل هذه الأضرب السبعة بحروفها من اللآلئ السَّنية لوحة ٥٢/أ-ب .

(٢) النشر ١٢١/٢ ، وانظر الصِّحاح ١٩٣٨/٥ .

الإشارةُ إلا بعد سكون الحرفِ ، وهذا ممّا لا يُختَلف فيه . نعم حُكيَ عن الكوفيين أنهم يُسمُّون الإشمام رَوماً والرَّوم إشماماً .

قال مكيٌّ : « قد رُويَ عن الكسائيِّ الإشمامُ في المخفــوضِ . قال : وأرَاه يريد به الرَّومَ ؛ لأنَّ الكوفيين يجعلون ما سمَّيناه رَوماً إشمامــاً ، ومــا سمَّينــاه إشمامــاً روماً » [١] ، ولا مشاحةَ في التسمية ، والمشهورُ الأول [٢] .

وفرَّق بعضُهم أيضاً بين الإشمام والرَّوم :

بأنَّ الإشمام أن تضُمَّ شَفتَيك بعد تسكين الحرفِ إشارةً إلى الضــمِّ مِــن غــيرِ صوتٍ ، فإنَّ حقيقتَه إنما هي ضمُّ الشفتين وتهيئتُما للنطقِ من غيرِ استعمال شــيءٍ من الصوتِ ، فلا يُسمع لذلك شيءٌ ، لكنه يُرَى ويُدرَك للبصير دون الأعمَــى ، وهذا بخلافِ الرَّومِ فإنه يُدرِكه الأعمَى والبصيرُ ، ولذلك كان أقوَى في الدلالــةِ على الحرف [٣] .

واعلَم أنَّ الحرفَ المتحرِّك إذا وُقف عليه فلا تخلو حركتُه من أن تكون ضمةً أو فتحةً أو كسرةً .

فإن كانت ضمةً جاز في الوَقف السكونُ والرَّومُ والإشمام .

١٠٤/أ أما السكون فلأنه أصل الوَقف كما تقدَّمت الإشارةُ / إليه . وأما الرَّوم فلأنه يحصل به الدلالة على الأصل لأنه بعضُه ، وأما الإشمام فلأنه يحصل به التخفيــفُ بذهاب الصوتِ كلِّه مع بيان ما كان عليه الحرف بضمِّ الشفتين .

(١) في : التَبصِرة ص ٣٣٧ .

(٢) نقل الشارحُ الكلامَ عن الإشمام من النشر ١٢١/٢ .

(٣) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٥٢/ب .

وإن كانت كسرةً جاز الوَقف بالسكون والرَّوم لِمَا ذُكر ، وامتنع الإشمام ؛ لأنَّ ضمَّ الشفتين إنما هو تنبيهٌ على الضمَّة لانضمام الشفتين حال النُّطق بها .

وإن كانت فتحةً ليس معها تنوينٌ كان الوَقف بالسكون لا غير ، ولم يجز الإشمامُ لِمَا تقدَّم ، ولا الرَّومُ لأنَّ الفتحة خفيفةٌ لا تتبعَّض [1] .

تتمة :

الرَّوم والإشمام لا يدخلان في هاءِ التأنيث ، ولا في ميمِ الجَمع ، ولا في الحركة العارضةِ ، وإنما يُوقف على جميع ذلك بالسكون .

أما هاءُ التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رُسمَ بالهاءِ نحو : ﴿هُدَىٗ وَرَحۡمَةٗ﴾ [الأنعام ١٥٤] ، و﴿تِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ﴾ [مريم ٦٣] وما أشبَه ذلك ، فلا يوقف عليه إلا بالسكون ، ولا يدخله رَومٌ ولا إشمام ؛ لأنَّ الهاءَ الموقوفَ عليها مُشبَّهةٌ بألف التأنيث ، فلَزِمها السكونُ ، كما لَزِم ألف التأنيث ، ولأنَّ الحركةَ التي يُبيِّنها الرَّومُ والإشمام إن كانت في التاء ، فالتاءُ معدومةٌ في الوَقف .

وأما ما رُسم بالتاءِ فإنَّ الرَّوم والإشمام يدخلان فيه في مذهب مَن وَقف عليه بالتاءِ ؛ لأنها تاءٌ محضةٌ ، وهي التي كانت في الوَصل ، نحو : ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ [هود ٨٦] ، ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم ٢] .

وأما ميمُ الجَمع فإنها تنقسم إلى ما يتحرَّك بالضمِّ موصولاً لبعض القرَّاء ، ويَسكُن للبعضِ الآخر نحو : ﴿عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾

---

(١) ذكرَ هذا كلَّه القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٥٣/أ–ب .

[البقرة ٦]. وإلى ما تحرَّك في الوَصل للجميع نحو : ﴿قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران ١٧٣] ، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران ١٣٩] وشبه ذلك مِمَّا يقع قبل الساكن .

فأما النوعُ الأول : عند مَن قرأ بالإسكان فلا يدخله إشمامٌ ولا رَومٌ ؛ إذ الإشمامُ والرَّومُ إنما يدخلان في المتحرِّك .

ومَن قرأ بالضمِّ والصِّلة لم يَدخلا على قراءَته أيضاً عند الحافظ أبي عمرو الدانيِّ [1] وأبي القاسم الشاطبيِّ [2] ؛ لأنَّ ميمَ الجَمع لا حركةَ لها في الوَصل - فتُرَام وتُشمَّ في الوَقف - وإنما حركتُها عارضةٌ لأجل واوِ الصِّلة / [3] . ١٠٤/ب

وشذَّ مكيٌّ فأجاز الرَّوم والإشمامَ في ميمِ الجَمع لِمَن وَصلَها قياساً على هاءِ الضميرِ ، وانتصرَ لذلك وقوَّاه [4] ، وهو قياسٌ غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ هاءَ الضميرِ كانت متحرِّكةً قبل الصِّلة ، بخلافِ الميمِ بدليل قراءةِ الجماعةِ ، فعومِلَت حركة الهاء في الوَقف معاملة سائر الحركات ، و لم يكن للميم حركةٌ ، فعومِلَت بالسكون فهي كالذي تحرَّك لالتقاء الساكنين [5] .

---

(١) في كتابه : التحديد ص ١٧١ .

(٢) انظر منظومة الشاطبية ، البيت (٣٧٣) حيث قال :

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الجَمِيعِ قُلْ ... وَعَارِضِ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلاَ

(٣) ذكرَ ابنُ الناظم كلَّ هذه التتمة بحروفها في الحواشي المُفهِمة ص ٥٧-٥٨ ، والقسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٥٣/ب — ٥٤/أ .

(٤) في التبصرة ص ٣٤١-٣٤٢ .

(٥) قاله الناظم في النشر ١٢٢/٢ ، وابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٥٨ .

وأما **النوع الثاني** : فلا يدخلان فيه ؛ لأنَّ الحركةَ عارضةٌ لالتقاء الساكنين ، والحركةُ العارضةُ لا تُرَام ولا تُشمُّ كما تقدَّم .

وأما عارضُ الشَّكل فإنه ينقسم إلى :

حركة النَّقل نحو : ﴿وَٱنْحَرِ إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر ٣] ، و﴿مِنِ اسْتَبْرَقٍ﴾ [المزمل ٢]، ﴿فَقَدُ اوتِيَ﴾[البقرة ٢٦٩] ، و﴿قُلُ اوحِيَ﴾ [الجن ١] ، و﴿خَلَواْ الَىٰ﴾[البقرة ١٤] ، و﴿ذَوَاتَيُ اكُلٍ﴾ [سبأ ١٦] .

وإلى حركة التقاءِ الساكنين في الوَصل نحو : ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل ٢] ، و﴿أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [يونس ٢] ، ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام ١٠] ، و ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة ١] ، و﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة ١٦] ، و﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام ٣٩] ، ﴿وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء ٤٢] .

ومنه ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة ٨٤] و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران ١٦٧] لأنَّ كسرةَ الذال المعجمة إنما عرَضَت عن لَحاقِ التنوين . فإذا زال التنوينُ في الوَقف رَجعت الذال إلى أصلها من السكون . وهذا بخلاف كسرة : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة ٣١] ، وضمة : ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [العنكبوت ٦٤] ، فإنَّ هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين ، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوَقف ؛ لأنه من نفس الكلمة [1] .

---

(١) قاله ابنُ الجزريِّ في النشر ١٢٣/٢ .

وإنما امتنع الإشمام والرَّوم في الحركة العارضة ؛ لأنَّ أصل الحرف الذي وُجدت فيه الحركةُ السكونُ ، وإنما وُجدت فيه الحركة لعلَّة ، وتلك العلَّـةُ معدومـةٌ في الوَقف . وإذا عُدمَت رَجع الحرفُ إلى أصلِه مِن السكون [1] .

وأما حركة نحو القاف مِن قوله تعالى : ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر ٤] فتُـرَام ، وإن كانت حركة التقاء الساكنين أيضاً ؛ لأنَّ الأصل (يُشَاقِقْ) فأُدغِم وحُرِّك ، وسببُه : دوامُ مصاحبةِ الساكن المُدغَم وَقفاً ووَصلاً [2] .

تنبيه :

تقدَّم أنَّ الرَّوم والإشمام ممتنعان في الحرف الساكن المنقول إليه حركة الهمـزة نحو : ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة ٦٢] [3] ، لكن قال مكيٌّ : « فأمـا إن كـان الـذي أوجَـب الحركة في الحرفِ لازماً فالرَّوم / والإشمامُ جائزان فيه على ما تقـدَّم في ١٠٥/أ وَقفِ حمزةَ وهشامٍ على ﴿جُزْءٌ﴾[الحجر٤٤] و﴿مِّلْءُ﴾ [آل عمران٩١] و﴿دِفْءٌ﴾ [النحل ٥] إذا ألقيت حركة الهمـزة على ما قبلها في قراءة حمزةَ وهشامٍ ؛ لأنها حـركة الهمزة ، وهي تدلُّ عليها ، وكأنَّ الهمزةَ ملفوظٌ بها » [4] انتهى .

---

(١) نقله الشارح من اللآلئ السَّنية لوحة ٥٤/أ .

(٢) خالفَ القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنية لوحة ٥٤/أ في هذا فمَنع الرَّوم في نحو:﴿ وَمَن يُشَآقِّ﴾ ، وعلَّل ذلك أنَّ حركةَ القاف الثانية إنما أُتي بها لعدم جواز الجَمع بين الساكنين وَصلاً ، وأما في الوَقف فالجَمع بينهما مُغتَفرٌ في لغة العرب ، نحو الوقف على : ﴿ وَتَبَّ﴾ [المسد ١] ، ﴿ٱلْقَدْرْ﴾ [القدر ١] ، والله أعلم .

(٣) في هامش (س) و(ز١) : « الأولى التمثيلُ بنحو قوله ﴿مَنْ أُوتِيَ﴾ [الحاقة ١٩] » صح .

(٤) في : التبصرة ص ٣٣٨ .

ويفرَّق بينهما بأنَّ حركة النقل في نحو : ﴿مِّلْءُ﴾ [آل عمران ٩١] و﴿شِيْءٌ﴾ [البقرة ١٧٨] دالةٌ على الهمزة المُخفَّفة ؛ لأنها مقدَّرةٌ مع ما قبلها منويَّةٌ ، بخلافِ ما تقدَّم مِن نحو : ﴿مَنَ ءامَنَ﴾ [البقرة ٦٢] فإنَّ الهمزةَ التي حُرِّك الساكن بحركتها غيرُ مقدَّرةٍ ولا منويَّة [١] ، حيث انفصلت ممَّا قبلها في الوَقف وبانَت .

وأما هاءُ الضميرِ وهي المُسمَّاةُ بهاءِ الكناية أَبى قومٌ الإشمامَ والرَّومَ فيها إذا كان قبلَها ضمٌّ أو كسرٌ ، نحو : ﴿يُخْلِفُهُۥ﴾ [سبأ ٣٢] ، و﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾ [البقرة ٩٦] .

أو واوٌ نحو : ﴿عَقَلُوهُ﴾ [البقرة ٧٥] . أو ياءٌ نحو : ﴿فِيهِ﴾ [البقرة ٢] ، وطلبوا بذلك التخفيفَ ؛ لئلا يخرجوا مِن ضمَّةٍ أو واوٍ إلى ضمَّةٍ أو إشارةٍ إليها ، ومِن كسرةٍ أو ياءٍ إلى كسرة .

وقيل : بجواز الرَّوم والإشمام فيها إجراءً على القاعدة . فإن انضمَّت الهاءُ بعد فتحةٍ أو ألفٍ نحو : ﴿لَهُۥ﴾ [البقرة ١٣٣] ، و﴿نَادَنهُ﴾ [النازعات ١٦] دخلها الرَّوم والإشمام إجماعاً لعدم العلَّة المانعة منها [٢] .

فائدة :

الرَّوم يُشارك الاختلاسَ في تبعيضِ الحركة ، ويخالفُه في أنه لا يكون في فتحٍ ولا نصبٍ كما عرفتَ ، ويكون في الوَقف دون الوَصل ، والثابتُ مِن الحركة فيه أقلُّ مِن الذَّاهب .

---

(١) في (ت) و(ز١) و(ز٢) : ولا مُنونة .

(٢) ما ذكرَه الشارح من قوله : « وأما هاء الضمير وهي المسمَّاةُ ...إلى هنا » هو بحروفه في اللآلئ السَّنية لوحة ٥٤/ب .

والاختلاسُ يكون في الحركات كلِّها نحو : ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيَ﴾ [يونس ٣٥] ، و﴿نِعِمَّا﴾ [البقرة ٢٧١] ، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة ٦٧] ، ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة ١٢٨] عند بعضهم [١] ، ولا يختصُّ بالوَقف ، والثابتُ مِن الحركة فيه أكثر مِن الذاهب ، كأن يأتي بثلثيها ، فيكون الذاهب أقلَّ .

وقوله (وَأَشِمّ إلى آخره) يعني أنَّ الإشمام يكون في المرفوع نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] . وفي المضموم نحو : ﴿مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [العنكبوت ٦٤] .

وعُلم مِن كلام الناظم أنَّ الإشمام لا يكون في المفتوح والمنصوب والمجرور والمكسور ؛ لأنك لو ضمَمتَ الشفتين في غيرِ المرفوع و المضموم لأوهَمت خلافَه .

واشتقاقُه مِن (الشَّمِّ) ، كأنك أشَممتَ الحرفَ رائحةَ الحركة ؛ بأن هيَّأت العُضوَ للنطق بها .

والغرضُ منه الفرقُ بين ما هو متحرِّكٌ في الأصل فسَكن للوَقف ، وبين ما هو ساكنٌ في كلِّ حال / [٢] . ١٠٥/ب

* * *

(١) قرأ ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيَ﴾ باختلاس فتحة الهاء أبو عمرو ، وقرأ ﴿نِعِمَّا﴾ باختلاس كسرة العين قالون وأبو عمرو وشعبة ، وقرأ باختلاس ضمَّة الراء من ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ وكسرة الراء من ﴿وَأَرِنَا﴾ الدوريُّ عن أبي عمرو ، انظر النشر ٢٨٣/٢ ، ٢٣٥/٢-٢٣٦ ، ٢١٤/٢ .

(٢) ذكرَ هذه الفائدة شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٥٥ .

[الخَاتمة]

١٠٦- وَقَد تَّقَضَّى نَظْمِيَ : « الْمُقَدِّمَهْ » مِنِّي لِقَارِئِ القُرْآنِ تَقْدِمَهْ

التَّقضِّي : الانتهاءُ شيئاً فشيئاً [1] ؛ إذ هو مدلولُ باب الفعل الذي هو أصل التكليف في الفعل [2] ، كالتَّفقُّه أي أخذُ الفِقه شيئاً فشيئاً .

والمعنى : أي انقضَى وتمَّ نظمي هذه المقدِّمة المباركة الميمونة الشافعة إن شاء الله تعالى .

والياءُ في (**نَظْمِيَ**) محرَّكةٌ لأجل الوَزن . والنَّظم : بمعنى المنظوم ، مصدرٌ بمعنى المفعول ، كالنَّسخ بمعنى المنسوخ .

والنَّظم : جمع الأشياء على هيئةٍ متناسبةٍ ، وغلب على الشِّعر [3] .

وتقدَّم معنى (**الْمُقَدِّمَهْ**) أوَّلَها ، و(أل) فيها للعهد [4] .

وقوله (**مِنِّي لِقَارِئِ القُرْآنِ تَقْدِمَهْ**) أي أنَّ هذه المقدِّمة التي في التجويدِ تُحفةٌ وهديةٌ منِّي لقارئ القرآن - أي العامل به - لتكون مُعينةً له على تأدية كتاب الله كما أُنزل ، وعلى الفَوز بأجرِه .

---

(١) انظر لسان العرب ٢١١/١١ ، مادَّة (ق ض ي) ، والحواشي الأزهرية ص ١٣٥ ، واللآلئ السَّنية لوحة ٥٥/أ .

(٢) كذا في النُّسخ كلِّها ، وفي الطرازات المُعلِمة ص ٢٤٣ : « إذ هو مدلول باب التفعُّل الذي هو أصل التكلُّف في الفعل» .

(٣) انظر اللآلئ السَّنية لوحة ٥٥/أ ، والفوائد السَّرية لوحة ٩٠/أ .

(٤) انظر عند شرح البيت (٤) .

فالناظم مشاركٌ للعامل بها في ثوابِه ، فإنَّ الدَّال على الخـير كفاعلِـه ، والله سبحانه وتعالى في عونِ العبد ما كان العبدُ في عونِ أخيه .

وقد ائتَمرَ الناظم رحمه الله حين سَـمع قولـه تعـالى : ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ [المائدة ٢] فائتَمِر أنت أيها القارئُ بهذه المقدِّمة بقوله تعالى : ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن ٦٠] بـأن تدعوَ له .

فرحمه الله ورَحم جميع شُيوخنا ووالدينا وجميع المسلمين .

وفي هذا البيت جناسٌ بين (**الْمُقَدِّمَهْ**) و(**تَقْدِمَهْ**) لتوافق الكلمتين في الحروفِ الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى – نحو : ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ﴾ [الـروم ٤٣] – فإنهما مشتقان من قَدِمَ يَقدُم .

١٠٧– وَالحَمْدُ للهِ لَهَا خِتَـامُ ثُمَّ الصَّـلاَةُ بَعْدُ وَالسَّلاَمُ

أي ابتدأ المقدِّمة بالحَمد والصلاةِ على محمدٍ وآله ، وختَمَها بالحَمد لله والصلاةِ والسلامِ على النبيِّ محمد .

ولم يَذكر الناظمُ الصلاةَ على (الآلِ والصَّحبِ) استغناءً بما ذَكرَه أولاً وطلباً للاختصارِ [1] .

وجَمع بين الصلاةِ والسلامِ تأسِّياً بقوله تعالى : ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب ٥٦] .

---

(١) انظر ص ٣٣-٣٥ .

ووُجد في نُسخة بعد هذه البيت بيتٌ وهو :

١٠٦/أ عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ [١] /

وتقدَّم تعريف (النبيِّ) و(المصطفى) و(الآلِ) و(الصَّحبِ) فلا حاجةَ إلى إعادته هنا [٢] .

ولنختم كما ختم الناظمُ كتابَه فنقول :

الحمدُ لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصَحبِه أجمعين ، وسلامٌ على المرسلين ، والحمد لله ربِّ العالمين .

وأقول كما قال بعضُهم :

وَإِنْ تَجِدْ عَيْباً فَسُدَّ الخَلَلاَ جَلَّ مَن لاَّ فِيهِ عَيْبٌ وَعَلاَ

وأنا أعتذرُ لذوي الألبابِ من الخطأ الواقعِ في هذه الكتابِ ، أن يُصلحوا ما وَجدوه خطأً ، بعد إمعانِ النَّظر فيه ، أصلَح الله لي ولهم العواقِب .

---

(١) أورَد هذا البيت أيضاً شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٥٨ ، حيث ذكرَ في مقدِّمة كتابه ص ١٨ : « وعدَّة أبياتها مائة وسبعة على ما في أكثر النُّسخ ، ومائة وثمانية على ما في أقلِّها » . وانظر الفوائد السَّرِية لوحة ٩٠/ب ، والمنح الفكرية ص ٣٥٨ ، والفوائد المُفهِمة لابن يالوشة ص ٦٥ .

وقد ذكرَ بعض الشرَّاح بيتاً آخر بعد هذا البيت وهو :

أَبْيَاتُهَا قَافٌ وَزَايٌ فِي العَدَدْ مَن يُحْسِنِ التَّجْوِيدَ يَظْفَرْ بِالرَّشَدْ

انظر الدقائق المحكمة ص ١٥٨ ، والفوائد المُفهمة ص ٦٥ . وهذا البيت يفيد أنَّ عدد أبيات هذه المقدِّمة في حساب الجُمَّل : ١٠٧ أبيات .

(٢) انظر عند شرح البيت (٢ ، ٣) .

وقد أنشد لسانُ الحالِ يقول :

يَا نَاظِراً لِي فِيمَا قَدْ جَمَعْتُ وَمَنْ   أَضْحَى يُرَدِّدُ فِيمَا قُلْتُـهُ النَّظَـرَا
نَاشَدتُّكَ اللهَ إِنْ عَايَنْتَ لِي خَطَأً   فَاسْتُرْ عَلَيَّ فَخَيْرُ النَّاسِ مَنْ سَتَرَا

[جاء في آخرِ النُّسخة (س)] :

وكان الفراغُ من تصنيف هذا الشرح المبارك — نفع الله تعالى به آمين — يوم الثلاثاء حادي عشَر شعبان المبارك سنة ألفٍ .

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة ، يوم الإثنين مُستَهلَّ جمادى الأولى من شهور سنة سبعةٍ بعد الألف ، على يَدِ الفقير محمدٍ الأُشمونيِّ .

وحسبُنا الله تعالى ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم .

وصلَّى الله على سيدِنا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ أجمعين ، وسلامٌ على المرسلين ، والحمدُ لله ربِّ العالمين .

* * * *

الخاتمة

وتشمل نتائج الدِّراسة والتحقيق
وبعض المقترحات

الخاتمة

الحمد لله المُتفضِّل بالتَّمام ، والصلاة والسلام على خير الأنام ، وعلى آله وصحبه الكرام ، وبعد :

فإني أحمدُ الله الذي أنعمَ عليَّ بإتمام تحقيق كتاب « الجواهر المُضيَّة » ودراسته ، ومن خلال ملازمتي ومُعايشتي لهذا الكتاب أُسجِّل أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها وهي :

نتائج الدِّراسة والتحقيق :

أ- ما يتعلَّق بمنظومة « المقدِّمة » :

هذه المنظومة المباركة قد رزقَها اللهُ القَبول لدى الحفَّاظ والقرَّاء خاصةً والناس عامةً على مرِّ الأيام والسنين ، من زمن ناظمِها إلى زماننا هذا .

وقد حَوَت على صِغَر حجمِها جُلَّ أبحاث التجويد المهمَّة التي يحتاجها كلُّ قارئ للقرآن العظيم ، ولا يَستغني عن معرفتِها طالب علمِ القراءة . مع حُسن سَبكٍ ، ودقَّة لفظ ، وجودة نَظمٍ ، وجمال أسلوب . وأيضاً يُسرٍ في الألفاظ ، وسهولة في الحِفظ ، وسُموٌّ في المعاني .

وقد عَكف العلماء على شرحِها وتفصيل أبحاثِها والعناية بها حتى وَصلَت شروحُها إلى أكثر من أربعين ، ما بين شرحٍ مفصَّل ومُوجَزٍ ، وحاشيةٍ وتعليقٍ ، وتحقيقٍ ودراسة .

ومع مرِّ الزمان وعلى اختلاف المكان وُضعَ لهذه الأرجوزة الميمونة الذيوع والانتشار في بقاع الأرض حتى يوم الناس هذا ، يحفظها القرَّاء والحفَّاظ ، ويشرحُها العلماء والأفاضل ، ويدرسها ويتدارسها الأساتذة والطلاب .

وقد صار كلُّ مَن يريد أن يتلقَّى القرآن العظيم ويحفظه ، لا بدَّ له من حِفظ هذه المنظومة ، لتكون بمثابة ضابطٍ ومَرجعٍ له ، تحفظ لسانه وتحمي تلاوته مِن أن يَطرأ عليه أي خَلَل أو لَحن .

ب – ما يتعلّق بكتاب « الجواهر المُضيَّة على المقدِّمة الجزرية » للإمام الفضاليّ رحمه الله تعالى :

يعتبر كتاب « الجواهر المُضيَّة » شرحاً جامعاً واسعاً لمنظومة « المقدِّمة » ، وهو من الشروح التي اعتَمدَت النقولَ والاستيعاب وكثرة التمثيل ، مع الاستدراك والتنبيه على بعض الشُّروح التي سبقَت عصر الإمام الفضاليِّ رحمه الله .

فمادَّة هذا الشرحَ اتَّكأت على شروحٍ نافعةٍ جليلةٍ أساسية لهذا المَتن ، وكأنَّ جامعها قد وَضع نُصب عَينَيه هذه الشروح ، مستخلصاً لها ، جامعاً لفوائدها ، مرتِّباً لمباحثها ، مُنتقداً لها ، مُدافعاً عن آراء بعض شرَّاحها .

واعتمادُه انصبَّ على الشروح التالية :

١– الحواشي المُفهِمة ، لابن الناظم (كان حياً ٨٣٥ هـ) .

٢– الحواشي الأزهرية ، للشيخ خالد الأزهريّ (ت ٩٠٥ هـ) .

٣– اللآلئ السَّنية ، للقسطلانيّ (ت ٩٢٣ هـ) .

٤– الدقائق المُحكمة ، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ (ت ٩٢٦ هـ) .

٥– الفوائد السَّرِية ، للتاذفيِّ الحلبيّ (ت ٩٧١ هـ) .

٦– المنح الفكرية ، لملاَّ عليٍّ القاري (ت ١٠١٤ هـ) .

فمن أراد النَّظر إلى شرح موسوعيٍّ جامعٍ وافٍ لهذه المنظومة ، فمن المفيد له جدّاً أن يجعل « الجواهر المُضيَّة » ضمن قائمة مراجعه .

وما وَرد في هذا الكتاب من نقدٍ للمُصنِّف ، من خلال عرضي لنقد العلامة ملاَّ عليٍّ القاري ، لا يُعدُّ حكماً بالنقصِ على هذا الإمام ، الذي عُرف بشيخ القـرَّاء في زمانه بمصرَ ، وقد يُعتذر عنه أنه كان بصيراً بقلبه ، إضافةً إلى كثرة مصادرِه التي تجاوزت ثلاثين كتاباً استَصحبها عند شرحِه ونقلِه ، والله أعلم .

بعض المقترحات :

١- اعتمد هذا الشرح اعتماداً رئيساً على شرح « الفوائد السَّرية » للإمام التاذفيِّ الحلبيِّ رحمه الله ، فأقترح عند تحقيق هذا الكتاب أن يقومَ مُحقِّقه برَبطه بشرحِ الإمام ملاً عليٍّ القاري ، فقد كان جلُّ انتقادهِ وتحليلِه لآراء بعض الشرَّاح مُنصبّاً على شرح الفوائد السَّرِية .

٢- ينبغي على المهتمِّين بمتن « المقدِّمة » وضبطِها والعنايةِ بها الالتفاتُ إلى اختلاف ألفاظِ نُسخ « المقدِّمة » وتعدُّد أوجهِ الضَّبط لها من خلال شرحِ الشيخ عبدِ الدائمِ الأزهريِّ (الطرازات المُعلِمة) ، وإشارتِه في أكثر مِن موضعٍ إلى ضبطِه لها مِن فِيِّ شيخه الإمام ابنِ الجزريِّ ، إضافةً إلى غيره مِن الشرَّاح في ذِكر ذلك والتعليل له مِن جهة اللُّغة والنَّحو ، رحمهم الله تعالى وتغمَّدهم برضوانه .

٣- شرح القسطلانيِّ المُسمَّى بـ « اللآلئ السَّنية » من الشروح المفيدة النافعة ، وهو لا يزال مخطوطاً حتى الآن ، فأقترح أن يعتني بعض المُختصِّين بهذا الشرح حتى يُخرجَه مِن مَكمنهِ ، والله وليُّ التوفيق ، والحمد لله ربِّ العالمين .

* * *

مُلْحَقٌ
في تَراجِمِ الأَعلام

خطّةُ هذا المُلحَق ومَنهجُه

١- ترجمتُ في هذا المُلحق لكلِّ قارئٍ من قرّاء القرآن العظيم ، وكلِّ عَلَمٍ برع في هذا الفنِّ ممَّن وَرَدَ ذكرُه في النصِّ المُحقَّق .

٢- لم أُترجِم في هذا المُلحق لِمَن ذاعَت شُهرتُه ، كالقرَّاء العشَرة ورُواتِهم .

٣- رتَّبتُ التراجم على حروف المعجم ، مراعيةً اسمَ المُترجَم واسمَ أبيه وجدِّه .

٤- ذكرتُ في كلِّ ترجمةٍ : اسم العلَم ، واسم أبيه وجدِّه ، وما يُحتاج إلى معرفتِه من سائر نَسبه ، وما اشتُهر به مِن لقبٍ أو كُنيةٍ ، وتاريخَ ولادته ووفاته إن عُرفتا ، واكتفيتُ بذكرِ شيخٍ أو شيخين ممَّن قرأ عليهم القرآن العظيم وكذا ممَّن أخذ عنه وتلا عليه ، وختمتُ الترجمة بذكرِ مصنَّفاته ممَّا له تعلُّق بعلمَي القراءات والتجويد .

٥- عقَّبتُ كلَّ ترجمةٍ بذكر أهمِّ المصادر التي تَرجمَت له .

٦- سبقتُ سَرد التراجم بإحالاتٍ متعدِّدة كاشفةٍ عن أسماء المُترجَمين ، كي لا يتعنَّى الباحثُ عن تراجمهم .

٧- تكرَّر اعتمادُ مصادر معيَّنة في هذا المُلحق ، لذا رأيت اختصار العَزو إليها ، وهذا سردُها وبيانُها :

غاية : غاية النهاية في طبقات القرَّاء ، لابن الجزريّ .

معرفة : معرفة القرَّاء الكبار على الطبقات والأعصار ، للإمام الذهبيّ .

شذرات : شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب ، لابن العماد .

الضوء : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين السخاويّ .

الكواكب : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، للغزيّ .

* * *

إحالات الأنساب والألقاب

الأزهريُّ الوقَّاد	=	خالد بن عبد الله بن أبي بكر .
الأصبَهانيُّ	=	محمد بن عيسى بن إبراهيم .
الأعمش	=	سليمان بن مِهران .
الأُميوطيُّ	=	أحمد بن أسد بن عبد الواحد .
الأهوازيُّ	=	الحسن بن علي بن إبراهيم .
التَّاذفيُّ	=	محمد بن إبراهيم بن يوسف .
الجاجانيُّ	=	حامد بن علي بن حَسنويه .
الجُحدُريُّ	=	عاصم بن أبي الصباح .
الجَعبَريُّ	=	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم .
الحدَّاد	=	إسماعيل بن عمرٍو بن إسماعيل بن راشد .
الحُلْوانيُّ	=	أحمد بن يزيد بن أزداذ .
الخاقانيُّ	=	موسى بن عُبيد الله بن يحيى بن خاقان .
الخزَّاز	=	محمد بن محمد بن إبراهيم .
الدَّانيُّ	=	عثمان بن سعيد بن عثمان .
الرُّعينيُّ	=	شُريح بن محمد بن شُريح .
سِبْط الخيَّاط	=	عبد الله بن علي بن أحمد .
السَّخاويُّ	=	علي بن محمد بن عبد الصمد .
الشَّاطبيُّ	=	القاسم بن فيرُّه بن خلف .
الصَّفراويُّ	=	عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل .
الطَّرَسوسيُّ	=	عبد الجبار بن أحمد بن عمر .
العِراقيُّ	=	منصور بن أحمد بن إبراهيم .

العُقَيليُّ	=	عونُ بن محمد بن عبد الرحمن .
القاضي= شيخ الإسلام	=	زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاريُّ .
القَسطلانيُّ	=	أحمد بن محمد بن أبي بكر .
القوَّاس	=	أحمد بن محمد بن عَلقمة .
القَيسيُّ	=	مكيُّ بن أبي طالب بن حَمَّوش .
الكديُّ	=	إسماعيل بن علي بن سعدان .
المُسيَّـبيُّ	=	محمد بن إسحاق بن محمد .
المَهدَويُّ	=	أحمد بن عمار بن أبي العباس .
الهاشميُّ	=	محمد بن موسى بن محمد .
الهُذليُّ	=	يوسف بن علي بن جُبارة .

* * *

إحالات الكُنى : الآباء

أبو حاتم السِّجستانيُّ	=	سهل بن محمد بن عثمان .
أبو الحسن الخراسانيُّ	=	عبد الباقي بن الحسن بن أحمد .
أبو الحسن الواحديُّ	=	علي بن أحمد بن محمد .
أبو شامةَ	=	عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم .
أبو طاهر بن خَلَف	=	إسماعيل بن خلف بن سعيد .
أبو عبد الله الصَّائغ	=	محمد بن أحمد بن عبد الخالق .
أبو عُبَيد	=	القاسم بن سلاَّم .
أبو عَمرٍو الدَّانيُّ	=	عثمان بن سعيد بن عثمان .
أبو القاسم الهُذليُّ	=	يوسف بن علي بن جبارة .
أبو مُزَاحِم الخاقانيُّ	=	موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان .
أبو مُسلم	=	محمد بن أحمد بن علي .
أبو مَعشَر الطَّبريُّ	=	عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد .
أبو نَصر العِراقيُّ	=	منصور بن أحمد بن إبراهيم .

* * *

إحالات الكُنى : الأبناء

ابن أسد	=	أحمد بن أسد بن عبد الواحد .
ابن الأنباريِّ	=	محمد بن القاسم بن محمد .
ابن برِّي	=	علي بن محمد بن علي بن الحسين بن برِّي .
ابن بشْر	=	علي بن إسماعيل بن بشر .
ابن بَلِّيمَة	=	الحسن بن خلف بن عبد الله ابن بلِّيمة .
ابن جُبارة	=	أحمد بن محمد بن عبد الوليِّ بن جُبارة .
ابن الجُنديِّ	=	أبو بكر بن أيدُغْديِّ .
ابن الحاجب	=	عثمان بن عمر بن أبي بكر .
ابن حَرب	=	أحمد بن محمد بن سعيد بن حَرب .
ابن خَيرون	=	أحمد بن الحسن بن أحمد .
ابن سُفيان	=	محمد بن سفيان القيروانيُّ .
ابن سِوار	=	أحمد بن علي بن عبيد الله .
ابن الطحَّان	=	عبد العزيز بن علي بن محمد .
ابن غَلْبون	=	طاهر بن عبد المنعم بن عُبيد الله .
ابن الفحَّام	=	عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف .
ابن مجاهد	=	أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد .
ابن مُحَيصِن	=	محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيصن .
ابن أبي مَريم	=	نصر بن علي بن محمد .
ابن المُنادي	=	أحمد بن جعفر بن محمد .
ابن مِهران	=	أحمد بن الحسين بن مهران .
ابن النَّاظم	=	أحمد بن محمد بن محمد ، أبو بكر ابن الجزريِّ .
ابن نَفيس	=	أحمد بن سعيد بن أحمد .

حرف الهمزة

* **إبراهيمُ بنُ عُمرَ بنِ إبراهيمَ بنِ خليلٍ الجَعبَرِيُّ ، أبـــو إســـحاق الخليلـــيُّ** الشافعيُّ (٦٤٠ هـ - ٧٣٢ هـ) . العلامة الأستاذ ، محقِّق حاذق ثقة كبير . قرأ على العلامة حسينِ بنِ حسنٍ التَّكريتيِّ (ت ٦٨٨ هـ) ، وعلى الشيخ محمدِ ابنِ الداعي الشريف (ت ٦٦٨ هـ) . وقرأ عليه القراءات العَشر الشيخ أبو بكرٍ ابن الجنديِّ (ت ٧٦٩ هـ) . له شرحٌ على الشاطبية (كنز المعاني) وآخر على الرَّائية (جميلة أرباب المراصد شرح عقيلة أتراب القصائد) وألَّف التصانيف في أنـــواع العلوم .

(مصادر ترجمته : غاية ٢١/١ ، معجم المؤلِّفين ٤٩/١ ، الأعلام ٥٥/١) .

* **أبو بكرِ بنُ أَيْدُغْديٍّ بنِ عبدِ الله الشمسيُّ** ، سيفُ الدين المِصريُّ المعروف بابن الجُنْديِّ (٦٩٩ هـ - ٧٦٩ هـ) . شيخ مشايخ القرَّاء بمصرَ ، أستاذ كامـــل ناقل ثقة مؤلِّف . قرأ على الشيخ تقيِّ الدين الصائغ (ت ٧٢٥ هـ) ، والشـــيخ إبراهيم بن عمرَ الجَعبريِّ (ت ٧٣٢ هـ) . وأخذ عنه الشيخ عليُّ بنِ عثمانَ ابن القاصِـــح (ت ٨٠١هـ) . ألَّف كتاب البستان في القـــراءات الثلاثـــة عشـــر ، والجوهر النضيد في شرح القصيد (شرح الشاطبية) .

(مصادر ترجمته : غاية ١٨٠/١ ، معرفة ١٥١٣/٣ ، معجم المؤلِّفين ٢٣١/٢) .

* **أحمدُ بنُ أسدِ بنِ عبدِ الواحدِ ، شهاب الدين أبـــو العبـــاس الأميـــوطيُّ** الإسكندريُّ القاهريُّ الشافعيُّ (٨٠٨ هـ - ٨٧٢ هـ) . أخذ القراءة عـــن أبي الخير محمد ابنُ الجزريِّ (ت ٨٣٣ هـ) ، وإبراهيم بن موســـى الكَرَكـــيِّ (ت ٨٥٣ هـ) ، وروَى عنه أحمد بن محمد القَسطلانيُّ (ت ٩٢٣ هـ) . وله شـــرحٌ على الشاطبية .

(مصادر ترجمته : الضوء ٢٢٧/١ ، شذرات ٤٦٧/٩ ، معجم المؤلِّفين ١٠٢/١) .

* **أحمدُ بنُ جعفر بنِ محمدٍ ، أبو الحسينِ البَغداديُّ المعروف بـابن المُنـادي** (٢٥٦ هـ - ٣٣٦ هـ) . الإمام المشهور ، حافظ ثقة مُتقن ، قرأ على الشيخ إدريس الحدَّادِ (ت ٢٩٢ هـ) راوي الإمام خلف ، والشيخ سليمان بن يحيى الضبيِّ (ت ٢٩١ هـ) . وأخذ عن أحمدَ بنِ نصرِ الشذَّائيِّ (ت ٣٧٣ هـ) وآخرون . ومن تصانيفه كتاب : أفواج القرَّاء .

(مصادر ترجمته : غاية ٤٤/١ ، معرفة ٥٦٣/٢ ، بغية الوعاة ٣٠٠/١) .

* **أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ خَيْرُونَ ، أبو الفضلِ ابنُ الباقلانيِّ البَغداديُّ** (ت ٤٨٨ هـ) . أستاذ مقرئ ثقة ، أخذ القراءة عرضاً عن عليِّ بن طلحة البصريِّ (ت ٤٣٤ هـ) ، والحسن بن أحمدَ بن شاذان (ت ٤٢٦ هـ) . وروَى عنه القراءات عرضاً ابن أخيه محمد بن عبد الملك بن خَيرون (ت ٥٣٩ هـ) وغيرُه .

(مصادر ترجمته : غاية ٤٦/١ ، النشر ١٢٩/١ ، شذرات ٣٧٩/٥) .

* **أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ مِهرانَ ، أبو بكرٍ الإصبهانيُّ النيسابوريُّ** (٢٩٥هـ - ٣٨١ هـ) .

ضابط محقّق صالح ، قرأ بدمشق على الشيخ محمدِ بنِ النصرِ بنِ الأخرَم (ت ٣٤٢ هـ) ، وعلى الشيخ أبي الحسين أحمدَ بنِ بُويَان (ت ٣٤٤ هـ) . وروَى عنه منصور ابنُ أحمدَ العراقيُّ (ت ٤٦٥ هـ) وغيرُه . وهو مؤلِّف كتاب الغاية في القراءات العَشر ، والمبسوط في القراءات العَشر .

(مصادر ترجمته : غاية ٤٩/١ ، معرفة ٦٦٢/٢ ، شذرات ٤٢٤/٤) .

* **أحمدُ بنُ سعيدِ بنِ أحمدَ ، أبو العباسِ ابنُ نَفيسِ المِصريُّ** (ت ٤٥٣ هـ) . إمام ثقة كبيرٌ انتهَى إليه علوُّ الإسناد . قرأ على الشيخ أبي أحمدَ عبد الله السامرِّيِّ (ت ٣٨٦ هـ) ، والشيخ عبد العزيز أبي عديٍّ ابنِ الإمام (ت ٣٨١ هـ) . وعرضَ عليه القرآن جماعة منهم : أبو القاسم الهُذليُّ (ت ٤٦٥ هـ) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ٥٦/١ ، معرفة ٧٩٤/٢ ، شذرات ٢٢٥/٥) .

* **أحمدُ بنُ عليٍّ بن عُبيدِ الله بنِ عُمرَ بنِ سِوَارٍ ، أبو طاهرٍ البَغداديُّ الحنفيُّ** (٤١٢هـ - ٤٩٦ هـ) . إمام كبير محقِّق ثقة ، قرأ على الحسن بن الفضل الشَّرْمَقانيِّ (ت ٤٥١ هـ) ، والحسن بن علي بن عبد الله العطار (ت ٤٤٧ هـ) . وقرأ عليه القراءات الحسينُ ابن سُكَّرَةَ الصَّدَفيُّ (ت ٥١٤ هـ) وغيره . وهو مؤلِّف كتاب المُستنير في القراءات العَشر .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٨٦ ، معرفة ٢/٨٥٨ ، معجم المؤلِّفين ١/٢٠٦) .

* **أحمدُ بنُ عمَّارِ بن أبي العباس ، أبو العباسِ المهدويُّ المغربيُّ** (ت٤٤٠هـ) . أستاذ مشهور ، قرأ بالروايات على أبي الحسن أحمدَ بنِ محمد القنطريِّ (ت ٤٣٨ هـ) ، ومحمد بنِ سفيان القيراونيِّ (ت ٤١٥ هـ) . وقرأ عليه غانم بنُ الوليد المالقيُّ (ت ٤٧٠ هـ) وآخرون . مؤلِّف كتاب الهداية في القراءات السبع .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٩٢ ، معرفة ٢/٧٦١ ، معجم المؤلِّفين ١/٢١٤) .

* **أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أبي بكرِ بنِ عبد الملك ، شهابُ الدينِ أبو العباسِ القسطلانيُّ** المِصريُّ الشافعيُّ (٨٥١ هـ - ٩٢٣ هـ) . الإمام العلامة ، الفقيه المُقرئ المُسند المُحدِّث . قرأ على الشيخ العلامة أحمدَ بنِ أسدٍ الأُميوطِيِّ (ت ٨٧٢ هـ) ، والعلامة عبدِ الدائمِ بنِ عليٍّ الحديديِّ (ت ٨٧٠ هـ) وغيرهم . وأخذ عنه الشيخ إبراهيمُ بنُ حسنِ ابن العماديِّ (ت ٩٥٤ هـ) والشيخ صالح المقرئ وغيرهم . وهو صاحب كتاب لطائف الإشارات في علم القراءات ، واللآلئ السَّنيَّة في شرح المقدِّمة الجزرية ، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري.

(مصادر ترجمته : الكواكب ١/١٢٦ ، شذرات ١٠/١٦٩ ، الأعلام ١/٢٣٢) .

* **أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سعيدِ بنِ حَربٍ** ، أبو العباس المَسيليُّ (ت ٥٤٠ هـ) . الأستاذ المُقرئ ، قرأ على أبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦ هـ) ، ومحمد بن

يحى الأشبوني (ت ٥٠٢ هـ) . وقرأ عليه محمد بن يوسف الأشبيلي (ت ٦٠٠ هـ) وغيره . صنَّف كتاب التقريب في القراءات السبع .

(مصادر ترجمته : غاية ١١٥/١ ، معرفة ٩٥١/٢ ، معجم المؤلفين ٢٦٦/١) .

* **أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الوَلِيّ بنِ جُبارَةَ** ، شهاب الدين أبو العباس المقدسيُّ المِصريُّ الصالحيُّ الحنبليُّ (٦٤٧ هـ أو ٦٤٨ هـ - ٧٢٨ هـ) . الإمام العلامة الزاهد المُقرئ ، أخذ عن الحسن بن وَيْحيَان الراشديّ (ت ٦٨٥ هـ) ، ومحمد بن محمد الهُذليّ (ت٦٨٤ هـ) . وقرأ عليه أحمد بن محمد سِبْط السَّعلُوس (ت ٧٣٢ هـ) . شرح القصيدتين اللاميَّة (الشاطبية) والرائيَّة (عقيلة أتراب القصائد) .

(مصادر ترجمته : غاية ١٢٢/١ ، معرفة ١٤٨٢/٣ ، معجم المؤلفين ٢٧٧/١) .

* **أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عَلْقَمَةَ بنِ نافع ، أبو الحسن المكيُّ المعروف بالقوَّاس والنبَّال** (ت ٢٤٠ هـ أو ٢٤٥ هـ أو ٢٤٩ هـ) . إمام مكةَ في القراءة ، قرأ على وَهب ابن واضح المكيّ (ت ١٩٠ هـ) . وقرأ عليه قنبل (ت ٢٩١ هـ) راوي الإمام ابن كثير وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ١٢٣/١ ، معرفة ٣٧٠/١ ، تقريب التهذيب ص ٨٤) .

* **أحمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ ، شهابُ الدين أبو بكرٍ ابنِ الجزريّ القرشيُّ الشافعيُّ** (٧٨٠ هـ -٨٣٥ هـ) ، المعروف بابن الناظم . قرأ على والدِه وغيرِه ، وحفظ الشاطبيةَ والرَّائيةَ وطيبةَ النشر ، وقرأ بالقراءات الاثنتي عشرة . له شرحٌ على الجزرية اسمه : الحواشي المُفهمة في شرح المقدِّمة .

(مصادر ترجمته : غاية ١٢٩/١ ، الضوء ١٩٣/٢ ، معجم المؤلفين ٢٩١/١) .

* **أحمدُ بنُ موسى بنِ العباسِ بنِ مُجاهد** ، أبو بكرٍ التميميُّ البَغداديُّ المقرئ (٢٤٥ هـ - ٣٢٤ هـ) . شيخ الصَّنعة وأوَّل مَن سبَّع السبعة ، الحافظ الأستاذ . قرأ على قُنبل (ت ٢٩١ هـ) رواي الإمام ابنِ كثيرٍ ، وإدريس (ت ٢٩٢ هـ)

راوي الإمام خلف. وقرأ عليه أممٌ لا يُحصون منهم : أبو الفرج محمدُ بنُ أحمدَ الشنبوذيُّ (ت ٣٨٨ هـ) وآخرون . صاحب كتاب السبعة في القراءات .

(مصادر ترجمته : غاية ١/١٣٩ ، معرفة ٢/٥٣٣ ، شذرات ٤/١٢٨) .

*** أحمدُ بنُ يزيدَ بنِ أَزداذ الصَّفارُ ، أبو الحسن الحُلوانيُّ (ت بعد ٢٥٠ هـ) .**

إمام كبير عارف مُتقن ضابط ، قرأ على أحمدَ بن محمد القوَّاس (ت ٢٤٠ هـ) ، وإسماعيلَ ابن جعفر الأنصاريِّ (ت ١٨٠ هـ) . وقرأ عليه الفضل بن شاذان الرازيُّ (ت ٢٩٠ هـ) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ١/١٤٩ ، معرفة ١/٤٣٧) .

*** إسماعيلُ بنُ خلفِ بنِ سعيدٍ ، أبو طاهرٍ النَّحويُّ الصِّقلِّيُّ الأنصاريُّ (ت ٤٥٥ هـ) .** إمام عالم ، قرأ على الشيخ عبد الجبار الطَّرَسوسيِّ (ت ٤٢٠هـ) . وأخذ عنه جماعة منهم : يحيى بنُ عليٍّ ابن الخشاب (ت ٥٠٤ هـ) وآخرون . مؤلِّف كتاب العنوان في القراءات السبع ، والاكتفاء في القراءات السبع وغيرهما .

(مصادر ترجمته : غاية ١/١٦٤ ، معرفة ٢/٨٠٥ ، معجم المؤلِّفين ١/٣٦٣) .

*** إسماعيلُ بنُ عليٍّ بنِ سعدان ، جمال الدين أبو الفضل ابن الكديِّ الواسطيُّ (ت ٦٩٠ هـ) .** إمام عارف ، قرأ على خاله أبي جعفر المبارك بن الفضل الواسطيِّ (ت ٦٢٦ هـ) ، وقرأ عليه أحمد بن غزال الواسطيُّ (ت ٧٠٧ هـ) . وهو صاحب منظومة درِّ الأفكار في قراءة العشرة أئمة الأمصار ، وقد اختصرها من الإرشاد .

(مصادر ترجمته : غاية ١/١٦٦ ، هدية العارفين ١/٢١٣ ، معجم المؤلِّفين ١/٣٧١) .

*** إسماعيلُ بنُ عمرٍو بنِ إساعيلَ بنِ راشد ، أبو محمدٍ الحدَّادُ المصريُّ (ت ٤٢٩هـ) .** شيخ صالح كبير ، قرأ على أبي عدي عبد العزيز ابن الإمام (ت ٣٨١ هـ) ، والشيخ غزوان بن القاسم المازنيِّ (ت ٣٨٦ هـ) . وقرأ عليه أبو القاسم الهُذليُّ (ت ٤٦٥ هـ) وغيرُه .

(مصادر ترجمته : غاية ١/١٦٧ ، معرفة ٢/٧٣١) .

حرف الحاء

* **حامدُ بنُ عليٍّ بنِ حَسْنَوَيه ، أبو الفخر الجاجانيُّ القزوينيُّ** . إمام بارع ناقل ، مؤلِّف كتاب : حلية القرَّاء وزينةُ الإقراء ، أسند القراءات عن أبي بكر محمد ابن حامدٍ الأصبهانيِّ (ت بعد ٦٠٠ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٢٠٢) .

* **الحسنُ بنُ خلفِ بنِ عبدِ الله ابنِ بَلِّيمَةَ ، أبو عليٍّ الهوازيُّ القيروانيُّ** (٤٢٧ هـ - ٥١٤ هـ) . قرأ على أبي العباس ابن نفيسٍ المصريِّ (ت٤٥٣هـ) ، ومحمد بن أحمد القزوينيِّ (ت ٤٥٢ هـ) . وقرأ عليه جماعة منهم : محمد ابن عَظيمَةَ الإشبيليُّ (ت ٥٤٣ هـ) . وهو مؤلِّف كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٢١١ ، معرفة ٢/٩٠٢ ، معجم المؤلِّفين ١/٥٥٠) .

* **الحسنُ بنُ عليٍّ بنِ إبراهيمَ بنِ يَزْدَادَ ، أبو عليٍّ الأهوازيُّ الدمشقيُّ** (٣٦٢ هـ - ٤٤٦ هـ) . شيخ القرَّاء في عصرِه ، إمام كبير محدِّث . قرأ على إبراهيمَ بن أحمد الطبريِّ (ت ٣٩٣ هـ) ، ومحمد بن أحمد الشنبوذيِّ (ت ٣٨٨ هـ) . وقرأ عليه الحسن بن القاسم غلام الهرَّاس (ت ٤٦٨ هـ) وآخرون . صنَّف عدَّة كتبٍ في القراءات كالاتضاح والوجيز والموجز وغيرها .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٢٢٠ ، معرفة ٢/٧٦٦ ، شذرات ٥/١٩٩) .

* **الحسنُ بنُ يَسارٍ ، أبو الحسن البصريُّ** (٢١هـ - ١١٠ هـ) . إمام زمانِه علماً وعملاً ، قرأ على حِطَّان الرَّقاشيِّ (ت ٧٠ هـ) ، وعلى أبي العالية الرِّياحيِّ (ت ٩٠ هـ) . وروَى عنه أبو عمرٍو البصريُّ (ت ١٥٤ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٢٣٥ ، معرفة ١/١٦٨ ، تقريب التهذيب ص ١٦٠) .

حرف الخاء

*** خالدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي بكرٍ الجِرْجاويُّ الأزهــريُّ الوقّــادُ (٨٣٨ هـ - ٩٠٥ هـ)** . الشيخ العلامة النّحويُّ ، قرأ القرآن والعمدة ومختصر أبي شــجاع ، وأخذ عن ابن الحاجب المِصريِّ . صنَّف شرحاً على أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك ، وشرحاً على الأجرومية ، وآخرَ على الجزرية في التجويد .

(مصادر ترجمته : الكواكب ١٨٨/١ ، الضوء ١٧١/٣ ، شذرات ٣٨/١٠) .

حرف الزاي

*** زكريا بنُ محمدِ بنِ أحمدَ ، أبو يحيى زينُ الدين الأنصاريُّ السُّنَيكيُّ القاهريُّ الأزهريُّ القاضِي الشافعيُّ (٨٢٣ هـ - ٩٢٦ هـ)** . شيخ مشــايخ الإســلام ، علامة المُحقِّقين ، الحافظ المخصوص بعلوِّ الإسناد . قرأ القرآن على الإمام زيــن الدين أبي النعيم رضوان بن محمد العُقبيِّ (ت ٨٥٢ هـ) ، والإمام نور الدين علي ابن محمد المخزوميِّ البلبيسيِّ (ت ٨٦٤ هـ) . وأخذ عنه الإمام محمد بن ســالم الطبلاويُّ (ت ٩٦٦ هـ) ، وابنــه العلامة جمال الدين يوسف بن زكريــا (ت ٩٨٧ هـ) وآخرون . من تصانيفه : الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمة ، تحفة نُجباء العَصر في أحكام النون الساكنة والمدِّ والقَصر ، والمَقصد لتلخيص ما في المَرشد في الوَقف والابتداء .

(مصادر ترجمته : الكواكب ١٩٦/١ ، شذرات ١٨٦/١٠ ، الأعلام ٤٦/٣) .

حرف السين

*** سليمانُ بنُ مِهرَانَ الأعمشُ ، أبو محمد الأســديُّ الكــوفيُّ (٦١ هـ - ١٤٨هـ)** . الإمام الجليل ، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيمَ النَّخعيِّ (ت٩٥ هـ) ،

وزرٍّ بن حُبيش (ت ٨١ هـ) . وروَى القراءة عنه عرضاً وسماعاً حمزة الزيَّات (ت ١٥٦ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ٣١٥/١ ، معرفة ٢١٤/١ ، تقريب التهذيب ص ٢٥٤) .

* **سهلُ بنُ محمدِ بنِ عثمانَ ، أبو حاتمٍ السِّجِسْتانيُّ** (ت ٢٥٥ هـ) . إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعَروض ، قرأ القرآن على يعقوب الحضرميِّ (ت ٢٠٥ هـ) وله اختيارٌ في القراءة . وروَى عنه القراءة علي بن أحمد المِسكيُّ . صنَّف كتاب هجاء المصاحف ، والقراءات ، وإعراب القرآن وغيرها .

(مصادر ترجمته : غاية ٣٢٠/١ ، معرفة ٤٣٤/١ ، بغية الوعاة ٦٠٦/١) .

حرف الشين

* **شُريحُ بنُ محمدِ بنِ شُريح** ، أبو الحسنِ الرُّعينيُّ الإشبيليُّ المالكيُّ (٤٥١ هـ - ٥٣٩ هـ) . إمام مقرئ ، أستاذ محدِّث أديب . قرأ القراءات على والدِه وأكثَر عنه (ت ٤٤٦ هـ) ، وعن خالِه أحمد بن محمد بن خَولان (ت ٨٠٥ هـ) . وأخذ عنه محمد ابن صاف الإشبيليُّ (ت ٥٨٥ هـ) وغيره . وهو صاحب كتاب نهاية الإتقان من تجويد القرآن .

(مصادر ترجمته : غاية ٣٢٤/١ ، معرفة ٩٥٣/٢ ، معجم المؤلِّفين ٨١٣/١) .

حرف الطاء

* **طاهرُ بنُ عبدِ المنعمِ بنِ عُبيدِ اللهِ بن غَلْبون** ، أبو الحسن الحلبيُّ المِصريُّ (ت ٣٩٩ هـ) . أستاذ عارف ، وثقة ضابط ، شيخ الدانيِّ . أخذ القراءة عرضاً عن أبيه (ت ٣٨٩ هـ) ، ومحمد بن يوسف الحِرْتكيِّ (ت ٣٧٠ هـ) . وقرأ عليه أبو عمرٍو الدانيُّ (ت ٤٤٤ هـ) وغيرُه . وهو مؤلِّف كتاب التذكرة في القراءات الثمان .

(مصادر ترجمته : غاية ٣٣٩/١ ، معرفة ٦٩٨/٢ ، معجم المؤلِّفين ١٢/٢) .

حرف العين

* **عاصمُ بنُ أبي الصبَّاح العجَّاج ، أبو المَجشر الجُحدُريُّ البصريُّ** (ت قبل ١٣٠ هـ ، وقيل ١٢٨ هـ) . أخذ القراءة عرضاً عن سليمان بن قتة عن ابن عباس ﷺ . وقرأ عليه عرضاً أبو المنذر سلام بن سليمان الطويل (ت ١٧١ هـ) وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٣٤٩ ، معرفة ١/٢١٠) .

* **عبدُ الباقي بنُ الحسنِ بنِ أحمدَ ابنِ السَّقَّا ، أبو الحسن الخراسانيُّ الدمشقيُّ** (ت ٣٨٠ هـ) . الأستاذ الحاذق الضابط الثقة ، قرأ على الشيخ محمد بن عليٍّ ابن الجُلَندَى الموصليِّ (ت ٣٤٠ هـ) ، والشيخ محمد بن النضر بن الأخرم (ت ٣٤٢ هـ) . وأخذ عنه فارس بن أحمد الضرير (ت ٤٠١ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٣٥٦ ، معرفة ٢/٦٨٠) .

* **عبدُ الجبارِ بنُ أحمدَ بنِ عُمرَ ، أبو القاسم الطَّرَسوسيُّ المعروف بالطويل** (٣٣١ هـ - ٤٢٠ هـ) . أستاذ مُصدَّر ثقة ، شيخ القرَّاء في زمانه بمصر ، أخذ القراءة عن أبي أحمد السامرِّيِّ (ت ٣٨٦ هـ) ، وعبد العزيز أبي عدي ابن الإمام (ت ٣٨١ هـ) . وقرأ عليه القراءات أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاريُّ (ت ٤٥٥ هـ) وغيره . مؤلِّف كتاب المُجتبى في القراءات .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٣٥٧ ، معرفة ٢/٧٢٨ ، شذرات ٥/١٠٠) .

* **عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرِ عَتيق بنِ خلف ، أبو القاسم القرشيُّ الصِّقلِّيُّ المعروف بابنِ الفحَّام** (٤٢٢ هـ - ٥١٦ هـ) . الأستاذ الثقة المحقِّق ، قرأ بالروايات على أبي العباس ابن نفيسٍ المِصريِّ (ت ٤٥٣ هـ) ، وعبد الباقي بن فارس الحمصيِّ (ت ٤٥٠ هـ) . وقرأ عليه محمد ابن عَظيمةَ الإشبيليُّ (ت ٥٤٣ هـ) . وهو صاحب كتاب التجريد في بغية المُريد في القراءات السبع .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٣٧٤ ، معرفة ٢/٩٠٩ ، معجم المؤلِّفين ٢/٩٨) .

* **عبدُ الرحمن بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ ، شهاب الدين أبو القاسم المقدسيُّ الدمشقيُّ الشافعيُّ المعروف بأبي شامة** (٥٩٩ هـ - ٦٦٥ هـ) . الشيخ العلامة

الحُجة الحافظ ، قرأ القراءات على الإمام أبي الحسن عليٍّ بن محمد السَّخاويٍّ (ت ٦٤٣ هـ) . وأخذ عنه القراءات الشيخ شهاب الدين حسن الكفريُّ (ت ٧١٩ هـ) وآخرون . صنَّف شرحاً بديع الحُسن لمنظومة الشاطبية (إبراز المعاني) ، وكتاب الوجيز في علوم تتعلّق بالقرآن العزيز .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٣٦٥ ، معرفة ١٣٣٤/٣ ، معجم المؤلّفين ٨٠/٢) .

*** عبدُ الرحمن بنُ عبد المجيدِ بنِ إسماعيلَ ، أبو القاسم الصَّفراويُّ الإسكندريُّ المالكيُّ** (٥٤٤ هـ - ٦٣٦ هـ) . الأستاذ المُقرئ المُكثر ، قرأ الروايات على أحمدَ ابن جعفر الغافقيِّ (ت ٥٦٩ هـ) ، وعبد الرحمن بن خلف القرشيِّ (ت ٥٧١ هـ) . وأخذ عنه القراءات عرضاً الشيخ علي بن موسى بن الدهَّان وغيره . له كتاب الإعلان في القراءات وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ٣٧٣/١ ، معرفة ١٢٢٩/٣ ، معجم المؤلّفين ٩٧/٢) .

*** عبدُ العزيز بنُ عليٍّ بنِ محمدٍ ، أبو حميد أو أبو الأصبغ السُّمانيُّ الإشبيليُّ المعروف في بلده بابن الطَّحَّان** (٤٩٨ هـ - ٥٦٠ هـ) . أستاذ كبير وإمام محقّق بارع مجوِّد ، أخذ القراءات على أبي العباس بن عيسون (ت ٥٣١ هـ) . وقرأ عليه الأثير أبو الحسن محمد بن أبي العلاء النصيبيُّ (ت ٦٩٥ هـ) . ألَّف كتاب الوَقف والابتداء ، وكتاب مُرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري .

(مصادر ترجمته : غاية ٣٩٥/١ ، معرفة ١٠٩٥/٣) .

*** عبدُ الكريم بنُ عبدِ الصمدِ بنِ محمدٍ ، أبو مَعْشَرٍ الطَّبريُّ المكيُّ الشافعيُّ** (ت ٤٧٨ هـ) . شيخ أهل مكةَ ، إمام عارف محقّق أستاذ كامل . قرأ على أبي القاسم علي بن محمد الزيديِّ (ت ٤٣٣ هـ) ، وأحمد ابن نفيس المِصريِّ (ت ٤٥٣ هـ) . وقرأ عليه الحسن ابن بلّيمَة (ت ٥١٤ هـ) وآخرون . له كتاب التلخيص في القراءات الثمان وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ٤٠١/١ ، معرفة ٨٢٧/٢ ، معجم المؤلّفين ٢٠٧/٤) .

* **عبدُ الله بنُ عليٍّ بنِ أحمدَ ، أبو محمدٍ البَغداديُّ سِبْطُ أبي منصورٍ الخيَّاط** (٤٦٤ هـ - ٥٤١ هـ) . الأستاذ البارع الكامل الصالح ، شيخ القرَّاء ببغداد في عصرِه . قرأ بالروايات على جدِّه أبي منصور محمد بن أحمد الخيَّاط (ت ٤٩٩هـ) ، وعلى الشيخ أبي طاهر بن سِوار البَغداديِّ (ت ٤٩٦ هـ) . وأخذ عنه الشيخ أبو أحمد عبد الوهاب بن سكينة (ت ٦٠٧ هـ) وآخرون . صنَّف في القراءات : المبهج والكفاية وكتاب الرَّوضة .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٤٣٤ ، معرفة ٢/٩٦٠ ، شذرات ٦/٢١٠) .

* **عثمانُ بنُ سعيدِ بنِ عثمانَ ، أبو عمرٍو الدانيُّ القرطبيُّ ، المعروف في زمانِه بـ : ابن الصَّيرفيِّ** (٣٧١ هـ - ٤٤٤ هـ) . الإمام العلامة الحافظ أستاذ الأستاذين وشيخ مشايخ المقرئين ، أخذ القراءات عرضاً على أبي الفتح فارس بن أحمد (ت ٤٠١ هـ) ، وأبي الحسن طاهر بنِ غَلْبون (ت ٣٩٩ هـ) . وقرأ عليه أبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦ هـ) وغيره . له كتاب التيسير المشهور ، وكتاب المُقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار ، والتحديد في الإتقان والتجويد وغيرها .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٥٠٣ ، معرفة ٢/٧٧٣ ، الأعلام ٤/٢٠٦) .

* **عثمانُ بنُ عُمرَ بنِ أبي بكرٍ ، أبو عمرٍو ابنُ الحاجبِ الكرديُّ الأنطاكيُّ** (٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ) . الإمام العلامة الأصوليُّ النَّحويُّ المُقرئ ، قرأ على القاسم بن فيرُّه الشاطبيِّ (ت ٥٩٠ هـ) ، وعلى أبي الفضل الغَزْنويِّ (ت ٥٩٩ هـ) . وأخذ عنه محمد ابن أبي العلاء النَّصيبيُّ (ت ٦٩٥ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٥٠٨ ، معرفة ٣/١٢٨٧ ، بغية الوعاة ٢/١٣٤) .

* **عليُّ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ ، أبو الحسنِ الواحديُّ النَّيسابوريُّ** (ت ٤٦٨ هـ) . إمام كبير علامة مُفسِّر ، روَى القراءة عن علي بن أحمد البستيِّ ،

وأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعاليّ . وروَى عنه القراءة أبو القاسم الهُذليُّ (ت ٤٦٥ هـ) . صنَّف البسيط والوسيط والوجيز في التفسير وأسباب النزول .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٥٢٣ ، بغية الوعاة ٢/١٤٥) .

*** عليُّ بنُ محمدِ بنِ إسماعيلَ بنِ بشر ، أبو الحسن الأنطاكيُّ التميميُّ نزيل الأندلس** (٢٩٩ هـ - ٣٧٧ هـ) . إمام حاذق مُسند ثقة ضابط ، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيمَ ابنِ عبد الرزّاق الأنطاكيِّ (ت ٣٣٩ هـ) ، ومحمد بن النصر ابن الأخرم (ت ٣٤٢ هـ) . وقرأ عليه عتبة بن عبد الملك العثمانيُّ (ت ٤٤٥ هـ) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٥٦٤ ، معرفة ٢/٦٥٦ ، شذرات ٤/٤١٠) .

*** عليُّ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الصمدِ ، أبو الحسن عَلَمُ الدين السَّخاويُّ الهمدانيُّ الدمشقيُّ** (٥٥٨ هـ أو ٥٥٩ هـ - ٦٤٣ هـ) . المقرئ المُفسِّر النَّحوي اللُّغويُّ ، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق . قرأ القراءات على أبي القاسم الشاطبيِّ (ت ٥٩٠ هـ) ، وأبي اليُمن الكنديِّ (ت ٦١٣ هـ) . وقرأ عليه الشيخ شهاب الدين أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ) وغيره . شرح الشاطبية (فتحُ الوَصيد في شرح القَصيد) والرَّائية (الوسيلة في شرح العقيلة) والمفصل ، وله جمال القرَّاء وكمال الإقراء .

(مصادر ترجمته : غاية ١/٥٦٨ ، معرفة ٣/١٢٤٥ ، الأعلام ٧/٢٩٠) .

*** عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ برِّي ، أبو الحسن التَّسوليُّ الرباطيُّ** (٦٦٠ هـ - ٧٣٠ هـ) . عالمٌ بالقراءات ، له أرجوزة : الدُّرر اللَّوامع في قراءة نافع .

(مصادر ترجمته : هدية العارفين ١/٧١٦ ، الأعلام ٥/٥ ، وشرح الدُّرر اللَّوامع في أصل مَقرأ الإمام نافع ، قسم الدراسة ص ١٤-١٧) .

*** عمرُو بنُ الصبَّاحِ بنِ صُبَيح ، أبو حفصٍ البَغداديُّ الضريرُ** (ت ٢٢١ هـ) . مُقرئ حاذق ضابط ، روَى القراءة عرضاً وسماعاً عن حفص بنِ

سليمان (ت ١٨٠ هـ) راوي الإمام عاصم وأبي يوسف الأعشَى (ت ٢٠٠ هـ) . وقرأ عليه زرعان بن أحمد الدقّاق (ت ٢٩٠هـ تقريباً) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ٦٠٠/١ ، معرفة ٤١٠/١) .

*** عَون بنُ محمدِ بنِ عبدِ الرحمن بنِ عونِ الله ، أبو الحسن العُقَيليُّ** (ت ٥١٠ هـ) .

مُقرئ جامع قرطبة ، قرأ بالروايات على أبي عبد الله محمد بن أحمد الطرفيِّ (ت ٤٥٤ هـ) صاحب مكيٍّ القيسيِّ . وقرأ عليه عُبيد بنُ عمرَ الحضرميُّ (ت ٥٥٠ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ٦٠٦/١ ، معرفة ٨٩٨/٢) .

*** عيسى بنُ عُمرَ ، أبو عمرَ الثقفيُّ النَّحويُّ البَصريُّ** (ت ١٤٩ هـ أو ١٥٦ هـ) . مُعلِّم النَّحو ومؤلِّف الجامع والإكمال في النَّحو ، عَرَض القرآن على عاصم الجُحدُريِّ (ت ١٢٨ هـ) ، وعبد الله بن كثيرٍ المكيِّ (ت ١٢٠ هـ) . وروَى القراءة عنه أحمد بن موسى اللُّؤلؤيُّ .

(مصادر ترجمته : غاية ٦١٣/١ ، معرفة ٢٧٠/١ ، معجم المؤلِّفين ٥٩٦/٢) .

حرف الغين

*** غازي بنُ قَيس ، أبو محمد الأندلسيُّ** (ت ١٩٩ هـ) . إمام جليل وثقة ضابط ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن نافع بن أبي نُعيم أحد القرَّاء السبعة (ت ١٦٩ هـ) . وروَى عنه ابنه عبد الله (ت ٢٣٠ هـ) وغيره ، له كتاب هجاء السنة .

(مصادر ترجمته : غاية ٢/٢ ، بغية الوعاة ٢٤٠/٢) .

حرف الفاء

* **فارسُ بنُ أحمدَ بنِ موسى ، أبو الفتح الحمصيُّ الضريرُ نزيل مِصر** (٣٣٣ هـ - ٤٠١ هـ) . الأستاذ الكبير الضابط الثقة ، قرأ على عبد الباقي بن الحسن الخراسانيِّ (ت ٣٨٠ هـ) ، ومحمد ابن الحسن الإنطاكيِّ (ت ٣٨٠ هـ) . وتلا عليه جماعة منهم : أبو عمرٍو الدانيُّ (ت ٤٤٤ هـ) وغيره . وهو مؤلِّف كتاب المُنشَّأ في القراءات الثمان .

(مصادر ترجمته : غاية ٥/٢ ، معرفة ٧١٧/٢ ، شذرات ١٣/٥) .

حرف القاف

* **القاسمُ بنُ سلاَّمٍ ، أبو عُبيدٍ الخُراسانيُّ الأنصاريُّ البَغداديُّ** (١٥٠هـ أو ١٥٤ هـ - ٢٢٤ هـ) . الإمام الكبير الحافظ العلامة وصاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه والشِّعر واللغة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن علي بن حمزة الكسائيُّ (ت ١٨٩ هـ) ، وهشام (ت ٢٤٥ هـ) راوي الإمام ابن عامرٍ. وأخذ عنه محمد بن أحمد البَيسانيُّ وغيره . له كتاب عدِّ آي القرآن ، وغريب القرآن وكتاب القراءات وغيرها .

(مصادر ترجمته : غاية ١٧/٢ ، معرفة ٣٦٠/١ ، معجم المؤلِّفين ٦٤٢/٢) .

* **القاسمُ بنُ فيرُّه بنِ خلفِ بنِ أحمدَ ، أبو القاسم الشاطبيُّ الأندلسيُّ الرُّعينيُّ الضريرُ** (٥٣٨ هـ - ٥٩٠ هـ) . الإمام العلامة أحد الأعلام الكبار والمُشتهرين في الأقطار . قرأ القراءات على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النَّفزيِّ (ت ٥٥٠ هـ) ، والشيخ علي بن هُذيل البلنسيِّ (ت ٥٦٤ هـ) . قرأ عليه الإمام أبو الحسن علي بن محمد السَّخاويُّ (ت ٦٤٣ هـ) وغيره . صاحب الشاطبية والعقيلة وناظمة الزُّهر في أعداد آيات السُّوَر .

(مصادر ترجمته : غاية ٢٠/١ ، معرفة ١١١٠/٣ ، الأعلام ١٨٠/٥ ، مختصر الفتح المَواهبي في مناقب الإمام الشاطبيِّ) .

حرف الميم

* **محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ يوسف ، رضيُّ الدين أبو عبد الله المعروف بابن الحنبليِّ الحنفيُّ الحلبيُّ التاذفيُّ (٩٠٨ هـ - ٩٧١ هـ)** . الإمام العلامة المؤرِّخ ، قرأ القرآن على الشيخ أحمد بن الحسين الباكزيِّ ، وأخذ عنه شيخ الإسلام محمود البليونيُّ . وهو صاحب الفوائد السَّرِية شرح المقدِّمة الجزرية .

(مصادر ترجمته : شذرات ٥٣٣/١٠ ، معجم المؤلِّفين ٤٢/٣ ، الأعلام ٣٠٢/٥ ، جهود ابن الحنبليِّ اللغويَّة ص ٢٦-٢٧) .

* **محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الخالق ، تقيُّ الدين أبو عبد الله الصائغُ المِصريُّ الشافعيُّ (٦٣٦ هـ - ٧٢٥ هـ)** . مُسند عصرِه وشيخ زمانِه . قرأ على الشيخ كمال الدين إبراهيم بن فارس الإسكندريِّ (ت ٦٧٦ هـ) ، والشيخ أبي الحسن علي بن شجاع الضرير (ت ٦٦١ هـ) . قرأ عليه خلق لا يُحصون منهم : إبراهيم بن عبد الله الحُكْريُّ (ت ٧٤٩ هـ) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ٥٦/٢ ، معرفة ١٤٤٢/٣ ، معجم المؤلِّفين ٧٢/٣) .

* **محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ الحُسينِ ، أبو مُسلمٍ الكاتبُ البَغداديُّ ثم المصريُّ (٣٠٥ هـ - ٣٩٩ هـ)** . مُعمَّر مُسنَدٌ عالي السَّند ، روَى القراءات عن أبي بكرِ بن مُجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، ومحمد بن أحمد بن قَطَن (ت ٣١٨ هـ) . وروَى عنه القراءة الحافظ أبو عمرٍو الدانيُّ (ت ٤٤٤ هـ) وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ٧٣/٢ ، معرفة ٦٨٢/٢ ، شذرات ٥٢٠/٤) .

* **محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ محمدٍ ، أبو عبد الله المسيَّبيُّ المدنيُّ (ت ٢٣٦ هـ)** . عالم مشهور ضابط ثقة ، أخذ القراءة عرضاً عن أبيه (ت ٢٠٦ هـ) عن الإمام نافع . وروَى القراءة عنه إسماعيلُ بن إسحاقَ الأزديُّ (ت ٢٨٢ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ٩٨/٢ ، معرفة ٤٣٠/١) .

* **محمدُ بنُ سفيانَ ، أبو عبد الله القَيروانيُّ الفقيه المالكيُّ (ت ٤١٥ هـ)** . أستاذ حاذق ، تلا بالروايات على إسماعيلَ بن أحمد المهديِّ (ت ٣٨٠ هـ) ،

وأبي الطيِّب بن غَلْبون (ت ٣٨٩ هـ) . قرأ عليه أبو بكرٍ القَصـــرِيُّ إمام جامع القَيروان وغيره . له كتاب الهادي في القراءات السبع .

(مصادر ترجمته : غاية ١٤٧/٢ ، معرفة ٧٢٦/٢ ، معجم المؤلّفين ٣٢٦/٣) .

* **محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ مُحَيصِنٍ السهميُّ المكيُّ** (ت ١٢٣ هـ) . مقرئ أهل مكّة مع ابنِ كثير ثقة ، قرأ على سعيد بنِ جُبير الأســديِّ (ت ٩٥ هـ) ، ومجاهد بن جَبر المكيِّ (ت ١٠٣ هـ) . عرض عليه شبل بن عباد المكـــيُّ (ت ١٦٠ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ١٦٧/٢ ، معرفة ٢٢١/١) .

* **محمدُ بنُ عيسى بنِ إبراهيمَ بن رَزينٍ ، أبو عبد الله التَّميمـــيُّ الـــرازيُّ ثم الإصبهانيُّ** (ت ٢٥٣ هـ) . إمام في القراءات كبير مشهور ، لــه اختيــار في القراءة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن خلاَّد بن خالــد (ت ٢٢٠هـ) راوي الإمام حمزة ، وخَلَف بن هشام الإمام العاشر (ت ٢٢٩ هـ) . وروَى القراءة عنه الفضل بن شاذان (ت ٢٩٠ هـ) وآخرون . صنَّف كتاب الجامع في القـــراءات وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ٢٢٣/٢ ، معرفة ٤٤٠/١ ، معجم المؤلّفين ٥٧٢/٣) .

* **محمدُ بنُ القاسمِ بن محمدِ بنِ بشَّار ، أبو بكرِ بـــن الأنبـــاريِّ البَغـــداديُّ** (٢٧١ هـ - ٣٢٨ هـ) . الإمام الكبير والأستاذ الشهير ، روَى القراءة عن أبيــه القاسم بن محمد (ت ٣٠٤ هـ) ، وأحمد بن سهل الأُشنانيِّ (ت ٣٠٧ هـ) . وروَى القراءة عنه أبو الفتح بن بدهن (ت ٣٥٩ هـ) وغيره . له كتاب الإيضاح في الوَقف والابتداء .

(مصادر ترجمته : غاية ٢٣٠/٢ ، معرفة ٥٥٦/٢ ، بغية الوعاة ٢١٢/١) .

* **محمدُ بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ ، أبو عبدِ الله الأمويُّ ، الشهير بالخـــرَّاز** (ت ٧١٨ هـ) . إمام كامل مُقرئ مُتأخِّر ، نَظَم أُرجوزة لطيفة أتى فيها بزوائد علـــى

الرَّائية (عقيلة أتراب القصائد) ، والمُقنع من التنـزيل لأبي داود وغيره . وهو صاحب كتاب مَورد الظمآن في حكم رَسم أحرف القرآن .

(مصادر ترجمته : غاية ٢/٢٣٧ ، الأعلام ٧/٣٣) .

* **محمدُ بنُ موسى بنِ محمدٍ ، أبو بكرٍ الزَّيْنبيُّ العباسيُّ الهاشميُّ** (ت ٣١٨ هـ) . مُقرئ محقّق ضابط لقراءة ابن كثير . قرأ على قُنبل (ت ٢٩١ هـ) راوي الإمام ابن كثير ، ومحمد بن إسحاق الربعيِّ (ت ٢٩٤ هـ) . وقرأ عليه أحمد بن عبد العزيز بن بدهن (ت ٣٥٩ هـ) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ٢/٢٦٧ ، معرفة ٢/٥٦٤) .

* **مكيُّ بن أبي طالب بن حَمُّوش ، أبو محمدٍ القيسيُّ الأندلسيُّ** (٣٥٥ هـ - ٤٣٧ هـ) . إمام علامة محقّق عارف أستاذ القرَّاء والمُجوِّدين في وَقته ، قرأ على أبي الطيِّب عبد المُنعم بن غَلْبون (ت ٣٨٩ هـ) ، وابنه طاهر (ت ٣٩٩ هـ) . وقرأ عليه يحيى ابن إبراهيم بن البَيَّاز (ت ٤٩٦ هـ) وغيره . له تآليف مشهورة منها : الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة ، والكشف عن وجوه القراءات وعِلَلها .

(مصادر ترجمته : غاية ٢/٣٠٩ ، معرفة ٢/٧٥١ ، الأعلام ٧/٢٨٦) .

* **منصورُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ ، أبو نَصرٍ العِراقيُّ** (ت ٤٦٥ هـ) . أستاذ كبير محقّق مؤلّف ، شيخ خراسان وهو شيخ أبي القاسم الهُذليِّ . أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر بنِ مِهران (ت ٣٨١ هـ) ، وأبي الفرج الشنبوذيِّ (ت ٣٨٨ هـ) . وقرأ عليه محمد بن أحمد النَّوجاباذِيُّ . ألَّف كتاب الإشارة والمُوجز في القراءات وغير ذلك .

(مصادر ترجمته : غاية ٢/٣١١ ، معرفة ٢/٧٣٠ ، معجم المؤلّفين ٣/٩١٢) .

* **موسى بنُ عُبيدِ الله بنِ يحيى بن خاقان ، أبو مُزَاحِم الخاقانيُّ البَغداديُّ** (ت ٣٢٥ هـ) . المُقرئ المُحدِّث مُجوِّد أصيل ثقة ، جوَّد القرآن على الحسن بن عبد الوهاب صاحب الدُّوريِّ عن الإمام الكسائيِّ . وقرأ عليه أبو الفرج الشنبوذيُّ

(ت ٣٨٨ هـ) وغيره . وهو أوَّل مَن صنَّف في التجويد ، وله قصيدةٌ مشهورة تسمَّى « القصيدة الخاقانيَّة » شرحَها أبو عمرٍو الدانيُّ ومدَحها السَّخاويُّ في نونيَّتِه.

(مصادر ترجمته : غاية ٣٢٠/٢ ، معرفة ٥٥٤/٢ ، الأعلام ٣٢٤/٧) .

حرف النون

* **نَصرُ بنُ عليٍّ بنِ محمدٍ ، فخر الدين أبو عبد الله الشِّيرازيُّ الفارسيُّ المعروف بابن أبي مَريم** (ت ٥٦٢ هـ) . أستاذ عارف ، قرأ على الشيخ محمود ابن حمزة أبو القاسم الكرمانيِّ (ت في حدود ٥٠٠ هـ) . وروَى عنه مكرم بن العلاء الغالي . وهو صاحب كتاب المُوضَح في وجوه القراءات وعِلَلها .

(مصادر ترجمته : غاية ٣٣٧/٢ ، بغية الوعاة ٣١٤/٢ ، معجم المؤلِّفين ٢٣/٤) .

* **نُصيرُ بنُ يوسفَ بنِ أبي نَصرٍ ، أبو المُنذرِ الرازيُّ البَغداديُّ** (ت ٢٤٠ هـ) . أستاذ كامل ثقة ، أخذ القراءة عرضاً عن علي بن حمزة الكسائيِّ (ت ١٨٩ هـ) ، ويحيى ابن المبارك اليزيديِّ (ت ٢٠٢ هـ) . روَى القراءة عنه محمد بن عيسى الإصبهانيُّ (ت ٢٥٣ هـ) وغيره . له تصنيفٌ في رَسم المُصحف.

(مصادر ترجمته : غاية ٣٤٠/٢ ، معرفة ٤٢٧/١ ، معجم المؤلِّفين ٣٠/٤) .

حرف الياء

* **يوسفُ بنُ عليٍّ بنِ جُبارَةَ ، أبو القاسم الهُذليُّ البَكْريُّ المَغربيُّ** (٣٩٠ هـ - ٤٦٥ هـ) . الأستاذ الكبير الرَّحال ، ذكرَ في كتابه « الكامل » الذين تلا عليهم وعدَّهم مائة واثنان وعشرون شيخاً ، منهم : أبو العباس بن نَفيس (ت ٤٥٣ هـ) ، وعمر بن الحسين الكارَزينيُّ (ت ٤٤٠ هـ) وغيرهم . وأخذ عنه إسماعيلُ بن الفضل الإصبهانيُّ (ت ٥٢٤ هـ) . وهو صاحب كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين والزائدة عليها .

(مصادر ترجمته : غاية ٣٩٧/٢ ، معرفة ٨١٥/٢ ، شذرات ٢٨٢/٥) .

* * *

الفهارس العلمية

١ - فهرس الأحاديث الشريفة

* * *

٢- فهرس الأبيات الواردة في النصِّ المُحقّق

أ- الأبيات الكاملة [١]

الأبيات المتعلّقة بالتجويد والقراءة

البيت		الموضوع	الصفحة
وَ امْرَأَةٌ مَــعْ بَعْلِهَا قَــدْ قُرِنَتْ	فَهَاؤُهَا بِتَائِهَا قَــدْ رُسِمَــتْ	تاء التأنيث	٤٢٨
صِفْ ذَا ثَنَا جُودَ شَخْصٍ قدْ سَمَا كَرَماً	ضَعْ ظَالِماً زِدْ تُقىً دُمْ طَالِباً فَتَـرَى	حروف الإخفاء	٣٠٨
وَقُلْ عَلَى الأَصْلِ مَقْطُوعُ الحُرُوفِ أَتَى	وَ الوَصْلُ فَرْعٌ فَلاَ تُلْفَى بِهِ حَصِرًا	المقطوع والموصول	٣٦٦
وَ فِي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَ سَــوْءَةٍ	خِلاَفٌ جَرَى بَيْنَ الأَئِمَّةِ فِي مِصْرِ	اللّين المهموز عند ورش	١٣٨
فَهَمْزٌ وَ هَاءٌ ثُمَّ حَــاءٌ وَعَيْنُــهَا	وَ خَاءٌ وَ غَيْنٌ يَا أُخَــيَّ تَأَمَّلاَ	حروف الإظهار	٢٩٣
أَلاَ بَلْ وَهَلْ يَرْوِي خَبِيرٌ حَدِيثَ مَنْ	جَلاَ عَنْ فُؤَادِي غُمَّةً قَدْ كَستْ هَمًّا	اللام القمرية	٢٣٤
شِفَا لِي سَنَا ثَغْرٍ صَفَتْ زُرْقُ ظَلْمِهِ	رَمَتْ طَرْفَهَا نَحْوِي دَنَا ضَمٌّ ذِي تِمٍّ	اللام الشمسية	٢٣٤
خَــــوْدٌ غَلاَ هَـــــوَاهَا	آهِ عَلَى جِـــــــمَاهَا	حروف الإظهار	٢٩٣
فَقَالَ أُنَاسٌ مَـــــدُّه مُتَوَسِّطٌ	وَقَالَ أُنَاسٌ مُفْرِطٌ وَبِهِ أُقْــرِي	اللّين المهموز عند ورش	١٣٨

---

(١) راعيتُ في ترتيب حركة الروي : السكون فالفتحة فالضمة فالكسرة .

الأبيات الأخرى

ب– أنصاف وأجزاء الأبيات

أجزاء الأبيات المتعلّقة بالتجويد والقراءة

أجزاء الأبيات الأخرى

* * *

٣- فهرس الأعلام [1]

---

(١) هذا الفهرس خاصٌّ بالأعلام الذين ذُكروا في النصِّ المُحقّق وليسوا مِن القرّاء ، وقد ترجمتُ لهم داخل النصِّ المُحقّق ترجمة موجزة ، أما القرّاء فقد جمعتُ تراجمَهم في مُلحقٍ خاصٍّ .

(ي)

* * *

٤- فهرس التعريفات والمصطلحات

أ- تعريفات ومصطلحات التجويد والقراءة

ب- تعريفات ومصطلحات أخرى

* * *

٥- فهرس الألفاظ المُختلفة من مَتن المقدِّمة

رقم البيت	اللفظ	نسخة أخرى	الصفحة
٦	**لِيَلْفِظُــوا** بِأَفْصَــحِ اللُّــغَاتِ	**لِينطِقُــوا** بِأَفْصَــحِ اللُّــغَاتِ	٥٠
٢٧	مَن لَّمْ **يُصَــحِّحِ** القُــرَانَ آثِــمُ	مَن لَّمْ **يُجَــوِّدِ** القُــرَانَ آثِــمُ	١٥٠
٣٧	**وَاحْرِصْ** عَلَى الشِّدَّةِ وَالجَهْرِ الذي	**فَاحْرِصْ** عَلَى الشِّدَّةِ وَالجَهْرِ الذي	١٨٤
٦٦	فِي اللاَّمِ وَ الــرَّا لاَ بِغُــنَّةٍ **لَــزِمْ**	فِي اللاَّمِ وَ الــرَّا لاَ بِغُــنَّةٍ **أَتَــمّ**	٢٩٨
٦٧	إِلاَّ بِكِلْمَــةٍ كَــدُنيَا **عَــنْوَنُــوا**	إِلاَّ بِكِلْمَــةٍ كَــدُنيَا **صَــنْوَنُــوا**	٣٠٣
٧٧	**يُوقَــفُ** مُضْــطَرّاً وَيُــبْدَا قَــبْلَهُ	**الوَقْــفُ** مُضْــطَرّاً وَيُــبْدَا قَــبْلَهُ	٣٥٧
٧٨	وَلَيْسَ فِي القُرْآنِ مِن وَقْفٍ **وَجَبْ**	وَ لَيْسَ فِي القُرْآنِ مِن وَقْفٍ **يَجِبْ**	٣٦٢
٨٣	نُهُوا اقْطَعُــوا مِن مَّا **بِرُومٍ وَالنِّسَا**	نُهُوا اقْطَعُوا مِن مَّا **مَلَكْ رُومِ النِّسَا**	٣٧٣
٨٨	تَنــزِيلُ شُعَــرَا **وَ غَيْــرَهَا** صِــلاَ	تَنــزِيلُ شُعَــرَا **وَغَيْرَ ذِي** صِــلاَ	٣٨٤
٩٢	تَحِينَ فِي الإِمَــامِ صِــلْ **وَوُهِّلاَ**	تَحِينَ فِي الإِمَــامِ صِــلْ **وَقِيلَ لاَ**	٣٩٧
٩٥	مَعاً أَخِــيرَاتٌ عُقُــودُ الثَّانِ **هَمّ**	مَعاً أَخِــيرَاتٌ عُقُــودُ الثَّانِ **ثَــمّ**	٤٢٥
٩٨	كُــلاًّ وَالأنفَالِ **وَأُخْــرَى** غَــافِرِ	كُــلاًّ وَالأنفَالِ **وَحَــرْفُ** غَــافِرِ	٤٣٠

* * *

٦- فهرس أسماء الكتب المذكورة في النصِّ المُحقَّق

* * *

٧- فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المصادر المخطوطة :

١- بُغية المرتاد لتصحيح الضاد ، لابن غانم المقدسيّ (ت ١٠٠٤هـ) ، نسخة مصوَّرة عن مخطوطة مكتبة المتحف ، بغداد ، برقم (١١٠٦٨/٧) .

٢- جميلة أرباب المراصد شرح عَقيلة أتراب القصائد ، لأبي إسحاق إبراهيم الجعبريّ (ت ٧٣٢ هـ) ، نسخة مصوَّرة عن مخطوطة المكتبة البلدية بالإسكندرية ، برقم (٣٨٥٥) .

٣- حاشية العلامة عبد الرحمن أبي النصر النَّحراويّ الشهير بالمقربيّ (ت١٢١٠ هـ) المسمَّاة بـ : النِّكات الحسان على شرح شيخ الإسلام لمقدِّمة تجويد القرآن ، نسخة مصوَّرة عن مخطوطة دار الكتب الظاهرية بدمشق ، وهي برقم (٦٤٩٥) .

٤- الدرَّة الصقيلة في شرح العقيلة ، لأبي بكر بن أبي محمد عبد الله اللبيب ، نسخة مصوَّرة عن مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم [٢٩٠] خصوصي [٢٢٢٩٧] عمومي .

٥- الفوائد السَّرِية في شرح المقدِّمة الجزرية ، لمحمد بن إبراهيم التاذفيّ الحلبيّ (ت ٩٧١ هـ) نسخة مصورة من المكتبة الأزهرية برقم [١١٥٤] خصوصي [٣٢٨٤٣] عمومي . وأخرى مصورة برقم [١٥٧١] عن مخطوطة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء .

٦- كنز المعاني في شرح حِرز الأماني ووجه التهاني ، لإبراهيم بن عمر الجعبريّ (ت ٧٣٢ هـ) نسخة مصوَّرة من مكتبة الشيخ الدكتور أيمن سُويد حفظه الله .

٧- اللآلئ السَّنية في شرح المقدِّمة الجزرية ، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلانيّ (ت ٩٢٣ هـ) نسخة مصورة عن مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم [٢٦٣] خصوصي [٢٢٢٧٠] عمومي .

ثانياً : المصادر المطبوعة :

- القرآن الكريم :

أ- المصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم ، طبع مُجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنوَّرة .

ب- المصحف المضبوط على رواية ورش عن نافع ، طبع مُجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنوَّرة .

ج- المصحف المضبوط على رواية الدوريّ عن أبي عمرٍو ، طبع مُجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنوَّرة .

(أ)

- أبحاث في علم التجويد ، للدكتور غانم قدوري الحمد ، دار عمـــار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م .

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقيّ (ت ٦٦٥ هـ) ، تحقيق إبراهيم عطـــوه عـــوض ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٤٠٢ هـ = ١٨٩١م .

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمَّى " منتهى الأماني والمسرَّات في علوم القراءات " ، لأحمد بن محمد البنَّا ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتـــب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

- إحياء علوم الدين ، لأبي حامد الغـــزاليّ (ت ٥٠٥ هـــ) ، عـــالم الكتـــب ، بيروت ، (د.ت) .

- أربعة كتب في علوم القرآن للمهدويّ ولابنِ برِّي وللسفاقسيّ ولمجهول ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨م .

- الأرجوزة المنبهة على أسماء القرَّاء والرُّواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات ، لأبي عمرٍو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق محمد بن مجقان الجزائري ، دار المغني ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩م .
- الأذكار ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النوويّ (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق محي الدين مستو ، مكتبة دار التراث بالمدينة المنورة ، ط٢ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م .
- أسباب حدوث الحروف ، لأبي علي الحسين بن سينا ، صحَّحه محبُّ الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٥٢ هـ .
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ، المعروف بـ " الموضوعات الكبرى " ، لعلي بن محمد القاري (ت ١٠١٤ هـ) ، تحقيق محمد الصباغ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ = ١٩٧١م .
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ، لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨م .
- الأعلام ، لخير الدين الزركليّ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١٤، ١٩٩٩م.
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ، للإمام أبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقِّن ، تحقيق عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح ، دار العاصمة ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م .

- الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش (ت٥٤٠هـ) ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، جامعة أم القرى ، ط٢ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م .
- الإمام أبو عمرٍو الدانيُّ وكتابه جامع البيان في القراءات السبع ، د. عبد المهيمن الطحَّان ، مكتبة المنارة ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م .
- الإمام شمس الدين ابن الجزري فهرس مؤلَّفاته ومَن ترجم له ، د. محمد مطيع الحافظ ، مستلَّة من آفاق الثقافة والتراث ، عدد (٣) - رجب ١٤١٤هـ ، مركز جمعة الماجد ، دبي ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤م .
- الإمام المُتولِّي وجهوده في علم القراءات ، د.إبراهيم سعيد الدوسري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩م .
- إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري ، لإلياس بن أحمد البرماويّ ، دار الندوة العالمية ، ط١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م .
- إنباء الغمر بأبناء العمر ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ ، تحقيق د. حسن حبشي ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ .
- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل ، لعبد الرحمن بن محمد العليمي ، النجف ، ١٣٨٨ هـ .
- الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصورالسمعانيّ (ت ٥٦٢ هـ) ، وضع حواشيه محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، تقديم محمود عبد القادر الأرناؤوط ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لإسماعيل باشا البغداديّ ، مكتبة المثنى ، بيروت .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ (ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٠ هـ = ١٩٩٧م .

(ب)

- البحر المحيط في التفسير ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسيّ الغرناطيّ (ت ٧٥٤ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢م .
- البدء والتاريخ ، للمطهر بن طاهر المقدسيّ (٣٥٥ هـ) ، ستة أجزاء ، طبع في شالون ١٩١٦م .
- البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكانيّ (ت ١٢٥٠ هـ) ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، (ط. مصوَّرة) .
- البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ = ١٩٧٢م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطيّ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ =١٩٧٩م ، (ط. مصوَّرة) .
- بيان العيوب التي يجب أن يَجتنبها القرَّاء ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن البناء (ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١م .

(ت)

- التبصرة في القراءات السبع ، لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب القَيسيّ (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د. محمد غوث الندويّ ، طبع الدار السلفيَّة ، بومباي ، ١٤٠٢هـ .

- التبيان في آداب حملة القرآن ، لأبي زكريا النوويّ (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق عبد القادر الأوناؤوط ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ، ط٣ ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١م .

- التبيان في إعراب القرآن = إملاء ما منَّ به الرحمن في وجوه القراءات وإعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبريّ (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .

- التحديد في الإتقان والتجويد ، لأبي عمرٍو عثمان بن سعيد الدانيّ (٤٤٤هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

- التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية ، لكمال الدين محمد الشهير بابن همام الدين الإسكندريّ (ت ٨٦١ هـ) ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥١ هـ .

- تحفة نجباء العَصر في أحكام النون الساكنة والمدِّ والقَصر ، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ (ت ٩٢٦ هـ) ، تحقيق د. محيي هلال السرحان ، مجلة كلية الشريعة ، العدد التاسع ١٩٨٦م .

- تراجم أعلام النساء ، إعداد إدارة البحث والإعداد في مؤسسة الرسالة ، إشراف رضوان دعبول ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .

- تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين ، لشهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقيّ (ت ٦٦٥ هـ) ، عني بها السيد عزَّت العطار الحسينيّ ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٤م .

- التذكرة في القراءات الثمان ، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبـــون (ت ٣٩٩ هـ) ، تحقيق د. أيمن سويد ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدَّة ، ط١ ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١م .
- تذكرة الموضوعات ، لمحمد طاهر بن علي الهنديّ الفتَّنيّ (ت ٩٨٦ هـ) ، نشر أمين دبج ، بيروت ، (د.ت) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧م .
- تفسير ابن كثير ، لعماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشـــيّ الدمشـــقيّ (ت ٧٧٤ هـ) ، مطبعة المنار ، القاهرة ، ١٣٤٣ هـ .
- تفسير القرآن العظيم ، لأبي الفداء اسماعيل ابن كثير الدمشقيّ (ت ٧٧٤ هـ) ، نشر مكتبة المعارف ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ .
تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- تفسير الكشاف ، للزمخشريّ ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعـــة الأخيرة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .
- تقريب التهذيب ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق محمد عوَّامة ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م .
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ، للإمام أبي علي الحسن ابن بلّيمة (ت ٥١٤ هـ) ، تحقيق سبيع حمزة حـــاكمي ، دار القبلـــة للثقافـــة الإسلامية ، جدة ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨م .
- التمهيد في علم التجويد ، لأبي الخير محمد بن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م .

- التمهيد في معرفة التجويد ، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذانيّ العطــار (ت ٥٦٩ هـ) ، تحقيق د. غــانم قــدوري الحمــد ، دار عمــار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠م .
- تنــزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ، لأبي الحسن علي بــن محمد بن عراق الكنانيّ (ت ٩٦٣ هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبــد اللطيــف وعبد الله محمد الصديق ، مكتبة القاهرة ، مصر ، ط١ ، ١٣٧٨ هـ .
- التوجيه النَّحوي للقــراءات فوق السبعة في كتاب الكامل للإمام الهــذليّ (ت ٤٦٥ هـ) ، تحقيق د.أيمن رشدي سويد ، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الــدكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإسلامية والعربيــة ، القــاهرة ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩م .
- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمــرٍو الــداني (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيــق أوتويرتزل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م .

(ج)

- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزريّ (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق عبد القــادر الأرنــاؤوط ، مكتبــة الحلواني ، مطبعة الملاح ، مكتبة دار البيان ، ط١ ، ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩م .
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، لأبي عمرٍو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق د. محمد كمال عتيك ، مطابع مديرية النشر والطباعة والتجارة التابعة لوَقف الديانة التركي ، أنقرة ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩م .
- الجامع الصحيح سنن الترمذي ، لمحمد بن عيســى الترمــذيّ الســلميّ (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق إبراهيم عطوه عوض ، المكتبة الإسلامية ، (ط. مصوَّرة) .

- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م .
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧م .
- الجعبريّ ومنهجه في كتر المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني ، دراسة أحمد اليزيديّ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م .
- جمال القراء وكمال الإقراء ، لأبي الحسن علم الدين السخاويّ (ت٦٤٣ هـ) ، تحقيق د. عبد الكريم الزبيدي ، دار البلاغة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣م .
- جُهد المُقلّ ، لمحمد بن أبي بكر المرعشيّ الملقّب بساجقلي زاده (ت ١١٥٠ هـ) ، تحقيق د. سالم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م .
- جهود ابن الحنبليّ اللغوية مع تحقيق كتابه عقد الخلاص في نقد كلام الخواص ، تحقيق نهاد حسوبي صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م .

(ح)

- حاشية الخضريّ ، لمحمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضريّ (ت١٢٨٧ هـ) ، على شرح عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٥٩هـ = ١٩٤٠م .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعينيّ ، دار إحياء الكتب العربية وعيسى البابي الحلبي ، مصر .

- حاشية العطار على جمع الجوامع ، للعلاَّمة حسن العطار على شرح الجلال المحلِّيّ على جمع الجوامع للإمام ابن السُّبكيّ ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة .
- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية ، خالد الوقاد الأزهريّ (ت ٦٠٥ هـ) ، نُقلت من نسخة مصحَّحة على فضيلة الشيخ عبد الفتاح القاضي وعبد الرؤف محمد سالم ، إخراج ياسر المزروعي ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م .
- الحواشي المُفهِمة في شرح المقدِّمة لابن الناظم ، المطبعة الميمنية ، أحمد البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٠٩ هـ .
- الحلقات المُضيئات من سلسلة أسانيد القراءات ، دراسة تاريخية موثَّقة في ضبط وترجمة سلسلة رجال القراءات من عهد النبي ﷺ حتى القرن الخامس عشر الهجري ، للسيد بن أحمد بن عبد الرحيم ، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، بيشة ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

(خ)

- الخطط التوفيقية ، لعلي مبارك ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ط١ ، ١٣٠٦ هـ .
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، لمحمد أمين بن فضل الله المحبيِّ (ت ١١١١هـ ، طبع بمصر ١٢٨٤ هـ .

(د)

- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م .

- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، للدكتور غانم قدوري الحَمد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م .
- درَّة القاري للفرق بين الضاد والظاء ، لعزِّ الدين عبد الرزاق الرَّسعني أبي محمد الحنبليّ (ت ٦٦١ هـ) ، تحقيق د. محمد بن صالح البراك ، دار ابن عفان ، الخبر ، ط١ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م .
- دروس مهمة في شرح الدقائق المحكمة شرح المقدمة الجزرية في الأحكام التجويدية ، لسيِّد لاشين أبو الفرح ، دار الزمان ، المدينة المنورة ، ط١، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م .
- الدقائق المحكمة شرح المقدمة الجزرية ، لزكريا الأنصاريّ (ت ٩٢٦ هـ) ، تحقيق محمد غياث الصباغ ، مكتبة الغزالي ، دمشق ، ط٤، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- الدقائق المحكمة شرح المقدمة الجزرية ، لزكريا الأنصاريّ (ت ٩٢٦ هـ) ، تحقيق د. نسيب نشاوي ، دار المكتبي ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨م .
- ديوان جميل بثينة ، شرحه أشرف أحمد عدرة ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦م .
- ديوان ذي الرمة (غَيلان بن عقبة العدويّ) شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣م .

(ر)

- رسالتان في تجويد القرآن (كتاب التنبيه على اللَّحن الجليِّ واللَّحن الخفيِّ ، وكتاب اختلاف القرَّاء في اللام والنون) ، لأبي الحسن علي بن جعفر بن محمد الرَّازيّ السعيديّ (ت٤٦١ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأدرن ، ط١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م .

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، لأبي محمد مكيٍّ بـن أبي طالـب القَيسيّ (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د. أحمد حسن فرحات ، دار المعارف ، دمشق .
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد ، لموفَّق الدين عبد الله بن أحمد بن قُدامـة (ت ٦٢٠ هـ) ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، مؤسسة الريان ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م .
- رياضة اللِّسان - شرح تلخيص لآلئ البيان في تجويد القـرآن للسـمنُّوديّ - ليوسف السمنُّوديّ ، مكتبة السنَّة ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣م .

(س)

- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقـرئ المنتهي ، لأبي البقاء علي بن عثمان بن القاصح العذريّ (٨٠١ هـ) ، راجعه الشيخ علي محمد الضباع ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط٣ ، ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤م .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ج١، تخريج محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٨٤ هـ .
- سمير الطالبين في رَسم وضبط الكتاب المبين ، لعليٍّ محمد الضباع ، مكتبة المشهد الحسيني ، القاهرة ، (د.ت) .
- سنن أبي داود ، لأبي داود سليمان بن الأشعـث السجستانيّ (ت٢٧٥ هـ) ، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- سنن ابن ماجه ، لأبي عبد الله بن محمد بن يزيد بـن ماجَـه القـزوينيّ (ت ٢٧٣ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربي ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

- سنن الدارقطنيّ ، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطنيّ (ت ٣٨٥ هـ) ، مراجعة عبد الله هاشم يماني المدنيّ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٦٦م = ١٣٨٦ هـ .
- سنن النسائيّ ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائيّ (ت ٣٠٣ هـ) ، مراجعة د. عبد الغفار سليمان البنداريّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩١م = ١٤١١ هـ .

(ش)

- الشافية في علم التصريف ، لأبي عمرٍو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكيَّة ، مكة المكرَّمة ، ط١ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد ، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد العكريّ الحنبليّ (ت ١٠٨٩ هـ) ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت ٧٦٩ هـ) ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م .
- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك المسمَّى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، لمحمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٠م .
- شرح ألفية ابن مالك ، أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك صاحب الألفية ، اعتنى به محمد بن سليم اللبابيديّ ، بيروت ، منشورات ناصر خسرو ، ١٢١٢هـ .
- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ، ود.محمد المختون ، دار هجر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .

- شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد ، لأبي البقاء علي بن عثمان بن القاصح (ت ٨٠١ هـ) ، تحقيق عبد الفتاح القاضي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٩م .
- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوريّ القيسيّ (ت ٨٣٤ هـ) ، تحقيق الصدِّيقي سيدي فوزي ، رسالة مقدَّمة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم الشرعية ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضيِّ الدين محمد بن الحسن الإستراباذيّ (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م .
- شرح الطيبيِّ على مشكاة المصابيح المسمَّى بـ : الكاشف عن حقائق السنن ، لشرف الدين حسين بن محمد بن عبد الله الطيبيّ (ت ٧٤٣ هـ) ، تحقيق المفتي عبد الغفار محبِّ الله ونعيم أشرف ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، باكستان .
- شرح كافية ابن الحاجب ، لرضيِّ الدين محمد بن الحسن الإستراباذيّ (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م .
- شرح المفصَّل ، لموفَّق الدين بن يَعيش النحويّ (ت ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (ط. مصوَّرة) .
- شرح المقدِّمة الجزرية ، لعصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بـ : طاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) ، تحقيق د. محمد سيدي محمد الأمين ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م .
- شرح الهداية ، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدويّ (ت ٤٤٠ هـ) ، تحقيق ودراسة د. حازم حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥م .

- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م .
- شيخ القرّاء الإمام ابن الجزريّ ، د. محمد مطيع الحافظ ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥م .

(ص)

- الصّحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حمّاد الجوهريّ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م .
- صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ ، تحقيق د. مصطفى البُغا ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط٥ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣م .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، أبو حاتم التميميّ البستيّ (ت ٣٢٥ هـ) ، مراجعة شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٩٣م = ١٤١٤ هـ .
- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) ، لمحمد ناصر الدين الألبانيّ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م .
- صحيح مسلم بشرح الإمام محي الدين النوويّ (ت ٦٧٦ هـ) المسمى بـ " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ، ط٥ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م .

(ض)

- الضعفاء الكبير ، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيليّ (ت ٣٢٢ هـ) ، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ .

- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) ، لمحمد ناصر الدين الألبانيّ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاويّ (ت ٦٤٣ هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، (ط. مصوَّرة) .

(ط)

- الطِّراز في شرح ضبط الخرَّاز ، لأبي عبد الله محمد التَّنسيِّ (ت ٨٩٩ هـ) ، تحقيق د. أحمد شرشال ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠م .
- الطرازات المُعلِمة في شرح المقدِّمة ، لعبد الدائم الأزهريّ (٨٧٠ هـ) ، تحقيق د. نزار خورشيد عقراوي ، دار عمار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .

(ظ)

- الظاءات في القرآن الكريم ، لأبي عمرٍو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق د. علي حسين البواب ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥م .

(ع)

- العلماء العزَّاب الذين آثروا العِلم على الزواج ، لعبد الفتاح أبو غدَّة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط٤ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦م .
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق د. محمد التونجي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣م .

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لبدر الدين محمود بن أحمد العينيّ (ت ٨٥٥ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- عون المريد لشرح جوهرة التوحيد في عقيدة أهل السنة والجماعة ، لعبد الكريم تتان ، ومحمد أديب الكيلاني ، وعبد الكريم الرفاعي ، ووهبي سليمان الألباني ، دار البشائر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩م .

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القرَّاء ، لابن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) ، عني بنشره ج. برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م .

(ف)

- فتح ربِّ البريَّة شرح المقدِّمة الجزرية في علم التجويد ، لصفوت محمود سالم ، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدَّة ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م .
- فتح القدير : الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمد بن علي ابن محمد الشوكانيّ (ت ١٢٥٠ هـ) ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .
- فتح الوَصيد في شرح القصيد ، لأبي الحسن عليِّ بن محمد السخاويّ (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق د. مولاي محمد الإدريسيّ الطاهريّ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م .
- الفرق بين الضاد والظاء ، لأبي القاسم سعد الزنجانيّ (ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق د. موسى بناي علوان العليليّ ، نشر وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م .

- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطـــوط ، علوم القرآن ، مخطوطات التجويد ، مؤسسة آل البيت ، ط٢ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤م .
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، علوم القرآن ، مخطــوطات القراءات ، مؤسسة آل البيت ، الأردن ، ط٢ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤م .
- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية ، لعبد الرزاق بن علي بن إبــراهيم موسى ، مطابع الرشيد ، المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م .
- الفوائد المفهمة في شرح المقدمة الجزرية ، لمحمد بن علي بن يالوشــة الشــريف (ت ١٣١٤هـ) ، دار الفرقان ، الدار البيضاء .

(ق)

- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت ٨١٧ هـ) ، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعَشــليّ ، دار إحيــاء التـــراث العــربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠م .
- القصيدة الحصرية في قراءة نافع ، لأبي الحسن علي بن عبــد الغــني الحصــريّ القيروانيّ (ت ٤٦٨هـ) ، ضمن بحث يشتمل على شرح القصيدة لأبي الحســن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل الإشبيليّ المعروف بابن عَظيمة (ت ٥٤٣ هـ) ، مقدم لنيل دبلوم الدراسات العليا ، تحقيق توفيق العبقريّ ، جامعــة سيدي محمد ابن عبد الله ، كلية الآداب ، فاس ، ١٤١٤ هـ .
- قصيدتان في تجويد القرآن ، لأبي مزاحم الخاقانيّ (ت ٣٢٥ هـ) ولعلم الــدين السخاويّ (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق د. أبي عاصم عبد العزيز بــن عبــد الفتــاح القارئ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ .
- القطع والائتناف ، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق أحمد خطــاب العمر ، بغداد ، وزارة الأوقاف ، مطبعة العاني ، ط١ ، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨م .

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام لأبي محمد عـز الدين بن عبد السلام السلميّ (ت ٦٦٠ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت .

(ك)

- كتاب الإدغام الكبير ، لأبي عمـرٍو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق د. زهـير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣م .
- كتاب البديع في معرفة ما رُسم في مصحف عثمان ﷺ ، لابن معـاذ الجهـنيّ الأندلسيّ (ت ٤٤٢ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م .
- كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع ، لابن الفحّـام الصـقليّ (ت ٥١٦ هـ) ، تحقيق د.ضاري إبراهيم العاصي الـدوري ، دار عمـار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢م .
- كتاب الخطِّ ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، تحقيـق د. شـوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ .
- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرٍو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيـق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ =١٩٨٢م .
- كتاب فضائل القرآن ، للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ، تحقيق د. محمـد إبراهيم البنّا ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م .
- كتابٌ في معرفة الضاد والظاء ، لأبي الحسن علي القيسيّ الصـقليّ ، تحقيـق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

- كتاب المصاحف ، لأبي بكر عبد الله بن سليمان السجستانيّ (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق د. محب الدين عبد السبحان واعظ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ط١ ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥ .
- كتاب المنهاج في شعب الإيمان للإمام الحافظ أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحَليميّ (ت ٤٠٣ هـ) ، تحقيق حلمي محمد فوده ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م .
- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ، لنصر بن علي الشيرازيّ المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٢ هـ) ، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسيّ ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ، ط١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣م .
- كتاب لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وريُّ الظمآن لمعرفة ما وَرد من الآثار في ثواب قارئ القرآن ، لمحمد بن عبد الواحد الغافقيّ (ت ٦١٩ هـ) ، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط١ ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م .
- كتاب الوسيلة إلى كشف العقيلة ، لعلم الدين السخاويّ (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣م .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلونيّ (ت ١١٦٢ هـ) ، تحقيق أحمد القلاش ، مكتبة التراث الإسلامي ، حلب .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د. محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله القسطنطينيّ المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤م .

- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني ، لإبراهيم بن عمر الجعبريّ (ت ٧٣٢ هـ) ، تحقيق أحمد اليزيديّ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .

- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، لنجم الدين الغزّي ، تحقيق د. جبرائيل سليمان جبور ، دار الآفاق ، بيروت ، ط٢، ١٩٧٩م .

(ل)

- لبُّ اللباب في تحرير الأنساب ، لجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١م .

- لسان العرب لابن مَنظور (ت ٧١١ هـ) ، بعناية أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيديّ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩م .

- لسان الميزان ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدَّة (ت ١٤١٧هـ) ، وأخرجه سلمان عبد الفتاح أبو غدَّة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م .

- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، للإمام شهاب الدين القسطلانيّ (٩٢٣هـ) ، تحقيق عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢م .

- اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين ابن الأثير الجـزريّ (ت ٦٣٠ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

(م)

- متن الشاطبية المسمَّى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات العشر ، لأبي محمد القاسم بن فيرُّه الشاطبيّ (ت ٥٩٠ هـ) ، تحقيق محمد تميم الزعبي ، مكتبة دار الهدى للنشر ، المدينة المنورة ، ط٣ ، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦م .
- مجموعة الشافية من علمَي الصرف والخط ، بشرح العلامة الجارَبَرديّ (ت ٧٤٦ هـ) وحاشية ابن جماعة الكنانيّ على الشرح ، عالم الكتب ، بيروت .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم العاصميّ الحنبليّ ، مطابع الرياض ، ط١ ، ١٣٨١ هـ .
- مختار الصحاح ، لأبي بكر الرازيّ ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- مختصر تفسير ابن كثير ، للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقيّ (ت ٧٧٤ هـ) ، تحقيق محمد علي الصابوني ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩م .
- مختصر الفتح المَواهبي في مناقب الإمام الشاطبيّ ، لشهاب الدين أحمد بن محمد القَسطلانيّ (ت ٩٢٣ هـ) ، تحقيق د. محمد حسن عقيل موسى ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدَّة ، ط١ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥م .
- المستدرك على الصحيحين ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوريّ (ت ٤٠٥ هـ) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ، (د.ت) .

- المسند ، لأحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ، دار الجيل ، بيروت ، (ط. مصوَّرة) .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبيّ السبتيّ المالكيّ (ت ٥٤٤ هـ) ، إشراف مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ ، لأحمد بن محمد الفيوميّ (ت ٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- المصنوع في معرفة الموضوع ، لعلي القاري الهرويّ (ت ١٠١٤ هـ) ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدَّة (ت ١٤١٧هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨م .
- معاني القرآن ، ليحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠م .
- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ، للدكتور إسماعيل عمايرة ، والدكتور عبد الحميد السيد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م .
- معجم الأعلام ، معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين ، لبسام عبد الوهاب الجابي ، الجفَّان والجابي للطباعة والنشر ، قبرص ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م .
- معجم البلدان للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ الروميّ البغداديّ (ت ٦٢٦ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥م .

- معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢م .
- معجم شيوخ الحافظ أبي عمرٍو الدانيّ إمام القرَّاء بالمغرب والأندلس ، للدكتور عبد الهادي حميتو ، طبع الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية ، المغرب ، ط١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م .
- معجم طبقات الحفاظ والمفسرين مع دراسة عن الإمام السيوطيّ ومؤلَّفاته ، دراسة عبد العزيز عزِّ الدين السيروان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤م .
- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ، لعبد الغني الدقر ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣م .
- معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرٍو الدانيّ إمام القرَّاء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود ، للدكتور عبد الهادي حميتو ، الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية ، المغرب ، ط١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م .
- معجم المؤلِّفين ، لعمر رضا كحَّالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (ط. مصوَّرة) .
- معجم مقيَّدات ابنِ خَلِّكان ، لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م .
- المُعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور الجواليقيّ (ت ٥٤٠ هـ) ، تحقيق الدكتور ف . عبد الرحيم ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م .

- معرفة القرَّاء الكبار على الطبقات والأعصار ، لشمس الدين أبي عبد الله الذهبيّ (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق د.طيار آلتي قولاج ، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي ، إستانبول ، ط١ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (ت٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة محمد علي صبيح ، القاهرة .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) ، تحقيق كامل كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكيّ (ت ٦٢٦ هـ) ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط٢ ، ١٤١١ هـ = ١٩٩٠م .
- مفردات ألفاظ القرآن ، للعلامة الراغب الأصفهانيّ (ت ٤٢٥ هـ) ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢م .
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاويّ (ت ٩٠٢ هـ) ، تحقيق عبد الله محمد الصديق ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦م .
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط ، لأبي عمرٍو عثمان ابن سعيد الدانيّ (٤٤٤ هـ) ، تحقيق محمد أحمد دهمان ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م .
- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل ، للأبي عمرٍو الدانيّ (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق د. يوسف المرعشليّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤م .

- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشمونيّ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط٢ ، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م .
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، لأبي الخير محمد بن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠م .
- المنح الآلهية شرح مقدمة الجزرية في علم التجويد ، لهانئ بن محمد القاضي (معاصر) ، دار المجتمع ، جدَّة ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م .
- المنح الفكرية على متن الجزرية ، للملا علي القاري (ت ١٠١٦ هـ) ، تحقيق عبد القوي عبد المجيد ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤١٩ هـ .
- منظومة طيبة النشر في القراءات العشر ، لابن الجزريّ ، تحقيق علي محمد الضباع ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠م .
- منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف ، لأبي محمد القاسم بن فيرُّه الشاطبيّ (ت ٥٩٠ هـ) ، تحقيق د. أيمن رشدي سويد ، دار نور المكتبات ، جدة ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م .
- منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه ، لابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ) ، تحقيق د. أيمن سويد ، دار نور المكتبات ، جدة ، ط٢ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م .
- المهذَّب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيِّبة النَّشر ، د. محمد محمد سالم محيسن ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م .
- موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد علي التهانويّ (ت ١١٥٨ هـ) ، تحقيق د. رفيق العجم ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- الموضح في التجويد ، لعبد الوهاب بن محمد القرطبيّ (ت ٤٦١ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م .

(ن)

- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) ، راجعة علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاويّ (ت ٦٨٥ هـ) ، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الآسنويّ الشافعيّ (ت٧٧٢ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٢م .

- نهاية القول المفيد في علم التجويد ، لمحمد مكي نصر ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٤٩ هـ .

(هـ)

- هدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين ، لإسماعيل باشا البغداديّ (ت ١٣٣٩هـ) ، مكتبة المثنى ، بيروت .

- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ، لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفيّ (ت ١٤٠٩ هـ) ، طبع بن لادن ، السعودية ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠م .

* * *

٨- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

